

١٨٧٢
~~١٨٧٢~~
دفع



٥١٥٥
٥١٨

مِرْآةُ الْمَحَلَّةِ

وهي شرح مجلة القوانين الشرعية والاحكام المدنية

اعتنى بها

يوسف آصاف

منشئ جريدة «المحاكم»، ومحام امام محكمة الاستئناف

وسائر المحاكم الاهلية

(طبع بالطبعة العمومية بمصر سنة ١٨٩٤)

مرآة المجلة

{ المقدمة }

ان التبعة العلمية فتت مؤخرأ على الافكار بالانجاء الى علم الفقه وهو لاشك
بحر لاساح له واستنباط درر المسائل اللازمة منه لحل المشكلات يتوقف على
مهارة علمية وعلى الخصوص مذهب الحنفية . لانهم فيه يجتهدون كثيرون متباينون
في الطبقة ووقع فيه اختلافات كثيرة ومع ذلك فلم يحصل به تقييد بل لبت
مسائله اشتتاً متشعبة الى ان ظهرت فيه كتب كثيرة مثل الفتاوي التاتارخانية
والفتاوي الهندية وغيرهما . الا ان مؤلفي هذه الكتب ما استطاعوا حصر جميع
الفروع الفقهية والاختلافات المذهبية كونها في الواقع عبارة عن مؤلفات
بطولية تصور ما حصل تطبيقه من الحوادث على القواعد الفقهية واقتتبه الفتاوي
فيما غبر من الزمان . ولهذا جمع ابن نجيم رحمه الله كثيراً من القواعد الفقهية
والمسائل الكلية المدلج تحبها فروع الفقه ففتح بذلك باباً يسهل التوصل منه
الى الاحاطة بالمسائل ولم يسمح الزمان بعده بعالم فقيه يحذو حذوه حتى يجعل أنزه
طريقاً واسعاً الى ان تشكلت في دار السعادة جمعية من العلماء الافاضل تحت
رئاسة صاحب المطوعة أحمد جودت باشا ناظر ديوان الاحكام العدلية سابقاً فاخذت
عن المرحوم ابن نجيم ما جمعه من القواعد وازافت عليه مسائل واموراً كثيرة
الوقوع في المعاملات ثم جمعت كثيراً من أقوال السادة الحنفية الموثوق بها ونسبت
جميع ذلك « مجلة الاحكام العدلية » وبعد ان وقعت لدى الباب السالى موقع
الاستحسان تلمقت الارادة السنية بان تكون دستوراً للعمل بها .

أما أحكام الشرع فإن لم يبقوا على نقل صريح لا يجب عليهم ان يحكموا بمجرد الاستناد الى واحدة من قواعد المجلة الا ان ذلك لا يمدحها فائدة كلية في ضبط المسائل المطعون بمجرد الاطلاع عليها يضبطون المسائل بإدلتها وبها يمكن للانسان تطبيق معاملاته على الشرع الشريف. ولا يخفى ان الاكثر في الكتب الفقهية ان المسائل تذكر مخلوطة مع المبادي لكن في هذه المجلة قد حرر في أول كل كتاب منها مقدمة تشتمل على الاصطلاحات المتعلقة بذلك الكتاب ثم تذكر بعدها المسائل الساذجة على الترتيب.

والمجلة هي الدستور الأعظم لكثير من الأحكام في بلاد الدولة العلية لأن قواعدنا مستخرجة من الشرح الشريف. كان اصل وضعها باللغة التركية ثم ترجمت الى اللغة العربية وقد عثرت على نسخة منها في اللغة التركية وعلى كل مادة شرح باللغة العربية وجيز العبارة جامع لشتات اشهر اقوال الأئمة الافاضل بحيث كل من يطالعها يجد ما ينشده من ضالة الفوائد بدون ان ينفق الوقت الطويل في مطالعة الكتب المطولة ولا يستفيد منها غير القليل فخطر على فكري ان ابدل الصادرة التركية لكل مادة بالعبارة العربية واضع تحتها الشرح العربي المجموع لها فيسهل على المطالع العربي معرفة نص المادة مع شرحها وبذلك تتم له الفائدة. اما الشرح فلفظي فخلو فخلو مسعودا فدي مفتي قيصري قد أخذته عن أجل الكتب الفقهية منها حاشية المحوي والفتاوي الهندية والتاخر خاتبة وفتاوي خان ودر المختار والمطحاوي والفتاوي الاقرويه وشرح جميع الانهر وصرة الفتاوي ودر المنتقى وغيرها

وقد علق على الشرح بعض الحواشي حضرة الكامل الفاضل ابراهيم الحاي وضمتها باسمه تحت هذه العلامة (ح ١) أي حاشية ابراهيم
فلسأل الله ان ينفع بها ابنا جدي وهو السميع الجيب.

يوسف آصاف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

محتوية على مقالتين

المقالة الاولى

في تعريف علم الفقه وتقسيمه

(المادة الاولى)



الفقه علم بالمسائل الشرعية العملية المكتسب من ادلتها التفصيلية .
والمسائل الفقهية إما ان تتعلق بأمر الآخرة وهي العبادات وأما ان
تتعلق بأمر الدنيا . وهي تنقسم الى مناهكات ومعاملات وعقوبات فان
البارئ تعالى اراد بقاء نظام هذا العالم الى وقت قدره وهو انما
يكون بقاء النوع الانساني وذلك يتوقف على ازدواج الذكور مع
الاناث لتولد والتناسل . ثم ان بقاء نوع الانسان انما يكون بعدم
انقطاع الاشخاص والانسان بحسب اعتدال مزاجه يحتاج للبقاء في الامور
الصناعية الى الغذاء واللباس والمسكن وذلك ايضا يتوقف على التعاون

والتشاورك بين الافراد . والحاصل ان الانسان من حيث انه مدنى
 بالطبع لا يمكن ان يعيش على وجه الافراد كسائر الحيوانات بل يحتاج
 الى التعاون والتشارك ببسط بساط المدنية والحال ان كل شخص يطلب
 ما يلائمه ويغضب على من يزاحمه فلاجل بقاء العدل والنظام بينهم
 محوظين من الحال يحتاج الى قوانين مؤيدة شرعية في امر الازدواج
 وهي قسم المناكحات من علم الفقه وفيما به التمدن من التعاون والتشارك
 وهي قسم المعاملات منه ولاستقرار أمر التمدن على هذا النوال ثم
 ترتيب احكام الجزاء وهي قسم العقوبات من الفقه

وما هو ذا قد وقعت المباشرة بتأليف هذه المجلة من المسائل
 الكثيرة الوقوع في المعاملات غب استخراجها وجمعها من الكتب
 المتبررة وتقسيمها الى كتب وتقسيم الكتب الى ابواب والابواب الى
 فصول فالمسائل القرعية التي تصير معمولاً بها في المحاكم هي المسائل
 التي سذكر في الابواب والفصول الا ان المحققين من الفقهاء قد
 ارجعوا المسائل الفقهية الى قواعد كلية كل منها ضابط وجامع لمسائل
 كثيرة وتلك القواعد مسلمة معتبرة في الكتب الفقهية تتخذ ادلة لاثبات
 المسائل وتضمها في بادئ الامر فذكرها يوجب الاستئناس بالمسائل
 ويكون وسيلة لتقررها في الالذهان فانما جمع تسع وتسعون قاعدة
 فقهية وحررت مقالة ثانية في المقدمة على ما سيأتى . ثم ان بعض هذه

القواعد وان كان بحيث اذا انفرد بوجوده من مشتتاته بمض
 المستثنيات لكن لا تحتل كليتها وعمومها من حيث المجموع لما ان
 بعضها يخص ويقتد بعضها

الفقه لغة العلم بالشيء ثم خص بعلوم الشريعة واصطلاحاً عند الاصوليين العلم
 بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسب عن ادلتها التفصيلية وعند الفقهاء حفظ
 الفروع واقله ثلاثة وعند أهل الحقيقة الجمع بين العلم والعمل
 (ح ا) وفي المرقاة الفقه معرفة النفس ما لها وما عليها عملاً

المقالة الثانية

في بيان القواعد الفقهية

(المادة الثانية)

الامور بمقاصدها يعني ان الحكم الذي يترتب على امر يكون على
 مقتضى ما هو المقصود من ذلك الامر

فلو رمى انسان سهماً قاصداً سيئاً فأصاب انساناً فقتله لا يعتل به
 (قال في الاشياء الامور بمقاصدها) وفيه بيان ان الشيء الواحد يتصعب
 بالحل والحرمه باعتبار ما قصد له . وقالوا في باب المقطة ان اخذها بنية ردّها حل
 له ردّها وان اخذها بنية نفسه كان غاصباً آمناً (اشياء في بيان القاعدة
 الثانية) والحرف في كوز وجب لا يتنفع به الا باذن صاحبه الملكة باحرازه (در مختار
 في الشرب) وقال ان الاصل قصد الاحراز وعدمه ومما صرحوا به انه لو
 وضع رجل طستاً على سطح فاجتمع فيه ماء المطر فرفقه آخر ان وضعه الاول
 لذلك فهو له والا فللراغب (رد مختار على در مختار) وما احرز في جب ونحوه

فليس لاحد ان يأخذ منه شيئاً بدون اذن صاحبه وله يبيعه لانه ملكه بالاحراز
فصار كالمحدد والحشيش الا انه لا قطع في مكرهه لقيام شبهة الشركة فيه حتى لو
سرق انسان في موضع يمز وجوده وهو يساوي نصاباً لم يقطع يده كذا
في الخزانة (هديه في أول كتاب الشرب) وان أخذ احد من الماء المحرز
بغير اذنه بنسبه (رد مختار على در المختار) ومن نصب فسطاطاً وثقل به
صيدان قصد نصب الفسطاط للصيد يملكه وان لم يقصد لايملكه (آثار خانيه في
الفصل الثاني من كتاب الصيد) وله فروع كثيرة في الاشياء وغيره

(المادة الثالثة)

المبرة في العقود للمقاصد والمآني لا الالفاظ والمباني ولما يجري

حكم الرهن في البيع بالوفاء

(الاعتبار بالمقاصد والنيات لا الالفاظ) ولا فرق بين بيع الوفاء وبين
الرهن في حكم من الاحكام بان المتعاقدين وان سمي بيعاً لكن فرضهما
الاستيثاق بالدين اذ العاقدان يقول كل واحد بمد هذا العقد رهنت ملكي فلاناً
والمشتري يقول ارهنت ملك فلان والمبرة في التصرفات للمقاصد والمآني لا
للالفاظ والمباني (جامع الفتاوى في بيع الوفاء)

اذا شرط البراءة في الكفالة يكون حوالة حينئذ اعتباراً للمعنى كما ان الحوالة
بشرط عدم براءة المجمل كفالة (كذا في الدرر في كتاب الكفالة ملخصاً)

(المادة الرابعة)

اليقين لا يزول بالشك

يعني لو كان لانسان على اخر دين يتيقن وشك في وفائه لا يسقط
(اليقين لا يزول بالشك) قال يتدرج في هذه القاعدة قواعد منها قولهم الاصل
بقاء ما كان على ما كان ويتفرع عليها مسائل ومن فروع ذلك ما لو كان لزيد
على عمرو لقم مثلاً فبرهن عمرو على الاداء او البراء فبرهن زيد على ان له

عليه القاء لم قبل حتى ينوا انها حادثة بعد الاداء أو الإبراء (من الاشياء ملخصاً)
(المادة الخامسة)

الاصل بقاء ما كان على ما كان

بني لو اشترى انسان من آخر شيئاً وتركه عنده ثم جاء ليستلمه فادعى تغييره
كان القول للبائع انه باق على ما كان عند شرائه ما لم يتم دليل على تغييره
(الاستصحاب وهو) كما في التحرير (الحكم ببراءة أمر محقق لم يظن
عدمه) واختلف في حجيته فقول حجة مطلقاً وتفاء كثير مطلقاً . واختار
الفحول الثلاثة ابو زيد وشمس الأئمة وفخر الاسلام انه حجة للدفع لا للاستحقاق
وهو المشهور عند الفقهاء وما فرع عليه الشقص اذا بيع من الدار وطالب الشريك
الشفعة فانكر المشتري ملك الطالب فيها في يده فالقول له ولا شفعة الايبينة ومنها
المفقود لا يرث عندنا ولا يورث (من الاشياء ملخصاً)
(المادة السادسة)

القديم يترك على قدمه

بني كالطريق والجري والمسبل تترك على حالها القديم ما لم يتم دليل على خلافه
القديم يترك على قدمه (اذ الاصل ابقاء ما كان على ما كان) خير الدين
أنندي في فصل الحيطان) وليس لاحد من الشركاء في النهر ان يشق منه نهراً
أو ينصب عليه رصاً أو دالية كمناعورة أو جسر أو قطارة أو يوسع فم النهر
أو يقسم بالإيام والحال انه قد كانت القسمة بالكوى بكسر الكاف جمع كوة فتحتها
الثقب لان للقديم يترك على قدمه لظهور الحق (در المختار في الشرب ملخصاً)
ما كان قديماً يترك على حاله ولا يتغير الا بحجة (خائبه في الشرب)
(ح ١) القديم يترك على قدمه اذ الاصل بقاء ما كان على ما كان لعلبة الظن
بالمساكين بانه ما وضع الا بوجه شرعى
خير الدين في الحيطان

وان كانت الاشياء قديمة لا يكون لاحد حق الرفع (انقروي)
(المادة السابعة)

الضرر لا يكون قديماً

يعني لا يعتبر القدم فيما ضرره فاحش كما لو كان مجري قذر في الطريق العام
فيمنع ضرره ولو كان قديماً

وان كان يضر بالعمامة لا يجوز لاحد احداثه لقوله عليه السلام لا ضرر ولا
ضرار في الاسلام (در المختار في باب ما يحدث في الطريق) وفي حاشية البحر
من الفقهاء للشيخ خير الدين لا فرق بين القديم والحادث حيث كانت العلة الضرر
البيّن ولو دودها فيها (من تنقيح الحامدي في الحيض) بالوعة قديمة لرجل على بحر
الشفة يدخل في سكة غير نافذة . قال ابو بكر البغلي لا عبرة للقديم والحادث في
هذا وعمره بركه فان لم يرتفع برفع الامر الى صاحب الحصة ليأمره بالرفع (من
فصول المبادئ في فصل الرابع والثلاثين)

(المادة الثامنة)

الاصل براءة الذمة فإذا اتلف وجل مال اخر واختلفنا في مقداره يكون

القول بالتلف واليئنة على صاحب المال لاثبات الزيادة

(الاصل براءة الذمة) فإذا اختلفنا في قيمة المتلف والمتصوب فالقول
قول المذاهب لان الاصل البراءة عما زاد ولو اقر بثنى أو حق قبل تفسيره
بماله قيمة فالقول لعمرك مع يمينه (شرح الجامع)
(المادة التاسعة)

الاصل في الصفات العارضة المدم مثلاً اذا اختلف شريكاً المضاربة

في حصول الربح وعدمه فالقول للمضارب واليئنة على رب المال

لإثبات الربح

(الاصل في الصفات العارضة السدم) مثله قول الشريك والمضارب انه لم يرجع فالتقول للمضارب لان الاصل عدمه ومنها لو ثبت عليه دين باقرار أو بينة وادعى الاداء أو الإبراء فالتقول للدين لان الاصل العدم في الصفات العارضة واما في الصفات الاصلية فالأصل الوجود ومثال الدماء الاصلية في الاشياء في قاعدة الاصل العدم

(المادة العاشرة)

ما ثبت بزمان يحكم ببقائه ما لم يوجد دليل على خلافه فإذا ثبت في زمان ملك شيء لاحد يحكم ببقاء الملك ما لم يوجد ما يزيله
(الاصل بقاء ما كان على ما كان) أي الترابيع إبقاء ما كان وثبت في الماضي الى الحال لعدم المعير فعند أكثر عالمائنا حجة دافعة لاستحقاق المعير لا مثبتة للحكم شرعي لان الدليل الموجب للحكم لا يدل على البقاء ضرورة ان بقاء الشيء غير وجوده وحدوثه لان البقاء عبارة عن استمرار الوجود وربما يكون الشيء موجبا لحدوث شيء دون استمراره (شرح مجاهد)

(المادة ١١)

الاصل اضافة الحادث الى اقرب أوقاته يعني انه اذا وقع الاختلاف في زمن حدوث أمر ينسب الى أقرب الاوقات الى الحال ما لم تثبت نسبته الى زمان بعيد

يعني لو تزوج مسلم ذنبه ومار فدرعت نها سمحت قبل موته انثرت منه وادعى وارثه انها اسامت بعد موته كان اتقول قوله ودرعته ما لم تثبت البينة وكذلك اتقول للبائع ان العرب حدث عند المنتري

(الاصل اضافة الحادث الى اقرب أوقاته) وبما شرعته على الاصل ما لو اقر الوارث ثم مات فقال للمقر له أقر في الصحة وتلت تزيمه في مرضه فالتقول قول

الورثة والابنة يتناظر له. وان لم يقر بينه وارادوا تحلافهم فله ذلك ومنها ادعت ان زوجها ابائها في المرض وصار فاراً فترت وقالت الورثة ابائنا في محنته فلا ترت كان القول لها فترت (من الاشياء)

(المادة ١٢)

الاصل في الكلام الحقيقة

يعني يحمل اللفظ على المعنى الموضوع له حيث لا قرينة مانعة من ارادته فلو قال انسان اكلت مال فلان يحمل على الطعام ما لم توجد قرينة تدل على انه انكر ماله عليه من الدين ونحو ذلك

(الاصل في الكلام الحقيقة) وعلى ذلك فروع كثيرة منها لو وقف على ولده او ابنته لولد زيد لا يدخل ولد ولده ان كان له ولد صلب فان لم يكن له ولد لصلبه استحقه ولد الابن واختلف في ولد البنت فظاهر الرواية عدم الدخول وصحيح فاذا ولد للواقف ولد رجع من ولد الابن اليه لان اسم الولد حقيقة في الولد الصلب وهذا في المفرد واما اذا وقف اولاده دخل النسل كله وكأنه للمفرد فيه والا فالولد مفرد او جمعا حقيقة في الصلب (من الاشياء)

(المادة ١٣)

لا عبره بالدلالة في مقابلة التصريح

وذلك كمن اخذ ثوباً من بزاز وقال له اخذته بشفرة وحمله وذهب به ولم يمنعه والبزاز يقول لا اعطيه الا باحد عشر يلزم المشتري احد عشر ولا تعتبر دلالة تركه معه على رضاه بشفرة

(لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح) اذا اريد بالدلالة الدلالة الحالية فعدم اعتبارها عند التصريح ظاهر اذ دلالة الحال ضمنية بالقياس الى التصريح فهي ساقطة في جنب القوي (شرح مجامع) جماعة في بيت انسان اخذ واحد منهم مائة ونظر فيها ودفع الى اخر فنظر فيها ثم ضاعت لم يشمن احد لوجود الاذن

في مثله دلاله (حديه في الباب الرابع عشر في المنفقات من التصب) (اقول)
بخلاف النهى صراحة لما سر لا عبرة للدلالة في مقابلة التصريح (لحرره)
(المادة ١٤)

لا مساع للاجتهاد في مورد النص

يعنى ما كان مضاه وانحأ كقوله تعالى احل الله البيع وحرم الربا لا يسوغ
الحكم بخلافه يجعله على معنى اخر
(لا مساع للاجتهاد في مورد النص) فلو قضى القاضي مجواز بيع متروك
التسمية وحل اكله لا ينفذ مع مجواز بيعه عند الشاى رحمه الله تعالى لخالفه قوله
تعالى (ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) ولان صحة القياس والاجتهاد مشروط
النص في القرع فيثذان وانتمه القياس فيها وان خالفه رد (شرح مجامع)
(المادة ١٥)

ما ثبت على خلاف القياس فدينه لا يقاس عليه

حيث ثبت ان الاصل لا يقتل بفرعه فلا يقاس غيره عليه لانه مخالف
للقياس من ان قاتل العمد المدون يقتل
(ما ثبت على غير القياس فدينه لا يقاس عليه) كشهادة واحد قبلها رسول
الله صلى الله عليه وسلم من حزمة رضى الله عنه وقال عليه الصلوة والسلام من
شهد حزمة بحسبه فهذه الشهادة وردت على خلاف القياس فتصور على مورد فان
نصاب الشهادة اثنان بقوله تعالى (واستشهدوا شريدين من رجالكم) وكل
تسع نسوة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يسح به التعليل والتعمي الى
غيره كما فعله الروافض حيث جوزوا تسع نسوة لغيره عليه السلام وهو يوط لانه
ثبت له عليه السلام بطريق الكرامة خاصة فلا يجوز ايمره (شرح مجامع)
(ائادة ١٦)

الاجتهاد لا يقتض بمثله

يعني لو دفع لقاض حنفى حكم قاض شافعى لا يفتنه ولو كان مخالفاً
لمذهب امامه

(الاجتهاد لا ينتقض بالاجتهاد) ودليها الاجماع وقد حكم ابو بكر رضى
الله عنه في مسائل وخالفه عمر رضى الله عنه فيها ولم ينتقض حكمه وعلا
بانه ليس الاجتهاد الثاني باقوى من الاول وانه يؤدى الى ان لا يستقر حكم وفيه
مشقة جديدة ومن فروع ذلك لو حكم القاضى برد شهادة الفاسق ثم تاب
فاعادها لم تقبل وعلا بهنهم بان قبول شهادته بعد التوبة يقتضى نقض الاجتهاد
بالاجتهاد من ردت شهادته لعله ثم زالت ثم اعداها في تلك المدة لم تقبل الا في
النسب والاعى ومنها لو حكم الحاكم بشئ ثم تغير اجتهاده لا ينتقض الاول ومنها
حكم القاضى في المسائل الاجتهادية لا ينعض وهو معنى قول اصحابنا في كتاب
القضاء اذا رفع اليه حكم حاكم امضاء ان لم يخالف الكتاب والسنة والاجماع
واستثنى بعضهم من هذه القاعدة مسألتين احداها نقض القسمة اذا ظهر فيها
غش فاحش فانها وقعت بالاجتهاد والثانية اذا راي الامام شيئاً ثم مات او
حرل للتباني تغييره حيث كان من الامور العامة (اشياء مخصصة)

المادة (١٧)

الشقة تجلب التيسير يعني ان الصعوبة تصير سبباً للتسهيل
ويلزم التوسيع في وقت المضايقة يتفرع على هذا الاصل كثير من
الاحكام الفقهية كالمترض والحوالة والمجر وغير ذلك وما جوزه
الفتهاء من الرخص والتخفيفات في الاحكام الشرعية مستنبط من هذه
القاعدة

(الشقة تجلب التيسير) واسباب التخفيف سبعة اتسقر وارض والاكره والمجهل
والسر وعموم البلوى والنقص (اشياء) ومثال الرخصة اجل اسباب

التخفيف مفصل مذكور في الاشياء وكثير من المسائل الفقهية متبينة عليه
فارجع اليه ان شئت (لمحرره)

(المادة ١٨)

الامر اذا ضاق اتسع يبنى انه اذا ظهرت مشقة في امر يرخص

فيه ويوسع

ذكر بعضهم (ان الامر اذا ضاق اتسع واذا اتسع ضاق) وجمع
بعضهم قوله كلما تجاوز عن حده انعكس الى ضده ولطير هاتين القاعدتين
في التساكن قولهم يقتصر في الدوام لا يقتصر في الابتداء وقولهم يقتصر في
الابتداء مالا يقتصر في البقاء وقريب من هذا الجنس من لا تجوز أجزائه ابتداء
وتجاوز انتهائه ومنه القاضي اذا استخلف مع ان الامام لم يوله الاستخلاف لم يجز
ومع هذا لو حكم خليفته وهو يصلح أن يكون قاضيا واجاز القاضي احكامه
يجوز (اشياء قبيل القاعدة الخامسة)

(ح ١) والمراد بالاتساع الترخص عن الاقيسة وطرده القواعد والمراد
بالضيق المشقة (حوى) والمراد من البعض الشائعي كما في فتح القدير (حوى)

(المادة ١٩)

لا ضرر ولا ضرار

يعني لو فتح السان كوة على مقر نساء جاره لا يسوغ لجاره ان يفتح كوة
على مقر نساء مكافاة له بل يمنع كل منهما عن ضرره بالآخر فالضرر ما كان
بين فريقين كل منهما يضر الآخر

(الضرر لا يزال بالضرر) بل يزال بلا ضرر فلا يلزم نعيم الشريك فلو
عمر احدهما لا يرجع على الشريك الاخر انتهى اسمه اذا كان تعبير المشترك
من أحدهما يشير اذن القاضي ولو عمر باذنه يرجع بحصته (شرح مجامع)

(ح ١) ومن فروعها عدم وجوب الميزة على الشريك وانما يقال لم يرد

اتفق وأجس العين الى استيفاء قيمة البناء وأما الثقة فالاول ان كان بغير إذن
القاضي والثاني ان كان بأذنه وهو المتمدن (اشباه)
(المادة ٢٠)

الضرر يزال

يعنى انه يجب اعدام الضرر وازالته كقتل الحيوان الضار وأسباب الامراض
والفتن ونحو ذلك من المضار كقطع الطريق والسرقات
(الضرر يزال) نقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار اخبرجه الحاكم
ومالك وبغيره بانه لا يضر الرجل أخاه ابتداء ولا جزاء ويتقى عليه كثير من
ابواب الثقة كالرد بيب وجميع انواع الحيات والشفعة فانها للتشريك التدار
المشتركة لدفع ضرر القسمة وللجار لدفع ضرر الجار السوء وكالتصاص
والحدود والكفارات وضمان المتلفات والجبر على القسمة ونصب الأئمة والفضة
ودفع الصائل وقال المشركين والبعث كذا حاشية المولى العلاءي (شرح مجامع)
أخذاً من الاشياء

(المادة ٢١)

الضرورات تبيح المحظورات

يعنى اذا نزل بالانسان احتياج ملحق كالجوع الميت مباح له اكل الميتة
والاكل من مال اجنبى بغير رضاه ونحو ذلك من المنوعات وقت الرخاء
والسعة والاختيار

(الضرورات تبيح المحظورات) ومن ثمه جاز اكل الميتة عند الخمصة
واساعة القيمة بالحجر والتلفظ بكلمة الكفر للإكراه وكذا اتلاف المال وأخذ
مال المبتغ الاداء من الدين بغير اذنه ودفع الصائل ولو ادى الى قتله
(اشباه) وقضيه والمستثنيات من هذه القاعدة مذكور فيه

(المادة ٢٢)

الضرورات تقدر بقدرها

يعني ان ما ابيح للضرورة انما تكون اباحته على قدر ازالة الضرورة فلا تباح الزيادة على ذلك بل يجب الاقتصار على ما سبق الرمي ويكون سداداً من هوز (ما ابيح للضرورة بقدر بقدرها) ولذا قال في ايمان القاهره ان الجيبن الكاذبه لا تباح للضرورة وانما تباح للتريض انتهى . يعني لاندفاعها بالتريض ومن فروعه المضطر لا يأكل من الميتة الا قدر سد الرمي والطعام في دار الحرب يؤخذ على سبيل الحاجة لانه انما ابيح للضرورة (اشياء تفصيل فيه)

(المادة ٢٣)

ما جاز لمقدر بطل بزواله

يعني اذا زالت الضرورة بطلت اباحة المنوع (ما جاز بمقدر بطل بزواله) فبطل التيمم اذا قدر على استعمال الماء فان كان لقدح الماء بطل بالقدرة عليه وان كان لمرض بطل ببرئه وان كان لبرد بطل بزواله وينبغي ان يخرج على هذه القاعدة الشهادة على الشهادة اذا كان الاصل مريضاً فصح بعد الاشهاد أو مسافراً فقدم ان يبطل الاشهاد على القول بانها لا تجوز الا لو توالى الاصل أو مرضه أو سفره (اشياء)

(المادة ٢٤)

اذا زال المانع عاد المنوع

يعني لو كان المانع من قبول اداء شهادة انسان صغر سنه مثلاً فبلغ قبلت شهادته (اذا زال المانع عاد المنوع) فاذا حدث عيب في يد المشتري بمنع الرد أي رد المشتري وانما زال ذلك العيب الحادث بنفسه أو بالمعالجة جاز رده باليبقديم انتهى (شرح مجامع)

(المادة ٢٥)

الضرر لا يزال بمثله

يعني اذا كان في ازالة الضرر ضرر مثله لا يزال حيث يكون ذلك عبثاً بلا فائدة
(الضرر لا يزال بمثله) واذا ازيل الضرر العام بتحمل ضرر الخاص لم يزال
بمثله لان الخاص ليس مثل العام (حاشية الاشياء للحموى)
(ح ١) ومنها جواز الحجر على السفينة عندها وعليه القتوى دفعا للضرر العام
ومنها منع اتخاذ حانوت للطبخ بين البازارين (حموى)

(المادة ٢٦)

يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام يتفرع على هذا منع الطيب الجاهل
(الضرر الخاص يتحمل لدفع ضرر عام) من فروعهما وجوب تقض حائط
عموله مائل الى طريق عام على مالكها دفعا للضرر العام . ومنها التسمير عند تصدي
أرباب الطعام في بيعة ينفخ فاحتش . ومنها جواز الحجر على الماقل البالغ الحر عند أبي
حنيفة في ثلثة الفتى المساجس والطيب الجاهل والمكاري المقاس دفعا للضرر
العام (شرح مجامع)

ومنها بيع مال المدينون المحبوس عندهما لقضاء دينه دفعا للضرر عن الرماء
ومنها بيع طعام المحتكر جبراً عليه عند الحاجة وامتناعه عن البيع دفعا للضرر
العام وكذا لكل ضرر عام (اشياء)

(المادة ٢٧)

الضرر الاشد يزال بالضرر الاخف

يعني لو اشترفت سفينة على الفرق مثلاً وكان في طرح المال سلامة للنفوس
يطرح في البحر قدر ما يسلمها من الفرق
(الضرر الاشد يزال بالاخف) تنبيه آخر أيضاً تفيد القاعدة بما لو كان أحدهما
أعظم ضرراً من الآخر فإن الاشد يزال بالاخف فمن ذلك الاجبار على قضاء الدين

والنفقات الواجبات ومنها حبس الاب لو امتنع عن الانفاق على ولده بخلاف الدين
ومنها لو ابتلت دجاجة لؤلؤة ينظر الى اكثرهما قيمة فيعند صاحب الأكثر قيمة
الاقل اه (اشياء فيه تفصيل من فروع)

(المادة ٢٨)

اذا تعارض مفسدتان روى اعظمهما ضرراً بارتكاب اخفهما

يعنى انه يجب ان يستعان بمن يأخذ المالك على من يقتل النفوس مثلاً
(اذا تعارض مفسدتان روى اقلهما ضرراً بارتكاب اخفهما) الاصل في هذا
ان من ابتلى ببليتين وما متساويتان يأخذ بايهما شاء وان اختلفا يختار اهوئها لان
مباشرة الحرام لا يجوز لا للضرورة ولا ضرورة في حق الزيادة مثله رجل له
جرح لو سجد سال جرحه فانه يرمى ويملى قاعداً لان ترك السجود اهلون
من الصلوة مع الحدث الا ترى ان ترك السجود جائز حالة الاختيار في التطوع
على الدابة ومع الحدث لا يجوز بحال (اشياء)

(المادة ٢٩)

يختار اهلون الشرين

يعنى لو تَسَرَّعْنِ اعداؤنا بأسرانا نرمى بقصد الاعداء
كما مر اذا تعارض مفسدتان يجار اهوئها (اشياء)

كما اذا اذ لك الجبل بما عليه في الحديقة على حديقة رجل في اسفل الجبل
يود باقل قيمتها صاحب الأكثر على صاحب الاقل ويملكها وكذا الحكم في الساحة
وكرأس نوز تدخل في جب غيره لا يمكن الفصل الا بكسر احدهما ينظر الى
قيمتها فالأكثر يملكه صاحب الأكثر ويضمن القيمة لصاحب الاقل (اقروى في العصب)

(المادة ٣٠)

دعه المفسد أولى من جلب المنافع

يعنى دفع اسباب الامراض أولى من جلب الادوية مثلاً فالتخلى قبل التحلية

دره المفاسد) أى رلعها وإزالها (أولى من جلب المصالح) فإذا تمارض مفسدة
ومع الحق قدم دفع المفسدة غالباً لأن اعتناء الشرع بالنيئات أشد من اعتناءه بالمأمورات
والله أعلم إذا وجب عاينها الفصل ولم نجد ستره من الرجال تؤخر التسل (اشباه)
وكما لا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه إلا إذا كان الضرر الحاصل من
تصرفه المتعلق بغيره ضرراً يمتنع من ذلك . اعلم أن للإنسان أن يتصرف
في ملكه ما شاء ما لم يضر بغيره ضرراً يمتنع وعليه الفتوى (منح الفقار في كتاب
القبض) (في مسائل شتى)

(المادة ٣١)

الضرر يدفع بقدر الامكان

يعنى لو دخل عليك سارق مثلاً فادفعه عنك بقدر امكانك فإذا كان ممن
يتدفع بالعصا فلا تدفعه بالسيف
(الضرر مدفوع بقدر الامكان) فكيف الاب إذا امتنع عن الاتفاق على
ولده قالوا من شهر على المسلمين سيفاً فعلمهم أن يقتلوه لقوله عليه السلام من
شهر على المسلمين سيفاً فقد حل دمه ولأنه باغ فسقط عصمته (شرح مجامع)
وكما وقع في التهذيب صاحب البناء لو فتح كوة في ساحة ونحوها لا يمنع والفتوى
على أنه إن كانت المنظرة موضع النساء يمنع (تآواخانية في آخر فصل القبسة)
(المادة ٣٢)

الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة أو خاصة ومن هذا القيل يجوز
السبح بالوفاء حيث أنه لما كثرت الديون على أهل بخارى مدت الحاجة
إلى ذلك فصار مريعاً

(الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة) ولهذا جوزت الإجارة
على خلاف القياس للحاجة وكذا قلنا لا تجوز إجارة بيت بتأفيع بيت لاتحاد جنس
الحاجة فلا حاجة بخلاف ما إذا اختلف ومنها ضمان الدرك يجوز على خلاف القياس

ومن ذلك جواز السلم على خلاف القياس لكونه يبيع المعلوم دفعاً لحاجة المقياس
ومنها جواز الاستصناع للحاجة ودخول الحمام مع جهالة مكانه فيه وما يستعمله
من مائه وشربه السقاء ومنها الاتقاء بصحة بيع الوفاء حين كثر الدين على
أهل بخارى وهكذا بمصر وقد سموه ببيع الأمانة والثاقفة بسمونه الرهن
المعاد وهكذا سماه به في المانطق وقد ذكرناه في شرح الكثر من باب خيار
الشرط وفي القنية والبغية يجوز للمحتاج الاستئناس بالربح انتهى (اشباه) (في
القاعدة السادسة من الخامسة)

(ح ١) قوله جوزت الاجارة على خلاف القياس وذلك لان المقنود عليه
فيها وهو المنافع معدوم فالقياس البطلان لذلك (حوى) . قوله جوز على خلاف
القياس لان الفحان على البايع فيصير كفيلاً ومكذولاً عنه وبه يظهر انه لو ضمنه
غير البايع لم يكن مخالفاً للقياس لاستفاء الله في حقه . وذلك نحو ان يقرض
عشرة دنانير مثلاً ويجعل لربها شيئاً معلوماً في كل يوم ربها (حوى)

(المادة ٣٣)

الاضطرار لا يبطل حق الغير يشترع على هذه القاعدة انه لو اضطر
انسان من الجوع فاكل طعام الآخر يضمن قيمته

(الاضطرار لا يبطل حق غيره) سواء كان الاضطرار سبباً أو كالجوع أو
بالاكره المايجي بالتسل أو لقطع أو بنير المايجي في الاول يأكل مال الغير قدر
الحاجة ويضمن بعده مثلاً ما اتفق ان كان مثلياً أو قيمته ان كان قيمياً ويضمن ذلك
جمل سائل وان كان في قتله مضطراً لدفع الضرر عن نفسه وفي الثاني يكون
الحاصل ضامناً بلامشاركة الفاعل للحاصل في الموجب الا الاثم فهو فيها وفي
الثالث يحرم على المكره الاتلاف حرمة لا يحتمل الرخصة فيكون ضامناً كالمناصب
ان مثلياً مثله وان قيمياً قيمته بحق الغير تات لا يزول بوجه ما (شرح مجامع)
(ح ١) لان الفاعل لا يصلح انه لحاصل في حق الاثم اذ لا يمكن لاحد ان

يعني على دين غيره ويكتسب الاتم لغيره كذا قال المولى العلاف في منبواته
(شرح الجامع)

(المادة ٣٤)

ما حرم أخذه حرم اعطاؤه

يعني كما ان اعطاء المسال بالربا حرام كذلك أخذه بالربا حرام وكذلك طلبه
بالربا حرام ومثل الربا غيره من المحرمات
(ما حرم أخذه حرم اعطاؤه) كالربا والرشوة واجرة النابغة ومهر البني
الا في مسائل اما لحوف على نفسه أو ماله أو ليسوى امره عند سلطان أو أمر
الاطاضي فانه يحرم له الاخذ والاعطاء كذا نقل عن شرح الكثر لابن النجيم
(ح ١) هذا في جانب الدافع وأما في المدفوع له فحرام

(المادة ٣٥)

ما حرم فعله حرم طلبه

ويقرب من هذا قاعدة (ما حرم فعله حرم طلبه) الا في مسألة ادعاء دعوى
صادقة فانكر التريم فله تخليفه (اشياء ملخصاً مع شرحه حموى)
(ح ١) اقول انما كان له طلب تخليفه لانا لو لم تجوز ذلك لصناعت فائدة
التخليف وهو رجاء النكول

(المادة ٣٦)

المادة محكمة يعني ان العادة عامة كانت او خاصة تجمل حكماً

لأشياء حكم شرعى

يعني اذا كانت عادة البلدة ان من يهدي شيئاً في عرس الانسان يأخذ عوضه
يلزم العوض ومثله حلوان العلم والصانع حيث صار ذلك عادة يجب وقاؤه
المادة محكمة لقوله عليه السلام ما رآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن
ولذا ترك الحقيقة بدلالة العادة فلو قال والله لا اضيع قديمي دار فلان يراد منه

الدخول مادة سواء كان حافياً أو متتملاً أو راجباً وأما مجرد وضع القدم بالمعنى الحقيقي فمجهول مادة كما سبق (شرح مجاميع وتفصيله في أشباه في العادة السادسة) (ح ١) وذكر النهدي في شرح المنى العادة عبارة عما يستقر في النفوس من الامور المتكررة المقبولة عند الطبايع السليمة (اشباه)

(المادة ٣٧)

استعمال الناس حجة يجب العمل بها

يعنى كوضع اليد على شئ والتصرف فيه فانه دليل على الملك ظاهراً (استعمال الناس حجة يجب العمل بها) واعلم ان اعتبار العرف والعادة مرجوع اليه في الفقه في كثير من المسائل حتى جعلوا ذلك اصلاً وقالوا في الاصول تترك الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة فروعها منها حد الماء الجاري الاصح انه مما يعلمه الناس جارياً ومنها وقوع البئر الكثير في البراء الاصح ان الكثير مما يستكره الناظر وهو المختار والعرف مما لانص فيه من الاموال الربوية في كونه ميكلاً أو موزوناً وأما المتصوص على كيله أو وزنه فلا اعتبار بالعرف عندهما خلافاً لابي يوسف ومنها لو باع التاجر في السوق شيئاً بشئ ولم يصرح بحل ولا تأجيل وكان المتعارف فيما بينهم ان يأخذ البائع من ثمنه كل جمعة قدر ما ملوما انصرف البيع اليه بلا بيان للعرف (شرح مجاميع وتفصيله في الاشباه) (ح ١) تذييل . اذا تعارض العرف والشرع قدم عرف الاستعمال خصوصاً في الايمان فاذا حلف لا يجلس على القماش أو اللباس او لا يستنشق السراج لم يحن بجלוه على الارض ولا بالاستضاءة بالشمس وان سمي الله تعالى الشمس سراجاً والارض بساطاً (شرح مجاميع وتفصيله في الاشباه)

(المادة ٣٨)

المتع مادة كالمستع حقيقة

يعنى ان ما استحال مادة لا تسع الدعوى به كالمستحيل عقلاً فاذا ادعى من

صرف بالقرع على من صرف بالغنى بأنه استدان منه مبلغاً لا تجوز المادة وقوع مثله لا تسمع الدعوى به وكذا لو ادعى أن زيداً ابنه ولا يولد مثله لثمة (المتع عادة كالممتع حقيقة) ولهذا لزم على المقر ما اقربه للمقر له لأن إقراره لاغير كاذباً تمتع عادة (شرح مجامع) وشرط كون الدعوى بما يحتمل الشبهة فالدعوى بما يستحيل وجوده عقلاً أو عادة باطلة كقوله لمعروف النسب أولن لا يولد مثله لثمة هذا أبى وذهبوا في المستحيل العادى كدعوى معروف بالقرع اموالا عظيمة على آخراته اقترضه اياها دفعة واحدة أو غصبها منه فالظاهر عدم بسماعها (در مختار)

(المادة ٣٩)

لا ينكر تغير الاحكام بتغير الازمان

تقدم مثال ذلك في المقدمة

(لا ينكر تغير الاحكام بتغير الازمان) كغلق باب المسجد في غير وقت الصلوة يجوز في زماننا صيانة عن السرقة وكذا الامكنة والعرف فلو بث أحد ضعفاً في شهر رمضان الى مسجد فاحترق وبني ثلثه مثلاً ليس للامام والمؤذن ان يأخذه بغير اذن الدافع اما لو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام والحمام يأخذه بغير اذن صريح فله ذلك انتهى (شرح مجامع)

(المادة ٤٠)

الحقيقة تترك بدلالة العادة

بني لو وكلت انساناً بشراء طعام لولية لا يشتري الا الطعام المعتاد في مثلها لا كل ما يؤكل

(الحقيقة تترك بدلالة العادة) فلو حلف واقه لا يأكل لحماً لا يحنث بأكل لحم الخنزير أو الادعى لان التعامل والمادة لا يقع عليه لان لهما لا يؤكل عادة هذا بخلافها واما عند الامام فيحنث لان التفاهم يقع عليه (شرح مجامع)

(المادة ٤١)

انما تعتبر المادة اذا طردت أو غلبت

يعنى لا يلزم ان يكون جهاز العرس الا على المادة الثغالبه فلو جهزت عروس
بأكثر من المادة الثغالبه لا يعتبر ولا يقاس عليه

(انما تعتبر المادة اذا طردت أو غلبت) ولذا قالوا في البيع لو باع بدراهم
أو دنانير وكافا في بلد اختلف فيها النقود مع الاختلاف في المالبه والرواج
الصرف البيع الى الاغلب . قال في الهدايه لانه هو المتعارف فيصرف المطلق
اليه ومنها لو باع التاجر في السوق شيئاً بمن ولم يصرحا بحلول ولا تأجيل وكان
المتعارف فيما بينهما ان البائع يأخذ كل جمه قسماً معلوماً للصرف اليه بلا بيان
قالوا لان المعروف كالمشروط ولكن اذا باعه المشتري توليه ولم يبين القسط هل
يكون للمشتري الخيار؟ فتم من اثبتة والجمهور على انه يبيعه مرابحه بلا بيان لكونه
حالا بالمسقط ومنها في استنجار الكتب قالوا الحسب عليه والحياط قالوا الحيط
والابرة عليه عملاً بالعرف ويبنى ان يكون الكحل على الكحل كعرف (اشباه
وباق التفريع والتفصيل فيه)

(المادة ٤٢)

المبرة للثغالب الشائع لا لتنادر

يعنى لو قدر واحد مهر زوجته بأكثر من ثلاثة آلاف في بيروت أو اثنتان
أو ثلثة لا يعتبر ذلك بل يحمل اذا لم يقدر على الثغالب وهو ثلثة الاف
(الاعتبار للثغالب الشائع لا لتنادر) قال الامام يمنع مال من بلغ سفها الى
ان يبلغ سن الرشد وهو خمس وعشرون سنة وهو لا ينفك عن ذلك السن الا
نادراً والتنادر في حكم المدموم فتمد الى حقيقه رحمه الله يدفع اليه المال بعد البلوغ
الى هذا السن اؤنس منه الرشد أو لم يؤنس (شرح مجاميع)

(المادة ٤٣)

المعروف عرفاً كالشروط شرطاً

بني حيث كان المعروف بين الناس بقائه الثمر الى نصجه على شجره لا يلزم المشتري بقطعه قبل ذلك

(المعروف كالشروط) وما يفرع عليه ان المعروف كالشروط لو جهز الابن بته جهازاً ودفعه لها ثم ادعى انه طرية ولا ينة فقيبه اختلاف واختار لقنوني انه ان كان العرف مستمراً ان الاب يدفع ذلك الجهاز ملكاً لا طرية لم يقبل قوله وان كان العرف مشتركاً فالقول للاب (كذا في منطومة ابن وهبان) وقال قاضيخان عندي ان الاب ان كان من كرام الناس واشرافهم لم يقبل قوله وان كان من أوساط الناس فان القول له . انتهى . وفي الكبرى للخاصي ان القول لزوج بعد موتها وعلى الاب البينة لان الظاهر شاهد للزوج كمن دفع ثوباً الى قصار ليصرفه ولم يذكر الاجرة فانه يحمل على الاجارة بشهادة الظاهر انتهى . وعلى كل قول فالمتنظر اليه العرف فالقول الملقى به نظراً الى عرف البلد وقاضيخان يملأ الى جانب الاب في العرف وما في الكبرى لنظر الى مطلق العرف من ان الاب انما يجهز ملكاً وفي المتن دخل البردعة والاكاف في بيع الحمار مبنى على العرف اهـ (اشباه) (ملخص فيه تفصيل ان شئت فارجع اليه)

(المادة ٤٤)

المعروف بين التجار كالشروط بينهم

بني كالسقيجة والسند المعروف بينهم يجري بينهم على عرفهم (المعروف عرفاً كالشروط شرطاً) اشباه وما يفرع عليه الوكيل بالبيع المطلق اذا باع بأجل متعارف فيما بين التجار في تلك الساعة جاز عند علمائنا وان باع بأجل غير متعارف فيما بين التجار بان باع الى خمسين سنة أو ما اشبه ذلك فلي قول ابي حنيفة يجوز وعلى قول ابي يوسف ومحمد لا يجوز (من التتواي

المغنية) (ويصح البيع بالتبر والنقرة ان تعامل الناس بهما) (ملحق البحر)
وفي شرحه الا ان يجري التعامل باستعمالها مما فيزول التعامل بمزلة الضرب
لا يكون نمناً ويصلح رأس المال (جميع الانهر)

(المادة ٤٥)

التعيين بالعرف كالتعيين بالنص

ينى اذا اطلق الواقف وقفه يحمل على الاستعمال لا السكنى حيث كان صرف
الواقفين كذلك

وفي اجارة الطر وفيما لانص فيه من الاموال الربوية يستبريه العرف في كونه
كيمياً أو وزنياً واما المتخصص على كيله أو وزنه فلا اعتبار بالعرف فيه عند ابي
حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافاً لابي يوسف وأما العرف غير معتبر في المتخصص
عليه (اشباه ملخصاً في القاعدة السادسة في قريب من اوله)

وما ينوء على العرف ان أكثر اهل السوق اذا استأجروا حراساً وكره الباقون
فان الاجرة تؤخذ من الكل وكذا في منافع القرية وعامة في منية المفتى وفيها
لو دفع غزلاً الى حائك لينسجه بالنصف جوزة مشايخ بخارى وابواليث وغيره
للعرف انتهى (اشباه في القاعدة السادسة في آخره)

والحاصل ان أكثر اهل السوق اذا استأجروا اجيراً أو جرت العادة ان الاجر
يكون على الكل فهو عليهم لان كونه على الكل هو المعروف فهو كالشرط
وعما يفرع عليه وان اطلق في العارية فله الانتفاع بأي نوع شاء في اى وقت
شاء (ملحق البحر) ثم العارية قد تكون مطلقة وقد تكون مقددة فالمطلقة ان
يستعير شيئاً ولم يبين ان يستعمله بنفسه أو بغيره أو لم يبين كيفية الاستعمال
وحكماً ان تنزل منزلة الملك وكل ما ينتفع به المالك ينتفع به المستعير من الركوب
والحمل وله ان يركب غيره ولكن يحمل فحد المعتاد لازيادة عليه فيكون اتلافاً

(حرة الفتاوى) (فاعلم الى مادة) ٨١٦

(المادة ٤٦)

إذا تمارض المانع والمقتضى يقدم المانع فلا يبيع الراهن الرهن
لاجر ما دام في يد المرتهن

(إذا تمارض المانع والمقتضى فإنه يقدم المانع) وقد رجح المانع على
المقتضى في مسألة سفل لرجل وعلو لآخر فإن كلا منهما ممنوع عن التصرف في
ملكه حتى لا يضر فلكم مطلق له وتعلق حق الآخر به مانع وكذا تصرف الراهن
والمؤجر في المهرن والعبث المؤجرة منع لحق المرتهن والمستأجر وإنما قدم
الحق هنا على الملك لأنه لا يضر به إلا منفعة بالتأخير وفي تقديم الملك تقويت
عين على الآخر ونسأله في الهادية من مسائل الحيطان
(اشياء فيه نظر بين الحموى)

(ح ١) علو لرجل وسفل لآخر قال ابو حنيفة رحمه الله ليس لصاحب
العلو ان يبيع في العلو بناء أو يتدوتد إلا برضاء صاحب السفلى وقال صاحبه
له ذلك إذا لم يضر بالسفل والخيار للفتوى انه ان اضر يبيع وان لم يضر لا يمنع
وعند الاشياء والاشكال يمنع (خاتمه في الحيطان كذا في البهجة)
ليس لذي سفلى عليه علو لغيره ان يتدنى سفله أو يتقب كوة ملا رضاء ذى
العلو (ملحق في الضياء)

(المادة ٤٧)

التابع تابع فإذا بيع حيوان في بطنه جنين يدخل الجنين في البيع تبعاً
(التابع تابع) تدخل فيها قواعد الاولى انه لا يفرد بالحكم ومن فروعهما
الحمل يدخل في بيع الام تبعاً ولا يفرد بالبيع والمبسة كالبيع ومنها الشرب
والطريق يدخلان في بيع الارض تبعاً ولا يفردان بالبيع على الاظهر ومنها
لا كفاءة في قتل الحمل ومنها لالمان بنفسه وخرجت عنها مسائل يثبت في الاشياء
(اشياء)

(المادة ٤٨)

التابع لا يفرد بالحكم فالجنين الذي في بطن الحيوان لا يباع منفرداً
عن امه

(التابع تابع) وانه لا يفرد بالحكم . قد مر نقله آخفاً فيما قبل المادة ٤٧

(المادة ٤٩)

من ملك شيئاً ملك ما هو من ضروراته فإذا اشترى وجبل داراً
ملك الطريق الموصل إليها

(من ملك شيئاً ملك ما هو من ضروراته) فلذا يدخل في بيع الدار العلو
والكتيف والشجر (شرح شجاع)

(المادة ٥٠)

إذا سقط الاصل سقط الفرع

يعني اذا سقط الدين عن الاصل سقط عن الكفيل وكذلك المراهجه المرتبة عليه
(يسقط الفرع بسقوط الاصل) فإذا برئ الاصل برئ الكفيل دون
العكس انتهى . ولكن قد ثبت الفرع وان لم يثبت الاصل . منها لو قال لزيد
على عمرو الف واما ضمان به فانكر عمرو لزم الكفيل ما قاله اذا ادعى الفاريد
دون الاصل كما نقل عن الحانية (شرح شجاع)

(ح ١) من له حق المرور في أرض غيره في ممر معين فبني صاحب الأرض
على ذلك الممر بناءً فإن صاحب الحق ليس له ان يخاصم بعد ذلك لان الحق يبطل
ويسقط بالرضاء بخلاف ما اذا كان له رقة الطريق فبني صاحب الأرض قاعدة به
قريباً من أول الدعوى (انقروى في مسائل الحيطان)

(المادة ٥١)

الساخط لا يعود كما ان المدوم لا يعود

يعني إذا أبرأ العائن مدينه من الدين وقبل إبراءه لا يمود الدين ولو أقر به المدينون
(الساقط لا يمود) فلو أجاز الوارث الوصية الزائدة على الثلث لا
يرجع بمده كذا في التهوت لان الساقط ثلاثي فلا يحتمل المود كالماء القليل اذا
تسحب فدخل عليه الماء الجاري حتى كثر وسال ثم عاد الى القلة لا يمود نجساً
وهو مختار السرخسي والبزدوي (شرح مجامع)

(المادة ٥٢)

إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه

يعني اذا بطلت شركة العقد بطلت الوكالة التي في ضمنها
(اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه) نقل عنه فلو قال بعتك دمي بالثب درهم
مثلاً فبطل العقد وجب القصاص فاذا بطل العقد وبطل ما في ضمنه وهو الاذن وقالوا لو
جدد النكاح لمنكوحة بمهر لم يلزمه أي عقد النكاح قيل لان النكاح الثاني لم
يصح لثبوت النكاح الاول كما كان فائسني لفو فلم يلزم ما في ضمنه من المهر
(شرح مجامع)

(ح ١) كل عقد أعيد وجدد فان الثاني باطل فالصلح بمد الصلح باطل كما في
جامع الفصولين والنكاح بمد النكاح كذلك (اشباه) قال في الجوهرية فلو
تزوج رجل امرأة بمائة دينار ثم تزوجها بمائة وخمسين بمد يوم لا يلزم الا المهر
الاول غيب ولا يفسخ العقد الاول اذ النكاح لا يحتمل الفسخ وفي البيع
يلزم العقد الثاني (حموي)

(المادة ٥٣)

إذا بطل الاصل يصار الى البدل فإذا لم يمكن رد المنصوب يرد بدله
(اذا بطل الاصل يصار الى البدل) فاذا آجر رجل داراً شهراً فلهللا اصل
فيه فلم كان العقد في آتائه الشهر يتعذر اعتبار الهللا فيصار الى البدل اي الايام
كذا نقل عنه رحمه الله تعالى (شرح المجامع المسمى بمنافع الدقائق)

(المادة ٥٤)

يتنفر في التوايع ما لا يتنفر في غيرها فلو وكل المشتري البائع في قبض المبيع لا يجوز أما لو أعطى جوتقا للبائع ليكيل ويضع فيه الطعام المبيع ففعل كان ذلك قبضاً من المشتري

من لا يجوز اجازته ابتداء تجوز انتهاء ومنه لو شري كبرعينا وأمر المشتري البائع قبضه للمشتري لم يصح ولو دفع اليه خرازة وأمره أن يكيله فيها صح اذ البائع لا يصلح وكيلاً عن المشتري في القبض قصداً ويصلح ضمناً وحكماً لاجل التراوة ومنه شراء مال م يره فوكل وكيلًا قبضه فقال الوكيل قد اسقطت الخيار اعني خيار الرؤية لم يسقط خيار الموكل ولو قبضه الوكيل وهو يراه سقط خيار رؤية موكله عند ابي حنيفة رحمه الله خلافاً لها (اشباه وله فروع كثيرة فيه في القاعدة الرابعة اهـ)

(المادة ٥٥)

يتنفر في البقاء ما لا يتنفر في الابتداء مثال ذلك ان هبة الحصة المشاعة لا تصح لكن اذا وهب رجل عقار من آخر فاستحق من ذلك العقار حصة شائعة لا تبطل الهبة في حق الباقي مع انه صار بمسد الاستحقاق حصة شائعة

كما اذا وهب زيد داراً للمروم رجع في نصفها وشاع بينهما فالشروع الطارى لا يمنع بقاء المبة كما قلل عن الغاية (شرح مجامع المسمى بمنافع الدقائق)

(المادة ٥٦)

البقاء اسهل من الابتداء

يعني لو كانت قطرة على الطريق العام لا تضر لا تهم وعند ابتداء بنائها تمنع

(البقاء أسهل من الابتداء) كما إذا وهب زيد داراً لمعرو ثم رجع في نصفها وشاع بينها فالشيوخ الطائري لا يمنع بقاء الهبة كما نقل عن العناية (شرح مجامع)
(المادة ٥٧)

لا يتم التبرع الا قبض فاذا وهب أحد شيئاً الى آخر لا يتم الهبة قبل القبض (التبرع لا يتم الا بالقبض كالهبة وهي عقد مشروع لقوله عليه السلام (تهادوا تحابوا) وللإجماع وصح بالإيجاب والقبول وقبض . اما الاً ولان فلائنه عقد والمقد يتقدم بالإيجاب والقبول فاما القبض فلائنه لا بد منه لثبوت الملك للقبض . قالوا القبض يتوقف عليه ثبوت حكم الهبة وهو الملك وكذا الصدقة كالهبة في توقف ثبوت الملك على القبض (شرح مجامع)

(المادة ٥٨)

النصرف على الرعية منوط بالمصلحة

(تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة) صرحوا ان السلطان لا يصح عفو عن قاتل لا ولي له وانما له القصاص أو الصلح لانه نصب ناظراً وليس من الخطر لمستحق العفو . وفي الفتية كان ابو بكر رضى الله عنه يسوي بين الناس في العطاء من بيت المال وكان عمر يعطيهم على قدر الحاجة والفق والفضل والاخذ أي العمل بما فعله عمر رضى الله عنه في زماننا أحسن فيعتبر الامور الثلاثة . وفي النزاع اذا ترك السلطان الشر لم يهره عليه جاز غنياً كان أو فقيراً لكن اذا كان المتروك له فقيراً لا ضمان على السلطان وان كان غنياً ضمن الشر للفقر من بيت مال الخراج ليت مال الصدقة انتهى (شرح مجامع)

(ح ٤) وفي نوادر ابن رستم للوالي ان يعطى من طريق الحادة أحدًا ليعنى عليه اذا كان لا يضر بالمسلمين وان كان يضر ليس له وليس هذا الا للخلقة . قالوا والسلطان أن يجعل ملك الرجل طريقاً عند الحاجة (حانية) والرأي الى الامام من تفصيل أو تسوية من غير ان يميل في ذلك الى هوى ولا يميل لم

الا ما يكفهم ويكفي اعوانهم (اشباه في هذه القاعدة)

(المادة ٥٩)

الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة فولاية المتولى على الوقف
أولى من ولاية القاضى عليه

(الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة) ولهذا قالوا ان القاضى لا زوج
القيم والقيمة الا عند عدم ولي لها في النكاح ولو ذا رحم محرم أو أمماً أو متقناً
وللولى الخاص استيفاء القصاص والصلح والمفو مجاناً والامام لا يملك المفو . ولا
يمارضه ما قال في الكتز ولا ب المتنوه القود والصلح لا المفو يقتل وليه لانه فيما
اذا قتل ولي المتنوه كآبته . قال في الكتز والقاضى كالأب والوصى يصلح فقط أي
فلا يقتل ولا يفو (ضابطه) . الولى قد يكون ولياً في المال والنكاح وهو الاب
والجد وقد يكون ولياً في النكاح فقط وهو سائر العصبات والام وذوي الارحام
وقد يكون في المال فقط وهو الوصى الاجنبى . وظاهر كلام المشايخ ان لها مراتب
الاولى ولاية الاب والجد وهى وصف ذاتي لها . وتقتل ابن السبى الاجماع على
انهما لو عزلوا انفسهما لم ينزلا . الثانية السنلى وهى ولاية الوكيل وهى غير لازمة
فلم يميز له ان عزل نفسه بغير موكله . الثالثة الوصية وهى بينهما
فلم يميز له ان يعزل نفسه . الرابعة ناظر الوقف واختلف الشيخان فجوز الثاني
للاوقف عزله بلا اشتراط ومنه الاول واختاف الصحيح والمعتد في الاوقف
واقضاء قول الثاني واما اذا عزل نفسه فان اخرج القاضى خرج كما في القنية .
وفي القنية لا يملك القاضى التصرف في مال النيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه
انتهى . وفي فتاوى رشيد الدين ان القاضى لا يملك عزل المقيم على الوقف من
جهة الواقف الا عند ظهور الحياثة منه وعلى هذا لا يملك القاضى التصرف في
الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله انتهى (اشباه)

(ح ا) قوله ولا يمارضه مافي الكتز (اه) وجه عدم المعارضة ان الولاية

هنا الممتوء والاب قائم مقامه ولم تثبت الولاية للإب هنا ابتداء والكلام إنما هو في الأولى الثانية له الولاية ابتداء هذا مراد المصنف إلا أن في العبارة نوع خفاء (انتهى)

(المادة ٦٠)

أعمال الكلام أولى من إعماله يعني لا يحمل الكلام ما أمكن حمله على معنى كما إذا قال لك عندي مال يحمل كلامه على أقل ما يسمى مالا ولا يحمل إعمال الكلام أولى من إعماله متى أمكن إلا أن لم يمكن إعماله حمل وما خرجت لهذه القاعدة ما لو وقف على أولاده وليس له إلا أولاد أولاده حمل عليهم صوناً للفظ عن الإعمال عملاً بالمجاز وكذا لو وقف على مواليه وليس له موال وانما له موالى موال استحقوا كما في التحوير (أشباه تفصيله فيه)

(المادة ٦١)

إذا تعددت الحقيقة يصار إلى المجاز

كما لو أوصى لبي فلان وله أبناء أبناء يحمل كلامه عليهم مجازاً وإذا اتفق أصحابنا في الأصول على أن الحقيقة إذا كانت متعددة فإنه يصار إلى المجاز فلو حلف لا يأكل من هذه النخلة أو هذا الدقيق حنث في الأول بأكل ما يخرج منها وبتمها أن يبعها واشترى به ما كولا وفي الثاني بما يتخذ منه كالخبز ولو أكل عين الشجر والدقيق لم يحنث على الصحيح والمهجور شرعاً أو عرفاً كالمتمتع وإن تعددت الحقيقة والمجاز أو كان اللفظ مشتركاً بلا مرجح لعمد الأمكان فالأول كقول له لاسرأته المعروفة لا يها هذه بنتي لم تحرم بذلك أبدأ والثاني لو أوصى لمواليه وله منق (بالكسر) ومنق (بالفتح) بطلت وإن لم يسكن له منق (بالكسر) وله موال اعتقهم ولهم موال اعتقوهم انصرفت إلى مواليه لانهم الحقيقة ولا شيء لموالي مواليه لانهم المجاز ولا جتمع بينهما (أشباه)

(المادة ٦٢)

إذا تعذر أعمال الكلام يحمل يعني أنه إذا لم يمكن حمل الكلام
على معنى حقيق أو مجازي أهل

كالو اوصى بشاة من غنمه وليس له غنم او وقف على اولاده وليس له
اولاد ولا اولاد اولاد فتبطل الوصية والوقف

(وان تلذت الحقيقة والمجاز أو كان اللفظ مشتركاً بلا مرجح أهمل) لعدم
الامكان فالاول كقوله لأمراً أنه المعروفة لأبها هذه بنى لم تحرم بذلك أبداً والثاني
لو اوصى بماله وله معتق (الكسر) ومعتق (الفتح) بطلت ولو لم يكن له (معتق) بالكسر
وله موال اعتقهم ولم موال اعتقوهم الصرفت الى مواله لانهم الحقيقة ولا شئ
لموال مواله لانهم المجاز ولا يجتمع بينهما (اشباه وفيه تفصيله من التفريع)

(المادة ٦٣)

ذكر بعض ما لا يتجزئ كذكر كله

كن أعق رقبة عبده يعتق كله

(ذكر بعض ما لا يتجزئ كذكر كله) فإذا طلق نصف طليقة وقعت واحدة
أو طلق نصف المرأة طلقت ومنها العمو عن القصاص اذا عني عن بعض القتال
كان عفواً عن كله وكذا اذا عني بعض الاولياء سقط كله وان اقلب نصف الباقين
مالاً ومنها النسك اذا قال احرمت بنصف نسك كان محرماً ولم أره الا أن صريحاً
(اشباه) (وبين فيه ما خرج من هذه القاعدة)

(المادة ٦٤)

المطلق يجري على اطلاقه اذا لم يتم دلائل التقييد نصاً أو دلالة

يعني لو قال وقت على الفقراء لا يتقيد بفقير مخصوص

(المطلق انما يجري على اطلاقه اذا لم يتم دليل التقييد نصاً أو دلالة)

والطلق هو الشايخ في جنسه بمعنى انه حصة من الحقيقة محتملة لمحصن كثيرة
بلا شمول ولا تعيين والمقيد ما خرج من الشيوع بوجه ما وحكمهما أن يجري على
حاملها (شرح جامع)

(ط ١) فاذا أورد البيان الحكم فاما أن يختلف الحكم او يتحد فان اختلف
الحكم ولم يكن احد الحكمين موجبا لتقييد الآخر أجري المطلق على اطلاقه
والمقيد على تقييده مثل أطم رجلا وأكس رجلا عاريا وان كان أحدهما موجبا
له بالذات الى آخره

(وما بعده في شرح الجامع) (لا يد من النظر) (لا يكتب هنا لعله لخرده)

(المادة ٦٥)

الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر مثلا لو اراد البائع بيع
فرس اشهب حاضر في المجلس وقال في ايجابه بعت هذا الفرس الادهم
واشار اليه وقبل البائع صبح البيع ولتي وصف الادهم وأما لو باع فرسا
غائبا وذكر انه اشهب والحال انه ادهم لا يتعقد البيع

(انوصف في الحاضر لغو) قيل من فروعها لو كان لرجل ائتان كبرى اسمها
فايعة وصغرى اسمها فاطمة فقال لأشتر زوجته ابنتي الكبرى فاطمة لا يتعقد
النكاح بل يبطل لعدم وجود الصفة ولعل المراد من الصفة هنا صفة الكبرى التي
هي ووصف في الغائب فلذا اعتبرت في عقد النكاح فبطل عقده لعدم وجود وصف
الكبرى في فاطمة بل موصوفة بصفة الصغرى . ومنها لو زوج
رجل فطلعت أسمه واسم ابيه يبطل النكاح اسلا لعدم وجود الصفة (والوصف
في الغائب معتبر) ولذا بحث في حلقه لا يكلم هذا الشاب فكلمه اذ صار شيخا
هذا مثال للحاضر ولا يبحث في ان لا يكلمه شابا فكلمه شيخا هذا مثال للغائب كذا
قل عنه قالوا لو حلف لا يدخل دارا لم يبحث بدخولها خربة ولو حلف لا

يدخل هذه الدار يحنث وإن عادت صحراء أو بنيت بمسد اتهدامها داراً أخرى
لأن الدار اسم للعرصة عند العرب والعجم والنساء وصف فيها غير أن الوصف في
الحاضر لبو وفي الثائب معتبر قال المولى الملائي هذه عبارة المدابة (وفي تأمل
دقيق فلي تأمل) (شرح مجامع)

باع على أنه هروى فإن خلافه فسد البيع (خلاصة)
(المادة ٦٦)

السؤال معاد في الجواب يعني أن ما قيل في السؤال المصدق كان
الحبيب المصدق قد أقر به

كما لو قال لك إنسان أما لي عندك مقدار كذا من الدين فقلت نعم كان
تقديره لك عندي ذلك

(السؤال معاد في الجواب) قال في فتاوى الزاوية من آخر الوكالة - ومن
الثاني قال امرأة زيد طالق وعليه المثنى إلى بيت الله الحرام إن دخل هذه الدار
فقال زيد نعم كان زيد حائفاً كليهما لأن الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال ولو
قال أجرت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يحلف على شيء ولو قال أجرت ذلك على
إن دخلت الدار أو ألزمته نفى أن دخلت لزم وإن دخل قبل الإجابة لا يقع
شيء إلى آخره . وفيها من كتاب الطلاق قالت له أنا طالق فقال نعم تطلق ولو
قالت طلقني فقال نعم لا وإن نوى قبل أليس طلق امرأتك قال بلى طلقته لانه
جواب الاستفهام بالاثبات ولو قال نعم لا لأنه جواب استفهام بالنفي كأنه قال ما
طلقت انتهى - ومن كتاب الإيمان قال فقلت كذا أمس فقال نعم فقال السائل
والله فقد فعلتها فقال نعم فهو حالف انتهى . وفي أقرار القتيبة قال لا خير لي عليك
كذا فادفعها إلى فقال استهزاء نعم أحسنت فهو أقرار عليه وبوأخذ به انتهى .
وقد ذكرنا الترقق بين إلى ونعم في شرح الثار من فصل الأدلة الفاسدة في شرح
قوله والعام إذا خرج مخرج الجزاء (أشباه)

(ح) قوله (قالت له انا طالق فقال نعم الى آخره) الفرق بين المستلين ان معنى لم بعد قولها انا طالق نعم انت طالق ومعناها بعد قولها طلقني نعم أطلقك فيكون وعداً بالطلاق لانها لتقرر ما قبلها (حوى)
فصل عبارته في الشرح وذكر في التحقيق ان موجب لم تصديق ما قبلها من كلام مني ان مثبت استهماً كان او خبراً كما اذا قيل لك قام زيد أو أقام زيد أو لم يقيم زيد فقلت نعم كان تصديقاً لما قبله وتحقيقاً لما بعد الهمة وموجب لم يوجب ما بعد الثاني استهماً كان أو خبراً فإذا قيل لم يقيم زيد فقلت لم كان معناه قد قام الا ان المعبر في احكام الشرع العرف حتى يقام كل واحد منها مقام الآخر (حوى)

(المادة ٦٧)

لا ينسب الى ساكت قول لكن السكوت في معرض الحاجة بيان
يعنى انه لا يقال لساكت انه قال كذا لكن السكوت فيما يلزم التكلم
به اقرار وبيان

وذلك كما اذا رأيت أحداً يتصرف في شيء تصرف المالك بلا أدن منك
وسكت بلا عذر بعد ذلك اقرار منك بملك غير مالك له
(لا ينسب الى ساكت قول) فلو رأى اجنبياً يبيع ماله فسكت ولم ينه لم
يكن وكلامه بسكوته ولو رأى القاضى السبي أو المتوفى يبيع ويشترى فسكت لا
يكون اذا في التجارة ولو رأى المرتهن الراهن يبيع الراهن فسكت لا يبطل الرهن
ولا يكون رضا في روايه ولو رأى غيره يتلف ماله فسكت لا يكون أذنًا باتلافه
كذا ذكره الزيلعي ولو رأى المالك رجلاً يبيع متاعه وهو حاضر ساكت لا
يكون رضا عندهما خلافاً لابن ابي ليلا ولو تروى غير كفوء فسكت الولي عن
مطالبة التفريق ليس برضا وان طال ذلك وكذا سكوت امرأة العين ليس برضا
ولو أقامت معه سنين وهى في جامع القصولين وفي رواية الحاتية الاجارة تشقت

بالسكوت (اشياء ملخصاً)

وخرجت من هذه القاعدة سبعة وثلاثون مسئلة يعنى يكون السكوت أدناً فيها . بين في الاشياء في ذيل هذه القاعدة لأن من قاعدة الاصول السكوت في معرض الحاجة بيان (لمحرره)

(المادة ٦٨)

دليل الشيء في الامور الباطنة يقوم مقامه يعنى انه يحكم بالنظام

فيما يتسر الاطلاع على حقيقته

كما لو ضرب انسان آخر بحمد سيف فجرحه جرحاً مات به يمد قتله عمداً وان لم تطلع على قصده لذلك لان ذلك دليل كاف على تعمده قتله
(دليل الشيء في الامور الباطنة يقوم مقامه) كصحة طلاق المخطئ فاذا أراد ان يقول انت جالسة فقال انت طالق يقع الطلاق خلافاً للشافى . قلنا أقيم البلوغ عن عقل مقام العمل بالفعل بلا سهو وغفلة لانه خفى لا يوقف عليه بلا حرج وأما عدم قيمه مقام القصد في التأم والمعنى عليه فلأن السبب الظاهر انما يقام مقام الشيء عند خفاء وجوده وتسر الوقوف عليه وعدم القصد في التأم أو المعنى عليه معلوم بلا حرج (شرح مجامع)

(ح ا) ومداداة المشتري جرح المبينة والمشتراة تمنع الرد (منه للمجامع)

(المادة ٦٩)

الكتاب كالخطاب

يعنى لو كتب انسان لآخر انى بتلك الشيء الفلاني بكذا من المال وحين الاطلاع الآخر عليه قبل لفظاً أو خطأ اسقط البيع

(فرع) ادعاء المدينون ان الدائن كتب على قرطاس بخطه ان الدين الذي لى على فلان ابن فلان ابراءه عنه صح ويسقط الدين لان الكتابة المرسومة المعنوية كالتعلق وان لم يكن كذلك لا يصح الابراء ولا دعوى الابراء . ولا فرق بين ان

تكون الكتابة بطلب الدائن أو بدون طلبه (زازيه من آخر الرابع عشر من الدعوى
وتفصيل هذه المسئلة فيما نقل في مادة ١٦٠٦)

(المادة ٧٠)

الاشارات الممهودة للاخرس كالبيان باللسان

(والايماء) بالرأس من الناطق ليس باقرار (در المختار) . قوله من الناطق
احترازه عن الاخرس فان اشارته قائمة مقام عبارته في كل من بيع واجارة وهبة
ورهن ونكاح وطلاق وبراء واقراض وقصاص على المعتمد عليه الا الحدود ولو
حد فذهب والشهادة وتكمل اشارته ولو قادراً على الكتابة على المعتمد ولا تعمل اشارته الا
اذا كانت ممهودة . واما معتقل اللسان فالقتوى على انه اذا دامت العقلة الى وقت
الموت يجوز اقراره بالاشارة والاشهاد عليه (طحطاوى)

(ج ١) وان علم القاضى ان بلسانه آفة بان علم انه اخرس يأمره ان يجيب
بالاعارة ويعمل بإشارته فان اشار بالاقراء تم الاقرار وان اشار بالامكار عرض عليه
الجواب فان اشار بالاياء يكون تكولا فيقضى بالتكول (كذا في الذخيرة)

(المادة ٧١)

يقبل قول المترجم مطلقاً

(يقبل قول المترجم في الحدود كغيرها) فان قيل وجب ان لا يقبل
لان عبارة المترجم بدل عن عبارة المعجم والحدود لا تثبت بالادبال لا ترى انه لا يثبت
بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضى الى القاضى اوجب بان كلام المترجم ليس ببدل
عن كلام المعجم لكن القاضى لا يعرف لسانه ولا يقف عليه وهذا الرجل المترجم
يعرفه ويقف عليه فكانت عبارته كعبارة ذلك الرجل لا بطريق البدل بل بطريق
الاصالة لانه يصار الى الترجمة عند العجز عن معرفة كلامه كالشهادة يصار اليها
عند عدم الاقرار كذا في شرح الادب للصدر الشهيد من الثامن والثلاثين (اشباه
قيل القاعدة السابعة)

(المادة ٧٢)

لاعبرة بالظن البين خطأؤه

إذا دقت مالا لسان ظاناً أنه يملك ثم تبين أنه غير لازم عليك تسترده وذلك كمن دفع للشفيع مالا صامحاً عن إسقاط شفعته فله استرداده ولو ظن أنه واجب عليه

(لا عبرة بالظن البين خطأؤه) ولو ظن أن عليه ديناً فبان خلافه يرجع بما أدى (اشياء) قيل مما يصلح أن يكون من فروع هذه القاعدة ما في الخلاصة أبو الصغيرة التي لا نفقة لها إذا طلب من القاضي النفقة وظن الزوج أن ذلك عليه فقرض الزوج لها النفقة لا تجب والقرض باطل وفي شرح الوهبانية لابن شحته من دفع شيئاً ليس عليه واجباً فله استرداده إلا إذا دفعه على وجه الهبة واستهلك القابض (حموي حاشية الاشياء) وفي الاشياء تفصيل لقروع هذه القاعدة وبيان للمستثنيات من هذه القاعدة فارجع اليه (المحرره)

(ح ١) وفي الحاتية رجل قال لرجل لي عليك ألف درهم فقال ان حلفت انها لك علي ادبت لك لحاف فأداها اليه هل له ان يستردها منه بعد ذلك ؟ ذكر في المتن أنه ان دفعها اليه على الشرط الذي شرطها كان له ان يستردها منه (حموي)

(المادة ٧٣)

لاحجة مع الاحتمال الناشئ عن دليل مثلاً لو أقر احد لاحد ورثته بدين فإن كان في مرض موته لا يصح ما لم يصدقه باقي الورثة وذلك لان احتمال كون المريض قصد بهذا الاقرار حرمان سائر الورثة مستند الى دليل كونه في المرض واما اذا كان الاقرار في حال الصحة جاز واحتمال ارادة حرمان سائر الورثة حيثئذ من حيث أنه احتمال مجرد ونوع من التوهم لا يمنع حجية الاقرار

(لاجحة مع الاحتمال الناشئ عن دليل) وهذا ظاهر في الاعتقادات لأن المطلوب فيها اليقين فلا يثبت مع الاحتمال واما في القروع فالاعتراف بالدين مثلا اذا صدر من المريض لو ارثه لا يصح الا ان يصدقه بعض الورثة خلافا لما شافى رحمه الله تعالى . وكذا لا حجة مع الاتفاق كاختلاف الشهود فلا يكمل نصاب الشهادة ولا يثبت معه . وذكر المولى العلافى في الحاشية بطريق اثنى هذه المسئلة لكن لم يوجد في النسخ الموجودة عندي (شرح مجامع)
(المادة ٧٤)

لا عبرة للزهر

انظر مادة ١٧٤١

(لا اعتبار للزهر) (مجمع الفتاوى في كتاب الوصايا) سئل فيها اذا كان زهر حائط مختص به فاصل بين داره ودار جاره ويريد زيد ان يفتح في اعلى الحائط كوة ليضع فيها قربة فوق قامة الرجل ولا تكشف على عمل النساء لاحد اجابا قول له ذلك الجواب نعم (تحقيق الحامدى) لانه لا اعتبار للزهر قالوا لو ظهر انسان من دار بيده سكين وهو متلوث بالدم سريع الحركة عليه أثر الحوف فدخلوا الدار على السور فوجدوا فيها اسفا مذبوحا بذلك الوقت ولم يوجد احد غير ذلك الخارج فانه يؤخذ به وهو ظاهر اذ لا يمتري أحد في انه قاتله والبقول بانه ذبحه آخرهم تسور الحائط او انه ذبح نفسه احتمال بعيد لا يلتفت اليه اذ لم يشأ عن دليل من اتوا كه لابن العرس (رد المحتار على در المختار) كما نقل هذا على مادة ١٧٤١ واعتار انه ذبح نفسه أو ذبحه آخر أو تسور الحائط زهرهم لا اعتبار له (لحرره)

(المادة ٧٥)

الثابت بالبرهان كالثابت بالميان

يعنى اذا ثبت شئ بالبينة الشرعية مثلا كان حكمه كالمشاهدة بالميان

(الثابت بالبرهان) أي الذي ركب من مقدمات يقينية وكذا الثابت ببينة
عادلة كالثابت بالبرهان أي بإيمانية والمشاهدة بالبرهان علم استدلالى شبيه
بالضروري في التحقيق يقيناً (شرح المجامع المسمى بمتافع الدقائق)

(المادة ٧٦)

البينة للمدعى والميمين على من أنكر

يعنى حيث ان الاصل براءة الذمة يكون المتكر متسكاً بالاصل فيقبل قوله مع عبته
(الميمين ابدأ يكون على النفي) أي دائماً لأنها تكون من جانب المدعى عليه
وهو منكر وما يكون من جانب المتكر يكون على النفي فالميمين يكون على النفي قال
رسول الله عليه السلام (البينة على المدعى والميمين على من أنكر) حتى قال ابن نجيم
تافلاً - اعلم ان تحليف المدعى والشاهد أمر منسوخ باطل والعمل بالمنسوخ حرام
لكن عن التهذيب لما تمذر التركيبة بغلبة القس في زماننا اختار القضاة استحلاف
الشهود كما نقل عن ابن ابي ليلا لحصول غلبة العلم انتهى (شرح مجامع)

(المادة ٧٧)

البينة لاثبات خلاف الظاهر والميمين لابقاء الاصل

يعنى ان من كان واضح اليد على مال فالظاهر انه ملكه وكرنه للخارج خلاف
الظاهر فتكون البينة للخارج واذا لم تكن له بينة على مدعاه يكون له حق ايمين
على واضع اليد

(البينات شرعت لاثبات خلاف الظاهر) اي ثبات جمع البينة بمعنى المظاهر
ويعنى المينات وهي الشهادة المينة الدالة على صادق المدعى ومشروعية البينات لاثبات
الحق والالزام اثبات الثابت وذا لا يجوز والميمين لابقاء الاصل والميمين لفة اليد
النفي والقول وشرط عقد يرد في الجبر على المستعمل لتحصيل المصدق منه فولا لان
المخالف يتقوى به على تحصيل الشرط ان كان حائزاً على أمر يريده أو على تحصيل
الاستماع عن الشرط فيما لا يريده (شرح مجامع)

(المادة ٧٨)

الينة حجة متعلدية والاقرار حجة قاصرة

يعنى لو اقر وارث بدين على مورثه وباقى الورثة انكروا ذلك لا يتعدى ليراثهم واذا ثبت ذلك بالينة تعدى لانصباهم
 (الاقرار حجة قاصرة) على المقر ولا يتعدى الى غيره لان كونه حجة يتنى على دعيه وزعمه ليس بحجة على غيره بخلاف الينة فالحاجة فى حق الكل لان كونها حجة تثبت بالقضاء وهو عام وجاز الاقرار من غير خصم والينة لا تجوز (اشباه مع حاشيته للحموي)

(المادة ٧٩)

المراء مؤاخذ باقراره

يعنى ان الانسان المكلف اذا اخبر بحق لغيره على نفسه بعامل بحسب ذلك الاقرار اذا لم يرتد اقراره ولم يكذب الحكم الشرعى فيكون شاهداً على نفسه بما اقر به لغيره وكفى بذلك شاهداً
 (المراء مؤاخذ باقراره) قالوا اذا اقر الحر البالغ لزمه اقراره مجهولاً كان ما اقره أو معلوماً اعلم ان الاقرار اخبار عن شئوث الحق وانه يلزم على المقر ما اقره وهو حجة قاصرة لقصور ولاية المقر عن غيره فيقتصر عليه (شرح مجامع)
 الاقرار هو لعة اثبات الشئ باللسان او بالقلب أو بهما ضد الانكار وشرط اخبار بحق من عن أو غيره لاخر عليه والاقرار ملزم على المراء ما اقر به الا ترى انه عليه السلام لزم ما عارضه رضى الله عنه الرجم باقراره اربع مرات مع انه عليه السلام طرده فى كل مرة من اقراره (شرح مجامع)
 فلو ارتد الاقرار بالرد لما كان كذلك فى حق ما عارض مع انه رجم باقراره اربع مرات فكذلك بمرلة اربع شهادات (منه للمجمع)

(المادة ٨٠)

لا حجة مع التناقض لكن لا يحتل معه حكم الحاكم مثلاً لو وجع
الشاهدان عن شهادتهما لا تبقى شهادتهما حجة لكن لو كان القاضى حكم
بما شهدا به اولا لا ينقض ذلك الحكم وانما يلزم على الشاهدين ضمان
المحكوم به

(التناقض لا يمنع صحة الاقرار على نفسه) فلو رجع الشاهدان عن شهادتهما
وكتبا في مجلس الحكم بعد الحكم بها يعتبر رجوعهما ويحكم عليهما بضمان ما اتفقا
بشهادتهما كذا في مهواته . واما اذا رجعا عن شهادتهما قبل الحكم بها سقطت
والا لزم على القاضى بالحكم لان لزوم الحكم عليه انما هو بشهادتهما فاذا سقطت
سقط لزوم الحكم عليه والقاضى لا يقضى بكلام متناقض ولا ضمان عليهما لانهما
ما اتفقا شيئاً لا على المدعى ولا على المشهود عليه واذا رجعا عنها بعد الحكم
لم يفسخ الحكم لان آخر كلامهما يتناقض اولا فلا ينقض الحكم بالتناقض ولان
آخر كلامهما في الدلالة على الصدق مثل الاول وقد ترجع باتصال القضاء بالاول
وعليهما ضمان ما اتفقا بشهادتهما لانهما لمسا رجعا بعد القضاء فقد اقرا على انفسهما
الاتلاف . والتناقض لا يمنع صحة الاقرار (كذا في حاشية مولى العلاف) (شرح مجاميع
من الاصول) فان رجعا عن الشهادة قبل الحكم لا يحكم بالقاضى بشهادتهما
اذا لى قضاء بكلام متناقض ولا ضمان عليهما لعدم الاتلاف لكن يبرز (ملحق الابحر)
(ح ١) فان رجعا بعده لا ينقض القاضى حكمه وضمانا ما اتفقا بها اذا قبض
المدعى مداه دينا كان او عينا (ملحق الابحر)

(المادة ٨١)

قد يثبت القرع مع عدم ثبوت الاصل مثلاً لو قال رجل ان
فلان على فلان كذا دينا وانا كقيل به وبناء على انكار الاصيل ادعى

الدائم على الكفيل بالدين لزم على الكفيل اداؤه

فيسقط الفرع بسقوط الاصل (فاذا برى الاصيل برى الكفيل دون العكس انتهى ولكن قد ثبت الفرع وان لم يثبت الاصل (منها) لو قال لزيد على حمرو الف وانا ضامن به فانكر حمرو لزم الكفيل ما قاله اذا ادعى زيد دون الاصيل كما نقل عن الخاتمة (شرح مجامع)
(ج ١) ومنها لو ادعى الزوج الخلع فانكرت المرأة بانه ولكن لا يثبت المال الذي هو الاصل في الخلع كذا في شرح الملائي نقلا عن ابن نجيم (منه لشرح المجامع)

(المادة ٨٢)

المعلق بالشرط يجب ثبوته عند ثبوت الشرط

يعنى اذا قال انسان لا آخر ان لم أوفاك بمخمسك غداً فانا ضامن لمالك عليه من الدين فاذا لم يوفاه به في الوقت المدين يلزمه ماله عليه من الدين
(المعلق بالشرط يجب ثبوته) أي الحكم المعلق (عند ثبوته) أي ثبوت الشرط لان حق حصول مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط كتطبيق طلاق امرأته بدخول دار فلان فان دخلها شهد طلقتها (ومعلوم) أي الحكم المعلق معدوم غير ثابت (قبل ثبوت شرطه) لان ما توقف حصوله على شيء يتأخر عن ذلك الشيء ولا يتقدم عليه كتعليق طلاق امرأته على دخول دار فلا تطلق امرأته من هذا الطريق قبل الدخول الموقوف عليه (شرح مجامع)

(المادة ٨٣)

يلزم مراعاة الشرط بقدر الامكان

يعنى اذا قال انسان لا آخر انا كفيل بنفس خصمك فلان فاذا لم يحضر موكب غداً الى المحكمة فانا احضره اليها فاذا مضى التمد ولم يحضره يلزم باحضاره حسب امكانه فان غاب وعمله معلوم يمهل مسافة ذهابه اليه وايابه وان لم يعرف

مكانه لا يلزم بإحضاره لعدم إمكانه كما لو مات
 (يلزم مراعاة الشرط بقدر الامكان) فلو شرط المودع بكسر الدال عدم
 دفع الوديعة الى امرأته مثلاً فاذا أمكن حفظ الوديعة بلا دفعها الى امرأته ضمن
 الدافع اذا هلكت في يد امرأته لان رعايته الشرط لازمة بقدر الامكان . وان لم يمكن
 حفظها بلا دفعها اليها فلا يضمن اذا دفعها اليها وهلكت في يد امرأته لعدم إمكان
 الرعايه فلا يمد الدفع اليها تصدياً ومن ثمة يقال شرط الواقف كنس الشارع
 في وجوب الامتثال لان الشرط لو لم يعتبر لما وجب الامتثال (شرح مجامع)
 (المادة ٨٤)

المواعيد بصور التعليق تكون لازمة مثلاً لو قال رجل لآخر
 ببع هذا الشي لفلان واذا لم يعطك ثمنه فانا اعطيه لك فلم يعطه المشتري
 الثمن ثم على الرجل اداء الثمن المذكور بناء على وعده المعلق
 (ولو قال) ان لم يؤده فلان فانا ادفعه اليك ونحوه يكون كفالة لما علم ان
 المواعيد باكتسابه صور التعليق تكون لازمة (براريه في الكفالة) وعن محمد
 اذا قال ان لم يدفع لك مديونك مالك أو لم يقضه فهو علي ثم ان الطالب تقاضى
 المطلوب فقال المديون لا ادفعه أولاً اقضه وجب على الكفيل الساعه وعنه أيضاً
 ان لم يعطك المديون فانا ضامن انما يتحقق الشرط اذا تقاضاه ولم يعطه وكذلك
 اذا مات المطلوب بلا اداء (فقه الكفو في كسب الكفالة على قيد علي ائنيدي)
 (المادة ٨٥)

الحراج بالضمان يعني ان من يضمن شيئاً لو تلف ينفع به في مقابله
 الضمان مثلاً لو رد المشتري حيواناً بخيار العيب وكان قد استعمله مدة
 لا تلزمه أجرته لانه لو كان قد تلف في يده قبل الرد لكان من ماله
 يعني ان من يضمن شيئاً اذا تلف يكون نفع ذلك الشي له في مقابلة ضهانه حال

التلف ومنه اخذ قولهم الترم بالغنم
ولو شرطاً (أي الشريكان شركة الوجوه) مناصفة المشتري أو مثاليته
فالرجل كذلك (وشرط الفضل بالحل لأن الرجح لا يستحق إلا بالعمل كالضارب
أو المال كرب المال أو الضمان كالأستاذ الذي يتقبل العمل من الناس فيلقبه
على التلميذ بأقل مما اخذه فيطلب له الفضل بالضمان (درر غرر)

(المسألة ٨٦)

الاجر والضمان لا يجتمعان

يعني ان الانسان اذا استأجر دابة وهلكت بلا تعد لا يضمن سوى الاجرة واذا غصب
دابة فهلكت يضمن قيمتها ولا اجرة عليه
الاجر والضمان لا يجتمعان (نقل عنه فلو غصب دابة أو داراً واستعملها
لا يضمن منافعتها بعد ضمان انفسهما انتهى . اقول لما لم يجز القضاء بمثل غير معقول
الا بالحق أو دلالة فلا يضمن المتساع كالركوب وحمل الاثقال بالدابة
والشكوك أو الوضع أى وضع الاموال في الدار المفصولة أو نحوه بالنسبة الى الدار
بالمال المتقوم ولا يلائم اجماعاً لعدم الممانعة بين المال والمنفعة اذ المال عين متقوم
والمنفعة بخلافه (شرح مجامع)

(ح ١) الحراج بالضمان هو حديث صحيح رواه احمد وأبو داود والترمذي والنسائي
وابن ماجه وابن حبان من حديث عائشة رضى الله عنها وفي بعض طرق ذكر
السبب وهو ان رجلاً ابتاع مبيعاً فأقام عنده ما شاء الله ان يقيم ثم وجد به
عيباً فخاصمه الى النبي عليه السلام فردده عليه فقال الرجل يا رسول الله استعمل
مبيعاً فقال عليه السلام الحراج بالضمان . قال ابو عبيد الحراج في هذا الحديث
غاية المبيع يشتريه الرجل فيستعمله زماناً ثم يبرئ منه على عيب دلله البائع فردده
ويأخذ جميع الثمن ويفوز بثلثه كلها لانه كان في ضمانه ولو هلك هلك من ماله
انتهى . وفي الفائق كل ما خرج من شئ فهو خراجه فخراج الشجر تمرها
خراج الحيوان دره ونفسه انتهى . وذكر فخر الاسلام في أصوله ان هذا

الحديث من جوامع الكلم لا يجوز نقه بالمعنى وقال اصحابنا في باب خيار العيبان الزيادة المنفصلة الغير المتولدة من الاصل لا يمنع الرد بالعيب كالكسب والعتة وتسلم للمشتري ولا يضر حصولها له مما لا تها لم تكن جزءاً من المبيع فلم يملكها بالغن وأما ملكها بالضمان وبمثله يطيب الربح للحديث (اشباه رحمه الله)

(المادة ٨٧)

الغرم بالغنم يعني ان من ينال قمع شيء يتحمل ضرره مثلا احد الشركاء في المال يلزمه من الخسران حسب ما له حيث يأخذ من الربح (الغرامات) أي لاهل قرية من طرف السلطان (ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ الانفس فهو على عدد الرؤوس) ومرع عليها الولوالجي في القسمة ما اذا غرم السلطان أعلى قرية فانها تقسم على هذا (وهي في كفاة التتارخانية) وفي فتاوى قارئ الهداية اذا خيف الغرق واتفقوا على اللقاء بعض الامتعة منها فالقوا فالغرم بمد الرؤوس لانها لحفظ الانفس (اشباه في القسمة)

(المادة ٨٨)

التمعة بقدر التهمة والتهمة بقدر التهمة يعني ان العامل يعطى قدر اجرة مثل عمله اذا لم يسبق عنه عقد عن رضى بدون ذلك وأصل هذا وما قبله من قسمة الغنائم بين العسكر الغنائم حيث يتفاوتون في السهام كما يعلم ذلك من باب القسمة المحررة في كتب الشرح سئل فيما اذا كان لزيد وعمر بركتان يجري اليها الماء في مجرى خاص من طالع مشترك الماء بينهما واحتاج طريق الماء من اعلاه الى التعمير فهل يكون التعمير عليهما ؟ (الجواب) لم . اقول افنى شيخنا السائحاني فيما اذا كان ماء البركة لاحدهم ثلثه وللآخر النصف وللآخر السدس بان كافته على قدر الحصص لقول الاشياء (الغرم بالغنم) ولقول الذخيرة الغرامة التي لتحصين

الاملاك تقسم على قدر الاملاك الى آخره ومثله في فتاوى الشيخ اسماعيل
حيث سئل في نهر يسقي بساين وقرى اتهدم جانب منه واحتاج الى التعمير فاجاب
تعميره على حسب حقوقهم الى آخره وتقيح الحامدي في كتاب الشرب

(المادة ٨٩)

يضاف الفعل الى الفاعل لا الأمر ما لم يكن مجزئاً

يعنى لو قال انسان لاخر اتلف مال فلان ففعل كان الضمان على المأمور اذا
فعل ذلك حيث لم يكن الأمر مجزئاً شرعاً كما يعلم من باب الاكراه الآتي
الأمر لا يضمن بالأمر أي بسبب أمر لان الأمر ليس بمكروه ولا ملزم
على فعل ما أمر به من حيث هو أمر بل هو طالب لابقاع المأمور واما حصول
الفعل فانما هو باختيار الفاعل المأمور فيضاف الحكم الى الفاعل دون الأمر
ولان الاسل الاضافة الى العلة دون السبب ولو كان أمراً الا في خمسة مواضع
مذكورة في المتن . نقل عن المصنف اذا كان أي الأمر سلطاناً أو مولى للمأمور
أو كان المأمور صبيّاً أو أمراً مجفراً بئر من حائط الغير ففعل المأمور بسبب
أمره ثم سقط اليه الانسان فالضمان على الحافر فيرجع أي حكم الضمان على الأمر
أي في هذه الصورة يكون الأمر سبباً في معنى العلة فيضمن الأمر للساقط
المقتول فيها وحكمه ان يضاف أثر الفعل اليه بالتعدي كقهر البئر في ملك الغير
بلا ريب فان الحافر كان سبباً للقتل لكونه طريقاً لوقوع فيها والعلة فيه قلة الماشي
الى جانب البئر (شرح مجامع)

(المادة ٩٠)

إذا اجتمع المباشر والتسبب يضاف الحكم الى المباشر مثلاً لو حفر
رجل بئراً في الطريق العام فالتي احد حيوان شخص في ذلك البئر
ضمن الذي اتى الحيوان ولا شيء على حافر البئر

(إذا اجتمع المباشر والمتسبب اضيف الحكم الى المباشر) فالمباشر من يحصل التلف بفعله من غير ان يتخلل بين فعله والتلف ففاعل مختار والمتسبب من حصل التلف بفعله وتخلل بين فعله والتلف ففاعل مختار كما بينه المصنف رحمه الله فلا يضمن من دل سارقا على مال انسان قسرقه السارق كذا لاضمان على من دل انسانا على القتل أو قطع الطريق لان الدلالة قد يتخلل بينها وبين القتل فعل فاعل مختار وهو القاتل المباشر بنفسه فاضيف حكم القتل الى المباشر لا المتسبب وكذا الحكم في السارق والقاطع أيضاً ولاضمان على من دفع الى صبي سكيناً لمسه له مقتل الصبي به نفسه لتوسط فعل مختار بين السبب الذي هو دفع السلاح اليه وبين الحكم الذي هو القتل لان ضربه نفسه صدر عنه بإختياره (شرح مجامع)

(المادة ٩٩)

الجواز الشرعي ينافي الضمان مثلاً لو حفر انسان في ملكه بئراً فوقع فيه حيوان رجل وهناك لا يضمن حافر البئر شيئاً (جواز اشرع ينافي الضمان) وان حفر بئراً في مملكته لم يضمن وكذا اذا حفر في فناء داره وقبل هذا اذا كان الفناء مملوكاً له او كان له حق ان يمر فيه اما اذا كان لجماعة المسلمين أو مشتركاً بان كان في سكة غير ناذرة يضمن وهذا صحيح من الهداية ومن حفر بئراً في طريق المسلمين أو وضع حجراً فتأذى به انسان فدينه على قاتله وان تأذى بهيمة فضأها من ماله وفي الحامع الصغير في البالوعة يحفر الرجل في الطريق فان أمر السلطان بذلك أو أجبره لم يضمن وان كان بغير أمره فهو متعمد وكذا الجواب في جميع ما قل في طريق العامة (صرة القتاوى في الغصب)

(المادة ١٠٢)

المباشر ضامن وان لم يتعمد

يعني من اتلف مال غيره بغير وجه شرعي يضمنه مطلقاً سواء تعمد ذلك
 ام لم يتعمد حيث كان مباشراً ذلك بنفسه كذلك من اتلف نفس انسان
 (المباشر ضامن لما اتلفه وان لم يتعمد) لان مباشرته علة اسما ومعنى وحكما
 والتلف معلول فيضمن القاتل بغير حق دية المتول والفاصل يمثل ما غصبه
 ان كان متلبا وبقيته ان كان قيميا وكذا الطالم (شرح المجامع)
 فالزوجة الكبيرة اذا ارضعت الزوجة الصغيرة فالمرء أي مهر الزوجة الصغيرة
 على الكبيرة (شرح المجامع)

(المادة ٩٣)

الانسب لا يضمن الا بالتعمد

يعني كمن وضع سمآ في يته فاكله انسان فاث به لا يضمنه بخلاف ما لو أجرة
 اياه بلن صبه في حلقه وابامه اياه كرها فاث فانه يضمن ديتيه وكذا من وضع
 جراً في غير مهبط الريح فهبت الريح وقتلته فاحترق به شيء لا يضمنه الواضع
 (والمنسب لا) أي لا يضمن فلا يضمن الدال على السرقة أو القتل أو
 القطع للتدخل بينها وبين الحصول فعل فاعل مختار والمؤاخذه انما تتوجه على
 الفاعل المباشر (الا بالتعمد) كودع دل سارقا على الوديعة فانه يضمن لتركه
 حفظ ما التزم حفظه فكان السبب في حكم العلة بالتعمد فيضاف أثر الفعل
 اليه كسوق الدابة وقودها فانها تمتنى على طبع الانسان السائق والغايد فيضاف
 فعلها اليها بالضرورة كما مر تفصيله مراراً (شرح المجامع)

(المادة ٩٤)

بجناية العجماء جبار

يعني ما اتلفته الدابة من مال أو نفس هدد حيث لم يتسبب فعلها عن
 فعل انسان أو تقصيره بأن قتلت بنفسها مثلاً وكذلك سائر البهائم
 (بجناية العجماء جبار) بضم الجيم وقبح الباء أي جناية الحيوانات واتلافها

هدر لا يلزم الضمان بإحلالها. قالوا ان الرّاكب يضمن لما او طأت الدابة وما اصابته يدها أو رجلها أو رأسها أو كدمت أي عضت بأذن القدم أو ضربت يدها أو خبطت أو صدمت ولا يضمن ما ففخت برجلها أو ذنبها والاصل فيه ان المرور في طريق المسلمين مباح مقيد بشرط السلامة لانه يتصرف في حقه من وجه وفي حق غيره من وجه لكونه مشتركاً بين جميع الناس فقلنا بالاباحة مقيداً بما ذكرنا ليتبدل النظر من الجانبين واما التقيد بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه فلا يمكن منعه من التصرف والنفقة بالرجل والذنب لا يمكن الاحتراز عنه مع السير على الدابة فلا يتقيد بالسلامة من تفصيله (شرح مجملع)

(المادة ٩٥)

الامر بالتصرف في ملك الغير باطل -

(الامر بالتصرف في ملك الغير باطل) لان التصرف في مال الغير بغير اذنه ولا ولاية له لا يجوز ولذا جاز للانسان ان يستقرض بنفسه واما التوكيل بالاستقراض فياقل الا في مسائل منها يجوز للولد والوالد الشراء من مال المريض ما يحتاج اليه بغير اذنه ومنها اذا اتفق المودع على ابوي المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن فيه اعلام القاضي لم يصح استحساناً ومنها اذا مات بعض الرفقة في السفر فباعوا متاعه وجوهوه بئنه وردوا البقية الى الورثة لم يضمنوا استحساناً كذا نقل عن الزيلعي . (منافع الدقائق)

(المادة ٩٦)

لا يجوز لاحد ان يتصرف في ملك الغير بلا اذنه
لا يجوز لاحد ان يتصرف في ملك الغير بلا اذنه (شرح مجملع)

(المادة ٩٧)

لا يجوز لاحد ان يأخذ مال احد بلا سبب شرعي
السبب الشرعي ما جعله الشرع سبباً للملك وجواز التصرف كالارث

والوصية والبيع

(لا يجوز لأحد أن يأخذ مال أحد بلا سبب شرعي) سواء كان الأخذ ظاهراً أو غصباً أو سرقة أو نحوه لانه ظلم صريح ولصاحب الحق استرداد عين المأخوذ إن كان باقياً أو تضمينه بالمثل أو بإتقيمه فلا يسقط الحق إلا بما ذكر أو بالغفو (شرح مجامع)

(المادة ٩٨)

تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل الذات

مثلاً لو وهب انسان أرضه لاجنبى ثم استردها منه ثم باعها منه كان للتفيع حق أخذها بالشفعة ولولا تبدل الية بالبيع لم يكن له ذلك فكأنها تبدلت بغيرها (تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل الذات) لقوله عليه السلام لبررة رضى الله عنها هي لك صدقة ولنا هدية فتبدل سبب الملك أي التصديق بالقبلة الى بريرة مع قبول الصدقة والاهداء قائم مقام تبدل التصديق به والمهدي فالتاني غير الاول باعتبار السبب وإن كان عين الاول ذاتاً (شرح مجامع)

(المادة ٩٩)

من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه

يعني لو قتل انسان وارثه مثلاً يحرم من ارثه كمن قطعت عمرة بستانه قبل صلاحيتها يحرم من الانتفاع بها في أوان قطائعها وامثلة ذلك كثيرة لا تحصى (من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه) ومن فروعها حرمان القاتل مورثه عن الارث (ومن فروعها) لو طلقها بلا رضاها قاصداً حرمانها من الارث في مرض موتها فان ارثه (وخرج من هذه القاعدة ثمانية مسائل ينت في الاشياء في القاعدة الخامسة عشر (من اشباه)

(المادة ١٠٠)

من سعى في تقض ما تم من جهة فسيحبه مردود عليه

يعنى لو باع انسان مالا على آتة له ثم ادعى ان ذلك المال ليس له لاتسمع
 دعواه حيث أراد نقض البيع الذي آتاه
 سئل في امرأتين باعتا دارهما من رجل بيعاً بائناً شرعياً بمن معلوم وكتب
 بذلك صلح متضمن لكونهما باعتا ما هو جار في ملكهما ومطابق تصرفهما الشرعى
 والآن تدعيان ان الدار المزبورة وقف عليهما فهل لاتسمع دعواهما ؟ الجواب
 لاتسمع دعواهما المزبورة لان من سعى في نقض ما تم من بيعته فسد مردود عليه
 والله اعلم (تنقيح الحامدي)

وفي الحامدي عشر في بيع البزاية (من سعى في نقض ما تم من جهته الاقبل)
 الا في موضعين الخ . وفي فتاوى الحاتمي من آخر الشهادة التناقض يمنع الدعوى
 سواء صدر من الوكيل أو الوصى الى آخره (وفي الاقروى) عن الفصولين من
 واقعات الناطقى التناقض يمنع الدعوى لغيره كما يمنعه لنفسه فع الفقيه ابو جعفر من
 اقر بين لغيره فكما لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك ان يدعيه لغيره بوكالة أو
 وصاية (تنقيح الحامدي من كتاب الدعوى)

الكتاب الاول

في البيع وينقسم الى مقدمة وسبعة ابواب

(المقدمة)

في بيان الاصطلاحات الفقهية

في المتعلقة بالبيع

(المادة ١٠١)

الايجاب اول كلام يصدر من احد العاقدين لاجل انشاء التصرف

وبه يوجب ويثبت التصرف

(المادة ١٠٢)

القبول ثانياً كلام يصدر من احد المتعاقدين لاجل انشاء التصرف

وبه يتم العقد

(المادة ١٠٣)

العقد التزام المتعاقدين وتمهدها أمراً وهو عبارة عن ارتباط الايجاب

بالقبول

(المادة ١٠٤)

الانقضاء تعلق كل من الايجاب والقبول بالآخر على وجه

مشروع يظهر اثره في متعلقهما

والمراد بمتعلقهما المبيع والتمن والامر هو تملك المشتري المبيع وملك البائع التمن

(المادة ١٠٥)

البيع مبادلة مال بمال ويكون منعقداً وغير منعقد

(المادة ١٠٦)

البيع المنعقد هو البيع الذي ينعقد على الوجه المذكور وينقسم الى

صحيح وفاسد ونافذ وموقوف

(المادة ١٠٧)

البيع الغير المنعقد هو البيع الباطل

(المادة ١٠٨)

البيع الصحيح هو البيع الجائز وهو البيع المشروع ذاتاً ووصفاً

(المادة ١٠٩)

البيع الفاسد هو المشروع أصلاً لا وصفاً يعني أنه يكون صحيحاً باعتبار ذاته فاسداً باعتبار بعض أوصافه الخارجة {راجع الباب السابع }

(المادة ١١٠)

البيع الباطل ما لا يصح أصلاً يعني أنه لا يكون مشروعاً أصلاً

(المادة ١١١)

البيع الموقوف بيع يتعلق به حق آخر كيبيع المفضولى

(المادة ١١٢)

القضولى هو من يتصرف بحق آخر بدون إذن شرعى

(المادة ١١٣)

البيع النافذ بيع لا يتعلق به حق آخر وهو ينقسم الى لازم وغير لازم

(المادة ١١٤)

البيع اللازم هو البيع النافذ العارى عن الخيارات

(المادة ١١٥)

البيع غير اللازم هو البيع النافذ الذى فيه أحد الخيارات

(المادة ١١٦)

الخيارات كون أحد العاقدین غيراً على ما سيجى فى بابها

(المادة ١١٧)

البيع البات هو البيع القطعى

(المادة ١١٨)

بيع الوفاء هو البيع بشرط ان المشتري متى رد الثمن يرد البائع اليه

المبيع وهو في حكم البيع الجائز بالنظر الى انتفاع المشتري به وفي حكم البيع القاسد بالنظر الى كون كل من الطرفين مقتدرًا على التسخير وفي الحكم الرهن بالنظر الى ان المشتري لا يقدر على بيعه الى غيره

(المادة ١١٩)

بيع الاستغلال هو بيع المال وفاة على ان يستأجره غير البائع

(المادة ١٢٠)

البيع باعتبار المبيع يقسم الى اربعة اقسام . القسم الاول بيع المال بالدين وبما ان هذا القسم اشهر البيوع يسمى بالبيع المطلق . القسم الثاني هو الصرف . والقسم الثالث بيع المقايضة . والقسم الرابع السلم

(المادة ١٢١)

الصرف بيع النقد بالنقد

(المادة ١٢٢)

بيع المقايضة بيع العين بالعين أى مبادلة مال بمال غير التقدين

(المادة ١٢٣)

السلم بيع مؤجل بمعجل

أي ان يكون المبيع مؤجلاً والدين معجلاً حالاً

(المادة ١٢٤)

الاستصناع عقد مقالة مع اهل الصنعة على ان يعمل شيئاً فالعامل صانع والمشتري مستصنع والشيء مصنوع

(المادة ١٢٥)

المالك ما ملكه الانسان سواء كان اعياناً أو منافع

(المادة ١٢٦)

المال هو ما يميل اليه طبع الانسان ويمكن ادخاره الى وقت الحاجة
منقولاً كان أو غير منقول .
ويقال علي فلس وما قيمته فلس

(المادة ١٢٧)

المال المتقوم يستعمل في معنيين الاول بمعنى ما يباح الانتفاع به والثاني
بمعنى المال المحرز فالسلك في البحر غير منقوم واذا اصطيده صار متقوماً
بالاخراج

(المادة ١٢٨)

المنقول هو الشيء الذي يمكن نقله من محل الى اخر فيشمل النقود
والعروض والحيوانات والمسيكلات والوزونات
والبناء والشجر أن لم يكونا تبعاً للأرض

(المادة ١٢٩)

غير المنقول ما لا يمكن نقله من محل الى آخر كالدور والاراضي
مما يسمى بالعقار

(المادة ١٣٠)

النقود جمع نقد وهو عبارة عن الذهب والفضة
وما قام مقامهما كالفلوس الدائقة

(المادة ١٣١)

العروض جمع عرض بالتحريك والتسكين وهي ما عدا النقود
والسلعة متاع التجارة كالجواري والمكيلات والموزونات والقمش

(المادة ١٣٢)

المقدرات ما تعين مقاديرها بالكيل أو الوزن أو العدد أو الذراع وهي
شاملة للمكيلات والموزونات والمسدديات والمزروعات
وتشمل لها التليات

(المادة ١٣٣)

الكيل والمكيل هو ما يكال

(المادة ١٣٤)

الوزن والموزون هو ما يوزن

(المادة ١٣٥)

المدى والمعدود هو ما يعد

(المادة ١٣٦)

الذرعى والمذروع هو ما يقياس بالذراع

(المادة ١٣٧)

المحدود هو المقار الذى يمكن تعيين حدوده وأطرافه

(المادة ١٣٨)

المشاع ما يحتوى على حصص شائعة

(المادة ١٣٩)

الحصة الشائعة هي السهم السارى الى كل جزء من اجزاء المال المشترك

(المادة ١٤٠)

الجنس مالا يكون بين افراده تفاوت فاحش بالنسبة الى النرض منه

(المادة ١٤١)

الجزاف والمجازاة بيع مجموع بلا تقدير

(المادة ١٤٢)

حق المرور هو حق المشي في ملك اخر

(المادة ١٤٣)

حق الشرب هو نصيب معين معلوم من التهر ونحوه

(المادة ١٤٤)

حق المسيل حق جريان الماء والسيل والتوكاف من دار الى الخارج

التوكاف رشع ماء المطر من سقف أو نحوه

(المادة ١٤٥)

الثلى ما يوجد مثله فى السوق بدون تفاوت يمتد به كالتقمح والازيت

(المادة ١٤٦)

القيعى مالا يوجد له مثل فى السوق أو يوجد لكن مع التفاوت

المعتد به فى القيمة كالدواب والبهائم

(المادة ١٤٧)

المدديات المقاربة المددودات هى التى لا يكون بين افرادها وآحادها

تفاوت فى القيمة فجميعها من الثليات كالبيض والجلوز

(المادة ١٤٨)

المدديات المتفاوتة هى التى يكون بين افرادها وآحادها تفاوت فى

القيمة فجميعها قيميات

(المادة ١٤٩)

البيع يعنى ماهيته وحقيقته عبارة عن مبادلة مال بمال ويطلق على
الايجاب والقبول ايضا لدالتهما على المبادلة

(المادة ١٥٠)

عمل البيع هو المبيع

(المادة ١٥١)

المبيع ما يباع وهو العين التى تتمين فى البيع وهو المقصود الاصلى من
البيع لان الانتفاع لهما يكون بالاعيان والاثمان وسيلة للمبادلة

(المادة ١٥٢)

الثمن ما يكون بدلا للبيع ويتعلق بالذمة

(المادة ١٥٣)

الثمن المسمى هو الثمن الذى يسميه ويبيئه الماقدان وقت البيع
بالتراضى سواء كان مطابقا لقيمة المبيع الحقيقية أو ناقصا عنها أو زائدا
عليها

(المادة ١٥٤)

القيمة هى الثمن الحقيقى للشيء ضد اربابه

(المادة ١٥٥)

للثمن الشئ الذى يباع بالثمن

(المادة ١٥٦)

التأجيل تعليق الدين وتأخيره الى وقت معين

(المادة ١٥٧)

التقسيم تأجيل اداء الدين مفرقاً الى اوقات متعددة معينة

(المادة ١٥٨)

الدين ما يثبت في الذمة كقedar من الدراهم في ذمة رجل ومقدار
منها ليس بحاضر والمقدار المعين من الدراهم او من صبرة الخنطة الحاضرتين
قبل الافراز فكلها من قبيل الدين

(المادة ١٥٩)

المعين الشيء المعين المشخص كبيت وحصان وكرسى وصبرة خنطة
وصبرة دراهم حاضرتين فكلها من الاعيان

(المادة ١٦٠)

البائع هو من يبيع

(المادة ١٦١)

المشتري هو من يشتري

(المادة ١٦٢)

التبایان هما البائع والمشتري ويسميان عاقدین أيضاً

(المادة ١٦٣)

الاقالة رفع عقد البيع وازائه

(المادة ١٦٤)

التقرير توصيف المبيع المشتري بنير صفته الحقيقية ترغيباً له به

(المادة ١٦٥)

التبين الفاحش غبن على قدر نصف المشر في المروض والمشر في
الجورانات والمخس في المقار أو زيادة

(المادة ١٦٦)

القديم هو الذي لا يوجد من يعرفه
الأكا هو وضده المحدث وهو من يوجد في أهل المصر من يبي حدوده

الباب الاول

في بيان المسائل المتعلقة بعقد البيع وفيه خمسة فصول

الفصل الاول

فيما يتعلق بركن البيع

(المادة ١٦٧)

البيع يتعقد بالإيجاب وقبول

(المادة ١٦٨)

الإيجاب والقبول في البيع عبارة عن كل لفظين مستعملين لإنشاء

البيع في حرف البلد أو القوم

(الإيجاب) والقبول معبر بهما عن كل لفظين يبان عن معنى التملك ماضية

كعبث واشترت اه (در مختار)

لانه انشاء والشرع قد اعتبر الاخبار انشاء في جميع العقود (وما دل على معناها) أي معنى الإيجاب والقبول كقول البائع اعطيت أو بذلت أو رضيت أو جعلت لك هذا بكذا فانه في معنى بيع والمشتري اشترت أو قبلت أو فقلت أو أجزت أو أخذت وقد يقوم القبض كما لو قال بعتك هذا بدينهم فقبضه المشتري ولم يقل شيئاً ينمقذ البيع (مجمع الانهر)

(المادة ١٦٩)

الإيجاب والقبول يكونان بصيغة الماضي كبت واشترت وأي لفظ من هذين ذكر أولاً فهو إيجاب والثاني قبول فلو قال البائع بعت ثم قال المشتري اشترت أو قال المشتري أولاً اشترت ثم قال البائع بعت انمقذ البيع ويكون لفظ بعت في الاولى إيجاباً واشترت قبولاً وفي الثانية بالعكس وينمقذ البيع أيضاً بكل لفظ ينفي عن انشاء التملك والملك كقول البائع اعطيت أو ملكت وقول المشتري اخذت أو تملكك أو رضيت وامنال ذلك

(وينمقذ) بالإيجاب وقبول بلفظي الماضي كبت واشترت (ملحق بالبحر) لانه انشاء والشرع قد اعتبر الاخبار انشاء في جميع العقود فنمقذ به ولان الماضي إيجاب وقطع والمستقبل عدة أو أمر وتوكيل ولهذا فقد بالماضي (مجمع الانهر) فالإيجاب هو ما يذكر أولاً من كلام أحد العاقلين والقبول ما يذكر ثانياً من الآخر سواء كان بمت أو اشترت (در مختار) قال الراملي وينمقذ بكل لفظ ينفي عن التحقيق كبت واشترت ورضيت أو اعطيت (در مختار) (ح . ١) ويصح الإيجاب بلفظ الحبة وينمقذ بلفظ الرد « محرر التاتارخانية » قلت وعبارتها ولو قال ارد عليك هذه الفرس بخمسين ديناراً وقبل الآخر ثبت البيع ولفظ المقاصرة فيقول قاصرتك بكذا ومراده بعتك حتى من هذه

الطابة بكذا فاذا قبل الاخر صح لانها من الفاظ التملك صرفاً (رد مختار ملخصاً)

(المادة ١٧٠)

ينقذ البيع بصيغة المضارع أيضاً اذا أريد بها الحال كما في عرف
بعض البلاد كبيع واشترى واذا أريد بها الاستقبال لا ينقذ

وفي القنية ينقذ بلقطين مستقبلين ثم قال لا ينقذ وبين التوفيق بين القولين بأنه
ان أراد بالمضارع الحال ينقذ وان أراد به الاستقبال والوعد لا لان المضارع
يحمل الحال والاستقبال وفي التحمة باللفظين الماضيين ينقذ بدون النية واما
بصيغة الاستقبال لا الا بالية (مجمع الانهر)

(المادة ١٧١)

صيغة الاستقبال التي هي بمعنى الوعد المجرد مثل سأبيع وسأشترى

لا ينقذ بها البيع

واما المحض للاستقبال فكلامه لا يصح أصلاً (در مختار) واما اذا قرن
بالبين أو سوف فلا ينقذ فانه لا يحمل غيره (مجمع الانهر) فقلنا عن الهداية

(المادة ١٧٢)

لا ينقذ البيع بصيغة الامر أيضاً كبيع واشترى الا اذا دلت بطريق
الاقتضاء على الحال فينقذ ينقذ بها البيع فلو قال المشتري بعتي هذا الشيء
بكذا من الدراهم وقال البائع بعتك لا ينقذ البيع اما لو قال البائع للمشتري
خذ المثل بكذا من الدراهم وقال المشتري اخذه أو قال للمشتري أولاً
اخذت هذا الشيء بكذا غرضاً وقال البائع خذه أو قال الله يبارك
فلم واماله انعقد البيع فان قوله خذه والله يبارك ههنا بمعنى ها انا ذا بعت

فخذ

يقال لحو ذلك دلالة اقتضاء حيث لابد من تقدير لفظ آخر لتسام المعنى
 بأن قال المشتري بعتي هذا الشوب بكذا فيقول بعت أو يقول البائع المعنى
 اشتريته متى بكذا فيقول اشتريت لأصبح أصلاً أي سواء نوى بذلك الحال
 أولاً لكون الأمر متممناً للاستقبال وكذلك المضارع المقرون بالسين
 وسوف (رد المختار على در المختار)

وأما التخصيص للاستقبال فكلاً من لا يصح إلا الأمر إذا دل على الحال كخذه
 بكذا فقال اخذت أو وضعت صح بطريق الاقتضاء فليحفظ (در مختار)
 قال في الفتح فانه وإن كان مستقبلاً لكن خصوص مادته أعني الأمر بالأخذ
 يستدعي سابقاً للبيع فكان كالماضي إلا أن استدعاء الماضي سبق البيع بحسب
 الوضع واستدعاء لفظ خذه سبقه بطريق الاقتضاء اهـ (رد المختار على در المختار)
 وأما ما تمحض للاستقبال كالمقرون بالسين وسوف أو الأمر فلا ينعقد به إلا
 إذا دل على المعنى المذكور كخذه بكذا فقال اخذت فانه كالماضي (كذا في
 التهر العاتق)

ثم إذا كان بلفظ الأمر فلا بد من ثلاثة ألقا كما إذا قال الدايغ اشتري مني
 فقال اشتريت فلا ينعقد ما لم يقل بعت أو يقول اشتري بعت فيقول بعت
 فلا بد من أن يقول ثانياً اشتريت كذا في السراج الوهاج (هديه من الباب
 الثاني من كتاب البيوع)

(المادة ١٧٣)

كما يكون الإيجاب والتبول بالمشاهدة يكون بالكتابة أيضاً
 بأن تكتب لآخر بعتي الفلاني بكذا ويكتب في مجلس مطالعة الكتاب
 أو بلفظ قلت ينعقد البيع

(قال في الهداية) والكتاب كالخطاب وكذا الإرسال حتى اعتبر مجلس
 بلوغ الكتاب وآداء الرسالة انتهى (أشياء في أحكام الكتابة) يعني إذا كتب
 أما بعد فقد بعتك داري فلانا بكذا أو قال لرسوله بعت هذا من فلان الثائب

بكذا يذهب واخبره فوصل الكتاب الى المكتوب اليه وأخبر الرسول المرسل اليه فقال في مجلس بلوغ الكتاب والرسالة اشتريت به أو قبلت ثم البيع بينهما لان الكتاب من الغائب كالحطاب من الحاضر والرسول مبعر وسفير فكلامه ككلام المرسل فان الرسول عليه السلام كان يبلغ تارة بالحطاب وتارة بالكتاب (دور غرر في البيع)

(المادة ١٧٤)

ينعقد البيع بالإشارة المعروفة للآخرس
الإشارة من الآخرس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شئ من بيع وإجارة وهبة وقبض ورهن ونكاح وطلاق وإبراء وإقرار وقصاص الا في الحدود ولو حد ينفذ وهذا مما خالف فيه القصاص من الحدود وفي رواية ان القصاص كالحود هنا فلا يثبت بالإشارة (وتماه في الهداية اشياء في احكام الإشارة)

(المادة ١٧٥)

حيث ان المقصد الاصلى من الايجاب والقبول هو تراضى الطرفين
ينعقد البيع بالمبادلة الفعلية الدالة على التراضى ويسمى هذا بيع التماطلى
مثال ذلك ان يعطى المشتري الخبز مقداراً من الدراهم فيعطيه الخبز بها
مقداراً من الخبز بدون تلفظ بايجاب وقبول أو ان يعطى المشتري الثمن
للبيع ويأخذ السلعة ويسكت البائع وكذا لو جاء رجل الى بائع الخطة
ودفع له خمسة دنانير وقال بكم تباع المد من هذه الخطة فقال بدينار
فكف المشتري ثم طلب منه الخطة فقال له البائع اعطيك بابها غداً
ينعقد البيع أيضاً وان لم يخرج بينهما الايجاب والقبول وفي هذه الصورة

لو ترقى سعر مد الحنطة في التمد الى دينار ونصف يجبر البائع على اعطاء الحنطة بسعر المد بدينار وكذا بالعكس لو رخصت الحنطة وتدنّت قيمتها للمشتري يجبور على قبولها بالثمن الاول وكذا لو قال المشتري لا تصاب اقطع لي بخمسة غروش لحما من هذا الجانب من هذه الشاة قطع التصاب اللحم ووزنه واعطاه اياه انمقد البيع وليس للمشتري الامتناع من قبوله واخذه

(واما الفعل في التعاطى) وهو تناول قاموس (في خسيس ونفيس) خلافا للكرخي (ولو التعاطى من احد الجانبين على الاصح) قطع به يقي قبض (اذا لم يصرح منه) أي مع التعاطى (بعدم الرضاء) فلو دفع الدراهم وأخذ البطاطيخ والبائع يقول لا اعطياها لم ينمقد (وقيل لا بد) في التعاطى (من الاعطاء) من الجانبين وعليه الأكثر (قال الطرسوسى واختاره البزازى وافق به الحلوانى واكتفى الكرمانى بتسليم المبيع مع بيان الثمن فتحرر ثلاثة أقوال وقد علمت المتفق به وحررنا في شرح الملحق نحة الاقالة والاجارة والصرف بالتعاطى فليحفظ) (در المختار)

(قوله ولو التعاطى من احد الجانبين ١٥) صورته ان يتفقا على الثمن ثم يأخذ المشتري المناع ويذهب برضاء صاحبه من غير دفع الثمن أو يدفع المشتري الثمن للبائع ثم يذهب من غير تسليم المبيع فان البيع لازم على الصحيح حتى لو امتنع احدها بعده اجبره القاضى وهذا فيما تمتع غير معلوم اما الحز والحم فلا يحتاج فيه الى بيان الثمن ذكره في البحر والمراد في صورة دفع الثمن فقط ان المبيع موجود معلوم لكن المشتري دفع ثمنه ولم يقبضه (ط) وفي الفتية دفع الى بايع الحنطة خمسة دنانير ليأخذ منه حنطة وقال له بكم تباعها فقال مائة دينار فسكت المشتري ثم طلب منه الحنطة ليأخذها فقال البائع غدا ادفع

اليك فلم يجر بينهما بيع وذهب المشتري فجاء غداً ليأخذ الحطة وقد تغير السعر
فعل البائع ان يدها بالسعر الاول . قال رضى الله عنه وفي هذه الواقعة أربعة
مسائل احدها الانقاد بالتعاطي . الثانية الانقاد في المجلس والتفيس وهو
الصحيح . الثالثة الانقاد به ولون جانب واحد . الرابعة كما ينقذ باعطاء
المبيع ينقذ باعطاء الثمن . هـ . قلت وفيها مسألة خامسة انه ينقذ به ولو تأخرت
معرفة الثمن لكون دفع الثمن قبل معرفته بجر (رد المحتار على در المختار)
(ج ١٠) . وينقذ أيضاً بالتعاطي لان جواز باختيار الرضى وقد وجد وحقيقته
وضع الثمن وأخذ الثمن عن تراض منهما في المجلس في التفيس والمجلس هو
الصحيح ولو قال خذه بكذا فقال أخذت أو رضى ص (ملتقى مع مجمع
الانهر ملخصاً)

(المادة ١٧٦)

اذا تكرر عقد البيع ببديل الثمن أو تريده أو تنقيصه يعتبر
المقد الثاني فهو تباع رجلان مالا معلوماً بمائة غرش ثم بعد
انقضاء البيع تباعا ذلك المال بدينار أو بمائة وعشرة أو بتسعين غرشاً
يعتبر العقد الثاني

ولو قال بت منك هذا الفرس بألف درهم ثم قال بت منك بمائة
دينار فقال المشتري قلت كان البيع بالثمن الثاني ولو قال بت منك هذا الفرس
بألف درهم فقبل المشتري ثم قال بت منك بمائة دينار في ذلك المجلس أو غيره
وقال المشتري اشتريت بنقذ البيع الثاني وبفسخ الاول (كذا في فتاوى قاضيخان)
وكذا لو باعه بجنس الثمن الاول بأقل أو أكثر نحو ان يبعه منه بعشرة ثم باعه
بتسعة أو بأحد عشر فان باعه بعشرة لا ينقذ الثاني والاول يبقى على حاله لخلو
الثاني عن الفائدة (كذا في الطهيري) هـ في الباب الثاني من كتاب البيوع

الفصل الثاني

في بيان لزوم موافقة القبول للإيجاب

(المادة ١٧٧)

إذا أوجب أحد العاقدین بيع شيء بشئ يلزم لصحة العقد قبول
العاقد الآخر على الوجه المطابق للإيجاب وليس له تبعض الثمن أو
الثلث وتفرقهما فلو قال البائع للمشتري بعتك هذا الثوب بمائة غرش
مثلاً فإذا قبل المشتري البيع على الوجه المشرح أخذ الثوب جميعه
بمائة غرش وليس له أن يقبل جيمه أو نصفه بخمسين غرشاً وكذا
لو قال له بعتك هذين القرسين بثلاثة آلاف غرش وقبل المشتري يأخذ
القرسين بثلاثة الألاف وليس له أن يأخذ أحدهما بألف وخمسمائة

(المادة ١٧٨)

تكتفى موافقة القبول للإيجاب ضمناً فلو قال البائع للمشتري بعتك
هذا المال بألف غرش وقال المشتري اشتريته منك بألف وخمسمائة غرش
اتمعد البيع على الألف إلا أنه لو قبل البائع هذه الزيادة في المجلس يلزم
المشتري حيث أن يعطيه الخمسمائة غرش التي زادها أيضاً وكذا لو قال
المشتري البائع اشتريت منك هذا المال بألف غرش فقال البائع بته منك

بماتية قرش يعقد البيع ويلزم تنزيل المائتين من الالف
 قبل هذين الصورتين ما سبأني ومن شروط العقد هو موافقة القبول
 للإيجاب بان يقبل المشتري ما أوجهه البائع بما أوجهه فان خالف بان قبل غير
 ما أوجهه أو بعض ما أوجهه أو بشئ ما أوجهه أو ببعض ما أوجهه لم ينعقد الايجاب
 اذا كان الإيجاب من المشتري فقبل البائع بأقص من الثمن أو كان من البائع فقبل
 المشتري بأزيد العقد فان قبل البائع الزيادة في المجلس جازت (كذا في البحر
 الرائق) (تدبر في البيع)

(المادة ١٧٩)

اذا اوجب احد المتبايعين في اشياء متعددة بصفقة واحدة سواء
 عين لكل منها ثمناً على حدة ام لا فللاخر ان يقبل ويأخذ جميع البيع
 بكل الثمن وليس له ان يقبل ويأخذ ما شاء منها بالثمن الذي عين له
 بفريق الصفقة مثلاً لو قال البائع بت هذين القرسين بثلاثة الالف قرش
 بهذا الف وهذا بالعين أو قال كل واحد منهما بالف وخمسمائة قرش
 فللمشتري ان يأخذ القرسين بثلاثة الالف قرش وليس له اخذ احدهما
 بالثمن الذي عين له وكذا لو قال البائع بت هذه الاتوب الثلاثة كل
 واحد بمائة قرش وقال المشتري قبلت اخذها بمائة قرش أو اثنين
 منها بما عني قرش لا يعقد البيع

(واذا اوجب واحد قبل الآخر) بايماً كان أو مشترياً (في المجلس) لان
 خبر القبول مفيد به (كل المبيع بكل الثمن أو ترك) للتلازم ففريق الصفقة
 (الاذا) ائاد الإيجاب والقبول أو رضى الآخر وكان الثمن منقسماً على المبيع
 بالأجزاء ككيال وموزون والا لا وإن رضى الآخر لعدم جواز البيع بالحصّة

ابتداء كما حرره الوائي أو (بين بن كل) كقوله بينهما كل واحد بمائة وان لم يتكرر لفظ بت عند أبي يوسف ومحمد وهو المختار (كما هو في الشرح نبلايه عن البرهان) (در المختار في البيع)

(ح - ١) قوله لا يلزم تفريق الصفقة الخ وانه ضرر بالبايع فان من عادة التجار ضم الردي الى الجيد في البيع لترويج الردي فلو صح التفريق يزول الجيد عن ملكه ويبقى الردي فيتضرر بذلك وكذلك المشتري يرغب في الجميع فاذا فرق البايع الصفقة عليه يتضرر الا ان يرضى الآخر بذلك المجلس بعد قبوله في البعض ويكون المبيع بما يتقسم عليه الثمن بالاجزاء كفارس واحد أو مكبلا أو موزونا فاما مالا يتقسم الا بالقيمة كتوبين فلا يجوز وان قبل الآخر الا اذا بين ثمن كل مما قبل الآخر وما ترك لان ذلك دليل على رضاه بالتفريق ولان الايجاب حيثشذ في معنى الايجابات معدودة الخ (مجمع الانهر)

قوله . الا اذا اعاد الايجاب الخ كأن قال اشترت نصف هذا المكمل بكذا وقبل الآخر فيكون بيعاً مستأنفاً لوجود ركنه وبطل الاول (در المختار)

قوله . ورضى الآخر الخ أي بدون اعادة الايجاب فيكون القبول ايجاباً والرضاء قبولاً كما مر (در المختار)

قوله . ككبل وموزون الخ وجه الصحة انه اذا كان الثمن منقسماً عليها باعتبار الاجزاء يكون حصة كل بعض معلومة (رد المختار على در المختار)

قوله . والا لا أي وان لم يكن الثمن منقسماً عليهما كذلك بل كان منقسماً باعتبار القيمة كما اذا كان المبيع فرسين أو توبين لا يصح القبول في احدهما وان رضى الآخر لجهالة ما يخص أحدهما من الثمن (رد المختار)

(المادة ١٨٠)

لو ذكر أحد التباينين أشياء متعددة وبين لكل واحد ثمناً على حدة وجعل لكل على الانفراد ايجاباً وقبل الآخر بعضها بالثمن السعي له انعقد

البيع فيما قبله فقط مثلاً لو ذكر البائع اشياء متعددة وبين لكل منها ثمنًا معينًا على الحدة وكرر لفظ الايجاب لكل واحد منها على الانفراد كأن يقول
 بعت هذا بالف وبعت هذا بالثمن فالتشوي حيث أنه ان قبل ويأخذ
 أيها شاء بالثمن الذي عين له

ولو بين بئس كل واحد فلا يخلو اما ان يكرر لفظ البيع بالاتفاق على انه
 صفتان فإذا قبل في احدهما يصح كقوله بعتك هذين الفرسين بعتك هذا
 بالف وبعتك هذا بالف واما ان لا يكرره وقصل الثمن قطاهم الرواية التمدد
 وبه قال بعضهم ومنه الآخرون وحلوا كلامه على ما اذا كرر لفظ البيع وقيل ان
 اشترط تكراره للتمدد استحسان وهو قول للامام وعدمه قياس وهو قولها
 ورجحه في الفتح بقوله والوجه الاكتفاء بمجرد تفريق الثمن لان الطاهر ان
 فائدة ليس الا قصد بآن يبيع منه أيها شاء والا فلو كان غرضه ان لا يبيعهما
 منه الا جهة لم تكن فائدة تمييز ثمن كل اه (رد المختار على در المختار)

الفصل الثالث

في حق مجلس البيع

(المادة ١٨١)

مجلس البيع هو الاجتماع الواقع لعقد البيع

(المادة ١٨٢)

المبايعان بالخيار بعد الايجاب الى آخر المجلس مثلاً لو أوجب أحد المتبايعين
 البيع بأن قال في مجلس البيع بعت هذا المال أو اشتريت ولم يقل الآخر على

القول اشترت أو بت ببل قال ذلك متراجهاً قبل انتهاء المجلس ينقذ البيع وإن طالت تلك المدة

ولذا أوجب أحد المتأقدين البيع فلا آخر الخيار إن شاء قبل في المجلس وإن شاء رده وهذا يسمى خيار القبول وهو غير مودوث (كذا في الجواهر النيرة) وخيار القبول يمتد إلى آخر المجلس (كذا في الكافي) ويشترط لصحة القبول حياة الموجب فلو مات قبله بطل الإيجاب (كذا في النهر القائي) (هندية في الباب الثاني من كتاب البيوع) (ويعتد أي خيار القبول) إلى آخر المجلس ولا يبطل بالتأخير إليه وإن طال لأن المجلس جامع للمتفرقات كما مر في كتاب الطهارة

(المادة ١٨٣)

لو صدر من أحد العاقدین بعد الإيجاب وقبل القبول قول أو فصل يدل على الاعراض بطل الإيجاب ولا عبرة بالقبول الواقع بعد ذلك مثلاً لو قال أحد المتبايعين بت أو اشترت واشتمل الآخر قبل القبول بأمر آخر أو بكلام أجنبي لا تعلق له بعقد البيع بطل الإيجاب ولا عبرة بالقول الواقع بعده ولو قبل انقضاء المجلس

وأبها قام من المجلس قبل القول بطل الإيجاب وكذا لو لم يقم ولكنه تشاغل في المجلس بشئ غير البيع بطل الإيجاب فإن كان قائماً فبعد ثم قبل فانه يصح (كذا في السراج الوهاج) (هندية في الباب الثاني من البيوع) (ح ١) قوله وأما إن لا يكرره إلح إذا كرر في البيان لفظ البيع بأن قال منك هذا بدرهم فيجوز اتفاقاً وأما إذا لم يكرر بأن قال بمنك هذين بدرهمين كل واحد بدرهم فيجوز عندهما خلافاً للامام بناء على أن البيع يتكرر بتكرار لفظ بت عنده ويستفصل الثمن عندهما (مجمع الأنهر) (رد المحتار)

(المادة ١٨٤)

أو رجع أحد المتبايعين عن البيع بعد الإيجاب وقبل القبول يبطل الإيجاب فلو قبل الآخر بعد ذلك في المجلس لا ينعقد البيع مثلاً لو قال البائع بعت هذا المتاع بكذا وقبل أن يقول المشتري قبلت رجع البائع ثم قبل المشتري بعد ذلك لا ينعقد البيع

يبطل الإيجاب أن رجع الموجب قبل القبول قال في البحر والحاصل أن الإيجاب يبطل بما يدل على الأعراض ورجوع أحدهما عنه ويموت أحدهما ولذا لمّا أن خيار القبول لا يورث ويتغير المبيع بقطع يد وتخلل عصير وزيادة بولادة وهلاك بخلاف ما إذا كان بعد قلع عينه بأفة سهوية أو مد وهب للمبيع هبة (كما في المحيط) وقدمنا أنه يبطل هبة الثمن قبل قبوله فأصل ما يبطل الإيجاب سبعة فليحفظ (رد المحتار على در المختار)

والموجب إذا كان أن يرجع قبل قبول الآخر ولا بد من سماع الآخر رجوع الموجب (كذا في التاتارخانية) لو قال البائع بعت منك هذا القوس بكذا ثم قال رجعت ولم يسمع المشتري رجوع البائع وقال اشتريت بعتك البيع (كذا في الصهرية) لو قال بعت وقال المشتري اشتريت وقارنه الآخر رجعت أن كان مألاً لأنهم البيع وإن عاقبه المائع رجعت بتم (كذا في الوجيز للكردي) (هدية في الباب الثاني من البوع)

(المادة ١٨٥)

تكرار الإيجاب قبل القبول يبطل الأول ويستبر فيه الإيجاب الثاني فلو قال البائع للمشتري بعتك هذا الشيء بمائة قرش ثم بعد هذا الإيجاب قبل أن يقول المشتري قبلت رجع فقال بعتك إياه بمائة وعشرين قرشاً وقبل المشتري بتم الإيجاب الأول وينعقد البيع على مائة وعشرين قرشاً

ولو قال بعت منك هذا الغرس بألف درهم ثم قال بعت منك بمائة دينار فقال المشتري قبت كان البيع بالثمن الثاني ولو قال بعت منك هذا الغرس بألف درهم فقبل المشتري ثم قال بعت منك بمائة دينار في ذلك المجلس أو غيره وقال المشتري اشتريت بئس الغرس الثاني ويصح البيع الاول (كذا في فتاوى قاضيه خان) وكذا لو باعه بجنس الثمن الاول بأقل أو أكثر نحو ان يبعه منه بعشرة ثم باعه بنسعة أو بأحد عشر فان باعه بعشرة لا ينعقد الثاني والاوّل يبقى بحاله لخلو الثاني عن الفائدة (كذا في الظهيرية) (هندية في الباب الثاني من البيوع)

الفصل الرابع

في حق البيع بالشرط

(المادة ١٨٦)

البيع بشرط يقتضيه العقد صحيح والشرط معتبر مثلاً لو باع بشرط ان يحبس المبيع الى ان يقبض الثمن فهذا الشرط لا يضر في البيع بل هو بيان لمقتضى العقد

فصح البيع بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري وشرط حبس المبيع لاستيفاء الثمن (در خنصار في البيع الفاسد) يجب ان يعلم بأن الشرط الذي يشترط في البيع لا يخلو اما ان كان شرطاً يقتضيه العقد ومغناه ان يجب بالعقد من غير شرط فانه لا يوجب فساد العقد كشرط تسليم المبيع على البائع وشرط تسليم الثمن على المشتري (هندية في الباب العاشر من البيوع)

(المادة ١٨٧)

البيع بشرط يوجب العقد صحيح والشرط أيضاً معتبر مثلاً لو باع بشرط

ان يرهن المشتري عند البائع شيئاً معلوماً أو ان يكفل له بالثمن هذا الرجل صبح البيع ويكون الشرط معتبراً حتى انه اذا لم يغب المشتري بالشرط فالبائع فسخ العقد لان هذا الشرط مؤيد للتسليم الذي هو مقتضى العقد

واما ان كان شرطاً لا يقتضيه العقد على التفسير الذي قلنا الا انه يلازم ذلك العقد ونعني به انه يؤكد موجب العقد وذلك كالبيع بشرط ان يعطى المشتري كفيلاً بالثمن والكفيل معلوم بالإشارة أو التسمية حاضراً في مجلس العقد وقبل الكفاية أو كان غائباً عن مجلس العقد فحضر قبل ان يتفرقا وقبل الكفاية جاز البيع استحساناً (وكذا البيع بشرط ان يعطى المشتري بالثمن رهناً والرهن معلوم بالإشارة أو التسمية جاز البيع استحساناً وان لم يكن الرهن من مقتضيات العقد لان الرهن يؤكد موجب العقد (هندية في المحل المزبور) ولو شرط فيه رهناً معيناً ثم امتنع من تسليم الرهن لم يجبر عليه ولكن يقال للمشتري اما ان تدفع الرهن أو قيمته أو الثمن أو يفسخ العقد (كذا في محيط السرخسي ولو امتنع من هذه الوجوه فللبيع ان يفسخ البيع (هذا في إبدائع) (هندية في المحل المزبور)

(المادة ١٨٨)

البيع بشرط متعارف يعني الشرط المرعى في عرف البلدة صحيح والشرط معتبر مثلاً لو باع القروة على ان يخطط بها الظهارة أو التقل على ان يسلمه في الباب أو الثوب على ان يرقمه يصح البيع ويلزم البائع الوفاء بهذه الشروط

وان كان الشرط شرطاً لا يلازم العقد الا ان الشرع ورد بمجوازه كالجار

والاجل أو لم يرد الشرع بجوازه ولكنه متعارف كما اذا اشترى لعلا وشرا كما
على ان يحدوه البايع جاز البيع استحساناً (كذا في المحيط) وان اشترى حرماً
على ان يخرجه البايع له خفأً أو قلنسوة بشرط ان يدلن له البايع من عنده فالبيع
جائز للتعامل (كذا في التاتارخانية) وكذا لو اشترى خفأً به خرق على ان
يخرجه البائع أو ثوباً من خلتاني وبه خرق على ان يخطه ويحمل عليه الرقعة (كذا
في عبط الدرر خشي) ولو اشترى كرباساً بشرط القطع والحياطة لا يجوز لعدم العرف
(كذا في الطهريه) (هندية في المحل المزبور)

(المادة ١٨٩)

البيع بشرط ليس فيه نفع لاحد العاقلين يصنع والشرط لنحو
مثلا بيع الحيوان على ان لا يذبحه المشتري لآخر أو على شرط ان يرسله
في المرعى صحيح والشرط لنحو

وان كان فيه نفع للحيوان لكنه ليس من أهل النزاع
وكذا يصح بشرط لا يقتضيه العقد ولا نفع فيه لاحد من المتعاقدين والمبيع
المستحق للنفع بان يكون آدمياً كشرط ان لا يبيع الدابة المذبة بان قال بعت هذه
الدابة منك على ان لا تبعها أو تسبها في المرعى لان هذا الشرط لا يؤدي الى النزاع
ولا يحتمل الربو لعدم النفع الزائد فيصح العقد ويبطل الشروط هو ظاهر من
المنهوب وعن أبي يوسف انه يفسد البيع (بجميع الانهر في البيع القاسد)

الفصل الخامس

في إقالة البيع

(المادة ١٩٠)

للعاقدين ان يتقايلا البيع برضاها بعد انعقاده

وشرط صحة الاقالة رضی المتقابلين في المجلس (هتديہ في الباب الثالث عشر في الاقالة)

(المادة ١٩١)

الاقالة كاليبيع تكون بالايجاب والقبول مثلاً لو قال أحد الماقدین أقبلت البيع أو فسخته وقال الآخر قبلت أو قال أحدهما للآخر أفتنى البيع فقال الآخر قد فلت صحت الاقالة ونفسخ البيع

وتصح الاقالة بقطعين أحدهما مستقل (هذا بيان ركنها وهو الإيجاب والقبول الدال علىها وشرط ان يكونا بقطعين ماضيين أو أحدهما بمستقل والآخر بمأش كأفتنى فقد أفتتكت عند الشيخين كالنكاح خلافاً للحمد فان عنده بشرط ان يبر بها عن الماضي كاليبيع وفي الحاية ذكر قول محمد مع قول الامام حيث قال لا تصح الاقالة بلفظ الامر في قولها لكن في الجوهره وغيرها قد جعلوا قول الاسم مع أبي يوسف فلهذا عول عليه المصنف في المتن (بمعنى الاقالة) وقال محمد كاليبيع قال البرجندی وهو المختار ونصح أيضاً فاسخلك وتاركك ورفضت (در مختار في الاقالة)

(المادة ١٩٢)

الاقالة بالتعاطى القائم مقام الايجاب والقبول صحيحة

(وتصح الاقالة بالتعاطى) ولو من أحد الجانبين كاليبيع وهو الصحيح بزانة - وفي السراجية لا بد من التسليم والقبض من الجانبين (در المختار في الاقالة) ونعمد الاقالة بالتعاطى ولو من أحد الجانبين هو الصحيح (هتديہ في الباب الثالث عشر في الاقالة)

(المادة ١٩٣)

يلزم اتحاد المجلس في الاقالة كاليبيع معنى أنه يلزم ان يوجد القبول في

جلس الايجاب واما اذا قال احد المتعاقدين أنلت البيع وقبل ان قبل
الآخر انقض المجلس أو صدر من أحدهما فعل أو قول يدل على
الامراض ثم قبل الآخر لا يعتبر قبوله ولا يفيد شيئاً حيث
(وتتوقف الاقالة على القبول في المجلس) كما يصح قولها في مجلسها لئلا
بالقبول يصح قبولها فعلا دلالة بالقل كما في أكثر الكتب (كالباع) حتى لو
قبل الآخر بعد زوال المجلس أو بعد ما صدر عنه فيه ما يدل على الامراض
كاسبق في البيع لانتم الاقالة (بجمع الانهر في الاقالة)
وتتوقف على قبول الآخر في المجلس ولو كان القبول فسلماً لو قطعه
أو عقبه فوراً قول المشتري اقلتك لان من شرأطها اتحاد المجلس ورضاء
المتعاقدين أو الورثة أو الوصي اهـ (در المختار في الاقالة)

(المادة ١٩٤)

يلزم ان يكون المبيع قائماً وموجوداً في يد المشتري وقت الاقالة فلو
كان المبيع قد تلف لاتصح الاقالة
وشروط صحة الاقالة رضى المتعاقدين والمجلس وتماضي بدل الصرف في اقامته
وان يكون المبيع محل الفسخ لسائر أسباب الفسخ كالرد بخلاف الشرط والرؤية
والعيب عند أبي حنيفة فان لم يكن بان ازداد زيادة تمتع الفسخ بهذه الاسباب
لاتصح عند أبي حنيفة وقيام المبيع وقت الاقالة فان كان هالكا وقت الاقالة لم
تصح (حنفية في الاقالة)

(ح ١٠) ولا ينمها أي الاقالة هلاك انفس بل ينمها هلاك المبيع لانها رفع
البيع ولهذا اذا هلك المبيع قبل القبض بطل البيع بخلاف التمس (بجمع الانهر)
(المادة ١٩٥)

لو كان بعض المبيع قد تلف صححت الاقالة في الباقي مثلاً لو باع

أرضه التي ملكها مع الزرع وبعد أن حصد المشتري الزرع تقايلا البيع
صحة الاقالة في حق الأرض بقدر حصتها من الثمن المسمى

بإهلاك بعضه يمنع الاقالة بقدره اعتباراً للجزء بالكل وإذا هلك أحد
البدلين في المفاضة وكذا في السلم صحت الاقالة في الباقي منها وعلى المشتري
قيمة المالك أن كان قيمياً ومثله أن كان مثالياً ولو هلكا بطلت الاقالة في الصرف (جمع
الان) فهلاك بدليه لا يبطل الاقالة لمّا س، أن المقنود عليه متى ذمة كل من
المتبايعين (رد المختار) تقايلا فضل المبيع من يد المشتري وعجز عن تسليمه أو
هلك المبيع بعدها قبل القبض بطلت (يزاويه) وإن اشترى أرضاً مشجرة
فقطعه ثم تقايلا صحت ولزمه جميع الثمن ولا شيء لبائعه من أرض
الشجر إن طلقاً بقطع الشجر وقت الاقالة وإن غير طالم خير بين الأخذ بجميع
ثمنه أو الترك (قبة) وفيها شري أرضاً مزروعة ثم حصد ثم تقايلا صحت في
الأرض بحصتها ولو تقايلا بعد ادراكه لم يحجز (رد المختار ملخصاً)

(ح ١٠) قوله المفاضة بقاء المتانة التحية وهي بيع عين ببيع كأن
تبايعا فرساً ببطل فهلك الفرس في يد بايع البطل ثم اقالا البيع في البطل وجب
رد قيمة الفرس ولا تبطل بهلاك أحدهما بعد وجودهما لأن كل واحد
منهما مبيع فكان المبيع قائماً وتسامه في الثابتة (رد المختار)

(المادة ١٩٦)

هلاك الثمن أي ثمنه لا يكون مانعاً من صحة الاقالة

(أ) وأما قيام الثمن وقت الاقالة فليس بشرط (هندية في الباب الثالث عشر من

كتاب البيوع)

الباب الثاني

في بيان المسائل المتعلقة بالمبيع وينقسم الى أربعة فصول

الفصل الاول

في حق شروط المبيع وأوصافه

(المادة ١٩٧)

يلزم ان يكون المبيع موجوداً

(ومنها) في المبيع وهو ان يكون موجوداً فلا ينقصد بيع المدوم وماله خطر
العدم كيبيع نتاج التاج والخل (كذا في البدايع) (هندية في أول كتاب البيوع)

(المادة ١٩٨)

يلزم ان يكون المبيع مقدور التسليم

(المادة ١٩٩)

يلزم ان يكون المبيع مالا متقوماً

وان يكون مالا متقوماً شرعاً مقدور التسليم في الحال أو في تالي الحال
(كذا في فتح القدير هندية في المحل المزبور)

(المادة ٢٠٠)

يلزم ان يكون المبيع معلوماً عند المشتري

ومنها ان يكون المبيع معلوماً والمثل معلوماً علماً يمنع من المنازعة فيبيع المجهول
جهالة نفى اليها غير صحيح كيبيع شاة من هذا القطيع وبيع شئ بقيمته
وبحكم فلان (هندية في المحل المزبور)

(المادة ٢٠١)

يصير المبيع معلوماً ببيان أحواله وصفاته التي تميزه عن غيره مثلاً

لو باعه كذا مداً من الخطة الحورانية أو باعه أرضاً مع بيان حدودها

صار المبيع معلوماً وصح البيع

وشروط لصحته معرفة قدر مبيع أو ثمن ووصف ثمن كعصري أو دمشق غير
مشار اليه (در المختار) قوله معرفة قدر مبيع الخ) ككر حنطة واكر ارحنطة
فخرج ما لو كان قدر المبيع مجهولاً أي جهالة فاحشة فانه لا يصح وقيدنا
بالمباحث لما قالوه لو باعه جميع مافي هذه القرية أو هذه الدار والمشتري لا يعلم
مافيها لا يصح لنحش الجهالة اما لو باعه جميع مافي هذا البيت أو الصندوق أو
الجواني فانه يصح لان الجهالة يسيرة (وفي النزاهة) باعه أرضاً وذكر
حدودها لا زرعها طولاً ورسماً جاز (رد المختار على در المختار ملخصاً)

(ح ١٠) قوله قدر مبيع لا وصف المبيع لان ثبوت خيار الرؤية يتنه
(مفهوم من در المختار)

قوله ووصف ثمن لانه اذا كان مجهول الوصف يتحقق المنازعة
فالمشتري يريد دفع الادون والبائع يطلب الارفع فلا يحصل مقصود شرعية العقد
(رد المختار)

(المادة ٢٠٢)

اذا كان المبيع حاضراً في مجلس البيع تكفي الاشارة الى عينه مثلاً لو
قال البائع للمشتري بعتك هذا الحيوان وقال المشتري اشتريته وهو يراه
صح البيع

(ولا يشترط) ذلك في مشاركته لثني الجهالة الاشارة مالم يكن ربوياً وقيل
بجنسه أو رأس مال سلم لو ميلاً أو موزوناً خلافاً لما كما سيبي (در المختار
ملخصاً في البيع)

(ح ١٠) قوله ولا يشترط ذلك أي توصيف المبيع (نحرره)

قوله ما لم يكن ربويا قبول بجنسه اى وبيع مجازفة مثل بئتك هذه الصبرة من الحظفة بهذه الصبرة فانه لا يصح لاحتمال الربا واحتماله مانع كحقيقة (رد المحتار) قوله لو مكىلا او مؤزونا فلا تكفى الاشارة اليه كما في مزدروع وحيوان خلافا لما لانه ربما لا يقدر على تحصيل السلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال وقد ينفق بضته ثم يجد بائنه ميسا فيرده ولا يستبدله رب السلم في مجلس الرد فيفسخ العقد في المردود ويبقى في غيره فيلزم جهالة المسلم فيه فوجب بيسانه كما يحجى في السلم (رد المحتار)

(المادة ٢٠٣)

يكفى كون المبيع معلوما عند المشتري فلا حاجة لوصفه وتعرفه بوجه آخر ويكفى علم المشتري عند محمد لان جهالة المبيع تقصره لا البائع فيشترط علمه وكذا شراء الدار بقاتها فاسد عند الامام لجهالة المقدار خلافا لابي يوسف (جمع الانهر في آخر سيع القاسد قبيل فصل بين حكمها) جهل البائع معرفة المبيع لا يمنع وجهل المشتري يمنع (رد المحتار على در المختار في قوله ومعرفة قدر المبيع)

(المادة ٢٠٤)

المبيع يتعين بتعيينه في العقد مثلا لو قال البائع بئتك هذه السلعة وأشار الى سلعة موجودة في المجلس وقبل المشتري لزم على البائع تسليم تلك السلعة بمينها وليس له أن يعطى سلعة غيرها من جنسها قال القدوري في كتابه ما يتبين في العقد فهو مبيع وما لا يتعين فهو ثمن الا أن يقع عليه لفظ البيع (كذا في الذخيرة) (هندية في الفصل الثالث من الثاني من كتاب البوع) (والاستبدال بالمبيع قبل قبضه لا يجوز) (رد مختار على در المختار في آخر الصرف)

الفصل الثاني

فما يجوز بيه وما لا يجوز

(المادة ٢٠٥)

بيع المدوم باطل فيطل بيع ثمرة لم تبرز أصلاً

ومما في البيع وهو ان يكون موجوداً لا ينتقد بيع المدوم (هندية في أول البيع) بيع الثمار قبل الظهور لا يصح اتفاقاً (هندية في الفصل الثاني في بيع الثمار من الباب التاسع من كتاب البيع)

(المادة ٢٠٦)

الثمرة التي برزت جميعها يصح بيعها وهي على شجرها سواء كانت

صالحة للأكل أم لا

(ولو باع ثمرة بارزة) اما قبل الظهور فلا يصح اتفاقاً ظهر صلاحها أو لا (صح في الأصح) (در المختار) فان باعها بعد ما نصير منتفعا بها يصح وان باعها قبل ان نصير منتفعا بها بان لم يصلح لتناول بني آدم وعلف الدابة فالصحيح انه يصح وعلى المشتري قطعها في الحال هذا اذا باع مطلقاً أو بشرط القطع فان باع بشرط الترك فسد البيع وهذا اذا لم يتناه عظمها فان تناهى عظمها فباعها مطلقاً أو بشرط القطع صح وان باع بشرط الترك لم يصح قياساً عند أبي حنيفة وأبي يوسف رهما الله وصح استحساناً عند محمد رحمه الله وفي الاسرار ان الثغري على قوله وفي التحفة الصحيح (قولها) (أكذا في النهر الفائق) (هندية في الجمل المزبور)

(١٠) قوله ظهر صلاحها ظهور صلاح ان يصلح لتناول بني آدم أو علف دابة وعدمه ان لا يصلح لذلك حكى عن الممدن وفي حاشية الشبلبي ذو صلاحها عطفان ان يأمن الماهة والفساد وعند الشافعي هو ظهور التصح وبمو الخلاوة انتهى (طحطاوي)

ولو استأجر الأرض لترك الزرع فسدت جهالة المدة ولم تطلب الزيادة
(مائق) لفساد الاذن بفساد الاجارة بخلاف الباطل والحيلة ان يأخذ الشجر مسافات
مدة معلومة على أنه له جزء من الف جزء وان يشتري اصول الرطبة كالباذنجان
واشجار البطيخ والخيار لكون الحادث للمشتري وفي الزرع والحشيش يشتري
الموجود ببعض الثمن ويستأجر ارض مدة معلومة يعلم فيها الادراك بباقي الثمن وفي
الاشجار الموجودة ويحل له البايع فان خاف ان يرجع يقول على اني متى رجعت
في الاذن يكون مادونا في الترك شمنى ملخصاً (در المختار في كتاب البيوع)

(المادة ٣٠٧)

ماتلاحق افراده يعني ان ما لا يبرز دفعة واحدة بل شيئاً بصد شئ
كالتقوا كه والازهار والورد والخضراوات اذا كان برز بعضها يصح بيع ما
سيرز مع ما برز تبعاً له بصفقة واحدة

ولو باع كل الثمار وقد ظهر البعض دون البعض فظاهر المذهب انه لا يصح وكان
شمس الأئمة الحلواني والفضل فتيان بالجواز في الثمار والباذنجان والبطيخ وغير
ذلك ويجعلان الموجود اصلاً في المقدوم والمعلوم تبعاً استحساناً لتعامل الناس والاصح
انه لا يجوز (كذا في المبسوط) ولو اشتراها مطلقاً وتركها باذن البايع طاب له
الفضل وان تركها بلا اذنه وزاد ذاتاً تصدق بما زاد في ذاته وان تركها بعد
ما تناهى لم يتصدق بشئ وان باع مطلقاً وتركها على التخييل وآجر التخييل مدة
معلومة بطلت الاجارة وطاب له الفضل (كذا في الكافي) (هندية في المحل
الزبور) ولو برز بعضها دون بعض لا يصح في ظاهر المذهب وصححه السرخسي
واقى الحلواني بالجواز لو اخرج أكثر (زباني) وقطعها المشتري في الحال
جبراً عليه (در المختار)

(ح ١٠) قوله لتعامل الناس) وقال شمس الأئمة استحسن فيه لتعامل الناس
فانهم تعاملوا ببيع ثمار الكرم بهذه الصفة ولهم في ذلك مادة ظاهرة وفي زرع الناس

عن طائفة من حرج انتهى (طحاوى)
قوله وانفى به الجواز الخ لان الذى عليه السلام أعما رخص في السلم للضرورة
مع انه بيع المدوم فحيث تحققت الضرورة هنا أيضاً أمكن إلحاقه بطريق الدلالة
فلم يكن مضاد للنص اعنى ما روي عن النبي عليه السلام نهى عن بيع ما ليس عند
الإنسان ورخص في السلم قلداً جعلوه من الاستحسان لان القياس عدم الجواز وظاهر
كلام الفتح الميل الى الجواز ولذا أورده الرواية عن محمد رحمه الله المختار ملخصاً

(المادة ٢٠٨)

اذا باع شيئاً وبين جنسه فظهر المبيع من غير ذلك الجنس بطل البيع
فلو باع زجاجاً على انه الماس بطل البيع
باع على انه هروى فبان خلطه ففسد البيع (خلاصة)

(المادة ٢٠٩)

بيع ما هو غير مقدور التسليم باطل كيبيع سفينة غرقت لا يمكن
اخراجها من البحر أو حيوان ناد لا يمكن مسكه وتسليمه
(ح ١٠) وان يكون مالا متقوماً مقدور التسليم في الحال أو في تالي الحال (كذا
في فتح القدير (هتدي في أول البوع)
وفسد بيع طير في الهواء لا يرجع بعد ارساله من يده اما قبل صيده فباطل
لعدم الملك وان كان يطير ويرجع كالحمام صح (در المختار)
وفسد بيع طير في الهواء لانه قبل الاخذ غير مملوك فيكون الفساد بمعنى
البطلان وبعدم غير مقدور التسليم (درر)

(المادة ٢١٠)

بيع مالا يبد مالا بين الناس والشراء به باطل مثلاً لو باع حيفة او
أدماً حراً واشترى بهما مالا فالبيع والشراء باطلان

(بطل بيع ما ليس بمال والبيع به) أى جملة ثمننا بأدخال الباء عليه كالدم والحمر والميتة يسكون الياء الميتة بتشديد الياء أى الميتة التى ماتت حتف أنفها فإن الميتة التى لم تمت حتف أنفها مثل الموقودة مال عند أهل الذمة كالتمر والخزير كما سيأتى (درر ضرر فى باب البيع الفاسد)

(المادة ٢١١)

بيع غير المتقوم باطل

(وكذا يبطل بيع مال غير متقوم كالتمر والخزير بالثمن وهو الدراهم والدينارين حالا أو مؤجلا لأن المقصود فى البيع عين المبيع لا ثمنها هى المتفع بها لا عين الثمن لانها جمات وسيلة اليه ولهذا يجوز ثبوته فى الذمة وإذا جعلت الحرة مبيعة تكون مقصودة فيه اعزاز والشرح امر باهاتها ولهذا يبطل بيعها (مجمع الاشراف فى البيع الفاسد)

(ح ١٠) وبطل بيع مال غير متقوم أى غير مباح الانتفاع به ابن كمال فليحفظ قوله ابن كمال ونصه المتقوم على ما ذكر فى التلويح ضربان عرفى وهو بالاحراز فقير الخرز كالصيد والحشيش ليس بمتقوم وشرعى وهو بإباحة الانتفاع به وهو المراد ههنا متقيا أنه أى هو المراد بالمتقوم الثمنى هنا (رد مختار على در المختار)

البيع الباطل عبارة عما كان احد عوض المبيع أو كلاهما غير مال والبيع الفاسد عبارة عما كان العقد موجوداً باصه باعتار ان كلا من عوضيه مال وغير موجود بوصفه كما اذا كان البيع بشرط لا يقتضيه العقد (مفهوم من شرح المجمع لابن الساطى)

(المادة ٢١٢)

الشراء بغير المتقوم فاسد

وبيع العرض بالتمر وبالعكس فاسد وكذا بيعه بالخزير (ملتبج البحر فى البيع الفاسد)

(المادة ٢١٣)

بيع المجهول فاسد فلو قال البائع للمشتري بمتك جميع الاشياء
التي هي ملكي وقال المشتري اشتريتها وهو لا يعرف تلك الاشياء فالبيع
فاسد

(رجل) قال لثيرة بمت منك جميع مالي في هذه الدار من الرقيق والثياب
والمشتري لا يعلم ما فيها كان فاسد لان المبيع مجهول ولو جاز هذا لجاز اذا باع
ما في هذه القرية أو ما في هذه المدينة ولو جاز ذلك لجاز اذا باع ما في الدنيا
ولو قال بمت منك جميع مالي في هذا البيت بكذا جاز وان لم يعلم به المشتري
لان الجهالة بسيرة في البيت وقبها تقدم من الدار وغيرها كثيرة واداء جاز في البيت
يجوز في الصندوق والحوالي (قاضيان في البيع الفاسد)

سئل عن شخص اشترى من آخر جميع ما يملكه من نقود أو ضباع أو غير
ذلك فهل يصح ذلك اجاب ان علم المشتري جميع ما يملكه البائع صح البيع ولا يضر
جهل البائع بمقداره (قارئ الهداية نقله الكفوي على قيد علي اقدمي)

(المادة ٢١٤)

بيع حصة شائعة معلومة كالكلك والنصف والمشر من عقار مملوك
قبل الافراز صحيح

ومن باع نصيبه من دار يجوز البيع ان علم النصيب منها المتعاقدان علم نصيبه
شرط عند الامام لان الجهالة تقضى الى التازعة فلا يجوز خلافا لابي يوسف
فان منده يجوز مطلقا سواء علما او لا لانها رضا بالجهالة فلا تقضى الى التازعة
ويكفي علم المشتري عند محمد لان جهالة المبيع بصره لا البائع فيشترط علمه وكذا
شراء الدار بثمنها فاسد عند الامام لجهالة المقدّر خلافا لابي يوسف رحمه الله
(يجمع الاثر في البيع الفاسد) رجل قال بمت منك نصيبي بكذا جاز اذا

علم المشتري نصيبه من الدار وإن لم يعلم به البائع لكن بشرط تصديق البائع
 فيما يقول وإن لم يعلم المشتري بنصيبه لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما
 الله علم البائع بذلك أو لم يعلم (قاضيخان في البيع الفاسد)
 (المادة ٢١٥)

يصح بيع الحصة المملوكة الشائعة بدون إذن الشريك
 وكل من الشريكين اجنبي في نصيب الآخر ويجوز بيع نصيبه من شريكه في
 جميع الصور ومن غيره بغير إذنه فيما عدا الحائط والاختلاط فلا يجوز بلا إذنه
 (ملتنى الأبحر في كتاب الشركة)

(المادة ٢١٦)

يصح بيع حق المرور وحق الشرب والمسيل تبعاً للأرض والماء تبعاً لقنوتهما
 وصح بيع حق المرور تبعاً للأرض بالأجماع ووحده في رواية وهي رواية
 ابن سباعة وفي رواية الزيادات لا يجوز وصححه الفقيه أبو الليث بأنه حق من الحقوق
 وبيع الحقوق بالانفراد لا يجوز والشرب كذلك أي صح بيعه تبعاً للأرض بالأجماع
 ووحده في رواية وهو اختيار مشايخ بخاري للجزالة (درر غرر في باب البيع
 القاسد)

الفصل الثالث

في بيان المسائل المتعلقة بكيفية بيع المبيع

(المادة ٢١٧)

كما يصح بيع المكيلات والوزونات والمسديات والمزروعات كيلاً
 ووزناً وعدداً وذراعاً يصح بيعها جزئاً أيضاً مثلاً لو باع صبرة حنطة أو
 كوم تبن أو آدر أو حمل قماش جزئاً صح البيع

ويصح البيع في الطعام وهي الخنطة ودقيقها وكذا سائر الحيوانات كالهدس والحص
وغربها وقال بعض المشايخ ما يقع في العرف وعلى ما يمكن أكله من غير إدام
كاللحم المطبوخ والمشوي ونحوه قال صدر الشهيد وعليه الفتوى وكل مكبل وموزون
كيلا في الكيل ووزنا في الوزني وما ورد الشرع بكيله فهو كيلى وما ورد بوزنه
فهو وزني إلهام وما لم يرد فيه شيء يمتد في العرف وكذا يصح بيع الكيلى والوزنى
جزئاً وهو البيع بالهدس والطن بلا كيل ولا وزن إن بيع بغير جنسه لقوله
عليه السلام (إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم) بخلاف ما إذا بيع بنفسه
مخالفة فانه لا يصح لاحتمال الربو إلا إذا كان قليلاً وهو ما دون نصف الصاع
لعدم الميار الشرعى وهو نصف الصاع (يجمع الأنهر في البيوع)

(المادة ٢١٨)

لو باع خنطة على أن يكيلها بكيل معين أو ينزها بمحجر معين صح البيع
وإن لم يعلم مقدار الكيل وقيل المحجر

ما عدا بيع السلم وما جرى مجراه فلا بد من العلم بذلك حيثن
ويصح بيع الكيل بناءً معين أو بيع الوزنى بوزن حجر معين كل منها
لا يدرى قدره إذا لم يحتمل الإماء النقصان والمحجر التفتت كأن يكون من خشب
أو حديد فان احتملها لم يحجز وكذا إذا باع بوزن شيء يحذف إذا جف كالخيار
والطبخ لان الجمالة فيه لا تفضى الى المنازعة لان البيع يوجب التسليم في الحال
وهلاكه قبل التسليم نادر وبه اندفع ما رواه حسن من عدم الجواز للجمالة كما
في المتع وغيره لكن التعديل يقتضى البيع حالا فلا يتصور التفتت في الجفاف في
الحال فينبغى أن يجوز مطلقاً سواء احتمل التفتت والجفاف أولاً لا فى السلم لان
التسليم فيه متأخر الى حلول الاجل فيحتملها فيحتاج الى أن يحمل عليه تأمل وفى
التيين هذا اذا كان الاماء لا ينكس بالكس ولا ينقص ولا فيسقط كالتقصم
والخرف وأما اذا كان ينكس كالزئيل والقفه فلا يجوز الا في قرب الحال استحساناً

بالمعامل فيه روي ذلك من أبي يوسف (يجمع الانهر في الحبل المزبور)

(المادة ٢١٩)

كل ما جاز يمه منفرداً جاز استئاؤه من المبيع مثلاً لو باع ثمرة شجرة

واستثنى منها كذا رطلاً على أنه له صبح البيع

بمخلاف بيع الجنين حيث لا يجوز ذلك فيه الا تبعاً لاه

ولو استثنى من المبيع ما يجوز افراذه بالمقد جاز الاستثناء كما لو باع صبرة

الاصا منها أودناً من خلأ أو دهن الا عشرة امانه وكذلك لو كان عددياً متقارباً

جاز البيع ولو استثنى منه ما لا يجوز افراذه بالمقد لا يصح استئاؤه كما لو باع

ثاقفة الا حملها أو شاة الا عضواً منها أو قطعاً من النعم الا شاة أو سيفاً على

الاحلية لم يجز كذا في محيط السرخسى (هندية في القصد التاسع من الباب التاسع

في البيوع بتبشير ما)

(المادة ٢٢٠)

يسع للمدودات صفقة واحدة مع يان ثمن كل فرد وقسم منها صحيح

مثلاً لو باع صبرة حنطة او وسق سفينة من حطب او قطع غنم او قطعة

من جوش على ان كل كيل من الحنطة او قنطار من الحطب أو رأس

من النعم أو ذراع من الجوخ بكذا صبح البيع

ومن باع صبرة كل صاع بدرهم صبح في صاع فقط الا أن يسمى جاتها

وللمشتري الصنع بالخيار وان كيل أو سعى جاتها في المجلس بعد ذلك . ومن باع

قطن غنم كل شاة بدرهم لا يصح في شيء منها وكذا لو باع ثوباً كل ذراع بدرهم

وكذا كل معدود متفاوت وعندها وعند الاثمة الثلاثة يصح في جميع ذلك (ماتى

الاجمر) اعلم ان المصنف رجح قول الامام لانه قدمه كما هو دأبه لكن ظاهر ما

في الهادية ترجيح قولهما لتأخير دليلهما كما هو عادته وصرح في الخلاصة والزاكدي

وغيرها بان التتوى على قولها يسيراً على الناس (يجمع الانهر في البيع) وقول الامامين حتى (در مختار) يسيراً على الناس وان كان دليل الامام قوياً (رد المحتار على در المختار)

(ح ١) قوله الا أن يسمى جعلها أي حجة صحتها في العقد بان قال بترك هذه الصبرة على انها مائة صاع بمائة درهم فيصح في جعلها لارتفاع الجهالة (يجمع الانهر) قوله بمد ذلك (أي بمد البيع ظرف لكليل أو سعى على طريق التنازع وفي اللامعة يشعر بان الخيار ثابت له مطلقاً أما في كيلها أو تسميتها في المجلس فلا أن انفس المكان مجهول المقدار في ابتداء بيع الصبرة وكان يحتمل أن يكون الثمن في ظنه أقل من الذي ظهر فلما انكشف الحال بكيلها أو تسميتها ثبت له الخيار وأما عدم كيلها وعدم تسميتها فلا أن الصفقة تفرقت على المشتري لانه اشترى صبرة والعقد البيع في قبض كما في شرح المجمع (يجمع الانهر)

قوله لا يصح في شيء منها أي من القطيع عند الامام لانه ينصرف الى الواحد والواحدة منها متفاوتة فلا يصح في واحد منها بخلاف مسألة الصبرة (يجمع الانهر) قوله كل ذراع بدرهم عند الامام لما مر اطاق الثوب تبعاً لما في اكثر المتون وقيد الثوب بغيره التبعيض أما في الكرباس فينبى أن يجوز عنده في ذراع واحد كما في الطعام لان التبعيض لا يضره كما في الآية لكن المحكمة تراعى في الجنس لا في كل فرد فاذا وجد التفاوت في جنس الثوب اعتبر الحكم في الكل تدبر (يجمع الانهر)

(المادة ٢٢١)

كما يصح بيع العقار المحدود بالذراع والجريب يصح بيعه بتعيين حدوده أيضاً رجل اشترى من آخر ساحة أو أرضاً وذكر حدودها ولم يذكر ذراعها لا طولاً ولا عرضاً جاز لان المشتري اذا عرف الحدود ولم يعرف الجيران يجوز فلو لم يذكر الحدود ولم يعرف المشتري الحدود جاز للبع ادا لم يقع بينهما تجاهد وقد عرفا جميع البيع (كذا في الخلاصة) (هندية في الفصل الثامن من

(المادة ٢٢٢)

أما يعتبر القدر الذي يقع عليه عقد البيع لا غيره
ومفاده ان المعتبر ما وقع عليه العقد من العدد وان كان ظن البائع أو المشتري
انه أقل أو أكثر ولذا قال في القنية عد الكواغد فطها أربعة وعشرين واشترى
البائع به ثم أضاف العقد الى عينها ولم يذكر العدد ثم زادت على ما ظنه فهي
حلال للمشتري (سادس الحنطة كل قفيز يثن مئين وحاسبوا فبلغ ستماية درهم
فططوا وحاسب المشتري بخمسماية وباعوها منه بالمحسنة ثم ظهر ان فيها غلطا
لا يلزمه الا خمسماية) (أغرز القصاب أربع شياه فقال بإيها هي بخمسة كل
واحدة بدينار وربيع فجاء القصاب بأربعة دنانير فقال بمت هذه بهذا القدر
والبائع يعتقد انها خمسة صح البيع قل وهذا اشارة الى انه لا يعتبر ماسبق ان كل
واحدة بدينار وربيع اه (وأقره في البحر) (رد المختار على در المختار في البيوع)
بعد بيان البيع بالرقم

(المادة ٢٢٣)

المكيلات والعدديات المتضاربة وللوزونات التي ليس في تبعضها
ضرر اذا بيع منها جملة مع بيان قدرها صح البيع سواء سعى ثمنها فقط
أو بين وفصل لكل كبل أو فرد أو رطل منها ثمن على حدة الا انه اذا
وجد عند التسليم تاما لم البيع واذا ظهر ناقصا كان للمشتري غيرا ان شاء
فسخ البيع وان شاء أخذ المقدار الموجود بمحضته من اثن واذا ظهر زائدا
فالزيادة للبائع مثلا لو باع صبرة خنطة على انها خمسون كيلة أو على انها
خمسون كيلة كل كيلة منها بمشرة غروش بخمسماية نه قرش فاذا ظهرت وقت

التسليم خمسين كيلة لثم البيع وان ظهرت خمسة وأربعين كيلة فالمشتري
 مخير ان شاء فسخ البيع وان شاء أخذ الخمسة وأربعين كيلة بأربعمائة
 وخمسين قرشاً وان ظهرت خمسة وخمسين كيلة فالمشتري الكيلات الزائدة
 للبائع وكذا لو باع سقط ييض على انه مائة يضة أو على انه مائة يضة
 كل يضة بنصف قرش بخمسين قرشاً فان ظهرت عند التسليم تسعين يضة
 فالمشتري مخير ان شاء فسخ البيع وان شاء أخذ تسعين يضة بخمسة
 وأربعين قرشاً واذا ظهرت مائة وعشر يضات فالعشرة الزائدة للبائع
 وكذلك لو باع زق سم على انه مائة رطل يكون الحكم على الوجه المشرح
 (وان سمي الجلتين) أي جلتي المبيع والتمن بان قال ست هذه الشاة وهي
 مائة ألف درهم أو ست هذا العدل وهي عشرة أواب مائة بلا تفصيل أي لا يقول
 كل مائة بكذا أو كل ثوب بكذا صح البيع في الكل اجماعاً متفاوتاً أو لا لمعلومية
 المبيع والتمن (فان ابعها) هذا تفصيل لقوله وان سمي الجلتين بلا تفصيل يعني بعد
 ما سمي الجلتين ولم يخصصهما فان باع الصبرة (على انها مائة قميص مائة) بصح البيع
 ولا يتفاوت الحكم ههنا بين ان يسمى لكل قميص تمناً بان يقول كل قميص بدرهم
 وبين ان لا يسمى لعدم التفاوت بخلاف المددات المتفاوتة (وهي) أي الصبرة اقل
 من المائة (اخذها) أي المشتري (الاقل بحصته من التمن أو فسخ) المقصد يعني انه
 مخير بين الاسرين لتفرق الصفة عليه فلم يتم رضاه بالوجود (او هي أكثر من
 المائة فالزائد على المائة لا يبيع) والمائة للمشتري لان البيع وقع على مقدار معين
 وقد وجد فصح المقدر والقدر ليس بوصف حتى يدخل في البيع كما في الثوب
 فيكون للبائع (درر غرر في كتاب البيوع)

(ح ١٠) قوله لكل قميص تمناً سمي لكل قميص تمناً أولم يسم فان وجد كما يسمى فيها

وعمدة ويون للمشتري ولا خيار له وإن وجدها أكثر من مائة صير فائزاً
لا تدخل في البيع تكون الزيادة للبائع ولا يكون للمشتري إلا مقدار ما سعى
منها بمائة درهم ولا خيار له أيضاً وإن وجدها أقل من مائة قفيز فالمشتري بالخيار
وإن شاء أخذه بمحضته من الثمن وإن شاء ترك وبطرح حصّة النقصان سواء سعى
لكل قفيزاً على حدة أو سعى لكل ثمن واحد أو ثمن المقصود بأول الكيل لا عبرة
للكيل الذي بعده وكذلك هذا الحكم في جميع الكيليات وفي جميع الوزنيات
التي ليس في بيعها مضرة هكذا في شرح الطحاوي (هندية في الفصل الثامن
في جهالة المبيع والتمن)

قوله لغير بقى الصفقة عليه وكذلك مكيل أو موزون ليس في بيعه ضرر (رد مختار)
(المادة ٢٢٤)

لوبياع مجموعاً من الموزونات التي في بيعها ضرر وبين قدره وذکر
ثمن مجموعته فقط وحين وزنه وتسليمه ظهر ناقصاً عن القدر الذي بيده
فالمشتري غير أن شاء نسخ البيع وإن شاء أخذ القدر الموجود بجميع الثمن
المسمى وإن ظهر زائداً عن القدر الذي بيده فزيادة للمشتري ولا خيار
للبائع مثلاً لو باع نص الماس على أنه خمسة قراير بما بشرن ألف قرش
فاذا ظهر أربعة قراير ونصفاً كان للمشتري شيئاً أن شاء فسخ البيع وإن
شاء أخذ القص بشرن ألف قرش وإذا ظهر خمسة قراير ونصفاً أخذه
المشتري بشرن ألف قرش ولا خيار للبائع في هذه الصورة

وإن كان في بيعه ضرر كما جاء في الحانية لو باع لؤلؤة على أنها ثمن متقالاً
فوجدتها أكثر من ثمنها للمشتري لأن الوزن إنما يبرر التماس وصف بمنزلة
الذرعان في الثوب اهـ. وفيها القول للمشتري في النقصان وإن وزن له البائع المالم
بقرانه قبض منه مقداراً له نهر (مختار وهندية وقاضيان في جهالة البيع والتمن)

وان باع المذروع هكذا) اى سعى الجنتين ولم يقل كل ذراع أو ذراعين
 بكثرة صح البيع فان وجدته المشتري تاما اخذه بكل الثمن بلا خيار وان وجدته
 اقل تخبر ان شاء -خذ الاقل بالكل اى كل الثمن أو ترك لان الذراع وصفي في
 الثوب لا يمتنى كونه صفة عرضية له بل هو في اصطلاح النقهاء ما يكون تاماً لشي
 غير يتصل عنه اذا حصل فيه زيده حسناً وان كان في نفسه جوامه كذراع
 من لوب وشناه من دار فان ثوبا هو عشرة اذرع ويساوى عشرة دراهم اذا
 اقتصر منه ذ المالايسى تسعة بخلاف المكيلات والعدديات فان بعضاً منها سعى
 قدره واصلا ولا يفيد انضمامه الى بعض آخر كالا للمجموع فان حنطة هي عشرة
 قفاز اذا -ارت عشرة دراهم كانت التسعة منها تساوى تسعة وقد اختلفوا في تفسير
 الوصف واصل والكل راجع الى ما ذكرنا والوصف بهذا المعنى لا يقابله شيء
 من افعى كاطراف اليونان الا اذا كان مقصوداً بالتناول (واخذ) اى المشتري
 (اكثر بلا خيار للبائع) لانه وصف مكان كما اذا باع معيماً فاذا هو
 سالم (در ضرر في البوع) وكذا الحكم في الوزن الذي في تبعيضه مضرة
 (حتية في سواة المبيع)

(ح ١٠) قوله بمنزلة الدرغان كولو باع ثوبا على انه عشرة اذرع فوجده اكثر
 (فانه يخاف في شروط المفسد)

(السادة ٢٢٥)

اذا بيع مجموع من اللوزونات اتي في تبعيضها ضرر مع بيان مقداره
 وبيان انما اسامه واجزائه وتفصيلها فاذا ظن وقت التسليم زلفاً أو ناقصاً
 عن القدر الذى يبتى بالشترى يخبر ان شاء فسخ البيع وان شاء اخذ ذات
 المجموع بحساب الثمن الذى يبتى وفصله لاجرائه وانما هو ملا لوب باع
 مثلاً من انحاس على انه خمسة اذغال كل رطل باربعين قرشاً فظن

المثل اربعة ارطال ونصفاً أو خمسة ارطال ونصفاً فالمشتري غير في
 الصورتين ان شاء فصح البيع وان شاء اخذ المثل بماله ونماين قرشاً ان
 كان اربعة ارطال ونصفاً ونماين وعشرين قرشاً ان كان خمسة ارطال ونصفاً
 وكذا الحكم في كل وزني في تبعضه ضرر كالإاء المصنوع من الفهر
 والندس وغيرها نحو ان يقول بعت هذا الإاء على انه عشرة امثاله بمائة درهم
 فوجده ناقصاً أو زائداً سعى لكل ثمناً أو لم يسم (كذا في المضمرات) (حندية في
 الفصل الثامن من الباب التاسع من كتاب البيوع) وان بين حصة كل يأخذ
 بالحق ان شاء فيها اي في الزيادة والنقصان ويترك ان شاء (قهستاني)

(المادة ٢٢٦)

اذا بيع مجموع من المزروعات سواء كان من الاراضي أو من الامتعة
 والاشياء السائرة وبين مقداره وجملة ثمنه فقط او فصل اثنان ذرعان
 ففي هاتين الصورتين يجري الحكم على مقتضى حكم الوزونات ان في تبعضها
 ضرر واما الامتعة والاشياء التي ليس في تبعضها ضرر كالخوخ والكرباس فالحكم
 فيها كالحكم في المكليات مثلاً لو بيعت عرصة على انها مائة ذراع بالف ترش
 فظهر انها خمسة وتسعون ذراعاً فالمشتري غير ان شاء تركها وان شاء اخذت
 المربعة بالف ترش واذا ظهرت زائدة اخذها المشتري ايضاً بالف ترش فقط وكذا
 لو بيع ثوب قماش على انه يكفي ثبائه وانه ثمانية اذرع بأربعة مائة ترش فظهر
 سبعة اذرع خیر المشتري ان شاء تركه وان شاء أخذ ذلك الثوب بأربعة مائة ترش وان
 ظهر تسعة اذرع اخذه المشتري بتمامه بأربعة مائة ترش ايضاً كذلك لو بيعت

مرصحة على أنها مائة ذراع كل ذراع بشرة قروش فنهرت خمسة وتسعين
ذراعاً أو مائة وخمسة اذرع خیر للمشتري ان شاء تركها وان شاء اخذها اذا
كانت خمسة وتسعين ذراعاً بتسعمائة وخمسين واذا كان مائة وخمسة اذرع
بألف وخمسين قرشاً وكذا اذا بيع ثوب تماش على انه يكفي لعمل قباء وأنه
ثمانية اذرع كل ذراع بخمسين قرشاً فاذا ظهر تسعة اذرع أو سبعة
اذرع كان المشتري غيراً ان شاء ترك الثوب وان شاء اخذه اذا كان تسعة
اذرع باربماية وخمسين وان كان سبعة اذرع بثلاث مائة وخمسين
قرشاً واما لو بيع ثوب جوخ على انه مائة وخمسون ذراعاً بسبعة
آلاف وخمسمائة قرش أو ان كل ذراع منه بخمسين قرشاً فاذا ظهر مائة
واربعين ذراعاً خیر للمشتري ان شاء فسخ البيع ونشأ اخذ المائة
والاربعين ذراعاً بسبعة آلاف قرش فقط واذا ظهر زائداً عن المائة
وخمسين ذراعاً كانت الزيادة للبائع

(وفي بيع المذروع) من نحو الارض والثوب ان لم يبين حصة كل
(فان نقص اخذ المشتري الاقل بكل الثمن) أي مجموعه أو جزء من الاقل
بكل جزء من الثمن (أو ترك) وفسخ البيع (وان زاد كان الاكثله) أي
للمشتري بالثمن بلا زيادة قضاء وليس له ديانته (كافي قاضي خان) وان بين حصة كل
بان قال كل ذراع بدرهم (وبالحصة يأخذ ان شاء فيهما) أي في الزيادة والنقصان
ويترك ان شاء ولاصل ان الذراع يشبه الاصل من حيث ان القيمة تزداد
والوصف من حيث انه يصير اطول وقصر فباختار الاول صار كل مبيع عند بيان
حصة كل ذراع وباختار الثاني لم يقاله بشئ عند حصة المجموع (فهتاني في

(اليوع) وان باع المزروع مثله على انه مائة ذراع مثلاً اخذ المشتري الاقل بكل الثمن أو تركه الا اذا قبض المبيع أو شاهده فلا خيار له لاستيفاء الغرور (هر) واخذ الاكثر بلا خيار للبائع لان الدرع وصف لميه بالتبويض ضد القدر والوصف لا يقابله شيء من الثمن الا اذا كان مقصوداً بالتنازل كما افاده بقوله وان قال في بيع المزروع كل ذراع بدرهم اخذ الاقل بمحضته لسيورته اصلاً بفراده بذكر الثمن أو ترك لغريق الصفقة وكذا اخذ الاكثر كل ذراع بدرهم أو فسخ لدفع ضرر التزام الزائد (در المختار في اليوع) (ح ١٠) قوله الا اذا كان مقصوداً بالتنازل أي تنازل المبيع له كأنه جعل كل ذراع مبيعات (رد المختار)

قرله لسيورته أي الزرع اصلاً أي مقصوداً كالتقدير في التليات وقوله او فسخ حاصله ان له الخيار في الوجهين (رد المختار)
(المادة ٢٢٧)

اذا بيع مجموع من المدديات المتفاوتة وبين مقدار ثمن ذلك المجموع فقط فان ظهر عند التسليم تماماً صح البيع ولزم وان ظهر ناقصاً أو زائداً كان البيع في صورتين فاسداً مثلاً اذا بيع قطيع غنم على انه خمسون رأساً بالف وخمسمائة قرش فاذا ظهر عند التسليم خمسة واربعين رأساً او خمسة وخمسين فالبيع فاسد

(المادة ٢٢٨)

اذا بيع مجموع من المدديات المتفاوتة وبين مقداره واثمان آحاده وافراده فاذا ظهر عند التسليم تماماً لم البيع واذا ظهر ناقصاً كان المشتري غيراً ان شاء ترك وان شاء اخذ ذلك القدر بمحضته من ثمن التمسى واذا

ظهر فإذا كان البيع فاسداً مثلاً لو بيع قليب غنم على أنه خمسون شاة
 كل شاة بخمسين قرشاً فإذا ظهر ذلك القطيع خمسة وأربعين شاة خير
 المشتري أن شاء ترك وإن شاء أخذ الخمسة وأربعين شاة بالثمن ومائتين
 وخمسين قرشاً وإذا ظهر خمسة وخمسين رأساً كان البيع فاسداً
 وأما الحكم في العددي فانه وإن كان عدداً متقارباً كالوزن والبض فحكمه
 كحكم الكيل والوزن ويتأق العقد بداره إذا سمي لكل ثمناً واحداً أو سمي
 لكل واحد ثمناً على حدة وإن كان عددياً متبايناً كالغنم والبق ونحوهما فإن لم
 يسم لكل واحد منها ثمناً كما إذا قال ست مئة هذا القطيع من الغنم على أنه مائة
 بالدرهم أو سمي كما إذا قال كل شاة عشرة دنانير ووجد مائة كما سمي فيها
 ولمعت وإن وحده زيادة فابيع فاسد في الكل سمي لكل واحد ثمناً أو لم يسم
 لكل واحد ثمناً فابيع فاسد أيضاً وإن سمي لكل واحد منها ثمناً على حدة
 فابيع جائز ولكن له الخيار أن شاء أخذ الثاني بما سمي من الثمن وإن شاء
 ترك وكذلك الحكم في جميع السديت المدفونة ولو قال ست مئة هذا
 القطيع من الغنم كل شاة بن سشرين درهما وسمى جملة مائة دلج فاسد وإن
 وجد كما سمي (كذا في شرح الطحاوي) (مندی في المحل المزبور)

(المادة ٢٢٩)

في الصور التي يغير فيها المشتري من المواد السابقة إذا قبض المشتري
 للمبيع مع علمه أنه ناقص لا يغير في التصحيح بعد القبض
 الملق في تخييره عند نقصان في المشلى وذكر له في البحر قدين الأول
 عدم قرض كل المبيع أو بعضه فإن قبض الكل لا يغير كما في الحانية يعني بل
 يرجع في نقصان والثاني عدم كونه مشاهداً له في الحانية (اشترى سوقاً)
 على أن البايع له بمن من السمن وقطاعها والمشتري ينظر إليه فظهر له أنه بنصف

من جاز البيع ولا خيار للمشتري لأن هذا مما يعرف بالبيع فإذا عابه انتفى
 الردود (وكذا لو اشترى صاعاً على أنه متخذ من كذا جرة من الدهن فظهر
 أنه متخذ من أقل والمشتري ينظر إلى السابون وقت الشراء (وكذا لو
 اشترى قيصاً على أنه متخذ من عشرة أذرع وهو ينظر إليه فإذا هو من
 تسعة جاز البيع ولا خيار للمشتري) (قلت ويأتي أن يكون هذا فيما يمكن
 معرفة النقصان فيه بمجرد المشاهدة وذلك إما يظهر بما يضحس قصاه فإذا
 شاهده يكون راضياً ثم الساهر من كلام الحائفة أنه عند المعاينة يلزم البيع بكل
 القس بلا خيار وكلاهما في التخيير بين الفسخ واخذ الأقل بحصته بكل القس
 ولما جسد في الأمر عدم المشاهدة وبدأ في القبي لا في المتلى أي أنه يأخذ
 الأقل بكل القس بلا خيار في القبي إذا كان مشاهداً وعن هذا لم يذكر الشارع
 هنا بل في القبي (رد المختار على المختار) في بيان قوله اخذ الأقل بحصته أو فسخ

الفصل الرابع

في بيان ما يدخل في البيع بدون ذكر صريح وما لا يدخل

(المادة ٣٣٠)

كل ما جرى عرف البلدة على أنه من مشتلات المبيع يدخل في البيع من
 غير ذكر مثلاً في بيع الدار يدخل المطبخ واليكيلار وفي بيع حديقة
 زيتون تدخل اشجار الزيتون من غير ذكر لأن المطبخ واليكيلار من
 مشتلات الدار وحديقة الزيتون تعان على ارض تحتوي على اشجار الزيتون
 فلا يتساوى لارض خالية حديقة زيتون

الاصل ان مسائل هذا الفصل مبنية على فاعدين احدهما كل ما كان في الدار
 من البناء يعني كل ما هو متناول اسم البيع عرفاً يدخل بلا ذكر وذكر الثامنة

بقوة او متصلاً به بما ما دخل في بيعها يعني ان كل ما كان متصلاً بالبيع اسال قرار وهو ما وضع لا لان يفصله البشر دخل تيمماً وما لا فلا وما لم يكن من القسمين فانه من حقوقه ومرافقه دخل بذكرها والا لا يدخل البناء والمقاييس المتصلة اغلاقها الخ ويدخل الشجر في بيع الارض لا ذكر قبله للمستثنين فبالذكر أولى مشرة كانت أولاً صغيرة أو كبيرة الا لا ياسة لأنها على شرف القاع (فتح) اذا كانت موضوعة فيها كالبنا للقرار فلو فيها صدر تعلق من الربيع ان من اصلاً تدخل وان من وجه الارض لا الا بالشرط (وتعامة في شرح الوهبانية) (در المختار فيما يدخل اه)

(ح ١٠) ولو باع فاراً ولم يذكر الحقوق والمرافق وكل قليل وكثير يدخل في البيع وجميع ما كان بها من بيوت ومنازل وعلو وسفل وجميع ما يجمعها ويشتمل عليها حدود الاربعه من المطبخ والتبخز والكثيف كذا في المضمرات (هذه فيما يدخل)

(المادة ٢٣١)

ما كان في حكم جزء من المبيع أى ما لا يقبل الانفكاك عن المبيع نظر الى غرض الشراء يدخل في البيع بدون ذكر مثلاً اذا بيع قفل دخل مفتاحه واذا اشترت بقرة حلوب لاجل اللبن يدخل نلونها الرضيع في البيع بدون ذكر

ويدخل مفتاح الخلق استحساناً كذا في قاضيخان (هذه في ما يدخل وما لا يدخل) ويدخل ولد البقرة الرضيع وفي الأمان لارضياً أولاً به يفتى (در المختار) في ما يدخل اه الفرق ان البرة لا ينع بها الا بالمعجل ولا كذلك الأمان (ظريفة رد المحار)

(المادة ٢٣٢)

توابع المبيع المتصلة المستقرة تدخل في البيع تيمماً بدون ذكر مثلاً

إذا بيعت دار دخل في البيع الاقتال المسمرة والدواليب الحزن المستقرة
والرفوف المسمرة المعدة لوضع فرش والبستان الذي هو داخل حدود الدار
والطرق الموصلة الى الطريق العام أو الدخلة التي لا تغد وفي بيع العرصة
تدخل الاشجار المفروسة على ان تستقر لان جميع المذكورات لا تفصل
عن المبيع فتدخل في البيع بدون ذكر ولا تصريح

فدخل البناء والمقاييس المتصلة اعلائها كضبة وكيلون ولو من فضة لا القفل
لعدم اتصاله والسلم المتصل والسرير والدرج المتصلة والرحى لو اسفلها مبنياً لا الدلو
والجبل ما لم يقل بمراقبتها في بيعها أي الدار وكذا بستاتها كما سيأتي في باب
الاستحقاق ويدخل في بيع الحمام القصور لا القصاع وفي الحمار كانه أن اشتراه
من المزارعين وأهل القراء لا من الحمريين وتدخل قلاوته عرطا (در المختار فيما
يدخل اه) وتدخل السلام في بيع الدار والبيت ان كانت مركبة وان تكن مركبة
أختلقتا فيه والصحيح انها لا تدخل كذا في الطهيرة والسرير بطير السلام (كذا
في المحيط) هندية فيما يدخل وما لا يدخل

والاصل ان ما كان في الدار من البناء وما كان متصلاً بالبناء يدخل في بيع
الدار من غير ذكر بطريق التجربة وما لا يكون متصلاً بالبناء لا يدخل في بيع
الدار من غير ذكر الا ان كان شيئاً جرى العرف فيه فيها بين الناس لان البائع
لا يطلع به ولا يتصنع عن المشتري حينئذ يدخل وان لم يذكره في البيع ومن هذا قلنا
ان الغلق يدخل في البيع من غير ذكر لكونه متصلاً بالبناء (كذا في المحيط) ولا
يدخل القفل في بيع الحائوت والدور والبيوت وان كان الباب مقفلاً ذكر
الحقوق والمراقب او لم يذكر ويدخل مفتاح الخاق استحساناً (كذا في قاصيخان
ومفتاح القفل لا يدخل) (هندية فيما يدخل وما لا يدخل اه)

(ح ١٠) قوله لا القفل يضم وسكون اي لا يدخل سواء ذكر الحقوقي

أولاً وسواء كان اباب مغلقاً أولاً وسواء كان البيع حاتواً أو بيتاً أو داراً في الحائز بحر (رد المختار)

وقوله والسلم المتصل وهو حرف بمصر القاهرة يبنى دخوله مطلقاً لأن بيوتهم طبقات لا يتنع بها بدونه لكن لا يخفى أن هذا ناقص في الجواب لأن لثاقلاً أن قول في بيوت القاهرة لا يدخل السلم الموضوع لأنه قد يقصد بشراء البيت ألاخذ بالشفعة أى أن يأخذ بالشفعة ما يجوزه فلم يكن المقصود الانتفاع برقبته حتى يدخل فيه السلم تبعاً تأمل (رد المختار)

وقوله والرحى لو أسفلها مبنياً أى فدخل الحجر الأعلى استحساناً (رد المختار)

(المادة ٢٣٣)

ملا يكون من مشتلات للبيع ولا هو من توابه التصلة المستقرة أو لم يكن في حكم جزء من المبيع أو لم تجر المادة والعرف ببيعته معه لا يدخل في البيع مالم يذكر وقت البيع اما ما جرت عادة البلدة والعرف ببيعته تبعاً للمبيع فيدخل في البيع من غير ذكر مثلاً الاشياء غير المستقرة التى توضع لأن تستعمل ونقل من محل إلى آخر كالصندوق والكرسى والتخت المنفصلات لا تدخل في بيع الدار بلا ذكر وكذا اجواض الليمون والازهار المنفصلة والاشجار الصغيرة المزروعة على أن تحمل لحمل اخر وهى المسماة فى عرفنا بالنصب لا تدخل في بيع البساتين بدون ذكر كما لا يدخل الزرع فى بيع الاراضى والثمر فى بيع الاشجار مالم تذكر صريحاً حين البيع لكن لحام دابة الركوب وخطام البعير وامثال ذلك فيما كان العرف والعادة فيها ان تباع تبعاً فحده تدخل في

البيع بدون ذكر

وما لم يكن من القسمين أعنى كل ما كان متاولا اسم المبيع صرفا وكل ما كان متصلا بالمبيع اتصالا فمرار فان ذكر من حقوقه ومرافقه دخل بذكرها والا لا (مفهوم من در المختار)

ولا يدخل في بيع الدار من غير ذكر الا ان كان شيئا جرى العرف فيها بين الناس ان البائع لا يظن به ولا يمنعه عن المشتري حينئذ يدخل وان لم يذكره في البيع (اه در المختار لما مر آنفا)

ولا يدخل الزرع بشراء الارض ولا الثمر بشراء الشجر الا بكل ما فيها أو منها (غير في فصل لا يدخل العلو) والشجر الصغار التي تقاع من البيع ان من اصلها تدخل وان من وجه الارض لا تدخل الا بالشرط (مفهوم من در المختار لما مر آنفا)

(ح ١٠) ولا يدخل الزرع لانه متصل لا فصل فاشبه متاها فيها كما في الدرر وانما يدخل المفتاح لانه تبع للفتح المتصل فهو كالجزء منه اذ لا ينفع الا به بخلاف مفتاح القفل كما يأتي واصل انه قد يدخل بعض المنفصل اذا كان تبعاً للبيوع بحيث لا ينفع به الا به فيصير كالجزء كونه البقرة الرضيع بخلاف ولد الاناث وقد يدخل صرفا كقلادة الحمار (رد المختار)

فلا يدخل الثمر بشراء شجر لانه وان كان اتصاله خافياً فهو للقطع لا للبقاء فصار كالزرع الا اذا قال بكل ما فيها أو منها لانه حينئذ يكون من المبيع كما في الدرر (رد المختار)

(المادة ٢٣٤)

ما دخل في البيع تبعاً لاحصاه له من الثمن مثلاً لو سرق خطام البعير

المتابع قبل القبض لا يلزم في مقابلته تنزيل شيء من الثمن المسمى واعلم ان كل ما دخل تبعاً لا يقابله شيء من الثمن ولذا قال في القية اشترى

داراً للذهب بناؤها لم يسقط شيء من الثمن وإن استحق أخذ الدار بالحصة ومنهم من سوى بينها بخلاف صوف الشاة لا يأخذ قسط من الثمن إلا بالتسوية كذا في النهر القاطن (هندية في الفصل الثالث من الباب الخامس من البيوع)
(المادة ٢٣٥)

الاشياء التي تشملها الاقفاط العمومية التي تراد في صيغة العقد وقت البيع تدخل في البيع مثلاً لو قال البائع بملك هذه الدار بجميع حقوقها دخل في البيع حق المرور وحق الشرب وحق المسيل انتهى بيتاً في دار لا يدخل الطريق ومسيل الماء من غير ذكر ولو ذكر بمقوفاً ومرافقه يدخل وهو الاصح (كذا في الفتاوى الصغرى) (هندية في الفصل الاول من الباب الخامس من البيوع)
ولا يدخل الطريق والشرب والمسيل الا به (غرر في فصل لا يدخل الملو اه .
(المادة ٢٣٦)

الزيادة الحاصلة في المبيع بعد العقد وقبل القبض كالثمرة واشباهها هي للمشتري مثلاً اذا بيع بستان ثم قبل القبض حصل فيه زيادة كالثمر والمحاروات تكون تلك الزيادة للمشتري وكذا لو ولدت الدابة المبيعة قبل القبض كان الولد للمشتري

وإن لم تكن الثمرة موجودة وقت العقد وانمرت بعده قبل القبض فان الثمرة للمشتري وتكون الثمرة زيادة اه . (هندية في الفصل الثاني من الباب الخامس من البيوع)

الباب الثالث

في بيان المسائل المتعلقة بالثمن وفيه فصلان

الفصل الاول

في بيان المسائل المترتبة على أوصاف الثمن وأحواله

(المادة ٢٣٧)

تسمية الثمن حين البيع لازمة فلو باع بدون تسمية ثمن كان البيع فاسداً
(وكون البذل مسمى في المبادلة العولية فان سكت عنه فسد وملك بالقبض)
(رد المختار على در المختار)

(المادة ٢٣٨)

يلزم ان يكون الثمن معلوماً
ومنها ان يكون المبيع معلوماً والثمن معلوماً علماً يمنع من المنازعة فيبيع المجهول
جهاًلة تفضى اليها غير صحيح كبيع شاة من هذا القطيع وبيع شئ بقيمته
وبحكم فلان (حنابلة في كتاب البيوع)

(المادة ٢٣٩)

اذا كان الثمن حاضراً فالعلم به يحصل بمشاهدته والاشارة اليه واذا
كان غائباً يحصل ببيان مقداره ووصفه

وشروط لصحته معرفة قدر مبيع وثمن ووصف ثمن كعري ودمشقي وغير
مشار اليه ولا يشترط ذلك في المشار اليه لثني الجهالة بالاشارة ما لم يكن ربويًا
قوبل بمجنسه أو رأس مال سلم لو مكيلًا أو موزونًا خلافاً لها (در المختار في
البيوع)

(المادة ٢٤٠)

البلد الذي يتمدد فيه نوع الدينار المتداول اذا بيع فيه شيء بكذا
ديناراً ولم يبين نوع الدينار يكون البيع فاسداً والدراهم كالدنانير في
هذا الحكم

(لما مرنا) لابد في حصة البيع معرفة قدر المبيع والتمن ووصف التمن كصمري
أو دهبتي (من در المختار)
وشرط أيضاً في البيع معرفة قدر التمن كشمرة مثلاً ومعرفة وصفه ككونه
بخاراً أو سمرقندياً لأن جهاتها تنقض إلى النزاع فيرى القدر عن المقصود (در)
(المادة ٢٤١)

إذا جرى البيع على قدر معلوم من القروش كان للمشتري أن يؤدي
التمن من أي نوع شاء من النقود الرأسمية غير المنوع تداولها وليس للبائع
أن يطلب نوعاً مخصوصاً منها

(والتمن المسمى قدره لا وصفه ينصرف مطلقه إلى غالب قدر بلد العقد
(بجميع النقود) لأنه للمتعارف وإن اختلف النقود مائة كذهب شريفى وبندق
فسد العقد مع الاستواء في رواجهما إلا إذا بين في المجلس لزوال الجهالة (در
المختار في البيوع)

وقال محمى در المختار اعنى ابن طابدين بعد بيان الحاصل ان المسئلة رباعية
وان الفساد في صورة واحدة وهى الاختلاف في المالية فقط والصحة في الثلاث
الباقية (لمحردة) أي قال ومنه يعلم حكم ما معروف في زماننا من الشراء بالقروش
فان القرش في الاصل قطعة مضروبة من الفضة تقوم بأربعين قطعة من القطع
المضروبة المسماة في مصر نصفاً ثم انواع العملة المضروبة تقوم بالقروش ومنها
مايساوي عشرة قروش ومنها اقل ومنها اكثر فاذا اشترى بمائة قرش فالمادة

انه يدفع ما اراد من القروش أو عما يساوى بها من بقية انواع العملة من
ريال أو ذهب (ولا يفهم) احد ان الثمن وقع بنفس القطعة المسماة قرشاً بل
هى أو مايساويها من انواع العملة المساوية في الرواج المختلفة في المالية (ولا يرد)
ان صورة الاختلاف في المالية مع التساوي في الرواج هى صورة القصد من
الصورة الاربع لانه هنا لم يحصل اختلاف مالية الثمن حيث قدر بالقروش وأما
يحصل الاختلاف اذا لم يقدر بها كما لو اشترى بمائة ذهب وكان الذهب انواعاً كلها
رابجة مع اختلاف ماليتها فقد صار التقدير بالقروش في حكم ما اذا استوت في
المالية والرواج وقد مر ان المشتري يخير في دفع ايها - قال في البحر فلا طلب
البائع احدهما للمشتري دفع غيره لان امتناع البائع من قبول ما دفعه المشتري والحال
الافضل تمت (رد المختار على در المختار)

(وببحث البيع بالقروش في تنقيح الحامدي في الصرف وحاشية الدرر للبعد
الحليبي في تذييب الصرف فارجع اليها وببحث كساده وغلامه فيها أيضاً (لمحرره)

(المادة ٢٤٢)

اذا بين وصف الثمن وقت البيع ثم على المشتري ان يؤدى الثمن
من نوع النقود التي وصفها مثلاً لو عقد البيع على ذهب مجيدى أو انكاكيزى
أو فرنساوى أو ريال مجيدى أو عمودى ثم على المشتري ان يؤدى الثمن
من النوع الذى وصفه وبينه من هذه الانواع

فاذا كان عقد البيع أو القرض وقع على نوع معين منها كالريال الفرنجى
مثلاً والذهب الفلاني فلا شبهة في ان الواجب دفعه مثل ما وقع عليه البيع أو
القرض (تنقيح الحامدي في بحث الصرف وفيه تفصيل نفيس لمعاملة البيع الذى
وقع على القروش مع غلاء النقود ورخصه (لمحرره)

(المادة ٢٤٣)

لا يتبين اثمن بالتبيين في العقد مثلاً لو أرى المشتري البائع ذهباً
محمداً في يده ثم اشترى بذلك الذهب شيئاً لا يجبر على أدائه ذلك الذهب
بمقتضى له ان يعطى البائع ذهباً محمداً من ذلك النوع غير الذي اراده اياه
(ولا يتبين النقدان) النعم ما ليس مصنوعاً من الذهب والفضة مسكوكاً أو لا
(والفولس النافقة) كذا في المهادية (في صحيحه) أى صحيح البيع (وان
عينا بمعنى اذا عين العاقدان درهماً مثلاً ثم اراد المشتري تبديله بدرهم آخر جاز
عندنا ولا يسمع نزاع البائع وعقد الشافعي يتبينان بالتبيين حتى لا يجوز تبديله
بآخر ولو هلك قبل التسليم أو استحق بده أو قبله ينتقض البيع عنده لا عندما
بل يطلب تسليم مثله وانما قال في صحيحه لما ذكر في المهادية ان الهداهم
والدنانير يتبينان في البيع الفاسد من الاصل ولا يتبينان فيما انتقض بعد الصحة
صوره الاولى ما اذا باع لحماً وقبض الثمن فطهراته فمن لحم الميتة يتعين دراهم
الثمن فرد لان لهذا القبض حكم القصب وصورة الثانية اذا باع قرساً وهلك
قبل التسليم فالثمن المقبوض لا يتبين في رواية وهو الاصح (درر غرر ملخصاً
وبتفسير ما)

(ح ١٠) قوله ما ليس مصنوعاً من الذهب والفضة كان المراد به ان
التقدير ما يقدر به صنعة الصياغة ولم تكن هيئته المخصوصة مقصودة كالقلادة
والمنطقة من الذهب والفضة فانه حينئذ يكون متيناً (حاشية درر)

(المادة ٢٤٤)

التقود التي لها اجزاء اذا جرى العقد على نوع منها كان المشتري ان
يعطى اثمن من اجزاء ذلك النوع لكن يتبع في هذا الامر عرف البلدة
والعادة الجارية مثلاً لو عقد البيع على ريال محمدي كان المشتري ان يعطى

من اجزائه النصف والربع لكن نظراً للعرف الجاري الان في دار الخلافة
اسلامبول ليس للمشتري ان يعطى بدل الريال الجيدى من اجزائه الصغيرة
المشتر ونصفه وفي بيروت بالمكس لان الاجزاء فيها اغلى
اذا اشترى ب درهم فله دفع درهم كامل أو دفع درهم مكسر قطعتين أو ثلاثة
حيث تساوى الكل في المائاة والرواج ومثله في زماننا الذهب يكون كاملاً ولصقين
وأربعة أرباع وكلها سواء في المائاة في الرواج بل ذكر في القنية في باب التعارف
بين التجار كالشروط برمز (عت) باع شيئاً بمشرة دنانير واستقرت العادة في
ذلك البلد انهم يعطون كل خمسة ابداس مكان الدينار واشتهرت بينهم فالفرد
ينصرف الى ما تعارفه الناس فيها بينهم في تلك التجارة ثم رمز (فك) جرت
العادة فيها بين اهل خوارزم انهم يشترون سلعة بدينار ثم يتقدون ثلثي دينار
محمودية أو ثلثي دينار وطسوح نيسابورية قال يجرى على المواضعة ولا تبقى
الزيادة ديناً عليهم اه ومثله في البحر عن التاتارخانية (رد المحتار على در
المختار) في بيان شرح الذهب الشرقي والبتدقي

الفصل الثاني

في بيان المسائل المتعاقبة بالبيع بالنسيئة والتأجيل

(المادة ٢٤٥)

البيع مع تأجيل الثمن وتقسيمه صحيح

وصح بمن حال وهو الاصل ومؤجل الى معلوم لثلا يقضى الى التساغة
ولو باع مؤجلاً صرف لشهر به يفتى ولو اختلفا في الاجل فالمول لما فيه الا
في السلم به يقضى ولو في قدره فامدعى الاقل والينة فيها للمشتري ولو في مضيه
فالمول والينة للمشتري ويبطل الاجل بموت المدين لا الدائن (رد المحتار في البيوع)

(١٠٠) قوله البينة فيها أى في المستلتن لانه يثبت خلاف الظاهر والبيانات
للانبيات (رد المختار)

قوله والبينة والقول للمشتري لانها لما اتفقا على الاجل فالاصل بقاؤه فكان
القول للمشتري في عدم منفيه ولانه منكر توجه المطالبة وهذا ظاهر واما
تقديم البينة على بينة البائع فلعله ما في البحر عن الجوهرة بان البينة مقدمة على
الدعوى اه (رد المختار) وباقي التفصيل فيه
وصح البيع بئن حال أو مؤجل بأجل معلوم اذا كان بخلاف جنسه ولم
يجمعهم فقد (كثر البيان مختصر توفيق الرحمن)

(المادة ٢٤٦)

يلزم ان تكون المدة معلومة في البيع بالتأجيل والتبسيط
(واما الخاصة) فيها معلومة الاجل في البيع بئن مؤجل فيفسد ان كان
مجهولاً (هندية في البيع) -

(المادة ٢٤٧)

اذا عقد البيع على تأجيل الثمن الى كذا يوماً او شهراً او سنة او
الى وقت معلوم عند العاقلين كيوم قاسم او النوروز صح البيع
والتأجيل ثلثة اشرب : تأجيل بأيام أو شهور أو سنين معلومة وانه صح
اذا قبل المطلوب والا فلا وتأجيل الى أجل مجهول جهالة متقاربة كالخصاد
والدباس والحزاز والنيروز والمهرجان ونحوها فيصح للتأجيل وان كان البيع بهذه
الاجال فاسداً لكن التأجيل في الثمن الى هذه الاجال جائز (من مديانات الفنية
في باب ما يتعلق بالاجل)

(المادة ٢٤٨)

تأجيل الثمن الى مدة غير معينة كأمطار السماء يكون مفسداً للبيع
واما التأجيل الى أجل مجهول جهالة متفاحشة كالاجل الى مهب الربيع

أو مطر الساء وقدموا الحاج أو قدموا شريكه من سفره ونحوها فالأجل باطل والمال حاله (من مديانات القنية نقله الكفوى على قيد علي ائدي)

(المادة ٢٤٩)

إذا باع نسيئة بدون مدة تصرف المدة الى شهر واحد فقط وفي البيع لو باع مؤجلا انصرف الى شهر لانه المهود في التمرع في السلم واليمين في إقضاء دينه أجل ٥ (مجمع الانهر في البيوع)

(المادة ٢٥٠)

يتمتع ابتداء مدة الاجل والقسط المذكورين في عقد البيع من وقت تسليم المبيع مثلاً لو بيع متاع على ان ثمنه مؤجل الى سنة فقبضه البائع عنده سنة ثم سلمه للمشتري اعتبر أول السنة التي هي الاجل من يوم التسليم فليس للبائع حبس ان يطالبه بالثمن الى مضي سنة من وقت التسليم وستين من حين العقد

ولو اشترى بأجل سنة غير معينة فتم البائع المبيع ولم يسلمه حتى مضت السنة ثم سلم المبيع فله أي للمشتري أجل سنة اخرى عند الامام لان التأجيل للتصرف في المبيع وايضا الثمن بواسطته وكان الى سنة مجهولا على سنة مبدأها قبض المبيع مراً محصلاً لفائدة التأجيل خلافاً لما كان عندها لا أجل له بعد سنة وقد مضت فصار كما لو قال الى رمضان وفي البحر عليه الف ثمن جمعه الطالب نحو ما ان حل أجل حل الباقي فالامر كما شرطاً (مجمع الانهر في البيوع)

(المادة ٢٥١)

البيع المطلق ينقذ معجلاً إذا جرى العرف في محل على ان يكون البيع المطلق مؤجلاً أو مقسطاً بأجل معلوم يصرف البيع المطلق الى ذلك

الاجل مثلاً لو اشترى رجل من السوق شيئاً بدون ان يذكر تسجيل الثمن ولا تأجيله لزم عليه اداء الثمن في الحال اما اذا كان جرى العرف والعادة في ذلك الحبل باعطاء جميع الثمن او بمض معين منه بعد اسبوع أو شهر لزم اتباع العادة والعرف في ذلك

حتى لو باع التاجر في السوق شيئاً بنفس ولم يصرحاً بمجلول ولا تأجيل وكان المتعارف فيما بينهما ان البائع يأخذ من الثمن كل جمعة قدر معلوماً انصرف البيع اليه بلا بيان لان المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً (كذا نقل عن الطهيري) ومن هذا القيل نزول الحان ودخول الحمام والدلال كما في البرازية ومن هذا القيل القمار المعد للاستغلال كذا في الملقط وكذا قالوا المشروط عرفاً كالمشروط شرطاً وكذا قالوا المعروف كالمشروط فعلى المفتي به صارت العادة كالمشروط صريحاً كذا في حاشية العلائي (شرح مجامع) (وكذا في الاشباه في بيان قاعدة انما تعتبر العادة اذا اطردت أو غلبت)

الباب الرابع

في بيان المسائل المتعلقة بالمصرف في الثمن والمثمن بعد العقد ويشتمل على فصلين

الفصل الاول

في بيان حق تصرف البائع بالثمن والمشتري بالمبيع بعد العقد وقبل القبض

(المادة ٢٥٢)

البائع له ان يتصرف بثمن المبيع قبل القبض مثلاً لو باع ماله من آخر بثمن معلوم له ان يجبل بثمنه ذاته

وصح التصرف في الثمن بيع وربة وإجارة ووصية وتعليك عن عليه بموض وغير عوض قبل قبضه سواء كان ممالاً يتعين كالنقد أو مما يتعين كالملك والموزون حتى لو باع أبلاً بدارهم أو بكراً من حنطة جاز أن يأخذ بدله شيئاً آخر لأن المطلق للتصرف وهو الملك قائم والمائع وهو غدر للافساخ بالهلاك منتف لمدم تمييزاً بالتمييز أي في النقود بخلاف المبيع (كما في الشاه) وغيرها لكن المدعى تام وهو التصرف في الثمن قبل القبض جائز مطلقاً سواء كان ممالاً يتعين أو مما يتعين كإسار والدليل وهو انتفاء غدر الانقاس بالهلاك لعدم تمييزها بالتمييز فيكون انحصار من المدعى تدبر (يجمع الأنهر في فصل التصرف في المبيع قبل القبض)

(المادة ٢٥٣)

للمشتري أن يبيع المبيع لا آخر قبل قبضه إن كان عقاراً أو آلاً فلا ولا يصح بيع المنقول قبل قبضه لئلا يفسد عليه السلام عن بيع مالم يقبض وإن فيه غدر انقاس الفقد على اعتبار الهلاك بخلاف حبه والتصدق به وإقراره قبل القبض من غير البائع فاته صحيح عند محمد على الأصح خلافاً لأبي يوسف (ويصح في العقار) أي يصح بيع عقار لا يخفى هلاكه قبل قبضه عند الشيخين خلافاً لمحمد وزفر والشافعي عملاً بإطلاق الحديث واعتباراً بالقول ولهما أن ركن البيع صدر عن أهله في محله ولا غدر فيه لأن الهلاك بالعقار نادر حتى لو تصور هلاكه قبل القبض لا يجوز بيعه بأن كان على شط النهر أو كان علواً بخلاف المنقول (يجمع الأنهر في المحل المزبور)

الفصل الثاني

في بيان التزويد والتزويل في الثمن والمبيع بعد المقد

(المادة ٢٥٤)

للبيع أن يزيد مقدار المبيع بعد المقد فالمشتري إذا قبل في مجلس

الزيادة كان له حق المطالبة بتلك الزيادة ولا تقيد ندامة البائع وأما إذا لم يقبل في مجلس الزيادة وقبل بعده فلا عبرة بقوله مثلاً لو اشترى عشرين بطيخة بمشرين قرشاً ثم بعد العقد قال البائع اعطيتك خمسة أخرى أيضاً فإن قبل المشتري هذه الزيادة في المجلس أخذ خمسة وعشرين بطيخة بمشرين قرشاً وأما لو لم يقبل في ذلك المجلس بل قبل بعده فلا يجبر البائع على إعطاء تلك الزيادة

(وصح الزيادة في المبيع) ولزم البائع دفعها إن في غير سلم زبلى (وقبل المشتري وتلحق أيضاً أي كما تلحق الزيادة في الثمن (رد المختار) (بالعقد) (فلو هلكت الزيادة قبل القبض سقطت حصتها من الثمن) وكذا لو زاد في الثمن مرضاً فلهلك قبل تسليمه انفسخ العقد بقدر قيمته ولا يشترط للزيادة هنا قيام المبيع بتصحيح بعد هلاكه بخلافه في الثمن كما مر (در المختار) (فصل في التسرف في البيع والثمن)

(ح ١) قوله إن في غير سلم قال الزبلى ولا تجوز الزيادة في السلم فيه لانه معدوم حقيقة وإنما جعل موجوداً في السنة لحاجة المسلم اليه والزيادة في السلم فيه لا تدفع حاجته بل تزيد في حاجة فلا تجوز إلح ودل كلام السراج على جواز الحط منه رطلى (رد المختار)

قوله وقبل المشتري أي في مجلس الزيادة كما يفهم ما مر في الزيادة في الثمن (رد المختار)

(المادة ٢٥٥)

للمشتري أن يزيد في الثمن بعد العقد فإذا قبل البائع تلك الزيادة في ذلك المجلس كان له حق المطالبة بها ولا تقيد ندامة المشتري وأما لو قبل بعد ذلك المجلس فلا يتبر قبوله حيثئذ مثلاً لو بيع حيوان بألف قرش ثم

بعد العقد قال المشتري للبائع زدتك مائتي قرش وقبل البائع في ذلك المجلس أخذ المشتري المليون المبلغ بالف ومائتي قرش وأما لو لم يقبل البائع في ذلك المجلس بل قبل بعده فلا يجبر المشتري على دفع مائتي القرش التي زادها

(وصح الزيادة فيه) أي في الثمن (حال قيام المبيع) ان قبل البائع في المجلس حتى لو زاده فلم يقبل حتى تفرقا بطلت الزيادة (كما في الهداية) وغيرها فلي هنا لو قبل لكان أولى لأنه مما لا بد منه (لا بعد هلاكه) أي المبيع في ظاهر الرواية اذ لو هلك المبيع أو تغير بتصرف المشتري فيه حتى خرج عن الطلاق اسمه عليه كبر طعن لا يجوز الزيادة اذ نبوتها ملحوظ في مقابلة الثمن وهو غير ياق على حاله فلم يتصور التقابل فيه قبل قبض المبيع (يجمع الانهر في المحل المزبور)

(المادة ٢٥٦)

حط البائع مقدار آمن الثمن المسمى بعد العقد صحيح ومعتبر مثلا لو بيع مال بمائة قرش ثم قال البائع بعد العقد حطت من الثمن عشرين قرشا كان للبائع أن يأخذ مقابل ذلك المال ثمانين قرشا فقط والحط منه أي يصح حط البائع بعض الثمن ولو بعد هلاك المبيع لانه بحال يمكن اخراج البذل عما يقابله لكونه اسقاطا والاسقاط لا يستلزم ثبات ما يقابله فثبت الحط فيه (يجمع الانهر)

(المادة ٢٥٧)

زيادة البائع في المبيع والمشتري في الثمن وتنزيل البائع من الثمن بعد العقد تلحق بأصل العقد يعني يصير كأن العقد وقع على ما حصل بعد الزيادة والحط

وأما حط كل الثمن غير ملتحق بأصل العقد أخافاً (بجمع الأنهر)
 (والزيادة والحط يلتحقان بأصل العقد بالاستناد) فبطل حط الكل وائر
 الإلحاق في نولية ومراوحة وشفعة واستحقاق وهلاك وجنس مبيع وفساد صرف
 لكن أنما يظهر في الشفعة الحط فقط (در المختار في التصرف في المبيع والتمن)
 (طبراج ويولى) هذا تفريع على صحة الزيادة والحط وعلى إلحاقها بأصل
 العقد على الكل ان زيد وعلى ما بقي ان حط لان كل من الزيادة والنقصان
 ملتحق بأصل العقد تعتبر المراوحة والتولية بالنسبة إليه (بجمع الأنهر)
 (ح ١٠) قوله وشفعة يأخذ الشفيع بما بقي في الحط دون الزيادة (در المختار)
 قوله واستحقاق فيرجع المشتري على البائع بالكل ولو أجاز المستحق أخذ
 الكل بجزءي بكل الثمن والزيادة (رد المختار)

قوله وهلاك حتى لو هلكت الزيادة قبل القبض تسقط حصتها من الثمن بخلاف
 الزيادة المتولدة من المبيع حيث لا يسقط شيء من الثمن بهلاكها قبل القبض
 زيلبي قلت ولا يخفى عليك ان هذا في الزيادة في الثمن فلا يناسب ذكر هذا هنا
 فأفهم (رد المختار)

أقوله وجنس مبيع فله حبه حتى يقبض الزيادة في المبيع والكلام في الريادة
 (رد المختار)

أقوله وفساد صرف فلو باع الدراهم بالدراهم متساوية ثم زاد أحدها أو حط
 وقبل الآخر وقبض الزائد أو المردود في الحط فسد العقد كأنهما عقده ابتداء
 كذلك عند أبي حنيفة زيلبي (رد المختار)

(المادة ٢٥٨)

ما زاده البائع في المبيع بعد العقد يكون له حصة من الثمن المسمى
 مثلاً لو باع ثمانى بطيخات بعشرة قروش ثم بعد العقد زاد البائع في المبيع
 بطيختين فصارت عشرة وقبل المشتري في المجلس يصير كأنه باع عشرة

بطيخات بشرة قروش حتى انه لو تلت البطيختان المزديتان قبل القبض
لزم تنزيل ثمنهما قرشين من اصل ثمن البطيخ فليس للبائع ان يطلب حيثن
من المشتري سوى ثمن ثمان بطيخات كذلك لو باع من ارضه الف
ذراع بشرة آلاف قرش ثم بعد العقد زاد البائع مائة ذراع وقبل المشتري
في المجلس فملك رجل الارض الميعة بالشفعة كان لهذا الشفيع أخذ جميع
الاف ومائة ذراع الميعة والمزيدة بشرة آلاف قرش

لما مر ان الزيادة والحط يا حقان باصل العقد (كذا في مجمع الانهر)

(المادة ٢٥٩)

اذا زاد المشتري في ثمن شيئاً كان مجموع الثمن مع الزيادة مقابلاً لمجموع
المبيع في حق الماقدن مثلاً لو اشترى عقاراً بشرة آلاف قرش فزاد
المشتري قبل القبض في الثمن خمسمائة قرش وقبل البائع تلك الزيادة كان
ثمن ذلك العقار عشرة آلاف وخمسمائة قرش حتى لو ظهر مستحق للعقار
فأبته وحكم له به وتسلمه كان للمشتري ان يأخذ من البائع عشرة آلاف
 وخمسمائة قرش أما لو ظهر شفيع لذلك العقار فن حيث ان حق الشفيع
يتعلق باصل الثمن المسمى وكون تلك الزيادة التي صدرت بعد العقد تلحق
باصل العقد في حق الماقدن لا يسقط حق ذلك الشفيع فلذا لا يلزمه
تلك الزيادة بل يأخذ العقار بشرة آلاف القرش التي هي اصل الثمن فقط
وليس للبائع ان يطالبه بخمسمائة القرش التي زادها المشتري بعد العقد
وعند الاستحقاق يرجع المشتري على البائع بالكل أي بكل الثمن والزيادة

(كذا في رد المختار)

والشفيع يأخذ بالاقل في الفصلين أي فصل الزيادة وفصل الحط عنه وان كان يقتضى اللاحق بالاصل أن يأخذ بالسكل في صورة الزيادة لان حقه تعلق بالمقد الاول وفي الزيادة ابطاله وليس لها ابطاله (يجمع الانهر في بيان حال المبيع قبل القبض)

(المادة ٢٦٠)

اذا حط البائع من ثمن البيع مقداراً كان جميع المبيع مقابلاً للباقي من الثمن بعد التنزيل والحط مثلاً لو بيع عقار بشرة آلاف قرش ثم حط البائع من الثمن الف قرش كان ذلك المقار مقابلاً لتسعة آلاف القرش الباقية وبناء عليه لو ظهر شفيع للمقار المذكور أخذه بتسعة آلاف قرش فقط لما مر (ان الشفيع يأخذ بالاقل في الفصلين) (ملحق الانهر)

(المادة ٢٦١)

البائع ان يحط جميع الثمن قبل القبض لكن لا يلحق هذا الحط باصل المقد مثلاً لو باع عقاراً بشرة آلاف قرش ثم قبل القبض ابراً البائع المشتري من جميع الثمن كان للشفيع أن يأخذ ذلك المقار بشرة آلاف قرش وليس له أن يأخذه بدون ثمن اصلاً

وحط كل الثمن غير ملحق باصل المسد اشفاقاً (كذا في يجمع الانهر)

(قبل حط السكل) (رد المختار)

أي بعزل التحاقه مع حصة المقد وسقوط الثمن عن المشتري وقال في الذخيرة اذا حط كل الثمن أو وهب أو أبرأ عنه وان كان قبل قبضه صح السكل ولا يلحق باصل المقد (وفي البدائع من الشفعة ولو حط جميع الثمن يأخذ الشفيع

بجميع الثمن ولا يسقط عنه شيء لأن حط كل الثمن لا يلتحق بأصل العقد لأنه لو التحق لطل البيع لأنه يكون بيعاً بلا ثمن فلم يصح الحط في حق الشفيع وصح في حق المشتري وكان إبراء له عن الثمن (رد المحتار على در المختار)
 وإن حط كل الثمن أو وجهه أو إبراء عنه فإن كان ذلك قبل قبض الثمن صح الكل ولكن لا يلتحق بأصل العقد وإن كان بعد قبض الثمن صح الحط والمبة ولم يصح الإبراء (كهذا في المحيط هندية في الباب السادس عشر في الزيادة في الثمن والثمن)

الباب الخامس

في بيان المسائل المتعلقة بالتسليم والتسلم وفيه ستة فصول

الفصل الاول

في بيان حقيقة التسليم والتسلم وكيفيةها

(المادة ٢٦٢)

القبض ليس بشرط في البيع إلا أن العقد متى تم كان على المشتري أن يسلم الثمن أولاً ثم يسلم البائع المبيع إليه من باع سلعة بثمن قبل للمشتري أدفع الثمن أولاً ومن باع ساعة بسلعة أو ثمناً بثمن قبل لهما معاً (كذا في الهداية) (هندية في الفصل الثاني من الباب الرابع من اللبوع)

(المادة ٢٦٣)

تسليم المبيع يحصل بالتخلية وهو أن يأذن البائع للمشتري بقبض المبيع مع عدم وجود مانع من تسليم المشتري إليه

وفي التجريد تسليم المبيع ان يحل بينه وبين المبيع على وجه يمكن من قبضه من غير حائل وكذا تسليم الثمن وفي الاجناس يعتبر في صحة التسليم ثلثة معان ان يقبل أخليت بينك وبين المبيع وان يكون المبيع بحضرة المشتري على صفة يتأتى فيها النقل من غير مانع وان يكون مفرزاً غير مشغول بحق غيره وعن الوري الشاع لير البائع لا يمنع (مجمع الأنهر في فصل فيما يدخل في البيع تباً ومالا)
(المادة ٢٦٤)

متى حصل تسليم المبيع صار المشتري قابضاً له
(وحاصله) ان التخليه قبض حكماً لومع القدرة عليه بلا كلفة (رد المختار على در المختار)
(المادة ٢٦٥)

تختلف كيفية التسليم باختلاف المبيع
لكل ذلك التسليم يختلف بحسب حال المبيع ففي نحو حنطة في بيت مثلاً قد دفع المفتاح اذا امكنه الفتح بلا كلفة قبض وفي نحو دار فالقدرة على اغلاقها قبض أي بان يكون في البلد فيها يظهر وفي نحو بئر في مرمى فكونه بحيث يرى ويشار اليه وفي نحو ثوب فكونه بحيث لو مديده تصل اليه قبض وفي نحو فرس أو طير في بيت امكان اخذه منه بلا معين قبض (رد المختار على در المختار)
(المادة ٢٦٦)

المشتري اذا كان في العرصة أو الارض المبيعة او كان يراها من طرفها يكون اذن البائع له بالتبض تسليمها
فكونه بحيث يرى ويشاد اليه قبض (كذا) (رد المختار على در المختار)
(المادة ٢٦٧)

اذا بيعت أرض مشغولة بالزرع يجبر البائع على رفع الزرع بمصادره أو رعيه وتسليم الارض خالية للمشتري

ثم التسليم يكون بالتخلية على وجه يتمكن من القبض بلا مانع ولا حائل (در المختار) في فصل فيها يدخل وفيها لا يدخل اهـ قوله بلا مانع بان يكون مفرزاً غير مشغول بحق غيره فلو كان المبيع شاغلاً كالخطة في جوالق للبايع لم يمتعه (بحر) وفي الملتقط ولو باع داراً وسلمها الى المشتري وله فيها متاع قليل أو كثير لا يكون تسليماً حتى يسلمها فارغة وكذا لو باع أرضاً وفيها زرع الخ وفي القنية لو باع حنطة في سنبها فسلمها كذلك لم يصح كقطن في فراش (رد مختار على در المختار)

(المادة ٢٦٨)

إذا بيعت اشجار فوقها ثمار يجبر البائع على جز الثمار ورفضها وتسليم الاشجار خالية للمشتري

ويقال للبايع اقطعها في الحال جبراً عليه (در المختار) أي اذا طلب (رد مختار) (ويقال) اقطعها وسلم المبيع (ملتقى في فصل ما يدخل في البيع تبعاً اهـ)

(المادة ٢٦٩)

إذا بيعت ثمار على اشجارها يكون اذن البائع للمشتري بجزها تسليماً ويصح تسليم ثمار الاشجار وهي عليها بالتخية وان كانت متصلة بملك البايع (رد المختار على در المختار)

(المادة ٢٧٠)

العقار الذي له باب وقفل كالدار والكرم اذا وجد المشتري داخله وقال له البائع سلمته اليك كان قوله ذلك تسليماً واذا كان المشتري خارج ذلك العقار فان كان قريباً منه بحيث يقدر على اغلاق بابه وقفله في الحال يكون قول البائع للمشتري سلمتك اياه تسليماً أيضاً وان لم يكن منه قريباً بهذه المرتبة فاذا مضى وقت يمكن فيه ذهاب المشتري الى ذلك العتار ودخوله

فيه يكون تسليمًا

ولم ياع داراً وسلمها الى المشتري وفيما تاع قليل للبايع لم يكن ذلك تسليمًا حتى
يسلمها فارغة فان أودع التاع عند المشتري واذن المشتري قبض الدار والتاع
جيمًا صح التسليم لان الكل صار في يد المشتري. وذكر في النوادر اذا قال البايع
للمشتري سلمتها اليك وقال المشتري قبلت والدار ليست بحضرتهما يصير المشتري قابضاً
في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد ان كانت الدار بقرب منها بقدر على
الدخول والاغلاق يصير قابضاً والا فلا وفي ظاهر الرواية يعتبر القرب ولم
تذكر بسلافاً والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية لانه اذا كان قريباً لا يتصور
فيه القبض الحقيقي في الحال فقامت التخلية مقام القبض اما اذا كان بعيداً لا يتصور
القبض الحقيقي في الحال فلا تقام التخلية مقام القبض وكذا في المبنة والصدقة
(قاضيخان في التصرف قبل القبض)

(المادة ٢٧١)

اعطاء مفتاح العقار الذي له قفل للمشتري يكون تسليمًا

ولو ياع داراً أو سلم المفتاح قبض المضاع ولم يذهب الى الدار يكون قابضاً قبل
هذا اذا دفع اليه مفتاح هذا المعلق اما اذا لم تكن كذلك لم يكن تسليمًا لانه
لم يقدر على الدخول بهذا المفتاح فلا يكون قبض المفتاح قبض وان دفع اليه
المفتاح ولم يقل خليت بينك وبين الدار فاقبضه لم يكن ذلك قبضاً (قاضيخان فيما يجوز
من التصرف قبل القبض)

(المادة ٢٧٢)

الحيوان يمسك برأسه أو أذنه أو رسته الذي في رأسه فيسلم وكذا لو
كان الحيوان في محل بحيث يقدر المشتري على تسلمه بدون كلفة فاداره البائع
اياه واذن له قبضه كان ذلك تسليمًا أيضاً

فلو اخذه برأسه وصاحبه عنده ففاده فهو قبض دابة أو بعير أو في الثوب فكونه بحيث لو مد يده تصل اليه قبض والثوب أيضاً ان اخذه بيده أو خلى بينه وبينه وهو موضوع على الارض فقال خليت بينك وبينه فاقبضه فقال قبضته فهو قبض (جمع الانهر في البوع) (وفي نحو بقر) في مرعى فكونه بحيث يرى ويشار اليه قبض (وفي نحو ثوب فكونه بحيث لو مد يده تصل اليه قبض وفي نحو فرس أو طير في بيت أو كان أخذه منه بلا معين قبض) (رد المختار على در المختار فيما يدخل في البيع تباعاً ومالاً هـ)

(المادة ٢٧٣)

كيل الكيلات ووزن الموزونات بأمر المشتري ووضعها في الظرف الذي هيأه لها يكون تسليمًا

(اشترى من آخر دهنًا معينًا ودفع اليه قارورة ليزنه فيها فوزن بمحضرة المشتري صار المشتري قايضًا وان كان في دكان البائع أو في بيته وان كان وزن بنية المشتري قبل يصير قايضًا وهو الصحيح (كذا في جواهر الاخلاط) (وفي البرازية) (وكذا كل مكيل او موزون اذا دفع اليه الوعاء فكاله أو وزنه في وعاءه (كذا في البحر الرائق) (هندي في الفصل الثاني من الباب الرابع)

(المادة ٢٧٤)

تسليم المروض يكون بإعطائها ليد المشتري أو بوضعها عنده أو بإعطائه الاذن له بالقبض بإراءتها له

وفي الثوب ان اخذه بيده أو خلى بين الثوب وبين المشتري وهو موضوع على الارض فقال خليت بينك وبينه فاقبضه فقال قبضته فهو قبض وكذا القبض في البيع الفاسد بالتخلي (جمع الانهر في المحل المزور)

(المادة ٢٧٥)

الاشياء التي يمت جملة وهي داخل صندوق أو انبار أو ما شابهه من المحاللات التي تقبل يكون اعطاء مفتاح ذلك المحل للمشتري والاذن له بالتقبض تسليماً مثلاً لو بيع انبار حنطة أو صندوق كتب جملة يكون اعطاء مفتاح الانبار أو الصندوق للمشتري تسليماً

وحاصله ان التخلية قبض حكماً لو مع القدرة عليه بلا كلفة لكن ذلك يختلف بحسب حال المبيع ففي نحو حنطة في بيت مثلاً فدفع المفتاح اذا امكنه الفتح بلا كلفة قبض (رد المختار على رد المختار في فصل فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل)

(المادة ٢٧٦)

عدم منع البائع حين ما يشاهد قبض المشتري للمبيع يكون اذناً من

البائع بالتقبض

ويسقط حق حبس المبيع بتسليم المبيع قبل قبض الثمن فلا يس له بعده رده اليه بخلاف ما اذا قبضه المشتري بلا اذنه الا اذا رآه ولم يمنعه من القبض فهو اذن وقد يكون القبض حكماً (رد المختار على رد المختار في المحل المزبور)

(المادة ٢٧٧)

قبض المشتري للمبيع بدون اذن البائع قبل ادائه الثمن لا يكون معتبراً الا ان المشتري لو قبض المبيع بدون الاذن وهلك في يده أو تعيب يكون القبض معتبراً حينئذ

لما سر من رد المختار بخلاف ما اذا قبضه المشتري بلا اذنه اه (كذا في رد المختار)

الفصل الثاني

في المواد المتماثلة بحسب المبيع

(المادة ٢٧٨)

في البيع بالثمن الحال اعني غير المؤجل للبائع ان يحبس المبيع الى ان يؤدى
المشتري جميع الثمن

قال احماتا رحمهم الله لا يبيع حق حبس المبيع لاستيفاء الثمن اذا كان حالا
(كذا في المحيط هندية في الفصل الاول من الباب الرابع من البيوع)

(المادة ٢٧٩)

اذا باع اشياء متعددة صفقة واحدة له ان يحبس جميع المبيع حتى
يقبض الثمن جميعه سواء بين لكل منها ثمن على حدة أو لم يبين

للبائع حبس المبيع الى قبض الثمن ولو بقى منه درهم ولو المبيع شيئين بصفقة
واحدة وسمى لكل متافله حبسها الى استيفاء الكل (رد المختار في المحل الزبور)

(المادة ٢٨٠)

اثناء المشتري رهناً أو كفيلاً بالثمن لا يستطحق الحبس
ولا يسقط حق الحبس بالرهن ولا بالكفيل ولا ببراءته عن بعض الثمن

حتى الباقي (رد المختار على رد المختار في المحل الزبور)

(المادة ٢٨١)

اذا سلم البائع المبيع قبل قبض الثمن فقد أسقط حق حبسه وفي
هذه الصورة ليس للبائع ان يسترد المبيع من يد المشتري ويحبسه الى ان

يستوفي الثمن

ويسقط حق الحبس بتسليم البائع المبيع قبل قبض الثمن فليس له بعه رده

اليه بخلاف ما اذا قبضه المشتري بلاذته اه (كذا في رد المختار على در المختار في ذلك المجلد)

(المادة ٢٨٢)

إذا أحوال البائع أنسأناً بتمن المبيع وقبل المشتري الحوالة قد اسقط حق حبسه وفي هذه الصورة يلزم البائع أن يسادر بتسليم المبيع للمشتري ويسقط حق الحبس بحوالة البائع على المشتري بالتمن اتفاقاً وكذا بحوالة المشتري البائع به على رجل عند أبي يوسف وعند محمد فيه روايتان (رد المختار على در المختار)

(المادة ٢٨٣)

في بيع الشيئة لبس للبائع حق حبس المبيع بل عليه ان يسلم المبيع للمشتري على ان يقبض الثمن وقت حلول الاجل وان كان مؤجلاً فليس للبائع ان يحبس المبيع قبل حلول الاجل ولا بعده (كذا في المبسوط) ولو كان بعض الثمن حالا وبعضه مؤجلاً فله حبسه حتى يستوفي المثل ولو بقي من الثمن شيء قلل كان له حبس جميع المبيع (كذا في القنطرة) (هندية في الفصل الاول من الباب الرابع من البيوع)

(المادة ٢٨٤)

إذا باع حالاً أي معجلاً ثم أجل البائع الثمن سقط حق حبسه وعليه حبسه ان يسلم المبيع للمشتري على ان يقبض الثمن وقت حلول الاجل ويسقط حق الحبس بتأجيل الثمن بعد البيع (رد المختار على در المختار) وإذا أخر الثمن بعد العقد بطل حق الحبس (كذا في البدايع) (هندية في المجلد المزبور)

الفصل الثالث

في حق مكان التسليم

(المادة ٢٨٥)

مطلق العقد يقتضى تسليم المبيع في المحل الذي هو موجود فيه حيث
مثلاً لو باع رجل وهو في اسلامبول خطته التي في تكفور طاغني يلزم
عليه تسليم الخطه المرقومة في تكفور طاغني وليس عليه ان يسلمها في
اسلامبول

الاصل ان مطلق العقد يقتضى تسليم العقود عليه حيث كان العقود عليه
وقت العقد ولا يقتضى تسليمه في مكان العقد هذا هو ظاهر مذهب ائمتنا
رحمهم الله حتى لو اشترى خطه وهو في مصر والخطه في السواد يجب تسليمها
في السواد (كذا في المحيط) (هندية في الفصل السادس من الباب الرابع
من كتاب البيوع)

(المادة ٢٨٦)

اذا كان المشتري لا يعلم ان المبيع في أي محل وقت العقد وعلم به بعد
ذلك كان غير آ ان شاء ففسخ البيع وان شاء امضاء وقبض المبيع حيث كان
موجوداً

لما مر في مسئلة قبله من الهندية بقوله الاصل ان مطلق العقد اه (لحدره)

(المادة ٢٨٧)

اذا بيع مال على ان يسلم في محل كذا لزم تسليمه في المحل المذكور
يجب ان يسلم بان الشرط الذي يشرط في البيع لا يخلو اما ان كان شرطاً
بقتضيه العقد ومعناه ان يجب بالعقد من غير شرط فانه لا يوجب فساد العقد

كشروط تسليم المبيع على البائع وشرط تسليم الثمن على المشتري واما ان كان شرطاً لا يقتضيه العقد على التفسير الذي قلنا الا انه يلائم ذلك العقد ونعني به انه يؤكد موجب العقد وذلك كالبيع بشرط ان يعطى المشتري كفيلاً بالثمن والكفيل معلوم بالإشارة أو التسمية حاضراً في مجلس العقد فقبل الكفالة جاز البيع استحساناً (وكذا البيع) بشرط ان يعطى المشتري بالثمن رهناً والرهن معلوم بالإشارة أو التسمية جاز البيع استحساناً وان لم يكن الرهن من مقتضيات العقد الا ان الرهن يؤكد موجب العقد لو شرط فيه رهناً ميبأ ثم انتع من تسليم الرهن لا يجبر عليه ولكن يقال للمشتري اما ان تدفع الرهن أو قيمته أو الثمن أو يفسخ العقد (كذا في محيط السرخسي) ولو انتع المشتري من هذه الوجوه فلا باع ان يفسخ البيع (كذا في البدائع) (هندية في الباب العاشر في الشروط التي تفسد البيع والتي لا تفسده)

الفصل الرابع

في مؤنة التسليم ولوازم اتمامه

(المادة ٢٨٨)

المصادر المتعلقة بالثمن تترتب على المشتري مثلاً اجرة عد التثود ووزنها

وما شبه ذاك على المشتري وحده

(واجرة نقد الثمن) أي تمييز جيده عن رديه ووزنه على المشتري لانه يحتاج في تسليم الثمن الى تعيين قدره وصفته فتكون مؤننه عليه (وكذا) مؤنة الجيد عن غيره هو الصحيح (كما في الخلاصة) وهو ظاهر الرواية كما في الحاشية وبه حتى كما في الزاهدي وغيره الا اذا قبض البائع الثمن ثم جاء برده فيسبب الزيادة فانه على البائع واما اجرة نقد الدين فانه على المدينون الا اذا قبض رب

الدين ثم ادعى عدم النقد فالاجرة على رب الدين كما في البحر (مجمع الانهر
فيا يدخل في البيع فيما ينير تسمية وما لا يدخل)
(المادة ٢١٩)

المصارف المتعلقة بتسليم المبيع تلزم البائع وحده مثلاً اجرة الكيال
للمكيلات والوزان للموزونات المبيعة تلزم البائع وحده
واجرة الكيل في مثالب الكيال وعد المبيع أي اجرة العد في مثل القنم ووزنه
أي اجرة الوزن في مثل العسل للوزان وزرعه أي اجرة الزرع في مثل الارض
للازارع على البائع فيما يبيع بشرط الكيل ولعد الزرع لانه من تمام التسليم
وتسليم المبيع عليه وكذا ما كان من تمامه (مجمع الانهر في المحل المزبور)

(المادة ٢٩٠)

الاشياء المبيعة جزأاً مؤتمتها ومصارفها على المشتري مثلاً لو بيعت ثمرة
كرم جزأاً كانت اجرة قطع تلك الثمرة وجزها على المشتري وكذا لو بيع
انبار حنطة مجازفة فأجرة اخراج الحنطة من الانبار وتقلها على المشتري
وكل ما باع مجازفة من المقدرات كالتمر والعنب والثوم والجزر فقلعها وقطعها
على المشتري ويكون قابضاً بالتخلية وان شرط الكيل والوزن على البائع الا
ان يجيز البائع ويقول انها بالوزن كذا فاما ان يصدقه المشتري فلا حاجة الى
الوزن أو يكذبه فيزن بنفسه والصحيح المختار ان الوزن على البائع مطلقاً (كذا
في الوجيز للكردي) وفي المتن اذ اشترى حنطة في سفينة فالخراج على المشتري
واذا كانت في بيته فتح الباب على البائع والخراج من البيت على المشتري
(حنكية في الفصل السادس من الباب الرابع من البيوع)

(المادة ٢٩١)

ما يباع محمولاً على الحيوان كالخيل والحمير تكون اجرة نقله وايصاله

الى بيت المشتري جارية على حسب عرف البلدة وعادتها
 وهو اشترى خطياً في قرية وقال موصولاً بالشراء امله الى منزل لا يفسد
 وهو ليس بشرط كذا في الخلاصة اذا اشترى وقرحطب فعلى البائع ان يأتي به
 الى منزل المشتري بحكم العرف وفي صانع التوازل عن محمد بن سلمة قال في
 الاشياء التي تباع على ظهر الدابة كالخبط والفحم ونحو ذلك اذا امتنع عن
 الحمل الى منزل المشتري اجبرته على ذلك (وكذا الحنطة) اذا اشتراها على ظهر
 الدابة فان كانت صبرة اشترائها على ان يحملها الى منزله فالباع فاسد (كذا
 في التناوي لصغرى) (هندية في الحل المزبور)

(المادة ٢٩٢)

اجرة كتابة السندات والحجج وصكوك المبيعات تلزم المشتري لكن
 يلزم البائع تقرير البيع والاشهاد عليه في المحكمة

في النصاب وجل اشترى داراً فطلب من البائع ان يكتب صكاً على الشراء
 فاني من ذلك لا يجبر على ذلك وان كتب المشتري من مال نفسه وامره بالاشهاد
 وامتنع البائع من ذلك يؤمر بان يشهد شاهدين هو المختار لان المشتري محتاج
 الى الاشهاد لكن انما يؤمر اذا اتى المشتري بشاهدين اليه يشهدا على البيع ولا
 يكلف بالخروج الى الشهود (كذا في المضمرات) فان أبي البائع يرفع المشتري
 الامر الى القاضي فان أقر بين يدي القاضي كتب له سجلاً واشهد عليه (كذا
 في المحيط) (وكذا لا يجبر على دفع الصك القديم (كذا في الوجيز للكردي)
 ولكن يؤمر باحضار الصك حتى ينسخ من تلك النسخة فيكون حجة في يد
 المشتري والصك القديم في يد البائع حجة له أيضاً (كذا في التناوي لصغرى)
 فان أبي البائع ان يمرض الصك القديم ليكتب المشتري من ذلك صكاً هل يجبر
 البائع على ذلك؟ قال الفقيه أبو جعفر في مثل هذا انه يجبر عليه (كذا في فتاوى
 قاضخان) (هندية في الحل المزبور)

الفصل الخامس

في بيان المواد المترتبة على هلاك المبيع

(المادة ٢٩٣)

المبيع اذا هلك في يد البائع قبل ان يقبضه المشتري يكون من مال
البائع ولا شيء على المشتري

هلاك المبيع باناً أو بخيار الشرط في يد البائع باقاة سواء به أو باستهلاك
البائع أو كان حيواناً فقتل نفسه يبطل البيع لانه مضمون بالثمن فسقط الثمن
فلا يكون مضموناً بالقيمة لانه لا يتوالى على شيء واحد ضمانان فان اتلفه المشتري
والباع بات والخيار للمشتري لزم الثمن فان كان الخيار للبائع والبيع فاسد لزم
المثل في المثل والقيمة في القيمة وان فعل اجنبى خیر المشتري فان فسخ وعاد
الى ملك البائع ضمن الخافي المثل أو القيمة (في الثاني عشر من بيع البزاية)
ولو هلك في يد البائع هلك عليه وانفسخ البيع ولا شيء على المشتري كما في
البيع الملاقى (درر في الخيار) وفي كل موضع هلك المبيع قبل القبض يجب على
البائع رد عين ما قبضه من الثمن (مجمع الفتاوى في البيع)

(المادة ٢٩٤)

اذا هلك المبيع بعد القبض هلك من مال المشتري ولا شيء على البائع
وان هلك المبيع بعد القبض فعلى المشتري (بزاية في الثاني عشر)

(المادة ٢٩٥)

اذا قبض المشتري المبيع ثم مات مفلساً قبل اداء الثمن ليس للبائع
استرداد المبيع بل يكون مثل الغرماء
اشترى شيئاً وقبضه ومات مفلساً قبل قدومه فالبائع اسوة لغرماء يعنى لو

اشترى شيئاً وقبضه ولم يتقد الثمن حتى مات مفسلاً فالبايع اسوة للرماء يقتسمونه ولا يكون البايع احق به وعند الشافعي هو احق به وانما قال قبضه اذ لو لم يقبض فالبايع احق به اتفاقاً (در ضرر قليل باب خيار الشرط والتعيين من البيوع)

(المادة ٢٩٦)

إذا مات المشتري مفسلاً قبل قبض المبيع واداء الثمن كان للبايع حبس المبيع الى ان يستوفي الثمن من تركته المشتري وفي هذه الصورة يدع الحاكم المبيع فيوفي حق البايع بتمامه وان بيع باقص من الثمن الاصلى أخذ البايع الثمن الذي بيع به ويكون في الباقي كالرماء وان بيع بازيد أخذ البايع الثمن الاصلى فقط وما زاد فيعطى الى الرماء

اشترى شيئاً وقبضه ومات مفسلاً قبل نقد الثمن فالبايع اسوة للرماء وعند الشافعي رحمه الله هو احق به كما لو لم يقبضه المشتري فان البايع احق به اتفاقاً (در مختار) قوله فان البايع اسوة الى احق به اه الظاهر المراد ان احق بحسبه عنده حتى يستوفي الثمن من مال الميت أو بانه القاضى ويدفع له الثمن فان وفي جميع دين البايع فيها وان زد دع لرائه البايع يخرجه وان قص او اسوة للرماء فيها بل وليس المراد بكونه احق به ان يأخذ مطلقاً اذ لا وجه لذلك لان المشتري ملكه وانتقل بعد موته الى ورثته وتعلق به حق الرماء وانما كان احق به من باقي الرماء لانه كان له حق حبس المبيع الى قبض الثمن في حياته فكذلك بعد موته (رد المختار على در المختار فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل)

(المادة ٢٩٧)

إذا قبض البايع ائتمن ومات مفسلاً قبل تسليم المبيع الى المشتري كان المبيع امنه في يد البايع وفي هذه الصورة يأخذ المشتري المبيع ولا نزاعه

سائر الثرماء

(وه طهر جواب سادئة الفتوى سئل عنها وهي لو مات البايع مقلساً بعد قبض الثمن وقبل تسليم المبيع للمشتري يكون المشتري احق به لانه ليس للبائع حق حبسه في حياته بل للمشتري خبره على تسليمه ما دامت عينه باقية فيكون له اخذه بعد موت البايع أيضاً اذ لا حق للثرماء فيه بوجه لانه امانة عند البايع وان كان مضموناً بالثمن لو هلك عنده ومثله الراهن فان الراهن احق به من غرماء الثمن وثاقه سبحانه اعلم (در المختار في المحل المزبور)

الفصل السادس

فما يتعلق بسوم الشراء وسوم النطر

(المادة ٢٩٨)

ما تبضه المشتري على سوم الشراء وهو ان يأخذ المشتري من البائع مالاً على ان يشتريه مع تسمية الثمن فذلك اوضاع في يده فان كان من القيمات لزم عليه قيمته وان كان من التليات لزم عليه أداء مثله للبائع وأما اذا أخذه بدون ان يبين ويسمى له ثمناً كان ذلك المال امانة في يده المشتري فلا يضمن اذا هلك اوضاع بلا تمد مثلاً لو قال البائع للمشتري ثمن هذه الدابة الف قرش اذهب بها فان أعجبتك اشتريها فأخذها المشتري على هذه الصورة ليشتريها فهلكت الدابة في يده لزم عليه اداء قيمتها للبائع وأما اذا لم يبين الثمن بل قال البائع للمشتري خذها فان أعجبتك فتشترها

وأخذها المشتري على أنه إذا أعجبه يقاوله على الثمن ويشتريها بهذه الصورة.

إذا هلك في يد المشتري بلا تمد لا يضمن

وإذا أخذ ثوبا على وجه المساومة بعد بيان الثمن فهلك في يده كانت عليه
بعمته وكذا لو استهلك وارث المشتري بعد موت المشتري كذا في فتاوى
فاضيخان (هدية في الفصل الثاني من الباب الثاني) والمقبوض على سوم
الشراء مضموم لا المقبوض على سوم النظر كما في الوجيز ذكره في بيوع
الاشياء وفي موضع آخر منه المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان
الثمن وعلى وجه النظر ليس بمضمون مطلقا كما بيناه في شرح الكنتز انتهى
وهذا هو المفق به الموافق لما في الكتب المختارة (من ضمانات الغانم في اول
مسائل البيع) والمقبوض على سوم الشراء إنما يضمن اذا كان الثمن مسمى
على ما عليه الفتوى في الثاني من بيوع البزاية (اقروى في فصل هلاك
البيع والثمن وفيه المقبوض على سوم الشراء)

(المادة ٢٩٩)

ما يقبض على سوم النظر وهو ان يقبض مالا لينظر اليه او يريه

لآخر سواء بين ثمنه أولا فيكون ذلك للمال امانة في يد القابض فلا

يضمن اذا هلك أو ضاع بلا تمد

وفي فروع الكرايس هذا التوب لك بعشرة فقال هاهنا حتى انظر اليه أو حتى
أريه غيره فضاع قال أبو حنيفة رحمه الله (لا شيء عليه يعني بهلك امانة وان قال
هاهنا فان رضيت أخذه فضاع كان عليه الثمن) والفرق انه في الاول أمر بدمه
اليه لينظر اليه او يريه غيره وذلك ليس بسع وفي الثاني بالاتيان به ليرضاه يأخذه
وذلك يسع بدون الامر فع الامر الى كذا في التهر الماتق وان أخذ على وجه
النظر ثم قال امطر فضاع لا يخرج الكلام الاخير عن الضمان الواجب بأول مرة

كذا في الوجيز للكردى (هندية في الفصل الثاني من الباب الثاني من البيوع)
 اما على سوم التطر فقير مضمون مطلقاً . قوله على سوم السطر بان يقول هاته
 حتى اطر اليه او حتى أريه غيري ولا يقول فان رضيته اخذته قوله مطلقاً سواء
 ذكر الثمن او لا الخ ولا يخفى ان عدم ضمته اذا هلك امالو استهلكه القابض
 فانه يضمن قيمته (رد المختار على در المختار)

الباب السادس

في بيان الخيارات ويشتمل على سبعة فصول

الفصل الاول

في بيان خيار الشرط

(المادة ٣٠٠)

يجوز ان يشترط الخيار بفسخ المبيع أو اجازته مدة معلومة لكل من
 البائع والمشتري أو لاحدهما دون الآخر

صح خيار الشرط لكل من العاقدين ولهما ثلثة أيام لا أكثر الا ان اجاز في
 الثلثة وعندهما يجوز أكثر من الثلثة ان بين مدة معلومة أي مدة كانت (متفق)
 (البحر في باب الخيارات)

(ح ١٠) صح ولو بعد العقد للمتاخرين أو لاحدهما في مبيع كله او بعضه كثلثة أو اربعة
 ثلاثة أيام أو أقل وقد عند الإطلاق أو تأييد ولو أكثر من ثلاثة أيام لا يصح
 وقالا يجوز اذا سعى مدة معلومة فان اجاز في الثلاث صح العقد استحساناً ولو
 باع داراً على انه ان لم يتقد المشتري الثمن الى ثلاثة أيام فلا يبيع صح استحساناً
 ولو باع على انه ان لم يتقد الثمن اربعة أو أكثر فلا يبيع لا يصح خلافاً

الحمد فان تعد الثمن في الثلاث صح (شرح الكثر)

(المادة ٣٠١)

كل من شرط له الخيار في البيع يصير مختاراً يفسخ البيع في المدة

المعينة للخيار

ومن له الخيار يجزئه بحضرة صاحبه وبغيره ولا يفسخ الا بحضرة خلافاً لابي يوسف فان فسخ في المدة وعلم به في المدة افسح والا تم العقد (مائتي الإيجار في الخيارات)

(المادة ٣٠٢)

فسخ البيع واجازته في مدة الخيار كما يكون باقول يكون بافعل أيضاً وفسخه باحد الأمرين أما بئول أو بالفعل (هندية في الفصل الثالث من الباب السادس آفروي في خيار الشرط)

(المادة ٣٠٣)

الاجازة القولية هي كل لفظ يدل على الرضى بلزوم البيع كأجزت ورضيت وفسخ القول هو كل لفظ يدل على عدم الرضى كفسخت وترك شرط الخيار اذا كان لبائع تجواز البيع وفوقه باحد ثلاثة معان احدها ان يجزئ البيع بالقول في المدة (كذا في السراج الوهاج) كأن يقول اجزت البيع ورضيت أو اسقطت خيارى ونحو ذلك (كذا في فتح القدير) ولو قال هويت اخذه أو أحيت أو أعجني أو وافقني لا يبطل (كذا في البحر الرائق) (هندية في المحل المزبور)

ولو أجاز من له الخيار ولو أجنبياً بنية صاحبه صريحاً أو دلالة كتصرف بايع في بمن ومشتري في مبيع صح ولو فسخ من له الخيار بنية صاحبه لا يصح خلافاً لابي يوسف ثم يتوقف الفسخ فان بلغ صاحبه في المدة ثم الفسخ ولو بعده مدة

الخيار ثم العقد بمضيا قبل التصحیح (شرح الكثر)

(المادة ٣٠٤)

الاجازة الفعلية هي كل فعل يدل على الرضى والتصحيح اعملى هو كل فعل يدل على عدم الرضى مثلاً لو كان المشتري مخيراً وتصرف بالمبيع تصرف المالك كان يرضى المبيع أو يرهنه أو يؤجره كان اجازة فعلية يلزم بها البيع واذا كان البائع مخيراً وتصرف بالمبيع على هذا الوجه كان فسخاً فعلياً للبيع

(ويمت بكل ما يدل على الرضى) من قبل علم المالك على الخاسر (كالركوب لغير الاختيار) أي الامتحان فلو ركب دابة لينظر الى سيرها لا يدل على رضائه كما لو ركبها ليردها أو يسقطها أو ليلقها وفيه أشعار بأنه لو استخدم الجارية مرة للامتحان ثم أخرى فإن كان من نوع واحد فهو رضى والا فلا (وكذا اذا لبسه مرة كما في أكثر الكتب فعلى هذا يكون في عموم قوله لغير اختيار نظر كما في الترائد لكن يمكن ان يقال انه أعم من الاختيار أو مما في حكمه فيندفع به النظر تدبر (وكذا كل تصرف لا يتخذ الا في الملك كالبيع والاجارة والاسكان والمرومة والبناء والتجصيص والمدم ورعى الماشية وحلب البقرة ومعالجة الدابة وكري الانهار لان هذه التصرفات دليل الملك هذا كله اذا كان الخيار للمشتري ووجد منه شيء من هذه الاشياء وان كان الخيار للبائع وفعل هذه الاشياء انفسخ البيع (جمع الانهر في باب الخيارات ماخصاً)

(المادة ٣٠٥)

اذا مضت مدة الخيار ولم يفسخ أو لم يجوز من له الخيار لزم البيع وتم وكذا يتم العقد ويبطل الخيار بمعنى المدة فان اعمى عليه أو جن أو نام أو سكر لا يعلم حتى مضت امدة الصحيح انه يسقط الخيار كما في الاختيار خلافاً لمالك

(مجمع الانهر في المحل المزبور)

(المادة ٣٠٦)

خيار الشرط لا يورث فاذا كان الخيار للبائع ومات في مدته ملك
المشتري للمبيع واذا كان للمشتري فمات ملكه ورثته بلا خيار
ويتم أيضاً العقد بموت من له الخيار ولا ينتقل الى الورثة وقال الشافعي يورث
عنه لانه حق لازم له في البيع فيجري فيه الارث كخيار العيب وبه قال مالك ولنا
ان الفرض منه التأمل لفرض نفسه وقد بطلت أهلية التأمل بخلاف خيار العيب
لان المورث استحق المبيع سلباً فكذا الوارث لا انه ورث خياره كذا قالوا اذا
علمت هذا ظهر ان خيار التفرير وهو ما اذا ضر البائع المشتري أو بالعكس
ووقع البيع بينهما بغير فاحش لا يورث لانه مجرد حق بيت للبائع أو للمشتري
كما في خيار الشرط كما في المنع وقيد بموت من له الخيار لان الخيار لا يبطل بموت من
عليه الخيار اتفاقاً (مجمع الانهر في المحل المزبور)

(المادة ٣٠٧)

اذا شرط الخيار للبائع والمشتري معاً فأيهما فسخ في أثناء المدة انفسخ
البيع وأيهما أجاز سقط خيار الحيز فقط وبقي الخيار للآخر الى انتهاء المدة
وأيهما أجاز البيع أو فسخ صح وأن أجاز واحد وفسخ الآخر اعتبر الاسبق
وان كان معاقاً لفسخ (ملحق الاجمعي في الخيارات)
(١٠٠) قوله اعتبر الاسبق رداً كان أو اجازة وتصرف الآخر يعد لنحو
(مجمع الانهر)

(المادة ٣٠٨)

اذا شرط الخيار لائتمامه فقط لا يخرج المبيع من ملكه بل يبقى معدوداً
من جملة أمواله فاذا تلف المبيع في يد المشتري بعد قبضه لا يلزمه ائتمانه

المسمى بل يلزمه اداء قيمته للبائع يوم قبضه

وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه فان قبضه المشتري فهلك
لرمة قيمته (ملتقى الاجمير قوله عن ملكه) اه وان قبضه المشتري باذن البائع
لان خروجه انما يكون برضاء البائع والحيار ينفيه فيصح تصرف البائع في المبيع
في مدة الحيار تصرف الملاك من اقبه وغيرهما ويصير فسخه للبيع فيخرج الثمن
عن ملك المشتري اتفاقا لكنه لا يدخل في ملك البائع عند الامام وقالا يدخل
(قوله قيمته) أى قمة المبيع على المشتري لان خيار البائع لا يسقط عن المبيع
المالك فيقع الهلاك على ملكه فيفسخ البيع أى فوجد الثمن بالقيمة ان قيمها
وبذلك ان مثبها (مجمع الانهر ملخصا)

(ح ١٠) قوله فهلك عنده في مدة الحيار حتى لو هلك عند البائع يفسخ
ولا شئ (مجمع الانهر)

(المادة ٣٠٩)

اذا شرط الحيار للمشتري فقط خرج المبيع من ملك البائع وصار
ملكاً للمشتري فاذا هلك المبيع في يد المشتري بعد قبضه يلزمه اداء ثمنه

المسمى للبائع

وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع عن ملك البائع اتفاقا لازوم البيع في
جانبه ويتم خروج الثمن من ملك المشتري بالاتفاق والاصل ان الدليل الذي من
جانب من له الحيار لا يخرج عن ملكه فان هلك المبيع في يد المشتري لزم الثمن
لان المبيع اذا قرب من الهلاك يكون ميبأ لا يمكن الرد فيلزم التسقط الموجب
الثمن بالمسمى وكذا لزم الثمن لو تسبب في يد المشتري (مجمع الانهر) (وقيدته
بكون المبيع في يد المشتري لانه لو هلك قبل التمسك بالثمن عايه اتفاقا
(مجمع الانهر)

المصل الثاني

في بيان خيار الوصف

في المادة ٣٩٠

إذا باع مالا بوصف مرغوب فظهر المبيع خالياً عن ذلك الوصف كان المشتري مخيراً أن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذه بجميع الثمن المسمى ويسمى هذا الخيار خيار الوصف مثلاً لو باع بكرة على أنها حلوب فظهرت غير حلوب يكون المشتري مخيراً وكذا لو باع فصاً ليلاً على أنه ياتموت أحر فظهر أصفر يغير المشتري

المشتري شرط خبره أو كتبه أي حرفه كذبت فظهر بخلافه بأن لم يوجد معه شيء ما يطاق عليه اسم الكتابة أو الخبر أخذه بكل الثمن إن شاء أو تركه لئول الوصف المرغوب فيه ولو ادعى المشتري أنه ليس كذلك لم يجبر على القسط حتى يعلم ذلك وكذا سائر الحروف (اختيار) ولو امتنع الرد بسبب ما قدم كاتباً وغير كاتب ورجع بالثمن في الأصح بخلاف شرطه على أنها حامل أو تحاب كذا رطلاً أو يجبر كذا صاعاً أو يكتب كذا قدر فسد لأنه شرط فاسد لا وصف حتى لو شرط أنها حلوب أو لون جاز لأنه وصف (در المختار في خيار الشرط)

(ع ١٠) وكذا إذا اشترى داراً أو أرضاً على أن فيها كذا وكذا بيتاً أو نخلة فوجدتها ناقصة جاز البيع وله الخيار إن شاء اخذ المشتري بكل الثمن المسمى لأن الوصف لا يقا به شيء من الثمن أو ترك إن أمكن لأن هذا وصف مرغوب فيه فيستحق بالشرط وينت فواته إضرار للمشتري لأنه لم يرض بدون الوصف المرغوب وأما قدنا بأن أمكن له أن تعذر الرد بسبب من الأسباب رجوع المشتري على البايع بالقصان في ظاهر الرواية وهو الأصح (ماتني مجمع الأنهر ملخصاً)

(ح ١٠) قوله لانه وصف اه الاولى ان يريد مرغوب لانه ليس كل وصف يصح اشتراطه (رد المختار)

وشرط وصف مرغوب فيه ليس بمفسد (رد المختار)
وشرط كون البقرة حلوباً وشرط كون الفرس هملاً جاكسر الماء أى سهل السير بسرعة ليس بمفسد مفهوم (من رد المختار) في تعدد الشرط الغير المفسدة في آخر خيار الشرط

(المادة ٣١١)

خيار الوصف يورث مثلاً لو مات المشتري الذى له خيار الوصف فظهر المبيع خالياً من ذلك الوصف كان للوارث حق الفسخ

وتم المقد بموته ولا يخلفه الوارث كخيار رؤية وتقرير ونقد لان الاوصاف لا تورث وأما خيار العيب والتعيين وفوات الوصف المرغوب فيه فيخلفه الوارث فيما لا يورث خياره درر قليحظ (در المختار) لان المورث استحق المبيع سالماً من العيب فكفنا الوارث وكذا خيار التعيين يثبت ابتداء للوارث لاختلاف ملكه بملك غيره لا ان يورث الخيار (هداية) (رد المختار على در المختار)

(المادة ٣١٢)

المشتري الذى له خيار الوصف اذا تصرف بالمبيع تصرف المالك بطل خياره

لان هذا التصرف يعتمد الملك وملك التصرف في العين قائم فصادف المحل ونفذ وبمد نفوذه لا يقبل الفسخ والرفع فتعذر الفسخ وبطل الخيار ضرورة وكذلك تعلق حق الغير مانع من الفسخ فيبطل (مروحى شرح المتن المشهور بصراجز افندي)

القصل الثالث

في حق خيار النقد

(المادة ٣١٣)

اذا تباعا على ان يؤدى المشتري الثمن في وقت كذا وان لم يؤده فلا بيع بينهما صح البيع وهذا يقال له خيار النقد

اذ باع على انه ان لم يقدر الثمن الى ثلثة أيام فلا بيع بينهما فالبيع جائز وكذا الشرط (هكذا ذكر محمد في الاصل) وهذه المسئلة على وجوه (وأما ان لم يبين الوقت فيه اصلاً بان قال على انك ان لم تقدر الثمن فلا بيع بيتنا (أو بين وقتاً محدد لا بان قال على انك ان لم تقدر الثمن أياماً وفي هذين الوجهين العقد فاسد (وان بين وقتاً معلوماً ان كان ذلك الوقت مقيداً بثلاثة أيام أو دون ذلك فالعقد جائز عند علمائنا الثلاثة) وان بين المدة أكثر من ثلاثة أيام قال أبو حنيفة رحمه الله البيع فاسد وقال محمد البيع جائز (كذا في المحيط) فان قد في الثلاث جاز في الوهم جماعاً (كذا في الهداية) هكذا في فتاوى قاضى خان في فصل الشروط المفسدة (هندية في الباب السادس من كتاب البيوع في خيار النقد)

(المادة ٣١٤)

اذا لم يؤد المشتري الثمن في المدة المعينة كان البيع الذى فيه خيار النقد فاسداً

(لما مر) من الهداية آخا ولو مضت الايام الثلاثة ولم يقدر الثمن فالصحيح انه فاسد ولا ينقسخ

(المادة ٣١٥)

اذا مات المشتري المنبر بخيار النقد في اثناء مدة الخيار بطل البيع

وقد رأيت في مسئة النقد في شرح اليربي عن خزائنه الاكل نصاً على انه لو مات قبل نقد الثمن بطل البيع وليس لوارثه نقده (رد المختار على در المختار)

الفصل الرابع

في بيان خيار التمين

(المادة ٣١٦)

لو بين البائع ائمان شئيين أو اشياء من القيمات كالا على حدة على ان المشتري يأخذ ايا شاء بالثمن الذي بينه له او البائع يعطى ايا أراد كذلك

صح البيع وهذا يقال له خيار التمين

(وصح خيار التمين) في التميميات لا في المثابيات لعدم تفاوتها ولو للبائع في الاصح لانه قد يرث فيما ويقتضه وكيله ولا يعرفه فيبعض هذا الشرط فست الحاجة اليه نهر (فيما دون الاربعة) لاندفاع الحاجة بالثلاثة لوجود جيد وردى ووسط (ومدته كخيار الشرط ولا يشترط معه خيار شرط في الاصح فتح) (در المختار في خيار الشرط) (وفي البحر يجوز خيار التمين في جانب البائع كما يجوز في جانب المشتري) (مجمع الانهر)

(ح . ١) ومن اشترى ثوبين فالمراد احد ثوبين كانه عليه في العناية وغيرها وفي القبح المراد ان يشتري أحد ثوبين أو ثلاثة غير معين على ان يأخذ ايها شاء على انه خيار ثلاثة أيام فيما بينه بعد تعيينه المبيع أما اذا قال بعتك فرساً من هذين بمائة ولم يذكر على انك بالخيار في ايها شئت لا يجوز اتفاقاً كقوله بعتك فرساً من أفراسى وان اشترى أحد أربعة لا يجوز اه (در المختار)

وقد استفيد من هذه العبارة أمور - الاول - ان خيار التمين انما يكون البيع

فيه على واحد من اثنين أو ثلاثة لا بينه وهو ما قلناه الثاني - انه لا يكون في واحد من اثنين أو ثلاثة لا بينه وهو ما قلناه الثاني في انه لا يكون في واحد من أربعة كما يأتي - الثالث - انه لا بد ان يقول بعد قوله بعثك أحد هذين القريسين على انك بالخيار في ايهما شئت أو على ان تأخذ ايهما شئت ليكون نصاً في خيار التعيين وقاله في البحر لانه لو لم يذكر هذه الزيادة يكون فاسداً لجملة المبيع فان قبضها ومالاً عنده ضمن نصف قيمة كل واحد منها وإن مات أحدهما قبل الآخر لزمه قيمة الآخر كذا في المحيط - الرابع - انه لا بد أيضاً من ذكر خيار الشرط بان يقول على انك بالخيار ثلاثة أيام أي اذا عين واحداً منها يحكم خيار التعيين يكون له في خيار الشرط وهذا الرابع فيه خلاف يأتي في رد المختار على در المختار وبصح فخر الاسلام عدم الاشتراط وصحح شمس الاغة وجوده (در المختار)

(المادة ٣١٧)

يلزم في خيار التعيين تعيين المدة أيضاً
أي ثلاثة أيام عنده وبأي مدة معلومة عندهما (رد المختار على در المختار)
وقال في التوير (ومدة خيار التعيين كدة خيار الشرط ولا يشترط معه خيار شرط في الاصح من تنوير الاصار)

(المادة ٣١٨)

من له خيار التعيين يلزم عليه ان يبين الشيء الذي يأخذه في اقتضاء

المدة التي عينت

يجوز على التعيين بعد مضي المدة قال الشرنبلالي وقائدة اخرى هي دفع الضرر
البائع لما يلحقه من مطلق المشتري التعيين اذا لم يشترط قبض على البائع فعه
وتصرفه فيما يملكه (وفي البحر وقائدة اخرى وهي انه يمكن ارتفاع العقد فيها
أي في التوبين مثلاً بمضي المدة من غير تعيين بخلاف مضيا في خيار الشرط فانه

اجازة ليكون لكل خيار ما يناسبه (رد المختار ملخصاً في خيار البيع)
 ح ١٠٠ ويتقيد تخييره بمدة خيار الشرط على الاختلاف بين الامام وصاحبه يعني
 بثلاثة ايام عنده وبمدة معلومة عندهما والمبيع واحد من الشيئين أو الثلاثة والباقي امانة فلو
 قبض الكل فهلك واحد أو تيب لزم البيع فيه وان هلك الكل لزمه نصف ثمن كل
 ان كان اثنين أو ثلاثة ان كان ثلاثة وليس له رد الكل الى ان ضم اليه وخيار الشرط
 (ملتبس في باب الخيارات)

(المادة ٣١٩)

خيار التعيين ينتقل الى الوارث مثلاً لو احضر البائع ثلاثة ابواب
 اعلى واوسط وادنى من جنس واحد وبين لكل منها ثمناً على حدة وباع
 احدها لاعلى التعيين على ان المشتري في مدة ثلاثة أو أربعة ايام يأخذها
 شاء بالثمن الذى تبين له وقبل المشتري على هذا المنوال انعقد البيع وفى
 اقصاه المدة الميئة يجبر المشتري على تعيين احدها ودفع ثمنه فلو مات
 قبل التعيين يكون الوارث أيضاً مجبوراً على تعيين احدها ودفع ثمنه
 من تركته مودته

وبورث خيار التعيين يعنى لو مات من له خيار التعيين فلو وارث رد احدها
 لان المورث كان مخصوصاً بتعيين ملكه المخلوط برضاء صاحبه فكذا وارثه حيث
 انتقل الملك اليه مخلوطاً بملك الغير (مجمع الانهر في باب الخيارات)

الفصل الخامس

في حق خيار الرؤية

(المادة ٣٣٠)

من اشترى شيئاً ولم يره كان له الخيار حين يراه فإذا رآه أن شاء قبله وإن شاء فسخ البيع ويقال لهذا الخيار خيار الرؤية

شراء ما لم يره جائز (كذا في الحاوي) وصورة مسئلته أن يقول الرجل لغيره بعث منك هذا الثوب الذي في كمي هذا وصفته كذا والذرة التي في كفي هذه وصفها كذا ولم يذكر الصفة أو يقول بعث منك هذه الجارية المثقبة وأما إذا قال بعث منك ما في كمي هذا أو ما في كفي هذه من شيء هل يجوز هذا البيع لم يذكره في المبسوط قال عامة مشايخنا إطلاق الجواب يدل على جوازه عندنا (كذا في المحيط) من اشترى شيئاً لم يره فله الخيار إذا رآه أنه شاء أخذه بجميع ثمنه وإن شاء رده سواء رآه على الصفة التي وصفت له أو على خلافها (كذا في فتح القدير) هو خيار يثبت حكماً لا بالشرط (كذا في الجواهر النيرة) ولا يمنع ثبوت الملك في البدلين ولكن لا يمنع اللزوم (كذا في محيط السرخسي) ولا يسقط بصريح الإسقاط قبل الرؤية ولا بصددها (كذا في البدائع) وله أن يفسخ وإن لم ير عند عامة المشايخ وهو الصحيح (كذا في فتاوى الصنوبري وإن أجازوه قبل الرؤية لم يجوز وخياره باق على حاله فإذا رآه أن شاء أخذه وإن شاء رده هكذا في المضمرات وكما ثبت الخيار في المبيع المشتري ثبت لبايع في الثمن إذا كان عيناً (كذا في فتاوى قاضيخان هندية في الباب السابع في خيار الرؤية)

(المادة ٣٣١)

خيار الرؤية لا ينقل إلى الوارث فإذا مات المشتري قبل أن يرى

المبيع ثم البيع ولا خيار لو ادّعى
لا يورث خيار الشرط وخيار الرؤية لانها يثبتان للعاقدين النص والوارث ليس
بماقد وقال الشافعي يورث خيار الشرط لان الوارث ورث المالك على وجه التوقف
كما كان فله خيار الشرط (مجمع التاخر)

(المادة ٣٢٢)

لا خيار للبائع ولو كان لم ير المبيع مثلاً لو باع رجل مالا دخل في
ملكه بالادب وكان لم يره انه قد البيع بلا خيار للبائع
ولا خيار لمن باعه ما لم يره لان النبي عليه السلام أثبت الخيار في الشراء
لا في البيع والقضاء جبر بن مطعم يحضر من اصحاب في الشراء لا في البيع وهو
قول الامام آخر فأرجع اليه وفي قوله الاول له الخيار اختياراً بالمشتري كخيار العيب
والشرط (مجمع في خيار الرؤية)

(المادة ٣٢٣)

المراد من الرؤية في بحث خيار الرؤية هو الوقوف على الحال والحل
الذي يفرق به للنصوص الاصلية من المبيع مثلاً الكرياس والقماش الذي
يكون ظاهره وباطنه متساويين تكفي رؤية ظاهره والقماش النقوش
والمدرب تلزم رؤية نقشه ودروبه والشاة المشتراة لاجل التسلسل والتوالد
يلزم رؤية نديها والشاة المأخوذة لاجل اللحم يقتضي جس ظهرها
وايتها والمأكولات والمشروبات يلزم ان يذوق طعمها فالمشتري اذا عرف
هذه الاموال على الصور المذكورة ثم اشتراها ليس له خيار الرؤية

(وكفي رؤية ما يؤذن بالهصود في كوجه صبرة) ودرق ووجه دابة تركب
وكفأها ايضاً الاصح ورؤية ظاهر ثوب مطوى وقال زفر لا بد من ثلث كل

وهو المختار (كما في أكثر المعينات) قال المصنف ودخل دار وقال زفر لابد من رؤية داخل البيت وهو الصحيح وعليه الفتوى (جوهره) وهذا اختلاف زمان لإبرهان (ومثله الكرم والستان وكفى جس لحم الشاة ولطر جميع جسد الشاة قلبه للذن والنسل مع ضرعها (طهريه) وضرع البقرة الحلوب والذاقة لانه المقصود (جوهره) وكفى ذوق مطعوم وشم مشعوم لا خارج دار ومحبها على المفتي به كما هو رؤية دهن في زجاج لوجود الحائل (وكفى رؤية وكيل قبض ووكيل شراء) لرؤية رسول المشتري وبيانه في الدوره در المختار في باب خيار الرؤية .

(ج . ١) لان رؤية جميع المبيع غير مشروط لتعذره فيكفى برؤية ما يؤذن بالمقصود نهاية والمراد ان رؤية ذلك قبل الشراء كافية في سقوط خياره بعده لانه قد اشترى ما رآه فلا خيار له (در المختار)

(المادة ٣٣٤)

الاشياء التي تباع على مقتضى النموذجها تكفى رؤية النموذج منها

قط

وان رأى بعض المبيع فله الخيار اذا رأى باقيه وما يعرض بالنموذج كالمكيل والموزون فرؤية بعضه كروية كله وفي ما يعلم لابد من الذوق وملتقى الإجماع في خيار الرؤية .

(المادة ٣٣٥)

ما بيع على مقتضى النموذج اذا ظهر دون النموذج يكون المشتري مخيراً أن شاء قبله وان شاء رده مثلاً الخطة واسمن والثرث وما صنع على نسق واحد من الكرياس والجوخ واشباهها اذا رأى المشتري النموذجها ثم اشتراها على مقتضاه فظهرت ادنى من النموذج يغير المشتري حيثنذ

وفي الاختيار والاصل اذا كان المبيع اشياء ان كان من الكمديات المتفاوتة كالتياب والدواب والبطيخ ونحوها لا يسقط الخيار الا برؤية الكل لانها تتفاوت ان كان ميكلا أو موزونا وهو الذي يعرف بالأنعوج او معدوداً متقارباً كالخوز قرؤية بعضه يبطل الخيار في كله لان المقصود معرفة الصفة وقد حصلت وعليه التعارف الا ان يجد اردى من الأنعوج فيكون له الخيار وان كان المبيع متباً تحت الارض كالصل والثوم بعد الثبات ان علم وجوده تحت الارض جاز والا فلا فاداً باعه ثم قلع منه أعودجا ورضى به فان كان مما يباع كيلا كالصل أو وزناً كالثوم بطل خياره عندهما وعليه الفتوى وجريان التعامل به وعند الامام لا وان كان مما يباع عدداً كالجبل قرؤية بعضه لا يسقط خياره لما تقدم (مجمع الانهر في خيار الرؤية)

(المادة ٣٢٦)

في شراء الدار والحان ونحوهما من العقار تلزم رؤية كل بيت منها الا ان ما كانت بيوتها مصنوعة على نسق واحد تكفي رؤية بيت واحد منها (رؤية داخل الدار كافية وأن لم يشاهد بيوتها) عند اثنتا الثلاثة (وعند زفر لابد من مشاهدة البيوت وعليه الفتوى اليوم) قال في التبيين وغيره وفي حاشية الروايات اذا رأى ضمن الدار وخارجها يسقط خياره لكن هذا معنى على عادة أهل الكوفة في ذلك الزمان فان دورهم كانت على نمط واحد لا تختلف وذلك بظهر برؤية خارجها واما في زماننا اليوم فلا بد من النظر الى داخلها لتفاوت بيوتها ومرافقها قال بعض مشايخنا تعتبر ما هو المقصود في الدور حتى لو كان في الدار بيتان شتوان وبيتان صيفيان فشرط رؤية الكل مع الصحن أى مع رؤية الصحن فلا تشرط رؤية المطبخ والمزقة والسلو الا في بلد يكون مقسوداً وبعضهم اشترطوا رؤية الكل وهو الاظهر والاشبه كما قال الشافعي وهو المعتبر في ديارنا (وفي الحزائنه) أن الفتوى في بيت الغلة على انه يكفي

رؤية خارجة لانه غير متفاوت وتكفي في البستان رؤية خارجه ورؤس أشجاره
في ظاهر الرواية لكن في البحر قالوا لابد في البستان من رؤية ظاهره وباطنه وفي
الكرم لابد من رؤية عنب الكرم من كل نوع شيئاً وفي هذا الرمان لابد من رؤية
الحلو والحامض ولو اشترى ذهناً في زجاجة فرؤيته من خارج الزجاجة لا تكفي حتى
يصبه في كفه عند الامام لانه لم ير الدهن حقيقة لوجود الحائل وكذا لو اشترى
سمكاً في ماء يمكن اخذه من غير اصطلياء فرأه في الماء فرؤيته لا تكفي على الصحيح
(مجمع الانهر في باب خيار الرؤية)

(المادة ٣٢٧)

إذا اشترت اشياء متفاوتة صفقة واحدة تلزم رؤية كل واحد منها
على حدته

(وفي الاختيار والاصل اذا كان المبيع اشياء كان من المعدلات المتفاوتة كالتواب
والدواب والبطيخ ونحوها لا يسقط الخيار الا برؤية الكل لانها متفاوتة (مجمع
الانهر كما مر)

(المادة ٣٢٨)

إذا اشترت اشياء متفاوتة صفقة واحدة وكان المشتري رأى بعضها ولم
ير الباقي فتي رأى ذلك الباقي ان شاء أخذ جميع الاشياء المبيعة وان شاء رد
جميعها وليس له ان يأخذ ما رآه ويترك الباقي

ولو رأى بعض المبيع فله الخيار اذا رأى باقه ولا تصح الاجازة في البعض
ورد الباقي (كما في الاختيار بمجمع الانهر ملخصاً) رأى أحد الثوبين فاشترهما
ثم رأى الآخر فوجده معيباً فله ردهما لا غير أى لارد المبيع وحده لثلا يلزم
تفريق الصفقة قبل تمامها فانه لا يتم مع خيار الرؤية قبل القبض وبعده (دور

فهرد في باب خيار الرؤية

(المادة ٣٢٩)

يسع الاعمى وشراؤه صحيح الا انه يخير في المال الذي يشتريه بدون ان يعلم وصفه مثلاً لو اشترى داراً لا يعلم وصفها كان غيراً فتي علم وصفها ان شاء أخذها وان شاء ردها

ويسع الاعمى وشراؤه صحيح وعند الشافعي في قول لا يصح وله أي للاعمى الخيار اذا اشترى لاته اشترى ما لم يره ومن اشترى ما لم يره فله الخيار اذا رأى بالحديث كما في الهداية ويكفي في الاعمى امكان الرؤية بان يكون ادنياً من شأنه وذلك بتحقيق الادمية وان لم يره دائماً والاولى ان يستدل بعمالة الناس للعميان من غير نكير فان ذلك أصل الشرع بمنزلة الاجماع انتهى (مجمع الزهر ملخصاً فيه سؤال وجواب فانظر اليه

(المادة ٣٣٠)

اذا وصف شيء الاعمى وعرف وصفه ثم اشتراه لا يكون مخيراً

(المادة ٣٣١)

الاعمى يسقط خياره بلمس الاشياء التي تعرف باللمس وشم المشومات وذوق المذوقات يعني انه اذا لمس وشم وذاق هذه الاشياء ثم اشتراها كان شراؤه صحيحاً لازماً

(ويسقط بجسه) أي بحس الاعمى المبيع ان كان مما يعرف باللمس كالنم مثلاً (او شم) أي ان كان مما يعرف بالشم كالنمك (او ذوقه) ان كان مما يعرف بالذوق كالعسل (فيما يعرف بذلك) أي باللمس أو بالشم أو بالذوق على سبيل البدل لان هذه تقيدهم كالبصير فيقوم مقام الرؤية (و يوصف المقارنه) أي للاعمى لانه لا سبيل الى معرفته الا به حتى يسقط خياره بعد ذلك وعن أبي يوسف انه

اشترط مع ذلك ان يوقف في مكان لو كان بصيرا لرآه وقال الحسن يوكل وكلا
 يقبضه وهو يراه وهو اشبه بقول الامام وقال بعض ائمة بلخ يسقط خياره بس
 الحيطان والاشجار مع الوصف وان يصبر بعد الوصف وبعد ما وجد
 منه ما يدل على الرضاء فلا خيار له لان المقدّم ولو اشترى البصير ثم عى قبل
 الرؤية انتقل الى الوصف لوجود المعجز قبل العلم هذا كله اذا وجدت المذكورات
 من العلم والذوق والجلس ونحوها من الاعصى قبل شرائه ولو وجدت بعده ثبت
 له الخيار بالمذكورات فيمتد الخيار ما لم يوجد منه ما يدل على الرضى من فعل
 أو قول في الصحيح بجميع الانهر في النحل المزبور

(المادة ٣٣٣)

من رأى شيئا بقصد الشراء ثم اشتراه بعد مدة وهو يعلم انه الشيء
 الذي كان رآه لا خيار له الا انه اذا وجد ذلك الشيء قد تغير عن الحال
 الذي رآه فيه كان له الخيار حينئذ

اشترى ما رأى أي حال كونه قاصدا لشرائه عند رؤيته فلو رآه لا قصد شراء
 ثم شراه قبل له الخيار ظهريّة ووجه ظاهر لانه لا يتأمل التأمل المفيد بقر قال
 المصنف وبقرة مدركة عولنا عليه علما بأنه مرئية السابق وقت الشراء فلو لم يعلم
 به خير لعدم الرضاء ددر فلا خيار له الا اذا تغير فخير در المختار

(ح -) والقول للبايع بيمينه اذا اخذها في التغير هذا لو المدة قريبة وان بعيدة
 فالقول للمشتري عملا بالطاهر وفي الظهريّة الشهر فما فوقه بعيد وفي القبح الشهر
 في مثل الدابة والمملوك قليل كما ان القول للمشتري بيمينه لو اختلفا في أصل الرؤية
 لانه ينكر الرؤية وكذا لو انكر للبايع كون المردود مبيعا في بيع بات أو فيه خيار
 شرط أو رؤية فالقول للمشتري ولو فيه خيار عيب فالقول للبايع والتقرق ان المشتري
 يتفرد بالنسخ في الاول لا الاخره در مختار في خيار الرؤية

(المادة ٣٣٣)

الوكيل شراء شيء والوكيل يقبضه تكون رؤيتهما لذلك الشيء
كرؤية الاصيل

« وكفى نظر وكيله بالقبض كوكيله بالشراء لا نظر رسوله » اعلم ان ههنا وكيلاً
بالشراء ووكيلاً بالقبض ورسولاً « صورة التوكيل بالشراء ان يقول الموكل كن
وكيلاً عني بشراء كذا » وصورة التوكيل في القبض كن وكيلاً عني بقبض ما اشتريته
وما رأيته « وصورة الرسالة ان يقول كن رسولاً عني بقبضه » فرؤية الوكيل الاول
تسقط الخيار بالاجماع ورؤية الوكيل الثاني تسقط عند أبي حنيفة اذا قبضه ناظر
اليه حينئذ ليس له ولا للموكل ان يردّه الا من عيب وأما اذا قبضه مستوراً ثم رآه
فاسقط الخيار فانه لا يسقط لانه اذا قبضه مستوراً ينتهي التوكيل بالقبض فانفس
فلا يملك اسقاط قصداً لصيرورته أجنياً وقالوا الوكيل بالقبض والرسول سواء في
ان قبضها بعد الرؤية لا يسقط خيار المشتري « دور ضرر في خيار الرؤية »

(المادة ٣٣٤)

الرسول يبنى من أرسل من طرف المشتري لاخذ المبيع وإرساله
قط لا تسقط رؤيته خيار للمشتري

(المادة ٣٣٥)

تصرف للمشتري في المبيع نصرف المالك يسقط خيار رؤيته
ويبطل خيار الرؤية ما يبطل خيار الشرط من تيبب وتعب في يده وتعذر رد
بعضه أو يوجب حقاً لاغير كالبيع المطلق والرهن والاجارة قبل الرؤية وسدها
ومالا يوجب حقاً لاغير كالبيع بالخيار والمساومة والمبة بلا تسليم يبطل به سدها
لاقبلها « ملحق الابحر في فصل خيار الرؤية »

الفصل السادس

في بيان خيار العيب

(المادة ٣٣٦)

البيع المطلق يقتضى سلامة البيع من العيوب أى ان يبيع المال بدون البراءة من العيوب وبلا ذكر انه معيب أو سالم يقتضى ان يكون المبيع سالماً خالياً من العيب

« مطابق البيع » الاضافة من قيل اضافة الصفة الى موصوفها والتقدير البيع المطابق بشرط البراءة من كل عيب يقتضى سلامة المبيع عن العيوب لان الاصل هو السلامة وهى وصف مطلوب مرغوب عادة وعرفاً والمطلوب عادة كالمشروط فصلاً « مجمع الاثر في خيار العيب »

{ المادة ٣٣٧ }

ما يبيع بيعاً مطلقاً اذا ظهر به عيب قديم يكون المشتري غيراً ان شاء رده وان شاء قبله بثمنه المسمى وليس له ان يمسك المبيع ويأخذ ما قصه العيب وهذا يقال له خيار العيب

« وللمن وجد في مشربه » يفتح الميم وكسر الراء اسم مفعول من اشراء « عيباً » كان عند البائع ولم يره المشتري عند البيع ولا عند القبض أو رآه ولكن لم يعلم انه عيب عند التجار فقبضه وعلم بذلك ينظر ان كان عيباً يتناً لا يخفى على الناس كالعمور لم يكن له ان يرده وان كان يخفى يرده « رده مبتدأ مؤخر خبره قوله فلن » « أو اخذه » اى اخذ المشتري المبيع المعيب بكل ثمنه لانه ما رضى عند العقود الا بوصف السلامة بدلالة الحال فعند فواتها يتخير لا اسأكه وقصص ثمنه اى لا يخير بين اسأكه وبين أخذ نقصان الثمن لان الاوصاف لا تقابله شئ من الثمن

الابرض بايه أى بامساك المشتري المبيع الميب ونقص منه والمراد عيب كان عند
البائع وقبضه المشتري من غير ان يعلم به ولم يوجد من المشتري ما يدل على الرضاء
بعد العلم بالميب « بجمع الانهر في المحل المزبور »

{ المادة ٣٣٨ }

الميب هو ما ينقص ثمن المبيع عند التجار وأرباب الخبرة
وكل ما يوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب الميب ما يخلو عنه اصل
الفطرة السليمة وذكر ضابطه كلية يعلم بها العيوب الموجبة لاختيار على سبيل
الاجبال فقال كل ما اوجب نقصان الثمن في عادة التجار فهو عيب لان التضرر
بنقصان المالبه ونقصان المالبه بانتقاص القيمة والمرجع في معرفته عرض اهله
كما في الناية « بجمع الانهر »

قال الزياى والمراد به عيب كان عند البائع وقبضه المشتري من غير ان يعلم
به ولم يوجد من المشتري ما يدل على الرضاء به بعد العلم بالميب بقوله وقبضه
الح دل على انه لو قبضه طالباً بالميب كان قبضه رضا بقوله ولم يوجد من المشتري
الح اعم مما قبله أو أراد به مالم يعلم بالميب بعد القبض في جامع الفصولين
لو علم المشتري الا انه لم يعلم انه عيب ثم علم بنظر ان كان عيباً يئناً لا ينجى على
الناس كالصور ونحوها لم يكن له الرد وان خفى فله الرد ويعلم منه كثير من المسائل
اه وفي المطاوعة ان اختلف التجار فقال بعضهم انه عيب وبضهم لا ليس له الرد
اذا لم يكن عيباً يئناً عند الكل اه « رد المختار »

وقولهم في ضابط الميب ما ينقص الثمن عند التجار مبنى على العالب والا فهو
غير جامع وغير مانع أما الاول فلا ولو اشترى شجرة ليتخذ منها الباب فوجدها
معد القلط لا تصلح لذلك يرجع بالنقص الا ان يأخذ البائع الشجرة كاهى . اه .
فقد اعتبر عدم عرض المشتري عيباً موجباً للرد ولكنه يرجع بالنقص لان القلط
مانع من الرد واما الثاني فلا أنه يدخل فيه مسألة الدابة التي اشترها فوجدها كبيرة

النس ليس له الرد الا اذا شرط سعرها وسبأني ان الشيوة ليست بعيب الا اذا شرط عدمها اي فله الرد لقد الوصف المرغوب فان الشيوة تنقص الثمن مع انه غير عيب فعمل انهم لم يريدوا حصر العيب فيما ذكر لان عبارة الهداية والكثرة وما اوجبه نقصان الثمن عند التجار فهو عيب فان هذه العبارة لا تدل على ان غير ذلك لا يسمى عيباً فانتم « رد المختار ملخصاً بتغير ما »

{ المادة ٢٣٩ }

العيب القديم هو ما يكون موجوداً في المبيع وهو عند البائع
مكتسب وجدهمته ما ينقص منه عند التجار وهو العيب المكتسب شرعاً والمراد به
عيب كان عند البائع ولم يره المشتري حين البيع ولا عند القبض لانه رضا
« دون ضرر » اي الرؤية فيها رضا « لمحرره »

{ المادة ٣٤٠ }

العيب الذي يحدث في المبيع وهو في يد البائع بعد العقد وقبل
القبض حكمه حكم العيب القديم الذي يوجب الرد
واما شرائط ثبوت الخیار فثبوت العيب عند البيع أو بعده قبل التسليم
حتى لو حدث بعد ذلك لا يثبت الخیار « هندية في الفصل الاول من الباب
الثامن من كتاب البيوع »

{ المادة ٣٤١ }

اذا ذكر البائع ان في المبيع عيب كذا كذا وقبل المشتري مع علمه
بالعيب لا يكون له الخیار بسبب ذلك العيب

في التذكرة بان قبض المبيع مع العلم بالعيب رضا بالعيب ويدل عليه ان الزياي
قال والمراد به عيب كان عند البائع وقبضه المشتري من غير ان يعلم به ولم
يوجد من المشتري ما يدل على الرضاء به بعد العلم بالعيب فقول وقبضه الخ يدل

على انه لو قبضه عالماً بالغيب كان قبضه رضاً رد المختار،

(المادة ٣٤٢)

اذا باع مالاً على انه بريء من كل عيب ظهر فيه فلا يبقى للمشتري

خيار عيب

وصح البيع بشرط البراءة من كل عيب وان لم يسم خلافاً للشأى لان البراءة عن الخفوق الجوهرة لا تصح عبده وتصح عندنا لعدم انقضاء الى المازعة ويدخل فيه الموجود والحادث بعد القصد قل القبض فلا يرد بسبب وخصه مالك ومحمد الموجود كقوله ليس كل عيب به ولو قال عما يحدث صح عند الثاني وفسد عند الثالث (نهر) البراءة من كل داء فهو على المرض وقيل على ما في الباطن واعتمده المصنف فيما للاختبار والجوهرة لانه المعروف في العادة وما سواه في العرف مرض (در المختار في خيار العيب)

(المادة ٣٤٣)

من اشترى مالاً وقبله بجميع العيوب لا تسمع منه دعوى العيب بعد ذلك مثلاً لو اشترى حيواناً بجميع العيوب وقال قبله مكسراً معطماً اعرج معيماً فلا صلاحية له بعد ذلك ان يدعى بسبب قديم فيه

وفي البحر لو قبل الثوب بعيوبه براءته من الحروق تدخل الرقع والرقع اه
أى لو كان فيه خرق لا يرد (وكذا) لو وجد مرقوعاً أو مرقعاً وهو من رفوت الثوب دفنوا من باب قل أى اصاحته ثم رأيت بعض الخشى ذكر ان العلامة ابراهيم اليرى سئل عن ماع وقال ايديك الخاضر المتداول يريد بذلك جميع العيوب فاجاب ليس للمشتري رد المبيعة التي ابراء عن جميع عيوبها اه (در المختار ماخضا)

(المادة ٣٤٤)

بعد اطلاع المشتري على عيب في البائع اذا تصرف فيه تصرف المالك
 سقط خياره مثلاً لو عرض المشتري المبيع للبيع بعد اطلاعه على عيب قديم
 فيه كان عرض المبيع رضى بالمبيع فلا يردده بعد ذلك
 الاصل ان المشتري متى تصرف في المشتري بعد العلم بالمعيب تصرف المالك بطل
 حقه في الرد و هندية في الفصل الثالث من الباب الثامن من البيوع « مداومة المعيب
 وعرضه على البيع ولبسه واستخدامه وركوبه في حاجة رضى لان كلا مناديل
 الاستقاء « ددر قرر في خيار العيب »

(المادة ٣٤٥)

لو حدث في المبيع عيب عند المشتري ثم ظهر فيه عيب قديم فليس
 للمشتري ان يردده بالمعيب القديم بل له المطالبة بتقصان الثمن فقط مثلاً لو
 اشترى ثوب قماش ثم بعد ان قطعه وفصله برودا اطلع على عيب قديم فيه
 فيما ال قطعه وتفصيله عيب حادث ايس له رده على البائع بالمعيب القديم
 بل يرجع عليه بتقصان الثمن فقط

« فلو ظهر عيب قديم أو كائن » عند البائع بعدما حدث عند المشتري أي
 عيب آخر رجوع بالتقصان لان تمدد الرد بسبب العيب الحادث « وطريق معرفته
 ان يقوم به هذا العيب ثم يقوم وهو سالم فاذا التفاوت بين القيمتين يرجع عليه
 بحسبته من الثمن كتوب ثمره قطعه أي الثوب فاطلع المشتري على عيب فليس
 له الرد بل يرجع بالتقصان كما بيناه آنفاً الا ان يرضى البائع استثناء من المستأين
 جميعاً يأخذ كذلك « أي معيماً أو مقطوعاً فله أي للبائع ذلك أي الاخذ لان
 الامتناع لحقه فاسقط حقه بالرضى حتى لو باعه المشتري بعد ما حدث عيب آخر

سقط رجوعه بالتقصان لانه صار حابسا له بالبيع اذ الرد غير متنع بالقطع برضاه
 البائع فكان مفوتاً لرد بخلاف ما اذا خاطه ثم باعه حيث لا يبطل الرجوع بالتقصان
 لانه لم يصرح حابسا له بالبيع لامتناع الرد قبل الخياطة من غير علم بالبيع وبعدم امتناع
 الرد لا تأتير له بجمع الانهر في خيار العيب

(المادة ٣٤٦)

تقصان الثمن يصير معلوماً باخبار اهل الخبرة الحاليين عن الترض
 وذلك بان يقوم ذلك الثوب سالماً ثم يقوم معيماً فإكان بين القيمتين
 من التفاوت ينسب الى الثمن المسمى وعلى مقتضى تلك النسبة يرجع
 المشتري على البائع بالتقصان مثلاً لو اشترى ثوب قماش بستين قرشاً وبعد
 ان قطعه وفصله اطلع المشتري على عيب قديم فيه فتقوم اهل الخبرة
 ذلك الثوب سالماً بستين قرشاً أيضاً ومعيماً بالعيب القديم بخمسة وأربعين
 قرشاً كان تقصان الثمن بهذه الصورة خمسة عشر قرشاً فيرجع بها
 للمشتري على البائع ولو اخبر اهل الخبرة ان قيمة ذلك الثوب سالماً ثمانون
 قرشاً ومعيماً ستون قرشاً فما ان التفاوت الذي بين القيمتين عشرون
 قرشاً وهي ربع الثمانين قرشاً فالمشتري ان يطالب بخمسة عشر قرشاً
 التي هي ربع الثمن المسمى ولو اخبر اهل الخبرة ان قيمة ذلك الثوب
 سالماً خمسون قرشاً ومعيماً اربعون قرشاً فما ان التفاوت الذي بين القيمتين
 عشرة قروش وهي خمس الخمسين قرشاً يعتبر التقصان خمس الثمن المسمى
 وهو اثنا عشر قرشاً

لشرط كونهم سالمين من القرض يستفاد من ان الخبر لازم ان يكون ليس صاحب
خبر حتى يعمل باخباره وكذا في كتاب الاستحسان من الكتب المختصة هذا
ما نقله الكفوي على قيد علي أذني في نوع آخر من الاجارة الفاسدة وكيفية الرجوع
بتقصان العيب ان يقوم المبيع ولا عيب به ويقوم به ذلك العيب فان كان تفاوت ما
بين القيمتين النصف للمشتري يرجع على البائع بنصف الثمن فالاصل في هذا ان
في كل موضع لو كان المبيع قائماً على ملك المشتري وامكنه الرد على البائع أما
بالرضاء أو بدون رضاء فاذا ازاله عن ملكه بالمع أو ما أشبهه لا يرجع بتقصان
العيب وفي كل موضع لا يمكنه الرد لو كان المبيع قائماً على ملكه فاذا ازاله عن ملكه
بالمع أو ما أشبهه يرجع بتقصان العيب وكذا في المحيط « هندية في الحل المزبورة

(المادة ٣٤٧)

اذا زال العيب الحادث صار العيب القديم موجباً للرد على البائع مثلاً
لو اشترى حيواناً فرض عند المشتري ثم أطلع على عيب قديم فيه ليس
للمشتري رده بالعيب القديم على البائع بل يرجع عليه بتقصان الثمن لكن
اذا زال ذلك المرض كالللمشتري ان يرد الحيوان للبائع بالعيب القديم
الذي ظهر فيه

الحادث من العيب اذا زال فله تقديم يوجب الرد يعني انا اشترى شيئاً
فحدث فيه عيب ثم اطلع على عيبه القديم لم يرد له لان حدوث العيب تنده مانع
من الرد واذا زال جاز الرد لمود الممنوع بزوال المنع « درر في خيار العيب »

(المادة ٣٤٨)

اذا باضى البائع ان يأخذ المبيع الذي ظهر به عيب قديم بعد ان حدث
به عيب عند المشتري وكان لم يوجد مانع للرد لا تبقى للمشتري صلاحية

الادعاء بنقصان الثمن بل يكون مجبواً على رد المبيع الى البائع او قبوله حتى ان المشتري اذا باع المبيع بعد الاطلاع على عيبه القديم لا يبقى له حق بان يدي بنقصان الثمن مثلاً لو ان المشتري قطع الثوب الذي اشتراه وفصله قيصاً ثم وجد به عيباً وبعد ذلك باعه فليس له ان يطلب نقصان الثمن من البائع لان البائع له ان يقول كنت اقبله بالعيب الحادث فبما ان المشتري باعه كان قد أمسكه وجبته عن البائع

(فلو حدث) أى بعد ما ظهر العيب القديم لم يحدث عيب (آخر عند المشتري يرجع) المشتري (بمقصانه) أى بنقصان العيب (أو رده على البائع برضى البائع الا مانع) من رد المشتري وأخذ البائع { كنوب شراء فقطعه فظهر عيبه وحاز لبائعه اخذه كذلك } أى مقطوعاً { فلا يرجع مشتريه ان باعه } اذ لا يبيع ان يقول انا اخذه مبيعاً فالمشتري بيبه يكون حاسباً المبيع فلا يرجع بالنقصان { درر خرر في الحبل المزبور }

{ فلو اشترى بدمراً ففجده امثله فاسد لا يرجع } لانه ساد ماله كما لا يرجع لو باع المشتري الثوب كله أو بعضه أو وعبه { بعد القطع } لجواز رده مقطوعاً لا عيباً كما افاده بقوله { فلو قطعناه وخطاه او صبغناه } أى صبغ كان عيبه { أولت التويق بسمن } از خبز الدقيق او غرس أو بنى { ثم اطلع على عيب يرجع بنقصانه } لامتناع الرد بسبب الزيادة لحق الشرع لحصول الربا حتى لو تراخى لا يقضى القاضي به { درر } وابن كمال كما يرجع لو باء أى الممتنع رده في هذه الصور بعد رؤية العيب قبل الرضاء به صريحاً أو دلالة أو هلاك المبيع عند المشتري أو كان المبيع طعماً فأكله كله أو بعضه أو لبس الثوب حتى تخرق فانه يرجع بالنقصان استحساناً وعليه الفتوى بحر وعنها يرد ما بقى

ويرجع بقصان ما اكله وعليه الفتوى اختيار وقهستاني { در المختار ملخصاً }
 (ح . ١) قوله لافساد ماله وهو ان النحر افساد للمال بصورته المبيع به مرضة
 لتلتن والفساد ولذا لا قطع السارق به فاختر معنى قيام المبيع كما في النحر حيث
 وعدم الرجوع قول الامام وفي الحاتية وجامع الفصولين لو اشترى بغيراً فلما ادخله
 داره سقط فذهب فظهر عيه يرجع بقصانه عندهما وبه أخذ المشايخ كما لو اكل
 طعاماً فوجد به عيياً ولو علم عيه قبل الذبح فذهب لا يرجع اه قال في البحر وفي
 الوقايع الفتوى على قولها في الاكل فكذا هذا اه قال الحارث الرملي ويجب قيد
 المسئلة بها اذا نحره وحياته مرجوة اما اذا آيس من حياته فله الرجوع بالنقصان
 عند الامام أيضاً لان النحر في هذه الحالة ليس افساداً للمال تأمل ورد المختار
 (المادة ٣٤٩)

الزيادة وهي ضم شيء من مال المشتري وعلاوة الى المبيع يكون
 مانعاً من الرد مثلاً ضم الحيط والصنغ الى الثوب بالخياطة والصباغة
 وغرس الشجر في الارض من جانب المشتري مانع للرد
 { قال أحاط المشتري المقطوع أو صنه بغير اسودم قيد به لكون الزيادة في
 المبيع اتفاقاً فانه لو صنه اسود فكذا الجواب عندهما لان السواد عندهما زيادة
 كالحمرة والصفرة وعنده السواد نقصان فظهر عيه القديم لا يأخذه البائع ويرجع
 به المشتري بقصان العيب ولا يقول البائع انا آخذته مبيعاً لا اختلط ملك المشتري
 بالمبيع وهو الحيط والصنغ والسن وفي العمادة ان الرد تمتع من جهة الشريعة
 لان المشتري يردّه والبائع يقبله الا ان الشريعة تمتع عن الرد والفسخ لحصول
 الربو { در غرر }

(المادة ٣٥٠)

اذا وجد مانع للرد ليس البائع ان يسترد المبيع ولو رضى بالمبيع

الحادث بل يصير مجبوراً على اعطائه نقصان الثمن حتى انه بهذه الصورة لو باع المشتري المبيع بعد اطلاقه على عيب قديم فيه كان له ان يطلب نقصان الثمن من البائع ويأخذه منه . مثلاً ان مشتري الثوب لو فصل منه فيصاً وغطاه ثم اطلع على عيب قديم فيه ليس البائع ان يسترده ولو دعى بالسبب الحادث بل يجبر على اعطائه نقصان الثمن للمشتري ولو باع المشتري هذا الثوب أيضاً لا يكون يسه ما نأه له من طلب نقصان الثمن وذلك لانه حيث صار ضم الخيط الذي هو من مال المشتري للمبيع مانعاً من الرد وليس للبائع في هذه الحالة استرداد المبيع غيظاً لا يكون بيع المشتري حيثئذ حليماً وامساكاً للمبيع
 كما لو باع أى المشتري الثوب الخيط ونحوه مد رؤية عيبه فانه يرجع بالنقصان في هذه الصورة { دور ضرر }

(المادة ٣٥١)

ما بيع صفقة واحدة اذا ظهر بعضه معيباً فان كان قبل القبض كان للمشتري مخيراً ان شاء رد مجموعه وان شاء قبله بجميع الثمن وليس له ان يرد للميب وحده ويمسك الباقي وان كان بعد القبض فالذا لم يكن في التفریق ضرر كان له ان يرد للميب حصته من الثمن سالماً وليس له ان يرد الجميع حيثئذ ما لم يرض البائع واما اذا كان في تفرقه ضرر رد الجميع أو قبل الجميع بكل الثمن مثلاً لو اشترى ثلثون ثوبين ياربعتين قرشاً فظهرت احداهما معيبة قبل القبض يرد ههما معا وان كان بعد القبض يرد المعيبة وحدها بحصتها من الثمن سالمة ويمسك الثانية بما بقي من

التمن إما لو اشترى زوجي خف فظهر أحدهما معياً بعد القبض كان له زدهما معاً للبائع وأخذ منهما منه

{ ولو اشترى فرسين صدقة { أى فى عقد واحد وقبض أحدهما ووجد بالمقبوض أو بالآخر عيباً ردهما أى الفرسين جميعاً أو أخذهما جميعاً ولا يرد الميب وحده إذا ليس للمشتري أن يرده وحده لأن فيه تفريق الصفقة قبل التمام وعن أبي يوسف أنه يرد المقبوض خاصة لأن الصفقة فيه تمت لأحدهما فيه والأصح الأول لأن تمام الصفقة يتعلق بقبض المبيع وهو اسم للكل إلا أن ظهر العيب بعد قبضها لأنه يفرق بين يده التمام فلا يمنع الرد وحده خلافاً لزفر ووضع المسئلة في فرسين لكونه مما يمكن الانتفاع بأحدهما لأنه لو لم يمكن كما إذا اشترى خفين ووجد في أحدهما عيباً لا يرد الميب خاصة اتفاقاً لانهما في المعنى والمنفعة كشئ واحد والغير هو المعنى ولهذا قالوا لو اشترى زوجي نور وقبضهما ثم وجد بأحدهما عيباً وقد ألب أحدهما الآخر بحيث لا يعمل بدونه لا يملك رد الميب خاصة { يجمع الأهر في خيار العيب }

(المادة ٣٥٢)

إذا اشترى شخص مقداراً معيناً من جنس واحد من المكيلات والموزونات وما قبضه ثم وجد بعضه معياً كان مخيراً أن شاء قبله جميعاً وأن شاء رده جميعاً

ولو كان المبيع كيلياً أو وزنياً من نوع واحد ووجد بعض الكيلى أو الوزنى معيباً يرد القبض رده كله أو أخذه أى كل عينه لأنه كالشئ الواحد فليس له أن يأخذ البعض سواء كان قبل القبض أو بعده كالتوب الواحد إذا وجد ببعضه عيباً وقوله يرد البعض اتفاقاً ولو تركه لكان أولى تدبر { وقيل لهذا { أي الخيار بين رد الكل أو أخذه { أن لم يكن في وطائين والا { أي وإن كان في

وطائين { فهما كالقرسين } حتى يرد الوطاء الذي وجد فيه العيب وحده { يجمع
الآخر }

(المادة ٣٥٣)

إذا وجد المشتري في الحنطة والشعير واهنهما من الحبوب للمشترة
تراياً فان كان ذلك التراب يمد قليلاً في العرف صح البيع وان كان كثيراً
بحيث يمد عيباً عند الناس يكون المشتري مخيراً

اشترى حزمة توجد فيها ترايا ان كان مثل ما يكون في الحنطة لا يرد ولا يرجع
بالنقصان وان كان بحال لا يكون في الحزمة مثل ذلك ويعد اهناً عيباً له ان يرد
الحنطة كلها ولو اراد ان يغير التراب ويرده على البائع ويحجب الحنطة ليس له ذلك
(اشترى) مسكاً توجد فيها رصاصاً يميز الرصاص ويرد على البائع بحسب من الفن
قل او كثر (خراطة القناوي في فصل ما يكون عيباً من البعوض) جعل أبو يوسف
لنفس هذه المسائل أصلاً فقال كل ما ساع في قلبه لا يميز كثيره وكل ما لا يساع
في قلبه كان له يميز كثيره والرصاص في المسك لا يساع في قلبه فيميز كثيره ويساع
في قلب التراب لا يميز كثيره وعامة المشايخ أخذوا بهذه الرواية (قاضيان في
فصل العيوب من البعوض انه يرد في خراج العيب)

(المادة ٣٥٤)

اليض والجوز وما شاكلهما اذا ظهر بعضها فاسداً فلا يستكثر
في السادة والمرف كالاثنتين والثلاثة في المائة يكون مفضواً وان كان الفاسد
كثيراً كالعشرة في المائة كان للمشتري رد جميعه للبائع واسترداد ثمنه منه
كاملاً .

(وان اشترى جوزاً أو بيضاً أو طيحاً أو قنأ أو خياراً ففسده) قيد به لأنه

لو أطلع قبل كسره لانه يردّه (فوجده فاسداً) بان كان مثلاً او مرأ فان كان
يتنفع به في الجملة بان صلح لاكل بعض الناس والدواب (رجع بقصانه) دفعاً للفسور
بقدر الامكان ولا يرد لان الكسر عيب حادث الا ان يقبله البائع مكسوراً ويرد
الثمن وقال الشافعي يردّه (والا) أي وان لم يتنفع به اصلاً (فبكل ثمنه) أي يربيع
بجميع الثمن لانه ليس بمال فكان البيع باطلاً ولا يترى في الجوز صلاح قشره
على ما قيل لان ماله باعتراب اللب بخلاف بيض النعناع فاذا وجده فاسداً يمد الكسر
فانه يرجع بالنقصان لان ماله باعتراب القشر (ولو البعض فاسداً وهو قليل كالواحد
والاثنين) في المسألة صح البيع استحساناً امدم خذوه عادة ولا خيار له كالارباب
في النخلة الا ان يمدد الناس عيماً فله الرد (والا) أي وان لم يكن قليلاً بل كثيراً
(يمدد البيع) في الكل و (رجع بكل ثمنه) عند الامام لحمه في العقد بين ماله
قيمة وما لا قيمة له وعندهما يجوز في حصة الصحيح منه وقيل يفسد العقد في الكل
اجماعاً ولو قال المصنف فوجده معيماً مكان فاسداً لكان اولى لان من عيب الحوزة
له وسواده تدبر وفي الفتح لو اشترى دقيقاً فخبز بعضه وطهر انه سر رد ما بقي
ورجع بقصانه ما خذوه وفي البحر اشترى عدداً من الطيخ والرمان أو السفرجل
مكسراً واحداً وأطلع على عيب رجع بحصته من الثمن لا غير ولا يرد الباقي الا
ان يرهن أن الباقي فاسد ولو وجد في اسك رصاصاً ميره ورده بحصته قل أو
كثر (مجمع الانهر)

(المادة ٣٥٥)

اذا ظهر جميع البيع غير متنع به اصلاً كان البيع باطلاً والمشتري
استرداد جميع الثمن من البائع مثلاً لو اشترى جوزاً أو أيضاً فظهر جميعه
فاسداً لا يتنفع به كان للمشتري استرداد ثمنه كاملاً من البائع
لما سراً اتفاقاً من قوله والا أي وان لم يكن قليلاً بل كثيراً يمدد البيع في الكل
ورجع مكل ثمنه من المجمع قال في النهر والقابل ما لا يحلوه عنه الموزعة كالواحد

والاثني في المائة (كذا في الهداية) وهو ظاهر وفي ان الواحد في العشرة كثير
وبه صرح في القبة وقال السرخسي الثلاثة عفو يعني في المائة ٨١. وفي البحر
القليل الثلاثة وما دونها في المائة والكثير ما زاد ٨٠. وفي الفتح وجعل الفقيه
أبو الليث الحنبل الستة في المائة من الحوز عفو ٨١. (رد المحتار على در المختار)

الفصل السابع

في الفن والتفرير

(المادة ٣٥٦)

اذا وجد غبن فاحش في البيع ولم يوجد تفرير فليس للمضون ان
يفسخ البيع الا انه اذا وجد الغبن وحده في مال اليتيم لا يصح البيع
ومال الوقف وبيت المال حكمه حكم مال اليتيم

(واعلم انه لا رد بغبن فاحش) هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين في ظاهر
الرواية وبه افتى بعضهم مطلقا كما في القبة ثم رقم وقال ويقتى بالرد رقعا بالناس
وعليه اكثر روايات المضاربة وبه يقتى ثم رقم وقال ان غره أى غر المشتري البايع
أو بالعكس او غره الدلال فله الرد ولا لا وبه افتى صدر الاسلام وغيره (در المختار
في المراجعة والتولية)

(ح ١٠) لاوصى البيع والشراء بالغبن اليسير لا بغاحته ادب الا وصيا كذا
فيما نقل في النتيجة في التفرير والتمن قال قاضيخان في فتاواه لو باع الوقف ووهب
التمن صحت الهبة يضمن والتمن في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا تصح الهبة
اتهمى. وتبعه في الاسعاف وأما مسئلة بيعه بغبن فاحش فقال مولانا قاضيخان في

فتأواه ولو باع أرض الوقف بشئ فيه غبن فاحش لا يجوز بيعه في قول أبي يوسف وهلال لأن القيم بمنزلة الوكيل فلا يملك البيع بغبن فاحش ولو كان أبو حنيفة يحجز الوقف بشرط الاستبدال لأجاز بيع القيم إذا كان بشئ فاحش كالوكيل بالبيع انتهى من رسالة بيع الأوقاف لا على وجه الاستبدال فاسد أو باطل لابن نجيم اعلم أن الإمام نصب ناظراً لمصالح المسلمين وصرح في فتح القدير بأنه كوصي التيمم انتهى رسالة لابن نجيم في حق الأراضي للأوقاف أقول فعمل منه أن تصرف الإمام في بيت المال كتصرف الوصي فلا يبيعه بشئ فاحش (نحوه)

قوله وبه اتفق بعضهم مطلقاً أي سواء كان الغبن بسبب التفرير أو بدونه (رد المختار)

قوله ويضيق بالرد وفقاً بالناس ظاهره الإطلاق سواء غره أولاً بقرينة القول الثالث (رد المختار)

قوله وبه اتفق صدر الإسلام وغيره وهو الصحيح كما يأتي وظاهر كلامهم أن اختلاف حقيق ولو قيل أنه لفظي ويحمل القولان المطلقان على الذول المفصل لكان حسناً ويؤيده حمل صاحب التحفة ولنا جزم به في التحفة بحمله على التفصيل وحيث لم يبق لنا القول واحد هو التعديل وبه يفتى وهو الأصح (رد المختار ملخصاً)

(المادة ٣٥٧)

إذا غر أحد المتبايعين الآخر وتحقق أن في البيع غبناً فاحشاً فلا مبنون
ان يسخر البيع حيثئذ

اختلفت وصار فيه مذبذباً فاحشاً له ان يرد على البايع بحكم ابن ولله اشار محمد في باب الصلح عن السيوطي وكان القاضي الامام أبو علي النيسابوري يحكي عن استاذة وقول في المسئلة روايتان عن أصحابنا وكان يفتى برواية الرد وفقاً للناس وكان

القاضي الامام أبو اليسر والقاضي الامام ركن الاسلام أبو بكر والقاضي الامام جلال الدين يفتون ان البائع ان قال قيمة متاعى كذا فاشتره فاشتره بناء على ذلك ثم ظهر خلافه له الرد بحكم التفرير اما اذا لم يقل ذلك فليس له الرد والصحيح ان يبقى بالرد اذا وجد التفرير وبدونه لا يفتى (من المحيط البرهاني في الفصل الخامس عشر من البيع) (نقله الكفوى على قيد علي أفندي)
(المادة ٣٥٨)

اذا مات من غير تبين فاحش لا تتقل دعوى التفرير لوادته ويورث خيار التبيين والعيب لانه استحقه سلبا فكذا وارثه لا انه ورث خياره كذا قالوا اذا علمت هذا ظهر ان خيار التفرير وهو ما اذا غر البائع المشتري أو بالعكس ووقع بينهما تبين فاحش لا يورث لانه مجرد حق للبائع أو للمشتري كما في خيار الشرط فأمل (كذا في المتح در المتقى في شرح الملتي في الجارات) (نقله الكفوى)

(المادة ٣٥٩)

المشتري الذى حصل له تقرير اذا اطلع على التبين الفاحش ثم تصرف في البيع تصرف المالك سقط حق فسخه ولو تصرف المشتري المتبون في البيع تصرف المالك بعد ما عرف التبين فيه لا يردده ولو تصرف فيه تصرف الامانة يردده (حاوي القنية في خيار المتبون) (اتقروى في فصل التبين والحياة)

(المادة ٣٦٠)

اذا هلك او استهلك البيع الذى صار في بيعه تبين فاحش وغرد او حدث فيه عيب أو بنى مشترى العرصة عليها بناء لا يكون للمعبون حق ان يشترط البيع

وفي الحيط لو حدث به ما يمنع الفسخ نحو الهلاك لزم المسمى بلا خيار ولا شيء في قول الطرفين وعن محمد رحمه الله ان المشتري يرد قيمة المبيع ويرجع على البايع بالخس (فهمتاني في التولية والمراوحة) لو هلك المبيع أو حدث به ما يمنع الفسخ عند ظهور الحيانة سقط خياره ولا شيء له في قول أبي حنيفة رحمه الله وهو المشهور في قول محمد رحمه الله (تأخر خاتية في البيع) البناء استهلاك شرح سبل الكبير مما نقل على بهجة الفتاوى في خيار الغبن والتغريب (

الباب السابع

في بيان أنواع البيع واحكامه وينقسم الى ستة فصول

الفصل الاول

في بيان أنواع البيع

المادة (٣٦١)

يشترط في انعقاد البيع صدور ركنه من اهله أى العاقل المميز
واضافته الى محل قابل لحكمه

(المادة ٣٦٢)

البيع الذى في ركنه خلل كبيع المجنون باطل

(وشروط اهلية المتعاقدين ومحل المال) قوله وشروط اهلية المتعاقدين أى كونهما عاقلين ولا يشترط البلوغ والحرية وذكر في البحر ان شرائط البيع اربعة أنواع شرط انعقاد ونفاذ وصحة ولزوم فالاول اربعة أنواع في العاقد وفي نفس العقد وفي مكانه وفي المقود عليه فشرائط العقد اثنان العقل والمعد

فلا يتعد بيع المجنون والصبي الذي لا يعقل ولا وكيل من الجانبين الا في الاب
ووصيه والقاضي والرسول من الجانبين ولا يستلزم فيه البلوغ ولا الحرية
فبيع بيع الصبي لنفسه موقوفاً ولغيره مائداً ولا الاسلام والنطق والصحة
وشروط العقد اثنان أيضاً موافقة الايجاب للقبول اه وكونه باقظ الماضي وشروط
مكانه واحد وهو اتحاد المجلس رد المختار (وشروط العقد الاثنان أيضاً موافقة
الايجاب لقبول اه وكونه باقظ الماضي وشروط مكانه واحد وهو اتحاد المجلس
رد المختار)

(ح ١) الاول ان يكون عاقلاً بمنزلة كذا في الكافي والنهاية فبيع بيع الصبي
والمجنون الذين يقبلان البيع والشراء كذا في فتح القدير والثاني ان يكون
متعدداً فلا يصلح الواحد عاقداً من الجانبين كذا في البدايع الاب ووصيه
والقاضي اذا باعوا اموالهم من الصغير أو اشتروا منه (هدية في أول كتاب
اليوع)

؛ النسخة ٣٩٣

المحل المقابل لحكم البيع عبادة عن المبيع الذي يكون موجوداً
ومقدور التسليم ومالا متوقفاً فيبيع الممدوم وما ليس بمقدور التسليم وما
ليس بمال متقوم باطل

وشروط المقدور عليه ستة كونه موجوداً مالا متوقفاً مملوكاً في نفسه وكونه
ملكاً للبائع بما يبيعه وكونه مقدور التسليم فلم يتعد بيع الممدوم وما له
خطر المدم كالحمل والدين في الضرع والنقر قبل طهوره ولا بيع الحر والميتة والدم
ولا بيع الخمر والخنزير في حق مسلم وكسرة خبز لان ادنى القيمة التي تقتل
لحواز البيع فاس ولا بيع الكلاء ولو في أرض مملوكة اه والماء في نهر أو بحر
والصيد والحلابة والحشيش قبل الاحراز ولا بيع ما ليس مملوكاً وان ملكه بعده الا

للم والمقصود لو باعه الفاضل ثم ضمن قيمته وسبع الفضولي فانه متعقد موقوف
وبيع الوكيل فانه نادر ولا بيع معجوز التسليم كالآبق والطير في الهواء والسكك
في البحر بعد ان كان في يده فصارت شرائط الانعقاد أحد عشر قلت صوابه نسمة
(در المختار في عمل المزور)

(المادة ٣٦٤)

اذا وجد شرط انعقاد البيع ولم يكن مشروعا باعتبار بعض اوصافه
الخارجة كما اذا كان المبيع مجهولا او كان في الثمن خلل صار البيع فاسداً
ومنه ان يكون المبيع معلوماً والثمن معلوماً علماً يمنع من المارعة بيع المجهول
جهالة تقضى اليها غير صحيح كبيع شاة من هذا القطيع وبيع شئ بقيمة وبحكم
فلان (هندية في أول اليسوع)

(المادة ٣٦٥)

يشترط لتمام البيع ان يكون البائع مالكا للمبيع أو وكيله للمالكه
أو وليه أو وصيه وان لا يكون في المبيع حق آخر
واما شرائط انعقاد فهو مال الملك أو "ولاية" والثاني ان يكون
في انبيع حق لغير البائع فان كان لا ينعقد كمرهون والمستأجر (كما في الدائع
هندية في أول كتاب اليسوع) وأما الثاني وهو شرائط انعقاد فائس الملك أو
الولاية وأن لا يكون حق لغير البائع فلم ينعقد بيع الفضولي عندنا اما نراه
متافذ قلنا أي لم ينعقد اذا باعه لاحل نفسه لا لاحل مالكه لكنه على الرواية
الضعيفة والصحيح انعقاده موقوفاً كما سأتي في فاه وولاية اما ثالثة المالك
كالوكالة أو الشرع كولاية الاب ثم وصيه ثم الخدم ثم وصيه ثم القاصي ثم وصيه
ولا ينعقد بيع مرهون ومستأجر وللمشتري مسخه ان لم يعلم لا لمرتهن ومستأجر
(در المختار في أول اليسوع)

(المادة ٣٦٦)

البيع الفاسد يصير نافذاً عند القبض يعني يصير تصرف المشتري في البيع جائزاً حينئذ
وأما شرائط الصحة العامة وخاصة فالعامة لكل بيع ما هو شرط الانقضاء لان
ما لا ينقذ لم يصح ولا ينعكس فان الفاسد عندنا منعقد نافذ إذا اتصل به القبض
(هندية في المحل المزبور)

(المادة ٣٦٧)

إذا وجد في البيع أحد الخيارات لا يكون لازماً
وأما شرائط اللزوم فخلوه عن الخيارات الأربعة المشهورة وغيرها هكذا في
البحر الرائق (هندية في المحل المزبور)

(المادة ٣٦٨)

البيع الذي يتعلق به حق آخر كبيع المضوى وبيع المرهون ينقصد
موقوفاً على اجازة ذلك الآخر

وبيع المضوى فانه منعقد موقوف (در المختار في كتاب البوع) ولا ينقصد
بيع مرهون ومساخر والمشتري فسخه ان لم يعلم لا لمرتهن ومساخر (رد المختار
على در المختار)

(ح - ١) الفصولي من يتصرف في حق غيره بشر اذن شرعي خرج به نحو وكيل ووصي
كل تصرف فليكن كان كبيع وترويج او اسقاط كطلاق وله محيز اي لهذا التصرف من
يقدر علي اجازته حال وقوعه العقد موقوفاً وما لا يجبر له حالة العقد لا ينقصد اصلاً
بماه صى باع مثلاً ثم بلغ قبل اجازة ولله اجازة بنفسه ياز لان له ولياً يحجز حالة
العقد بخلاف ما لو طلق مثلاً ثم بلغ فاجازة بنفسه لم يحجز لانه وقت العقد لا يحجز
له فيعطى ما لم يقل أوقته فيصح انشاء لا اجازة كما بسط الهادي (در المختار)

ووقف بيع الموهون والمستأجر والأرض في مزارعة الغبر على اجازة مرتين
ومستأجر ومزارع (در مختار) فان اجاز المرتين والمستأجر نفذ وهل يمكن
للفسخ ؟ قيل لا وهو الصحيح ليس للراهن والمؤجر الفسخ واما المشتري فله
خيار الفسخ ان لم يعلم بالاجازة والرهن عند أبي يوسف وعندهما له ذلك وان
علم وقولها هو الصحيح وعليه الفتوى (رد المحتار) ملخصاً تمامه فيه

التفصيل الثاني

في بيان احكام انواع البيوع

(المادة ٣٣٩)

احكم البيع المتقد الملكية يعني صيرورة المشتري مالكا للمبيع والبائع
مالكا للثمن

واما حكمه فثبتت الملك في المبيع للمشتري وفي الثمن للبائع اذا كان البيع
باطلاً وان كان موقوفاً ثبتت الملك فيها عند الاجازة (كذا في محيط السرخسي)
(هندية في أول كتاب البيوع)

(المادة ٣٧٠)

البيع الباطل لا يبعد الحكم اصلاً فاذا قبض المشتري المبيع بأذن البائع
في البيع الباطل كان المبيع امانة عند المشتري فلو هلك بلا تد لا يضمنه
قبض المشتري المبيع يماً باطلاً باذن بائعه لا يملكه لانعدام الركن وهو مبادلة
مال بمال والبيع الباطل لا يبعد مالا وهو امانة في يده عند البعض فلا يضمن
لو هلك في يده المشتري لان المقد غير معتبر فبقى القبض باذن المالك فيكون امانة
في يده ومضمون عند البعض أي عند البعض الآخر لانه ادنى حالا من القبول
عربي سوم الشراء وقيل الاول أي كونه امانة قول الامام والثاني أي كونه

مضمونا قولها (مجمع الانهر) في فصل لما ذكر البيع الفاسد والباطل

(المادة ٣٧١)

البيع الفاسد يفيد حكما عند القبض يعني ان المشتري اذا قبض المبيع بأذن البائع صار مالكا له فاذا هلك المبيع يبيعا فاسدا عند المشتري لزمه الضمان يعني ان المبيع اذا كان من التليات لزمه مثله واذا كان قبيحا لزمته قيمته يوم قبضه

ولو قبض المبيع يبيعا فاسدا باذن يايه صريحا كقبض المشتري المبيع بامرہ في المجلس أو بعده على الرواية المشهورة او دلالة كقبضه في مجلس عقده ولم ينه البائع عنه قبل الافتراق في مجلس عقده (وكل من) أى ان كل واحد من المبيع (والتمن عوذه) أى البيع (مال) خرج بهذا البيع الباطل (ملكه ولزمه لهلاكه) أى وقت هلاك المبيع في يد المشتري (مثله حقيقة أو معنى في القبيى (مجمع الانهر في الحل المزور)

وقال الشافعي البيع الفاسد لا يفيد الملك بالقبض قيد به لانه بدون القبض لا يفيد الملك اتفاقا لان السبب ضعيف لا يفيد انك اذا لم يتو بالقبض كالمبة وقد بأذن البائع لان القبض لو لم يكن باذنه لا يفيد الملك اتفاقا قوله منه أى المبيع حقيقة أى صورة ومعنى في ذوات الامتالك كالكيلى والوزنى أو مثله معنى أى قيمة في القبيى كالحبوان والعروض وفيه اشارة الى ان المبيع لو كان موجودا رد بعينه والى ان المبرة للقيمة يوم القبض والى انه ملكه بقيمته ولو ازدادت قيمته في يده فألتفه لم يتغير كالفصب وعند محمد يوم الاسهلاك فالقول في القيمة للمشتري مع يمينه والبيئة للبائع (مجمع الانهر ملخصا)

(المادة ٣٧٢)

لكل من المتعاقدين فسخ البيع الفاسد الا انه اذا هلك المبيع في

يد المشتري أو استهلكه أو أخرجه من يده ببيع صحيح أو هبة من آخر
أو زاد فيه للمشتري شيئاً من ماله كما لو كان المبيع داراً فصرها أو
أرضاً فغرس فيها أشجاراً أو تميز اسم المبيع بأن كان خنطة فطحنها وجعلها
دقيقاً بطل حق الفسخ في هذه الصور

لكل منهما فسخه قبل القبض وبعدة مدام المبيع في ملك المشتري إذا كان
الفساد في صلب العقد كبيع درهمين بدرهمين وإن كان لشرط زائد كشرط أن
يهدى له هدية فكذا قبل القبض وأما بعده فالفسخ لمن له شرط لأن عليه
الشرط (ملتقى الأبحر في المحل المزبور)

ح ١٠) فإن باع المشتري ما اشتراه شراءً فاسداً صح وكذا لو وهبه وسلمه
وسقط حق الفسخ وعليه قيمته ولو بى في ما اشتراه فاسداً أو غرس فيها فقلبه
قيمتاً وقالاً يتقضى الغرس والبناء ويرد الدار وشك أبو يوسف في روايته لمحمد
عن الإمام لزوم قيمتها ولم يشك (ملتقى الأبحر ملخصاً قوله فالفسخ لمن له
الشرط بمحضرة صاحبه ولا يشترط قضاء القاضى (مجمع الأنهر)

إن باع أى باع المشتري شراءً فاسداً ما قبضه أو وهبه وسلمه نفذ بيعة
وحق لأنه لما ملكه ملك التصرف فيه فلا يتصور الفسخ فيه لنفاق حق البدل
بالتصرف الثاني وفسخ البيع الأول كان لحق الشارع وحق العبد يقدم لحاجته
فعلية قيمته لما مر أنه مضمون بالقبض كالنصب والرهن كالبيع لأنه لازم فثبت
عجزه عن رد العين فيلزمه لقيمتها إلا أن حق الاسترداد يعود بترك الرهن للزوال
المانع قبل تحول الحق إلى القيمة كذا في الكافي درر غرر في البيع الفاسد ملخصاً
(المادة ٣٧٣)

فإن فسخ البيع الفاسد فإن كان البائع قبض الثمن كان للمشتري أن
يحبس المبيع إلى أن يأخذ الثمن ويسترده من البائع

ولا يأخذه أى المبيع البايع بعد القسح حتى يرد ثمنه الى المشتري فان مات البايع فالمشتري احق به أى يحبس ما اشتراه حتى يأخذ ثمنه وطالب للبايع ربح ثمنه بعد التقاضى لا للمشتري ربح ميمه فيتصدق به كما طالب ربح مال ادماء قفى ثم تصادقا على عدمه فرد بعد ما ربح فيه للمدى (ملقى الابجر في المحل المزبور)
فليس للورثة ولا للفرماء حبس الثمن حتى يأخذ المبيع ذكر الثمن مقام القيمة لانعدام الفساد بالفسخ ولا يدخل المبيع في قسمة فرماء البايع لان المشتري مقدم حال حيوته وكذا بعد وفاته على التجهيز والفرماء فيأخذ المشتري دراهم الثمن بينها لو قائمة ويأخذ مثلها لو هالكة ولو مات المشتري فالبايع احق من سائر الفرماء (جميع الانهر)

(المادة ٣٧٤)

البيع النافذ يفيد الحكم في الحال
وأما أنواعه فبالنظر الى مطلق البيع أربعة نائذ وموقوف وفاسد وباطل فالنائذ ما افاده الحكم للحال (هندية في كتاب البيوع)

(المادة ٣٧٥)

اذا كان البيع لازماً نافذا فليس لاحد المتبايعين الرجوع عنه
واذا وجد الإيجاب والتبول لزم بلا خيار في المجلس (مائق الابجر في البيوع)
وحكمه ثبوت الملك في المبيع للمشتري وفي الثمن للبايع اذا كان البيع بائاً (هندية في المحل المزبور)

(المادة ٣٧٦)

اذا كان البيع غير لازم كان حق القسح لمن له الخيار
والخيار موضوع للفسخ لا للاجازه عندنا (هكذا في السراج الوهاج) (هندية في الباب السادس في خيار الشرط)

(المادة ٣٧٧)

البيع الموقوف يفيد الحكم عند الاجازة

والموقوف ما افاده عند الاجازة (هندية في البيوع)

(حـ) ١ وقف مال الثير على اجازة مالكه وبيع الصبي المحجور وما له من فاسد عقل غير رشيد وبيع الموهون والمستأجر والارض في مزارعة الثير وبيع شئ برقه وبيع المرتد والبيع بما باع فلان أو ما أخذه فلان وبيع شئ بقيته وبيع الغاصب بتويز الايصار في بيع القضولى ومن المبيع الموقوف بيع الصبي المحجور الذي يملك البيع والشراء ويتوقف بيعه وشراؤه على اجازة والده أو وصيه أو جده أو القاضي وكذلك المتوه والصبي المحجور اذا بلغ سقها يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة الوصى أو القاضي (قاضيه خان فى فصل فى بيع الموقوفة من البيوع)

(المادة ٣٧٨)

بيع القضولى اذا اجازته صاحب المال أو وكيله أو وصيه أو وليه نفذ والا انسخ الا انه يشترط لصحة الاجازة ان يكون كل من البائع والمشتري والمجيز والمبيع قائماً فاذا كان احد المذكورين هالكا لا تصح الاجازة
يتنط لصحة الاجازة قيام أربعة البائع والمشتري والمالك والمبيع ولا يشترط قيام الثمن فان هلك أحد الاربعة لم يجز الاجازة ويجوز مع قيام الاربعة فالاجازة للاحققة كالوكالة سابقة فالثمن للمجيز لو قائماً ولو هلك فى يد البائع يهلك امانة (جامع القصولين فى الرابع والنشرين قفله الكفوى فيما يتعلق بالاجازة من البيوع)

(المادة ٣٧٩)

بما ان لكل من البدلين فى بيع المقايضة حكم المبيع تعتبر فيها شروط المبيع فاذا وقعت منازعة فى أمر التسليم لم ان يسلم ويسلم كل من التباين مما

من باع سلعة بثمن قبل للمشتري ادفع الثمن أو لا ومن باع سلعة بسلمة أو بثمن قبل لها معا (كذا في الهداية) (هندية في الفصل الثاني من الباب الرابع من اليسوع)

المصل الثالث

في حق السلم

(المادة ٣٨٠)

السلم كالبيع يتمدد بالايجاب والقبول ينشأ اذا قال المشتري للبائع اسلمت لك الف قرش على مائة كيل من الحنطة وقبل الآخر انمقد السلم وأما ركنه بأن يقول لآخر اسلمت اليك عشرة دراهم في كر حنطة أو أسلفت ويقول الآخر قبلت ويتمدد السلم بلفظ البيع في رواية الحسن وهو الاصح كذا في محيط السرخسي (هندية في الباب الثامن عشر في السلم)

(المادة ٣٨١)

السلم انما يكون صحيحاً في الاشياء التي تقبل التعيين بالقدر والوصف كالجودة والكمية

ويصح السلم فيما يمكن ضبط صفته أى جودته ودرأته ونحو ذلك ومعرفة قدره أى مقداره أعم من الكيل والوزن والذرع لانه لا يقضى الى المنازعة وفي البحر السلم في الغنб الغلات في وقت كونه حصرماً لا يصح والسلم في التفاح الناضج قبل الادراك يصح لانه يسمى تفاحاً لا في غيره أى ما لا يمكن ضبط صفته ومعرفة قدره لا يصح السلم فيه لانه يقضى الى المنازعة وهذه قاعدة كلية تبنى عليها كثير من مسائل السلم (مجمع الانهر في السلم)

(المادة ٣٨٢)

المكيلات والموزونات والدروعات تمين متاديرها بالكيل والوزن

والذرع

فيصح في المكبل كالبر والشعر والموزون كالعسل والزيت سوى النقدين من الدرهم والدنانير لانهما موزونين ولكنهما غير شمين بل خلفا تمين فلا يجوز الاسلام فيها (يجمع الانهر في السلم)

(المادة ٣٨٣)

العدديات المتاربة كما تمين مقاديرها بالعد تمين بالكيل والوزن أيضاً والبيدي المتقارب كالجوز والبيض عدداً وكذا الفلوس خلافاً للمحمد (ملتقى الاصم رحمه الله) ويصح في للعددي المتقارب وهو ما لا تتفاوت احاده كالجوز والبيض عدداً وكذا لانه معلوم مضبوط مقدور التسليم وما فيه من التفاوت يهدر صرفاً لا خلاف في جوازه عدداً وانما الخلاف في جوازه كذا فتمتد بجوز ومنه زفر كذا وعنه منه عدداً أيضاً وانما جاز كذا عندنا لوجود الضبط فيه قيداً بالتقارب ومنه الكمثرى والشمش والتين لان العددي المتفاوت لا يجوز فيه السلم وما تفاوت ماله يتفاوتة كالطبخ والقرع والرمان والفرجل وغيرها فلا يجوز السلم في شيء منها عدداً للتفاوت الا اذا ذكر ضابطاً غير مجرد العدد كطول وعاطم وغيرها (يجمع الانهر)

(المادة ٣٨٤)

ما كان من اعدديات كالبين والا جبر يلزم ان يكون قابله أيضاً معيناً وفي البين يفتح اللام وكسر الباء وهو الطوب التي شرط وفي الخلاصة ذكر المكان الذي يعمل فيه البين والا جبر يضم الميم وتشد الباء مع المدح واللين اذا طبخ اذا سمي بالبن بكسر الميم وفتح الباء قلبها معلوم لان التفاوت حيثئذ يكون اقل (يجمع الانهر في السلم)

(المادة ٣٨٥)

الكرايس والجوخ وامشالهما من المذروحات يلزم تعيين طولها وعرضها ورقتها ومن أى شئ تسج ومن تسج أى محل هي
(ويصح السلم في المذروع كالثوب بين طوله وعرضه ورقته أي غلظه ورقته وفي المسح وصفته أي من قطن أو كتان أو سركب منها وهو الملح أو حرير ونحو ذلك وصنفته كمثل الشام أو الروم لانه يصير معلوماً بذكر هذه الاشياء فلا يؤدي الى النزاع قيل هذا اذا كان الثوب غير الحرير اذ لو كان حريراً لابد أيضاً من بيان وزنه (يجمع الاثر في السلم)

(المادة ٣٨٦)

يشترط لصحة السلم بيان جنس المبيع مثلاً أنه حنطة أو أرز أو تمر ونوعه ككونه يسقى من ماء مطر { وهو الذي نسميه في عرفنا بعلاً } أو بماء النهر والعين وغيرهما { وهو ما يسمى عندنا سقياً } وصفته كالجلد والحليس وبيان مقدار الثمن والمبيع وزمان تسليمه ومكانه وشرطه أي شرط يخته التي تذكر في المقدسبعة بيان جنسه كبر أو تمر وبيان نوع كسقي أو بعلي وصفته كجيد أو ردي وقدره ككنا كدلا لا يقبض ولا ينسبط واجل واقله في السلم شهر به يقضى وفي الحادي لا بأس بالسلم في نوع واحد على ان يكون حلول بعضه في وقت وبعضه في وقت آخر وبطل بموت المسلم اليه لا بموت رب السلم فيؤخذ المسلم فيه من تركته حالا لبطان الاجل بموت المدين لا الدائن ولذا شرط دوام وجوده لتدوم القدرة على تسليمه بموته وبيان قدر رأس المال ان تفاق بمقداره كما في مكمل وموزون وعهدى متفاوت واكتفى بالإشارة كما في مزروع وحيوان قلنا ربما لا يقدّر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال ابن كمال وقد يفتق بعضه ثم يجد باقيه مبيعاً

غيره ولا يستمد له رب السلم في مجلس الرد فيفسخ العقد في المردود ويبقى في غيره
تلتزم جهالة المسلم فيه فيما نقي ابن ملك فوجب بيانه والسابع بيان مكان الايفاء
للمسلم فيه فيما له محل ومؤنه ومثله الثمن والاجرة والقسمة وعيناً مكان العقد وبه
قالت للثلاثة كبيع وقرض واتلاف وغصب قلنا هذه واجبة التسليم في الحالب بخلاف
الاول (رد المحتار في باب السلم)

(ح ١٠) قوله لا ينقض اه كالصاع مثلاً بخلاف الجراب والزرنيذ (رد المحتار)
قوله وأجل فان أسلفها حالاً ثم أدخل الاجل قبل الافتراق وقبل استهلاك
رأس المال جاز (رد المحتار)

قوله ولذا شرط اه أي لكونه يأخذ من تركه حالاً اشتراط اه وحاصله
بيان فائدة اشتراطهم عدم انقطاعه فيما بين العقد والمحل وذلك لو مات المسلم
اليه وقوله تدوم الخ علة لقوله اشترط وقوله بموته الباء للسببية متعاقبة بتسليمه
والموت في الحقيقة ليس سبباً للتسليم بل للحلول الذي هو سبب السبب (رد المحتار)
قوله ان تعاق بمقداره بان تنقسم اجزاء المسلم فيه على اجزائه فتح بان يقل
النصف بالنصف والربع بالربع وهكذا وذلك انما يكون في الثمن المتقسط (رد المحتار)
قوله قلنا جواب عن قولها بانه لا يلزم (رد المحتار)

قوله الى رد رأس المال فاذا كان غير معلوم المقدار ادى الى التنازع (رد المحتار)
قوله واكتفيا اي الامان (رد المحتار)

فلو قال اسلمت اليك هذه الدراهم في كمر ولم يدر وزن الدراهم او قال
اسلمت اليك في هذا البر في كذا من الزعفران ولم يدر قدر البر لا يصح
عليه وشعنا يصح واجموا على ان رأس المال اذا كان ثوباً أو حيواناً يصير
معلومه بالإشارة (رد المحتار)

(المادة ٣٨٧)

يشترط لصحة بقاء السلم تسليم الثمن في مجلس العقد فاذا تفرق

المأقدان قبل تسليم رأس مال السلم انفسخ العقد
 وبقي من الشروط قبض رأس المال ولو عيناً قبل الافتراق بإداتها وإن ناما
 أو سار قرسحاً أو أكثر ولو دخل ليخرج الدراهم إن توادى عن السلم إليه
 بطل وإن بحيث يراه لا وصحت الكفالة والحواة والارتهان برأس مال السلم (نزائية)
 وهو شرط بقائه على الصحة لا شرط انعقاده لو صفها فينقذ صحيحاً عليه خلاصة
 (در المختار في المحل المزبور)

الفصل الرابع في بيان الاستصناع (المادة ٣٨٨)

إذا قال شخص لآخر من أهل الصنائع اصنع لي الشيء القلاني بكذا
 قرشاً وقبل الصانع ذلك انعقد البيع استصناعاً مثلاً لو أدى المشتري رجله
 لحفاف وقال له اصنع لي زوجي خب من نوع السخيان القلاني بكذا قرشاً
 وقبل الصانع أو تقاول مع نجار على أنه يصنع له زورقاً أو سفينة وبين
 له طولها وعرضها وأوصافها اللازمة وقبل التجار انعقد الاستصناع كذلك
 لو تقاول مع صاحب معمل أن يصنع له كذا بندقة كل واحدة بكذا قرشاً
 وبين الطول والحجم وسائر أوصافها اللازمة وقبل صاحب المعمل انعقد الاستصناع
 وصورته أن يقول للحفاف اصنع لي خفاً من اديك يوافق رجلي ويريه رجله
 بكذا أو يقول للصانع اصنع لي خاتماً من فضتك وبين وزنه وصفته بكذا
 (وكذا لو قال لسقاء اعطني شربة ماء بفلس أو احتجم بأجر فانه يجوز لتعامل

الناس وان لم يكن قد مر ما يشرب وما يحتاج من ظهره معلوماً (كذا في الكافي) (هندية في الباب المشرون في البيئات المكروحة والارباح الفاسدة) وفي إيداع من شروط الاستئصال بيان جنس المصنوع ونوعه وقدره وصفته وان يكون مما فيه تعامل وان لا يكون مؤجلاً والا كان سلماً وعندها المؤجل استئصال الا اذا كان مما لا يجوز فيه الاستئصال فتقلب سلماً في قولهم جيداً (رد المحتار) (ح ١٠) الاستئصال ينقذ اجارة ابتداءً ويصير بيعاً انتهاءً قبل التسليم بائعاً وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى (هندية) والمستع بالخيار ان شاء اخذه وان شاء تركه ولا خيار للصالح وهو الاصح هكذا في الهداية (هندية)

(المادة ٣٨٩)

كل شيء تعامل استئصاله يصح فيه الاستئصال على الاطلاق واما ما لم تعامل باستئصاله اذا بين فيه المدة صار سلماً وتعتبر فيه حيثية شروط السلم واذا لم يبين فيه المدة كان من قبيل الاستئصال أيضاً
الاستئصال جائز في كل ما جرى التعامل فيه كالقنوس والحف والواني المتخذة من الصخر والنحاس وما اشبه ذلك استحصاناً (كذا في المحيط ثم ان الاستئصال انما جائز فيما تناس فيه تعامل اذا بين وصفاً على وجه يحصل التعريف أما فيما لا تعامل فيه كالاستئصال في الثياب بان يأمر حائكك ليحك له ثوباً بزل من عند نفسه لم يجز (كذا في الجامع الصغير) (هندية في المحل المزبور)

وان ضرب الاجل فيما تناس فيه تعامل صار سلماً عند أبي حنيفة لا يجوز الا بمراعاة السلم ولا يثبت فيه الخيار وعندهما بقي استئصالاً ويكون ذكر المدة لتسهيل وان ضرب الاجل فيما لا تعامل فيه صار سلماً بالاجماع (كذا في الجامع الصغير) هذا اذا كان ضرب المدة على وجه الاستهمال بان قال شهراً أو ما اشبه ذلك وأما ما ذكر على وجه الاستهجال بان قال على ان تفرق منه غداً أو بعد

غدا يصير سلماً في قولهم جميعاً (كذا في الصغرى) هندية في المحل الزبور (ح ١٠) ولا خيار للصانع بل يجري على العمل وعن أبي حنيفة إن له الخيار
 كذا في الكافي وهو المختار هكذا في جواهر الاخلاطى (هندية)
 (والاصح) إن المقود عليه المستنع فيه ولهذا لو جاز به مفروغاً
 عنه لامن صنته أو من صنته قبل القدر جاز كذا في الكافي (هندية)
 ولا يتعين الا بالاختيار حتى لو باعه الصانع قبل ان يراه المستنع جاز وهو
 الصحيح هكذا في الهداية (هندية في الاستنصاع)
 والاستنصاع بإجل سلم اذا ذكر على سبيل الاستمهال لا الاستعجال فانه
 لا يصير سلماً (در المختار)

(والمراد) بالإجل ما تقدم وهو شهر فافوقه قال المصنف فينا الاجل بذلك
 لانه اذا كان اقل من شهر كان استنصاعاً ان جرى فيه تعامل والا ففسد ان
 ذكره على وجه الاستمهال وان كان للاستعجال بان قال على أن تفرغ منه غداً
 أو بعد غد كان صحيحاً اهـ (رد المختار على در المختار)

(المادة ٣٩٠)

يلزم في الاستنصاع وصف المصنوع وتعيينه على الوجه الموافق للمطلوب
 لما مر من البدائع من شروط الاستنصاع بيان جنس المصنوع ونوعه وقدره
 وصفته وان يكون فيها تعامل وان لا يكون مؤجلاً والا كان سلماً وعندهما
 المؤجل استنصاع الا اذا كان مما لا يجوز فيه الاستنصاع فتقلب سلماً في قولهم
 جميعاً (رد المختار)

(المادة ٣٩١)

لا يلزم في الاستنصاع دفع الثمن حالاً أي وقت العقد
 وفي التاتارخانية ولا يجبر المستنع على اعطاء الدراهم وان شرط تعجيله هذا
 اذا لم يضرب له اجلاً فان ضرب له أجلاً قال أبو حنيفة يصير سلماً ولا يبقى استنصاعاً

حتى يشترط فيه شرائط السلم فقط طهر لك هذه النقول ان الاستصناع لا يجبر اذا كان موجلا بشهر فاكثر فيصير سلبا وهو عقد لازم يجبر عليه ولا خيار فيه (رد مختار على در المختار)

(المادة ٣٩٢)

اذا انعقد الاستصناع فليس لاحد الماقدنين الرجوع واذا لم يكن المصنوع على الاوصاف المطلوبة المينة كان المستصنع غيرا
صلى الاستصناع بما لا عدة على الصحيح ثم فرع عليه بقول يجبر الصانع على عمله ولا يرجع الامر عنه ولو عدة لما ائتم بالمبيع هو المين لا عمله خلافا لبردى فان جاء الصانع بمصنوع غيره أو بمصنوعه قبل العقد فاحده صح ولو كان المبيع عمله لما صح ولا يتبين المبيع له أي للامر بلا رضاء فصح بيع الصانع لمصنوعه قبل رؤية أمره ولو تبين له لما صح بيعه وله أي للامر أخذه وتركه بخيار الرؤية ومفاده انه لا خيار للصانع بعد رؤية المصنوع له وهو الاصح نهر (در المختار في آخر السلم)

اقصص الخامس

في احكام بيع المريض

(المادة ٣٩٣)

اذا باع شخص في مرض موته شيئا من ماله لاحد ورثته يصير ذلك موقوفا على اجازة سائر الورثة فان اجازوا بعد موت المريض ينشد البيع وان لم يجزوا لا ينشد

المريض اذا باع عينا من اعيان ماله من وارثه عند أي حنفة لا يصح اصلا من غير اجازة باقي الورثة سواء حاي أو لم يحاي باع بمثل القيمة أو باضعاف

القيمة وعندما يمثل القيمة أو باضعافها جاز (من المحيط البرهاني في آخر الفصل الثامن عشر من البيع) مريض مرض الموت باع ضياعا لو ارث قبض الثمن لا يصح هكذا ذكروه وهو الصحيح وهذا على قول أبي حنيفة اه وعندها يصح اذا باع بمن التل والفتوى على قول أبي حنيفة (جواهر الفتاوى في الوصايا فقه الكفوى على قيد على أمدي)

(المادة ٣٩٤)

اذا باع المريض في مرض موته شيئاً لاجنبي بمن التل صح بيعه وان باعه بدون ثمن التل وسلم المبيع كان بيع محاباة يستبر من ثلث ماله فان كان الثلث واذا بها صح وان كان الثلث لا يفي بها لزم المشتري اكمال ما نقص من ثمن التل واعطاؤه للورثة فان اكمل لزم البيع والا كان للورثة فسخه مثلا لو كان شخص لا يملك الا داراً تساوي ألفاً وخمسمائة قرش فباع الدار المذكورة في مرض موته لاجنبي غير وارث له بالف قرش وسلمها له ثم مات فيها ان ثلث ماله يبقى بما حاجي به وهو خمسمائة قرش كان هذا البيع صحيحاً معتبراً وليس للورثة فسخه حيثكد واذا كان المريض قد باع هذه الدار بخمسمائة قرش وسلمها للمشتري فيها ان ثلث ماله الذي هو خمسمائة قرش يبدل نصف ما حاجي به وهو ألف قرش فيكذ للورثة ان يطلبوا من المشتري نصف ما حاجي به موتهم وهو خمسمائة قرش فان اداها للتركة لم يكن للورثة فسخ البيع وان لم يؤدها كان للورثة الفسخ واسترداد الدار

(المريض) اذا باع ما يساوي ألف درهم بمحابة من الاجنبي ولا مال

له سواء يصر عايباً بخسبائه فتفقد الحجابة بقدر الثلث ثم يقال للمشتري أما ان تبلغ
الى ثلثين ثلثي الالف ولا ترد شيئاً من البيع وأما ان تفسخ العقد (من المحيط
البرهاني قيل الفصل التاسع عشر من كتاب البيع نقله الكفوي هكذا)

(المادة ٣٩٥)

إذا باع شخص في مرض موته ماله بأقل من ثمن المثل ثم مات
مديوناً وتركته مستغرقة كان لا صحاب الديون ان يكتفوا المشتري بأبلاغ
قيمة ما اشتراه الى ثمن المثل وأما له وأما له للتركة فان لم يفعل فسحقوا البيع
(المريض الذي عليه دين يحيط بماله اذا باع عبثاً من أعيان ماله من أجنبي
بدين يسير لا يصح الحجابة عند ذلك اجازت الورثة أو لم يحجز ويقال للمشتري
ان شئت بلغ تمام القيمة وان شئت فافسخ البيع وان لم يكن عليه دين يجوز اذا
كانت الحجابة بقدر الثلث من العبادية في احكام المريض وأما بيع المريض من
الاجنبى فلا يخلو أما ان يكون بمثل القيمة أو بالدين فان كان بمثل القيمة جاز (من
المحيط البرهاني في أوائل كتاب الحجر)

الفصل السادس

في حق بيع الوفاء

(المادة ٣٩٦)

كما ان البائع وفاء له ان يرد الثمن ويأخذ المبيع كذلك للمشتري

ان يرد المبيع ويسترد الثمن

للابع استرداده اذا قضى دينه ولا فرق عندنا بينه وبين الرهن في حكم من
الاحكام كما في المصول العبادي (هندية في الباب المشرون في اليباعات المكروهة)
ولا يأخذ البائع حتى يرد دينه (غرر في البيع الفاسد)

(ح - ١) سورة البيع الوفاء ان يقول البائع للمشتري بمتنك هذه العين بدين لك عليّ عليّ اني متى قضيت الدين فهو لي أو قول البائع بمتنك هذا بكنا عليّ اني متى دفعت لك الثمن تدفع العين كذا في البحر الرائق (هندية في الوفاء)

البيع الذي تمارف زماننا احتيالا للرباء ويسمونه ببيع الوفاء هو في الحقيقة رهن وهذا المبيع في يد المشتري كالرهن في يد المرتهن لا يملكه ولا يطلق له الانتفاع الا بأذن مالكة وهو ضامن لما أكل من ثمره واستهلك من شجره والدين ساقط بهلاكه في يده اذا كان به وفاء بالدين ولا ضمان عليه في الزيادة اذا هلك من غير ضمه وللبائع استرداده اذا قضى دينه ولا فرق عندما ينشه وبين الرهن في حكم من الاحكام كذا في فصول المهادي وعليه فتوى السيد ابي شجاع السمرقندي وفتوى القاضي علي السعدي بخاري وكثير من الأئمة على هذا (كذا في المحيط هندية في الوفاء البيع)

(المادة ٣٩٧)

ليس للبائع ولا للمشتري بيع مبيع الوفاء لشخص آخر وفي الزاوية ولو باعه لآخر باتاً توقف على اجازة مشتريه وفاء ولو باعه للمشتري فلبائع أو ورثته حق الاسترداد أو فاء في الثمن لئلا ياتي ان ورثته كل من البائع والمشتري تقوم مقام مورثها نظراً لجانب الرهن فليحفظ { در المختار في البيع القاسد }

(المادة ٣٩٨)

اذا شرط في بيع الوفاء ان يكون قدر من منافع المبيع للمشتري صح ذلك مثلاً لو تقاول البائع والمشتري وتراضيا على ان الكرم المبيع يبيع وفاء تكون غلته مناصفة بين البائع والمشتري صح ولزم الايفاء بذلك على الوجه المشروح وسئل الامام المازني عن باع نصف الكرم من آخر يبيع الوفاء وخرج هو في الصيف الى كرمه مع اهله وخرج هذا المشتري مع اهله وادركت الثلات

فأخذ البائع نصفها هل للبائع اذا تقابلا البيع واعطى ثمنه الى المشتري ان يطالبه بما اخذ من الفلات . قال لو اخذه بغير رضاه البائع فالبائع ان يطالبه به لا لو اخذه برضاه لكونه هبة فهو في الحقيقة رهن وليس له ان يأكل غلة الرهن فاذا اكلها ضمنها فان قيل فيبقى ان لا يضمن لان الاذن من البائع موجود دلالة لان غرضها من هذا التبايع اخذ غلته والانتفاع به سواء كان كله او بعضه قلنا لا عبرة للاذن السابق لان الغلة غير موجودة حينئذ (جامع الفتاوى في البيع الوفاء)

(المادة ٣٩٩)

اذا كانت قيمة المال المبيع بالوفاء مساوية للدين وهلك المال في يد المشتري سقط الدين في مقابلته

والدين ساقط بهلاكه في يده اذا كان به وفاء بالدين ولا ضمان عليه في الزيادة اذا ملكك من غير منعه (هندية في الباب العشرون في البياعات المكروهة)

(المادة ٤٠٠)

اذا كانت قيمة المال المبيع ناقصة عن الدين وهلك المبيع في يد المشتري سقط من الدين بقدر قيمته واسترد المشتري الباقي وأخذه من البائع

(المادة ٤٠١)

اذا كانت قيمة المال المبيع وفاء زائدة عن مقدار الدين وهلك المبيع في يد المشتري سقط من قيمته قدر ما يقابل الدين وضمن المشتري الزيادة ان كان هلاكه بالتعدي واما ان كان بلا تدفلا يلزم المشتري اداء تلك الزيادة (فلا فرق عندما يته وبين الرهن في حكم من الاحكام لان المتعاقدين وان سميهم البيع ولكن غرضها الرهن والاستيثاق (في الفصل الثامن عشر من

الفصولين) وهو مضمون بالاقبل من قيمته ومن الدين فلو هلك وما سواه صار
المرتهن مستوفياً لديه وإن كانت قيمته أكثر فالرأى أمانته وإن كانت الدين أكثر سقط
منه قدر القيمة وطول الرهن الباقي وتعتبر قيمته يوم قبضه (ملتقى) إذا كان الدين
مائة درهم والرهن أيضاً يساوي مائة درهم فهلك من غير تمد صار المرتهن
مستوفياً لديه حكماً ولا يبقى له مطالبة على الراهن فإن كان الرهن يساوي مائة
وخمسين درهما مثلاً فالتحسبون أمانته في يده فلا يضمنها إلا بالتعدي وإن كان الرهن
يساوي تسعين يصير المرتهن مستوفياً من دينه تسعين درهما ويرجع على الراهن
مئسرة دراهم (مجمع الأنهر)

(المادة ٤٠٢)

إذا مات أحد المتبايعين وفاء انتقل حق الفسخ للوارث

(والفتوى) على أن يبيع الوفاء فاسد يوفر عليه أحكام البيع الفاسد (في
الثامن عشر من الفصولين) (ولا يبطل حق الفسخ بموت أحدهما) أي
أحد من البائع والمشتري وبه يقتضى (كذا في الخلاصة) (دور ضرر في البيع الفاسد
من كتاب البيوع نقله الكعوي هكذا على هذه المسئلة)

{ المادة ٤٠٣ }

ليس لسائر الترمه الترض للمبيع وفاء ما لم يستوف المشتري دينه

(ولا فرق بينه وبين الرهن في حكم من الأحكام لأن المعاقدين وإن سبوا
يساً لكن غرضها الرهن والاستيثاق بالدين إذ المعاقدين ان يقول كل واحد بعد هذا
المقد رهنتم ملكي فلاأ والمشتري يقول رهنتم ملك فلان والميرة في التصرفات
للمقاصد والماني لا للاقتاط والماني (جامع الفتاوى في بيع الوفاء) مات الراهن
عن ديون المرتهن احق به كما في حال الحيوة (برازية)

في ٢ ذى الحجة سنة ١٢٨٦ وفي ٢١ شباط سنة ١٢٨٦
 من اعضاء ديوان الاحكام العدلية من اعضاء شورى الدولة ناظر ديوان الاحكام العدلية
 احمد خلوصي سيف الدين احمد جودت
 من اعضاء الجمعية من اعضاء شورى الدولة من اعضاء ديوان الاحكام العدلية
 علاء الدين محمد امين احمد حلمي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صورة الخط الهمايوني

ليعمل بموجبه

الكتاب الثاني

في الاجارات ويشتمل على مقدمة وثمانية أبواب

المقدمة

في الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالاجارة

{ المادة ٤٠٤ }

الاجرة الكراء أى بدل المنفعة والايجار المكاراة والاستيجار الاكتراء

(المادة ٤٠٥)

الاجارة في اللغة بمعنى الاجرة وقد استعملت في معنى الايجار أيضاً

وفي اصطلاح الفقهاء بمعنى بيع للمنفعة المملوكة في مقابلة عوض معلوم

الاجارة في اللغة اسم للاجرة وهي ما يستحق على عمل الخير وفي الفهستقي

فاتها ان كانت في الاصل مصدر اجر يأجر بالضم أي صار أجيراً الا انها في

الاغلب تستعمل بمعنى الايجار (يجمع الانهر)

(ح) وفي اصطلاح الفقهاء (وهى) أى الاجارة (بيع منفعة) احترازاً عن بيع عين معلومة جنساً وقد بدأ (بموض) مالى أو قطع من غير جنس المقنود عليه كسكنى دار بركوب دابة ولا تجوز بسكنى دار اخرى للرَبو (دين) أى مشى كالسكيل والموزون والمددي المتقارب (او غين) أى قبيى كالثياب والدواب وغيرهما فخرج البيع والهبة والمارية والنكاح فانه استباحة المنافع بموض لا بملكها (بمجمع الاسم)
(المادة ٤٠٦)

الاجارة اللازمة هى الاجارة الصحيحة المارية عن خيار العيب وخيار الشرط وخيار الرؤية وليس لاحد الطرفين فسخها بلا عذر
(المادة ٤٠٧)

الاجارة المنجزة ايجار معتبر من وقت العقد
(المادة ٤٠٨)

الاجارة المضافة ايجار معتبر من وقت معين مستقبل مثلاً لو استأجرت دار بكذا تقوياً لكذا مدة اعتبار من أول الشهر الملاقى الآتى فتعد حال كونها اجارة مضافة
(المادة ٤٠٩)

الآجر هو الذى اعطى للمأجور بالاجارة ويقال له أيضاً المكارى بضم الميم ومؤجر بكسر الجيم

(المادة ٤١٠)

المستأجر بكسر الجيم هو الذى استأجر

(المادة ٤١١)

المأجور هو الشئ الذى اعطى بالكراء ويقال له المؤجر والمستأجر

بفتح الجيم فيما

(المادة ٤١٢)

المستأجر فيه بفتح الجيم هو المال الذي سلمه للمستأجر للاجير لاجل
ايفاء العمل الذي التزمه بمقدار الاجارة كالثياب التي اعطيت للخياط ان
يخيطها والحولة التي اعطيت للجمال لينقلها

(المادة ٤١٣)

الاجير هو الذي آجر نفسه

(المادة ٤١٤)

اجر الثل هو الاجرة التي قدرتها أهل الخبرة الخالون عن الترض

(المادة ٤١٥)

الاجر المسمى هو الاجره التي ذكرت وتميزت حين العقد

(المادة ٤١٦)

الضمان هو اعطاه مثل الشيء ان كان من التليات وقيمته ان

كان من التقيات

(المادة ٤١٧)

المدة للاستئلال هو الشيء الذي اعد وعين على ان يعطى بالكراء
كلخان والدار والحمام والدكان من المقارات التي بيعت أو اشترت على ان
تؤجر وكذا كروسات الكراء ودواب المكارين واجار الشيء ثلاث سنين
على التوالي دليل على كونه مديدا للاستئلال والشيء الذي انشأه احد لنفسه
يصير مديدا للاستئلال باعلامه الناس بكونه مديدا للاستئلال

لا تصير الدار معدة للاستغلال بإجارتها بل إنما تصير معدة له اذا بناها لذلك
أو اشتراها له وياعداد البايع لا تصير معدة (اشياء في النصب)
استعمل ثور انسان أو عجلة وصاحب الثور مرة يستعمله ومرة يؤجر يجب
على المستعمل اجر المثل ان كان اعده للإجارة بان قال بلساته اعده لها (من
هامش القنية من قول الهبة)

(المادة ٤١٨)

المسترضع هو الذى التزم ظنراً بالاجرة

(المادة ٤١٩)

المهاياة عبارة عن تقسيم المنافع كاعطاه القراذلى على انتفاع احد الشريكين
سنة والآخر اخرى منابوة فى الدار المشتركة مناصفة مثلاً

(وصحت المهاياة) وهى لغة مفاعلة من الميئة وهى الحالة الطامرة للمتهم
لشئ التهاين فتفاعل منها وهى ان يتواضعوا على أمر فيتراضوا به وحقه ان كلا
منهم رضى ببيعة واحدة ويختارها وشرطاً قسمة المنافع والقياس ان لا يجوز لانها
مبادلة المنفعة بمنفسا لكنها جازت بالاجماع (فى سكوت هذا بعضاً من دار وذاك
بعضاً وسكون هذا علوها وذاك سفلهما كسكنى بيت صغير بان يسكنه هذا الشريك
يوماً وذلك يوماً اذا كانت المهاياة فى المكان كانت افرازاً من كل وجه ولهذا لا
يشترط فيها التوقيت وجاز لكل منهم ان يستغل ما أصابه بالمهاياة شرط ذلك فى
القعد أولاً لحدوث المنافع على ملكه وفى المهاياة فى الزمان افراز من وجه ويجمل
كالمتراض نصيب شريكه فكان مبادلة من وجه وانما قلنا ذلك لان معنى الافراز
يتحقق فى المهاياة فى المكان دون الزمان (لا فى غلة بئر أو بئر أو بئر أو ركوب
بئر أو بئر أو تمر شجرة أو لبن شاة) أى لا يجوز المهاياة فى هذه الاشياء
(درر غرر ملخصاً وعدم جريان التهاين فيهم مذكور فيه)

(ح) قوله وفى المهاياة فى الزمان بان سكن فى بيت معين هذا يوماً وذاك

الباب الاول

في بيان الضوابط العمومية

(المادة ٤٢٠)

المقود عليه في الاجارة هي المنفعة

(المادة ٤٢١)

الاجارة باعتبار المقود عليه على نوعين النوع الاول عقد الاجارة الوارد على منافع الاعيان ويقال لشيء المؤجر عين المؤجر وعين المستأجر أيضاً وهذا النوع ينقسم الى ثلاثة أقسام. القسم الاول اجارة المقار كاجار الدور والاراضى. القسم الثانى اجارة العروض كاجار الملابس والاولى. القسم الثالث اجارة الدواب. النوع الثانى عقد الاجارة الوارد على العمل وهنا يقال للمأجور اجير كاستئجار الخدمة والعملة واستئجار ارباب الحرف والصنائع هو من هذا القبيل حيث ان اعطاء السلعة للتخياط مثلاً ليخيطها ثوباً يصير اجارة على العمل كما ان استئباط الثوب على ان السلعة من عند الخياط استئناع

وأما بيان أنواعها فنقول انها نوعان نوع يرد على منافع الاعيان كاستئجار الدواب والاراضى والثياب وما أشبه ذلك ونوع يرد على العمل كاستئجار المحترفين للأعمال كالقصارة والخياطة والكتابة وما أشبه ذلك (كلما فى المحيط هندية فى

(المادة ٤٢٢)

الاجير على قسمين القسم الاول هو الاجير الخاص الذى استؤجر على ان يعمل للمستأجر فقط كالحامد للموظف . القسم الثانى هو الاجير المشترك الذى ليس بمقيد بشرط ان لا يعمل لنير للمستأجر كالحمال والدلال والحياطة والساعاتى والصائغ وصحاب كروسات الكراء وانحباب الرواق الذئبة هم يكارون فى الشوارع والموانى فان كلا من هؤلاء اجير مشترك لا يتخصص بشخص واحد وله ان يعمل لكل احد لكنه لو استؤجر احد هؤلاء على ان يعمل للمستأجر الى وقت معين يكون اجيراً خاصاً فى مدة ذلك الوقت وكذلك لو استؤجر حمال أو ذو كروسة أو ذو زورق الى محل معين بشرط أن يكون مخصوصاً بالمستأجر وان لا يعمل لنيره فانه اجير خاص الى ان يصل الى ذلك المحل

الاجير نومان أحدهما الاجير المشترك وتانها الاجير الخاص فالاول من يعمل للواحد كالحياطة ونحوه أو يعمل لواحد عملاً غير موقت فانه اذا استأجر رجلاً وحده للحياطة او الخبز فى بيته غير مقيد بيوم أو يومين كان أجيراً مشتركاً وان لم يعمل لنيره او موقتاً بلا تخصيص يعنى اذا استأجر رجلاً ليرعى غنمه شهراً بدهم فهو اجير مشترك الا أن يقول ولا ترع غنم غيري حينئذ يصير أجيراً وحده (صرة الفتاوى فى باب الاجير نومان)

والثانى الاجير الخاص وهو من يعمل لواحد عملاً موقتاً بالتخصيص ويستحق الاجر بالتسليم نفسه فى المدة وان لم يعمل كمن استأجر شهراً للخدمة او شهراً لرعى الغنم المسمى باجر مسمى بخلاف مالهو أجر المدة بأن استأجره لرعى شهراً

حيث يكون مشتركا الا اذا شرط ان لا يخدم غيره ولا يرى لغيره فيكون خاصا وتحقيقه في الدرر وليس للخاص ان يعمل لغيره ولو عمل نقص من أجرته بقدر ما عمل (فتاوى التوازل) (در مختار)

(ح ١٠) اعلم ان الاجير للخدمة او لرمي الغنم انما يكون اجيرا خاصا اذا شرط عليه ان لا يخدم غيره أو لا يرى لغيره أو ذكر المدة أو لا نحو ان يستأجر راعيا شهرا ليرعى له غنما مسماة باجر معلوم فانه أجبر خاص باول الكلام أقول سره انه أوقع الكلام على المدة في أوله فتكون منافعه للمستأجر في تلك المدة فيمتنع ان تكون لغيره فيها أيضا وقوله بعد ذلك لترعى الغنم يحتمل ان يكون لا يقع العقد على العمل فيصير أجيرا مشتركا لانه من يقع عقده على العمل وان يكون بيان نوع العمل الواجب على الاجير الخاص في المدة فان الاجارة على المدة لا تصح في الاجير الخاص مالم يبين نوع العمل بان يقول استأجرتك شهرا للخدمة أو للحصاد فلا يتغير حكم الاول بالاحتمال فيبقى أجبر واحد مالم ينص على خلافه بان يقول ان ترعى غنم غيري مع غنمي وهذا ظاهر اواخر المدة بان استأجره ليرعى غنما مسماة له بأجر معلوم شهرا فيثبت ان يكون أجيرا مشتركا باول الكلام لا يقع العقد على العمل في أوله وقوله شهرا في آخر الكلام يحتمل وان يكون لا يقع العقد على المدة فيصير أجيرا وحده ويحتمل أن يكون لتقدير العمل الذي وقع عليه فلا يتغير أول كلام بالاحتمال مالم يكن بخلافه اهـ (در مختار)

(ح ١٠) واعلم انه ان استأجره ليرعى غنمه بدرهم شهرا فهو اجير مشترك الا ان يقول ولا ترعى غنم غيري فيثبت ان يصير اجير وحده وان استأجره ليرعى غنمه شهرا بدرهم فهو اجير وحده الا ان يقول ويرعى غنم غيري (مجمع الانهر)

(المادة ٤٢٣)

كما جاز ان يكون مستأجر الاجير الخاص شخصا واحدا كذلك يجوز ان يكون الاشخاص المتعددة الذين هم في حكم شخص واحد

مستأجرى اجير خاص بناء عليه لو استأجر اهل قرية راعياً على ان يكون
مخصوصاً بهم بعقد واحد يكون الراعى اجيراً خاصاً ولكن لو جوزوا
ان يرعى دواب غيرهم كان حينئذ ذلك الراعى اجيراً مشتركاً

الاجير الخاص ويسمى اجيراً وحداً ايضاً وهو من يعمل لواحد عملاً مؤقتاً
بالخصوص اهـ (قوله من يعمل) لواحد اشار به الى انه لو عمل لا لواحد فهو
اجير مشترك لما سبق ظاهراً على انه لو استأجر اثنان أو ثلاثة خادماً لخدمتهم مدة أو
لرعى لخدمتهم فهو اجير مشترك كما هو الموافق لما في جامع القصولين ولكن صرح
في البرازية انه اجير الواحد (والتحقيق) فيه انه لو كانت الغنم مشتركة بينهم يكون
الاجير خاصاً لهم ولو كان لكل واحد منهم غنم على حدة وعقدوا بعقد واحد
لرعى لخدمتهم على ان لا يعمل لغيرهم كان خاصاً وان جوزا عمله لغيرهم فمشارك هذا
زبدة لما في المقدمي فظهر ان المراد بالواحد من أعم الحقيقي والحكمي كما لا يخفى
(حاشية درر لعبد الحليمي)

(المادة ٤٢٤)

الاجير المشترك لا يستحق الاجرة الا بالعمل

ولا يستحق المشترك الاجر حتى يعمل كقصار وقتال وجمال ودلال وملاح
ونحوه لان الاجارة عقد معاوضة فتقتضي المساواة بين الموضعين ما لم يسلم
المقود عليه للمستأجر وهو العمل لا يسلم للاجير العوض وهو الاجر (مجم
الآثار) (ودر المختار) (في باب ضمان الاجر من كتاب الاجارة)

(المادة ٤٢٥)

الاجير الخاص يستحق الاجرة اذا كان في مدة الاحارة حاضراً
للمعمل ولا يشترط عمله بالفعل ولكن ليس له ان يتمتع من العمل واذا
امتنع لا يستحق الاجرة

والاجير الحاس من يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل هذا اذا تمكن من العمل فلو امتنع من عذر فلا أجر له (شرح الكنتز) ولثاني هو الاجير الحاس ويسمى أجير وحده وهو من يعمل لواحد عملاً موقتماً بالتخصيص ويستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استوجر شهراً للخدمة أو شهراً لرمي الغنم المسمى باجر مسمى بخلاف ما لو أجر المدة بان استأجره شهراً لرمي حيث يكون مشتركاً بالابشرطان لا يخدم غيره ولا يرمي لنفسه فيكون خاصاً (ومحققه) في الدرر وليس للحاس ان يعمل لنفسه ولو عمل نقص من أجره بقدر ما عمل (فتاوى التوازل) (در المختار في المحل المزبور)

(المادة ٤٣٦)

من استحق منفعة معينة بقدر الاجارة له ان يستوفي عنها أو مثلها أو ما دونها ولكن ليس له ان يستوفي ما فوقها مثلاً لو استأجر الحداد حائوتاً على ان يعمل فيه صنعة كان له ان يعمل فيه صنعة مساوية في المضرة لصناعة الحداد ولكن ليس لمن استأجر حائوتاً للمطارة ان يعمل فيه صنعة الحداد

والاصل ان من استحق منفعة مقدرة بالعقد فاستوفىها أو مثلها أو دونها جاز ولو أكثر لم يجز (در المختار فيما يجوز من الاجارة وما يكون خلافاً فيها) اذا استأجر الرجل من آخر داراً على ان فيها حداداً فاراد ان يعقد قصراً فله ذلك ان كانت مضرتها واحدة أو كانت مضرة القصار أقل وكذلك الرمي على هذا (كذا في المحيط) رجل تكارى منزلاً أو داراً من رجل على ان يسكن فيها فلم يسكنها ولكنه جعل فيها طعاماً من خبطة أو شعير أو تمر أو غير ذلك فليس لرب الدار ان ينعه من ذلك كذا في الطهيريّة (هندية في الباب الثاني والعشرون من الاجارة)

(المادة ٤٢٧)

كل ما اختلف باختلاف المستعملين يتبر فيه التقيد مثلاً لو استكرى
 احد ركوبه دابة ليس له ان يركبها غيره
 وان قيد الموجر براكب معين أو لابس معين فخالف ضمن المستأجر اذا
 هلك الدابة أو الثوب لان الناس يتفاوتون في العلم بالركوب واللبس ولا أجر
 عليه وان سلم لانه مع الضمان تمتع وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل في
 كونه ضمن اذا هلك مع الخالفة والتقيد (ملتقى الابحر مع شرحه مجمع الانهر
 في ما يجوز في الاجارة)

(المادة ٤٢٨)

كل ما لم يختلف باختلاف المستعملين فالتقيد فيه لئو مثلاً لو استأجر
 احد داراً على ان يسكنها له ان يسكن غيره فيها
 (وما لا يختلف به) أي باختلاف المستعمل فتقيد أي تقيد المؤجر بشخص
 معين يدرقلو شرط المؤجر سكنى واحد بينه في اجارة الدار جاز للمستأجر ان
 يسكن غيره لان الشرط ليس بتقيد لعدم التفاوت في السكنى وما يضر البناء
 كالمداة والقصارة فهو خارج بدلالة العادة والفسطاط كالدار عند محمد
 وعند أبي يوسف هو كاللبس لاختلاف الناس في ضربه ونصب أو تاده واختيار
 مكانه (مجمع الانهر في المحل المزبور)

(المادة ٤٢٩)

للمالك ان يؤجر حصته الشائعة من الدار المشتركة لشريكه ان كانت
 قابلة للقسمة او لم تكن وليس له ان يؤجرها لغيره ولكن بعد المهاداة له
 ان يؤجر نوبته لمن شاء

(ولا تصح اجارة المشاع الامن الشريك وعندهما تصح مطلقا (ملتقى
 الاجر في الاجارة الفاسدة) وفي المنفى الفتوى على قول الامام وبه جزم أصحاب المتون والشروح
 ولكن في الحانية وغيرها الفتوى على قول الامام وبه جزم أصحاب المتون والشروح
 فكان هو المذهب في المنع (جمع الانهر في الاجارة الفاسدة) اجارة المشاع فيما
 يقسم وفيها لا يقسم فاسدة في قول أبي حنيفة وعليه الفتوى (كذا في فتاوى قاضيه خان)
 وعندهما يجوز بشرط بيان نصيبه وان لم يبرهن نصيبه لا يجوز في الصحيح وفي المنفى
 الفتوى في اجارة المشاع على قولهما (كذا في التبيين) وصورته ان يؤجر نصف دابة (كذا
 من داره أو حصة من دار مشتركة من غير الشريك أو يؤجر نصف دابة) (كذا
 في جواهر الاخلاط) واجمعوا انه لو أجز من شريكه يجوز سواء كان مشاعا
 يحتمل القسمة أو لا يحتمل القسمة وسواء أجز نصيبه منه أو بعضه (كذا في
 الخلاصة) (هتديته في الباب السادس من كتاب الاجارة)

(ح ١٠) قوله ولا يصح اجارة المشاع سواء كان الشيوع فيما يحتمل القسمة
 كالعرض أو فيما لا يحتمل القسمة كالفرس عند الامام لان اجارة الدار مثلا
 إنما هي للانتفاع بيها وهذا غير متصور في المشاع حيث لا يمكن التسليم بخلاف
 بيعه والمراد بالشيوع الاصل لان الطاري لا يقصد الاجارة في ظاهر الرواية عند
 الامام وعنه يفسدها الامن الشريك فانه يجوز مشاعا بالاجماع في ظاهر الرواية
 عن الامام لان الكل مجتمع على ملكه فلا يلزم الشيوع وعنه لا يجوز ايضا ثم
 اختلف المشايخ على قول الامام قيل لا ينفذ حتى لا يجب الاجر أصلا وقيل ينفذ
 فاسدا حتى يجب أجر المثل وهو الصحيح (وعندهما تصح) اجارة المشاع مطلقا
 سواء أجز نصيب شريكه أو غيره لانه نوع بملك فيجوز كالمبيع وبه قال الشافعي
 ومالك والحلية في جواز اجارة المشاع ان يستأجر الكل ثم يفسخ في النصف فانه
 يجوز لان الشيوع الطاري لا يفسدها كما سر ويحكم الحاكم بمجوازه وفي المنفى
 الفتوى في اجارة المشاع على قولهما ولكن في الحانية وغيرها الفتوى على قول
 الامام وبه جزم أصحاب المتون والشروح فكان هو المذهب كما في المنع (جمع الانهر)

(المادة ٤٣٠)

الشيوخ الطاري لا يفسد عقد الاجارة مثلاً لو آجر احد داره ثم
 ظهر لنصفها مستحق تبقى الاجارة في نصفها الآخر الشائع
 (والشيوخ الطاري لا يفسدها اجماعاً كولو آجر كلها ثم تفاسخا في نصفها أو مات
 أحدهما أو استحق بعضها يبقى في الباقي (في الصاب والفسري) وطريق جوازها
 في المشاع ان يلحقها حكم حاكم ليصير متفقاً عليه أو حكم الحكم ان تمدت المرافعة
 الى القاضي أو يمدد العقد في الكل أولاً ثم يفسخ في نصفه أو ربه بقدر ما اتفق
 عليه الماقدان فيجوز (كذا في المضمرات) (هندية في المحل المزبور)

(المادة ٤٣١)

يسوغ للتريكين ان يؤجرا مالهما المشترك لا آخر مما
 ولو آجر رجلان من رجل جاز (خلاصة في الفصل الثاني في جنس آخر
 في الضياع من كتاب الاجارة) ولو استأجر رجلان داراً من رجل أو آجر
 رجلان داراً من واحد أو من اثنين جاز (قاضيخان في اجارة المشاع)

(المادة ٤٣٢)

يجوز ليجار شيء واحد لشخصين وكل منهما لو اعطى من الاجرة
 مقدسار ما ترتب على حصته لم يطالب باجرة حصته الا آخر ما لم يكن
 كقبلا له

وان آجر داراً من رجلين صح اتفاقاً لان التسليم يقع جملة ثم الشيوخ لتفرق
 الملك طاري (بجمع الانهر في الاجارة) ولو آجره من رجلين يجوز وكل واحد
 من المستأجرين يملك منفعة النصف شايها (كذا في الكافي) (هندية في الباب
 السادس عشر من الاجارة)

(ج ١٠) قوله ثم الشيوخ لتفرغ الملك طاري فان قيل لا نسلم انه طاري بل هو

مقارن لانها تنعقد ساعة فساعة قلنا للطريان انما هو على التسليم لاعى السقد
وذلك مما لاشك فيه (مروى شرح الملتقى) (المسى بصو ابجيز أفدى)
فى القيصرى

الباب الثانى

فى بيان المسائل المتعلقة بالاجرة ويشتمل على أربعة فصول

الفصل الاول

فى بيان مسائل ركن الاجارة

(المادة ٤٣٣)

تنعقد الاجارة بالايجاب والقبول كالبيع

وأما ركنها فالايجاب والقبول بالانفاظ الموضوع فى عقد الاجارة (هندية
وتأريخية فى أول الاجارة)

(ح ١٠) وسببها تعلق البقاء المفسد وشرطها معلومية البديلين وركنها
الايجاب والقبول بافطين ماضيين مثل ان يقول أمرتك هذه النار شعرا بكذا
ويتنقد بالمعلى كالبيع وشرطها ما تقدم من كون الاجرة والمنفعة معلومتين وحكمها
وقوع المسالك ساعة فساعة (مجمع الانهر) والقياس بأبى جواز عقد الاجارة لان
المعقود عليه معدوم وإضافة التحريك الى ما سيجسد لا يصح لكنه جوز حاجة الناس
اليه وقد ثبت جوازه بالكتاب والسنة وضرب من المعقول كإينه (فى مجمع الانهر)

{ المادة ٤٣٤ }

الايجاب والقبول فى الاجارة هو عبادة عن الكلمات التى تستعمل

لعقد الاجارة كأجرت وكريت واستأجرت وقبلت

وأما بيان ألفاظها فنقول: الاجارة أما تنمقد بلقطين يمر بهما عن الماضي نحو
ان يقول أحدهما أجرت هذه الدار ويقول الآخر قبلت أو استأجرت ولانتمقد
بلقطين احدهما يمر به عن المستقبل نحو أجبرني فيقول الآخر أجبرت (كذا في الهاية
هلدية وتآكار خانية في أول كتاب الاجارة)

(المادة ٤٣٥)

الاجارة كالبيع أيضاً تنمقد بصيغة الماضي ولا تنمقد بصيغة المستقبل
مثلا لو قال احد سأوجر وقال الآخر استأجرت أو قال احد أجر وقال
الآخر أجرت فعلى كلتا الصورتين لا تنمقد الاجارة
(لما مر في مادة قبله بقوله ولانتمقد بلقطين احدهما يمر به (لحرره)

(المادة ٤٣٦)

كما ان الاجارة تنمقد بالمشافهة كذلك تنمقد بالكتابة وبإشارة
الآخرس المعروفة

الكتابة المرسومة المضمونة كالنطق (مجامع للخادى) هذا من قاعدة أصول
الفقه الاشارة من الآخرس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شئ من بيع واجارة
ووهن وإبراء وإقرار وقصاص الا في الحدود ولوحده قنف وهذا مما خالف فيه
القصاص من الحدود في رواية ان القصاص كالحدود هنا فلا يثبت بالإشارة وتعممه
في الهداية (اشاء في أحكام الاشارة ملخصا)

(المادة ٤٣٧)

وتنمقد الاجارة بالتعاطى أيضاً كالركوب في باخرة المسافرين وزوارق
المرانى ودواب الكراء من دون مقاوله فان كانت الاجرة معلومة اعطيت
والا فأجرة المثل

تنعقد الاجارة بالتاملى (فصولين فى أحكام التاملى) وتنعقد الاجارة بالتاملى بيانه فيما ذكره محمد رحمه الله فى اجارات الاصل فى باب اجارة الثياب اذا استأجر رجل من آخر قدوراً بغير أعيانها لا يجوز للتفاوت بين القدور من حيث الضر والكبر فان جاء قدوراً وقبلها المستأجر على الكراء الاول جاز ويكون هذا اجارة مبتدأ بالتاملى (كذا فى الطهريه) وفى البيهقي سأل أبا يوسف رحمه الله عن الرجل يدخل السفينة أو يحتجم أو يقصد أو يدخل الحمام أو يشرب من السقاء ثم يدفع الاجرة ونعم الماء فقال يجوز استحساناً ولا يحتاج الى العقد قبل ذلك (تأريخاً فى أول كتاب الاجارة) وفى غير الطويل تنعقد الاجارة بالتاملى (خلاصة فى الفصل الاول فى الجنس الاول من كتاب الاجارة)

{ المادة ٤٣٨ }

السكوت فى الاجارة يعد قبولاً ورضاءً . مثلاً لو استأجر رجل خانوتاً فى الشهر بخمسين قرشاً وبعد ان سكن فيه مدة اشهر اتى الآخر وقال ان رضيت بستين فأسكن والا فأخرج وردده المستأجر وقال لم أرض واستمر ساكناً يلزمه خمسون قرشاً كما فى السابق وان لم يقل شيئاً ولم يخرج من الخانوت واستمر ساكناً يلزمه اعطاء ستين قرشاً كذلك لو قال صاحب الخانوت مائة قرش وقال المستأجر ثمانين وابتقى المالك المستأجر وبقى هو ساكناً أيضاً يلزمه ثمانون ولو أصر الطرفان على كلامهما واستمر المستأجر ساكناً تلزمه اجرة المثل

السكوت فى الاجارة رضى وقبول فلو قال الراعى لأرضى بالمسى وأعما أرضى بكذا فسكت المالك فرعى لزمه وكذا لو قال للساكن اسكن بكذا والا فانتقل فسكن لزمه ماسى (اشباه فى كتاب الاجارة) وفى اجارة النوازل

استأجرت حانوتاً كل شهر بثلاثة دراهم فلما مضى شهران قال له صاحب الحانوت
ان وسميت كل شهر بخمسة دراهم والافقرغ الحانوت ولم يقل المستأجر شيئاً ولم
يخرج بل سكن عليه لكل شهر خمسة فسكنه رصاً بما قال المالك ولو قال
المستأجر لا أرضي بخمسة وسكن لا يجب عليه الا الاجر الاول ولو قال صاحب
الدار بشرة وقال المستأجر بخمسة وتركه حتى سكن فهو بخمسة ولو أصر كل
واحد على مقاله ومع ذلك سكن يجب أجر المثل (تأخرانية في الثامن من الاجارة)
(المادة ٤٣٩)

لو تقاولا بسد المقد على تبديل البدل أو ترسده أو تنزله يعتبر
العقد الثاني

ابراهيم عن محمد رحمه الله استأجر من آخر أرضاً باكرار حنطة فزاد رجل
المواجر كراً فأجره المؤجر منه فذهب المستأجر الاول فزاده كراً أيضاً وجدد
الاجارة فالاجارة هي الثانية وانقضت الاولى بالنية وذكرت هذه المسئلة
عن أبي يوسف رحمه الله ووضعها فيما اذا زاد المستأجر الاول على المستأجر الثاني في
الاجر وسلمها رب الدار الاول بهذه الزيادة بالاجر الاول وذكر ان الاجارة الاولى
لا تنقض وهذه زيادة زادها في الاجر وحاصل الجواب ان صاحب الدار
اذا جدد الاجارة تنقض الاولى واذا لم يجدد لا تنقض الاولى وتكون الثانية زيادة
(كما في المحيط) (هندية في الباب الرابع عشر من كتاب الاجارة وتأخرانية
في هذا الفصل)

(المادة ٤٤٠)

الاجارة المضافة صحيحة وتلزم قبل حلول وقتها بناء عليه ليس لاحد
العائدين فسحق الاجارة بمجرد قوله ما آن وقتها
اذا أضاف الاجارة الى وقت في المستقبل بان قال أجرتك داري غداً أو ما أشبه

ذلك فانه جائز فلو أراد نقضها قبل مجيء الوقت فمن محذور حله الله فيه روايتان في
رواية قال لا يصح وفي رواية يصح (هندية في الباب الاول من كتاب الاجارة)
(رجل) قال لميره آجرت دابتي هذه غداً ب درهم ثم آجرها اليوم من غيره
الى ثلاثة أيام فجاء الغد وأراد المستأجر الاول ان يفسخ الاجارة الثانية فيه
روايتان عن أصحابنا في رواية للاول ان يفسخ الاجارة الثانية وبه أخذ نصير
وفي رواية ليس له ان يفسخ وبه أخذ الصقيه أبو جعفر والقيس أبو الليث وشمس
الأئمة الحلواني وهو قول عيسى ابن أبيان وعليه الفتوى وذكر شمس الأئمة
المرحى رحمه الله الاصح عندي ان الاجارة لازمة قبل وقتها فلا يطهر الثانية
في حق الاول هذا اذ كانت الاولى مضافة الى الغد ثم آجر من غير اجارة
ناجزة ولو كانت الاجارة مضافة الى الغد ثم باع من غير ذكر في المتني فيه
روايتان في رواية قال ليس للأجر ان يبيع قبل مجيء الوقت وفي رواية قال
اذا باع أو وهب قبل مجيء الوقت جاز ما صنع والفتوى انه ينفذ البيع ويبطل
الاجارة المضافة (هندية في المحل المزبور)

(المادة ٤٤١)

الاجارة بعد ما انقضت صحيحة لا يسوغ للأجر فسخها بمجرد ضم
المخارج على الاجرة لكن لو آجر الوصي أو المتولي عقار اليتيم أو الوقف
بأقل من اجرة المثل تكون الاجارة فاسدة ويلزم اجرة المثل
سئل في من آجر مكاناً هو ملكه مدة معلومة وأراد فسخ الاجارة في المدة
زعمان رجلاً زاد في الاجرة وان له قبول الزيادة وفسخ الاجرة بها فهل ليس
له ذلك؟ الجواب نعم. وان زيد على المستأجر فان في ملك لم تقبل مطلقاً كما لو
رخصت وهو شامل لمال اليتيم بمومه (اشباه من الاجارة ونقله الملائي عنه أيضاً)
(تنقيح الحامدي في الاجارة) المتولي والوصي لو آجر بدون أجر المثل
يلزم المستأجر تمام أجر المثل وانه يعمل بالانفع للوقف (در المختار في

(المادة ٤٤٢)

لو ملك المستأجر عين المأجور بأثر اوهبة يزول حكم الاجارة
واذا ملك المستأجر العين المستأجرة بمرأه اوهبة أو نحو ذلك بطلت
الاجارة ولو كانت الاجارة عيناً فوجهه من المستأجر قبل القبض بطلت الاجارة
في قول محمد ولو كانت الاجارة ديناً فوجهها من المستأجر قبل القبض أو ابرأه
جازت البصة والبراء ولا تبطل الاجارة وقال ابو يوسف البراء باطل في
الوجود كلها والاجارة باقية { قاضيهان في فصل فيما يقضى بالاجارة وما لا يقضى }
(المادة ٤٤٣)

لو حدث عذر مانع لاجراء موجب العقد تنسخ الاجارة . مثلاً
لو استأجر طباخ للمرص ومات احد الزوجين تنسخ الاجارة وكذلك
من كان في سنة ألم وقال الطيب على اخراجه بخمس قرشاً ثم زال
الالم بنفسه تنسخ الاجارة وكذلك تنسخ الاجارة بوفاة الصبي أو
الظفر ولا تنسخ بوفاة المسترضع

الاجارة تنقض بالاعذار عندنا وذلك على وجوه اما ان كان من قبل احد
الماعدين أو من قبل المقود عليه واذا تحقق العذر ذكر في بعض الروايات ان
الاجارة تنقض وفي بعضها لا تنقض ومما نحن وفقوا فقالوا ان كانت الاجارة لغرض
فم يبق ذلك الغرض او كان عذراً يمنه من الجري على موجب العقد شرعاً
تنقض الاجارة من غير نقض كما لو استأجر انساناً لقطع يده عند وقوع الاكله
أو لتعلم السن عند وقوع الوجع فبرأت الاكله وزال الوجع تنقض الاجارة
لانه لا يمكنه الجري على موجب العقد شرعاً الخ وكذا لو ظن ان في بناء داره
خللاً فاستأجر رجلاً لهدم البناء ثم ظهر انه ليس في البناء خلل أو استأجر

طباحاً لولية العرس ثلث العريس بطلت الاجارة (قاضيتان في فصل فيما تنقض به
 الاجارة وما لا تنقض) ولو مات الصبي أو الطئر انتقضت الاجارة (كذا في
 محيط السرخسي) وفي الاصل اذ استأجر الرجل ظئراً لولده الصغير ثم مات
 الرجل لا تنقض الاجارة وكان الفقيه ابو بكر البلخي يقول انما تبطل اجارة الظئر
 بموت الاب اذا كان للصبي مال اما اذا لم يكن له مال فلا تبطل بموت الاب ومنهم
 من قال لا يل في الحالين جميعاً لا تبطل الاجارة بموت الاب والطلاق بمحمد رحمه
 الله في الكتاب يدل عليه (هندية في الباب الحادي عشر من كتاب الاجارة)

المصل الثاني

في شروط انعقاد الاجارة ونفاذها

(المادة ٤٤٤)

يشترط في انعقاد الاجارة اهلية العاقدين يعني كونهما عاقلين مميزين
 وأما شرائطها فانواع: بعضها شرط الانعقاد وبعضها شرط النفاذ وبعضها
 شرط الصحة وبعضها شرط اللزوم وأما شرط الانعقاد ففيها العقل حتى لا يشترط
 الاجارة من المجنون والصبي الذي لا يقبل (هندية ملخصاً)

(ح ١٠) وأما البلوغ فليس له شرط من شرائط الانعقاد ولا من شرائط
 النفاذ عندنا حتى ان الصبي الماقل لو أجر ماله أو نفسه فان كان مأذوناً تنفذ
 وان كان محجوراً تقف على اجازة الولى عندنا وكذا لو أجر الصبي المحجور نفسه
 وسلم وحمل وسلم من العمل استحق الاجر له وكذا حرية العاقد ليس شرط
 لانعقاد الاجارة ولا نفاذها عندنا واذا سلم للصبي من العمل في اجارة نفسه وجب
 الاجر المسمى ولو هلك الصبي في يد المستأجر ضمن لانه صار ناقصاً من حيث
 استعماله من غير اذن الولى ولا يجب الاخر وأما كون العاقد طائفاً مختاراً عامداً فليس
 بشرط لانعقاد هذا العقد ولا لنفاذه عندنا لكنه من شرائط الصحة واسلامه ليس

بشرط أصلاً فيجوز الاجارة والاستيجار من المسلم والذمي والحربي والمستأمن
واما خلو الماقد عن الردة اذا كان ذكراً فشرط في قول ابي حنيفة وعندها ليس
بشرط (هندية في الباب الاول من الاجارة ملخصاً)

(المادة ٤٤٥)

يشترط موافقة الايجاب القبول واتحاد مجلس العقد في الاجارة

كما في البيع

تم الكلام في الايجاب والقبول وفي صفاتها كالكلام فيها في البيع (بدائع) (رد
المختار في أول كتاب الايجار)

(المادة ٤٤٦)

يلزم ان يكون الأجر متصرفاً بما يؤجره او وكيل المتصرف أو

وليه أن وصيه

ومن شرط انعقاد الاجارة الملك والولاية فلا تنفد اجارة الفضولي لعدم
الملك والولاية لكنها تنفد موقوفة على اجازة المالك عندما لم واجارة الوكيل
نافذة لوجود الولاية وكذلك الاجارة من الاب والوصى والقاضى وامينه نافذة
لوجود الانابة من الشرع ولا تجوز اجارة غير الاب ووصيه واخذ ووصيه من
سائر ذوي الارحام المحرم اذا كان له احد من ذكرنا ولو باع الصبي في هذا كله
قبل انقضاء مدة الاجارة فله الخيار ان شاء امضى الاجارة وان شاء فسخ (هندية
في الباب الاول من الاجارة)

ومن شروط الانقضاء تسليم المستأجر في اجارة المنازل ونحوها اذا كان العقد
مطلقاً عن شرط التمتع عندئذ حتى لو انقضت المدة من غير تسليم المستأجر
لا يستحق شيئاً من الاجر ولو مضى بعض المدة ثم سلم فلا أجر له فيما مضى ومنها
أن يكون العقد مطلقاً عن شرط الخيار فان كان فيه خيار لا يستحق في مدة الخيار
(هندية في الباب الاول من كتاب الاجارة)

(المادة ٤٤٧)

تتخذ اجازة الفضولي موقوفة على اجازة المتصرف وان كان المتصرف صتيراً او مجنوناً وكانت الاجرة اجرة المثل تتخذ اجازة الفضولي موقوفة على اجازة وليه أو وصيه لكن يشترط في صحة الاجازة قيام أربعة اشياء الماقدن والمال المقود عليه وبذل الاجازة ان كان من العروض واذا عدم احد هؤلاء فلا تصح الاجازة

المسألة من ان اجازة الفضولي موقوفة على اجازة المالك (من الهندية) شرط لصحة اجازة الفضولي قيام أربعة اشياء الماقدن والمالك والمقود عليه فان كان الثمن صروحاً شرط قيامه أيضاً بتصير خمسة في هذه الصورة (هكذا في الصغرى) (هندية في الباب التاسع من الاجازة

الفصل الثالث

في شروط صحة الاجازة

(المادة ٤٤٨)

يشترط في صحة الاجازة رضا الماقدن

وأما شرائط الصحة فتها رضى المتماقدن (هندية في أول الاجازة)

(المادة ٤٤٩)

يلزم تعيين المأجور بناء عليه لا يصح ايجار أحد الخاتوتين من دون

تعيين أو تخيير

ومنها بيان محل المنفعة حتى لو قال اجرتك احدى هاتين الدارين أو احدى

هذين القرسين أو استأجرت إحدى هذين الصائنين لم يصح العقد (هندية في الحل المزبور)

{ المادة ٤٥٥ }

يشترط أن تكون الاجرة معلومة
ومنها أن تكون الاجرة معلومة (هندية في الحل المزبور)
(المادة ٤٥٦)

يشترط في الاجارة أن تكون المنفعة معلومة بوجه يكون مانعاً للمنازعة
ومنها أن يكون المقود عليه وهو المنفعة معلوماً علماً يمنع المنازعة فإن كان
مجهولاً جهالة منفضة إلى المنازعة يمنع صحة العقد والا فلا (هندية في الحل المزبور)
(المادة ٤٥٧)

المنفعة تكون معلومة ببيان مدة الاجارة في امثال الدار والحلوات والطر
ومما بيان المدفوع في الدور والمنازل والحوانيت وفي استئجار الطر وأما ما يستأجر
له في اجارة المنازل فليس بشرط حتى لو استأجر شيئاً من ذلك ولم يسم ما
يعمل فيه جاز (هندية في الحل المزبور)
(المادة ٤٥٨)

يلزم عند استئجار الدابة تعيين المنفعة بكونها للركوب أو للحمل أو
ارتكاب من شاء على التعميم مع بيان المسافة أو مدة الاجارة
وفي اجارة الدواب من بيان المدة أو المكان ومن بيان ما يستأجر له من الحل
والركوب ويشترط في استئجار الدابة للركوب بيان الوقت والموضع (در المختار)
(المادة ٤٥٩)

يلزم في استئجار الاراضى بيان كونها لأى شئ استؤجرت مع
تعيين المدة فإن كانت للزرع يلزم بيان ما يزرع فيها أو تخيير المستأجر بأن

يزرع ما شاء على الميم

وأما في اجارة الارض فلا بد من بيان ما يستأجر له ومنها بيان العمل في استئجار الضياع (هندية في أول الاجارة) ولا بد في اجارة الاراضى من بيان ما يستأجر لها من الزراعة والفرس والبناء وغير ذلك فان لم يبين كانت الاجارة فاسدة الا ان يجمل ان يتفق بها بما شاء (هكذا في البدائع) (هندية في الباب الخامس من الاجارة) قوله الا ان يجمل اه هذا هو التميم (محرره)

(المادة ٤٥٥)

تكون المنفعة معلومة في استئجار أهل الصنعة بيان العمل يعنى تعيين ما يعمل الأجير أو تعيين كيفية عمله فاذا أريد صبغ الثياب يلزم

ارادتها للصبغ أو بيان لونها واعلام وقتها مثلاً

والمنفعة تارة تلم بذكر العمل كصبغ الثوب وخطاطته أي خطاطه الثوب وفيه اشارة الى انه لا بد ان يبين الثوب الذي يصبغ ولون الصبغ بانه أحر أو نحوه وقد تلم الصبغ اذا كان مما يختلف وجنس الخطاطة والتحيط { يجمع الانهر في الاجارة } والمنفعة تلم ببيان المدة أي مدة الاستئجار كالسكنى والزراعة فصح على مدته معلومة أي مدة كانت ولم ترد في اجارة الاوقاف على ثلاث سنين في الضياع على سنة في غيرها في الصحيح فلو اجرها المتولى أكثر لم تصح أو تلم المضة بالتسمية أي بتسمية العمل الذي تصرف اليه المنفعة وذا بيان عمله كالأستئجار على صبغ الثوب وخطاطته بما يرفع الجهالة فيشترط في استئجار الدابة للركوب بيان الوقت أو الموضع فلو خلا عنها فسدت أو تلم بالإشارة كالأستئجار على نقل هذا الطعام الى موضع (كذا في شرح الكنتز)

(المادة ٤٥٦)

تكون المنفعة معلومة في نقل الاشياء بالإشارة وتعيين المحل الذي

يشتمل اليه مثلا لو قيل للجمال اقل هذا الحمل الى الحمل الثالث تكون
المنفعة معلومة تكون الحمل مشاهداً والمسافة معلومة
والمنفعة تارة تعلم بالاشارة كنقل هذا الطعام مثلا الى موضع كذا لانه اذا
صرف ما ينقله مع موضع ينتهي اليه صار معلوماً (يجمع الامر في الاجارة)
(المادة ٤٥٧)

يشترط ان تكون المنفعة مقدورة الاستيفاء بناء عليه لايصح ايجار
الدابة القارة
ومن ان يكون مقدور الاستيفاء حقيقة أو شرطا فلا يجوز استيجار الآبق ولا
الاستيجار على المعاصي لانه استيجار على منفعة غير مقدورة الاستيفاء شرطا
(هندية في كتاب الاجارة)

الفصل الرابع

في قساد الاجارة وطلانها

(المادة ٤٥٨)

تبطل الاجارة ان لم يوجد احد شروطها مثلا ايجار الخنوق والصبي
غير المميز كاستيجارهما باطل . لكن لا تنفسخ الاجارة بجنون الاجير
بعد انعقادها

وأما شرائط انعقادها فالمقتضى حتى لا تنعقد الاجارة من الجنون والصبي
الذي لا يعقل (هندية في الباب الاول من الاجارة) وتنفسخ بلا حاجة الى
الفسخ بموت أحد الماعدين عندنا لا بجنونه مطبقا (در المختار في فسخ الاجارة)
ومنها بيان العمل في استيجار الضياع وكذا بيان الممول فيه في الاجير المشترك

بالإشارة والتمييز أو بيان الجنس والنوع والقدر والصفة في ثوب القمصارة والحياطة وبيان الجنس والقدر في اجارة الراعى من الحيل والابل والبقر والغنم وعددها وأما في حق الاجير الحاس فلا يشترط بيان جنس الممول فيه ونوعه وقدره وصفته وإنما يشترط بيان المدة فقط وبيان المدة في استيجار الطائر شرط الجواز وهدية في الباب الاول .

ومنها ان لا يكون العمل المستأجر له فرضاً ولا واجباً على الاجير قبل الاجارة فان كان فرضاً أو واجباً قبلها لم يصح ومنها ان تكون المنفعة مقصودة معتاداً أو استيفاءها بمقد الاجارة ولا يجري بها التعامل بين الناس فلا يجوز استيجار الاشجار لتجفيف الثياب عليها ومنها ان يكون مقبوض المؤجر اذا كان منقولاً فان لم يكن في قبضه فلا تصح اجارته ومنها ان لا تكون الاجرة منفعة من جنس المقود عليه كاجارته السكنى بالسكنى والخدمة بالخدمة ومنها خلو الركن عن شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وهدية في الباب الاول من الاجارة . وأما شرائط لزوم الاجارة فيها .

ان يكون العقد صحيحاً ومنها ان لا يكون بالمستأجر عيب في وقت العقد ووقت القبض محل بالانتفاع به فان كان لم يلزم العقد ومنها ان يكون المستأجر مريضاً بالمستأجر ومنها ملامة المستأجر عن حدوث عيب به محل بالانتفاع به لم يبق العقد لازماً ومنها عدم حدوث عذر باحد الماعدين والمستأجر حتى لو حدث باحدهما والمستأجر عذر لا يبق العقد لازماً ومنها عدم بلوغ الصبي المستأجر آجره ابوه أو وصى أبيه أو جداه أو وصى جده أو اتقاضي او امينه (كذا في البدايع) وهدية في اول الاجارة في الباب الاول .

(المادة ٤٥٩)

لا تلزم الاجرة في الاجارة الباطلة بالاستعمال . لكن يلزم اجرة المثل ان كان مال الوقف أو اليتيم والمجنون في حكم اليتيم وفي الاجارة الباطلة لا يجب الاجر والعين غير مضمونة في يد المستأجر سواء

كانت صحيحة او فاسدة او باطلة » هكذا في للغاية » هندي في الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من الاجارة اهـ

الفاسد من العقود ما كان مشروعا بصله دون وصفه والباطل ما ليس مشروعا اصلا لا بصله ولا بوصفه » وحكم الاول » وهو الفاسد وجوب اجر المثل بالاستعمال لو المسمى معلوما (ابن كمال) بخلاف الثاني وهو باطل فانه لا اجر فيه بالاستعمال وحقائق » در المختار في الاجارة الفاسدة

قوله فانه لا اجر فيه بالاستعمال » ظاهره ولو ممددا للاستقلال لانه انما يجب الاجر فيه اذا لم يستعمله بتأويل عقد او ملك كاسلف وهنا استعمله بتأويل عقد باطل ويجوز » ط » وفيه ان الباطل لا حكم له اصلا فوجوده كالعدم كما في البدايع تأمل ويبقى وجوبه في الوقف ومال اليتيم لان ما ذكر من اشتراط عدم الاستعمال بتأويل المأموه في الممدد للاستقلال كما يأتي في الفصب وفي البرازية حيث قال والسكنى بتأويل ملك او عقد في الوقف لا يمنع لزوم اجر المثل وقيل دار اليتيم كالوقف ثم ذكر لو سكن في حوائط مستغلة وادعى الملك لا يلزم الاجر وان برهن المالك عليه ثم قال المستأجر اذا سكن بعد فسخ الاجارة بتأويل ان له حق الحبس حتى يستوفي الاجر الذي اعطاه عليه الاجرة اذا كانت ممددة للاستقلال في المختار وكذا في الوقف على المختار اه فتأمل فقد صرحوا انه لو اشترى دارا وسكنها ثم ظهر انها وقف او ليتيم لزم اجر المثل صيانة لما لها كما في الوقف وهو المتمدد ويأتي في فصب » رد المختار على در المختار

« ح » قوله من العقود اه احتراز عن العبادات اذ لا فرق بين فاسدها وباطلها { رد المختار }

قوله دون وصفه وهو ما حرض عليه من الجهالة او اشتراط شرط لا يقتضيه العقد حتى لو خلا عنه كان صحيحا { رد المختار }

قوله ولا بوصفه لانه حيث بطل الاصل تبعه الوصف { رد المختار }

قوله والباطل اه كان استأجر بمئة او دم او استأجر طبيا ليشمه او شاة لتبعمها

غنمه أو لحلا ليتزو أو رجلا لينحت له صنًا (رد المختار)

قوله وجوب اجر المثل اي وجوب اجر شخص مماثل له في ذلك العمل والاعتبار فيه لزمان الاستيجار ومكانه من جنس الدراهم والدنانير لاس جنس المسمى لو كان غيرهما ولو اختلف اجر المثل بين الناس فالوسط والاجر يطيب وان كان السبب حراما لان اجر المثل في الاجارة القاسدة طيب عند اي حنيفة وان كان الكسب حراما وحرام عندهما وان كان غير عقد غرام اتفاقا لانها اخذته بغير حق اهـ «رد المختار»

قوله بالاستعمال اي بحقيقة استيفاء المنفعة فلا يجب بالتكسب منها كما مر ويأتي الا في الوقت على ما هو ظاهر عبارة الاسعاف كما مر الاول الاجارة «رد المختار» قوله لو المسمى معلوما هذا انما صحح لو زاد المصنف لا يتجاوز به المسمى كما قلنا ابن كمال فكان على الشارح ان يقول ادا لم يكن مسمى او لم يكن معلوما لان وجوب اجر المثل بالما ما منع على ما اطاقه المصنف انما يجب في هذين الصورتين اما لو علمت التسمية فلا تتراد على المسمى كما يأتي {رد المختار}

(المادة ٤٦)

تفسد الاجارة لو وجدت شروط انعقاد الاجارة ولم يوجد احد

شروط الصحة

والاجارة تفسدها الشروط التي لا يقتضيها العقد كما اذا شرط على الاجير الخاص ضمان ما تلف بفعله او غير فعله او على الاجير المشترك ضمان ما تلف بفعله على قول أبي حنيفة اما اذا شرط على الاجير المشترك ضمان ما تلف بفعله لا يفسد العقد كذا في الجوهرية النيرة (هندية في الثاني في الباب الخامس عشر) (تفسد الاجارة بالشروط المتعالة لمقتضى العقد فكل ما افسد البيع مما مر ففسدها كجهالة مأجور او اجرة او مدة او عمل وكشرط طعام بعد وعلف دابة وصرمة الدار أو مفارمها وعشر او خراج او مؤنة رد (اشباه) وبالشروع

الاصلى الا اذا اجر من شريكه وبجهالة المسمى وعدم التسمية اهـ (در المختار)

(المادة ٤٦١)

الاجارة الفاسدة نافذة لكن الاجر يملك فيها اجر المثل ولا

يملك الاجر المسمى

الفساد قد يكون لجهالة قدر العمل بأن لا يمين عمل العمل وقد يكون لجهالة قدر المنفعة بأن لا يمين المدة وقد يكون بجهالة البذل وقد يكون بشرط فاسد بخلاف مقتضى العقد فالفساد يجب فيه اجر المثل ولا يزداد على المسمى ان سمي في العقد مالا معلوماً وان لم يسم يجب اجر المثل بالغا ما بلغ (هندية في الباب الخامس عشر من الاجارة)

(المادة ٤٦٢)

فساد الاجارة ينشأ بعضه عن كون البذل مجهولاً وبعضه عن فقدان شرائط الصحة الاخر في الصورة الاولى يلزم اجر المثل بالنأ ما بلغ وفي

الصورة الثانية يلزم اجر المثل بشرط ان لا يتجاوز الاجر المسمى

مرقله أيضاً من المندية انما اعني بقوله قد يكون الفساد الخ الى قوله فالفساد يجب فيه اجر المثل الخ

الباب الثالث

في بيان المسائل التي تتعلق بالاجارة ومحتوي على ثلاثة فصول

الفصل الاول

في بدل الاجارة

(المادة ٤٦٣)

ما صلح ان يكون بدلا في البيع يصلح ان يكون بدلا في الاجارة

وريجوز ان يكون بدلا في الاجارة الشيء الذي لم يصلح ان يكون ثمنًا .

مثلا يجوز ان يستأجر بستان في مقابلة ركوب دابة او سكنى دار
وما صلح ان يكون ثمنًا في البيع كالنقود والمكيل والموزون صلح ان يكون
اجرة في الاجارة ومالا يصلح ثمنًا صلح ان يكون اجرة أيضا كالاعيان مثل
السيد والشياب (كذا في الكافي هندية في السباب الاول من الاجارة) (وكل
ما صلح ثمنًا أى بدلا في البيع صلح اجرة لانها تمن المنفعة ولا يكس كليا فلا
يقال مالا يجوز ثمنًا لايجوز اجرة لجواز اجارة المنفعة بالمنفعة اذا اختلفا كما سيحى
(در المختار في آخر باب الاجارة)

(ح - ١٠) قوله وكل ما صلح ثمنًا أى بدلا فيدخل فيه الاعيان فانها تصلح
بدلا في المقايضة فتصلح اجرة (در المختار)

قوله لانها تمن المنفعة أى تابعة للمعين وما صلح بدلا عن الاصل صلح بدلا
عن التسع (رد المختار)

قوله ولا يتكس كليا قيد به لينهم ان المراد به العكس القوي لا المطلق وهو
عكس الموجبة بالموجبة الجزئية اذ يصح بعد ما صلح اجرة صلح ثمنًا (رد المختار)
قوله كما سيحى اي في آخر باب الاجارة (رد المختار)

(المادة ٤٦٤)

بدل الاجارة يكون معلوماً بتعيين مقداره ان كان قدراً كثمان المبيع
ان كان الاجر دراهم او دنانير فلا بد من بيان القدر انه كذا وبيان الصفة
انه جيد او ردي ويقع على نقد البلد ان كان في البلد نقد واحد (كذا في النهاية)
وان كان في البلد نقود مختلفة فان كانت في الرواج على السواء ولا فضل للبعض
على البعض فالنقد جائز ويعطى المستأجر أي النقود شاء وان كانت الاجرة
مجمولة لان هذه الجهة لا تنفض الى المنازعة وان كانت النقود في الرواج على
السواء وللبعض فرق على البعض فالنقد فاسد وان كان احدهما أرواح فالنقد جائز

وينصرف الى الارواح وان كان للاخر فضل عليه بحكم العرف (كذا في المحيط
هندية في الباب الاول من كتاب الاجارة)

(المادة ٤٦٥)

يلزم بيان مقسدار بدل الاجارة ووصفه ان كان من العروض أو
المكيلات أو الوزونات أو المعدنيات المتقاربة . ويلزم تسليم ما يحتاج
الى الحمل والمؤنة في الحمل الذي شرط تسليمه فيه وان لم يبين مكان التسليم
فالأجور ان كان عقاراً يسلم في الحمل الذي هو فيه وان كان عملاً في
حمل عمل الاجير وان كان حموله في مكان لزوم الاجرة واما في الاشياء
التي ليست محتاجة الى الحمل والمؤنة ففي الحمل الذي يختار للتسليم

وان كان كيلاً أو وزناً أو عددياً متقارباً يشترط فيه بيان القدر والصفة وان
كان الحمل مؤنة يشترط فيه بيان موضع الإبقاء عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما
لا يشترط واذا كان للاجرة حمل ومؤنة ولم يبين موضع الإبقاء فسدت الاجارة
في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا تصد ويدفع حيث الارض والدار
وفي الحموله حنبلاً وجب له يعني كلاً حل من المسافة يأخذ حصته من الاجرة
وفي العمل حيث يوفيه العمل فان طال به في موضع آخر لم يكلف بل يستوفى
منه يوفيه في موضعه فان لم يكن لها حمل ومؤنة اخذ به حيث شاء (كذا في
محيط السرخسي) ولا يحتاج الى بيان الاجل فان بين مسار مؤجلاً كالنخل في
البيع وان كانت عروضاً أو ثياباً يشترط فيه بيان القدر والصفة والاجل لانها
لا تثبت في الدمة الا سلماً فتراعى فيها شرائط السلم وان كانت من الحيوانات
فلا بد منها من ان تكون مينة مشار إليها وان كانت منقعة فهي على الوجهين ان
كانت من خلاف الجنس كالسكنى بالر كوب والراعة بالبلد ونحو ذلك فالاجارة
جائزة (وكذلك من استأجر داراً بخدمة عبد فهو جائز) واما اذا قيل

بجنسها كما اذا استأجر دار يسكنى دار اخرى أو ركوب دابة اخرى أو زراعة
ارض بزراعة أرض أخرى فالاجارة فاسدة لان الجنس بانفراده يحرم النساء
(كذا في السراج الوهاج) (هندية في الباب الاول من الاجارة)

الفصل الثاني

في بيان المسائل المتعلقة بسبب لزوم الاجرة وكيفية استحقاق الاجر الاجرة

(المادة ٤٦٦)

لا تنزم الاجرة بالعقد المطلق متى لا يلزم تسليم بدل الاجارة بمجرد
انقضاء حالها

الاجر لا يملك بنفس العقد ولا يجب تسليمه به عندنا عينا كان أو ديناً كذا
في الكافي هكذا ذكر محمد في الجامع في كتاب النحري وعامة المشايخ على انه
هو الصحيح هكذا في النهاية (هندية في الباب الثاني في بيان انه متى يجب الاجر)

(المادة ٤٦٧)

تزم الاجرة بالتعجيل متى لو سلم المستأجر الاجرة تقدماً ملكها
الآجر وليس للمستأجر استردادها

ولو عجل الاجرة الى رب الدار لا يملك الاسترداد ولو كانت الاجرة عيناً
فأماها أو أودعها الى رب الدار فهو كالتعجيل ولا يملك الاجرة باسقاط
التعجيل في الاجارة المضافة وتملك بالتعجيل (كذا في النهاية) (هندية في المحل
المزبور) (واعلم ان الاجر لا يلزم بالعقد فلا يجب تسليمه به) (بل بتسجيله أو
شرطه في الاجارة المتجزئة اما المضافة فلا يملك فيها الاجرة بشرط التعجيل
اجماً وقيل يجعل عقوداً في كل الاحكام فبقي برواية تملكها شرط التعجيل

بالدابة لم يركب لم يجب الاجر لانه انما تمكن بعد مضي المدة طوى وبه علم
ان الاول ذكر القيود (رد المختار)

وفي الاجارة الفاسدة يشترط حقيقة استيفاء المنفعة لوجوب الاجر وبعد
ما وجد الاستيفاء حقيقة انما تجب الاجر اذا وجد التسليم من المستأجر من
جهة المؤجر اما اذا لم يوجد التسليم لا يجب الاجر بيانه فيما ذكر في الجاسع
رجل اقترى من اخر دابة فلم يقبضه حتى آجره من البائع شهر اكانت الاجارة
باطلة قال استعمله البائع بحكم الاجارة لا يلزم الاجر كذا في المحيط (هندية)
(المادة ٤٧٠)

تلتزم الاجرة أيضاً في الاجارة الصحيحة بالاعتدال على استيفاء المنفعة
مثلا لو استأجر احد داراً باجارة صحيحة فبعد قبضها يلزمه اعطاء الاجرة
وان لم يسكنها

(فيجب الاجر لدار قبضت ولم تسكن لوجود تمكنه من الانتفاع) وهذا اذا
كانت الاجارة صحيحة اما في الفاسدة فلا يجب الاجر الا بحقيقة الانتفاع
(رد المختار)

(المادة ٤٧١)

بالاعتدال على استيفاء المنفعة في الاجارة الفاسدة لا تلزم الاجرة ان
لم يحصل الانتفاع حقيقة

لما مر في الدر المختار (اما في الاجارة الفاسدة فلا يجب الاجر الا بحقيقة
الانتفاع (رد المختار)

(ح - ١) قوله الا بحقيقة الانتفاع وظاهر ما في الاسعاف اخراج الوقت
فتجب اجرة في الفاسدة بالتمكن كذا في الاشباه قلت وهل مال اليتيم والمد
للاستئثار والمستأجر في البيع وفاء على ما اتفق به علماء الروم كذلك محل تردد

فليراجع (رد المحتار)

قوله الا بمحققة الانتفاع اذا وجد التسليم الى المستأجر من جهة الاجر
اما اذا لم يوجد من جهة فلا اجر وان استوفى المنفعة اتفاقاً واعلم ان الاجر
الواجب في الفاسدة يختلف فيه تارة يكون المسمى وتارة يكون اجر المثل بالنظر
ما بالغ وتارة لا يتجاوز المسمى على ما سيأتي بيانه (رد المحتار)

(المادة ٤٧٢)

من استعمل مال غيره من دون عقد فان كان معداً للاستقلال تلزمه
اجرة المثل والا فلا لكن لو استعمله بعد مطالبة صاحب المال الاجرة
وان لم يكن معداً للاستقلال يلزمه اعطاء الاجرة لانه باستعماله في هذا
الحال يكون راضياً باعطاء الاجرة

اذا سكن الرجل في دار رجل ابتداء من غير عقد فان كانت الدار معدة
للاستقلال تجب الاجرة وان لم تكن معدة للاستقلال لا تجب الا اذا تقاضاه
صاحب الدار بالاجرة وسكن بعد ما تقاضاه لان سكناه حينئذ تكون رضى بالاجرة
(هتدي في الباب الثامن من الاجارة)

سكن داراً معدة للقلعة أو زرع أرضاً معدة للاستقلال من غير استئجار
تجب الاجرة وبه يفتى كذا اذا دخل حماماً (منبئة الملقى في أوائل الاجارة)
قتله الكفوي على قيد علي ائدى في ضمان المنفعة وعدمه من الاجارة سكن
داراً غيره لا يجب الاجر الا اذا تقاضاه رب الدار بالاجر وسكن بعده لانه
يكون التزاماً أو كانت معدة للاستقلال (بزاوية من تنقيح الحامدي) (في
كتاب الاجارة) قالوا وفي المدل للاستقلال انما يجب الاجر على الساكن اذا
سكن على وجه الاجارة عرف عنه بطريق الدلالة اما اذا سكن بتأويل عقد او
ملك كبيت او حانوت بين رجلين سكن احدهما فيه لا يجب الاجر على الساكن

وان كان ذلك ممعاً للاستقلال (كذا في المحيط) (هندية في الباب الثامن من الاجارة)

(المادة ٤٧٣)

ينظر ويراعى كل ما اشترطه الماقدان في تمجيل الاجرة وتأجيلها
(من قاعدة الاصول) (يلزم مراعاة الشرط بقدر الامكان) (مجامع
للخادم من الاصول)

(المادة ٤٧٤)

اذا شرط تأجيل البدل يلزم وعلى الأجر اولا تسليم المأجور وعلى
الاجير ابقاء العمل والاجرة لا تلزم الا بعد انقضاء المدة التي شرطت

{ المادة ٤٧٥ }

ويلزم الأجر اولا تسليم المأجور وعلى الاجير ابقاء العمل في الاجارة
للمطقة التي عتدت من دون شرط التمجيل والتأجيل على كل حال ينهى
ان كان عقد الاجارة على منافع الاعيان أو على العمل

(ولعمري طلب الاجر للدار والارض كل يوم وللدابة كل مرحلة اذا اطلقه
ولو بين قمين وللخايطه ونحوها اذا فرع وسلمه فذلك قبل تسليمه يسقط الاجر
(رد المختار) (قوله ولو بين اه) اي لو بين وقت الاستحقاق في العقد تمين
ولذا قاله في الزمية هذا اذا لم تكن معجلة او مؤجلة أو منجمة وهذا قوله
حيماً فالمراد فيها ذكره المصنف ماذا سكت عن البيان (رد المختار)

(ح . ١) ومن استأجر سيراً كان للحيال ان يطلبه كل مرحلة اذا لم يبين
وقت الاستحقاق فان بين وقته لم يكن الطلب قبله شرح الكنز ولان الاجارة
عقد معاوضة فتقتضى المساواة بين الموضين فإلم يسلم المقود عليه للمستأجر وهو
العمل لا يسلم للاجير الموض وهو الاجر (مجمع الانهر)

(المادة ٤٧٦)

ان كانت الاجرة موقفة بوقت معين كالشهرية أو السنوية مثلاً يلزم
إيفاؤها عند انقضاء ذلك الوقت

ثم الاجرة لو مبدئية طال به وله حبس الدار لاستيفائها ولو مؤجلة لا مالم
تفنى المدة لو منجزة اذا مضى النجم الواحد وان تقضت الاجارة بعد ما قبض
المؤجر الاجر حط من الاجرة بقدر المستوفى من المنفعة ورد الباقي الى المستأجر
(كذا في الوجيز للكردي (هندية في الباب الثاني في بيان انه متى تجب الاجرة)

(المادة ٤٧٧)

تسليم المأجور شرط في لزوم الاجرة يعنى يلزم الاجرة اعتباراً من
وقت التسليم فعلى هذا ليس للاجر مطالبة أجرة مدة مضت قبل التسليم
وان انقضت مدة الاجارة قبل التسليم لا يستحق الاجر شيئاً من الاجرة
(ومنها) تسليم المستأجر في اجارة المنازل ونحوها اذا كان العقد مطلقاً
عن شرط التمتع عندنا حتى لو انقضت المدة من غير تسليم المستأجر لا يستحق
شيئاً من الاجر ولو مضى بعض المدة ثم سلم فلا اجر له فيما مضى (هندية في
الباب الاول من كتاب الاجارة)

(المادة ٤٧٨)

لوفات الانتفاع بالمأجور بالكلية سنطت الاجرة مثلاً لو احتاج
الحمام الى التسمير وتعطل في أثناء تسميره تسقط حصة تلك المدة من
الاجرة وكذلك لو انقطع ماء الرى وتعطلت تسقط الاجرة اعتباراً من
وقت انقطاع الماء ولكن لو اتسع المستأجر بغير صورة الطحن من
بيت الرى يلزمه اعطاه ما أصاب حصة ذلك الانتفاع من بدل الاجارة

رجل استأجر داراً وقبضها وانهم بيت منها يرفع عنه من الاجر بمحضته
 (تاتارخانية في فسخ الاجارة) رجل استأجر رحي ماء فاقطع ماؤها كان له ان
 يردّه فان لم يردّه حتى مضت السنة لا اجر على المستأجر وان قل الماء وتدور
 الرحي وتقطع نصف ما كانت تقطع كان للمستأجر ان يردّه فان لم يرد حتى طحن
 كان ذلك رضى وليس له ان يردّه بعد ذلك لانه رضى بالبيع (رجل استأجر
 بيتا فيه رحي وذكر بكل حق هو له ولم يسم الرحي لا يدخل فيه الرحي وللمؤاجر
 ان يرفع الرحي فان استأجرها بالرحي والمجيرين فله حقوق الرحي فان اقطع
 الماء ولم يرد حتى مضت السنة فان كان البيت مما ينفع به بدون الرحي تقسم الاجر
 عليهما وتقطع حصصة المجيرين وتلزمه حصّة البيت وان لم يكن البيت مستقما به الا
 منفعة الرحي لا شيء على المستأجر وان لم يرد البيت (من اجارة قاضيخان في
 فصل ما ينقض به الاجارة وما لا ينقض به الاجارة) (قال في الاصل) الماء
 اذا اقطع الشهر كله ولم يفسخها المستأجر حتى مضى الشهر فلا اجر عليه في ذلك
 ولو كانت منفعة السكنى معقودا عليها مع منفعة الطحن وجب بقدر ما ينقص منفعة
 السكنى (كذا في التاتارخانية) ومفاده انه لا يجب اجر بيت الرحي صاحبها لغير
 الطحن كالسكنى ما لم تكن معقوداً عليها ونقل بسده عن القدوري ان كان البيت
 ينتفع به لغير الطحن فعليه من الاجر بمحضته اهـ (در المختار)

(المادة ٤٧٩)

من استأجر حانوتا وقبضه ثم عرض للبيع والشراء كساد ليس له
 ان يمنع عن أعطائه كراه تلك المدة بقوله ان الضمّة ما راجت والدكان يقي
 مسدوداً!

استأجر حانوتا ليتجر في السوق ثم كسد السوق حتى لا يمكنه التجارة فله فسخ
 الاجارة لانه عذر (كذا في التنية هندية في الباب التاسع عشر في فسخ الاجارة
 ولو لم يردّه حتى يطحن كان رضاً منه وليس له الرد بعده (در المختار) السكوت

في الاجارة رضى وقبول (من اجارة الاشياء ومثله في الاجارات الحفية) فاذا لم
تفسخ فقد رضى فلزم الاجر المسمى (محرره)

{ المادة ٤٨٠ }

لو استأجر زورقا على مدة واقضت في أثناء الطريق تمتد الاجارة
الى الوصول الى الساحل ويمطى المستأجر أجر مثل المدة القاضية
وفي التنف اجارة السفن جائزة وهي على وجهين أحدهما ان يستأجرها الى
مدة معلومة والآخر ان يستأجرها الى مكان معلوم وكلاهما جائزان مضت المدة
وهي في البحر فله ان يسكنها حتى يخرج من البحر ويعطيه اجر مثلها (بمجم البحر
في الاجارة القاسدة)

(المادة ٤٨١)

لو أعطى أحد داره آخر على ان يرمها ويسكنها بلا اجرة ثم رماها
وسكنها ذلك الاخر كانت من قبيل العارية ومصاريف التعمير حادثة
للمرمة فلزم الآجر وليس لصاحب الدار ان يطالبه تلك المدة بشئ
من الاجرة

دفع داره على ان يسكنها ويرمها ولا اجر عليه فهو عارية لانه لم يشترط الاجرة
فان المرمة تنفق الدار ونفقة المستأجر على المستأجر « كذا في التباينة » « هندية في
الفصل الثاني من الباب الخامس عشر من كتاب الاجارة »

الفصل الثالث

فما يصح للآجر ان يحبس المستأجر فيه لاسنياء الاجرة وما لا يصح

(المادة ٤٨٢)

يصح للآجير الذي لعمله أثر كالخياط والصباغ والتقصار ان يحبس

المستأجر فيه لاستيفاء الاجرة ان لم يشترط نسيئتها وبهذا الوجه لو حبس ذلك المال وتلف في يده لا يضمن وبعد تلقه ليس له ان يستوفي الاجرة ومن لعمله اثر في العين كصباغ وقصار يقصر بالنشأ والبيض فله حبسها للاجر فان حبسها قضات فلا ضمان ولا اجر له وقالوا ان شاء المالك ضمنه مصبوغا وله الاجر أو غير مصبوغ ولا اجر له { ملحق الاجير في كتاب الاجارة }
(المادة ٤٨٣)

ليس للاجير الذي ليس لعمله اثر كالحمال والملاح ان يحبس المستأجر فيه وبهذا الحال لو حبس الاجير المال وتلف في يده يضمن وصاحب المال في هذا غير ان شاء ضمنه أياه محمولا وأعطى أجرته وان شاء ضمنه غير محمول ولم يمتط أجرته

« ومن لا اثر لعمله فيها » أي في العين « كالحمال والملاح وغاسل النوب ليس له أي للعامل حبسها ، أي العين لان المفقود عليه نفس العمل وهو عرض ولا له أثر يقوم مقامها فلا يتصور حبسه « ولو حبسها ضمن » ضمان القصب وصاحبها بالجار ان شاء ضمن المستأجر قيمتها محمولة وله الاجر وان شاء غير محمولة ولا اجر { مجمع الانهر في كتاب الاجارة }

الباب الرابع

في بيان المسائل التي تتعلق بمدة الاجارة

(المادة ٤٨٤)

للمالك ان يؤجر ماله ومملكه لثيرة مدة معلومة قصيرة كانت كاليوم

أو طويلة كالسنة

وفي المضمرات ويصح العقد على مدة معلومة أي مدة كانت قصرت المدة كالיום ونحوه أو طالت كالسنين « تاتارخانية » « هندية في الثالث من كتاب الاجارة »

(المادة ٤٨٥)

ابتداء مدة الاجارة تعتبر من الوقت الذي سمي أي عين وذكر

عند العقد

(المادة ٤٨٦)

ان لم يذكر ابتداء المدة حين العقد تعتبر من وقت العقد
وتعتبر ابتداء المدة مما سمي وان لم يسم شيئاً فهو من الوقت الذي استأجرها
كذا في الكافي « هندية في المحل المزبور »

(المادة ٤٨٧)

كما يجوز إيجار عقار على ان يكون لسنة في كل شهر أجرته كذا
دراهم كذلك يصح إيجاره لسنة بكذا دراهم من دون بيان شهرته أيضاً
ولو قال أجرته هذه الدار سنة كل شهر بدرهم جاز بالاجماع لان المدة معلومة
والاجرة معلومة فلا يملك أحدهما الفسخ قبل تمام السنة من غير عذر « كذا
في البدايع » وأن استأجر داراً سنة بعشرة دراهم صح وان لم يسم قسط كل شهر
من الاجرة لان المدة معلومة { كذا في الكافي } « هندية في المحل المزبور »

(المادة ٤٨٨)

اذا عقدت الاجارة في أول الشهر على شهر واحد أو أزيد من شهر
اعتدت مشاهرة وبهذه الصيغة يلزم دفع أجره شهر كامل وان كان الشهر
ناقصاً عن ثلاثين يوماً

ولو آجر داره شهراً أو شهوراً معلومة فإن وقع المقعد في غرة الشهر يقع على
الالهة بلا خلاف حتى اذا نقص الشهر يوماً كان عليه كال الاجرة { هندية في الباب
الثالث من كتاب الاجارة »

(المادة ٤٨٩)

لو اشترط على ان تكون الاجارة لشهر واحد فقط وكان قد مضى
من الشهر جزء يعتبر الشهر ثلاثين يوماً
وان وقع بعد ما مضى بعض الشهر في اجارة الشهر يقع على ثلاثين يوماً بالاجماع
{ هندية في المحل المزبور }

(المادة ٤٩٠)

اذا اشترط ان تكون الاجارة لكذا شهراً وكان قد مضى من الشهر
بعض ثم الشهر الاول ناقص على ان يكون ثلاثين يوماً من الشهر
الاخير وتوفى اجرة باقى الايام بحسب الاشهر
وأما في اجارة الشهور فنها روايتان عن أبى حنيفة رحمه الله في رواية اعتبر
لشهور كلها بالايام وفي رواية اعتبر تكميل هذا الشهر بالايام من الشهر الاخير
والباقي بالاهة « كذا في البدائع » « هندية في المحل المزبور »

(المادة ٤٩١)

كما يعتبر الشهر الاول ناقص ثلثين يوماً اذا اشترط ان تكون اجرة
كل شهر كذا وداهم من دون بيان عدد الاشهر عند مضى بعض من
الشهر كذلك يعتبر سائر الشهور التي ستأتى ثلاثين ثلاثين على هذا الوجه
وان وقعت الاجارة على كل شهر وكان ذلك في وسط الشهر يعتبر الشهر الذي
يلى المقعد بالايام وكذلك كل شهر بعد ذلك بلا خلاف { كذا في المحيط } { هندية

في الباب الثالث من الاجارة)

(المادة ٤٩٢)

لو عقدت الاجارة في أول الشهر لسنة تعتبر اثني عشر شهرا
فان استأجرها سنة مستقبلية وذلك حين يهل الهلال تعتبر السنة بالاهلة اثني عشر
شهرا (هندية في المحل المزبور)

(المادة ٤٩٣)

لو عقدت الاجارة لسنة وكان قد مضى من الشهر بعض يتبر منها
شهر أياما وباقي الشهور الاحد عشر بالمحلال
وان كان بعض الشهر تعتبر السنة بالايام ثلثائة وستون يوما في قول أبي حنيفة
وهو رواية عن أبي يوسف كذا في المبسوط
(وان استأجرها سنة مستقبلية وذلك حين يهل الهلال تعتبر السنة بالاهلة اثني
عشر شهرا وان كان ذلك في بعض الشهر تعتبر السنة بالايام ثلثائة وستون يوما في
قول أبي حنيفة رحمه الله وهو رواية عن أبي يوسف وعند محمد رحمه الله يعتبر شهر
بالايام واحد عشر شهرا بالاهلة وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله كذا في
المبسوط (هندية في الباب الثالث من كتاب الاجارة)

(المادة ٤٩٤)

لو استأجر عقار شهرته كذا دراهم من دون بيان عدد الاشهر
يصح العقد . لكن عند ختام الشهر الاول لكل من الآجر والمستأجر
فسخ الاجارة في اليوم الاول وليته من الشهر الثاني الذي يليه وأما بعد
مضى اليوم الاول وليته فليس لهما ذلك وان قال أحد الماقدنين في أثناء
الشهر فسخت الاجارة تفسخ في نهاية الشهر وان قال في أثناء الشهر

فسخت الاجارة اعتباراً من ابتداء الشهر الاتي تمسح عند حلوله وان كان قد قبضت أجرة شهرين أو أزيد فليس لاحدهما فسح اجارة الشهر المتبوض أجرة

• وان أجر دار أكل شهر بدرهم صح المقد في شهر واحد وفسد في بقية الشهور واذا تم الشهر الاول فلكل واحد منها ان ينقض الاجارة لانتهاء المقد الصحيح ولو سمي حلة الشهور جاز وفي ظاهر الرواية لكل منهما الخيار في اليلة الاولى من الشهر الداخول وبومها (هكذا في الكافي) والفتوى على ظاهر الرواية (هكذا في فتاوى قاضيه خان) لو فسح في اثناء الشهر لم يفسخ (وقيل يفسخ به اذا خرج الشهر) وبه كان قول محمد أبو نصر ولو قال في اثناء الشهر فسخت رأس الشهر يفسخ اذا هل الشهر بلا شبهة ولو قدم اجرة شهرين أو ثلاثة وقبض الاجرة فلا يكون لواحد منها الفسخ في قدر للمعجزة اجرة (كذا في التبيين) ولو فسح أحدهما الاجارة بغير محضر صاحبه قيل لا يصح عند أبي حنيفة ومحمد وجميعهم انه وقيل لا يصح في قولهم جميعا (كذا في محيط السرخسى) (هندية في الباب الثالث من الاجارة)

(المادة ٤٩٥)

لو استأجر أحد أجيراً على ان يعمل يوماً يعمل من طلوع الشمس الى العصر أو الى التروب على وفق عرف البلدة في خصوص العمل وجعل استأجر أجيراً يوماً يعمل له كذا قالوا ان كان العرف بينهم انهم يعملون من طلوع الشمس الى العصر فهو على ذلك وان كان العرف انهم يعملون من طلوع الشمس الى غروبها فهو على ذلك وان كان العرف مشتركاً فهو على طلوع الشمس الى غروبها اعتباراً لذكر اليوم (كذا فتاوى قاضيه خان) (هندية في الباب الثالث من الاجارة)

(المادة ٤٩٦)

لواستؤجر نجار على ان يعمل عشرة أيام تعتبر الايام التي تلى العقد
وان كان قد استؤجر في الصيف على ان يعمل عشرة أيام لم تصح الاجارة
ما لم يبين انه يعمل اعتباراً من أى شهر وأى يوم
استأجر نجاراً ليعمل له عشرة أيام يتناول الذي يليه ولو قال عشرة أيام في
الصيف لا يصح لانه مجهول ما لم يقل له عشرة أيام من أول الشهر (كذا في
الوجيز الكردي) (هندية في المحل المزبور)

الباب الخامس

في الخيارات ويحتوي على ثلاثة فصول

الفصل الاول

في بيان خيار الشرط

(المادة ٤٩٧)

يجرى خيار الشرط في الاجارة كما جرى في البيع ويجوز الايجار
والاستئجار على ان يكون لحد الطرفين أو كلاهما مخيراً كذا أيام
ويثبت فيها أي في الاجارة خيار الشرط كما ثبت في البيع وخيار الرؤية خلافاً
لشافعي وخيار العيب سواء كان حاصل قبل العقد وبعده (ملحق الاجماع مع مجمع
الانهر في الاجارة)

(المادة ٤٩٨)

الخيار ان شاء فسخ الاجارة وان شاء كان مخيراً في مدة خياره

قال ومن شرط له الخيار فله ان يفسخ في مدة الخيار وله ان يحجزه (هدية في فصل خيار الشرط في البيع) وفي تناوى الثانية ويثبت في الاجازة خيار الرؤية والشرط ثلثة أيام وفي القهستاني وصورة تكرارى داراً سنة على انه فيها بالخيار ثلثة أيام فهو جائز عندنا (تناوينا في الفصل الخامس من الاجازة)

(المادة ٤٩٩)

كما ان القسوخ والاجازة على ما بين في مادة ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ يكونان قولاً كذلك يكونان فعلاً بناء عليه لو كان الآخر مختاراً وتصرف في الموجود بوجه من لوازم التملك فهو فسخ فعلى وتصرف المستأجر الخبير في الموجود كتصرف المستأجر اجازة فعلية

وفسخه بأحد الامرين أما بالقول أو بالفعل (هدية في الباب السادس في الفصل الثاني من البيوع) ويتم بكل ما يدل على الرضى (ملحق في باب الخيارات من كتاب البيوع) واسطر الى ما قبل في مواد (٣٠٢) و (٣٠٣) و (٣٠٤)

(المادة ٥٠٠)

لو انقضت مدة الخيار قبل فسخ الخيار وانفاذه الاجازة يسقط الخيار

وتلزم الاجازة

وكذا يتم العقد ويبطل الخيار بمضى المدة فان أغمى عليه أو جن أو نام أو سكر بحيث لا يعلم حتى مضت المدة الصحيح انه يسقط الخيار كما في الاختيار خلافاً لما لك (مجمع الاثر في باب الخيارات) شرط الخيار اذا كان للبايع خيار البيع ونفوده بأحد ثلثة معان (أحدها) ان يميز البيع بالقول بان يقول أجلت البيع ونحوه (والثاني) ان يموت البايع في مدة الخيار يبطل خياره بموته (والثالث) ان تمضي مدة الخيار من غير فسخ ولا اجازة بمن له الخيار كذا في السراج الوهاج (هدية في الفصل الثالث من الباب السادس من البيوع)

(المادة ٥٠١)

مدة الخيار تعتبر من وقت العقد
وتعتبر مدة الخيار من ابتداء وقت الاجارة (كذا في السراج الوهاج)
(هندية في الباب الخامس من كتاب الاجارة)

(المادة ٥٠٢)

ابتداء مدة الاجارة يعتبر من وقت سقوط الخيار
وأول المدة من وقت سقوط الخيار كذا في الوجيز للكردي (هندية في
الحل المزبور)

(المادة ٥٠٣)

لو استؤجرت أرض على ان تكون كذا ذراعاً أو دونماً وخرجت
زائدة أو ناقصة تصح الاجارة ويلزم الاجر المسمى لكن المستأجر غير حال
تقصاتها له ان يفسخ الاجارة ان شاء
ولو استأجر أرضاً على انها كذا جريباً وكانت أقل أو أكبر فهي بالمسمى
وله الخيار في الأقل (كذا في الفتاوى الهندية في الحل المزبور)

(المادة ٥٠٤)

لو استؤجرت أرض على ان يكون كل دونم منها بكذا دراهم يلزم
اعطاء الاجرة بحساب الدونم
(ولو قال كل جريب بكذا يلزمه الاجر بحسابه) كذا في الفتاوى الميمنية
(هندية في الحل المزبور)

(المادة ٥٠٥)

يجوز عقد الاجارة على عمل عينت اجرة وشرط ايفاؤه في الوقت

الضامى ويكون الشرط متبوعاً مثلاً لو اعطى أحد الى الخياط ثياباً على ان
يفصلها ويخيطها هذا اليوم أو لو استكرى أحد جملأ بشرط ان يوصله فى
عشرة أيام الى مكة تجوز الاجارة . والاآجر ان أوفى الشرط استحق
الاجر للمسمى والاستحق اجر المثل بشرط ان لا يتجاوز الاجر المسمى
رجل دفع الى خياط ثوباً ليقطعه ويخيط قميصاً على ان يفرغ منه فى يومه
هذا أو أكثرى من رجل ابلا الى مكة على ان يدخلها فى عشرين ليلة كل بغير
بمشرة دنائير ولم يزد على ذلك روى محمد عن أبي حنيفة رحمه الله انه تجوز
هذه الاجارة فأن وفى بالشرط كان له المسمى وأن لم يف كان له أجر المثل لازاد
على المسمى وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله (قاضىخان فى اجارة المشاع)

(المادة ٥٠٦)

يصح ترديد الاجرة على صورتين أو ثلاث فى العمل والعامل والمحل
والمسافة والزمان والمكان ويلزم اعطاء الاجرة على موجب الصورة التى
تظهر مثلاً لو قيل للخياط ان خطت دقيقتاً فلك كذا وان خطت غليظاً
فلك كذا فأى الصورتين عمل له اجرتها أو لو استؤجر حائوت بشرط انه
ان اجرى فيه عمل العطاراة فاجرته كذا وان اجرى فيه عمل الحدادة فكذا
فأى العاملين اجرى فيه يعطى اجرته التى شرطت . وكذا لو استكرت
دابة بشرط ان حملت خطة فاجرته كذا وان حملت حديدأ فكذا فايهما
حمل يعطى اجرته التى عيئت أو لو قيل للمكارى استكرت منك هذه
الدابة الى جردلى ، بكذا الى ادرنه ، بكذا الى فليس ، بكذا الى

أبها ذهب المستأجر يلزمه اجرة ذلك وكذا لو قال الأجر اجرت هذه
الحجرة بكذا وهذه بكذا فبعد قبول المستأجر يلزمه اجرة الحجرة التي
سكنها وكذلك لو ساوم أحد الخياط على ان يخط له حية بشرط ان خاطها
اليوم فله كذا وان خاطها غداً فله كذا تعتبر الشروط

صح ترديد الاجر بالترديد في العمل نحو ان خطه فارسيّاً فبدرهم وان
خطه رومياً فبدرهمين وزمانه نحو ان خطه اليوم فبدرهم وان خطه غداً فبضعة
ومكانه نحو ان سكنت في هذه الدار فبدرهم أو هذه فبدرهمين والعامل نحو
ان تسكن فيه عطاراً فبدرهم وان تسكن حداداً فبدرهمين والمسافة نحو ان
تذهب الى كوفه فبدرهم وان تذهب الى واسط فبدرهمين والحمل ان تحمل
عليها شعيراً فبدرهم وان تحمل برأ فبدرهمين لكن اذا كان الترديد في الزمان
نحو ان خطه اليوم اه يجب في الاول أي يجب اذا وحده العمل في اليوم الاول
من اليومين المردد فيها ماسها من الاجر وفي الثاني أي يجب اذا وجد العمل
في اليوم الثاني منها أجر المثل غير رائد على المسمى وعندهما اشترطان جائزان
وعند زفر فاسدان (درر ضرر) وكذلك لو ردد بين ثلاثة لابين أربعة أشياء
(ملتقى)

وكذا اذا خبر المستأجر بين ثلاثة أشياء ولو بين أربعة لا يجوز كما في خوار
الشميين في البيع فإنه لا يجوز فيما فوق الثلاثة والمائع دفع الحاجة لكن يجب اشتراط
خيار المتعين في البيع لا الاجارة لان الاجر اما يجب بالعمل واذا وجد بصير
المقود عليه معلوما وفي البيع يجب الثمن بنفس العقد فيتحقق الجهالة بحيث
لا يرتفع النزاع الا باثبات خيار التعيين له ويجب أجر ما وجد من الامرين المردد
فيها قليلا كان أو كثيراً (درر ضرر)

الفصل الثاني

في خيار الرؤية

(المادة ٥٠٧)

للمستأجر خيار الرؤية

وفي الفتاوى العتبية وبنت في الاجارة خيار الرؤية وخيار الشرط ثلثة أيام
(آثار عتبية في لافصل الخامس من كتاب الاجارة)

(المادة ٥٠٨)

رؤية المأجور كروية للمنافع

(وخيار الرؤية ثابت للمستأجر ورؤية الدار كروية للمنافع) (كذا في الوجيز)
للكردى (هندية في الباب الخامس من كتاب الاجارة)

(المادة ٥٠٩)

لو استأجر أحد عقاراً من دون ان يراه يكون مخيراً عند رؤيته
وان تكادى داراً لم يرها فله الخيار اذا رآها ولو كان رآها قبل ذلك
فلا خيار له فيها الا ان يكون اتهم منها شئ يضر بالسكنى فيجئذ يتخير بالتبشير
(هكذا في المبسوط) (هندية في المحل المزبور)

(المادة ٥١٠)

من استأجر داراً كان قد رآها ورؤية كافية من قبل ليس له خيار الرؤية
الا لو ظهرت هيتها الاولى بالهدام محل يكون مضرراً بالسكنى فيجئذ
يكون مخيراً

لما في مادة قبله بقوله الا ان يكون اتهم منها شئ اهـ (من الهندية)

(المادة ٥١١)

كل عمل يختلف ذاتاً باختلاف المحل فلاجير فيه خيار الرؤية مثلاً لو
ساوم أحد الحيايط على ان يحيط له جبة فالحيايط بالخيار عند رؤية الجوز أو
الشال الذي يحيطه

وفي نوادر ابن ساعة عن أبي يوسف قصار شارطه رجل على ان يقصر له
ثوباً مروياً بدرهم فرضى به فلما رأى القصار الثوب قال لأرضى به فله ذلك
وكذلك الحياطة والاصل فيه ان كان كل عمل يختلف في نفسه باختلاف المحل
يثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية المحل (تأراخانية) (هنديّة في محلها المزبور)

(المادة ٥١٢)

كل عمل لا يختلف باختلاف المحل فليس فيه خيار الرؤية مثلاً لو
استوَجِرَ أُجِيرَ على ان يخرج جب خمس أواق قطن بشرة داهم ولم ير
الاجير القطن فليس الاجير فيه خيار الرؤية

(وكل عمل لا يختلف باختلاف المحل لا يثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية المحل والقاصرة
تختلف باختلاف المحل وكذلك الحياطة ولاجل ذلك أثبتنا الخيار الرؤية فيها
قال (م) ولو استأجر رجلاً ليكيل له كر حنطة فلما رأى الحنطة قال لأرضى
به فليس له ذلك وكذلك لو استأجر رجلاً ليحتجم له بدائق ورشى به فلما
كشف عن ظهره قال لا أرضى به فليس له ذلك لأن العمل ههنا لا يختلف
(كذا في الذخيرة) (هنديّة وتأراخانية في محلها المزبور)

ذكر الحاكم الشهيد رجل استأجر رجلاً بدرهم ليحلق به قطناً معلوماً وسماه
فهو جائر إذا كان عنده وفي فتاوى الخلاصة وإن لم يكن القطن معيناً (م) وكذلك
يقصرلى مائة ثوب مروى جاز إذا كانت الثياب عنده والاصل أن الاستيجار على
عمل في محل هو عنده جائر وفي محل ليس عنده لا يجوز قال وهو بالخيار إذا

رأى التياب ولا خيار له في مسئة القطن (تاتارخانية في الحل المزبور) استأجر
رحلا ليجلج له كذا من القطن أو يقصر له كذا نوبا وليس عند الاجير
نوب ولا قطن لا يجوز وإن كان عنده ولم يره للملاجر خيار الرؤية في التياب
لا في القطن (كذا في خزائن الفتاوى) (هندية في الحل المزبور)

الفصل الثالث

في خيار العيب

(المادة ٥١٣)

في الاجارة أيضا خيار العيب كما في البيع

وينت خيار العيب في الاجارة كما في البيع الا ان في الاجارة يتفرد المستأجر
بالرد قبل القبض وبعد القبض وفي البيع يتفرد المشتري بالرد قبل القبض وبعد
القبض يحتاج الى القضاء أو الرضى (كذا في المحيط) (هندية في الحل المزبور في
الباب الخامس في الخيار في الاجارة والشرط)

(المادة ٥١٤)

العيب الموجب للخيار في الاجارة هو ما يكون سببا لقوات المنافع
المقصودة بالكلية أو اخلاها كفوات النعمة المقصودة من الدار بالكلية
بانهدامها ومن الرضى باهطاع ماؤها أو كاخلاها بهبوط سطح الدار أو
بانهدام محل السكنى أو بانخراج طير الدابة فهؤلاء من العيوب
الموجبة للخيار في الاجارة وأما التواقص التي لا تخل بالمنافع كتهديم بعض
محال الخمرات بحيث لم يدخل الدار برد ولا مطر وكاتقطاع عصف الدابة
وذلكها فليست موجبة للخيار في الاجارة

ففسخ الاجارة بالتقضاء أو الرضاء أو بخيار شرط ورؤيه كالبيع خلافا للشافعي
 وبخيار عيب حاصل قبل العقد أو بعده بسد القبض أو قبله (يقوت النفع به
 صفة عيب كخراب الدار وانقطاع ماء الرعى وانقطاع ماء الارض وكذا لو كانت
 تسقى بماء السماء فانقطع المطر فلا اجر) خانية وإن لم تفسخ على الاصح
 كما رمي الجوهره لو جاء من الماء ما يزرع بعضها فالمتأجر بالخيار ان شاء ففسخ
 الاجارة كلها او ترك ودفع بحسابه ما روى منها (وفي الواجبة لو استأجرها
 بغير شرطها فانقطع ماء الزرع على وجه لا يرضى فله الخيار وإن انقطع قليلا قليلا
 ويرعى منه السقي فالاجر واجب) (وفي لسان الحكماء) استأجر حماما في قرية
 ففزعوا ورحلوا سقط الاجر عنه وإن نفر بعض الناس لا يسقط الاجر (او
 يخل) عطف على يقوت به أي بالنفع بحيث ينتفع في الجلة كمرض العبد ودر
 الدابة وسقوط حائل دار وفي التبيين لو انقطع ماء الرعى والبيت مما ينتفع
 به لغير الطحن فعليه من الاجر بمحضه لقاء بعض العقود عليه فاذا استوفاه لزمته
 حصته فإن لم يخل العيب او ازاله المؤجر او انتفع بالخل سقط خياره (رد المختار
 في باب فسخ الاجارة)

(ح ١٠) والماصل انه لا يشترط القضاء أو الرضاء في خيار الشرط والرؤية
 وأما في خيار العيب ففي اتمام كلها يفسخ بنية صاحبه بخلاف اتمام الجدار ونحوه
 وأما في غيره من الاعذار ان كان ظاهرا ينفرد وان سفتها لا ينفرد (رد المختار)
 قوله كمرض المبيع له خيار الرد فإن لم يرد وتمت المدة عليه الاجرة وإن كان
 لا يقدر على العمل أصلا لا يجب الاجر (رد المختار بتغيير ما)
 ودر الدابة أي جرح الدابة من ظهرها (رد المختار)
 قوله أو ازاله المؤجر أي أزال العيب كما لو بنى المنهدم أو زال بنفسه وكما لو
 برأ لمرض من المبيع المريض (رد المختار بتغيير ما)
 قوله لم يخل العيب به أي بالنفع كما قد مناه من عور المبيع وسقوط شعره
 وسقوط حائط الدار الذي لا يخل (رد المختار)

قوله أو استع بالحل لانه قد رضى باليب فيلزمه جميع البدل (رد المختار)

(المادة ٥١٥)

لم يحدث في المأجور عيب قبل استيفاء المنفعة فانه كالوجود في وقت العقد

(المادة ٥١٦)

لم يحدث في المأجور عيب فالمستأجر بالخيار ان شاء استوفى المنفعة مع

الييب واعطى تمام الاجرة وان شاء فسخ الاجارة

المستأجر داراً وقضها ثم وجد بها عيباً يضر بالسكنى كان كسار الجذوع وما
يوهن البناء له الخيار وان حدث عيب بعدها قبل قبضها يرد لها لانه عقد يرد على
المنفعة لمحدثون الييب قبل الاستيفاء كالوجود قبل العقد

(كذا في الوجيز للركبى) (حندية في الباب الخامس من كتاب الاجارة)
وان كان عيباً يؤثر في اختلال المنافع كالعيب اذا مرض والداة اذا دبرت والدار
اذا اتمهم بعض بناتها او سقط حائط يضر بالسكنى فالمستأجر بالخيار فان شاء
استوفى المنفعة مع الييب ويلزمه جميع البدل وان شاء نقض العقد (كذا في محيط
المرحومى) (حندية في الباب التاسع عشر من كتاب الاجارة)

(المادة ٥١٧)

ان ازال الاجر العيب الحادث قبل فسخ المستأجر الاجارة لا يبق
للمستأجر حق الفسخ وان اراد المستأجر التصرف في بقية المدة فليس
للاجر منه أيضاً

فان بنى الاجر قبل فسخ المستأجر العقد لم يكن للمستأجر حق الفسخ
لزوال العيب كما لو براء العيب قبل الفسخ وعن محمد اذا اتممت الدار المستأجرة
وبناها الاجر فاراد المستأجر ان يسكن بقيمة المدة لم يكن للاجر ان يمنه . اراد

بذلك اذا بناها الآجر قبل ان يفسخ المستأجر الاجارة (كذا في فتاوى قاضيه خان
هندية في المحل المزبور)

(المادة ٥١٨)

ان أراد المستأجر فسخ الاجارة قبل رفع الميب الحادث الذي أدخل
بالتألف فله فسخها في حضور الآجر والا فليس له فسخها في غيابه وان
فسخها في غيابه من دون ان يخبره لم يتبر فسخه وكره المأجور يستمر كما
كان وأما لو قامت المنافع المتصورة بالكلية فله فسخها في غياب الآجر أيضاً
ولا تلزمه الاجرة ان يفسخ وان لم يفسخ كما بين في مادة ٤٧٨ مثلاً لو
تهدم محل يخلف بالتألف من الدار المأجورة فالمستأجر فسخ الاجارة لكن
يلزم عليه ان يفسخها في حضور الآجر والا فلو خرج من الدار من دون
ان يخبره يلزمه اعطاء الاجرة كأنه ما خرج وأما لو تهدمت الدار بالكلية
فن دون احتياج الى حضور الآجر للمستأجر فسخها وعلى هذا الحال لا
تلزم الاجرة

وتفسخ بالقضاء أو الرضاء بالميب المراد به عيب يفوت النفع مثل خراب الدار
واقطاع ماء الضبعة وماء الرسى أو يحل به كمرض البابة وقرحتها فان لم يحل به
أو ازاله المؤجر أو انتفع بالعين سقط خياره لزوال السبب (شرح الكثر) أقول
اذا كان الفسخ بالقضاء أو بالرضاء يلزم ان يكون التفسخ في حضور الآجر
(لغيره) فلو لم يحل أي الميب به أي بالنفع أو انتفع أي المستأجر بالمحل بالنفع
واستوفى المنفعة وقدرضى بالعير أو ازاله أي اخلل المؤجر سقط خياره لزوال
سببه ولذا قالوا ان الميب اذا لم يحل بالنفع المقصود لم يكن عيباً جوازاً للتفسخ نحو
ما اذا كان في الدار حائط للجبال ولا ينتفع به في سكناها وسقط ذلك الحائط ليس

له ولاية الفسخ لان المقود عليه النفقة فاذا لم يتمكن الخلل فيها لم يثبت الخيار فيها (دور في باب فسخ الاجارة وعن محمد أن الأجر لو بناها أى بسد الخراب ليس للمستأجر ان يتمتع ولا للأجر وهذا تنصيص منه على انه لا يفسخ لكنه أى العقد يفسخ وهو الأصح (مجمع الأنهر في باب فسخ الاجارة)

واذا أراد المستأجر فسخ الاجارة قبل ارتفاع المارض فأنما يكون له الفسخ بحضرة رب الدار واذا كان قائماً ليس له ان يفسخ ولو خرج حال غيبة الأجر فعليه الأجر كالو سكن لان العقد باق وهو متمكن من استيفاء النفقة مع التقييد (كذا في الكردي) وان تهدمت الدار كلها فله الفسخ من غير حضرة رب الدار لكن الاجارة لا تنفسخ لان الانتفاع بالمرصة يمكن اليه ذهب خواهر زاده وفي الاجارات لنفس الأئمة اذا تهدمت الدار كلها الصحيح انه لا يفسخ لكن يسقط الأجر عنه فسخ أو لم يفسخ (كذا في الصغرى) (هندية في المحل المزبور) (ولو خربت الدار سقط كل الأجر ولا تنفسخ ما لم يفسخها المستأجر بحضرة المؤجر هو الأصح واذا بنيت لا خيار له وفي سكنى حرصتها لا يجب الأجر قاله ابن السكينة قلت وفي نفيه لعله أريد المسمى أما اجرة المثل أو حصه المرصة فلا مانع من لزومها قتأمله وسيجيء في فسخها ما يفيد قنیه والله أعلم (ردالمحتار قبل الاجارة الفاسدة)

(ج - ١) قوله بحضرة المؤجر أصلاً حيثما لينصب القسطا لكن سقط الأجر فسخ أو لم يفسخ لعدم تمكنه مما قصده قلت وهى صريحة في الفرق بين تهدمها كلها أو بعضها فيرجع الى المحل وغير المحل ولا خيار في غير المحل أصلاً على ما مر قدس (رد المحتار)

قوله لا خيار له لزوال سببه قبل الفسخ والظاهر انه فيها لو بناها كما كانت والا فله الفسخ وليخير (ردالمحتار)

قوله أما اجرة المثل أى اجر مثل المرصة (ردالمحتار)

قوله أو حصه المرصة أى من الأجر المسمى (ردالمحتار)

قوله ما يفيد هو قوله وفي التبين لو انقطع ماء الرضى وفي البيت ما يتفق به لغير الطحن فعليه من الاجرة بحصته لبقاء المعقود عليه فاذا استوفاه لزم حصته اه قلت سيدكر في باب الفسخ ما يفيد تقييده بما اذا كانت منفعة السكنى مثلاً معقوداً عليها مع منفعة الطحن وبه يشعر قول التبيين لبقاء المعقود عليه وحيث فلا يتم الاشهاد تأمل وظاهر ما قدمناه عن شرح المتن من قوله لعدم تمكنه مما قصد يفيد أيضاً ويفيد عدم لزوم اجر أصلاً ولعل في المسئلة خلافاً والله أعلم اه (رد المختار)

(المادة ٥١٩)

لو اتهمد حائط الدار أو احدى حجرها ولم يفسخ المستأجر الاجارة وسكن في باقيةا لم يسقط شئ من الاجرة
ولو اتهمد بيت منها وسكن في الباقي لايسقط شئ من الاجر (هندية في الباب التاسع عشر من الاجارة)

(المادة ٥٢٠)

لو استأجر أحد دارين بكذا دراهم وانهدمت احدهما فله ان يترك الاثنين معاً

فاذا استأجر دارين فسقطت احدهما او منعه مانع من احدهما او حدث في احدهما عيب فله ان يتركهما جميعاً كذا في البدايع ولو استأجر بيتين فانهدم احدهما ببد القبض فلا خيار له في الباقي بخلاف ما قبل القبض كذا في المبسوط (هندية في الباب الخامس من الاجارة)

(المادة ٥٢١)

المستأجر بالخيار في دار استأجرها على ان تكون كذا حجرة وظهرت ناقصة ان شاء فسخ الاجارة وان شاء قبلها بالاجر المسمى ولكن ليس له

استيفاء مدة الاجارة وتقيص مقدار من الاجارة
وكذا لو آجر داراً على ان فيها ثلاث بيوت فاذا هي بيتان يجب ان يتخير
ولا يسقط ثنى من الاجر (هكذا في عيط المرخى) {هتدي في الباب
التاسع عشر من الاجارة}

الباب السادس

في بيان أنواع المأجور وأحكامه ويشتمل على أربعة فصول

الفصل الاول

في بيان مسائل تتعلق بإجارة المقار

(المادة ٥٢٢)

يجوز استئجار دار أو حاوت بدون بيان انها لسكنى أحد
تصح اجارة حاوت ودار بلا بيان ما يعمل فيه ومن يسكنها (تنوير الابصار
فيا يجوز من الاجارة وما لا يجوز)

(المادة ٥٢٣)

من آجر داره أو حاوته وكانت فيه امتته واشيائه تصح الاجارة
ويكون مجبوراً على تخلية من امتته واشيائه وتسليمه
استأجر بيتاً منعولاً بامته الآجر ذكر الكرخي في مختصره رواية عن ابي
حنيفة رحمه الله انه يجوز ويؤمر بالتفريغ وعليه الفتوى الا ان يكون في
التفريغ ضرر فاحش {جمع الانهر فيا يجوز من الاجارة وما لا يجوز}

(المادة ٥٢٤)

من استأجر أرضاً ولم يبين ما يزرعه فيها ولم يسم على ان يزرع ماشاء

فأجاده فاسدة. ولكن لو عين قبل التسع ورضى الآخر تنقلب الى الصحة ولو لم يبين ما يزرع فيها أو لم يقل على ان يزرع فيها ما شاء فسنت الاجارة للجهالة ولو زرعها بعد ذلك لا تعود صحيحة في القيس وفي الاستحسان يجب وتقلب العقد صحيحا والمستأجر والشرب والطريق بخلاف المبيع (مجمع الانهر فيما يجوز من الاجارة وما لا يجوز)

وتصح اجارة أرض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها أو قال على ان أزرع فيها ما اشاء كإلحاق المازعة والا فهي فاسدة للجهالة وتنقلب صحيحة بزرعها ويجب للمسيء والمستأجر الشرب والطريق ويزرع زرعين ربيعاً وخريفياً ولو لم تمكن الزراعة للحال لا يتيها السقي أو كرى وان امكنته الزراعة فمدة العقد جاز والا لا ونماه في القنينة (رد المحتار فيما يجوز وما لا يجوز)

(ح ١) - قوله وتنقلب صحيحة أي استحساناً لان المقود عليه صار معلوما بالاستعمال وصار كأن الجهالة لم تكن زليلى مختصراً . قال العلامة المقدسي ينبغي تقديره بما اذا علم المؤجر بما زرعه فرضى به وبما اذا علم من لبس الثوب والا فالتراع ممكن (ط) مختصراً (رد المحتار)

قوله والمستأجر الشرب والطريق أي وان لم يشترطها بخلاف المبيع لان الاجارة تعدد للانتفاع ولا انتفاع الا بهما فيدخلان تبعاً وأما المبيع فالمتصور منه ملك الرقعة لا الانتفاع في الحال حتى جاز بيع الجحش والارض السبعة دون اجازتها منقح (رد المحتار)

(المادة ٥٢٥)

من استأجر أرضاً على ان يزرعها ما شاء فله ان يزرعها مكرواً في ظرف السنة صيفياً وشتائياً وفي القنينة استأجر أرضاً سنة على ان يزرع فيها ما شاء فله ان يزرع زرعين ربيعاً وخريفياً (مجمع الانهر في محل النزود)

{ المادة ٥٢٦ }

لو اقتضت مدة الاجارة قبل ادراك الزرع فالمستأجر ان يبقى الزرع في الارض الى ادراكه ويسمى أجرة التلث
والزرع اذا اقتضت مدته لا يجبر على قلمه بل يترك باجر التلث الى ان يدرك
لان له نهاية معلومة فامكن رعاية للجانبين فيه (دور في كتاب الاجارة)

{ المادة ٥٢٧ }

يصح استئجار الدار والحانوت مع عدم بيان كونها لاي شئ واما
كيفية استعماله فتصرف الى العرف والمادة
وصح استئجار دار ودكان بلا ذكر ما يعمل فيه لان العمل المتعارف فيها
المتكى فتصرف اليه وانه لا يتفاوت فيصح القصد (دور في الحل المزبور)

{ المادة ٥٢٨ }

كما انه يصح لمن استأجر داراً مع عدم بيان كونها لاي شئ ان يسكنها
بنفسه كذلك يصح له ان يسكنها غيره أيضاً وله ان يضع فيها اشيائه
وله ان يعمل فيها كل عمل لا يورث الوهن والضرر للبناء ولكن ليس له
ان يفعل مايورث الضرر والوهن للبناء الا باذن صاحبها واما في خصوص
ربط الدواب فعرف البلدة وعادتها معتبر ومرعى . وحكم الحانوت على
هنا الوجه

وصحت اجارة حانوت أي دكان ودار بلا بيان ما يعمل فيها يصرف الى المتعارف
وبلا بيان من يسكنها وله ان يسكنها غيره باجارة وغيرها كما يجزى وله ان يعمل
فيها أي الحانوت والدار كل ما أراد فيشده ويربط دوابه ويكسر حطبه ويستجى
بجملته ويتخذ بالوعه فان لم قصر ويطحن برعى السيد وان ضربه يفتى غير اه

لا يسكن بالبناء للفاعل أو المفعول حداً أو قصاراً أو طحاً من غير رضا
 المالك أو اشتراطه ذلك في عقد الاجارة لانه يوهن البناء فيتوقف على الرضاء
 وان اختلفا في الاشتراط فالقول للمؤجر كما لو أكرأ أصل العقد وان أقاما البينة
 فالبينة بينه المستأجر لأبوابها الزيادة (خلاصة) وفيها استأجر للقاصرة فله الحدادة
 ان أحمد ضررها ولو فعل ما ليس له لزمه الاجر وان اتهم به البناء ضمنه
 ولا أجر لانها لا يجتمعان وله السكنى بنفسه واسكان غيره باجارة وغيرها وكذا
 كل ما لا يحتلف بالمستعمل يبطل التقيد لانه غير مقيد بخلاف ما لا يختلف به كما
 سيجي ولو أجر بصدق بالفصل الا في مستثنين اذا آجرها بخلاف الجنس
 أو أصلح فيها شيئاً ولو آجرها من المؤجر لا تصح وتفسخ الاجارة في الأصح
 (بحر) ممزياً للجوهره وسيجي تصحيح خلافه فتنه (در المختار في باب ما يجوز
 من الاجارة وما لا يجوز)

(ح - ١) قوله يصرف الى المتعارف وهو السكنى وأنه لا يتفاوت (رد المختار)
 قوله فله أن يسكنها غيره أي ولو شرط ان يسكنها وحده منفرداً وهذا في
 الدور والحوايث بخلاف الدابة والثوب وكذا كل ما يختلف بخلاف المستعمل
 كما في المنع (رد المختار)

قوله قيد أي يدق الوقت قوله ويكر حطبه أي ان لم يضر بالبناء قوله ويطلحن
 برحى اليد وفيه سقط فان التقى وجدته في الخلاصة هكذا لا يمنع من رضى البدن
 كان لا يضر وان كان يضر يمنع وعلمه التقوى قوله لانه يوهن البناء قال الزملي
 حاصله فكل ما يوهن البناء أو فيه ضرر ليس له ان يعمل فيها الا بإذن صاحبها
 وكل ما لا يضر فيه جاز له بمطلق العقد واستحققه به قوله فيتوقف على الرضاء
 أي رضا المالك أو الاشتراط وفي أي السعود عن الحوى يفهم منه انه لو كان
 وقداورضى المتولى بسكنائه لا يكون كذلك . قوله ولو فعل ما ليس له أي وقد اقتضت
 المدة اما لو مضى بعضها هل يسقط اجره أو يجب ؟ بحر (ط) عن المقدسى قوله
 ولا اجر أي فيما ضمنه نهاية واما الساحة فينتج الاجر فيها سائحتي . قوله بخلاف

الجنس أي جنس ما استأجر به وكذا إذا أجر شيئاً ماله يجوز أن تقعد عليه
الاجارة فانه تطيب له الزيادة خلاصة (رد المحتار)

(المادة ٥٢٩)

اعمال الاشياء التي تخل بالمنفعة المقصود عائدة الى الاجر مثلاً تطهير
الرحى على صاحبها كذلك تعمير الدار وطرق الماء واصلاح منافذه وانشاء
الاشياء التي تخل بالسكنى وسائر الامور التي تتعلق بالبناء كلها لازمة
على صاحب الدار واذا امتنع صاحبها عن اعمال هؤلاء فللمستأجر ان
يخرج منها الا ان يكون حين استيجاره اياها كانت على هذا الحال وكان
قد رآها فانه حينئذ يكون قد رضى بالعيب فليس له اتخاذ هذا وسيلة
للخروج من الدار بعد وان عمل هذه الاشياء للمستأجر منه كانت من قبيل
التبرع فليس له طلب ذلك المصروف من الآجر

وعمرارة الدار المستأجرة وتطبيتها واصلاح المزاب وما كان من البناء على
رب الدار وكذا كل ما يحل بالسكنى فان أقر صاحبها ان يفعل كان للمستأجر ان
يخرج منها الا ان يكون المستأجر استأجرها وهي كذلك وقد رآها لرضاء بالعيب
واصلاح بئر الماء والبالوعة والمخرج على صاحب الدار لكن بلا جبر علب لانه
لا يجبر على اصلاح ملكه فان فعله المستأجر فهو متبرع وله ان يخرج ان ابي ربه
(خاتمة) اي الا اذا رآها كامراً (در المختار في فسخ الاجارة) (وكذا يجمع
النهر فلا عن المنع في فسخ الاجارة)

(المادة ٥٣٠)

العميرات التي أنشأها المستأجر باذن الآجر ان كانت عائدة
لاصلاح الأجور وصيانتها عن تطرق الحلال كتزجيم الكرميت أي القرميد

{ وهو نوع اجر يوضع على السطوح لمحافظة من المطر } فالمستأجر يأخذ مصروف مثل هذه التعميرات من الآجر وان لم يجز بينهما شرط على اخذه وان كانت عائدة لمنافع المستأجر فقط كتعمير الطائخ فليس للمستأجر أخذ مصروفها ما لم يذكر شرط اخذه بينهما

المستأجر اذا حفر في الدار المستأجرة عمارات باذن الآجر يرجع بما أخفق وان لم يشترط الرجوع صريحا وكذلك للقيم (منع) وفي التنوير والبالوعة لا يرجع بمجرد الاذن الا بشرط الرجوع لان العبارة لاصلاح ملكه وصيانة داره عن الخلل فرضى بالاتفاق بخلاف التنوير والبالوعة (قبة في المتفرقات من كتاب الاجارة) (افروى في الاجارة)

(المادة ٥٣١)

لواحدت المستأجر بناء في المقار المأجور او غرس شجرة فالآجر مخير عند انقضاء مدة الاجارة ان شاء قلع البناء او الشجرة وان شاء ابقى ذلك واعطى قيمته كثيرة كانت او قليلة

وصح استئجار الارض للبناء والغرس واذا اقتضت المدة لزمه ان يقيمها ويسلمها فارغة الا ان يفرمه المؤجر قيمة ذلك مقلوبا برضا صاحبه وان كانت الارض تنقص بقلعه فبدون رضاه أيضا أو يرضيا بتركه فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا والرطبة كالشجر (ملتي الابحر)

(ح ١٠) قوله كالشجر أي في القلع اذا اقتضت المدة اذ ليس لآتهائها مدة معلومة (يجمع الأنهر) قوله والرطبة لعدم نهايتها كالشجر فتقطع بمدى المدة . ثم المراد بالرطبة ما يبقى اصله في الارض ابدا وانما يقطع ورقه ويباع او زهره . واما اذا كان له نهاية معلومة كما في الفجل والجزر والازنجان فينبى ان يكون كالزروع يترك باجر المثل الى نهايته كذا حرره المصنف في حواشي الكتز (در المختار)

(المادة ٥٣٢)

زالة التراب والزل الذي يتراكم في مدة الاجارة والتطهير على المستأجر
 خروج المستأجر من البيت وفيه تراب ظاهر او رماد على المستأجر اخراجه
 بخلاف البالوعة فإنه لا يلزم المستأجر تفريقها استحسانا وان شرط على المستأجر
 غصب العقد جاز وأنه موافق للعقد وان اختلفا في التراب الظاهر فاقول أنه
 استأجرها وهو فيه (نزاهة في التاسع من كتاب الاجارة اقروي في الاجارة)
 واصلاح تر البالوعة وبتر المساء والخرج على رب الدار ولا يجبر على ذلك وان كان
 الاملاء من فعل المستأجر وقالوا في المستأجر اذا انقضت مدة الاجارة وفي الدار
 تراب من كنسه فعليه ان يرفعه لأنه حدث بفعله فصار كتراب وضعه فيها وان كان
 امتلاء خلاؤها ومجارها من فعله فالقياس ان يكون عليه نقله لأنه حدث بفعله
 فيلزمه نقله كالكناسة والرماد الا أنهم استحسنوا وجعلوا نقل ذلك على صاحب
 الدار لعرف والمادة بين الناس ان ما كان مغييا في الارض فقله على صاحب الدار
 فعملوا ذلك على العادة وان اصلح المستأجر شيئا من ذلك لم يحسب له بما افق
 وكان متبرعا (هكذا في البدائع) (حنيفة في الباب السابع عشر فيما يجب على
 المستأجر وما لا يجب)

(المادة ٥٣٣)

ان كان المستأجر يخرّب المأجور ولم يقتدر الاّجر على منه راجع
 الحاكم وفسخ الاجارة
 رجل آجر أرضا والمستأجر يحرق الارض تخريباً ظاهراً والمالك لا يقدر
 على دفعه فان هذا عند في فسخ الاجارة لكن الحاكم يفسخها (جواهر الفتاوي)
 (في الثامن من كتاب الاجارة اقروي في الاجارة)

التفصيل الثاني

في اجارة العروض

(المادة ٥٣٤)

يجوز اجارة الالبسة والاسلحة والحيايم وأمتالها من المنقولات الى

مدة معلومة في مقابلة بدل معلوم

رجل استأجر من آخر فسطاطاً وقبضه كان له أن يجره من غيره كما في الدار
 (كذا في فتاوى قاضيه خان) ولو استأجر قبة في يته ويبيت فيها شهراً فهو جائز
 وإن لم يسم البيوت التي ينصبها فيها فالقعد جائز أيضاً وإن سمي بيتاً فصبها في غيره
 شهراً فهو جائز فإن نصبها في الشمس أو المطر وكان عليها في ذلك ضرر فهو
 ضامن لما أصابها من ذلك وإن سلمت القبة كان عليه الاجر استحصا (كذا
 في المبسوط) (هندية في الباب المشرون في اجارة الثياب والامتعة والحلي والقسمط
 وما أشبه ذلك) (وذكر الحس) رحمه الله أنه قال لا بأس بأن استأجر الرجل
 حلي الذهب بالذهب وحلي الفضة بالفضة وبه تأخذ (كذا في المبسوط) وإذا استأجر
 داراً فيها صفائح ذهب بلذهب فانه يجوز (هكذا في المحيط) ولو استأجرت حلياً
 معلوماً يوماً الى الليل يبدل معلوم بلبسه فقبضته أكثر من يوم وليلة صارت غاصبة
 قالوا وهذا إذا حبسته بعد الطلب أو حبسته محتملة فاما اذا حبسته للحفاظ فلا تصير
 غاصبة قبل الطلب . الفاصل بين الامساك للحفاظ وبين الامساك للاستعمال أنه اذا
 أمسك الدين في موضع يمسك للاستعمال فيه فهو استعمال وإن أمسكها في موضع
 لا يمسك فيه للاستعمال فهو حفظ فلي هذا اذا نسوت بالحيايل او تخلت بالسور
 او تعمم بالقميص أو وضع العمامة على العاتق فهذا كله حفظ وليس باستعمال وإن البسة
 غيرها في ذلك اليوم ضمنت بغير في مدة الاجارة لان الناس يتفاوتون في لبس الحلي
 (كذا في الفصول الهادي) (هندية في الباب المشرون في اجارة الثياب)

(المادة ٥٣٥)

لو استأجر احد ثياباً على ان يذهب بها الى محل ثم لم يذهب ولبسها في بيته أو لم يلبسها يلزمه اعطاء أجرها
ولو استأجره للخروج فلبس في بيته أو امسكه ولم يلبس لا يضمن ويجب الاجر
وعلى العكس يضمن (هندية في الباب المشرون من الاجارة)

(المادة ٥٣٦)

من استأجر ثياباً على ان يلبسها بنفسه فليس له ان يلبسها غيره
ولو استأجر ثوباً لبلسه مدة معلومة فليس له ان يلبسه غيره للثبوت في اللبس
ويصرف الى اللبس المعتاد في النهار واول الليل الى وقت النوم وآخره عند القيام
لا ينام فيه بالليل وان فعل وتخرق ضمن وان سلم حين جاء وقت لبسه برئ عن
الضمائم وان كان ثوباً ينام فيه في الليل يجوز ان ينام فيه ويجوز الارتداء به لأنه لبس
ولا يجوز الاتراب به ويضمن ان تحرق ولو لبس بغير اذنه فالضمان (هندية في
المحل المزبور)

(المادة ٥٣٧)

الحلى كالقباس
والحلى كالقباس والفسطاط والحلقة والقبعة كالقباس عند ابي يوسف وعند محمد
كالقباس (هندية في المحل المزبور)

الفصل الثالث

في اجارة الدواب

(المادة ٥٣٨)

كما يصح استكراه دابة معينة كذلك يصح الاشتراط على المكاري
الاصل الى محل معين

(المادة ٥٣٩)

لو استؤجرت دابة معينة الى محل معين وتمت في الطريق فالمستأجر يكون مخيرا ان شاء انظرها حتى تستريح وان شاء نقض الاجارة وبهذا الحال يلزم المستأجر ان يعطى حصة ما أصاب تلك المسافة من الأجر المسمى للأجر

وفي الاصل تكارى دابة الى موضع معلوم قلما سار بعض الطريق تنحت الدابة وضمت عن المسير فان كان المستأجر استأجر دابة منها كان للمستأجر الخيار ان شاء نقض الاجارة وان شاء ترس الى ان تقوى الدابة وليس له ان يطالبه بدابة اخرى (قاضيهان في اجارة الدواب)

(المادة ٥٤٠)

لو اشترط ائصال حمل معين الى محل معين وتمت الدابة في الطريق فالمكاري مجبور على تحميله على دابة أخرى وايصاله الى ذلك المحل فان كان المستأجر تكارى منه حولة بغير أن يعينها ليحملة الى ذلك المكان فاذا ضمت الاولى كان له ان يطالبه بدابة اخرى لان العقود عليه حمله الى ذلك المكان (قاضيهان في الحمل الزبور)

(المادة ٥٤١)

لا يجوز استئجار دابة من دون تعيين ولكن ان عيئت بعد المقد وقبل المستأجر يجوز وأيضاً لو استؤجرت دابة من نوع على ماهو المتاد بلا تعيين يجوز ويصرف على التعارف المطلق مثلاً لو استؤجرت دابة من المكاري الى محل معلوم على ماهو المتاد يلزم المكاري ائصال المستأجر بدابة الى ذلك المحل على الوجه المتاد

رجل تكارى ابلا مسمى بغير ان يبينها من الكوفة الى مكة باجر معلوم ذكر
في الكتاب انه يجوز قالوا لم يرد بهذا ان يؤجر ابلا بغير تعيينها فان ذلك لا يجوز
واعلم ان اراد به ان ينقل المكاري الحموله فقال له المستكري احملى الى مكة على ابل
فيكون المقود عليه في الدمه وبضمهم اجرهوا الجواب على اطلاق الكتاب وجواز
والمكان العادة (قاضيهان في اجارة الدواب)

ان المكاري من رجل ابلا مسمية بغير تعيينها من الكوفة الى مكة فالاجارة جائزة
قال الشيخ الامام خواهر زاده ليس تفسير المسئلة انه استأجر ابلا بغير تعيينها لان
استئجار ابل بغير تعيينها لا يجوز لهالة المقود عليه بل تفسيرها ان يتقبل المكاري
الحمل فيقول له المستكري احملى الى مكة بكذا فيكون المقود عليه الحمل في دمه
المكاري وانه معلوم والابل آلة الحمل وجهالة الآله لا توجب فساد الاجارة كما في
الحياطة والقصارة وما أشبه ذلك قال صدر الشهيد ونحن نحقق بالجواز كما ذكر في
الكتاب وتفسير ذلك ما قلنا وصار ذلك معتادا ولولم يكن كذلك لا يجوز (هكذا
في الخط) (هندية في استئجار الدواب)

(المادة ٥٤٢)

لا يكتفى في الاجارة بتعين اسم الحطة والمسافة فقط الا ان يكون اسم
الحطة علما متعارفا لبلدة مثلا لو استؤجرت دابة الى بوسنه او الى العراق
لا يصح اذ يلزم تعيين البلدة أو القصبة أو القرية التي يذهب اليها ولكن
لفظ الشام مع كونه اسم قطعة قد تعرف اطلاقة على بلدة دمشق فلهذا
لو استؤجرت دابة الى الشام يصح

استأجر دابة الى سمرقند يجوز لانه اسم لبلدة والى بخارى لا يجوز لانه من
كرمش الى وردب والخمار لا تتوى انه لا يجوز انه يراد به عند الاجارة المدينة عرفا
(كذا في جواهر الاخلاص) تكارى دابة الى فارس فالاجارة فاسدة لان
فارس وخراسان وشام وفرغانة وسغد وما وراء النهر والمند والخطا والدشت

والروم واليمن اسم الولاية ويبلغ وهرمة واووز جند اسم البلدة وفي كل موضع هو اسم للولاية اذا بلغ الاذن له أجر المثل لأن يتجاوز عن المسى وفي كل موضع هو اسم البلدة اذا وصل يلزم البلاغ الى منزله (كذا في الوجيز للكردي) هندية في الباب الخامس عشر من الاجارة

(المادة ٥٤٣)

لو استؤجرت دابة الى مكان وكان يطلق اسمه على بلدين فأيتهما قصدت يلزم أجرة المثل . مثلاً لو استكرت دابة من اسلامبول الى « جكمجه » ولم يصرح هل الى كبيرها أو الى صغيرها فأيتهما قصدت يلزم أجر المثل بنسبة مساقمتها

وفي الاصل رجل استأجر دابة من الكوفة الى الجبانه لم يجز لان لها جبايتين حتى لو كان في مصر له جبانة واحدة جاز ولو استأجرها الى موضع صلاة الجنازة لا يجوز لانه كثير في كل مصر (خلاصة في الفصل الرابع من الاجارة) ولو تكرر من الغرات الى جفني وجعني قيلتان بالكوفة ولم يسم أي القيلتين هي أو الى الكناسة ولم يسم أي الكناستين هي الطاهرة أو الباطنة فعليه أجر مثله ومثله جيخاري اذا تكرر الى السهلة ولم يبين أي السهلتين هي سهلة قوت أو سهلة أمير أو تكارها الى خنوب ولم يبين أي القريتين وسهلة ريستان وسهلة الأمير ورب سمرقند (كذا في الطهيرية هندية في استيجار الدواب)

(المادة ٥٤٤)

لو استكرت دابة الى بلدة يلزم ايصال مستأجرها الى داره رجل استأجر دابة الى سمرقند أو غيرها من الامصار فاذا دخلها كان له ان يأتي بها الى منزله استحساناً (قاضيخان في اجارة الدواب) وكذا لو استأجر الى الكوفة يبلغ عليها منزله بها وكذا في حل المتاع فلو نزل في موضع وقال هذا ثم قال اخطأت بل في ناحية أخرى لا يصدق (خلاصة في الفصل الرابع من الاجارة)

من استكرى دابة الى محل معين فليس له تجاوز ذلك المحل بدون اذن المكارى فاذا تجاوز الدابة في ضمان المستأجر الى ان يسلمها سالمة وان تلفت في ذهابه أو اياه يلزم الضمان

رجل استأجر دابة للركوب الى الكوفة فجاوز بها عن الكوفة مقدار مالا يتسلع فيه الناس وركب في تلك الولاية أو لم يركب ثم ردها الى الكوفة كان عليه الاجر الى الكوفة وتكون الدابة مضمونة عليه ما لم يردّها الى صاحبها حتى لو هلك في طريق الكوفة يضمن قيمتها ولا يسقط عنه شيء من الاجر وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله في الاجر وهو قول صاحبه وكان أبو حنيفة أولاً يقول اذا ردها الى الكوفة برئ عن الضمان بإزالة التعدي وكذا المستجير بخلاف المودع وقال بعضهم برئ الكل عن الضمان بإزالة التعدي وقال بعضهم اذا استأجرها ذاهباً ومائتاً برئ وكذا المستجير وان استأجرها ذاهباً لاجئاً لا يبرأ على كل حال الى المودع (قاضيخان في الرابع من الاجازات) (وهندية في الباب السابع والعشرون)

{ المادة ٥٤٦ }

لو استكرت دابة الى محل معين فليس للمستأجر ان يذهب بتلك الدابة الى محل آخر فان ذهب وتلفت الدابة يضمن . مثلاً لو ذهب الى (سليمية) بالدابة التي استكراها على انه يذهب بها الى (تكفور طانغ) وعطيت يلزم الضمان

ولو استأجرها ليركبها الى مكان عنه فركبها الى مكان آخر يضمن اذا هلك وان كان الثاني أقرب من الاول (كذا في البدائع) واذا استأجر دابة ليذهب الى مكان كذا فذهب بها الى مكان آخر وسلمت الدابة فلا أجر عليه والاصل في جنس هذه المسائل ان استيفاء المعقود عليه يوجب الاجر على المستأجر اذا

تمكن من استيفاء ما هو المقود عليه اما اذا لم يتمكن فلا . الا ان يرى من استاجر
من آخر ثوباً بينه ليلسه وغصب هذا المستاجر من هذا الآخر ثوباً آخر ثم
ان المستاجر لبس الثوب المنصوب دون الثوب المستاجر فان كان في بيته فانه
يوجب الاجر على المستاجر في الثوب المستاجر وان لم يكن متمكناً بان كان غصب
رجل الثوب المستاجر من المستاجر لا اجر على المستاجر أصلاً (كذا في الدخيرة)
(هندية في المحل المزور)

{ المادة ٥٤٧ }

لو استؤجر حيوان الى محل معين وكانت طرقة متعددة فلامستاجر
ان يذهب باى طريق شاء من الطرق التى يسلكها الناس ولو ذهب
المستاجر من طريق غير الذى عينه صاحب الدابة وتلفت فان كان ذلك
الطريق أصعب من الطريق الذى عينه يلزم الضمان وان كان مساوياً أو
أسهل فلا .

استأجر دابة ليحمل عليها حملاً معيناً الى موضع معين في طريق معين أو
استأجر حماراً ليحمل متاعاً في طريق معين فاخذ في طريق آخر سلك الناس فهلك
أو هلك المتاع لم يضمن وان بلغ فيه الاجر لان الطريقين المتفاوتين لم يفتاوا لم يفتاوا
حتى لو أخذ في طريق لا يسلكونه أو يخوف ضمن لان تعيينه مفيد وان في البحر
ضمن لان الهلاك في البحر غالب وان بلغ فيه الاجر ولا عبء بالخلاف عند حصول
المقصود (وكذا الجواب) في البضاعة (كذا في القمراض) (هندية في المحل المزور)

{ المادة ٥٤٨ }

ليس للمستاجر استعمال دابة أزيد من المدة التى عينها وان استعمالها
وتلفت في يده يضمن
رجل استأجر دابة يوماً وانتفع بها به واسمها تلك البلية وقد ورم يطنها

واعتقت فتركها في الدار التي هي فيها وهي دار غيره فساتت بضمن كذا في جوابه
 الفتاوى (هندية في استئجار الدواب)

(المادة ٥٤٩)

كما يصح استكره دابة على أن يركبها فلان كذلك يصح استكره
 دابة على أن يركبها المستأجر من شاء على التعميم أيضاً
 وتصح اجارة الدواب للركوب والحمل والتوب لابس (ننویر الابصار فيما
 يجوز من الاجارة وما لا يجوز) وان أطلق الركوب جاز أن يركب من شاء
 (هندية في استئجار الدواب)

(المادة ٥٥٠)

الدابة التي استكرت للركوب لا تحمل وان حملت وتلفت يلزم الضمان
 وبهذا الحال لا تلزم الاجرة انظر الى مادة ٨٦

الاجر والضممان لا يجتمعان (مجامع للخادى) رجل استأجر دابة ليحمل عليها
 له أن يركبها وان استأجرها ليركبها ليس له أن يحمل عليها ولو حمل فلا أجر عليه
 لان الركوب سمي حملاً يقال ركب فلان وحمل معه غيره ولا يسمى الحمل ركوباً
 أصلاً (خلاصة في الفصل الرابع في اجارة الدواب)

(المادة ٥٥١)

الدابة التي استكرت على أن يركبها فلان لا يصح اذكائها غيره
 وان قيد المؤجر براكب معين او لابس معين فخالف ضمن المستأجر اذا هلك
 الدابة أو التوب لان الناس يتفاوتون في العلم بالركوب واللبس ولا أجر عليه وان سلم
 لانه مع الضمان تمتع (مجمع الانهر في باب ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز)
 فان قال على أن يركبها فلان فأركبها غيره فعميت ضمن كذا في الكافي (هندية
 في الباب السادس والعشرون)

(المادة ٥٥٢)

من استكرى دابة على ان يركبها من شاء فان شاء ركبها بنفسه وان شاء اركبها غيره . ولكن ان ركبها هو أو غيره بعد تعيين المراد وتخصيصه بركوب أحد لا يصح اركاب آخر

فان اطلق المؤجر للمستأجر الركوب او اللبس بمعنى ان يقول علي ان يركبها من شاء ويلبس من شاء فله اي للمستأجر ان يركب من شاء ويلبس من شاء لانه يختلف باختلاف الراكب واللباس فلا يجوز الا بالتعيين او بان يشترط ان يفعل ماشاء وفي التبيين ولو لم يبين ولم يقل ان يفعل فيها ماشاء فسدت الاجارة للجهالة فاذا ركب الدابة او لبس الثوب وهو المستأجر نفسه او اركب المستأجر الدابة او لبس الثوب غيره تعين مراداً من الاصل فلا يستعمل غيره فصار كالتصريح عليه ابتداء على ان المكاري يحمل من مرض منهم او من عين منهم فهو فاسد (مجمع الانهر في المحل المزبور) يجوز استئجار الدابة للركوب والحمل فان اطلق الركوب جاز ان يركب من شاء (كذا في الهداية) واذا ركب بنفسه او اركب واحداً ليس له ان يركب غيره « كذا في الكافي » فان ركبها المستأجر او غيره بعد ما تعين راكبها فقطعت ضمن قيمتها « كذا في الجوهرية الثيرة » « هندية في الباب السادس والعشرون في استئجار الدواب »

(المادة ٥٥٣)

لو استكرى أحد دابة للركوب من دون تعيين من يركبها ولا التعميم على ان يركبها من شاء تسقط الاجارة ولكن لو عين وبين قبل الفسخ تنقلب الى الصحة . وعلى هذه الصورة أيضاً لا يركب غير من عين على تلك الدابة (وفي التبيين) ولو لم يبين ولو لم يقل ان يفعل فيها ماشاء فسدت الاجارة للجهالة (مجمع الانهر في المحل المزبور) رجل استأجر دابة للحمل ولم يبين ما يعمل عليها

فسدت الاجارة حتى حمل عليها شيئاً جازت الاجارة ويصير كأنه استأجرها لذلك ابتداء وكذا لو لم يحمل عليها شيئاً ولكنه ركبها أو أركب غيره جازت الاجارة أيضاً لأن الحمل يتناول الركوب قال الله تعالى (ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم) فلو أنه حمل عليها أو أركب حتى جارت يصير كأن العقد ورد عليه حتى لو فعل بعد ذلك شيئاً يخالف الأولى بأن أركب انساناً أولاً أو أركب بنفسه ثم أركب غير الاول أو كان الاول حملاً ثم ركب أو أركب يصير خاصياً ضامناً (قاضيخان في اجارة الدواب)

(المادة ٥٥٤)

لو استكرت دابة للحمل يعتبر في الاكاف والحبل والعدل عرف البلدة (استأجر مكارياً ليحمل على دابة حملاً أو حملاً على ظهره أو على دواب المستأجر فالجواز يجب على المستأجر أو الأجر يعتبر فيه العرف ولو طلب من المكارى أن يدخل يته يعتبر فيه العرف أو طلب من المكارى أن يصعد به السطح لا يلزم إلا إذا شرط وفي الذي يحمله على ظهره عليه أن يدخل به البيت ولا يلزم اصعاد السطح (من اجارة البزازية) (انقروى في كتاب الاجارة) (وإذا تكرر دابة للحمل في الاكاف والحبل والجواز يعتبر العرف وكذا اذا تكرر الركوب في اللجام والسرجه يعتبر العرف أيضاً) (كذا في المحيط) (هندية في فصل التواضع من الباب الثامن عشر من الاجارة)

(المادة ٥٥٥)

لو استكرت دابة من دون بيان مقدار الحمل ولا التمين بإشارة يحمل مقداره على العرف والمادة . استأجر ابلاً أو حملاً ليحمله عليها الحنطة ولم يبين مقدار الحنطة ولا اشار اليها لا يجوز عند البعض وعند البعض يجوز وينصرف الى المعتاد وهذا اظهر وعليه الفتوى «كذا في جواهر الاخلاطى» «هندية في الباب الخامس عشر

من كتاب الاجارة

(المادة ٥٥٦)

ليس للمستأجر ضرب دابة الكراء من دون اذن صاحبها ولو ضربها

وتقت بسببه يضمن

« وان كبها » أي الدابة من كبح الدابة بليجها اذا ردها وهو ان يجذبها الى نفسه ثمقف ولا يجري او ضربها فمطت ان هلك ضمن عند الامام لانه قتل غير مأذون فيه خلافا لما اي لا يضمن عندها وعند الائمة الثلاثة فيما هو معتاد لان الضرب في السير معتاد فكان مأذوناً فيه بخلاف غير المعتاد . وفي النهاية ان ضربه للدابة يكون تعدياً موجباً للقتل قيد الكبح لان بالسوق لا يضمن اتفاقاً « مجمع الانهر في باب ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز »

(المادة ٥٥٧)

لو اذن صاحب دابة الكراء بضربها فليس للمستأجر الا الضرب على

الموضع المعتاد وان ضربها على غير الموضع المعتاد . مثلاً لو كان المعتاد

ضربها على عرقها وضربها على رأسها وتقت يلزم الضمان

وعن اسماعيل الراهمي قالوا استأجرها ليركبها فضربها فماتت ان كان يضربها باذن صاحبها واصاب الموضع المعتاد لا يضمن اجماعاً وان اصاب غير الموضع المعتاد يضمن بالاجماع الا ان يكون مأذوناً في ذلك الموضع منه « كنفاتي المضمرات » « حنابلة » في الباب السابع والمشرون من كتاب الاجارة »

(المادة ٥٥٨)

يصح الركوب على دابة استكرت للحمل

واذا استأجر دابة للحمل فله ان ركبها واذا استأجرها للركوب لم يكن له

ان يحمل عليها واذا حمل عليها لا يستحق الاجر وفي الباقي اذا استأجر دابة

يحمل عليها تحمل رجلا لا يضمن « كذا في المحيط » « هندية في الباب السادس عشر من كتاب الإجارة »

« ح ١٠ » قوله لا يستحق الأجر هذه مسألة عجيبة تمتحن بها المتبحر في الفقه في المامثل الهندية في محل الزبور أقول لأنه حينئذ لو هلك الدابة يلزم التضمن للأجر والظمان لا يجتمعان وهذا وجه والله أعلم « لمحرره »

(المادة ٥٥٩)

لو استكرت دابة عين نوع حملها ومقداره يصح تحميلها حملاً آخر مماثلة له أو أهون منه في المضرة أيضاً . ولكن لا يصح تحميل شيء أزيد في المضرة . مثلاً من استكرى دابة على أن يحملها خمسة أكيال حنطة كما يصح له أن يحملها من ماله أو مال غيره أي نوع كان خمسة أكيال حنطة كذلك يجوز له أن يحملها خمسة أكيال شعير ولكن لا يجوز تحميل خمسة أكيال حنطة دابة استكرت على أن تحمل خمسة أكيال شعير كما لا يصح أن تحمل مائة أوقية حديد دابة استكرت على أن تحمل مائة أوقية قطن وإن سعى ما يحمل على الدابة نوعاً وقدرأ ككرر فله حمل مثله أو ما أخف منه كالشعير والسمسم لا ما هو أضر منه وإن سعى قدرأ من القطن فليس له أن يحمل مثل وزنه حديدأ وإن زاد على ماسى فعطبت ضمن قدر الزيادة إن كان يطبق ما حملها والأفكل القيمة « ملحق الأجر فيما يجوز من الإجارة وما لا يجوز » « ح ١٠ » قوله ضمن قدر الزيادة لأنها عطبت بما هو مآدون فيه وتغير مآدون فيه والسبب الثقل فأقسم عليها حتى لو كان المآدون مائة من وزاد عليه عشرين منا يضمن سدس الدابة وأشار بالزيادة إلى أنها من جنس المسمى فلو حمل جنساً آخر تغير المسمى وجب جميع القيمة وإلى أنه حمل الزيادة مع المسمى معافلو حمل المسمى ثم حمل الزيادة وحدها فهلكت ضمن جميع القيمة كما في البحر جمع الأمر

(المادة ٥٦٠)

وضع الحمل من الدابة على المكاري ولو تكارى دابة للحمل عليها صاحب الدابة الحمل فانزال الحمل عن الدابة يكون على المكاري وأدخل الحمل في المنزل لا يكون عليه الا ان يكون ذلك في موضع يكون ذلك عليه في عرفهم وكذا في خزنة المفتين هندية في فصل التوابع من الباب السابع عشر من كتاب الاجارة.

(المادة ٥٦١)

نفقة للأجور على الآجر مثلاً علف الدابة التي استكرت واستأؤوها على صاحبها ولكن لو أعطى المستأجر علف الدابة بدون اذن صاحبها تبرعاً ليس له اخذ ثمنه من صاحبها يد

قال نفقة المستأجر على الآجر سواء كانت الاجرة عيناً أو منقمة (كذا في المحيط) وعلف الدابة المستأجرة وسقيها على المؤجر لانها ملكه فان علقها المستأجر بغير اذنه فهو متطوع لا يرجع به على المؤجر (كذا في الجوهرة الثيرة) هندية في الباب السابع عشر من كتاب الاجارة

الفصل الرابع

في اجارة الادى

(المادة ٥٦٢)

تجوز اجارة الادى للخدمة أو لاجراء صنعة ببيان مدة أو بتعيين

المعمل بصورة أخرى كما بين في الفصل الثالث من الباب الثاني

وفي اجارة الدواب لابد من بيان المدة أو المكان فان لم يبين أحدهما فسدت الاجارة ولا بد أيضاً من بيان ما يستأجر له من الحمل والركوب وما يحمل عليها ومن يركبها وفي استئجار رجل للخدمة والتوب لبس والتقدير للعليخ لابد من

بيان المدة (هندية في الباب الخامس فيما يجوز اه) وأما شرائط صحة الاجارة
فانها وهي العاقدین ومنها ان يكون المقود عليه وهو المتفعة معلوما علما يتبع
المتنازع فان كان مجهولا جهالة مفضية الى المازعة يمنع صحة العقد والا فلا . ومنها
بيان محل المتفعة حتى لو قال آجرتك احدى هاتين الدارين أو احدى هذين
الرجلين أو استأجرت احد هذين الصائغين لم يصح العقد ومنها بيان المدة في
الدور المنازل والحوانيت وفي استئجار الفأثر . والثانيان ما يستأجر له في اجارة
المتنازل فليس بشرط حتى لو استأجر شيئاً من ذلك ولم يسم ما يعمل فيه جاز .
واما في اجارة الارض فلا بد من بيان ما يستأجر له وفي اجارة الدواب من بيان
المدة أو المكان ومن بيان ما يستأجر له من الحمل والركوب ومنها بيان العمل في
استئجار الضياع وكذا بيان الممول فيه في الاجير المشترك بالإشارة والتعيين أو
بيان الجنس أو النوع والقدر والصفة في توب القصارة والحياطة وبيان الجنس والقدر
في اجارة الرامي من الحيل والأبل والبقر والتمم وعندها . وأما في بيان حق الاجير
الخامس فلا يشترط بيان الجنس الممول فيه ونوعه وقدره وصفته وإنما يشترط
بيان المدة في استئجار الطائر شرط الجواز بمنزلة استئجار البعد للخدمة ومنها ان
يكون مقدرًا للاستيفاء حقيقة أو شرعاً فلا يجوز استئجار الآبق ولا الاستئجار
على الخاص لانه استئجار على متفعة غير مقدورة الاستيفاء شرعاً ومنها أن لا يكون
العمل المستأجر له فرضاً ولا واجباً على الاجير قبل الاجارة فان كان فرضاً أو
واجباً قبلها لم يصح ومنها ان يكون العمل مقصوداً متاداً استيفائها بعقد الاجارة
ولا يجرى بها التعامل بين الناس فلا يجوز استئجار الاشجار لتجفيف الثوب عليها
ومنها ان يكون مقبوض الموأجر اذا كان منقولاً فان لم يكن في قبضه فلا يصح
اجارته . ومنها ان تكون الاجرة معلومة ومنها ان لا تكون الاجرة متفعة هي من جنس
المقود عليه كاجارة السكنى بالسكنى والخدمة بالخدمة ومنها خلو الركن عن شرط
لاقتضيه العقد ولا يلائمه (هندية في الباب الاول من كتاب الاجارة) وشروط
نفس عقد الاجارة وشروط لزومها مبن في نقل الباب الثاني في فصله الثالث منه غررد

(المادة ٥٦٣)

لو خدم أحد آخر على طلبه من دون مقابلة أجره فله أجر المثل ان كان ممن يخدم بالاجرة والا فلا

ولو استأجر رجلا ليعمل له ولم يذكر الاجر يجب أجر المثل وفي الصغرى قال أبو حنيفة لأجر له وقال محمد ان انتصب لذلك للعمل باجر كما هو المعتبر يجب والا فلا. وقاصد الشهيد الفتوى على قول محمد وخلاصة في الخامس من الاجارة .

(المادة ٥٦٤)

لو قال أحد لآخر اعمل هذا العمل أكرمك ولم يبين مقدار ما يكرم به فعمل العمل للمأمور به استحق أجر المثل

ولو قال رجل لآخر اعمل معي حتى أفعل في حقك كذا فقد اختلف المتأخر قالوا لا يجب أجر المثل وبعضهم قالوا يجب وهو الاشبه (ذخيرة في الفصل السادس والعشرين من التكاثر فقه الكفوي على قيد على أندي)

(المادة ٥٦٥)

لو استخدمت العملة من دون تسمية أجره تعلى أجرتهم ان كانت معلومة والا فاجر المثل ومعاملة الاصناف الذين يمانون هؤلاء على هذا الوجه لما مر فقه من قوله ولو استأجر رجلا ليعمل له ولم يذكر الاجر يجب أجر المثل اه في المادة ٥٦٢ (من الخلاصة)

(المادة ٥٦٦)

لو عقدت الاجارة على ان يهبط للاجير شئ من القيمات لاعلى التمين يلزم اجر المثل مثلاً لو قال أحد لآخر ان خدمتني كذا أياماً أعطيتك بقرتين لا يلزم باعطائه بقرتين ويلزم أجر المثل ولكن يجوز استبدال القطر

على أن يعمل لها ألبسة كما جرت العادة وإن لم توصف الالبسة ولم تعرف
يلزم من الدرجة الوسطى

يجوز استئجار الطائر بأجرة معلومة (كذا في الهداية) وما جاز في استئجار
المبدل للخدمة جاز استئجار الطائر وما بطل هناك بطل هنا إلا أن أبا حيفة رحمه
الله استحسّن جواز استئجار الطائر بطعامها وكسوتها وإن لم يوصف شيء من
ذلك ولها الوسط من ذلك وقال لا يجوز. وثأقت شرط في استئجارها أجماعاً
(كذا في الفتاوى الكبرى) (هندية في الباب العاشر في اجارة الطائر) وإذا فسدت
الاجارة وعمل وأنتم العمل كان له أجر المثل (في الاجارة الفاسدة من الخاتية)

(المادة ٥٦٧)

العطية التي أعطيت للخدمة من الخارج لا تحسب من الاجرة

(المادة ٥٦٨)

لو استأجر أستاذ لتعليم علم أو صنعة فان ذكرت مدة انعقدت
الاجارة على المدة حتى ان الأستاذ يستحق الاجرة بكونه حاضراً أو مهيئاً
للتعليم قرأ التلميذ أو لم يقرأ وإن لم تذكر مدة انعقدت اجارة فاسدة وعلى
هذه الصورة ان قرأ التلميذ فالاستاذ يستحق الاجرة والا فلا

رجل استأجر رجلاً ليعلم ولده حرفة فيه روايتان فان بين لذلك وقتاً معلوماً
سنة أو شهراً جازت الاجارة ويستحق المسمى تعلم الولد أو لم يتعلم وإن لم يبين لذلك
وقتاً لا تصح الاجارة وله أجر المثل ان تعلم الولد وإن لم يتعلم فلا شيء له
(قاضيخان في الاجارة الفاسدة)

(المادة ٥٦٩)

من أعطى ولده لاستاذ ليعلمه صنعة من دون ان يشترط أحدهما

لآخر أجرة فبعد تلم الصبي لو طلب أحدهما من الآخر أجرة يمل
بصرف المدة ومادتها

ولودع ولدماً وغلّامه الى استاذ ليعلمه عملاً ولم يشترط الاجر على الاستاذ ولا على
المولى فلما علم العمل اختلفا فطلب الاستاذ الاجر من المولى وطلب المولى الاجر من
الاستاذ قالوا ارجع في ذلك الى العرف فيان الاجر على من يكون فيحكم بالعرف
(قال الشيخ الامام شمس الأنعم السرخسي رحمه الله كان شيخنا شمس الأنعم
الحلواني يقول عرف ديارنا في الاعمال التي يفسد التلم فيها بعض ما كان متقوما حتى
يتعلم نحو كل عمل مثل نقب الجواهر وما أشبه ذلك فما كان من جنس ذلك
يكون الاجر على المولى وما لم يكن في جنس هذا يجب الاجر على الاستاذ
(قاضيخان في الاجارة الفاسدة)

(المادة ٥٧٠)

لو استأجر اهل قرية معلماً او اماماً او مؤذناً واوفى خدمته يأخذ أجرته

من أهل تلك القرية

لأصح الاجارة لسبب التيسر وهو نزوه على الاناث ولا لاجل المعاشي مثل
التنا والتوح والملاهي ولو اخذ بلا شرط بباح ولا لاجل الطاعات مثل الاذان
والحج والامامة وتعليم القرآن والفقه وفي اليوم بسحبها لتعلم القرآن والفقه
والامامة والادان ويجبر المستأجر على دفع ما قبل فيجب المسمى بعد وأجر المثل
اذا لم تذكر مدة (شرح الوهبانية من الشريعة) (در المختار في باب الاستئجار)
ومشايخ بلخ جوروا الاستئجار على تعليم القرآن اذا ضرب لذلك مدة وأمنوا
بوجوب المسمى وعند عدم الاستئجار أصلاً او عند الاستئجار بدون المدة أقنوا
بوجوب أجر المثل (كذا في المحيط) وقد استحسنوا جبر والد الصبي على المبرة
المرسومة وكان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يقول يجبر المستأجر على دفع
الاجرة ويحبس بها قال وبه حتى (هندي في الاستئجار على الطاعات) وفي رد

المختار تفصيل نفيس في هذا المحل خلاسته لا يجوز الاستنجار على الطاعات كاستنجار القارئ بقرآن القرآن وسدى نوابه الى الميت الا فيه ضرورة كأجرة الامامة والمأذّن وأجرة تعليم القرآن ونحوه (لمحرره)

(المادة ٥٧١)

الاحير الذى استوجر على ان يعمل بنفسه ليس له ان يستعمل غيره مثلاً لو اعطى احد جبة لحياط على ان يخطها بنفسه بكنا دراهم فليس للحياط ان يخطها بغيره وان خاطها بغيره وثقت فهو ضامن وان قيد بعمل نفسه بان قال خط بيديك فليس له ان يستعمل غيره ولو غلامه أو أجيده لان عمله هو المقود عليه والا فيضمن «مجمع الأنهر في كتاب الاجارة»

(المادة ٥٧٢)

لو اطلق العقد حين الاستنجار فللاجير ان يستعمل غيره وان اطلق المستأجر العمل للصانع ولم يقيد بملئه فله ان يستعمل غيره كما اذا امر ان يحيط هذا الثوب بدرهم فاللازم عليه العمل سواء وقاه بنفسه او باستعانة غيره كالأموار بقضاء الدين «مجمع الأنهر»

(المادة ٥٧٣)

قول المستأجر للاجير اعمل هذا الشغل اطلاق مثلاً لو قال أحد للحياط خط هذه الجبة بكنا دراهم من دون قيد بقوله خطها بنفسك او بالذات وخاطها الحياط بخلفته أو خياط آخر يستحق الاجر المسمى وان ثقت الجبة بلائد لا يضمن

«وقوله» على ان يعمل اطلاق لا قيد فله ان يستعمل غيره «مجمع الأنهر في المحل المزبور»

(المادة ٥٧٤)

كل ما كان من توابع العمل ولم يشترط على الاجير يعتبر فيه عرف
البلدة وعادتها كما ان العادة في كون الخيط على الحياط
والاصل فيه ان الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من توابع ذلك العمل
ولم يشترط ذلك في الاجارة على الاجير فالمرجع فيه العرف « كذا في المحيط »
وفي نسج الثوب الرقيق يكون على صاحب الثوب « كذا في فتاوى قاضيخان »
واذا استأجر خياطاً ليخيط ثوباً كان السلك والابرة على الخياط وهذا في صرفهم
واما في حرف السلك على صاحب الثوب ولو كان الثوب حريراً فالابريس الذي
يخاط به الثوب يكون على صاحب الثوب « هندية في فصل التوابع من الباب
السابع عشر من كتاب الاحارة »

(المادة ٥٧٥)

يلزم الحمال ادخال الحمل الى الدار ولكن لا يلزم عليه وضعه في محله
مثلا ليس على الحمال اخراج الحمل الى فوق الدار ولا وضع النخيرة في الابواب
وادخال الحمل في المنزل يكون على الحمال ولا يكون عليه ان يصعد به على
السطح أو الفرفة الا ان يشترط ذلك عليه وكذا صب الطعام في الحلق لا يكون عليه
الابالشرط « كذا في فتاوى قاضيخان » (هندية في المحل المزبور)

(المادة ٥٧٦)

لا يلزم المستأجر اطعام الاجير الا ان يكون عرف البلدة كذلك
والاصل فيه ان الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من توابع ذلك
العمل ولم يشترط ذلك في الاجارة على الاجير فالمرجع فيه الى العرف « كذا في
المحيط » « هندية في فصل وما يتصل بهذا الباب فصل التوابع في الباب السابع
عشر فيما يجب على المستأجر وفيما لا يجب اهـ »

(المادة ٥٧٧)

ان دور دلال مالا ولم يبعه وبعد ذلك باعه صاحب المال فليس للدلال أخذ الاجرة وان باعه دلال آخر فليس للدلال شيء وتام الاجرة للثاني وفي التوازن رجل قال للدلال بع شيئتي على ان ذلك من اجر كذا فلم يقدر هو على الاتمام فباعها دلال آخر ليس للدلال شيء وبه أخذ الفقيه ابو الليث قال في الخط وهو الاستحسان وعليه الفتوى وهذا موافق لقول أبي يوسف فيما ذكر في المبون (خلاصة في الفصل الخامس في الاستصناع والاستجار وهكذا في الهندية في الساس عشر) وفي الترجمة دفع الى المتادي ثوبا ليعمه فادى فلم يبع فباعه صاحبه بنفسه فلم يدرى أجر مثله قياساً وفي الاستحسان لا يجب شيء بحكم العرف (من متفرقات بيوع الثأر خاتمة)

(المادة ٥٧٨)

لو اعطى احد ماله للدلال وقال به بكذا درهم فان باعه الدلال بازيد من ذلك فالفاضل أيضاً لصاحب المال وليس للدلال سوى الاجرة ورجل دفع الى رجل ثوباً وقال به بمشرة فسا زاد فبى بينى وبينك قال ابو يوسف ان باعه بمشرة او لم يبعه فلا اجر له وان تب في ذلك وان باعه بأشئ عشرة او اكثر او اقل فله اجر عمله ان تب في ذلك لانه عمل باجارة فاسد فيستحق الاجر وقال القاضي الامام وهذا اصح وبه يقى لان الاجر مقابل بالبيع دون مقدماته اذا كان الموقوف عليه البيع دون السعي (خلاصة في المحل المزبور) ولو باعه بأشئ عشرة او اكثر فله اجر مل عمله وعليه الفتوى كذا في النياشية (هندية) في الباب السادس عشر في مسائل الشروع في الاجارة والاستجار على الطاعات والمباحات واقوال المباحة

(المادة ٥٧٩)

لو خرج مستحق بعد اخذ الدلال اجرة وضبط المبيع أورد بمبيع

لاسترد اجرة الدلال

ثم في كل موضع يجب اذا اخذ الدلال الاجر ثم ان المشتري يرد المشتري باليب
 بطريق هو فسخ او لا يكون فسخا لا يسترد من الدلال ما دفع اليه من اجر والله اعلم .
 (خلاصة في المحل المزبور) وفي منفرقات التأسيس اخذ الدلال الدلالة ثم
 استحق المبيع ورد باليب بقضاء او بغير قضاء لا يسترد منه الدلالة وقال الصدر
 الشهيد وبه ائقي والذي (تانارخانية في المنفرقات من البيوع)

(المادة ٥٨٠)

من استأجر حصادين ليحصدوا زرعه الذي في ارضه وبعد حصادهم
 مقدارا منه لو تلف الباقي بنزول آفة او بقضاء آخر فله ان يأخذوا من
 الاجر المسمى مقدار حصة ما حصده وليس لهم اخذ اجر الباقي
 رجل استأجر داراً وقبضها وانهدم بيت منها رفع عنه من الاجر بمحضته
 « تانارخانية في فسخ الاجارة » وفي اجارات شيخ الاسلام اتهم كلها الصحيح انه
 لا يفسخ ويسقط الاجر فسخ او لا « خلاصة في الاجارة »
 الاجارة تنقض بالاعتذار الثلاثة عندنا وذلك على وجوه الى آخره او كان عذر
 يمنعه من الجري على موجب العقد شرعاً تنقض الاجارة من غير نقض كالمستأجر
 انساناً لقطع يده عند وقوع الاكلة او لقلع السن عند الوجع وبرأت الاكلة وزال
 الوجع تنقض الاجارة لانه لا يمكنه الجري على موجب العقد شرعاً « حافية في
 فصل ما تنقض به الاجارة »

(المادة ٥٨١)

كما ان لفطر فسخ الاجارة لو تضرعت كذلك للمرضع فسخها اذا
 تضرعت او حملت او لم يأخذ الصبي ثديها او استقرغ لبنها
 وليس لفطر ولا للمرضع ان يفسخ الاجارة الا بمذر والمذر لاهل الصبي

ان لا يأخذ ابها من ثدي المرضعة لان المني لا يحصل متى كان هذا الحال وكذلك اذا
جبلت وكذلك اذا مرضت وكذلك اذا كانت سارقة وكذلك اذا كانت فاجرة بين
قبولها وهذا بخلاف ما اذا كانت كافرة لان كفرها في اعتقادها واذا استأجر الرجل
ظئراً ثم طهر انها كافرة او محنونة او حقهاء كان له ان يفسخ الاجارة « كذا
في الطهريه » والعذر من جاب الطئر ان يمرض مرضاً لا تستطيع معه الارضاع
الا بمشقة تلحقها وكذا اذا جبلت « كذا في الذخيرة » « هندي » في الباب
العاشر من كتاب الاحارة »

الباب السابع

في وظيفة الآجر والمستأجر وصلاحيتهما مد العقد ويشتمل على ثلاثة فصول

الفصل الاول

في تسليم المأجور

(المادة ٥٨٢)

تسليم المأجور هو عبارة عن اجازة الآجر ورخصته للمستأجر بأن

ينفع به بلا مانع

وتسليم العقود عليه في الاجارة هو التمكن من الانتفاع وذلك بتسليم الخلل
اليه بحيث لا مانع من الانتفاع فان عرض في بعض المدة ما يمنع الانتفاع به كالمو
غصبت الدار من المستأجر أو غرقت الارض المستأجرة أو انقطع عنها الشرب
أو ممرض العبد أو أبقي سقطت الاجرة بقدر ذلك (كذا في محيط السرخسي)
(هندي في الباب الثاني عشر من الاجارة)

(المادة ٥٨٣)

اذا اعتقدت الاجارة الصحيحة على المدة او المسافة يلزم تسليم المأجور

للمستأجر على ان يبقى في يده متصلاً ومستمراً الى انقضاء المدة او ختام
للساقه مثلاً لو استأجر احد كروسة لكذا مدة او على ان يذهب الى المحل
القلاني فله ان يستعمل الكروسة المذكورة في ظرف تلك المدة او الى ان

يصل ذلك المحل وليس لصاحبها ان يستعملها في تلك الاثناء في اموره

اذا وقع المقد أي عقد الاجارة فان كان صحيحاً على مدة أو مسافة وحيثما
ما وقع عليه العقد دائماً مدة الاجارة فان عرض في بعض المدة ما يمنع الانتفاع
سقط الاجر قدر مدة المنع وذلك بان يفسد غاصب أو يحدث فيه مرض أو
تتروك الارض المستأجرة أو ينقطع عنه الشرب وان اختلفا بعد انقضاء مدة
الاجارة في تسليم ما استأجر في مدة الاجارة فالقول قول المستأجر مع يمينه
(تأتارغانية في الفصل الثاني عشر من كتاب الاجارة)

(المادة ٥٨٤)

لو أجز احد ملكه وكان فيه ماله لا تزم الاجرة ما لم يسلمه فارغاً الا
ان يكون قد باع المال للمستأجر ايضاً

ولو كانت الدار مشغولة بمتاع الأجر أو الارض مزروعة فالصحيح انه يصح
لكن لا يجب الاجر ما لم يسلم فارغاً أو يبيع ذلك من المستأجر ولو فرغ الدار
وسلم لزمته الاجارة (هتديه في الباب الثاني عشر من الاجارة)

{ المادة ٥٨٥ }

لو سلم الأجر الدار ولم يسلم حجرة وضع فيها اشياء يسقط من بدل
الاجارة مقدار حصة تلك الحجرة والمستأجر خير في باقي الدار وان اخلى
الأجر الدار وسلمها قبل التسخن تزم الاجارة يعني لا يبقى للمستأجر حق التسخن
ولو سلم كل الدار الا بيتاً مشغولاً بمتاعه سقط الاجر بحصته وله الخيار في الباقي

لتفرق الشفعة عليه فان فرغ البيت قبل القسح لزمت الاجارة (كذا في التباينة)
(هندية في المحل المزبور)

الفصل الثاني

في تصرف المأجورين في المأجور بعد العقد

(المادة ٥٨٦)

المستأجر إيجار المأجور لا آخر قبل القبض ان كان عقاراً او ان كان متقولاً فلا
ومن استأجر شيئاً فان كان متقولاً فانه لا يجوز له ان يوآجره قبل القبض وان
كان غلً متقولاً فارد أن يوآجره قبل القبض فمقد أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما
الله يجوز وعند محمد لا يجوز كافي البيع وقيل انه في الاجارة لا يجوز بالاتفاق وفي
البيع اختلاف (هكذا في شرح الطحاوي) (هندية في السابع من كتاب الاجارة)

(المادة ٥٨٧)

المستأجر إيجار ما لم يتفاوت استعماله وانفعاله باختلاف الناس لا آخر
الاصل عندنا ان المستأجر يملك الاجارة فيما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به
(كذا في المحيط هندية في المحل المزبور)

(المادة ٥٨٨)

ان أجر المستأجر باجارة فاسدة المأجور لا آخر باجارة صحيحة يجوز
والستأجرة فاسدة ولو آجر من غيره اجارة صحيحة يجوز في الصحيح وقيل
لا يملك واستدلوا بما ذكر في الاجارات دفع اليه داراً يسكنها ويرمها ولا أجر له
وأجر المستأجر من غيره وانهدم من سكنى الثاني ضمن اتفاقاً لانه صار خاصاً
أجابوا عنه بأن العقد في تلك المسئلة اطارة الاجارة لان ذكر المزمة على وجه
المشورة لا الشرط (بزايه في مسائل الشيوخ في الفصل الثاني من كتاب الاجارة) (غ)
قبل للمستأجر فاسداً أن لا يؤجره من غيره اجارة صحيحة استدلالاً بما ذكر .
دفع شيئاً الى رجل يسكنه ويرمه ولا أجر له فأجر هذا من آخر اجارة صحيحة

فخرب من سكنى الثاني ضمن الثاني تقضه ويكون الثاني بمنزلة القاصب ولو كانت
 الاجارة الثانية صحيحة لم تكن بمنزلة القاصب وقيل لا تلك اجارة صحيحة لكن لو
 آجر يستحق الاجر كقاصب وقيل يملكها بعد قبضه كمشتر فاسداً له البيع جائزاً
 وهو الصحيح الا ان للمؤجر الاول تقضى الثانية بخلاف البيع القاسد اذ الاجارة
 تنسخ بمذر لا يبيع ولا يملكها في مسئلة المزمة اذا المزمة تمت على وجه المشورة
 لاعلى وجه الشرط فكان عارية والمستعير لا يملك الاجارة (في التثنية من القصولين
 اقروى في كتاب الاجارة) وفي الاشياء المستأجر فاسداً لو آجر صحيحاً جاز (رد المحتار)

(المادة ٥٨٩)

لو آجر أحد ماله على مدة معلومة لآخر باجارة لازمة ثم آجره أيضاً
 تلك المدة تكراراً لغيره لا تمتد الاجارة الثانية ولا تعتبر
 ستل في من آجر مكاناً هو ملكه مدة معلومة وأراد فسخ الاجارة في المدة
 زاعماً ان رجلاً زاد في الاجرة وان له قبول الزيادة وفسخ الاجارة به فهل ليس
 له ذلك؟ الجواب نعم وان زيد على المستأجر فان في ملك لم تقبل مطلقاً كما لو رخصت
 وهو شامل لمال التيم بموم (اشياء من الاجارة تقفه الملائى عنه أيضاً)
 (تنقيح الحمادي في كتاب الاجارة) الاجارة عتد لازم لا يفسخ بغير عذر الا
 اذا وقت على استهلاك المبنى كان الاستكتاب فلصاحب الورق مسحها بلا عذر
 (اشياء في الاجارة)

(المادة ٥٩٠)

لوبياع الآجر المأجور بدون اذن المستأجر يكون البيع نافذاً بين البائع
 والمشتري وان لم يكن نافذاً في حق المستأجر حتى انه بعد انقضاء مدة
 الاجارة يلزم البيع في حق المشتري وليس له الامتناع عن الاشتراء الا ان
 يطلب المشتري تسليم المبيع من البائع قبل انقضاء مدة الاجارة وفسخ

القاضي البيع لعدم امكان تسليمه وان أباز المستأجر البيع يكون نافذاً في حق كل منهم ولكن لا يؤخذ للمأجور من يده ما لم يصل اليه مقدار ما لم يستوفيه من بدل الاجارة التي كان اعطاه نقداً ولو سلم المستأجر للمأجور قبل استيفائه ذلك سقط حق حبسه

وإذا باع الآجر المستأجر بغير اذن المستأجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المستأجر حتى لو سقط حق المستأجر بعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى تجديده وهو الصحيح (هكذا في المحيط) (هندي في الباب التاسع عشر)

وان أجاز المستأجر البيع نفذ البيع في حق الكل ولكن لا يترفع العين من يده المستأجر الى ان يصل اليه ما له وان رضى بالبيع فاعتبر رضاه بالبيع لفسخ الاجارة لا للاتزام من يده وعن بعض مشايخنا ان الاجر اذا باع المستأجر بغير رضا المستأجر وسلم ثم أجاز المستأجر البيع والتسليم بطل حقه في الحبس ولو أجاز البيع دون التسليم لا يبطل حقه في الحبس (هندي في الباب التاسع عشر)

ومن أجز داره ثم باعها قبل اقضاء مدة الاجارة فان البيع جائز فيما بين البائع والمشتري حتى ان المدة لو انقضت كان البيع لازماً للمشتري وليس له ان يتنص من الاخذ الا اذا طالب المشتري البائع بالتسليم قبل اقضاء مدة الاجارة فلم يمكنه ذلك وفسخ القاضي العقد بينهما فانه لا يعود جائزاً لمضي المدة (كذا في شرح الطحاوي) هندي

أجز داره ثم أراد نقض الاجارة وبيعها لانه لا نفقة له ولا لعياله فله ذلك كذا في الكبرى وإذا لحق الآجر دين قاض لاوفاء له الا من ثمن الدار المستأجرة أو من ثمن البعد المستأجر فهذا عذر في فسخ الاجارة ورضي للاجر ان يرفع الامر الى القاضي ليفسخ العقد وليس الآجر ان يفسخ العقد بنفسه «كذا في المحيط» ولو رفع الامر الى القاضي أمر القاضي بالبيع فالاجارة تنقض في ضمنه ولا يأمر القاضي بنقض الاجارة «مفهوم من الهندي ملخصاً»

الفصل الثالث

في بيان مواد تتعلق برد المأجور واعادته

{ المادة ٥٩١ }

يلزم المستأجر رفع يده عن المأجور عند انقضاء الاجارة

وفي جامع القصولين أيضاً راجعاً الى أجناس الناطق قال أبو خيفة رحمه الله تعالى كل ما ملحه مؤنة كرحى اليد فلي المؤجر رده لاعلى المستأجر وما لا حل له كتاب ودابة فلي المستأجر رده ثم رجع لا يجيب على المستأجر رده بمدة بل عليه دفع اليد فقط « تنقيح الحامدي في الاجارة »

{ المادة ٥٩٢ }

ليس للمستأجر استعمال المأجور بعد انقضاء الاجارة

سئل في مستأجر بستان من التكلم عليه انقضت مدة اجارته ومضى بمدها مدة أخرى وهو واضح يده على البستان من غير عقد اجارة ولا إذن من مؤجره المذكور ويتمتع من تسليم البستان زاعماً ان له فيه قيمة وحرراً في بعضه ويكلف المؤجر بصراء القيمة بدون وجه شرعي والحال ان ذلك واقع في المدة الحالية عن القدر والاذن وقد استوفى منفعة البستان فيها فهل يؤمر المستأجر بتسليم البستان للمؤجر ويرفع قيمته وعليه أجر المثل في المدة التي استوفى منفعتها ولا يجبر المؤجر على شراء القيمة ؟ « الجواب » ثم أقول أطلق في لزوم المستأجر أجره المثل عن المدة الحالية عن القدر « وفيه تفصيل » فان كان البستان وقفاً أو لغيره أو أعده مالكه للاستغلال يلزم المستأجر أجره عن المدة المذكورة والا فان تقاضاه امساك بالاجرة ولم يسلم بعد التقاضي واستغله لزمته الاجرة أيضاً والا لا (قال في البدو المختار) في باب التسخ « وفي الحالية » استأجر داراً أو حماماً أو أرضاً شهراً فسكن شهرين هل يلزمه آخر الشهر الثاني ان « هذا » للاستغلال لم ؟ والا لا به ينفي قلت فكذا الوقت ومال النيم وكذا لو تقاضاه المالك وطالبه بالاجر فسكن

يلزمه الاجر بسكناء يسهه • من تنقيح الحامدي في الاجارة •

(المادة ٥٩٣)

لو انقضت الاجارة وأراد الآجر قبض ماله يلزم المستأجر تسليمه اياه
لم مر تقه ومؤيده من تنقيح الحامدي في قوله • سئل في بستان اه •

{ المادة ٥٩٤ }

لا يلزم المستأجر رد للأجور واعادته ويلزم الآجر ان يأخذنه عند
انقضاء الاجارة مثلاً لو انقضت اجارة دار يلزم صاحبها الذهاب اليها
وتسليمها كذلك لو استؤجرت دابة الى المحل التلاني يلزم صاحبها ان يوجد
هناك ويتسلمها وان ما وجد هناك ولا تسلمها وتقت في يد المستأجر بدون

تعمده وقصيره لا يضمن والوكيل كالاصيل

قال محمد رحمه الله في الاصل وليس على المستأجر رد ما اسأجر على المالك
وعلى الذي آجر ان قبض من منزل المستأجر وليس هذا كالعارية • وتأراخية
في الفصل الثالث •

استأجر دابة ليركبها في حوائجه في المصر وقتاً معلوماً ففنى الوقت فليس عليه
تسليمها الى صاحبها وعلى الذي آجرها ان قبض من منزل المستأجر حتى لو أسكها
أليماً فهلك في يده لم يضمن سواء طلب منه المؤجر أو لم يطلب لانه لا يلزمه الرد
الى بيته بعد الطلب فان لم يكن متعدداً في الامساك فلا يضمن فان كان استأجرها
من موضع مسمى في المصر ذاهباً وجائياً فان على المستأجر ان يأتي بها ذلك
الموضع فان حابها على منزله فامسكها حتى عطيت ضمن قيمتها لانه تمدى في حملها الى غير
موضع العقد فان قال المستأجر اركبها من هذا الموضع الى موضع كذا وارجع
الى منزلي فليس على المستأجر ردها الى منزل المؤجر لانه لما عاد الى منزله فقد
انقضت مدة الاجارة فلو ان المستأجر ساق الدابة ليردها على المؤجر في منزله مع

انه ليس عليه الرد وهلك في الطريق لاضمان عليه ولو ذهب المالك الى بلد آخر
 وذهب هذا الرجل بالهدية ليردها على المالك فهلك في الطريق كان عليه الضمان
 قصير بالاخراج عن البلدة غاصباً (كذا في المحيط) هندية في الباب الثالث عشر
 (المادة ٥٩٥)

ان احتاج رد المأجور واعادته الى الحمل والمؤنة فاجرة نقلته على الآجر
 قال محمد رحمه الله في الاصل اذا استأجر الرجل ربحى يطحن عليه شهراً
 باجر مسمى تحمله الى منزله فؤنة الرد على رب الرحى والمصر وغير المصر في
 ذلك سواء في القياس في الاجارة والعارية في الاجارة مؤنة الرد على رب المال
 وفي العارية على المستجير قال مشايخنا وتأويل هذا اذا كان الاخراج باذن رب
 المال في الاجارة والعارية في الاجارة تنجب مؤنة الرد على رب المال وفي
 العارية تنجب مؤنة الرد على المستجير فاما اذا حصل الاخراج بغير اذن رب المال
 فؤنة الرد على الذي أخرجه مستجيراً كان أو مستأجراً (كذا في المحيط)
 (تأناورخانية في الفصل الثالث عشر من كتاب الاجارة) (وهندية في الباب الثالث
 عشر في المسائل التي تتعلق برد المستاجر على المالك)

الباب الثامن

في بيان الضمانات ويحتوى على ثلاثة فصول

الفصل الاول

في ضمان النفعة

(المادة ٥٩٦)

لو استعمل أحد مالا بدون اذن صاحبه فهو من قبيل الغاصب لا يلزمه
 ادائه منافعه ولكن ان كان مال وهب او مال يتيم فلي كل حال يلزم اجر

المثل وان كان معداً للاستغلال فعلى أن لا يكون بتأويل ملك وعقد يلزم ضمان النعمة يعني أجر المثل مثلاً لو سكن أحد في دار آخر مدة بدون عقد اجارة لا تلزمه الاجرة لكن ان كانت تلك الدار وقفاً او مال يقيم فعلى كل حال يعني ان كان ثم تأويل ملك وعقد او لم يكن يلزم اجر مثل المدة التي سكنها وكذلك ان كانت دار كراء ولم يكن ثم تأويل ملك وعقد يلزم أجر المثل وكذا لو استعمل أحد دابة الكراء بدون اذن صاحبها يلزم أجر المثل

منافع النصب لاتضمن الا في ثلث مال اليتيم ومال الوقف والمعد للاستغلال منافع المعد للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد كيت سكنه أحد الصريكين في الملك اما في الوقف اذا سكنه أحدهما بالثبة بدون اذن الآخر سواء كان موقوفاً للسكنى أو للاستغلال فانه يجب الاجر ويستثنى من مال اليتيم مسئلة سكنت أمة مع زوجها في داره بلا أجر ليس لها ذلك ولا أجر عليها (كذا في وصايا القنية) لاتصير الدار معدة للاستغلال باجارتها بل انما تصير معدة له اذا بناها لذلك أو اشتراها له وباعداً المانع لاتصير معدة في حق المشتري الناصب اذا أجر منافعه مضمونة من مال وقف أو يقيم أو معد للاستغلال فعلى المستأجر أجر المسمى لأجر المثل ولا يلزم الناصب أجر المثل انما يرد ما قبضه من الهبة بتأويل عقد سكنى (اشباه في النصب)

لم يضمن منافع النصب أي في ظاهر الرواية وفي ضمان في الوقف ومال اليتيم والمعد للذلة يعني يجب أجر المثل (في الفصل الثالث عشر من القصولين نفعه الكفوي) استعمل ثور انسان أو محبته وصاحب الثور مرة يستعمله ومرة يؤجره يجب على المستعمل أجر المثل ان كان أعده للاجارة بأن قال بلسانه أعدته لها (من هامش القنية في أول الاجارة من قول بهجة القناوى)

(ح ١٠) سئل شمس الدين محمد الوفاي عن الشريك اذا سكن في الدار المشتركة بينه وبين قيم فهل تلزم له الاجرة عن حصته اجاب نعم فقد المسائل في الاجارة اجر المثل يجب في مواضع منها في غصب المنافع اذا كان المذنب مال يقيم أو وقف أو معد للاستغلال (اشياء في الفن الثالث في اجر المثل ملخصا)

وإذا غصب أرض وقف وزرعها وانتقصت الأرض زراعتها ينظر الى نقصانها والى اجر مثلها فأيهما أكثر يجب على الناصب أحكام الصغار في الاجارة ملخصا وفوائد صاحب المحيط اذا اشترى داراً وسكنها ثم ظهر انها وقف أو كانت للصغير يجب اجر المثل صيانة للوقف والصغير (عمادية) (نقله الكوفي)

منافع المعد للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتأويل ملك او عقد كبيت سكنه احد الشريكين (اشياء في الغصب)

وفي الملك المشترك لا يلزم الاجر على الشريك اذا استعمله كله وان كان معداً للاجارة قية في باب سكنى الوقف (نقله الكوفي)

(المادة ٥٩٧)

لا يلزم ضمان النشعة في مال استعمل بتأويل ملك ولو كان معداً للاستغلال مثلاً لو تصرف مدة أحد الشركاء في المال المشترك بدون اذن شريكه مستقلاً فليس للشريك الآخر أخذ اجرة حصته لانه استعمله على انه ملكه

احد الشريكين اذا استعمل الوقف كله بالغلبة او غيره بدون اذن الآخر فعليه اجر حصه الشريك سواء كانت وفقاً على سكنائها او موقوفة للاستغلال وفي الملك المشترك لا يلزم الاجر على الشريك اذا استعمل كله وان كان معداً للاستغلال (من وقف القنية) وليس للشريك الذي لم يستعمل الوقف ان يقول للآخر انما استعمل بقدر ما استعملته لان الماهية انما تكون بعد الحصوصة ولم توجد (قية في باب سكنى الوقف)

(ح ١٠) سكن داراً مشتركة بنية شريكه لا يلزم اجر حصته ولو معدة للاستغلال لان الدار المشتركة في حق السكنى وفيها هو من توابع السكنى فيجمل بملكه لكل واحد من الشريكين على سبيل الكمال اذ لو لم يجمل كذلك يمنع كل واحد منهما عن دخول وقعود ووضع امتعة فيظل منافع ملكهما وهو لم يجروا ولما كان كذا صار الحاضر ساكناً في ملك نفسه فلا اجر (علت) في (ذه) بان سكن بتأويل ملك فلا اجر جامع القصولين في ضمان احد الشريكين (اقروى في كتاب الاجارة)

(المادة ٥٩٨)

لا يلزم ضمان المتضعة في مال استعمل بتأويل عقد وان كان معداً للاستغلال مثلاً لو باع أحد لآخر حانوتاً ملكه مشتركاً بدون اذن شريكه وتصرف فيه المشتري مدة ثم لم يجز البيع الشريك وضبط حصته ليس له ان يطالب بأجرة حصته وان كان معداً للاستغلال لان المشتري استعمله بتأويل العقد يعني حيث انه تصرف فيه بعقد البيع لا يلزم ضمان المتضعة كذلك لو باع أحد لآخر رضى على انها ملكه وسلمها ثم بعد تصرف المشتري لو ظهر لها مستحق وأخذها من المشتري بعد الالابات والحكم ليس له ان يأخذ أجرة لتصرفه في المدة المذكورة لان في هذا أيضاً تأويل عقد

سئل قاضخان عن رجل اشترى داراً وسكنها سنة ثم استحقها مستحق هل يجب على الساكن اجر المثل قال لا لانه سكنها بحكم الملك وقد ذكر صاحب المحيط قالوا ان في الدار الممدة للاستغلال انما يجب اجر المثل على الساكن اذا سكنها على وجه الاجارة عرف منه ذلك بطريق الدلالة اما اذا سكن بتأويل عقد او

بتأويل ملك كيت او حانوت بين رجلين وسكنه احدهما لايجب الاجر على السكى
وان كان معداً للاستئلال (مجمع الفتاوي في الاجارة القاسدة من الاجارة)
« للمولى الاقروى محمد اقلي »

(المادة ٥٩٩)

لو استخدم أحد صغيراً بدون اذن وليه فاذا بلغ يأخذ أجر مثل خدمته
ولو توفي الصغير فلورثته ان يأخذوا اجر مثل تلك المدة من ذلك الرجل
عت عجب كب وغيرهم يتيم صغير ليس له اب ولا ام ولا عم استعمله اقرباؤه نير
اذن القاضي وبغير الاجارة عشرين سنة فله بعد البلوغ ان يطالبهم باجر مثل فيها
(قية في اوائل الاجارة نقله الكفوي في نوع مال الصغير من كتاب الاجارة)
سئل في يتيم استعمله رجل من اقربائه في اعمال شتى ولا اذن قاض وكان ما يعطيه
من الكسوة والكفاية دون اجرة مثله بنين فاحش ثم بلغ رشيداً وطلب من الرجل
تكمة اجرة مثله فهل لذلك الجواب نعم (كما في اللزاية في نوع من المتفرقات)
وبجمله (افق الحير الرملي) (تنقيح الحامدي في الاجارة)

سئل في يتيمين استعملهما قريبهما في اعمال شتى بلا اذن الحاكم ولا اجارة
وكان يطعمهما ويسقيهما ويعطيها في بعض الاحيان دراهم وذلك قدر اجرة مثلها
ثم بلغا وطلبامته اجر مثلها فهل ليس لهما ذلك حيث كان الحال كما ذكر (الجواب)
لهم (افق به الحير الرملي) (تنقيح الحامدي في الاجارة) يتيم لهم قد
نحاس استعمله زيد لزمه اجرته (تنقيح الحامدي)

الفصل الثاني

في ضمان المستأجر

(المادة ٦٠٠)

المأجور امانة في يد المستأجر ان كان عقد الاجارة صحيحاً او لم يكن

(المادة ٦٠١)

لا يلزم الضمان اذا تلف المأجور في يد المستأجر ما لم يكن لتقصيره
او تعديه او غشاقته لأذونيته

لانه أمين فلا يضمن إلا بما ضمن به الأمين والمودوع وهو التمدي والتقصير
(وعليه قول البرازي في المتفرقات) إلا بما هلك بصره أو قصيره في حفظه
(للمولى المرحوم شيخ الاسلام اقروى) فله الكفوي في ضمان المستأجر من
الاجارة ولا يضمن بالهلاك من غير تعد (تنوير الابصار في العارية) كل ما
يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة ولا يجب الاجر وكل ما لا يضمن في الاعارة
لا يضمن في الاجارة ويجب الاجر (فصول في الثالث والثلاثين) مما نقل على
القبضية في ضمان الاجير) ولا ضمان على المستأجر في الدابة ان هلكت وهي في يده
على اجارة فاسدة لانه مستعمل للدابة باذن مالكة (قبة في متفرقات الاجارة)
(مما نقل على الهبة في ضمان الاجير)

{ المادة ٦٠٢ }

يلزم الضمان على المستأجر لو تلف المأجور او طرأ على قيمته نقصان
بتعديه مثلاً لو ضرب للمستأجر دابة الكراه فأتت منه او ساقها بنصف
وشدة هلكت لزمه ضمان قيمتها

سئل في المستأجر اذا ساق الدابة سوقاً شديداً غير معتاد وعنف في السير حتى
هلكت بغير اذن صاحبها ولا وجه شرعي فهل يضمن قيمتها الجواب لم قال في الفتاوى
الغاية فمن عنف في السير ضمن اجمالاً (ومثله في التاتارخانية والعمادية)
(وفتاوى مؤيد زاده تنفيح الحامدي في الاجارة)

(المادة ٦٠٣)

حركة المستأجر على خلاف المعتاد تمد ويضمن الضرر والحسار

الذى تولد منها مثلاً لو استعمل الابسة التى استكراها على خلاف عادة الناس وبليت يضمن كذلك لو احترقت الدار المأجورة بظهور حريق فيها بسبب اشتعال المستأجر النار ازيد من العادة وسائر الناس يضمن ولو استأجر ثوباً ليلبسه مدة معلومة فليس له ان يابس غيره للتفاوت في الابس وينصرف الى اللبس المعتاد في النهار وأول الليل الى وقت النوم وآخره عند القيام لا ينام فيه بالليل وان فعل وتحرق ضمن وان سلم حين جاء وقت لبسه بري عن الضمان (هتدي في الباب العشرين من الاجارة)

سئل في رجل احرق حصاناً أرض مستعارة بقرب حفطة زيد حال اضطراب الرياح وسرت النار الى الحفطة واحرقها وكان الرياح وقت الاحراق يذهب بمثل تلك النار الى الحفطة فهل يضمن مثلها لزيد حيث لم تقطع المثل بعد شرب ذلك شرعاً (الجواب) نعم احرق حصاناً أرض مستأجرة أو مستعارة فاحرق شيئاً من أرض غيره يضمن ان لم تضطرب الرياح فلو كانت مضطربة ضمن لانه يعلم انها لا تستقر في أرضه فيكون مباشرراً (شرح التدوير للملاي) (من شق الاجارة تنقيح الحامدي في الاجارة)

(المادة ٦٠٤)

لو تلف المأجور بتقصير المستأجر في امر المحافظة او طرأ على قيمته نقصان يلزم الضمان مثلاً لو ترك المستأجر دابة الكراه خالية الرأس وضاعت يضمن

وفي فتوى الاصل استأجر حماراً فضل في الطريق فتركه ولم يطلب حتى ضاع قال ان ذهب الحمار من حيث لا يشعر به وهو حافظ له فاذا علم فطلبه ولم يظفر به فلا ضمان عليه وكذلك لو لم يطلبه وكان آسياً من وجوده ولو طلب بالقرب في حوالى المواضع التى ذهب منها فلا ضمان وان ذهب وهو يراه ولم يمنعه وهو ضامن

يريد به اذا غاب عن بصره وعلى هذا مستأجر الحمار اذا جاء بالحمار الى الخبز وترك الحمار واشتغل بشراء الخبز فضاع الحمار ان غاب عن بصره فهو ضامن وان لم يغب عن بصره فلا ضمان عليه (كذا في المحيط) (هتدي في الباب التاسع والعشرين من كتاب الاجارة)

« ح ١٠ » استأجر حماراً ففصل عن الطريق ان علم انه لا يجده بعد الطلب لا يضمن كذا راع ند من طريقه شاة فخاف على الباقي الهلاك ان تبعها لانه انما ترك الحفظ بذور فلا يضمن « در المختار »

قوله ان اعلم انه لا يجده الظاهر ان المراد به غلبة الظن وظاهر هذا الصنيع انه يصلح في دعواه انه لا يجده « ط » قلت وفي النزائية دفع الى المشترك ثوراً لقوامي يقال لا أدري أين ذهب الثور فهو اقرار بالتضييع في زماننا « رد المختار » قوله بعد الطلب أي في حوالى مكان ضل فيه ولو ذهب وهو يراه ولم يضمنه ضمن يريد به لو غاب عن بصره لتقصيره في حفظه لعدم المتع وعلى هذا لو جاء به الى الخبز واشتغل بشراء الخبز فضاع الحمار فضاع لو غاب عن بصره ضمن والا فلا وخلاصة وفي الحامية اذا غيبها عن نظره لا يكون حافظاً لها وان ربطها بشئ « رد المختار » (المادة ٦٠٥)

مخالفة المستأجر ما ذونته بالتجاوز الى ما فوق الشروط وتوجب الضمان واما مخالفة المأدول الى ما دون للشروط او مثله لا توجب مثلاً لو حمل للمستأجر خمسين أقة حديد على دابة استكراها لان يحملها خمسين اقة سمن وعطبت يضمن واما لو حملها حمولة مساوية للدهن في المضرة او اخف وعطبت لا يضمن

حمل حديداً بدل الحنطة ضمن « تنقيح الحامدي » وان سعى في الحمل نوعاً وقدراً ككر بره أي للمستأجر حمل مثله في الضرر وان تساوى وزناً والاخف

كالمسمم والشعير لا الاضر كالمخ والحديد حتى اذا استأجرها ليحمل عليها قطعاً
سهام فليس له أن يحمل عليها مثل وزنه حديداً لانه ربما يكون أضر بالداية لان
الحديد يجمع في موضع من ظهرها والقطن ينسبط على ظهرها « درر ضرر
في كتاب الاجارة »

« ح - ١ » مثال التساوي وزا ككر برعينه المؤجر فللمستأجر حمل كر بر
آخر « عبد الحليم حاشية درر »

قوله كالمسمم والشعير كلاهما مثالان للاخف عبد الحليم قوله لا الآخر ولو
فعل ضمن الداية ولا أجر عليه « عبد الحليم »

(المادة ٦٠٦)

يبقى للمأجور كالوديعة امانته في يد المستأجر عند انقضاء الاجارة كما
كان وعلى هذا لو استعمل المستأجر المأجور بمدة انقضاء مدة الاجارة
وتلف يضمن كذلك لو طلب الأجر ماله عند انقضاء الاجارة من المستأجر
ولم يعطه اياه ثم بعد الامساك تلف يضمن

وان كان استأجرها من موضع مسمى في المصر ذاهباً وجائياً كان على المستأجر
ان يأتي بما ذلك الموضع الذي قبضها فيه لا لان الرد واجب عليه بل لاجل
المسافة التي تناولها المقدم لان عقد الاجارة لا ينتهي الا بالرد الى ذلك الموضع
فان حملها الى منزله فامسكها حتى عطبت ضمن قيمتها لانه تعدى في حملها الى غير
موضع المقدم فان قال المستأجر اركبها من هذا الموضع الى موضع كذا وارجع الى
منزلي فليس على المستأجر ردها الى منزل المؤجر لانه لما عاد الى منزله فقد اقتضت
مدة الاجارة قبضت امانته « كذا في البدائع » « هندي » في الباب الثالث عشر
من كتاب الاجارة »

وكذا يضمن لو أمسكها في بيته ولم ينهبها الى ذلك المكان الذي استعارها
له يضمن والمكث المتأخر عنه وكذا هذا في الاجارة عسادية « تنقيح الحامدي »

وحيث كان رد الدابة المستأجرة على المؤجر فلا ضمان على المستأجر بالامساك
بلا طلب « هذا خلاصة التحقيق من الحامدي » « لمحرره »

الفصل الثالث

في ضمان الاجير

(المادة ٦٠٧)

لوتلف المستأجر فيه بتعدي الاجير وتقصيره يضمن

قال في فصول العمادي وفي مختصر القدوري لا ضمان على الاجير الخاص فيما
تلف في يده ولا ماتلف في عمله مناه اذا لم يكن متدياً بخلاف الاجير المشترك
فانه يضمن اذا حصل الملاك بفعله وفي التجريد البرهاني الاجير الخاص لا يضمن
الا بالتعدي « منح » والمتعدي هو الذي يفعل بالوديسة ما لا يرضى به المودع
غاية اه « من الاتقروي نتيج الحامدي في الاجارة »

ولا يضمن الاجير الخاص ماتلف في يده بان يسرق منه أو غاب أو غصب
أو يعمل لان العين امانة في يده بالافاق فانه لا يتقبل الاعمال الكثيرة من الناس
فلا يوجد العجز والتقصير في الحفظ بخلاف الاجير المشترك المأذون كانكسار
القديم أو تحرق الثوب عند العمل اذا لم يعتمد الفساد لانه يتقبل الاعمال من
الحلق طمعاً في الاجر فيعجز عن القيام فيجب عليه الضمان عندهما استحساناً لصيانة
أموال الناس كما مر « بجمع الانهر »

(المادة ٦٠٨)

تعدي الاجير هو ان يعمل عملاً او يتحرك حركة مخالفة لامر
الاجر صراحة كان اودلالة مثلاً بعد قول المستأجر للرأى الذى هو
اجير خاص ارفع هذه الدواب في المحل التلافى ولا تذهب بهن الى محل
آخر فان لم يرفعن الرأى في ذلك المحل وذهب بهن الى محل آخر ورعاهن

يكون متعدياً فإن عطيت الدواب عند رعين هناك يلزم الضمان على
 الراعي كذلك لو أعطى أحد قاشاً الى خياط وقال ان خرج قباء فصله
 وقال الخياط يخرج فصله فان لم يخرج قباء له ان يضمن الخياط القماش
 «وفي المحيط» واذا خالف الراعي فرعاها في غير المكان الذي أمره فعطيت
 ضمن ولا أجر له وان سلمت النعم في القياس أن لا أجر له وفي الاستحسان يجب
 الاجر ولو اختلفا في مكان الرعي فالقول قول رب النعم ويضمن الراعي بالاجماع
 قال للخياط اقطع طوله وعرضه وكذا نجاء ناقصا ان قدر أصبع ونحوه عفو
 وان كان أكثر ضمنه قال ان كفاي قيصاً فاقطعه بدرهم وخيطه فقطعه ثم قال
 لا يكفيك ضمنه ولو قال ايكفي قيصاً فقال نعم فقال اقطعه فقطعه ثم قال لا يكفيك
 لا يضمن (خلاصة) الفتاوى في مسائل الراعي والبقار من الاجارات « ودر
 المختار في القروع في كتاب الاجارة »

استأجر راعياً ولم يبين مكان الرعي فان كان مشتركاً فرعاها في موضع فهلك
 واحدة منها بفرق أو افتراض سبع ونحو ذلك فقال صاحبها شرطت لك ان ترعى
 غنمى في غير هذا الموضع فقال الراعى اشترطت هنا فالقول قول صاحبها بالاجماع
 والينة بينة الراعى وان كان أجبر واحداً واختلفا قلنا فالقول قول صاحبها وان
 أقام الراعى البينة فلا ضمان عليه بالاجماع (كذا في فتاوى التائية) واذا خالف
 الراعى فرعاها في غير المكان الذي أمره فعطيت فهو ضامن فلا أجر له وان
 سلمت النعم والقياس ان لا أجر وفي الاستحسان يجب الاجر (كذا في المحيط)
 (هندية في الباب الثامن والمشرين من الاجارة)

رجل قال للخياط انظر الى هذا الثوب ان كفاي قيصاً فاقطعه بدرهم وخيطه
 فقطعه ثم قال انه لا يكفيك يضمن الثوب ولو قال انظر ايكفي قيصاً فقال لم
 فقال اقطعها فقطعه ثم قال لا يكفيك لا يضمن (قال في المحيط) ولو قال اقطعه
 اذاً فلما قطعه اذاه لا يكفيه لا ذكر لهذه المسئلة في الكتب وحكى عن التقي أبى

بكر البهي أنه قال يضمن ولو قدر طول التوب ومرضه بقاء ناقصا أن كان قدر
 اوسع ونحوها فليس بشئ وإن كان أكثر يضمنه (خلاصة الفتاوى في الجنس
 الخاص في الحياطة والنساج من الاجارة) (هندية في الباب الرابع والعشرين
 في مسائل الضمان بالخلاف)

(المادة ٦٠٩)

تخصير الاجير هو عدم اعتائه في محافظة المستأجر فيه بلا عذر مثلا
 لو فرط شاة ولم يذهب الراعي لتبضيها تكاسلا واهمالا يضمن حيث انه
 يكون مقصراً وإن كان عدم ذهابه قد نشأ عن غلبة احتمال ضياع الشاة
 الباقيات عند ذهابه يكون معذورا ولا يلزم الضمان

ولو ندت شاة فخاف ان يضيع الباقي لا يضمن في ترك طاب ما ندت في
 الخاص بالايجاع وفي المشترك عند أبي حنيفة لان الامين لا يضمن بترك الحفظ
 اذا كان معذر (خلاصة الفتاوى في مسائل البقار والراعي من الاجارات)
 ولو ندت واحدة منها وترك اتباعها حتى لا يضيع الباقي فهو في سعة من ذلك
 ولا ضمان عليه فيما ندت بالايجاع ان كان الراعي خاصا وعند أبي حنيفة ان كان
 أجيراً مشتركاً وإن كان ترك حفظ ما ندت لان الامين انما يضمن بترك الحفظ
 ان ترك بغير عذر وعندهما يضمن لانه ترك الحفظ بما يمكن الاحتراز عنه ورأت
 في بعض النسخ لاضمان عليه فيما ندت اذا لم يجد من يبعثه لردّها أو لينخر صاحبها
 بذلك (هندية في الباب الثامن والعشرين من الاجارة)

{ المادة ٦١٠ }

الاجير الخاص امين حتى انه لا يضمن المال الذي تلف في يده بغير
 صنعه وكذا لا يضمن المال الذي تلف بعمله بلا تعد أيضاً
 وحكم أجير الواحد انه أمين في قولهم جميعاً حتى ان ما هلك من عمله لاضمان

عليه فيه الا اذا خالف فيه والخلاف ان يأمره بعمل فيعمل غيره فيضمن ما تولد منه حينئذ (هكذا في شرح الطحاوي) (هندية في الباب الثامن والعشرين من الاجارة)

(المادة ٦٩٩)

الاجير المشترك يضمن الضرر والخسار الذي تولد عن فعله وصنعه

ان كان بعمديه وتقصيره أو لم يكن

(ويضمن ما تلف بعمل) اي بعمل الاجير المشترك (كتحريق الثوب من دقه) أي القصار (ورلق الحمال) أي اذا لم يكن من مزاحمة الناس كما في الاصلاح فان التلف الحاصل من زلقه حصل من تركه للتثيت في المشي (واقطاع الجبل الذي يشد به المكاري) فان التلف الحاصل به حصل من ترك التوثيق في شد الجبل (وغرق السفينة من مدها) وفيه اشارة الى ان السفينة لو غرقت من موج او ريح لم يضمن (يجمع الأمر في فصل الاجير) اعلم ان الملاك اما فضل الاجير المشترك اولا والاوول اما بالتعدي اولا والثاني اما ان عكن الاحتراز عنه اولا ففي الاوول قسميه يضمن اتفاقا وفي ثاني الثاني لا يضمن اتفاقا وفي اوله لا يضمن عند الامام مطلقاً ويضمن عندهما مطلقاً والقي المتأخرون بالصلح على نصف القيمة مطلقاً وقبل ان يصلحاً لا يضمن وان غير مصلح ضمن وان مستوراً فالصالح اء والمراد بالاطلاق في الموضوعين المصلح وغيره (رد المحتار على در المختار) (والمتاع في يده) اي في يد الاجير المشترك (امانة لا يضمن ان هلك المتاع من غير فعله عند الامام) وهو قول زفر وحسن بن زياد قاسماً سواء هلك بأمر يمكن التحرز عنه كالسرقة والنصب او لا يمكن التحرز عنه كالخريق الغالب والمسدو المكابر لان العين امانة في يده لحصول القبض باده فلا يكون الحفظ مقصوداً بالذات ولذا لا يقابه الاجر لان الاجر في الاجارة بمقابلة العمل أو الوصف بخلاف المودع بأجر لان حفظه مقى حتى يقابه الاجر (وان)

وصلية (شرط الضمان) لانه شرط لا يقتضيه المقدم (به) أى عدم الضمان (يفتى)
 وفي الحاشية واقتضى على قول الامام وفي المنع وقد جعل الفتوى عليه في كثير
 من المطبوعات وبه جزم أصحاب المتن وكان هذا المذهب وعندنا وعند مالك
 والثوري في قول (يضمن ان أمكن التحرز منه) أي من الهلاك كالغصب والسرقة
 بخلاف ما لا يمكن التحرز عنه كالموت حتف الله والحريق الغالب والسود المكابر
 لكونه سبباً لصيانة أموال الناس وأفتى المتأخرون بالصلح على نصف القيمة
 لاختلاف الصحابة والأئمة وعلى هذا حكم الولاة والقضاة عملاً بالقولين وفي
 شرح المجمع نقلاً عن المحيط الخلاف فيها اذ كانت الاجارة صحيحة وإن فاسدة
 لا يضمن اتفاقاً ويضمن ما تلف بفعله اتفاقاً (يجمع الانهر)

(ح . ١) مسئلة لازمة وفي المنع الراي اذا خلط الغنم بعضها ببعض فان
 كان يندر على التميز لا يضمن ويكون القول قوله في تعيين الدواب انها لفلان
 وان كان خلطاً لا يمكن التميز يكون ضماناً قيمتها والقول في مقدار القيمة قول
 الراي وتعتبر قيمة الاغنام يوم الخلط فان دفع غنم رجل الى غير صاحبا فاستهلكها
 المدفوع اليه وأقر الراي بذلك ضمن الراي ولا ضمان على المدفوع اليه ولا يقبل
 قول الراي على المدفوع اليه اذ كان أقر وقت الدفع انها للمدفع اليه (يجمع الانهر)
 عن اعضاء ديوان احكام عدلية عن اعضاء شورى دولة مفتش اوقاف همايوني

السيد احمد خاوصي	سيف الدين	السيد خليل
ناظر ديوان احكام عدلية	عن اعضاء جمعية ابن عابدين زاده	
محمد جودت	علاء الدين	
عن اعضاء شورى دولة	عن اعضاء ديوان احكام عدلية	
محمد امين	السيد احمد حلمي	

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد صورة الخط الهايوني

ليعمل بتوجيه

الكتاب الثالث

في الكفالة ويحتوي على مقدمة وثلاثة أبواب

المقدمة

في اصطلاحات فقهية تتعلق بالكفالة

(المادة ٦١٢)

الكفالة ضم ذمة الى ذمة في مطالبة شيء يعني ان يضم أحد ذمته الى

ذمة آخر ويلتزم أيضاً المطالبة التي لزم في حق ذلك

هي لغة الضم مطلقاً (وشرعاً ضم ذمة الى ذمة في مطالبة النفس أو للتسليم)
قال في الهداية والكافي وغيرهما هي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة وقيل في الدين
والاول أصح أقول لا صحة في الثاني أصلاً ليكون الاول أصح لحروح الكفالة
بالفس عنه مع انهم قسموها بعد التعريف الى الكفالة بالنفس والمال ثم ان
تقسيمهم الكفالة الى قسمين يفسر بانحصارها بهما مع انهم ذكروا في أثناء المسائل
ما يدل على وجود قسم ثالث وهو الكفالة بتسليم المال كما سيأتي (درر غرد)
وهو تسليم الامانات وقال عبد الحلیم الكفالة بتسليم المال يعني ان يدخل في

الكفالة بالنفس فلا يمد قسماً مستقلاً (حرره)

{ المادة ٦١٣ }

الكفالة بالنفس هي الكفالة بشخص احد

(المادة ٦١٤)

الكفالة للمال هي الكفالة بإداء مال

(المادة ٦١٥)

الكفالة بالتسليم هي الكفالة بتسليم مال

فالكفالة اما بالنفس وان تمددت أي فكفالة بالنفس والنفس أيضاً والاول ان يأخذ منه كفلاً ثم كفلاً والثاني ان يتمدد النفوس المكفول بها فاتها جائزة كما يجوز بالديون الكثيرة أو بالمال وما يتعلق به وهو التسليم (درر)

(المادة ٦١٦)

الكفالة بالدرك هي الكفالة بإداء ثمن المبيع وتسليمه أو بنفس البائع

ان استعق المبيع

وهو ضمان النفس عند استحقاق المبيع أو ضمان المبيع ان لحقه آفة ، يجمع الاسم في الكفالة ،

(المادة ٦١٧)

الكفالة المنجزة هي الكفالة التي ليست ملزمة بشرط ولا مضافة

الى زمان مستقبل

كما اذا قال ضمانت زيدا أو انا كفيل به او هو علي او الي يكون كفالة نفس كما انني به الخير الرمي واذا قال ضمانت لك ما عليه من المال او انا كفيل به الخ هو كفالة مال قطعاً ولما اذا لم يعلم المكفول به انه كفالة نفس او مال فلا يصح الكفالة اصلاً (در المختار في اول الكفالة)

والكفالة الملقاة كقوله ان لم اوف اي آت به غداً فهو ضامن لما عليه من المال فلم يواف به مع قدرته عليه او مات المطلوب ضمن المال (حكنا في تنوير الابصار)

(المادة ٦١٨)

الكفيل هو الذي ضم ذمته الى ذمة الآخر اى الذى تمهد بما تمهد به الآخر ويقال لذلك الآخر الاصيل والكفول عنه

ومن لزمته المطالبة كفيل (تنوير الابصار) والكفيل هو الذي يثبت عليه الدين بالكفالة وفي التباس الكفيل هو الذي التزم المطالبة بالنفس أو المال أو بهما والكفول عنه هو الذي عليه الدين (تاتارخانية) والمدعى عليه مكفول عنه ويسمى الاصيل أيضاً (در المختار ودر)

(ح ١٠) قوه والكفيل الح ويسمى ضامناً وضميناً وحمللاً وصيراً وقبلاً (رد المختار)

قوله والمدعى عليه مكفول عنه هذا في الكفالة بالمال دون كفالة النفس في البحر عن التاتارخانية ويقال للمكفول بنفسه مكفول به ولا يقال مكفول عنه (رد المختار)

(المادة ٦١٩)

المكفول له هو الطالب والدائن في خصوص الكفالة والمدعى وهو الدائن المكفول له أي من يكون له حق الدعوى على غيره اذ لا يلزم في اعطاء الكفيل الدعوى بالفعل (رد المختار على در المختار) والمكفول له والذي له الدين (تاتارخانية)

(المادة ٦٢٠)

المكفول به هو الشيء الذى تمهد الكفيل بادلته وتسليمه وفي الكفالة

بالنفس المكفول عنه والمكفول به سواء
والنفس أو المال مكفول به (تنوير الابصار) والمكفول به وهو الدين
ولو كانت الكفالة بالنفس فكذلك الا انه يقال للمكفول بنفسه مكفول به ولا
يقال مكفول عنه (تآثر حانية) والنفس في الكفالة بالنفس أو المال في
الكفالة بالمال مكفول به فالمكفول عنه والمكفول به في الكفالة بالنفس واحد
(جرد كذا في مجمع الانهر)

الباب الاول

في عقد الكفالة ويحتوي على فصلين

الفصل الاول

في دكن الكفالة

(المادة ٦٢١)

تتمتع الكفالة وتنفذ بإيجاب الكفيل وحده ولكن ان شاء المكفول
له ردها له ذلك وتبقى الكفالة مالم يرد لها المكفول له وعلى هذا لو
كفل احد في غياب المكفول له بدين له على احد ومات المكفول له
قبل ان يصل اليه خبر الكفالة يطالب الكفيل بكفالاته هذه ويؤخذ بها
وركنها بإيجاب وقبول فلا تتم بالكفيل وحده مالم يقبل المكفول له أو أجنبي
عنه في المجلس (رد المختار) فاللواط الاتية ولم يجعل الثاني الثاني ركنًا (رد
المختار في الكفالة)

قوله ولم يجعل الثاني أي أبو يوسف وقوله الثاني أي القول وهو التصب على
انه مفعول بجعل وقوله ركنًا مفعوله الآخر أي جعلها يتم بالإيجاب وحده في
المال والنفس واختلف على قوله قليل تنوقف على احازة المطالب فلو مات قبلها

لا يؤخذ الكفيل وقيل نفذ ولطالب الرد كما في البحر وهو الاصح كما في المحيط
أي الاصح من قوليه نهر وفي الدرر والبرازية وقول الثاني يفتى وفي أنفع
الوسائل وغيره الفتوى على قولها « رد المختار على در المختار »

ولاصح الكفالة بنوعها بلا قبول الطالب أو نائبه ولو فضولاً في مجلس العقد
وجوزها الثاني بلا قبول « وبه يفتى درر ورازية » وأقره في البحر وبه قالت
الائمة الثلاثة « لكن نقل المصنف عن الطرسوسي ان الفتوى على قولها
واختاره الشيخ قاسم هذا حكم الانشاء ولو أخبر عنها بأن قال انا كفيل بمال
فلان على فلان حال غيبة الطالب أو كفيل وارث المريض المني عنه بأمره أن
يقول المريض لو ارثته تكفل عني بما علي من الدين فكفله مع غيبة الترماء
صح في صورتين فلا قبول استحساناً لالها وصية فلو قالوا لاجني لم يصح وقبل
يصح « شرح مجمع » وفي الفتح الصحة اوجه وحقق انها كفالة لكن يرد
عليها توقفها على المال ولو له مال فائب هل يؤمر الترمم باستطاره أو يطالب
الكفيل لم أره وينبغي على انه وصية ان يتطر لا على انها كفالة وقيدنا بأمره
لان نبرع الوارث بضائه في غيبتهم لا تصح وروى الحسن الصحة ولو ضمنه بعد
موته صح « سراج » ولمسلم قول الثاني لما مر وفي البرازية « اختلاف في الاخبار
والانشاء فالقول للمخير « در المختار في الكفالة »

وتجوز الكفالة بحضرة الطالب وان كان المطلوب غائباً وكذلك يجوز الاقرار
بالكفالة بغير حضرة الطالب « مجمع الفتاوى في الكفالة » ولو كان المكفول عنه
حائلاً فكفيل عنه رجل وأجاز الطالب وهو حاضر جاز بالاتفاق من الحائسة في
فصل الكفالة بالمال من كتاب الكفالة وكذا في كفالة البرازية في الاول
« وكذا قاضيه خان في فصل الكفالة بالمال » « فقه الكفوي فيما يصح من
الكفالة وما لا يصح »

(ح ١٠) وفي الاستحسان تصح حتى اذا مات اخذت الورثة بحكم الكفالة
وان كان المكفول له غائباً هكذا في المحيط (هندية في اول الكفالة) وقال ابو

يوسف الكفالة) تم بالكفيل وحده وجد القبول او الخطاب من غيره اولم يوجد
(كذا في المحيط) واختلفوا على قول ابي يوسف فقيل عنده تجوز بوصف
التوقف حتى لو رضى بها الطالب تنفذ والا تبطل وقيل هي جائزة عنده بوصف
اتخاذ ورضى الطالب ليس شرط عنده وهو الاصح كذا في الكافي (هندية
في الباب الاول في الكفالة)

وصححت الكفالة بلا قبول الطالب عند ابي يوسف مع غيبة الطالب اذا بلغه فأجاز
(يجمع الأنهر) قوله فأجاز اي مطلقاً في روايه وفي اخرى اذا بلغه الخبر
واجازوا به يفتى كذا في تلخيص الجامع الكبير وفي الفتاوى البزازي واجمعوا ان
الكفيل اذا قال بطريق الاخبار بأن يقول أنا كفيل بمال فلان على فلان سباز
(كذا في الخلاصة) (درر غرر)

قوله لهما وصية تمليل للثانية وترك تمليل الاول لطهوره فان الاخبار عن
العقد اخبر عن ركبة الايجاب والقبول اه فليست في حقيقة كفالة بلا قبول (رد المحتار)

المادة ٦٢٢

إيجاب الكفيل اي ألقاظ الكفالة هي الكلمات التي تدل على التمسك
والالتزام في العرف والمادة مثلاً لو قال كفلت أو أنا كفيل او ضامن
تستعد الكفالة

وفي التفريد ألقاظ الكفالة كل ما يفتى على العهدة في العرف والمادة « في الثاني
من كفالة التارخانية » ولكفالة ألقاظ ضمان وكفالة وحالة وزعامة وضمانة
أو يقول عليّ أو اليّ « كذا في شرح الطحاوي » ألقاظ الكفالة كل ما يفتى عن
العهدة في العرف والمادة « كذا في التارخانية ناقلاً عن الفريد » وتصح
بكفالت عنه وما عبر عن البدن حقيقة كنفسه وجسده أو صرفاً كروحه ورأسه
ووجهه وبجزءه شائع كنصفه وثلثه وجزءه « كذا في الكافي » ولو قال كفلت
بيده أو برجله ونحوه مما لا يصح اضافة الإطلاق اليه لا تصح به « كذا في

قاضيخان « ولو كفّل بعينه لا تصح ولو كفّل بفرجه تصح » هندية ملخصا
في الباب الثاني من كتاب الكفالة »

(المادة ٦٢٣)

تكون الكفالة بالوعد الملحق ايضاً انظر الى مادة ٨٤ مثلاً لو قال
ان لم يعطك فلان مطلوبك فانا اعطيكه تكون كفالة فلو طالب الدائن
المدين بحقه ولم يعطه يطالب الكفيل

ولو قال ان لم يؤده فلان فانا ادفه اليك ونحوه يكون كفالة لما علم ان
المواعيد باكتساب صور التعليق تكون لازمة « برازية في الكفالة » وعن محمد
اذا قال ان لم يدفع مديونك مالك أو لم يقضه فهو عليّ ثم ان الطالب قاضيه
المطلوب فقال المدين لا ادفه أو لا أقضه وجب على الكفيل الساعه وعنه ايضاً
ان لم يعطك المدين فانا ضامن انما ينحقق الشرط اذا تقاضاه ولم يعطه وكذلك
اذا مات بلا أداه (نقله الكفوي على قيد علي أفندي في كتاب الكفالة)

(المادة ٦٢٤)

لو قال انا كفيل من هذا اليوم الى الوقت التالي تنقذ منجزاً
حال كونها كفالة موقّعة

ولو قال كفلت بنفس فلان أو مال فلان من هذه الساعة الى شهر تنتهي
الكفالة بمضى الشهر بلا خلاف من الصادية في السادس والعشرين « وكذا في
الحانية » ولو قال انا كفيل بنفس فلان من هذا اليوم الى عشرة أيام يصير
كفيلاً في الحال وادامت العشرة لا يبقى كفيلاً في قولهم لأنه وقت الكفالة
بعشرة أيام والكفالة بما قبل التوقيت (قاضيخان في الكفالة)

واذا كفّل الى ثلاثة أيام مثلاً كان كفيلاً بعد الثلاثة ايضاً أبداً حتى يسلمه
لما في المتنقذ وشرح المجمع لو سلمه للحال برئ وانما المدة لتأخير المطالبة

ولو زاد وأنا بريء بعد ذلك لم يصير كفيلاً أصلاً في ظاهر الرواية. وهي الحيلة في الكفالة لا تلزم (دور واشباه) وقته في لسان الحكماء عن أبي الليث وإن عليه الفتوى ثم نقل عن الواقعات أن الفتوى أنه يصير كفيلاً له لكن فتوى الأول بأنه ظاهر المذهب (قوة) ولا يطالب بالمكفول به في الحال في ظاهر الرواية. وبه يفتى وصححه في السراجية (وفي الزاوية) كفل على أنه متى أوكلا طلبية فله أجل شهر صحت وله أجل شهر. هذا طله فإذا تم الشهر فطالبه لزم التسليم ولا أجل له. فأنيا تم قال كفل على أنه بالحيار عشرة أيام أو أكثر صح بحال البيع لأن مبتها على التوسع (در المختار) قوله وإذا كفل إلى ثلاثة أيام إله حاصه أنه إذا قال كفلت لك زيدا وما على زيد من الدين إلى شهر مثلاً صار كفيلاً في الحال أبداً أي في الشهر وبسده ويكون ذكر المدة لتأخير المطالبة إلى شهر لا لتأخير الكفالة (كالو باع) بألف إلى ثلاثة أيام يصير مطالباً بالغن بعد ثلاثة. وقيل لا يصير كفيلاً في الحال بل بعد المدة وهو ظاهر عبارة الأصل وعلى كل فلا يطالب في الحال وهو ظاهر الرواية (كما في التاتارخانية) وفي السراجية وهو الأصح وفي الصغرى وبه فتى كما في البحر قلت ومقابله ما قاله أبو يوسف والحسن أنه يطالب به في المدة وبسدها يبرأ الكفيل كالو ظاهر أو إلى من أسرته مدة فاهما يمان فيها وبطلان بعضها كما في الطهريه وغيرها وفيها أيضاً ولو قال كفلته فلانا من هذه الساعة إلى شهر تنتهي الكفالة بمضى الشهر بلا خلاف ولو قال شهراً لم يذكره محمد واختلف فيه فقيل هو كفيل أبداً كما لو قال إلى شهر وقيل في المدة فقط أي كالو قال من هذه الساعة إلى شهر والحاصل أنه إما أن يذكر إلى بدون من فيقول كفلته إلى شهر وهي مسألة المتق فيكون كفيلاً ولا يطالب في الحال وعند أبي يوسف والحسن هو كفيل في المدة فقط وأما أن يذكر من وألى فيقول كفلته من اليوم إلى شهر فهو كفيل في المدة فقط بلا خلاف وأما أن لا يذكر من ولا إلى فيقول كفلته شهراً أو ثلاثة أيام فليس كالاول وقيل كالتاني وفي التاتارخانية عن جمع الثفاريق قال واعتماد أهل زماننا على أنه

كالتالي قلت وبغى عدم الفرق بين الصور الثلاثة في زمانها كما هو قول أبي يوسف والحسن بين الناس اليوم لا يصدقون بذلك الا توليت الكفالة بالمدة وأنه لا كفالة بعدها وقد تقدم أن معنى ألفاظ الكفالة على العرف «رد المختار على در المختار» ثم رأيت في الذخيرة قال كان القاضي الامام أبو علي للنسفي يقول قول أبي يوسف اشبه بعرف الناس اذا كفلوا الى مدة فمهمون بضرب المدة المذكورة أنهم يطالبون في المدة لا بعدها الا ان المفق يتجيب ان يكتب في القوي انه اذا مضت المدة من الكفالة المذكورة فالقاضي يخرج به عن الكفالة احداً او عن خلاف جواب الكتاب وان وجد هناك قرينة تدل على ارادته جواب الكتاب فهو عليه اهـ (رد المختار على در المختار)

{ المادة ٦٢٥ }

كما تنعقد الكفالة مطلقة كذلك تنعقد بقيد التمجيل والتأجيل بان يقول انا كفيل على ان تكون الايفاء في الحال او في الوقت التالي ولو كان له دين مؤجل على آخر فآخذ منه كفيلاً ثبت على الكفيل مؤجلاً ولو كان الدين عليه حالاً وكفل به رجل مؤجلاً صحت الكفالة وتأخر عنها جميعاً الا ان يشترط الطالب وقت الكفالة الاجل لاجل الكفيل خاصة فلا يتأخر الدين جئت عن الاصل وكذا في خزائن المفتين ، وهدية في الفصل الخامس من الباب الثاني ،

{ المادة ٦٢٦ }

صحح الكفالة عن الكفيل
والكفالة من الكفيل صحيحة كما تصح من الاصيل (شرح المجمع في الكفالة)
نقله الكذوي في كفالة الرجلين

{ المادة ٦٢٧ }

يجوز تعدد الكفلاء

وصح أخذ كفيلين أو أكثر لأن حكم الكفالة استحقاق المطالبة وهو يحتل
التصديق فالإتزام الاول لا يمنع الثاني على ان المقصود منها التوثيق وأخذ كفيل
آخر وآخر زيادة في التوثيق فصحت الثانية مع بقاء الاول وكذا الثالث فافوقها
« جميع الانهر في كتاب الكفالة »

الفصل الثاني

في بيان شرائط الكفالة

(المادة ٦٢٨)

يشترط في انعقاد الكفالة كون الكفيل عاقلاً وبالغاً فلا تصح كفالة
المجنون والمعتوه والصبي ولو كفّل حال صباه لا يؤخذ وإن أقر بعد البلوغ
بهذه الكفالة

« وأما شرائطها » فاقسام أربعة القسم الاول ما يرجع الى الكفيل فانه العقل
والبلوغ وأنها من شرائط الانسداد فلا تنعقد كفالة الصبي والمجنون الا اذا
استدان لولي ديناً في نفقة البيت وأمره بان يضمن المال عنه فانه صحيح ولو
أمره بكفالة نفسه لم يجز كذا في البحر الرائق واذا كفّل الصبي بنفسه أو
مال ثم بلغ واقراً بالكفالة لا يؤخذ بها لانه أقر بكفالة باطلة فان وقع الاختلاف
بين الصبي بعد البلوغ وبين الطالب فقال الطالب كفلت وأنت رجل وقال الصبي
كفلت وأنا صبي فالقول قول الصبي ولو قال كفلت وأنا مجنون أو مقضى عليه
او موسم وانكر الطالب ذلك وقال كفلت وأنت صحيح وإن كان ذلك موهوداً من
المقر فالقول قول المقر وإن لم يكن ذلك موهوداً فالقول قول الطالب « كذا في
الحيط » « هندي في الباب الاول من الكفالة »

(المادة ٦٢٩)

لا يشترط كون المكفول عنه عاقلاً وبالغاً تصح الكفالة بدين المجنون والصبي

« ولا يشترط » ان يكون حراً عاقلاً بالغاً كذا في البحر الرائق فاذا ادعى رجل على صبي او مجنون شيئاً وكفل رجل بنفسه او بما عليه بنير اذن وله فانه تصح الكفالة سواء كان الصبي مأذوناً له في التجارة او غير مأذون وسواء كان عاقلاً او غير عاقل فان اخذ الكفيل باحضاره فلراد الكفيل ان يحضر الصبي فان حصلت الكفالة باذن من على عليه يجبر وان حصلت من غير اذن من على عليه ومن غير اذن الصبي لا يجبر الصبي على الحضور وان كان الصبي هو الذي طلب ذلك من الكفيل هل يؤمر بالحضور؟ فان كان مأذوناً في التجارة يؤمر واذا كفل عنه بمال وادى في هذه الصورة كان له ان يرجع على الصبي وان كان مجبوراً لا يجبر الصبي على الحضور واذا ادعى الكفيل ما كفل به لا يرجع على الصبي « كذا في المحيط » « هند في المحل المزبور »

(المادة ٦٣)

ان كان المكفول به نفساً يشترط ان يكون معلوماً وان كان مالا لا يشترط أن يكون معلوماً فلو قال أنا كفيل بدين فلان على فلان تصح الكفالة وان لم يكن مقداره معلوماً

ولا بجهالة المكفول له وبه مطلقاً « در المختار » قوله وبه أي ولا تصح بجهالة المكفول به والمراد هنا النفس لا المال لما تقدم من ان جهالة المال غير مانعة من صحة الكفالة والتبرئة على ذلك الاستدراك « ح قلت والظاهر ان المانع هنا جهالة متفاحشة لما علمت آخفا قول الكافي لو قال أنا كفيل بفلان او فلان جاز تأمل « رد المختار على در المختار » اما كفاله فتصح به ولو المال مجبواً اذا كان المال ديناً صحيحاً ولا يشترط ان يكون معلوماً (البحر الرائق) « در المختار وهدية » في اول الكفالة

« ح ١٠ » ولا تصح ايضاً بجهالة المكفول عنه في تعليق وإضافة لا تخير ككفالت بمالك على فلان او فلان فتصح والتبيين للمكفول له ولا بجهالة

المكحول له وبه مطلقاً ثم لو قال كفلت رجلاً اصرفه بوجهه لا يأسه جاز وای رجل أتى به وحلف أنه هو براء « زازية » وفي السراجية قال لضيفه وهو يخاف على دابته من الذئب ان اكل الذئب حمارك فانا ضامن فاكله الذئب لم يضمن « ونحو ما ذاب » اي ما ثبت « لك على الناس او على واحد منهم فعلى » مثال للاول ونحوه ما يثبت به احدى من الناس معين المقتى او ما ذاب عليك للناس او لاحد منهم عليك فعلى مثال للثاني « در المختار »

(المادة ٦٣١)

يشترط في الكفالة بالمال ان يكون المكفول به مضموناً على الاصيل
يعنى أن ايقاضه يلزم الاصيل فصح الكفالة بشئ المبيع وبدل الاجارة
وسائر الديون الصحيحة كذلك تصح الكفالة بالمال للمعصوب وعند
الطالبة يكون الكفيل مجبوراً على ايقاضه عيناً أو بدلاً وكذلك تصح
الكفالة بالمال المقبوض على سوم الشراء ان كان قد سمي ثمنه واما الكفالة
بعين المبيع قبل القبض فلا تصح لان البيع لما كان ينسخ بثلث المبيع
في يد البائع لا يكون عين المبيع مضموناً عليه بل انما يلزم عليه رد ثمنه
ان كان قد قبضه وكذلك لا تصح الكفالة بعين المال المرهون والمستعار
وسائر الامانات لكونها غير مضمونة على الاصيل لكن لو قال انا كفيل
ان اهنأع المكفول عنه هذه الاشياء واستهلكها تصح الكفالة وايضاً
تصح الكفالة بتسليم المبيع وتسليم هؤلاء وعند الطالبة لو لم يكن
للكفيل حق حبسها من جهة يكون مجبوراً على تسليمها الا انه كما ان في
الكفالة بالنفس يبرأ الكفيل بوفاة المكفول به كذلك لو تفتت هذه

المذكورات لا يلزم الكفيل شيء

انقسم الرابع ما يرجع الى المكفول به فنه ان يكون مضمونا على الاصيل بحيث يجبر الاصيل على تسليمه « كذا في الذخيرة » فتجوز الكفالة بتسليم المبيع وبالدين والاعيان المضمونة كالنصوب والمهور في يد الزوج وبدل الخلع في يد المرأة وبدل الصلح عن دم العمد والمبيع بيما فاسدا « هكذا في التبيين » ويجوز المقبوض على سوم الشراء ان كان مسمى والا فهو امانة هكذا في الفهر الفائق (هندية في المحل المزبور)

« وأما الثانية » أي الكفالة بالمال (تصح ولو جهل المكفول به اذا صح دينه) الدين الصحيح دين لا يسقط الا بالاداء او الإبراء احتراز به عن بدل الكتابة (بكفتل عنه بالغ او عاكث عليه أو بما يدرك في هذا البيع) وهذا مسمى ضمان الدرك وهو ضمان الاستحقاق أي بضمن المشتري اذا استحق المبيع (وبما بايت فلا نا) أي ما بايت منه فأي ضامن لئنه لا ما اشترته منه فأي ضامن للمبيع لان الكفالة بالمبيع لا تجوز كما سيأتي « درر خرد »

وتصح أي الكفالة « بالغن » لانه دين صحيح مضمون على المشتري والنصوب والمقبوض على سوم الشراء والمبيع بيما فاسدا فانها مضمونة حتى اذا هلك عنه يجب الضمان عليه فامكن إيجابه على الكفيل « درر خرد »

« ولا تصح » الكفالة « بالامانات » كالوديعة والمستعار والمستأجر ومال المضاربة والشركة ولا بالمبيع قبل القبض والمرهون بعد القبض لان من شرط صحة الكفالة ان يكون المكفول به مضمونا على الاصيل بحيث لا يمكنه ان يخرج عنه الا بدفعه او بدفع بدل ليتحقق معنى الضم فيجب على الكفيل « والامانات ليست بمضمونة » والمبيع قبل القبض ليس بمضمون بنفسه بل بالغن كما مر « وكذا الرهن » ليس بمضمون بنفسه بل يسقط الدين اذا هلك فلا يمكن إيجاب الضمان على الكفيل في هذه الصورة لعدم وجوبه عليه « درر خرد » وتجوز الكفالة بتسليمها « أي تسليم الامانات والمبيع والمرهون فان كانت

قائمة يجب تسليمها وان هلكت لم يجب على الكفيل شيء كالكفيل بالنفس «درر غرر»
(١٠ -) وصح أيضاً لو الموقوف له ثمناً لكونه ديناً صحيحاً على المشتري الا
ان يكون شيئاً محجوراً عليه فلا يلزم الكفيل تبعاً للأصل خاتمة (در المختار)
وكذا لو مقصوباً أو مقبوضاً على سوم الثراء ان سعى الثمن والا فهو أمانة
كما مر او مبيعاً فاسداً بطل صلح عن دم عمد وخلع ومهر خاتمة والاصل انها
تصح بالاعيان المضمونة بنفسها لا بغيرها ولا بالإمانات « در المختار في الكفالة »
قوله والمنسوب فيلزم على الكفيل احضاره وتسليمه لوقائمه وقيمته ان هلك
كما في البحر « عبد الحليم حاشية للدرر »

قوله ولا يجوز الكفالة بالإمانات كالودائع وأموال المضاربة والشركات لان
هذه الاشياء غير مضمونة لا عنها ولا تسليمها كذا في الذخيرة وكذا بعين المرهون
المستأجر والمستأجر هكذا في الكافي واما الكفالة بتكليف المودع من الاخذ
فصححة وكذا بتسليم الرهن بيد القبض وتسليم المستأجر الى المستأجر وكذا
بتسليم العارية كذا في الذخيرة (هندية في الباب الاول من الكفالة)

{ المادة ٣٣٣ }

لا تجرى التباينة في العقوبات فلا تصح الكفالة بالتقصص وسائر
العقوبات والمجازاة الشخصية ولكن تصح الكفالة بالارش والدية اللذين
يلزمان الجارح والقاتل

(ولا تجوز الكفالة بما تمسك استيفاؤه) أي لا يمكن استيفاؤه شرعاً من الكفيل
كالحدود والتقصص مطلقاً بالأجاء لعدم امكان إجباها على من تكفل لعدم
جريان التباينة في العقوبة بخلاف الكفالة بنفس من عليه الحد والتقصص كما مر
(جميع الأنهر في الكفالة)

لا يجبر المدعي عليه (على اعطاء الكفيل بالنفس في دعوى حد وقود مطلقاً)
وقال لا يجبر في قود وحد قذف وسرقة كتزوير لانه حق آدمي والمراد بالجبر

للازمة لا الحبس (ولو أعطى) برضاء كفيلًا في قود وقذف وسرقة جاز اتفاقاً (ابن كمال) وظاهر كلامهم أنها في حقوقه تعالى لا يجوز نهر (قلت وسيجيء) أنها لا تصح بنقض حد وقود فليكن التوفيق (در المختار)

(ح ١٠) قوله في دعوى حد وقود قيد بالدعوى لأن الكفالة بنقض الحد والقود لا تجوز أجمعاً كما يأتي إذ لا يمكن استيفاءها من الكفيل وقيد بالتقصص لانه في القتل والجراحة خطأ يجبر على الكفيل أجمعاً لأن الموجب هو المال نهر (رد المختار)

(المادة ٦٣٣)

لا يشترط يسار المكفول عنه وتصح الكفالة عن المفلس أيضاً

(ولا تصح الكفالة بدين) ساقط ولو من وارث (عن ميت مفلس) إلا إذا كان به كفيل أو رهن معراج يعني أن الدين يسقط عن الميت المفلس إلا إذا كان به كفيل حال حياته أو رهن قال في البحر قيد بالكفالة بعد موته لانه لو كفّل في حياته ثم مات مفلساً لم تبطل الكفالة وكذا لو كان به رهن ثم مات مفلساً لا يبطل الرهن لأن سقوط الدين في أحكام الدنيا في حقه للضرورة فيقتدر بقدرها فأبقيناه في حق الكفيل والرهن لعدم الضرورة (كذا في المعراج) (رد المختار على در المختار)

(ح ١٠) قوله بدين ساقط أي بسبب موته مفلساً (رد المختار) قوله عن ميت مفلس هو من مات ولا ترك له ولا كفيل عنه محر (رد المختار) وهذا أي عدم صحة الكفالة عن المفلس عند الامام وصحبا مطلقاً أي ظهر له مال أو لا وبه قالت الثلاثة ولو تبرع به أي بالدين أي بإضائه أحد صح أجمعاً (در المختار مع رد المختار)

وبطلت الكفالة أيضاً عن ميت مفلس بأن يترك مالا وعليه ديون وقال تجوز (شرح الكنز)

الباب الثاني

في بيان أحكام الكفالة ويحتوي على ثلاثة فصول

الفصل الأول

في بيان حكم الكفالة النجزة والمعلمة والمضافة

(المادة ٦٣٤)

حكم الكفالة المطالبة ببنى المكفول له حق مطالبة المكفول به من الكفيل وحكمها لزوم المطالبة على الكفيل بما هو على الاصيل مالا أو نفساً (دراختار في الكفالة) أي ثبوت حق المطالبة متى شاء الطالب سواء تمسك عليه مطالبة الاصيل أولاً (صحيح) وذكر في الكفالة ان اختبار الطالب تضمن أحدهما لا يوجب راءة الآخر ما لم توجد حقيقة الاستيفاء فلذا ملك مطالبة كل منهما بجلال التاصب وطاصب التاصب (رد المختار على در المختار)

{ المادة ٦٣٥ }

يطالب الكفيل في الكفالة النجزة حالاً ان كان الدين معجلاً في حق الاصيل وعند ختام المدة المعينة ان كان مؤجلاً مثلاً لو قال أحد انا كفيل عن دين فلان فللدائن ان يطالب الكفيل في الحال ان كان معجلاً وعند ختام مدته ان كان مؤجلاً فان كفلاً ولم يذكر الاجل يجب على الكفيل كما وجب على الاصيل حالا أو مؤجلاً (مئة المفتى في أوائل كتاب الكفالة والحوالة)

(المادة ٦٣٦)

اما في الكفالة التي اتمتت معلقة بشرط او مضافة الى زمان مستقبل فلا يطالب الكفيل ما لم يتحقق الشرط ويحل الزمان مثلاً لو قال ان لم

يعطيك فلان مطلوبك فانا كفيل بادائه تنفقد الكفالة مشروطة ويكون
الكفيل مطالباً ان لم يعطيه فلان للذكور ولا يطالب الكفيل قبل
المطالبة من الاصيل كذا لو قال ان سرق فلان مالك فانا ضامن تصح
الكفالة فاذا ثبتت سرفة ذلك الرجل يطالب الكفيل وكذا لو كفّل على
انه متى طالبه المكفول له فله مهلة كذا يوماً فن وقت مطالبة المكفول
له تمضي مهلة للكفيل الى مضي تلك الايام وعد مضيا يطالب المكفول
له الكفيل في أى وقت شاء وليس للكفيل أن يطلب ثانياً مهلة
كذا يوماً وكذا لو قال انا كفيل بما يثبت لك على فلان من الدين أو
بالمبلغ الذى تقرضه فلاناً أو بما يقضيه منك فلان أو بمن مائيمه فلان
فلا يطالب الكفيل الا عند تحقق هذه الاحوال اى عند ثبوت الدين
والاقراض وتحقيق النصب وسبع المال وتسليمه وكذا لو قال انا كفيل
بنفس فلان على ان احضره في اليوم التالى لا يطالب الكفيل باحضار
المكفول به قبل ذلك اليوم

وفي المتن رجل قال لآخر ان لم يعطك فلان مالك عليه فانا لك ضامن
بذلك لا سبيل عليه حتى يتقاضى الذي عليه الاصيل فان تقاضاه فقل لا أعطيك
لرم الكفيل (خلاصة في الفصل الثانى في الكفالة المعلقة من كتاب الكفالة)
وفي البرازية كفّل على آته متى وكلما طلب فله أجل شهر صحت وله أجل شهر
مذ طله فاذا تم الشهر فضاله لرم التسليم ولا اجبل له ثانياً (در المختار) يصح
تطبيق الكفالة بالشرط كالمطلوب ما يثبت فلاناً فعلياً أو ما داب لك عليه فعلياً أو
ما غصبك فلان فعلياً ثم ان كان الشرط ملائماً بان كان شرطاً لوجوب الحق

كقوله اذا استحق المبيع او لامكان الاستيفاء كقوله اذا قدم زيد وهو مكفول عنه
او لتعذر الاستيفاء كقوله اذا غاب عن اللديصع وان لم يكن ملائماً كقوله ان هبت
الريح او ان جاء المطر او ان دخل زيد الدار لا يصح (هندية في الباب الخامس)
ولو ضمن له الف درهم على ان يعطيا اياه من ثمن هذه الدار فلم يبعها لم يكن
على الكفيل ضمان كذا في الذخيرة (هندية في الباب الخامس) ولو عقلت بشرط
صرح ملائم اي موافق للكفالة باحد امور ثلاثة بكونه شرطاً للزوم الحق نحو
قوله ان استحق المبيع او جحدك المودع أو غصبك كذا أو قتلك أو قتل ابنك
أو هديقتك فلي" الدية ورضى به المكفول له جاز بخلاف ان أكلت سبع أو
شرط لامكان الاستيفاء نحو ان قدم زيد فلي" ما عليه من الدين وهو معنى قوله
وهو أي والحال ان زيدا مكفول عنه أو مضارب أو مودعه أو غاصبه جازت
الكفالة المتعاقبة بقدومه وتوسله للإداء أو شرطاً لتعذره أي الاستيفاء نحو ان
غاب زيد عن المصرف فلي". وأمثلة كثيرة فهذه جملة الشرط التي تجوز للكفالة بها
(در المختار) بخلاف ما غصبك الناس أو من غصبك من الناس أو بايضاك أو
قتلك أو من غصبته أو قتله فانا كفيله فانه باطل كقوله ما غصبك اهل هذه
الدار فانا ضامن منه فانه باطل حتى يسمى انسانا بعينه (در المختار) قال في القتح
قيد بشو له فلان يصير المكفول عنه معلوماً فان جهالته تمنع صحة الكفالة وقد
ذكر الشارح ست مسائل في الاولى جهالة المكفول عنه وفي الثانية والثالثة
والرابعة جهالة المكفول بنفسه وفي الخامسة والسادسة جهالة المكفول له وهذا
داخل تحت قوله الآتي ولا تصح وبجهالة المكفول عنه (رد المختار على در المختار)
ح ١٠٠ قوله لا سيل عليه اه قال لا آخر ان لم يعطك فلان مالك فهو علي
تقاضاه الطالب فلم يعطه المطلوب ساعة تقاضاه لزم الكفيل استحساناً كذا في
قاضيخان « هندية في الباب الخامس من الكفالة »

روى عن محمد بن علي بن محمد فيمن قال لنفريه كقلت لك بمالك على فلان علي" انك متى
طلبتني فلي اجل شهر فهو جائز متى طلب فاذا مضى منه فله اجل شهر كان له ان

يأخذ متى شاء بالطلب الاول ولو شرط هذا الشرط بسد الكفالة فهو باطل
فلا يطالبه متى شاء بالطلب الاول كذا في المحيط للرخسى « حنديه »

(المادة ٦٣٧)

يلزم عند تحقق الشرط تحقق الوصف والقيود أيضاً مثلاً لو قال انا
كفيل بآداء اى شئ يحكم به على فلان وأقر فلان المذكور بكذا دراهم
لا يلزم على الكفيل اداؤه ما لم يلحقه حكم الحاكم

قال محمد في الاصل اذا قال الرجل لغيره ما ذاب لك على فلان فهو عليّ ومناه
ما يذوب لك على فلان ورضى به الطالب ثم ان المطلوب أقر لوجوب شئ معين
على نفسه بعد ذلك وأنكر الكفيل ذلك لزم الكفيل ما أقر به وهذا بخلاف
ما لو قال ما قضى به لك عليه فهو عليّ حيث يلزمه ما قضى به على المطلوب بعد
الكفالة ولا يلزمه ما يقر به المطلوب . وفي الذخيرة واعلم ان الذوب والقرور
في حرف أهل الكوفة يراد بهما الوجوب بجهة القضاء ففي قوله ما ذاب لك على
فلان وما لزم فلاناً لك لا يلزم الكفيل ما أقر به المطلوب للطالب ولم يقض به
للتطالب وما قضى به للتطالب يلزم الكفيل وصار قوله ما ذاب لك على فلان يحكم
حرفهم بمنزلة قوله ما قضى لك على فلان واما في حرفنا الذوب والقرور عبارة عن
الوجوب وكل ما وجب على المطلوب يلزم الكفيل وان لم يكن ذلك المال مقضياً
به وجواب هذه في الذوب بناء على حرفنا وفي الصغرى يقضى بهذا (حنديه في
اول الفصل التاسع من كفالة التارخانية)

(المادة ٦٣٨)

لا يؤخذ الكفيل بالدرك اذا ظهر مستحق ما لم يحكم بعد المحاكمة
على البائع برد الثمن

الكفالة بالدرك جائزة وهي التزام تسليم الثمن عند استحقاق المبيع ولو كفّل

بالدرك فاستحق المبيع لم يؤخذ الكفيل حتى يقضى به على البائع (كذا في محيط
السرْحى هديه في مسائل شتى من كتاب الكفالة)
ولا يؤخذ ضامن الدرك إذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالنقض إذا
يجبره الاستحقاق لا ينتفض البيع على الظاهر كما مر (در المختار)

(المادة ٦٣٩)

لا يطالب الكفيل في الكفالة الموقته الا في مدة الكفالة مثلاً لو
قال أنا كفيل من هذا اليوم الى شهر لا يطالب الكفيل الا في ظرف
هذا الشهر وبعد مرورهِ يبرأ من الكفالة
ولو قال أنا كفيل بنفس فلان من هذا اليوم الى عشرة أيام بصبر كفيل في
الحال وإذا مضت العشرة لا يبقى كفيل في قولهم لانه وقت الكفالة بعشرة أيام
والكفالة مما قبل التوقيت (قاضيه خان في الكفالة كذا في الواقات للمصدر
الحسامي) وذكر القاضي أنا كفيل من اليوم الى عشرة ايام فكفيل في الحال
وبعضه لا يبقى كفيل عندهم لانه وقتها وهي قبل التوقيت ولو قال أنا كفيل الى
عشرة ايام فاذا مضت فأنا منها بريء قال القاضى لا يطالب في العشرة ولا بعدها
(من كفالة البرازيه فقه الكفوي في الكفالة الموقته)

(المادة ٦٤٠)

ليس للكفيل ان يخرج نفسه من الكفالة بعد انعقادها ولكن له
ذلك قبل ترتب الدين في ذمة المدينون في الكفالة المملّنة والمضافة فكما انه
ليس لمن كفّل أحداً عن نفسه أو دينه منجزاً أن يخرج نفسه من الكفالة
كذلك لو قال ما يثبت لك على فلان من الدين فأنا ضامن له ليس له
الرجوع عن الكفالة لانه وان كان ثبوت الدين مؤخراً عن عقد الكفالة

لكن ترتبه في ذمة المديون مقدم على عقد الكفالة وإما لو قال ما يتبعه
 فلان فتمته على أو قال أنا كفيل بئمن المال الذي ستيحه فلان
 يضمن للمكفول له بئمن المال الذي يبيعه المكفول له فلان المذكور
 الا ان له ان يخرج نفسه من الكفالة قبل البيع بأن يقول رجعت عن
 الكفالة فلا تتبع الى ذلك الرجل مالا فلو باع المكفول له شيئا له بعد
 ذلك لا يكون الكفيل ضامنا لئمن ذلك المبيع

وفي الذخيرة الكفيل بالنفس او المال اذا اخرج نفسه عن عهدة الكفالة
 محضرة المكفول له والمكفول عنه لا يخرج ويبقى كفيلًا عما كان (ناظر غانية)
 في الفصل السابع والعشرين في التفرقات من الكفالة (ولو رجع عنه الكفيل
 قبل المباشرة صح بخلاف الكفالة بالدوب (در المختار) في البرازيه) تبعاً للمبسوط
 لو رجع عن هذا الضمان قبل ان يبايحه ونهاه عن مبايعته لم يلزم بسد ذلك شيء
 ولم يشترط الوالحي فيه عند الرجوع حيث قال رجعت عن الكفالة قبل المباشرة
 لم يلزم الكفيل شيء وفي الكفالة بالدوب لا يصح والفرق ان الاولى مبنية على
 الامر دلالة وهذا الامر غير لازم وفي الثانية مبنية على ما هو لازم اهـ . وهو ظاهر
 نهر أي لان قوله كفلت لك بما ذاب لك على فلان أي بما ثبت لك عليه
 بالقضاء كفالة بمحقق لازم بخلاف ما يبيته فانه لم يتحقق بعد بيانه ما في البحر
 عن المبسوط لان لزوم الكفالة بعد وجود المباشرة وتوجه المطالبة على الكفيل
 فاما قبل ذلك هو غير مطلوب شيء ولا ملزم في ذمته شيئاً فيصح رجوعه ان
 يرضى بعد المباشرة انما أوجبنا المال على الكفيل دفعا للمرور عن الطالب لانه
 يقول انما اعتمدت في المباشرة معه كفالة هذا الرجل وقد اندفع هذا المرور
 حين نهاء عن المباشرة (رد المختار على در المختار)

(المادة ٦٤١)

من كان كفيلاً برد المال المنصوب والمستأمر وتسليمهما اذا سلمهما الى صاحبهما يرجع باجرة قهلهما على الناصب والمستعير أى بأخذها منهما قال محمد رحمه الله في الاصل المبر اذا أخذ كفيلاً برد المستأمر أو المنصوب منه اذا أخذ كفيلاً برد المنصوب ثم ان الكفيل حمل المكفول به الى المالك كان الكفيل الرجوع على المستعير أو الناصب بقيمة الحمل وهو أجر مثل عمله وهذا استحساناً ولو كان مكان الكفالة وكالة فإن وكل المستعير أو الناصب وكلاً يوافي ذلك في منزل المير أو المنصوب منه أو حيث وقع النصب أو الطرية فهو جائز أيضاً لكن لا يجبر الوكيل على القفل بخلاف الكفيل فان الكفيل يجبر على القفل (كذا في الذخيرة) (هندية في الفصل الرابع من الباب الثاني من كتاب الكفالة)

الفصل الثاني

في بيان حكم الكفالة بالنفس

(المادة ٦٤٢)

حكم الكفالة بالنفس هو عبارة عن احضار المكفول به أى لأى وقت كان قد شرط تسليم المكفول به يلزم احضاره على الكفيل بطلب المكفول له في ذلك الوقت فان أحضره فيها والا يجبر على احضاره بالمضمون بها احضار المكفول به فان شرط في الكفالة تسليم المكفول به في وقت يبتدئ لزمه احضاره ان طلب في ذلك الوقت رعاية لما ألزمه فان أحضره فيها ولممت وان أبى حبسه الحاكم (كذا في الكافي) (هندية في الفصل الثاني في الكفالة بالنفس والمال)

الفصل الثالث

في بيان أحكام الكفالة بالمال

(المادة ٦٤٣)

الكفيل ضامن

والكفالة في اللغة الضم قال الله تعالى (وكفلها زكريا) أى ضمها الى نفسه
وقرى بتشديد القاء ونصب زكريا أي جعله كافلاً وضامناً لمصالحها وفي الشرع
ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في المطالبة وفي المنع وأصله ان الكفيل
والمكفول عنه صارا مطلوبين للمكفول له سواء كان المطلوب من أحدهما هو
المطلوب من الآخر كما في الكفالة بالمال أولاً كما في الكفالة بالنفس فان المطلوب
من الاصيل المال ومن الكفيل احضار النفس ولفظ المطالبة بإطلاقه ينطبقهما
(مجمع الانهر)

(ح ١٠) هذا على رأي بعضهم وجزم مسكين في شرح الكفر بأن المطلوب
منها واحد وهو تسليم النفس فان المطلوب عليه تسليم النفس والكفيل قد التزمه
(مجمع الانهر)

(المادة ٦٤٤)

الطالب مخير في المطالبة ان شاء طالب الاصيل وان شاء طالب
الكفيل ومطالبته أحدهما لا تسقط حق مطالبته الآخر وبعد مطالبته
أحدهما ان يطالب الآخر ويطالبهما مما

لطالب مطالبة الاصيل مع الكفيل لان مفهوم الكفالة وهو ضم ذمة الى ذمة
في المطالبة يقتضى قيام الذمة الاولى لا البراءة الا اذا شرط البراءة فتكون أي
الكفالة حينئذ حوالة اعتباراً للمعنى كما ان الحوالة بشرط عدم البراءة أي
براءة المحيل كفالة وله أيضاً مطالبة أحدهما ولو بعد مطالبة الآخر لان مقتضاها

الضمان لا التليك بخلاف المسالك اذا اختار أحد الغاصبين حيث يتضمن التليك
 منه اذا قضى الغاضى فلا يمكنه التليك من الثاني (درر ضرر في الكفالة)
 (ح ١٠) أي يثبت الجوار في المطالبة ان شاء طالب الاصيل وان شاء طالب
 الكفيل وان شاء طالبا لانه موجب الكفالة اذ هي تأتي عن الضم كما مر وذلك
 يقتضى قيام الذمة الاولى لا البراءة الا اذا شرط براءة الاصل (مجمع التمهيد)

(المادة ٦٤٥)

لو كفّل أحد المبالغ التي لزمّت ذمة الكفيل بالمال حسب كفّالته
 فلذلك ان يطالب من شاء منهما
 والكفالة من الكفيل صحيحة كما تصح من الاصيل (شرح المجمع في الكفالة)
 (أخذ الترميم ايّا شاء لان كل منهما كفيل عن الآخر بكل الدين (درر ضرر)
 (قلّه الكفوي في كفالة الرجلين)

(المادة ٦٤٦)

عليها دين من جهة واحدة وقد كفّل كل عن صاحبه يطالب كل
 منهما بمجموع الدين
 رجلان عليها ألف درهم لرجل ثمن متاع أو قرض وكفّل كل واحد منهما
 عن صاحبه فبأدى أحدهما فهو عنه ولا يرجع على شريكه حتى يزيد ما يؤديه
 على النصف فان زاد المؤدى على النصف رجع بالزيادة (كذا في الكافي)
 ولو قال هذا مما كفّلتني عن صاحبي لم يقبل قوله ما لم يجاوز المؤدى حصته
 (كذا في المحيط) (هندية في الباب الرابع في كفالة الرجلين من الكفالة)

(المادة ٦٤٧)

لو كان لدين كفلاء متسدة فان كان كل منهم قد كفّل على حدة
 يطالب كل منهم بمجموع الدين وان كانوا قد كفّلوا معاً يطالب كل منهم

بمقدار حصته من الدين ولكن لو كان قد كفل كل منهم المبلغ الذي لزم
في ذمة الآخر فعلى هذا الحال يطالب كل منهم بمجموع الدين مثلاً لو
كفل أحد آخر بألف ثم كفل ذلك المبلغ غيره أيضاً فللدائن ان يطالب
من شاء منهما واما لو كفلا معاً يطالب كل منهما بنصف المبلغ المذكور الا
ان يكون قد كفل كل منهما المبلغ الذي لزم ذمة الآخر فعلى ذلك الحال
يطالب كل منهما بالالف

(كفلا بشئ عن رجل بالتعاقب وكفل كل به) أي بذلك الشيء (عن
الآخر بامر) بنى اذا كان على رجل ألف درهم مثلاً فكفل عنه رجلان كل
منهما بمجموعه على الافراد ثم كفل كل منهما عن صاحبه بما لزمه بالكفالة ذلك الكفالة
بالكفيل جائزة (فما أدى) أي احدهما (رجع بنصفه على شريكه) ثم رجعا
على الاصيل اورجع هو الكل على الاصيل لان ما عليها مستويان بلا ترجيح اذا
لكل كفالة فيكون المؤدى شاملاً بينهما فيرجع بنصفه على شريكه اذ لا يؤدي
الى الدور هذا اذا كفل كل منهما عن صاحبه بالجميع (واما اذا كفل كل منهما
بالنصف ثم كفل كل عن صاحبه فهي كما قبلها أي كالمسئلة الاولى (فالصحيح)
حتى لا يرجع عن شريكه بما أدى ما لم يزد على النصف (كذا لو كفلا)
عن الاصيل بالجميع معاً ثم كفل كل عن صاحبه لان الدين يقسم عليها نصيبين
فلا يكون كفلاً عن الاصيل بالجميع (او كفل كل به) أي بالجميع متعاقباً (ثم
كفل كل عن صاحبه بالنصف) لما ذكر (درر ضرر في فصلهما دين من
كتاب الكفالة) (وان ابرأ الطالب احدهما اخذ الآخر بكماله لان ابراء الكفيل
لا يوجب براءة الاصيل بقي المسألة على الاصيل عنه مكملة فيأخذ (درر
في الفصل المزبور)

(ح ١٠) وفي نور العين عن النهاية عن الثاني ثلاثة كفولوا بألف يطالب كل

واحد بشك ألف وان كفوا على التناقب يطالب كل واحد بالالف كذا ذكره
الائمة السرخسي والمرغيناني والقرطبي (در المختار) في كفالة الرجلين
قوله وكفل كل من المكفلين عن صاحبه اه قيد به لانه بدون ذلك لارجوع
لاحدهما على الآخر (رد المختار)

{ المادة ٦٤٨ }

لو اشترط في الكفالة براءة الاصيل تنقلب الى الحوالة
وللطالب مطالبة اياً شاء من كفيله واصيله الا بشرط براءة الاصيل فيكون
حوالة بكان الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة (ملتقى البحار) لان العبرة
في المقوم للمعاني مجازاً لا للالفاظ والبيان (مجمع الانهر)

(المادة ٦٤٩)

الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة فلو قال أحد للمديون احمل
بمالي عليك من الدين على فلان بشرط ان تكون أنت ضامناً أيضاً
فأحاله المديون على هذا الوجه فللطالب ان يأخذ طلبه ممن شاء
ولو قال الطالب للمطلوب احملني على فلان بمالي عليك على انك ضامن كذلك
ففعل فهو جائز وله ان يأخذ ايها شاء وهذا بمنزلة الكفالة ولا يبرأ الاصيل لان
الحوالة بشرط الضمان على الاصيل تنقلب كفالة (كذا في محيط السرخسي)
(هتدي في الفصل الخامس من الباب الثاني من كتاب الكفالة)

(المادة ٦٥٠)

لو اكتمل أحد بدين أحد على ان يؤديه من المال المودع عنده يجوز
ويجبر الكفيل على ادائه من ذلك المال ولو تلف المال لا يلزم الكفيل
شيئاً ولكن لو رد ذلك المال المودع بعد الكفالة يكون ضامناً وسيوضح

ذلك في باب الحوالة

وإذا كان للرجل على رجل الم درهم فكفل به رجل على أن يعطيه إياه من ودية المطلوب عنده والضمان جائزة حتى يجبر المودع على إبقاء الدين من الودية كما كان يجب الإبقاء لو كفل بالمال مطلقاً قالوا وهذا استحسان والقياس أن لا يجوز الضمان والقياس أخذ زفر فإن هلكت الودية فلا ضمان على الكفيل وكذلك لو أن صاحب الودية طالب من المودع أن يضمن الودية حتى يدفعها إلى فلان قضاء بدنه هذا ففعل كان جائزاً (تأريخية في الفصل الثاني من كتاب الكفالة) وفي الفتاوى التالية ولو كفل يدين على أن يؤديه من ودية المطلوب عنده فرد الودية إلى صاحبها ضمن المكفول به ولو هلكت الودية برئ (بخلاف النصب مكان الودية لا براءة المالك وببراء بالاستحقاق (تأريخية في المحل المزبور)

{ المادة ٦٥١ }

لو كفل أحد بنفس شخص على أن يحضره في الوقت الثلاثي وإن لم يحضره في الوقت المذكور فعليه أداء دينه فإذا لم يحضره في الوقت المعين المذكور يلزمه أداء ذلك الدين وإذا توفي الكفيل فإن سلمت الورثة المكفول به إلى الوقت المعين أو سلم المكفول به نفسه من جهة الكفالة لا يترتب على طرف الكفيل شيء من المال وإن لم يسلم الورثة المكفول به أو هو لم يسلم نفسه يلزم أداء المال من تركه الكفيل ولو أحضر الكفيل المكفول به واختفى المكفول له أو تيب راجع الكفيل الحاكم على أن ينصب وكيلًا عوضاً عنه ويستلمه

(فإن قال إن لم أوف أي آت به غداً فهو ضامن لما عليه من المال قلم يواف به مع قدرته عليه) فلو عجز لحبس أو مرض لم يلزم المال إلا إذا عجز

بموت المطلوب أو جنونه كما أفاده بقوله (أو مات المطلوب) في الصورة المذكورة
 (ضمن المال في صورتين) لانه علق الكفالة بالمال بشرط متعارف فصح
 ولا يرأ عن كفالة النفس لعدم التنافي فلو أبرأه عنها فلم يواف به لم يجب المال
 لتقدم شرطه قيد بموت المطلوب لانه لو مات الطالب طلب وارثه ولو مات المكفيل
 طوليبارثه (در) فان دفعه الوارث الى الطالب برئ وان لم يدفعه حتى مضى
 الوقت كان المال على الوارث يعني من تركه الميت (ولو اختلفا في الموافاة)
 وعدها قالوا لطلوب لانه منكر وحينئذ المال (قالا لازم على المكفيل)
 خاتمة وفيها لو اخفى الطالب فلم يجد له نصيب القاضى عنه وكلا ولا يصدق المكفيل
 على الموافاة الا بمجبه (در المختار في كتاب الكفالة) قوله نصب القاضى أي
 فيسلبه اليه وكذا لو اشترى بالخير فتوادرى البائع أو حلف ليقضين دينه اليوم
 فتنبه الدائن أو جعل أمرها بيدها ان لم تصل فحقها اليها فتنبه الملتأخرون على
 ان القاضى ينصب وكلا عن الطالب في الكل وهو قول أبي يوسف ولو فعل
 القاضى فهو حسن (رد المختار على در المختار)

(ح ١٠) قوله أو مرض اه أي مثلا قد دخل فيه ما اذا غاب المكفول به
 ولم يعلم مكانه فقد مر التصريح بان ذلك محذور وقد علمت أن شرط ضمان المال
 عدم الموافاة مع القدرة عليه وحيث صرحوا بأن النية المذكورة محذور عن
 الموالات لم تتحقق القدرة اه (رد المختار فيه تفصيل)
 قوله في الصورة المذكورة أي مات المطلوب بعد القدرة كذا في المتح (رد المختار)
 قوله في صورتين أي صورة عدم الموافاة مع القدرة عليه وصورة موت
 الطالب (رد المختار)

قوله لتقدم شرطه اه وهو بقاء الكفالة بالنفس لزوالها بالإبراء (رد المختار)
 قوله طوليبارثه اه من المكفيل احضار المكفول به (رد المختار)
 قوله طوليبارثه أي باحضار المكفول به في الوقت وبالمال بعده (رد المختار)
 قوله نصب القاضى وكلا اه ونصب القاضى وكلا مذكور في بحث القضاء

مفصلا في مادة ١٨٢٦ فارجع اليه (محرره)

(المادة ٦٥٢)

ان كان الدين معجلا على الاصيل في الكفالة المطلقة في حق الكفيل أيضاً
يجب معجلا وان كان مؤجلا على الاصيل في حق الكفيل أيضاً ثبت مؤجلا
فان كفلا ولم يذكر الاجل يجب على الكفيل كما وجب على الاصيل حالا او
مؤجلا (منية المفتي في اوائل الكفالة والحالة اقروى في مسائل شتى من الكفالة)
(ج ١٠) قوله حالا او مؤجلا اه كفلا عن انسان بمال عليه الى سنة يجب
على الكفيل مؤجلا وان كان على اصيل حالا بزايه اقروى في مسائل شتى
اقول لذكر وصف التأجيل حين الكفالة (محرره)

فاذا أخر الطالب عن الاصيل تأخر عن الكفيل وكفيله وان أخره عن
الكفيل الاول تأخر عن الكفيل الثاني أيضاً عن الاصيل كما في الكافي وشرطه
أيضاً قبول الاصيل فلو رده ارتد كما أفاده في الفتح (رد المحتار)

(المادة ٦٥٣)

يطالب الكفيل في الكفالة المقيدة بالوصف الذي قيدت به من التعجيل والتأجيل
(لما مر يجب على الكفيل كما وجب على الاصيل اه)

(المادة ٦٥٤)

كما تصح الكفالة مؤجلة بالمدة المعلومة التي أجل بها الدين كذلك
تصح مؤجلة بمدة تزيد من تلك المدة أيضاً

واذا كان للرجل على رجل ألف درهم مؤجلة فكفلا بها كفيل الى أجل
مثل ذلك الاجل أو دونه أو أكثر منه فهو جائز والمال على الكفيل الى الاجل
الذي سمي (هندي في الفصل الخامس من الباب الثاني من الكفالة)

(المادة ٦٥٥)

لو أجل الدائن دينه في حق الاصيل يكون مؤجلاً في حق الكفيل
وكفيل الكفيل ايضاً والتأجيل في حق الكفيل الاول تأجيل في حق
الكفيل الثاني ايضاً واما تأجيله في حق الكفيل فليس بتأجيل في حق الاصيل
واذا كفّل بالمال رجل فكفّل عن الكفيل رجل آخر ثم الطالب آخر المال
عن الاصيل كان ذلك تأخيراً عن الكفيلين ولو أخره عن الكفيل الاول فهو
تأخير عن الكفيل الآخر والمال على الاصيل حال كذا في المحيط وهندي في المحل المزبور

(المادة ٦٥٦)

المدينون مؤجلاً لو اراد الذهاب الى ديار اخرى وراجع الدائن
لحاكم وطلب كفيلاً يكون مجبوراً على اعطاء الكفيل

وسيجئ أن للمدينون السفر قبل حلول الاجل وليس للدائن منعه ولكن يسافر
معه قائم حل منعه ليوفيه واستحسن أبو يوسف أخذ كفيل شهراً لامرأة طلبت
بالثقة سفر الزوج وعليه الفتوى وقاس عليه في المحيط بقية الدين لكه مع
الفاوق « كما في شرح الوهبانية للشرنبلية » « در المختار » قوله لكنه مع
الفاوق عبارة الشرنبلالي في شرحه لكن الفرق ظاهر بين ثقة المرأة التي يؤدي
تركها الى هلاكها وبين دين الغريم الذي ليس كذلك اهـ « قلت ورأيت بخط
شيخنا شيخنا التركاني وتعليق الفرق من صاحب المحيط والصدر الشهيد فيداه
لا فرق بين نفقة المرأة وبين دين الغريم وأي فرق في ان يقال لصاحب الدين
سافر معه الى ان يحل الاجل اذ ربما يصرف في السفر أكثر من دينه فلو اتى
بقول صاحب المحيط وحسام الدين الشهيد والمتقى والمجيب كان حسناً وفيه حفظ
لحقوقي العباد من الضياع والتلف خصوصاً في هذا الزمان اهـ ونحوه في مجموعة
السائحاني واليه يعيل كلام الشارح بقرينة الاستدراك وفي البيروني عن خزانه الفتاوى

يأخذ كفيلاً او رهناً بحقه وان كان ظاهر المذهب عدمه لكن المصلحة في هذا لما
ظهر من التمت والجور في الناس ثم رأيت المفتي ابو السمود افتى به في مروياته
« رد المختار على در المختار »

(الماده ٦٥٧)

لو قال أحد لا آخر اكفني عن ديني الذي هو ثقلان فبعد ان كفل
وادى جنساً آخر بدل الدين بحسب كفالته لو اداد الرجوع على الاصيل
يرجع بالثمن الذي كفله ولا اعتبار للمؤدى واما لو صالح الدائن على
مقدار من الدين يرجع ببديل الصلح وليس له الرجوع بمجموع الدين
مثلاً لو كفل بدراهم جياذ فأداها زيوفاً رجع على الاصيل بدراهم
جياذ وبالعكس لو كفل زيوفاً وادى جياذاً رجع على الاصيل زيوفاً
لا بجياذ وكذا لو كفل بكذا دراهم فصالح على عرض رجع على
الاصيل بالدراهم التي كفلها واما لو كفل بألف قرش وادى خمسمائة
صلحاً رجع على الاصيل بخمسمائة

ولو كفل بأمره اي بأمر المطلوب بشرط قوله عني او على أنه علي وهو
غير صبي معجور ابن ملك رجع عليه بما ادى اي ان ادى بما ضمن والا
فبا ضمن وان ادى اردأ للملك الدين بالاداء فكان كالطالب وكذا لو ملكه بهيمة
اوارثه عيني « وان ينيره لا يرجع الا اذا اجاز قبح يرجع « عمادية وحية
الرجوع بلا امره ان يهبه الطالب الدين ويوكله قبضه ولو الحية ولا يطالب كفيل
اصلاً بما قبل ان يؤدي الكفيل منه لان تملكه بالاداء نعم للكفيل اخذ رهن
من الاصيل قبل ادائه « خانية » « در المختار في الكفالة »

« ولو صالح الكفيل عن الف على مائة برآه » ورجع الكفيل بها على الاصيل

ان كفل بأمره وان صالح عن الف بنحس آخر رجوع بالالف « ملتي الإبحر في الكفالة »
كل موضع صحت الكفالة فيه لو أدى الكفيل ما كفل به من عنده رجوع على
المكفول عنه ولا يرجع قبل الاداء واذا ادعى المال من عنده رجوع بما كفل
لا بما أدى حتى لو أدى الزبوف وقد كفل بالجداد يرجع بالجداد ولو أدى مكان
الذاتير الدرهم وقد كفل بالذاتير أو شيئاً مما يكال أو يوزن على سبيل الصلح
رجع بما كفل به (كذا في المحيط) هندية في الفصل الرابع من الباب
الثاني من كتاب الكفالة

(ح ١٠) قوله رجوع عليه بما أدى شمل ما اذا صالح الكفيل الطالب عن
الالف بنحسائه فيرجع بها لا بالالف لانه اسقاط أو ابراء كما في البحر (رد المختار)
ولا يبيع قبل قبضه ومرهون وأمانة بأعينها فلو بتسليمها صح في الكل
(در خرد) (در المختار)

فلو هلك المستأجر مثلاً لا شيء عليه ككفيل النفس (در المختار)
قوله برأ أي الامسك والكفيل لانه أضاف الصلح الى الالف الذين على
الاصيل فبرأ عن تمصاته فبرأته توجب براءة الكفيل ثم برأ جيباً عن المائة
بأداء الكفيل (مجمع الأنهر)

قوله وبطل الكتاب لانه يسقط بدونها بالعجز فلو كفل وادى رجوع بما أدى
كما في البحر (خادمي حاشية للدور)
قوله بكفالت عنه مثال لمعلوم وما بعد مثال لمجهول (خادمي)

(المادة ٦٥٨)

لو غر احد آخر في ضمن عقد المعاوضة يضمن ضرره مثلاً لو
اشترى احد عرصة وبني عليها ثم استحققت اخذ المشتري من البائع ثمن
الارض مع قيمة البناء حين التسليم كذلك لو قال احد لاهل السوق هذا
الصغير ولدى يبعوه بضاعة فأنى اذنته للتجارة ثم بعد ذلك لوظهر ان

الصبي ولد غيره فلاهل السوق ان يطالبوه بئمن البضاعة التي باعوها للصبي
 الثرور لا يوجب الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فانه آمن فسلكه فأخذه
 المصوص او كل هذا الطعام فانه ليس بمسموم فأكله فمات فلا ضمان الا ان يكون
 في ضمن عقد معاوضة فيرجع قيمة البناء لو بنى المشتري ثم استحق الدار بعد
 ان يسلم البناء واذا قال الاب لاهل السوق بايعوا ابني فقد اذنت له في التجارة
 فظهر انه ابن غيره رجسوا عليه للثرور والا ان يكون في عقد يرجع نفعه الى
 الدافع كالوديعة والاجارة حتى لو هلكت الوديعة او المين المستأجرة ثم استحققت
 وضمن المودع والمستأجر فانهما يرجعان على الدافع بما ضمنه وكذا من كان
 بمنها وفي العارية والمبة لا رجوع لان القبض كان لنفسه ونمسه في الحانية
 (اشياء ملخصاً في كتاب الكفالة)

(قوله كالوديعة والاجارة) صورة الوديعة ان يودع اخر شيئاً بناء على انه
 ملك المودع بكسر الدال فهلكت الوديعة في يد المودع ثم استحققت بفسد الملاك
 فللمالك تضمن المودع بوضع يده على ملكه بغير اذنه بمنزلة فاسب الناصب
 وللمودع الرجوع بما ضمن على المودع لانه غره بأن الوديعة ملكه (وصورة
 الاجارة) آجره دابة مثلاً على انها ملكه فهلكت في يد المستأجر ثم استحققت
 فضمن المستحق المستأجر كما تقدم في مسئلة العارية له الرجوع بما ضمن على
 المؤجر حيث غره بأنه آجره ملكه قوله وكذا من كان بمنها وهما رب المال في
 المضاربة وأحد الشريكين في الشركة « حوى » مسائل مهمة من هذا النوع منها
 لو جعل المالك نفسه دلالاً فاشتراه بناء على قوله ثم ظهر انه ازيد من قيمته وقد
 اتلف المشتري بمضه فانه يرد مثل ما أتلفه ويرجع بالثمن ومنها اذا غر البائع
 المشتري وقال له قيمة متاعى كذا فاشتره فاشتره بناء على قوله ثم ظهر فيه غبن
 فاحس فانه يرد وبه يفتى وكذا اذا غر المشتري البائع ويرده المشتري بثرور
 الدلال (اشياء في الكفالة)

الباب الثالث

في البراءة من الكفالة ويحتوى على ثلاثة فصول

الفصل الاول

في بيان بعض الضوابط العمومية

{ المادة ٦٥٩ }

لو سلم المكفول به من طرف الاصيل او الكفيل الى المكفول
له يبرا الكفيل من الكفالة

{ المادة ٦٦٠ }

لو قال المكفول له ابرات الكفيل او ليس لي عند الكفيل شئ يبرا الكفيل

{ المادة ٦٦١ }

لا تلزم براءة الاصيل براءة الكفيل

{ المادة ٦٦٢ }

براءة الاصيل توجب براءة الكفيل

وبراء الكفيل بإداء الاصيل وان أبرأ الطالب الاصيل او اخر عنه برئ
الكفيل وتأخر عنه وان ابرا الكفيل او اخر عنه لا يبرا الاصيل ولا يتأخر عنه
(ملحق بالبحر في الكفالة) وفي الاشياء اداء الكفيل يوجب براءتهما لطلب
الا اذا احال الكفيل على مديونه وشروط براءة نفسه فقط وبرئ الكفيل بإداء
الاصيل اجباً إلا اذا برهن على ادائه قبل الكفالة فيبرا فقط كما لو حاف بحر
ولو ابرا الطالب الاصيل او اخر عنه اي اجله برئ الكفيل تبعاً للاصيل الا
كفيل النفس كما مر وتأخر الدين عنه تبعاً للاصيل (در المختار في كتاب الكفالة)
(ح - ١٠) قوله بإداء الاصيل لان براءة الاصيل توجب براءته لانه ليس عليه

دين في الصحيح وانما عليه المطالبة فيستحيل بقاؤها بلا دين كذا ذكره الزيلعي
تبعا للهداية (مجمع الانهر)

قوله بجر صوابه نهر فانه قيل عن القنية براءة الاصيل انما توجب براءة
الكفيل اذا كانت بالاداء او البراء فان كان بالخلف فلا لان الخلف يفيد براءة
الخالف فحسب الخ . والطاهر انه مصور فيما اذا كانت الكفالة بشير امره والا فقوله
اكفل عن فلان بكذا اقرار بالملك لفلان كما في الحاقية وغيرها وحينئذ اذا ادعى
عليه المال فامكر وحلفه برئ وحده وانما قلنا كذلك لانه لو ادعى الاصيل
الاداء فعليه البينة لا البرين تأمل (رد المحتار)

الفصل الثاني

في البراءة من الكفالة بالنفس

(المادة ٦٦٣)

لوسلم الكفيل المكفول به في محل يمكن فيه المخاصمة كالمصر او النصبية
الى المكفول له ببراءة الكفيل من الكفالة سواء قبل المكفول له او لم يقبل
ولكن لو شرط تسليمه في بلدة معينة لا يبرأ بتسليمه في بلدة اخرى
ولو كفل على ان يسلمه في مجلس الحاكم وسلمه في الرقاق لا يبرأ من الكفالة
ولكن لو سلمه في حضور ضابط يبرأ

قال أصحابنا رحمهم الله الكفالة بالنفس متى صحت فالبراءة عنها انما تكون بأحد
الاشياء الثلاثة اما بتسليم المكفول به الى الطالب واما ببراءة المكفول به اياه عنها
واما بموت المكفول عنه (كذا في المحيط) اذا حضره وسلمه في مكان يقدّر المكفول
له ان يخاصمه كصر برمي الكفيل من الكفالة (كذا في الكافي) سواء قبل الطالب
أولا (كذا في فتح القدير) وان سلمه في بروسواد لم يبرأ (كذا في الكافي) ولو
كفل به في مصر فسلم في مصر آخر برمي عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يبرأ

(كذا في الهداية) وقولها أوجه (كذا في فتح القدير) وهذا إذا لم يشترط التسليم في مصر كفل فيه وإن شرط فلا يبرأ عندهما وعلى قوله اختلف المشايخ فيه (كذا في الكفاية) ولو كفل على أن يسلمه في مجلس القاضى وسلمه في السوق برئ (كذا في الكافي) قال الامام السرخسى المتأخرون من متابعينا قالوا هذا بناء على طاعتهم في ذلك الوقت اما في زماننا اذا شرط التسليم في مجلس القاضى لا يبرأ بالتسليم في غير ذلك الموضع (كذا في نهاية البيان شرح الهداية) وفي الكبرى ويخفى به • كذا في التآخريانية • وإن شرط على الكفيل أن يدفعه اليه عند الامير فدفعه اليه عند القاضى أو شرط أن يدفعه اليه عند القاضى فدفعه اليه عند الامير أو شرط عليه الدفع عند هذا القاضى فاستعمل قاض آخر فدفعه اليه عند الثاني برئ • كذا في فتاوى قاضيدخان • • هندية في الفصل الثالث في البراءة عن الكفالة من الباب الثاني من كتاب الكفالة •

(المادة ٣٦٤)

يبرأ الكفيل بمجرد تسليم المكفول به بطلب الطالب واما لو سلمه بدون طلب الطالب فلا يبرأ ما لم يقل سلمته بحكم الكفالة
« وبرأه بدفعه الى من كفل له حيث » أي في موضع • يمكن خصامته • سواء قبله الطالب أولا ان لم يقل وقت التكفيل • اذا دفعته اليك فأنا برئ • وبرأه بتسليمه مرة قال سلمته اليك بجهة الكفالة أولا ان طلبه منه والا فلا بد ان يقول ذلك • در المختار في كتاب الكفالة •

(ج ١٠) قوله الى من كفل له حيث اه التخليه بينه وبين خصمه وذلك برفع المواقف فيقول هذا خصمه فخدم ان شئت وأطلقه فعمل ما اذا كان للتسليم وقت فسلمه قبله أولا لان الاجل حق الكفيل فله اسقاطه كالدين للمؤجل اذا قضاة قبل الحلول بغير • رد المختار •

قوله سواء قبله الطالب أولا فيجب على قبوله بمعنى انه ينزل قابضا كالنائب

إذا رد الدين المديون وإذا دفع الدين بخلاف ما إذا سلمه أجنبي فلا يجبر رد المختار
قوله ويراء بتسليمه مرة إلا إذا كان فيها ما يقتضى التكرار كما إذا كفه على أنه
كلما طلبه فله أجل شهر كما مر تقريره . رد المختار .

(المادة ٦٦٥)

لو كفل على أن يسلمه في اليوم التالي وسلمه قبل ذلك اليوم يبرأ
من الكفالة وإن لم يقبل المكفول له

لو كفل إلى شهر بنفسه ثم دفعه إليه قبل الشهر برئ وإن أبى المكفول له أن
يقبل « خلاصة الفتاوى » « ولو سلم » الكفيل المكفول عنه إلى الطالب فإن أبى
أن يقبله يجبر عليه « كذا في التبيين » وإن عين وقت تسليمه لزمه ذلك فيه إذا طلبه
فإن سلمه قبل ذلك الوقت برئ « ملحق الإيجار » « هندية في المحل الزبور »

(المادة ٦٦٦)

لومات المكفول به كما يبرأ الكفيل من الكفالة كذلك يبرأ كفيل الكفيل
كذلك لو توفي الكفيل كما برأ هو من الكفالة كذلك يبرأ كفيله
أيضاً ولكن لا يبرأ الكفيل من الكفالة بوفاة المكفول له ويطالب وارثه
الكفيل أي بالنفس إذا أعطى الطالب كفيلاً بنفسه فمات الأصيل برئ
الكفيلان وكذا لومات الكفيل الأول برئ الكفيل الثاني (قاضي خان في باب الكفالة)
(ورد المختار) وتبطل بموت الكفيل والمكفول به دون موت المكفول له بل
يطلب وارثه أو وصيه الكفيل (ملحق الإيجار ملخصاً) ويرأ الكفيل بالنفس
بموت المكفول به وبموت الكفيل وقيل يطلب وارثه واحضاره (سراج) لا
بموت الطالب بل وارثه أو وصيه يطلب الكفيل وقيل يبرأ (وهبانية) والمذهب
الأول (در المختار) . قوله وبموت الكفيل أي الكفيل بالنفس لأن الكلام فيه أما
الكفيل بالمال فلا تبطل بموته لأن حكمها بعد موته يمكن فيوفي من ماله ثم ترجع

الورثة على المكفول عنه ان كانت بامرء وكان الدين حالا ولو مؤجلاً فلا رجوع
حتى يحل الاجل وتسامه في الفتح (رد المختار على در المختار)

الفصل الثالث

في البراءة من الكفالة بالمال

(المادة ٦٦٧)

لم توفي الدائن وكانت الورثة متحصرة في المديون يبرأ الكفيل من
الكفالة وان كان للدائن وارث آخر يبرأ الكفيل من حصة المديون فقط
ولا يبرأ من حصة الوارث الآخر

(رجل كفّل لرجل بالم درهم ثم مات الطالب والكفيل وارثه برئ الكفيل
عن الكفالة ويبقى المال على المكفول عنه على حاله وان كانت الكفالة بغير أمره
برئ المطلوب أيضاً لانه لما مات الطالب صار ذلك المال ميراثاً لورثته ولو ملك
الكفيل المال في حالة الحياة بالقضاء أو بالهبة يرجع على المكفول عنه ان كانت
الكفالة بامرء وان كانت بغير أمره لا يرجع على المكفول عنه . وكذا اذا ملك
الكفيل المال بالارث هذا اذا مات الطالب والكفيل وارثه وان مات الطالب والمكفول
عنه وارثه برئ الكفيل لان المطلوب وهو الاصيل ملك ما في ذمته فيبرأ وبراءة
الاصيل توجب براءة الكفيل فان كان الطالب ابن آخر مع المطلوب برئ الكفيل
عن حصة المطلوب وتبقى عليه حصة الابن الاخر (قاضيخان في فصل في الكفالة)
(وهندية بينه ناقلا منه)

(المادة ٦٦٨)

لو صالح الكفيل أو الاصيل الدائن على مقدار من الدين يبرأ ان
اشتطت براءتهما أو براءة الاصيل فقط أو لم يشترط شيء وان اشتطت

براءة الكفيل فقط يبرأ الكفيل فقط ويكون الطالب غيراً أن شاء أخذ مجموع دينه من الاصيل وان شاء أخذ بدل الصلح من الكفيل والباقي من الاصيل

(صالح أحدهما رب المال عن الب الدين على نصفه مثلاً يرى إلا ان المسئلة مبرمة فاذا شرط براءتها أو براءة الاصيل أو سكت براءاً واذا شرط براءة الكفيل وحده كانت فسخاً للكفالة لا اسقاطاً لاصيل الدين فيبرأ هو وحده عن خمسمائة دون الاصيل فتبقى عليه الالف ويرجع عليه الطالب بخمسمائة والكفيل بخمسمائة لو بأمره ولو صالح على جنس آخر رجع بالالف كما سر (در المختار في كتاب الكفالة) (ولو صالح الكفيل أو الاصيل الطالب على خمسمائة عن الالف التي عليه فأما ان يذكر في الصلح براءتها فيبرأ جميعاً أو براءة الاصيل فكذلك الحكم أو لم يشترط شيء فكذلك أو شرط ان يبرأ الكفيل لا غير فيبرأ هو وحده عن خمسمائة والالف على الاصيل (كذا في التبيين) فالطالب غير ان شاء أخذ دينه من الاصيل وان شاء أخذ من الكفيل خمسمائة ومن الاصيل خمسمائة ويرجع الكفيل على الاصيل بما أدى ان اصطلحاً بأمره وان كان بتغير أمره فلا كذا في شرح الطحاوي (هندي في الفصل الثالث من الباب الثاني من كتاب الكفالة) ح ١٠٠ قوله براءاً أي الاصيل والكفيل لانه أضاف الصلح الى الالف الدين وهو على الاصيل فيبرأ عن خمسمائة وبرائه توجب براءة الكفيل دور ٥ رد المختار ٥

قوله واذا شرط براءة الكفيل وحده الخ ليس المراد ان الطالب يأخذ البدل في مقابلة إبراء الكفيل عها وإنما المراد ان ما أخذه من الكفيل محسوب من أصل دينه ويرجع الباقي على الاصيل بحر وبوضحه ما في الفسخ عن المبسوط لو صالحه على مائة درهم على ان إبراء الكفيل خاصة من الباقي رجع الكفيل على الاصيل بمائة ويرجع الطالب على الاصيل بتسمائة لان إبراء الكفيل يكون فسخاً للكفالة

ولا يكون اسقاط الاصيل الدين « رد المختار »
قوله فيراء هو عن خمسانة أي الكفيل وحده عن خمسانة وهي التي
سقطت بعقد الصالح وكذا عن التي دفعها بدلا عن الصلح وهو ظاهر لان الصلح
على بعض الدين أخذ لبعض حقه وبراء عن الباقي فيجب أخذ الطالب من الكفيل
بعض حقه وبراء عن باقيه فقد سقطت المطالبة عنه أصلا وبرأة الكفيل لا توجب
برأة الاصيل فلذا قال دون الاصيل « رد المختار »

قوله والكفيل بمخمانة أي ويرجع الكفيل على الاصيل بمخمانة وهي
التي اداهما الطالب بدل الصلح في الصور الاربع « رد المختار »
قوله لو باسره أي يرجع بها لو كفيل عنه باسره والا فلا رجوع له « رد المختار »
قوله ولو صالح على جنس آخر بالالف لان الصلح بجنس آخر مبادلة فيملك
الدين بمرجع بجميع الالف فتح « رد المختار »

(المادة ٦٦٩)

لو احال الكفيل المكفول له على أحد وقبل المكفول له والمحال عليه
يبرأ الكفيل والمكفول عنه أيضا

لو ان الكفيل احال المكفول له على رجل فقبل المكفول له والمحال عليه
برئ الكفيل والمكفول عنه « كذا في السراج الوهاج هندي في المحل المزبور »

(المادة ٦٧٠)

لو مات الكفيل بالمال يطالب بالمال للمكفول به من تركته
« ولا تبطل » الكفالة بالمال بالموث كذا لا تبطل كفالة الدرك بخلاف النفس
كذا في خزائن المفتين « هندي في مسائل شتى من كتاب الكفالة » لان حكم
الكفالة بالمال بدمه وممكن فيوفى من ماله ثم ترجع الورثة على المكفول عنه
ان كانت باسره وكان الدين حالا فلو مؤجلا فلا رجوع حتى يحل الاجل « رد المختار »
على رد المختار »

« ح ١٠ » قوله حتى يحل الاجل واذا حل الدين المؤجل عن الكفيل بموته لا يحل على الاصيل ولو آداء وانته لم يرجع لو الكفالة بامرء الا الى اجله خلافا لزعفر كالا يحل المؤجل على الكفيل اتفاقا اذا حل على الاصيل به أي بموته ولو ما تأخير الطالب درر « رد المختار »

وفي شرح الجمع ان في موت الكفيل يتلاق حق الثرماء بمن التركة فيتمسك به « رد المختار »

(المادة ٦٧١)

الكفيل بمن المبيع اذا انفسخ البيع واستحق المبيع أو رد مبيع يبرأ من الكفالة

ولو كمل الثمن فاستحق المبيع برئ الكفيل وكذا لو رده بمبيع بقضاء أو بغير قضاء أو بخيار رؤية أو شرط ولو كمل المشتري بالثمن لنرم البائع ثم استحق المبيع برئ الكفيل ولو رده بمبيع بقضاء أو بغيره لا « كما في الحر الرائق » و هندية في الفصل الثالث من الباب الثاني في البراءة من الكفالة »

(المادة ٦٧٢)

لو استؤجر مال الى تمام مدة معلومة وكفل احد بدل الاجارة التي سميت تنتهي كفالاته عند انقضاء مدة الاجارة فان انعقدت اجارة جديدة بعد ذلك على ذلك المال لا تكون تلك الكفالة شاملة لهذا العقد

تحريراً في غرة ربيع الاول سنة ١٢٨٧

سئل عن ضمن بمال الاجارة ثم انفسخت وتفاقدا عقداً جديداً ذلك المال قال لا يبقى كفيلاً « كما في التاتارخانية » و هندية في مسائل شتى من كتاب الكفالة »

ولو استأجر رجل دار كل شهر بدينهم ولم يذكر عدد الشهور كانت الاجارة

في شهر واحد فان سكن المستأجر قبا يوما من الشهر الثاني لزمته الاجارة في الشهر الثاني فان اعطاه المستأجر كفيلا بالاجرة فما لزم المستأجر لزم الكفيل ولا تبطل هذه الكفالة بالموت كما لا تبطل الكفالة بالدرك وليس للكفيل بالاجر ان يأخذ المستأجر قبل ان يؤدي فان أدى الكفيل كان له ان يرجع بذلك على المستأجر ان كانت الكفالة بأمره . قاضيخان قيل فصل السقنتجة من الكفالة .
ولو ضمن لاسرأة عن زوجها بنفقة كل شهر جاز وليس الرجوع عن الضمان في رأس الشهر ولو ضمن اجرة كل شهر في الاجارة فله ان يرجع في رأس الشهر والفرق ان السبب في النفقة لم يتجدد عند رأس الشهر بل يجب في الشهر وكلها بسبب واحد وفي الاجارة يتجدد في كل شهر لتجدد العقد فله ان يرجع عن الكفالة المستقلة . وكذا في الاختيار شرح المختار . هندية في مسائل شتى من كتاب الكفالة .

عن أعضاء ديوان احكام عدليه	عن أعضاء شوراي	ناظر ديوان احكام
السيد	دولت	عدليه
أحمد خلوصي	سيف الدين	أحمد جودت
عن أعضاء جميعت	عن أعضاء شوراي	عن أعضاء ديوان احكام
ابن عابدين زاده	دولت	عدليه السيد
علاء الدين	محمد امين	احمد حلمي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صورة الخط الهيايوني

ليعمل بموجبه

الكتاب الرابع

في الحوالة ويحتوي على مقدمة وبابن

المقدمة

في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالحوالة

(المادة ٦٧٣)

الحوالة نقل الدين من ذمة الى ذمة اخرى

هي لغة النقل وشرط نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المحتال عليه وحل توجب
البراءة من الدين الصحيح ؟ نعم فتح « در المختار »

(المادة ٦٧٤)

المحيل هو المدينون الذي احوال

المدينون محيل « در المختار »

(المادة ٦٧٥)

المحال له هو الدائن

والدين محتمل ومحتمل له ومحتمل له ويزاد خامس وهو حويل «در المختار»

(المادة ٦٧٦)

المحال عليه هو الذي قبل على نفسه الحوالة

ومن قبلها محتمل عليه ومحتمل عليه فالفرق بالصيغة وقد يحذف من الاول رد المختار ،

(المادة ٦٧٧)

المحال به هو المال الذي احيل

والمال محال به « در المختار في كتاب الحوالة»

وهي اي الحوالة في اللغة النقل والتحويل وحرفها كيف ما تركت دارت على معنى النقل وقيل اسم بمعنى الاحالة يقال احلت زيداً بماله عليّ على فلان ولنا قيل للمدعيون «محيل ومحتمل» «والدين محال ومحتمل» «ولن يقبل الحوالة محال عليه ومحتمل عليه» «والدين محال به ومحتمل به» لكن ترك عند الاستعمال محتمل في محيل فزاراً عن التباس المفعول من ياء وفي اصطلاح الفقهاء هي أي الحوالة نقل الدين من ذمة الى ذمة أي من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه واختلف المتأخرون في أنها هل توجب البراءة عن الدين والمطالبة جميعاً أو عن المطالبين دون الدين؟ والصحيح من المذهب أنها توجب البراءة من الدين كما في المتح «مجمع الانهر في أول الحوالة»

(المادة ٦٧٨)

الحوالة المتيقنة هي الحوالة التي قيدت بأن تعطي من مال المحيل الذي

هو في ذمة المحال عليه أو في يده

وأما المتيقنة فهو ان يكون للمحيل مال عند المحال عليه من ودعة أو غصب أو عليه دين فقال احلت عليه بالالف الذي له عليّ على ان يؤديها من المال الذي

لي عليك وقبل الحال عليه (درر في الحوالة)

(المادة ٦٧٩)

الحوالة المطلقة هي التي لم تقيد بأن تعطى من مال المحيل الذي هو

عند الحال عليه

(أما المطلقة في أن يرسلها ارسالا لأن يقبدها بدين له على الحال عليه ولا
يعين له في يده أو يحيله على رجل ليس عليه دين ولا في يده عين له (درر
في الحوالة)

(ح . ١٠) قوله أما المطلقة في أن يرسلها أي لم يصفها الى دين له على الحال
عليه أو الى عين في يده (عبد الحليم) قوله أو يحيله عطف على أن يرسله والفرق
بينها واضح (عبد الحليم)

الباب الاول

في بيان عقد الحوالة وينقسم الى فصلين

الفصل الاول

في بيان ركن الحوالة

(المادة ٦٨٠)

أو قال المحيل لدائه احتكك على فلان وقبل الحال له والحال عليه

تتعقد الحوالة

وأما ركنها فهو الإيجاب والقبول والإيجاب من المحيل والقبول من المحتال
عليه والمحتال له جيماً فالإيجاب أن يقول المحيل للطالب احتكك على فلان بكذا
والقبول من المحتال عليه والمحتال اللذان يقول كل واحد منهما قبلت ورضيت أو

نحو ذلك مما يدل على القول والرضى وهذا عند أصحابنا هكذا (في البدائع
مقدمة في الباب الاول من الحوالة)

(وشرط صحة الحوالة رضا الكل) اما رضا المحيل فلأن ذوي المروآت قد
يحتفلون بتحمل غيرهم ما عليهم من الدين فلا بد من رضاه واما رضا الثاني
وهو المحتال فلأن فيها انتقال حقه الى ذمة أخرى والذمم متفاوتة فلا بد من رضاه
وأما رضا الثالث وهو المحتال عليه فلأنها ازام الدين ولا لزوم بلا التزام بلا
خلاف الا في الاول حيث قال في الريادة الحوالة تصح بلا رضاه المحيل اه (درر)
قال في الريادة الحوالة تصح بلا رضاه المحيل لان التزام الدين من المحال عليه تصرف
في حق نفسه والمحيل لا يتضرر بل فيه نفعه لان المحال عليه لا يرجع على المحيل
اذا لم يكن مأمراً (درر غرر)

(ح ١٠) قوله ولا لزوم بلا التزام قلت نقل السامحاني عن لفظة البحر اذا
استأنفت الزوجة الفقة مأمراً القاضى لما ان تحيل على الروح بلا رضاه (رد المحتار)

(المادة ٦٨١)

يصح عند الحوالة بين المحال له والمحال عليه وحدهما مثلاً لو قال أحد
لآخر خذ مالي على فلان من الدين وقدره كذا غرضاً حوالة عليك
فقبل له الآخر قبلت أو قال له اقبل الدين الذي لك بذمة فلان وقدره
كذا غرضاً حوالة على فقبل تصح الحوالة حتى اه لو ندم المحال عليه بعد
ذلك لا تقيد ندامته

لما مر قبله آنفاً في الدرر حيث قال في الزيادة الحوالة تصح بلا رضاه المحيل
الى آخره (من الدرر)

(المادة ٦٨٢)

الحوالة التي اجريت بين المحيل والمحال له وحدهما اذا أخبر بها المحال

عليه قبلهما صحت وتمت مثلاً لو أحال أحد دأته على آخر وهو في ديار
أخرى فيعد اعلام الحال عليه ان قبلها تم الحوالة

(المادة ٦٨٣)

الحوالة التي اجريت بين المحيل والحال عليه تمنع موقوفة على قبول
الحال له مثلاً لو قال احد لا آخر خذ عليك حوالة ديني الذي بذمتي لفلان
وقبل الحال عليه ذلك تمنع الحوالة موقوفة فاذا قبلها الحال له تنفذ

(وشرط حضور الثاني) يعني لا تصح الحوالة في غيبة الحال له (الا ان قبل
اي الحوالة (فضولي له) أي لاجل النائب (كذا في الحانية لا حضور الباقي)
اما عدم اشتراط حضور الاول وهو المحيل فأن يقول رجل للدائن لك على
فلان بن فلان ألف درهم فاحتل بها علي فرضي الدائن فان الحوالة تصح حتى
لا يكون له ان يرجع واما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحتل عليه فأن
يحيل الدائن على رجل غائب ثم علم النائب قبل صحت الحوالة (كذا في الحانية)
(ددر في كتاب الحوالة)

(يعتمد) قبول المحتال والمحتال عليه ولا تصح في غيبة المحتال كالكفالة الا ان
قبل رجل الحوالة ولا يشترط حصره المحتال عليه بصحتها حتى لو أحال على غائب
قبل بعد ما علم صحت ولا حضرة المحيل أيضاً حتى لو قيل لصاحب الدين لك على
فلان ألف فأحل بها علي فرضي الطالب بذلك وأجاز صحت فليس له ان يرجع
بعد ذلك ولو قيل للمدين عليك ألف لفلان فأحل بها علي فقال المدبوزاحات
ثم بلغ الطالب فأجاز لا يجوز عند الامام ومحمد ذكر في البحر أولاً ان من
الشروط مجلس الحوالة وقال وهو شرط اللفظ في قولهما خلافاً لابي يوسف
فانه شرط العقد عنده فلو كان غائباً عن المجلس قبله الخبر فأجاز لم ينقد عنده
خلافاً لهما والصحيح قولهما انه والحاصل من كلامه ان الشرط قبول المحتال في

المجلس ورضاء المحال عليه ولو غائباً وظاهره ان خلاف أبي يوسف في المختار فقط قطعه لا تشتط حضرة بل يكفي رضاه كالمحال عليه وانه لا خلاف في المحال عليه في ان حضرة غير شرط (رد المختار) (ملاحظاً) في أول حواله البازية وكذا في الخلاصة اقروى في أول الحواله

(ج - ١) قوله اشتراط الاول وهو المحيل اه اما عدم شرط لصحة الحواله رضى الكل بلا خلاف الا في الاول وهو المحيل فلا يشترط على المختار (شربلالية) عن المراهب بل قال ابن الكمال انما شرط القدوري للرجوع عليه فلا اختلاف في الرواية لكن استظهر الاكمل ان ابتداءها من المحيل شرط ضرورة والا لا وأراد بالرضاء للقبول فان قبولها في مجلس الاعجاب شرط الانعقاد بحر عن البدائع لكن في الدرر وغيره اشترط قبول المختار أو نائبه ورضى الباقيين لا حضورهم وأقر المصنف (رد المختار). قوله للرجوع عليه أي رجوع المحال عليه على المحيل أو يسقط الدين الذي للمحيل على المحال عليه اما بدون الرضى فلا رجوع ولا سقوط وهو يحمل رواية الزيادات (رد المختار). قوله شرط ضرورة لانها الحالة وهي فصل اختياري ولا يتصور بدون الارادة والرضاء وهو محمل رواية القدوري. قوله والا لا أي وان لم يكن ابتداءها من المحيل بل من المحال عليه تكون احتيالا بدون ارادة المحيل بإرادة المحال عليه ورضاء وهو وجه رواية الزيادات (غنية) لكن لا يخفى انه على الثاني لا يثبت للمحال عليه الرجوع بما أدى ولم يكن عليه للمحيل دين لا يسقط الا برضى المحيل فرجع الى التوفيق الاول (رد المختار)

الفصل الثاني

في بيان شروط الحواله

(المادة ٦٨٤)

يشترط في انعقاد الحواله كون المحيل والمحال له عاقلين وكون المحال

عليه عاقلاً بالثبات فكما أن حالة الصبي غير المميز دأته على آخر وقبول
الحالة لنفسه من آخر باطل فكذلك الصبي مميزاً أو غير مميز مأذوناً أو
مجبوراً إذا قبل حواله على نفسه من آخر تكون باطلة

وأما شرأ طها فأشوع بعضها يرجع الى الخيل وبعضها يرجع الى الختال له
وبعضها يرجع الى الختال عليه وبعضها يرجع الى الخال به اما الذي يرجع الى
الختال فنه ان يكون عاقلاً فلا تصح حواله المخبون والصبي الذي لا يقبل ومنه
أن يكون بالثبات وهو شرط التفاد دون الانقاد فتعقد حواله الصبي العاقل موقوفا
نفاذها على اجازة وليه وأما حرية الخيل فليست بشرط لصحة الحواله وكذا
الصحة ليست بشرط لصحة الحواله فان أدى المال لا يرجع ذلك على الذي
عليه الاصل ويرأ (كذا في التاية هندية) وأما الذي يرجع الى الختال له فنه
المقل لان قبوله ركن وغير العاقل لا يكون من أهل القبول ومنه البلوغ وانه
شرط التفاد دون الانقاد فتعقد احتياله موقوفا على اجازة وليه ان كان الثاني
املاء من الاول (كذا في البدائع) ويجوز قبول الحواله بمال اليتيم من الاب
والوصى على املاء من الاول وان كان مثله في الملاءة اختلفوا على قولين (كذا
في البحر الرائق) ناقلاً (عن المحيط) ومنه الرضى حتى لو احتال مكرهاً لا يصح
ومنه مجلس الحواله وهو شرط الانقاد عند أبي خيفة ومحمد وعبد أبي يوسف
شرط التفاد حتى ان الختال له لو كان نائباً عن المجلس فباغى الخبر فأجاز لا يخذ
عندما والصحيح قولهما (كذا في البدائع) الا ان يقبل رجل الحواله لقائب
(هكذا في فتاوى قاضى خان هندية في المحلل المزبور) وأما الذي يرجع الى
الختال عليه فنه العقل فلا يصح من المخبون والصبي الذي لا يقبل قبول الحواله
أصلاً ومنه البلوغ وانه شرط الانقاد أيضاً فلا يصح قبول الحواله أصلاً وان كان
عاقلاً سواء كان مجبوراً أو مأذوناً في التجارة وسواء كان بغير اسم الخيل أو
بأمره وان قبل وليه عنه لا يصح أيضاً (كذا في البدائع) ومنه رضا وقبول

الحوالة سواء كان عليه دين أو لم يكن عند علمائنا (كذا في المحيط) ولا تقطع
حضرته لصحة الحوالة حتى لو أحاله على رجل فائب ثم علم الغالب تقبلت تحت الحوالة
(كذا في فتاوى شيوخنا) هندية في الباب الأول من الحوالة (وأما الذي يرجع
إلى المختار به) فيه أن يكون ديناً لازماً فلا تصح الحوالة بالاعيان القائمة ولا
بدن غير لازم كبدل الكتابة وما يجري مجراه والأصل أن كان دين لا تصح
الحوالة لا تصح الحوالة به (كذا في البدائع هندية في المحل المزبور)

(المادة ٦٨٥)

يشترط في نفوذ الحوالة كون المحيل والمحال له باثنين بناءً عليه حوالة
الصبي المميز وقبوله الحوالة لنفسه موقوفة على أجازة وليه فان أجازها
تفقد وبصورة قبوله الحوالة لنفسه يشترط كون المحال عليه أملاً يبنى إغنى
من المحيل وإن أذن الولي

لأنه أن يكون بالغاً وهو شرط الثماد دون الانقضاء فتعقد حوالة الصبي
المعقل موقوفة تأذنها على أجازة وليه ومنه البلوغ وأنه شرط الثماد دون الانقضاء
فينتقد احتياله موقوفة على أجازة وليه إن كان الثاني أملاً من الأول (هندية
في المحل المزبور)

(المادة ٦٨٦)

لا يشترط أن يكون المحال عليه مديوناً للمحيل فتصح حوالاته وإن لم
يكن للمحيل دين على المحال عليه

ومنه رضا وقبول الحوالة سواء كان عليه دين أو لم يكن عند علمائنا رحمهم الله
(كذا في المحيط هندية في المحل المزبور) وأما الدين على المحال عليه فليس
بشرط فأقاده في البحر (رد المختار على در المختار)

{ المادة ٦٨٧ }

كل دين لا تصح الكفالة به لا تصح الحوالة به
والاصل ان كل دين لا تصح لكفالة به لا تصح الحوالة به (كذا في البائع
حندية في المحل المزبور)

{ المادة ٦٨٨ }

كل دين تصح الكفالة به تصح الحوالة به لكن يلزم ان يكون المحال
به معلوماً فلا تصح حوالة الدين المجهول مثلاً لو قال قلت دينك الذي
سيثبت على فلان لا تصح الحوالة
وكل دين جازت الكفالة به فالحوالة جائزة (في الباب الاول من حوالة
الخلاصة) وتصح في الدين المعلوم (در المختار) قوله المعلوم الخ فلو احتال
بمال مجهول على نفسه بأن قال احتلت بما يثبت لك على فلان لا تصح الحوالة
مع جهالة المال ولا تصح أيضاً الحوالة بهذا النمط (بجرع عن البرازية)
(رد المختار في الحوالة)

{ المادة ٦٨٩ }

كما تصح حوالة الديون المترتبة في الذمة اصالة كذلك تصح حوالة
الديون التي تترتب في الذمة من جهة الكفالة أو الحوالة
وتصح في الدين المعلوم لا في الدين (در المختار في الحوالة) فدخل في الدين
دين الحوالة كما دخل دين الكفالة فان الكفيل لو أحال الطالب جاز كما يأتي وفي
البرازية كل دين جازت به الكفالة جازت به الحوالة وفي الحندية ما لا تجوز به
الكفالة لا تجوز به الحوالة (رد المختار على در المختار في كتاب الحوالة) قوله
لا في الدين لان النقل الذي تضمنته نقل شرعي وهو لا يتصور في الاعيان بل
المتصور فيها النقل الحسي فكانت نقلاً للوصف الشرعي وهو الدين فتح يرد عليه

ما ستره من انها تصح بالدراهم الودعية اذ ليس فيها نقل الدين وكذا انصب
على القول بأن الواجب فيه رد العين والقيمة مخلص ودفع الايراد بأن النقل
موجود لان المدين اذا أحال الدائن على المودع فقد انتقل الدين عن المدين
الى المودع متسابلاً بالدين كما في ذمته فكانت حوالة بالدين لا بالعين (رد المحتار ملخصاً)

الباب الثاني

في بيان أحكام الحوالة

(المادة ٦٩٠)

حكم الحوالة هو انه يبرأ المحيل من الدين وكفيله من الكفالة ان
كان له كفيل وثبت للمحال عليه للمحال له حق مطالبة ذلك الدين من
المحال عليه واذا أحال لمرتين أحداً على الراهن لا يبقى له حق حبس
الراهن ولا صلاحية توقيفه

وادامت الحوالة رأى المحيل عن الدين يقول المحال والمحال عليه لان معنى
الحوالة النقل كما هو يقتضي فراغ ذمة الاصيل لان من المحال بقاء الشيء
الواحد في محلين في زمان واحد (دور)

وأما أحكامها فثبتا براءة المحيل عن الدين (كذا في محيط السرخسي) ولو
برأ المحال المحيل عن الدين أو وهب له لا يصح (وعليه الفتوى كذا في الطهيري)
واذا أحال الراهن المرتين بالدين على غيره يسترد الرهن (كذا في محيط
السرخسي) وكذا لو أحال بدينه فنهى لا يصح (هكذا في الكافي) ولو أحال
الزوج المرأة بصداقها لم تحبس نفسها (هكذا في البحر الرائق) ولم يرجع
المحال على المحيل الا ان يتوى حقه فاذا توى عليه عاد الدين الى ذمة المحيل
وتوى عند أبي حنيفة رحمه الله أحد الامرين اما ان يجحد المحال عليه الحوالة
ويحلف ولاينة للمحيل ولا للمحال له أو يتوى مقلداً بأن لم يترك مالا شيئاً

ولا ديناً ولا كميلاً (كذا في التبيين هندية في باب الاول من كتاب الحوالة)
ومها ثبوت ولاية المطالبة للمحتال له على المحتال عليه بدين في ذمته (هندية
في المحل المزبور)

سئل سراج الدين قارئ الهداية عن رجل عليه دين لآخر وبالدين رهن
وكفيل فأحال رب الدين غريمه على المدينون بالدين فهل يفسك ارضه ويرأ
الكفيل أم لا؟ فأجاب اذا أحال رب الدين غريمه على مدينه بالدين برئ المدينون
من دين المحل وبرئ كفيله أيضاً وبطالب غريمه رب الدين الاصيل لا الكفيل
اذ الكفيل لم يضمن له شيئاً لكن براءة الاصيل موقوفة حتى لو أنكر الاصيل
وهو المحتال الحوالة وحلف ولا يئنه للمحتال له بذلك ورجع على المحل رجع
المحل بدينه وكذا اذا أفلس المحتال عليه رجع المحل عليه اذا أيسر فاذا أحال
المرتهن بذنه على الراهن بطل حقه في حبس الرهن ولا يكون رهناً عند المحتال
والله أعلم . وبرئ المحل من الدين والمطالبة جميعاً بالتبطل من المحتال للحوالة ولا
يرجع المحتال على المحل الا بالتوى بالفصر وبعد هلاك المال لان ابرأته مقيد
بسلامة حقه وهو بأحد أمرين إما ان يمجّد المحال عليه الحوالة ومحال ولا يئنه له
أي المحتال وعيّل أو يموت المحتال عليه مقلساً بذير عين وكفيل وقال بهما
وإن فلسه الحاكم (در المختار) أي في حياته قال فلسه القاضى اذا قضى بإملاسه
حين طهر له كميته عن المطالبة وهذا بناء على تقييس القاضى بصح عدها
وعنده لا يصح لانه يوهم ارتعاه لمحدث مال له فلا يعود بتقليس القاضى على
المحل (فتح) وتذكر الاستيفاء لا بوجب الرجوع والصحيح قول الامام متأ
وشرحاً (رد المختار ملخصاً) هكذا أفق صاحب البحر (سرّة الفتاوى في الحوالة)
(ح - ١٠) قوله اماحكامها لو أحال المشتري الدائع بالنقض على رجل لم يملك
حبس المبيع وكذا لو أحال المرتهن الراهن لا يحبس الرهن هكذا في البحر
الرائق هندية في آخر مسائل شتى

(المادة ٦٩١)

إذا أُلحِجَ المحتال حوالته مطلقاً فإن لم يكن له عند المحال عليه دين يرجع المحال عليه على المحيل بعد الاداء وإن كان له دين على المحال عليه يكون تقاصاً بدينه بعد الاداء

ثم في الحوالة المطلقة ان كان للمحيل دين على المحتال عليه فأدى المحتال مال الحوالة - بئى المحيل والمحتال عليه عن ضمان الطالب وإن لم يكن للمحيل دين على المحتال عليه وجع المحتال عليه بذلك على المحيل لانه قضى دينه بأمره فيرجع بذلك عليه (قاضيخان في مسائل الحوالة من كتاب الكفالة)

(المادة ٦٩٢)

ينقطع حق مطالبة المحيل بالمحال به في الحوالة المقيدة وليس للمحال عليه بعده ان يعطى المحال به للمحيل وإن أعطاه يضمن وبعد الضمان يرجع على المحيل ولو توفى المحيل قبل الاداء وكانت ديونه أزيد من تركته فليس لسائر الزملاء حق في المحال به

وحكم الحوالة المقيدة في هذه الثلاثة أعنى المقيدة بعين أمانة أو مضمونة أو دين خاص أن لا يملك المحيل مطالبة المحال عليه بتلك العين ولا بذلك الدين لأن الحوالة لما قيدت بها تعلق حق الطالب به وهو استيفاء دينه منه على مثال الرهن وأخذ المحيل يبطل هذا الحق فلا يجوز ولو دفع المحال عليه العين أو الدين إلى المحيل ضمنه للطالب لانه استهلك ما تعلق به حق المحتال كما اذا استهلك أحد بضعتي المرءين لانه يستحقه تبع (رد المحتار) وقال زهر المحتال أحق بها من الزملاء لأن الدين صار له بالحوالة كالمرتهن بالرهن مدمومت الرهن (مجمع الاشراف) وفيها (أي في هذه الصورة المعدودة لا يطالب المحيل المحتال عليه بالعين أو الدين قيدت الحوالة بهما تعلق حق المحتال له بهما ولا يقدر المحتال عليه ان يدفعها

الى المحيل يعني كما لا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه لا يملك المحتال عليه أيضاً ان يدفعها الى المحيل حتى لو دفع صار ضماناً تمحّل له لانه استهلك ما تعلق به حق المحتال له مع ان المحتال اسوة لفرماء المحيل بعد موته يعني ان هذه الاموال اذا تعلق بها حق المحتال كان ينبغي أن لا يكون المحتال اسوة لفرماء المحيل بعد موته كما في الرهن مع انه اسوة لهم لان العين التي بيد المحتال عليه للمحيل والدين الذي له عليه لم يصير مملوكاً للمحال بيانه بمقد الحوالة لا بدأ وهو ظاهر ولا رقة لان الحوالة ما وضعت للتعاين بل للتفصل فيكون بين الفرءاء وأما المرتهن فملك المرهون بدأ وحسباً فثبت له نوع اختصاص بالمرهون شرعاً لم يثبت لغيره فلا يكون له أن يشاركه فيه (درر غرر في كتاب الحوالة) قال في البحر واذا قسم الدين بين فرءاء المحيل لا يرجع المحتال على المحال عليه بحصة الفرءاء لاستحقاق الدين الذي كان عليه ولو مات المحيل وله ورثة لا فرءاء استظهر في البحر وأقره من بعد ان الدين المحال به قل قبض المحتال تقسم بين الورثة بمعنى ان لهم المطالبة به دون المحتال فيضم الى تركته اهـ وحينئذ فينبع انحال التركة - تنبيه - ماد كرم من القسمة وكون المحتال اسوة لفرءاء في الحوالة المقيدة يعلم منه بالاولى ان الحوالة المطلقة كذلك كما صرح به في الخلاصة والبرازيه وصرح في الخاوي بطلان الحوالة بموت المحال عليه وقدمناه عن الكافي ان ما بقي للمحتال بعد القسمة يرجع به على المحيل وانه لو مات المحيل مدبوا فما قبضه المحتال فهو له وما بقي يقسم بينه وبين الفرءاء (رد المختار على در المختار)

وحكم الحوالة المقيدة أن لا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه ولا المحتال عليه دفعها للمحيل مع ان المحتال اسوة لفرءاء المحيل بعد موته بخلاف الحوالة المطلقة كما بسطه خسرو وغيره (در المختار) قوله بخلاف الحوالة المطلقة أي قبلك المحيل المطالبة قال في الفتح هذا متصل بقوله لا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه بالعين المحال بها والدين والمطابقة هي ان يقول المحيل للطالب أحلتك بالالف التي لك عليّ على هذا الرجل ولم يقل ليؤديها من المال الذي عليه فلو له عنده

ودية أو مقسومة أو دين كان له أن يطالب به لانه لا تعلق للمحتال بذلك الدين أو الدين لوقوعها مطلقة عنه بل بذمة المحتال عليه وفي الذمة سعة فأخذ دينه أو عيته من المحتال عليه لا تبطل الحوالة. ومن الماتقة ان يحيل على رجل ليس عنده ولا عليه شيء وقال في الحوالة والفرق بين المطلقة والمقيدة انه في المقيدة انقطعت مطالبة المحيل من المحتال عليه فان بطل الدين في المقيدة وتبين براءة المحال عليه من الدين الذي قيدت به الحوالة بطلت مثل ان يحيل البائع رجلا على المشتري بالثمن انتم استحق المبيع فتبطل وللمحال الرجوع على المحيل بدينه (رد المحتار ملخصاً) وأما اذا كانت مطلقة فانها لا تبطل بحال من الاحوال ولا تنقطع فيها مطالبة المحيل عن المحال عليه الى أن يؤدي فاذا أدى سقط ما عليه قصاصاً ولو تبين براءة المحال عليه من دين المحال لا تبطل أيضاً الى آخره (رد المحتار ملخصاً) (ح - ١) قوله أو دين خاص بأن يحيله بدينه الذي له على فلان المحال عليه فتح (وفي الخلاصة) عن التجريد لو كان للمحيل على المحتال عليه دين فأحال به مطلقاً ولم يشترط في الحوالة ان يعطيه مما عليه فالحوالة جائزة ودين المحيل بحاله وله ان يطالب به اه ومثله في النزاهة ومقتضاه انها لا تكون مقيدة ما لم ينص على الدين (رد المحتار)

(المادة ٦٩٣)

لا تبطل الحوالة المتقدمة بأن يؤدي مما في ذمة المشتري للبائع من ثمن المبيع اذا هلك المبيع قبل التسليم وسقط الثمن أو رد بخيار الشرط أو خيار الرؤية أو خيار العيب أو أقل النبيع ويرجع المحال عليه بعد الاداء على المحيل يعني يأخذ ما اداه للمحال له من المحيل اما لو تبين براءة المحال عليه من ذلك الدين بأن استحق وأخذ المبيع فتبطل الحوالة اذا باع فرساً من رجل بأب دهم ثم ان البائع أحال فريماً بحاله على

المشتري حوالة مقيدة بالثمن فأت القرس قبل القبض حتى سقط الثمن أو رد القرس بخيار رؤية أو خيار شرط أو خيار عيب قبل القبض أو بعد القبض لا تبطل الحوالة عند علمائنا الثلاثة استحساناً وقال زفر تبطل الحوالة ولو استحق القرس المبيع أو استحق الدين الذي قيد به الحوالة من جهة الغرماء بطلت الحوالة وفي الذخيرة بالإجماع (في الثالث من حوالة التاتارخاية)

(سئل) عن شخص باع ساعة من شخص وأحال بينهما شخصاً وقبل الحال عليه الحوالة وكذلك المحتال ثم نقايلا البيع فما حكم الحوالة هل تنسخ؟ اجاب المقلية صحيحة ولا تنسخ الحوالة ويلزم المحتال دفع المبالغ ثم يرجع به على الخيل (من فتاوى قارئ الغداية في مسائل الحوالة اقروى في كتاب الحوالة)

(المادة ٦٩٤)

تبطل الحوالة المقيدة بأن يؤدي من مال الخيل الذي هو في يد الحال عليه أمانته اذا ظهر مستحق وأخذ ذلك المال يعود الدين على الخيل (واذا استحققت الدبعة أو انصب بطلت الحوالة كذا في الذخيرة) (هدية في الباب الثاني من الحوالة ويعود على الخيل تاتارخاية)

(المادة ٦٩٥)

اذا كانت الحوالة مقيدة بأن يؤدي من مبلغ الخيل الذي هو في يد الحال عليه فهلك ذلك المال فان لم يكن مضموناً بطلت الحوالة وعاد الدين على الخيل وان كان مضموناً لا تبطل الحوالة مثلاً لو أحال أحد دائته على آخر على ان يؤدي من دراهمه التي هي عنده أمانة ثم تلقت الدراهم قبل الاداء بلا تعد تبطل الحوالة ويعود دين الدائن على الخيل واما لو كانت تلك الدراهم منصوبة أو أمانة مضمونة بأتملاه فلا تبطل الحوالة

وإذا كانت الحوالة مقيدة بألف ودية في يد المحتال عليه أو غصب فهلكت الوديعة أو استحققت تبطل الحوالة ويؤدى على المحتال ولو هلك المنصوب في يد المحتال عليه لا تبطل الحوالة وكذلك لو قال المودع ضاعت الوديعة وحلف على ذلك بطلت الحوالة وإن استحققت الوديعة أو استحق الغصب بطلت الحوالة (في الثالث من حوالة اثبات خاتمة)

(ح ١٠) قوله ودية المراد بها الأمانة كما عبر به الفتح وغيره قال (ط) فيم الكارية والموهوب إذا تراضيا على رده أو قضى القاضى به والدين المستأجرة إذا انقضت مدة الاجارة (رد المختار)

قوله وعاد الدين على المحتال لأن الحوالة مقيدة بها بخلاف المقيدة بالمنصوب فإنه لا يبرأ لأن منه يحلفه (رد المختار)

أراد بالتسل البدل لبشمل القيمي قال في الفتح فإذا هلك المنصوب المحال به لا تبطل الحوالة ولا يبرأ المحال عليه لأن الواجب على التناصب رد العين فإن عجز رد المثل أو القيمة فإذا هلك في يد الناصب المحال عليه لا يبرأ لأن له خلقاً والقوات إلى خلف كالأقوات فبقيت متعلقة بخلفه فيرد خلقه على المحتال اهـ فلو استحق المنصوب بطلت لعدم ما يحلفه كما في الدرر (رد المختار)

(المادة ٦٩٦)

لو أقال أحد دائته على آخر على أن يبيع مالا معيناً له ويؤدى الدين من ثمنه وقبل المحال عليه الحوالة بهذا الشرط تصح ويحبر المحال عليه على بيع ذلك المال وإدائه دين المحتال من ثمنه

أحال غيره على رجل على أن يعطيه من ثمن داره (أي دار المحتال عليه قبل) (صحت) الحوالة لأنه أقال بما يقدر على إقامته لأنه يملك بيعها ولا يحبر على البيع لعدم وجوب الاداء قبل البيع (ولو باع بغيره على الاداء) لتحقيق الوجوب ولو أقال على أن يعطى من ثمن دار المحتال لا (أي لا تصح) لأنه لا يقدر على

بيعها (الا اذا امره بالبيع) حينئذ يصح لوجود القدرة على البيع والاداء (دور
غرر في الحوالة) رجل احتال على رجل أي قبل الحوالة عن رجل بألف درهم
على ان يعطيه من ثمن داره أو من ثمن فرسه هذا يريد به دار الذي قبل الحوالة
او فرسه فالحوالة جائزة ولا يجبر المحتال عليه بيع داره او فرسه ولا يجبر المحتال
عليه على اعطاء المال قبل بيع الدار والفرس وهل يجبر على البيع؟ ينظر ان كان
البيع مشروطاً في الحوالة يجبر عليه (تأريخانية) (في الفصل الثاني من الحوالة)
وفي الطهيريّة احتال على ان يؤديه من ثمن دار الخيل وقد كان امره بذلك
البيع حتى جازت الحوالة لا يجبر المحتال عليه على الاداء قبل البيع ويجبر على
بيع ان كان البيع مشروطاً في الحوالة كما في الرهن « من آخر حوالة النزاهة »
« اقروى في كتاب الحوالة »

« ح . ا » قوله ولا يجبر على البيع لا يقال انه يقول الحوالة وبصحبها التزم
بيعها فيجبر كالكميل بالمال لانا نقول كما قال عند عقد الحوالة ان نعت دارى
فاعطى منها لم يوجد الشرط فلم يوجب المشروط (حاشية) « دور »

(المادة ٦٩٧)

الحوالة المهمة أى التى لم يبين فيها تمجيل المحال به وتأجيله ان كان
الدين فيها معجلاً على الخيل تكون حوالة معجلة على المحال عليه ويلزمه
الاداء في الحال وان كان الدين مؤجلاً تكون حوالة مؤجلة ويلزم الاداء
بمحلول الاجل

ثم الملاحظة على نوعين حالة ومؤجلة فالحالة منها ان يحيل المدين الطالب على
رجل بألف درهم فيجوز ويكون الاام على الخيل حالة والمؤجلة منها رجلى له
على رجل ألف درهم من ثمن مبيع الى سنة فاحاله بها الى رجل الى سنة فالحوالة
جائزة ويكون المحتال عليه الى سنة ولم يذكر محمد رحمه الله ما اذا حصلت الحوالة
مهمة هل يثبت الاجل في حق المحتال عليه؟ قالوا أو ينبغي ان يثبت كما في الكفاية فان

ما تحيل لم يحل المال على المحتال عليه وان مات المحتال عليه قبل حلول الاجل
والذي عليه الاصل حتى حل المال على المحتال عليه فان لم يكن له ولاء رجع
المحتال له بالمال على الذي عليه الاصل الى أجله (كذا في التهاية) (هندية
في الباب الثاني من كتاب الحوالة)

(المادة ٦٩٨)

ليس للمحال عليه ان يرجع على المحيل قبل أداء الدين ولا يرجع
لا بالمحال به يعني يرجع بحسب ما أحيل عليه من الدراهم والا فليس له
الرجوع بالمؤدى مثلاً لو أحيل عليه بفضة وأعطى ذهباً يأخذ فضة
وليس له ان يطالب بالذهب كذلك لو أداها باموال وأشياء أخر فليس له
الا أخذ ما أحيل عليه

وليس للمحتال عليه ان يرجع على المحيل قبل ان يؤدي لكن اذا لزم فله
ان يلزم واداً حبس كان له ان يحبس الاصيل حتى يحصله عن ذلك كما في الكفيل
(كذا في المحيط) (هندية في الباب الثاني في قسم الحوالة) ويرجع المحتال
عليه بالمحال به لا بالمؤدى حتى لو كان المحتال به درهم فقد احتال عليه دنانير أو
بالعكس تصارفا وتراعياً شرائط الصرف وصحت المصارفة فالمحال عليه يرجع على
المحيل بمال الحوالة لا بالمؤدى وكذا اذا اعطاه زبوا مكان الحياذ وجوز المحتال له
رجوع ذلك على المحيل بالحياد ولو صالح المحال له المحتال عليه فان صالحه على جنس
حقه أو أبرأه على الباقي رجع على المحيل بالقدر المؤدى لانه ملك ذلك القدر من
الدين فيرجع به وان صالحه على خلاف نفسه بأن صالحه من الدراهم على الدنانير
أو على ماك أخر يرجع على المحيل بكل الدين (كذا في البدايم) (هندية في الباب
الثالث) ولو أراحه ولم يكن للمحيل دين على المحتال عليه فأدى المحتال عليه المال
رجع المحتال عليه على المحيل كما ضمن لا بما أدى (من كفالة الهداية) حتى لو أدى

عروضا أو دداهم عن الدنانير لا يرجع إلا بالدنانير وهي دين المحيل كالكفيل لانه
يملك الدين الذي على المحيل (مسرة الفتاوى في كتاب الحوالة)

(المادة ٦٩٩)

شما يكون المحال عليه بريئا من الدين بأدائه المحال به أو بمحواته إياها
على آخر أو بالمحال له إياه كذلك يبرأ عن الدين لو وهبه المحال به أو
تصدق به عليه وقبل ذلك

وأما بيان ما يخرج به المحتال عليه عن الحوالة بانتهاء حكم الحوالة وحكم
الحوالة ينتهي بأشياء منها فسخ الحوالة ومنها التوى ومنها اداء المحتال عليه المال
الى المحتال له ومنها ان يهب المحتال له المال من ائمال عليه وقبله ومنها ان
يتصدق عليه بها وقبله لان الهبة والصدقة في معنى الإبراء ومنها ان يموت المحتال
له فيرثه المحتال عليه ومنها ان يرثه من المال (بداييع في الحوالة) ولو ان المحال إبراء
المحال عليه من الدين صح وان لم يقبل المحال عليه ولا يرجع المحال عليه على المحيل
بشيء لان البراءة اسقاط لا تمليك وان وهبه له احتاج الى القبول وله ان يرجع
على المحيل لانه ملك ما في ذمته بالهبة فصار كما لو ملكه بالإداء وكذا لو مات المحال
له فورثه المحال عليه له ان يرجع على المحيل لانه ملكه بالارث وتعمام الكلام فيها
أي في الجوهره (رد المختار)

ح . ا . وفي الذخيرة اذا أحال المدينون الطالب على رجل بألف أو بجميع
حقه وقبل منه ثم أحاله أيضا بجميع حقه على آخر صار الثاني نقضا للاول وبرى
الاول «در المختار»

(المادة ٧٠٠)

لو توفي المحال له فورثه المحال عليه لا يبقى حكم الحوالة
لما سرقه من البداييع ومنها ان يموت المحتال له ويرثها المحتال عليه (لمحرره)

عن أعضاء دیوان	عن أعضاء شواری	ناظر دیوان احکام
احکام عدلیه	دولت	عدلیه
سید احمد خلوصی	سیف الدین	احمد جودت
عن أعضاء جمعیة	عن أعضاء شواری دولت	عن أعضاء دیوان احکام عدلیه
ابن عایدین زاده علاء الدین	محمد امین	السید احمد حلوی



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد صورة الخط الهاموني

ليعمل بموجبه

الكتاب الخامس

في الرهن ويشتمل على مقدمة وثلاثة أبواب

المقدمة

في بيان الاصطلاحات الفقهية المتصلة بالرهن

(للأدلة ٧٠١)

الرهن حبس مال وتوقيفه في مقابلة حق يمكن استيفاءه منه ويسمى

ذلك المال مرهوناً ورهنًا

الرهن هو جعل الشيء محبوس بحق يمكن استيفاءه من الرهن كالدبون حتى
لا يصح الرهن الا بدین واجب ظاهراً وباطناً أو ظاهراً فاما بدین معدوم فلا يصح
اذ حكمه ثبوت بد الاستيفاء والاستيفاء يتلو الوجوب (كذا في الكافي) هندية في
أول الرهن (الرهن) لغة حبس الشيء وشرباً (حبس شيء مالي) أي جمعه محبوساً

لأن الحائس هو المرتهن بحق يمكن استيفاءه أي أخذه منه كلاً أو بعضاً كان قيمة المرهون أقل من الدين (كالدین) كاف الاستقصاء لأن الدين لا يمكن استيفاءه من الرهن إلا إذا صار ديناً حكماً كما سيأتي (حقيقة) وهو دين واجب ظاهراً وباطناً أو ظاهراً فقط كمنس خلع وجد خيراً (أو حكماً) كالأعيان المضمونة بالمثل أو القيمة (در المختار) وإطلاق الرهن على المرهون تسمية للمفعول بالمصدر ويقال للرهن الرهنية (در المختار)

(ح ١٠) قوله بحق أي بسبب حق مالى ولو مجهولاً واحتز به عن نحو القصاص والحد والعين (رد المختار)

قوله استيفاء أي هذا الحق من الرهن بمعنى المرهون واحتز به عما يفسد كالتح وعمل نحو الامانة اهـ (رد المختار)

قوله كالدین كاف الاستقصاء خبر مبتداء محذوف يعنى لئلا ليست للتشثيل بعض الافراد اذ ليس المراد هنا سوى الدين والداهى الى هذا جعل المصنف الدين شاملاً للدين أما لو أطلقه أمكن جعل الكاف للتشثيل بان اراد بالدين الدين حقيقة (رد المختار)

(المادة ٧٠٢)

الارتهان اخذ الرهن

(المادة ٧٠٣)

الرهن هو الذى أعطى الرهن

(المادة ٧٠٤)

للمرتهن هو اخذ الرهن

(المادة ٧٠٥)

العدل هو الذى اتتمه الرهن والمرتهن وسلماه وأودعاه الرهن

الباب الاول

في بيان المسائل المتعلقة بمقد الرهن وينقسم الى ثلاثة فصول

الفصل الاول

في المسائل المتعلقة بركن الرهن

(المادة ٧٠٦)

بمقتد الرهن بايجاب وقبول من الراهن والمرتهن لكن ما لم يوجد القبض لا يتم ولا يلزم فالراهن ان يرجع عن الرهن قبل التسليم وبمقتد بايجاب وقبول ويتم بالقبض حال كونه (محوز) أي بحوزة احترازاً عن رهن الثمر على الشجر ورهن الزرع في الارض (لم يجزئه) رأي لم يجمعه ولم يضبطه حال كونه مفرغاً عن ملك الراهن وهو احتراز عن عكسه وهو رهن الشجر دون الثمر ورهن الارض دون الزرع ورهن دار فيها متاع الراهن حال كونه (مميزاً) عن اتصاله بغيره اتصال خلقه وهو احتراز عن رهن المشاع كرهن نصف القرس (والثخلة) هي اي يتخلل بين الرهن والمرتهن فيه أي في الرهن (ووليبيع قبض والراهن ان يرجع قبل القبض) (ماتى البحر مع شرحه بجميع الانهر) (ح ١٠) قوله مفرغاً عن ملك الراهن فلا يجوز رهن دار فيها متاع الراهن وشرح الكنز

قوله مميز أي لم يكن الرهن متصلاً بغيره اتصال خلقه كالو رهن الثمر على رأس الشجر دون الشجر أو عارضاً كرهن الخططة في الجوالق دون الجسوالق وشرح الكنز وأما شرط جوازه فان يكون المال المرهون مقسوماً محوزاً فارغاً عن المشغل هندية في الباب الاول من الرهن

(المادة ٧٠٧)

إيجاب الرهن وقوله هو قول الراهن وهتك هذا الشيء في مقابلة ديني أو لفظ آخر في هذا المال وقول المرتهن قلت أو رضيت أو لفظ آخر يدل على الرضى ولا يشترط إيراد لفظ الرهن مثلاً لو اشترى أحد شيئاً وأعطى للبائع مالا وقال له ابق هذا المال عندك الى ان أعطيك بمن المبيع يكون قد رهن ذلك المال

(وأما) ركن عقد الرهن فهو الإيجاب والقبول وهو ان يقول الراهن وهتك هذا الشيء بمالك علي من الدين أو يقول هذا الشيء رهن دينك أو ما يجري هذا المجرى ويقول المرتهن اذنت أو قلت أو رضيت أو ما يجري مجراه (فأما لفظ الرهن فليس بشرط حتى لو اشترى شيئاً بدراهم فدفعت الى البائع توباً وقال امسك هذا التوب حتى أعطيك التمس فالتوب رهن لأنه أتى بمعنى للعقد والعبرة في باب المقود للمعاني (كذا في البدائع) (هتدي في الباب الاول من كتاب الرهن)

(ج - ا) قوله وركنه الإيجاب أو هو والقول كما سيجيء. وشروطه يأتي وحكمه ثبوت بد الاستيفاء وسببه نفاق البقاء المقدر وإعماخ السلف في الآيه لان الغالب انه لا يمكن فيه من الكتمان والاستشهاد فيستوثق بالرهن (در المختار)

الفصل الثاني

في بيان شروط انعقاد الرهن

(المادة ٧٠٨)

يشترط ان يكون الراهن والمرتهن عاقلين ولا يشترط ان يكونا بالغين وأما شرائطه فأنواع بعضها يرجع الى نفس الرهن وهو ان لا يكون معاقاً بشرط ولا مضاعاً الى وقت وأما ما يرجع الى الراهن والمرتهن فعملهما حتى لا يجوز الرهن والارتهان من المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط حتى

يجوز من الصبي المأذون وكذا السفر ليس بشرط لجواز الرهن فيجوز الرهن
في السفر والحضر (هندية في أول الرهن ملخصاً)

(المادة ٧٠٩)

يشترط أن يكون المرهون صالحاً للبيع فيلزم أن يكون موجوداً
ومالاً متقوماً ومقدور التسليم في وقت الرهن

وأما ما يرجع إلى المرهون فانواع منها أن يكون محلاً قابلاً للبيع وهو أن
يكون موجوداً وقت العقد مالا مطلقاً متقوماً معلوكاً معلوماً مقدور التسليم (فلا
يجوز رهن ما ليس بموجود عند العقد ولا رهن ما يحتمل الوجود والعدم كما إذا
رهن ما بشر نخله أو ما تلد أغنامه السنة أو في بطن هذه البقرة ونحو ذلك ولا رهن
الميتة والدم لانعدام ماليتهما ولا رهن صيد الحرم والأحرام لانه ميتة ولا رهن الحر
لانه ليس بمال أصلاً ولا رهن الحر والخنزير من مسلم سواء كان المأذون مسامياً أو
أحدهما مسامياً لانعدام ماليتهم والخنزير في حق مسلم وهذا لأن الرهن إغاء
الدين والارتباط استيفاءً ولا يجوز للمسلم إغاء الدين من الحر واستيفاءه إلا أن
الراهن إذا كان ذمياً كانت الحر مضمونة على المسلم المرتهن لأن الرهن إذا لم
يصح كان الخنزير بمنزلة المنصوب في يد المسلم وخر الذي مضمونة على المسلم
بالنصب وإذا كان الراهن مسلماً والمرتهن ذمياً لا تكون مضمونة على الذي لأن
خر المسلم لا تكون مضمونة على أحد وأما في حق أهل الذمة فيجوز رهن الحر
والخنزير وارتباطها منهم لأن ذلك مال مقوم في حقهم بمنزلة النشاء والحل عندنا
ولا رهن المباحات من الصيد والحطب والحشيش ونحوها لأنها ليست بمملوكة في
أنفسها (هندية في الحل المزبور)

(المادة ٧١٠)

يشترط أن يكون مقابل الرهن مالا مضموناً فيجوز أخذ
الرهن لأجل مال منصوب ولا يصح أخذ الرهن لأجل مال هو أمانة

(ويصح الرهن بالاعيان المضمونة بنفسها) أي بالتسل أو القيمة كالمضروب
واللهو ويبدل الخلع وبذلك الصلح عن دم عمد فان هذه الاشياء يجب تسليم عينا
عند قيامها اذ لا يجوز البذل عند وجود الاصل وعند هلاكها يجب الاتيان بثلها
اذا كان لها مثل وقيمتها ان لم يكن لها مثل فاذا هلك الرهن عند قيام العين في
يد الراهن يقال له سنم العين وخذ من المرتهن الاقل من قيمة العين ومن قيمة
الرهن لان الرهن مضمون عندنا واذا هلك العين قبل هلاك الرهن يصير الرهن
رهنًا صحيحًا بقيمة العين المضمونة ثم اذا هلك الرهن يهلك بالاقل من القيمة ومن
قيمة الاثر) (مجمع الانهر)

(ج ١٠) ولا يجوز الرهن بامانات كالوديسة والعارية والمضاربة ومال
الشركة لانها ليست بمضمونة (مجمع الانهر)
قوله أو القيمة ويقال لها المضمونة بنفسها لقيام المثل أو القيمة مقامها
كالمضروب ونحوه واحتراز عن المضمونة بغيرها كبيع في يد الباع فانه مضمون
بغير وهو الثمن وعن غير المضمونة أصلاً كالامانات فالرهن بهذين باطل وسأها
دينًا حكماً لان الموجب الاصلي فيها هو القيمة أو المثل ورد العين غلص ان أمكن
ردها على ماعليه الجمهور وذلك دين وأما على ماعليه البعض فانه واذا كانت القيمة
لا تجب الا بعد الهلاك ولكنها تجب عند الهلاك بالقبض ونحوه في الهداية والريعي
(رد المختار)

التفصيل الثالث

في زوائد الرهن المتصلة وفي تبديل الرهن وزيادةه بعد عقد الرهن

(المادة ٧١١)

كما ان المشتريات الداخلة في البيع بلا ذكر تدخل في الرهن أيضاً
كذلك لو رهن عرصة تدخل في الرهن أشجارها وأثمارها وسائر
منزواتها ومنزروعاتها وان لم تذكر صراحة

ویدخل الزرع في الرهن كما صرح به في الخاتمة وعبارتها ولو قال رهنتك هذه الأرض وفيها زرع أو شجر أو عمر على الأشجار جاز ويدخل الكل في رهن الأرض ولا يدخل الزرع والشجر في البيع إلا بالذکر وفي الرهن يدخل بنهر الذکر لان الرهن لا یصح بدون ذلك فیدخل الكل تصحیحا اه اقول أي لانه لو لم يدخل الزرع ان تكون الأرض مشغولة بملك الراهن ورهن المشغول بدون الشاغل غیر جائز (تنقیح الحامدی فی الرهن)

(المادة ٧١٣)

يجوز تبديل الرهن برهن آخر مثلا لو رهن أحد ساعة في مقابلة كذا دراهم دينه ثم بعد ذلك لو أتى بسيف وقال خذ هذا بدل الساعة ودل الرهن الساعة وأخذ السيف يكون السيف مرهونا في مقابلة ذلك المبلغ (وان رهن فرسا يعدل ألفا بالثمن فدفع مكانه فرسا يعدل ألفا أي ألف فالاول رهن فسات قبل الرد يصير مستوفيا لدينه فالفرس الاول رهن كما كان (حتى يرد المرتهن) الى رايته والمرتهن أمين في الفرس الثاني حتى يجعله مكان الاول برد الاول على الراهن فحينئذ يصير الثاني مضمونا لان الاول دخل في ضمانه بالقبض والدين وهما باقيان فلا يخرج عن الضمان الا بقبض ما دام الدين باقيا وإذا جازي الاول في ضمانه لا يدخل الثاني في ضمانه لانها رضا بدخول أحدهما فيه لا بدخولها فإذا أراد الاول دخل الثاني في ضمانه ثم قيل يشترط تجديد القبض وقيل لا يشترط (كافي الهداية وغيرها) لكن في الخاتمة رجل رهن غدا لسان فرسا بالثمن درهم ثم جاء الراهن ببديل وقال خذها مكان الفرس يصبح ذلك اذا قبض انتهى فبهم من هذا انه اذا قبض الرهن الثاني خرج الاول من ان يكون رهنا رد الاول على الراهن أو لم يرد (بجمع الانهر بتثنية)

(المادة ٧١٣)

يجوز ان يزيد الراهن في الرهن بعد السقف يعني يصح علاوة

مال باز يكون أيضاً رهناً على شيء كان قد رهن حال كون العقد باقياً وهذا الرائد يلتحق بأصل العقد بيني كأن العقد كان قد ورد على هذين المالين وبمجموع هذين المالين يكون مرهوناً بالدين القائم حين الزيادة

يجب ان يعلم بان الزيادة في الرهن حال قيام العقد صحيحة استجسانا عند علمائنا الثلاثة وصورتها ان يرهن رجل فرسا من رجل بألف درهم ثم يزيد الراهن ثوباً ليكون رهناً مع القرس بالدين الذي رهن به القرس تحت الزيادة والتحقق بأصل العقد وجعل كأن العقد ورد على الاصل والزيادة حتى صار الثوب مع القرس رهناً مضموناً بالدين الذي رهن به القرس (كذا في المحيط) (هندي) في الباب السادس من الرهن بتغييرهما

(المادة ٧١٤)

انما رهن مال في مقابلة دين تصح زيادة الدين في مقابلة ذلك الرهن أيضاً مثلاً لو رهن أحد في مقابلة ألف قرش ساعة ثم أخذ أيضاً في مقابلة ذلك الرهن من الدائن خمسمائة يكون قد رهن الساعة في مقابلة ألف وخمسمائة

والزيادة في الرهن تصح وتعتبر قيمتها يوم القبض أيضاً أي يوم قبض الزيادة كما تعتبر قيمة الاصل يوم قبضه (رد المختار) وفي الدين لا تصح خلافاً للثاني والاصل ان الاتفاق بأصل العقد إنما ينصور اذا كانت الزيادة في معقود به كالمثلن أو عليه كالمبيع والزيادة في الدين ليست منها «رد المختار» في مسائل متفرقة من الرهن» قوله وفي الدين لا يصح اه المراد ان لا يكون الرهن مضموناً فاما الزيادة في نفسها فبجائز وصورة المسئلة ان يرهن عدده فرسا يساوي الفين يالف ثم استقرض منه

ألفا آخر على ان يكون القرس رهنا بهما جميعا فلو هلك يهلك بالالف الاولى
 لا بالالفين ولو قضاه ألفا وقال انما قضيتها عن الاولى له ان يسترد القرس اتقاني
 رد المختار على در المختار بتفسير ما ، والزيادة في الدين لا تصح عند أبي حنيفة
 ومحمد رحمهما الله خلافا لأبي يوسف حتى اذا رهن فرسا من آخر يدين له عليه
 ثم حدث للمرتين زيادة دين على الراهن بالاستقراض أو بالشراء أو سبب آخر
 فجعل الرهن بالدين القديم رهنا به وبالدين الحادث فعلى قوله لا يصير رهنا بالدين
 الحادث حتى لو هلك لهلك بالقديم ولا يهلك بالدين الحادث وعند أبي يوسف
 رحمه الله يصير رهناً بالدين القديم والحادث جميعا حتى يهلك بهما (هندي في
 الباب السابع من للرهن ملخصا)

د ح . اء قوله والزيادة في الرهن الخ منسل ان رهن ثوبا بثمره يساوي
 عشرة ثم يزيد الراهن ثوبا آخر يكون مع الاصل رهنا بالثمرة وعناية «رد المختار»

(المادة ٧١٥)

الأئدة الذي يتولد من الرهون يكون مرهونا مع الاصل
 نساء الرهن للرهن ودرهن مع أصله ويهلك مجازاً وان بقي وهلك الاصل
 فلك بقسطه بتقسيم الدين على قيمته يوم الفكالك وقيمة الاصل يوم القبض (ضرر
 في فصل الرهن)

ونساء الرهن كولدته ولبنه وصوفه وثمره للرهن ويكون رهنا مع الاصل
 فان هلك هلك بلا شيء وان بقي وهلك الاصل يفتك بمحضته من الدين ويقسم
 الدين على قيمة الاصل يوم القبض وقيمة النماء يوم الفكالك فما أصاب الاصل
 سقط وما أصاب النماء اقتك به (ملتقى في مسائل متفرقة)

الباب الثاني

في بيان مسائل تتعلق بالرهن والمرتهن

(المادة ٧١٦)

المرتهن له ان يفسخ الرهن وحده
المرتهن يتقصد في فسخ الرهن دون الراهن حتى لو ورد وقال فسختم ولم
يرض الراهن وهلك لا يسقط شيء من الدين (قبة في باب حكم الرهن عند هلاكه
من الرهن) (اقروى في كتاب الرهن)

(المادة ٧١٧)

ليس للراهن فسخ عقد الرهن بدون رضا المرتهن
لما امر من الفدية آخا بقوله يتقصد اه

(المادة ٧١٨)

للرهن والمرتهن ان يفسخا الرهن باتفاقهما لكن للمرتهن حبس الرهن
وامساكه الى ان يستوفي ماله في ذمة الراهن بعد الفسخ
وله ان يمسك الرهن بعد فسخ عقده أي عقد الرهن حتى يقبض
دبته الا وقت ان يراه أي المرتهن عن الدين لان الرهن لا يبطل بمجرد التفاسخ
بل يرد على الراهن بطريق الفسخ فانه يبقى ما بقى القبض والدين (جمع الاثر
في كتاب الرهن)

(المادة ٧١٩)

يجوز ان يعطى المكفول عنه رهناً لكفيله
رجل اكفل بدين عن انسان بامره ثم المكفول عنه رهن عيناً بالدين المكفول
به من الكفيل قبل اداء الكفيل جاز (هندية في الباب الحادي عشر من
كتاب الرهن)

(المادة ٧٢٠)

يجوز ان يأخذ الدائن من المدين رهنًا واحداً سواء كانا شريكين

في الدين أو لا وهذا الرهن يكون مرهوناً في مقابلة مجموع الدين
 رهن رجل عينا عند رجلين بدين لكل منها صح وكله رهن من كل منها
 ولو غير شريكين فإن تهاياً فكل واحد منها في نوبته كالمثل في حق الآخر هذا
 لو مما لا تجزئ وإن مما تجزئ فلي كل حبس النصف فلو دفع له كله ضمن
 عنده خلافاً لها وأصله مسألة الوديعة زيلعي ولو هلك ضمن كل حصته لتجزئ
 الاستيفاء فإن قضى دين أحدهما فكله رهن عند الآخر لما سر ان كل الدين رهن
 في يد كل منها بلا تفرق (رد المختار فيما يجوز ارتثامه وما لا يجوز من الرهن)
 (ح ١٠) قوله عند رجلين أي وقبله فلو قبل أحدهما دون الآخر لا يصح
 كما لو قال رهنت النصف من ذا واستأجنتني عن المقدس (رد المختار)
 قوله وكله رهن من كل منها أي يصير كله محبوساً بدين كل واحد منها إلا ان
 نصفه يكون رهناً من هذا ونصفه من ذلك ابن كمال وهذا بخلاف المبة لأن موجبها
 ثبوت الملك والثمن الواحد لا يكون كله ملزماً لكل واحد من رجلين على الكمال
 في زمان واحد فدخله الشبوع ضرورة وحكم الرهن الحبس ويجوز كون الدين
 الواحدة محبوسة بحق كل منها على الكمال وتسامه في الكفاية (رد المختار)
 قوله ولو غير شريكين أي في الدين ولو كان من جنسين مختلفين بأن يكون
 دين أحدهما دراهم ودين الآخر دنانير غناية (رد المختار)
 قوله وأصله مسألة الوديعة أي إذا أودع عند رجلين شيئاً قبل القسمة فدفع
 أحدهما كله إلى الآخر فإن الدافع يضمن عنده خلافاً لما زيلعي (رد المختار)
 قوله بلا تفرق أي بلا تجزئ فلا يكون له استرداد شيء منه مادام شيء من
 الدين باقياً كما لو كان المرتين واحداً (رد المختار)

(المادة ٧٢١)

يجوز للدائن ان يأخذ رهناً واحداً في مقابلة دينه الذي على اثنين
 وهذا أيضاً يكون مرهوناً في مقابلة مجموع الدينين

وان رهنا رجلا واحدا بدين عليهما صح بكل الدين ويمسكه الى اسقيفاه كل
 للدين ان لا شيوخ (در المختار فيما يجوز ارتهانه وما لا يجوز)
 (ح ١٠) قوله وان رهنا رجلا واحدا ينفى صفقة واحدة لقول الكرخي
 وهو فرس أو فرسان فليس المراد توحيد المرهون بل توحيد الرهن أي
 القعد (رد المختار)
 قوله ويمسكه أي فلو رأى أحدهما ما عليه لم يكن له ان يقبض من الرهن شيئا
 لان فيه تفريق الصفقة على الرهين في الاساك اتحاني (رد المختار)

الباب الثالث

في بيان المسائل التي تتعلق بالمرهون وينقسم الى فصلين

الفصل الاول

في بيان مؤنة المرهون ومصاريفه

(المادة ٧٢٢)

على المرتهن ان يحفظ الرهن بنفسه أو بمن هو أمينه كمياله وشريكه وخادمه
 والمرتهن أن يحفظ الرهن بنفسه وزوجه وولده وخادمه الذي في عياله
 وأجير ومشاهدة أو مساندة لان العبرة بالمساكنة لا بالنفقة حتى ان الزوجة لو دفعت
 الرهن الى الزوج لا يضمن ان هلك مع ان الزوج ليس في نفقتها (جمع الانهر
 في كتاب الرهن)

(ح ١٠) قوله وليس في نفقتها الخ ويجري مجرى الميال شريك المفاوضة
 والتمان ولا يشترط في الزوجة والولد كونهما في عياله الخ المستبر في كون
 الشخص عيالا له ان يساكنه سواء كان في نفقة أم لا كالزوجة والوالد والخادم
 الذين في عياله (رد المختار)

{ المادة ٧٢٣ }

المصاريف التي تلزم لحفظ الرهن كأجرة المحل والناطور على المرتهن وأجرة بيت حفظه وأجرة حافظه وأوى لغنم على المرتهن (در المختار) وعلى المرتهن مؤنة حفظه اي ما يحتاج في حفظ نفس الرهن ورده الى يده اي رد الرهن الى يد المرتهن ان خرج من يده كجصل الآبق ان كان قيمة الرهن مثل الدين وان كانت أقل منه فالمؤنة عليه أيضاً بالطريق الاولى وكذا مؤنة رد جزئه الى يد المرتهن كأجرة بيت حفظه وحافظه (ملحق الاجمع مع شرحه بجمع الانهر)

{ المادة ٧٢٤ }

الرهن ان كان حيواناً فعلقه وأجرة راعيه على الراهن وان كان عقاراً فعميره وسقيه وتلقيحه وظهير خرقة وسائر مصاريفه التي هي لاصلاح منافعه وبقائه عابدة الى الراهن أيضاً

وأجرة راعيه ونفقة الرهن والحراج والشرع على الراهن والاصل فيه ان كل ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن بنفسه وتيقته فعلى الراهن لانه ملكه وكل ما كان لحفظه فعلى المرتهن لان حبسه له . واعلم انه لا يلزم شئ منه لو اشترط على الراهن (قهستاني عن الذخيرة) (در المختار)

ومؤنة تيقته واصلاحه على الراهن كالنفقة والكسوة وأجرة الراعي وأجرة غلظ ولد الرهن وسقي البستان وتلقيح نخله وجفاده والقيام بمصالحه (ملحق الاجمع في كتاب الرهن)

{ المادة ٧٢٥ }

كل من اراهن والمرتهن اذا صرف على الرهن ما ليس عليه بدون اذن الآخر يكون متبرعاً وليس له ان يطالب الآخر بما صرفه

وكل لما يجب على أحدهما فأداء الآخر كان متبرعاً إلا أن يأمره القاضي به وجعله ديناً على الآخر فينتد يرجع عليه وبمجرد أمر القاضي بلا تصريح يجعله ديناً لا يرجع كما في الملتقط وعن الإمام لا يرجع لو صاحبه حاضراً مطلقاً خلافاً للثاني وهي فرعي مسألة الحجر (زبلي) (در المختار في كتاب الرهن) (ح ١) قوله خلافاً للثاني حيث قال يرجع حاضراً وغائباً كما في الذخيرة لكن في الحانية أنه لو كان حاضراً وأبى من الاتفاق فأمر القاضي به رجوع عليه وبه يفتى فيمستاني فالفتى به قول الثاني وعليه فلا فرق بين الحاضر والغائب وهو ظاهر المطلق المتن (رد المختار)

قوله مسألة الحجر لأن القاضي لا يلى على الحاضر ولا ينفذ أمره عليه لأنه لو نفذ أمره عليه لصار محجوراً عليه وهو لا يملك حجره عنده وعند أبي يوسف يملك فيقبل أمره عليه زبلي (رد المختار)

الفصل الثاني

في الرهن المستعار

(المادة ٧٢٦)

يجوز أن يستعير أحد مال آخر ويهرنه بأذنه ويقال لهذا الرهن المستعار رجل استعار من آخر عتياً ليرهنه بدينه فأطرحه تحت الاعارة (قاضيهان)

(المادة ٧٢٧)

إن كان اذن صاحب المال مطلقاً فالمستعير أن يهرنه بأي وجه شاء والمستعير أن يهرنه بقليل أو كثير إذا أطلقه المعير ولم يسم ما يهرنه (قاضيهان)

(المادة ٧٢٨)

إذا كان اذن صاحب المال مقيداً بأن يهرنه في مقابلة كذا دراهم أو في مقابلة مال جنسه كذا أو عند فلان أو في البلدة القلانية فليس

للمستعير أن يرهنه إلا على وفق قيده وشرطه
 وإن سعى المير قدر أو جنساً لا يجوز للمستعير أن يخالف فإن خالفه المستعير
 فرهنه بأقل مما سعى أو أكثر أو بنصف آخر لا يجوز ويصير ضامناً وكذا لو
 استعار ليرهنه عند فلان فرهنه عند غيره واستعاره ليرهنه بالكوفة ورهنه بالبصرة .
 وللمعير أن يأخذ من المرتهن فإن هلك في يد المستعير أن هلك في يده قبل أن
 يرهنه أو هلك بعدما يرهنه واقتسك لاضمان فإن هلك الرهن فقال المالك هلك
 عند المرتهن وقال المستعير هلك قبل أن أرهنه أو هلك بعدما رهنه واقتسكته كان
 القول قول الراهن مع يمينه وإذا رهنه المستعير على الوجه الذي أذن المعير كان
 على المستعير قدر ما يسقط من دين الراهن وكذلك لو دخل عيب فسقط بعض
 الدين يضمن المير قدر ذلك ولو أن الراهن . عجز عن فك الرهن ففرض المير
 دين الراهن كان للمعير أن يرجع على الراهن بقدر ما سقط من الدين عند
 الملاك ولا يرجع بأكثر من ذلك حتى لو كانت قيمة الرهن ألفاً ورهنه بألفين
 بلذن المير واقتسك المالك بألفي درهم لا يرجع على الراهن بأكثر من الألف
 وليس للمرتهن أن يمتنع عن قبض الدين من الغير بل يجبر على ذلك حتى يقبض
 ويسلم إليه الرهن (قاضخان في فصل في من يرهن مال الغير من كتب الرهن)

الباب الرابع

في بيان أحكام الرهن وينقسم إلى أربعة فصول

الفصل الاول

في بيان أحكام الرهن العمومية

(المادة ٧٢٩)

حكم الرهن هو ان يكون للمرتهن حق حبسه الى حين فكه وان

يكون أحق من سائر الترماء باستيفاء الدين من الرهن إذا توفي الراهن
 وأما حكمه فلك التمين الموهنة في حق حبس حتى يكون أحق بما سلكه إلى
 وقت إيفاء الدين فإذا مات الراهن فهو أحق به من سائر الترماء فيستوفي منه
 دينه فيها فضل يكون لسائر الترماء والوثة ولو مات وأفلس وعليه ديون يكون
 المرتهن أخص به من سائر الترماء كذا في محيط السرخسي (هندية في الباب
 الأول من كتاب الرهن)

وأما الحكم الثالث وهو وجوب تسليم المرهون عند الاقتضاء فيتمتع به معرفة
 وجوب التسليم فتقول وبالله التوفيق وجوب تسليمه بعد قضاء الدين قضى أو لا
 ثم يسلم الرهن لأن الرهن وثيقة وفي تقديم تسليمه إبطال الوثيقة ولأنه لو سلم
 الرهن أو لاقى الجائر ان يموت للراهن قبل قضاء الدين فيصير المرتهن كواحد
 من الترماء فيظل حقه فلزم تقديم قضاء الدين على تسليم الرهن (بمائع في حكم
 الرهن من القبضية في الرهن) إذا مات الراهن وعليه ديون كثيرة فالمرتهن أحق
 بالرهن فانه كان أحق بالمرهون من الراهن حال حياته وكذا من ضمانه بعد
 وفاته (من رهن المحيط البرهاني في الفصل السادس)

ولو مات الراهن قبل البيع وعليه ديون كثيرة وليس له سوى الرهن فانه يباع
 ويكون المرتهن أحق من سائر الترماء فان فضل شيء منه صرف الفضل إلى سائر
 الترماء وإن قصر عنه يكون المرتهن ببقية دينه أسوة للترماء (مجمع الفتاوى في
 الرهن قله الكفوي على قيد علي اقندي)

(المادة ٧٣٠)

لا يكون الرهن مانعاً عن مطالبة الدين وللمرتهن صلاحية مطالبة
 بعد قبض الرهن أيضاً
 له أي للمرتهن طلب دينه من دائنه لأن الرهن لا يسقط طلب الدين
 (ددر في كتاب الرهن)

(المادة ٧٣١)

إذا أوفى مقسداً من الدين لا يلزم رد مقدار من الرهن الذي هو في مثالبته وللمرتهن صلاحية حبس مجموع الرهن وامسأكه الى أن يستوفى تمام الدين ولكن لو كان للمرهون شيئين وكان تعيين لكل منهما مقدار من الدين إذا أدى مقدار ما تعين لأحدهما فللراهن تخلص ذلك فقط ولو رهن فرسين بالالف لا يأخذ أحدهما بقضاء حصته لحبس الكل بكل الدين كالمبيع في يد البائع فإن سعى لكل واحد منهما شيئاً من الدين له أن يقبض أحدهما إذا أدى ما سعى له بخلاف البيع لتعدد القصد بتفصيل الغن في الرهن لا البيع وهو الأصح (رد المختار فيما يجوز ارتثاه وما لا يجوز)

(ح ١٠) قوله لا البيع لأن قبول القصد في أحد المرهونين لا يكون شرطاً لصحة القصد في الآخر حتى إذا قبل أحدهما صح بخلاف البيع لأن فيه لا يتعد بتفصيل الغن ولهذا لو قبل البيع في أحدهما دون الآخر يطل البيع في الكل لأن البائع يتضرر بتفريق الصفقة عليه لأن العادة قد جرت بضم الردي الى الجيد في البيع فيلحقه الضرر بالتفريق زيلى (رد المختار)

قوله هو الأصح أي الفرق بين ما إذا سعى لكل من المرهونين شيئاً وبين ما إذا لم يسع هو الأصح كافي التبين والكفاية وهو روايات الزيادات (رد المختار)

(المادة ٧٣٢)

لصاحب الرهن المستعار ان يؤخذ الراهن المستعير لتخليصه وتسليمه إياه وإذا كان المستعير عاجزاً عن أداء الدين لقرره فلمعير ان يؤدي ذلك الدين ويستخلص ماله من الرهن وله الرجوع بذلك على الراهن

استعار شيئاً لبرهته فرهن جاز له ان يأمره بقضاء الدين واسترداده (قبة في رهن المستعار) ومثله في الذخيرة (نتيجة) ولو ان الراهن عجز عن انفكاك

الرهن يخفى الميراثين الراهن كان للميراث ان يرجع على الراهن بقدر ما سقط من الدين عند الهلاك ولا يرجع بأكثر من ذلك حتى لو كانت قيمة الرهن ألفاً فرهنه ألفين بأذن الميراث والملك المالك يألفي درهم لا يرجع بأكثر من ذلك (من نقل بمجة الفتاوى)

(المادة ٧٣٣)

لا يبطل الرهن بوفاء الراهن والميراثين ولا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت الميراثين ولا بموتهما ويبقى الرهن رهنًا عند الورثة (قاضيان في فصل فيما يجوز رهنه وما لا يجوز)

(المادة ٧٣٤)

إذا توفي الراهن فان كان الورثة كباراً قاموا مقامه ويلزمهم أداء الدين من التركة وتخليص الرهن وان كانوا صغاراً أو كباراً إلا أنهم غائبون عن البلد أى هم في محل بعيد عنها مدة السفر فالوصى يبيع الرهن بأذن الميراثين ويوفى الدين من ثمنه

والوارث استخلاص التركة بقضاء الدين ولو كان مستغرقاً (اشياء في القول في الملك) ثم اعلم ان ملك الوارث بطريق الخلافة عن الميت فهو قائم مقامه كأنه حقه (اشياء في المحل المزبور) مات الراهن باع وصيه رهنه بأذن ميراثه وقضى دينه لميراثه مقامه فان لم يكن له وصى لصح القاضي له وصياً وأمره ببيعه لان نظره علم وهذا لو ورثته صغاراً فلو كباراً خلقوا الميت في المال فكان عليهم تخليصه جوهره (در المختار) (في باب التصرف في الرهن والحناية عليه)

(المادة ٧٣٥)

ليس للميراث ان يأخذ ماله من الميراثين ما لم يؤد الدين الذى هو في مقابلة الرهن المستعار سواء كان الراهن المستعير حياً او كان قد مات قبل

فك الرهن

وفي فتاوى العناية ولو رهنه المستعير مع شيء آخر لم يأخذ المبر عنه الا ان يقضى جميع الدين (هندية في الباب الحادي عشر من الرهن) وان كان الراهن قابلاً وصدق المرتهن رب التوب انه توبه يدمغه اليه ويأخذ دينه ولم يكن رب التوب متطوعاً وان قال المرتهن لا أعلم التوب لم يكن له على التوب سبيل (كذا في التذخيرة) (هندية في المحل المزبور)

(المادة ١٣٦)

لو توفي الراهن المستعير حال كونه مقلساً مديوناً بقي الرهن المستمار في يد المرتهن على حاله سرهوناً ولكن لا يباع بدون رضى المير واذ اراد المير بيع الرهن وايفاء الدين فان كان ثمنه يفي الدين فيباع من دون نظر الى رضى المرتهن وان كان ثمنه لا يفي الدين فلا يباع من دون رضى المرتهن

ولو مات مستعيره مقلساً مديوناً فالرهن باق على حاله فلا يباع الا برضا المير لانه ملكه ولو اراد المير بيعه وأتى الراهن البيع بغير رضاه لكانه اي بالرضى وفاء والا لا يباع الا برضاه أي المرتهن (در المختار في باب التصرف في باب الرهن والحناية عليه)

(ح ١٠) قوله واني الراهن كذا في المنع وصوابه المرتهن كانه عليه الرمي لان قرض المسئلة ان الراهن وهو المستعير قد مات (رد المحتار)

(المادة ١٣٧)

لو توفي المير ودينه أزيد من تركته يؤمر الراهن بتأدية دينه وتخليصه الرهن المستمار وان كان عاجزاً عن تأدية الدين بسبب فقره

يُتَى ذاك الرهن المستأجر عند المرتين مرهوناً على حاله ولكن لو رثته
المعير آداء الدين وتخليصه وإذا طالب غرماء المعير بيع الرهن فإن كان
ثمنه يفي الدين يباع من دون نظر إلى رضى المرتين وإن كان لا يفي
فلا يباع بدون رضا

ولو مات المعير مفلساً وعليه دين أمر الراهن بقضاء دين نفسه ويرد للرهن
ليصل كل ذي حق حقه وإن عجز لفقره فالرهن على حاله كما لو كان المعير حياً
ولو رثته المعير أخذه أي الرهن بعد قضاء دينه كموت فإن طلب غرماء المعير من
ورثته بسبه فإن به وفاء يبيع والا فلا يباع إلا برضاء المرتين كما مرهماً من
(در المختار في المحل المزبور)

(المادة ٧٣٨)

إذا توفي المرتين فالرهن يفي مرهوناً عند ورثته
ولا يطل الرهن بموت الراهن أو المرتين أو بموتهما ويبقى رهناً عند الورثة
(من رهن البزاية)

(المادة ٧٣٩)

إذا رهن شخص رهناً عند رجلين على دين لهما بذمته فأدى
لاحدهما ماله بذمته فليس له استرداد نصف الرهن وما لم يقضهما جميع
مالهما بذمته ليس له تخليص الرهن منهما
وفي التهذيب ولو كان المرتين اثنان فاستوفى أحدهما دينه فلا أثر حبس
الرهن حتى يستوفى دينه (آثار حانية من كتاب الرهن)

(المادة ٧٤٠)

من أخذ من مديونية رهناً فله أن يسلك الرهن إلى أن يستوفى

جميع ماله من الدين بذمتها
وكذا لو كان الراهن انسان فأوفى أحدهما حصته فللمرتهن حبس الكل حتى
يؤدي الآخر (تأمل غانية في المحل المزبور)
(المادة ٧٤١)

إذا ألتف الراهن الرهن او عيه يضمن وكذلك المرتهن إذا ألتفه او
عيه يسقط من الدين مقدار قيمته

فإذا ألتف الراهن الرهن حكمه حكم ما اذا أعتقه غنياً كما مر قوله كما مر
أي من انه لو كان الدين حالاً أخذه منه كله والا أخذ للقيمة لتكون رهناً الى
حلول الاجل (رد المختار في باب التصرف في الرهن) ولو استهلكه المرتهن
والدين مؤجل ضمن قيمته لانه ألتف مال الغير وكانت رهناً في يده حتى يحل
الاخذ لان الضمان بدل العين فانه حكمه ويؤجل الدين والمضمون من جنس حقه
استوفى المرتهن منه دينه ورد الفضل على الراهن ان كان فيه فضل وان كان دينه
أكثر من قيمته رجع بالفضل (مجمع الانهر في باب التصرف في الرهن)

(المادة ٧٤٢)

إذا ألتف الرهن شخص غير الراهن والمرتهن ضمن قيمته يوم ائلافه
وتكون تلك القيمة رهناً عند المرتهن

والرهن ان ألتفه أجنبي أي غير الراهن فالمرتهن يضمنه أي الملتف قيمته
يوم هلك وتكون القيمة رهناً عنده كما مر وأما ضمانه على المرتهن فتعبر بقيمته
يوم القبض لانه مضمون بالقبض السابق زاي (رد المختار في باب التصرف في الرهن)

الفصل الثاني

في تصرف الراهن والمرتهن في الرهن

(المادة ٧٤٣)

رهن كل واحد من الراهن والمرتهن المرهون عند شخص بدون
إذن الآخر باطل

رهن الرهن باطل كما حررناه في العارية معزيا للوهابية (در المختار في مسائل
متفرقة من كتاب الرهن)

قوله رهن الرهن باطل اه أي إذا رهنه الراهن أو المرتهن بلا إذن باطل
فلو بأذن صح الثاني وبطل الأول وقد مبينا في باب التصرف في الرهن (رد المختار
على در المختار في المحل المزور)

(المادة ٧٤٤)

إذا رهن الراهن الرهن بأذن المرتهن عند غيره يصير الرهن الأول
باطلا والثاني صحيحا

(المادة ٧٤٥)

إذا رهن المرتهن الرهن بأذن الراهن عند آخر يبطل الرهن الأول
ويصح الرهن الثاني ويكون من قبيل الرهن المستعار

ولو رهن المرتهن الأول عند الثاني بأذن الراهن الأول صح الرهن الثاني
وبطل الأول فصار كأن المرتهن استعار مال الراهن فرهنه (كذا في خزائن
المفتين) (هتدبه في الباب الثاني من الرهن)

(ح - ١٠) وفي شرح الطحاوي وإن أجاز المرتهن تصرف الراهن نفذ وبطل
الرهن والدين على حاله إلا في البيع خاصة لأنه يكون الفتن رهنا مكان المبيع
وكذلك لو كان التصرف في الإبتداء بأذن المرتهن نفذت تصرفاته وإن تصرف
تصرفا لا يلحقه نفذ وبطل الرهن عندنا (تأرا حانية في الثاني من الرهن)
مسئلة على حدة

ولو باع الراهن الرهن ثم رهن عند آخر أو أجر أو وهب وسلم فأجاز
 المرتهن الاول الرهن الثاني والاجازة أوالبة نفذ البيع وبطل ما سواه (أقروني)
 (المادة ٧٤٦)

لو باع المرتهن الرهن بدون رضى الراهن يكون الراهن غنياً إن شاء
 فسخ البيع وإن شاء نفذه بالاجازة
 وليس للمرتهن أن يبيع الرهن بغير إذن الراهن فإن باعه بغير اذنه توقف
 على اجازة صاحبه فإن أجازته جاز ويكون الثمن رهناً وإن لم يجز البيع لا يجوز
 البيع وله أن يبطله ويبيده رهناً (قله الكفوي على قيد علي أتدي)

(المادة ٧٤٧)

لو باع الراهن الرهن بدون رضى المرتهن لا يفسخ البيع ولا يطرأ
 خلل على حق حبس المرتهن ولكن إذا أوفى الدين يكون ذلك البيع نافذاً
 وكذا إذا أجاز المرتهن البيع يكون نافذاً ويخرج الرهن من الرهنسية
 ويبقى الدين على حاله ويكون ثمن البيع رهناً في مقام المبيع وإن لم يجز
 المرتهن البيع فالمشتري يكون غنياً إن شاء انتظر إلى أن يفتت الرهن
 وإن شاء رفع الأمر إلى الحاكم حتى يفسخ البيع
 يبيع الراهن الرهن موقوف على اجازة المرتهن أو قضاء دينه فإن أجاز صار
 ثمنه رهناً مكانه وإن لم يجز فسخ ولا يفسخ على الأصح فإن شاء المشتري صبر
 إلى أن يفتت الرهن أو رفع إلى القاضي ليلسخ (ملتقى الأبحر في باب التصرف
 في الرهن والجنابة عليه)

(المادة ٧٤٨)

لكل من الراهن والمرتهن إعادة الرهن بأذن صاحبه ولكل منهما

إعادته إلى الرهنية بعد ذلك

(ولو أطره أحدهما) أي أطر الراهن أو المرتهن الرهن باذن الآخر من (أجنبي خرج من ضمانه) أيضاً لما بنا من ان الضمان كان باعتبار قبضه وقد انتقض (فلو هلك في يده) أوفى يد المستعير هلك مجازاً لارتفاع القبض الموجب للضمان (ولكل منهما) أي من الراهن والمرتهن (ان يردّه) من المستعير رهناً كما كان لانه لم يخرج عن الرهنية بالإعارة ولأن لكل واحد حقاً محترماً في الرهن وهذا بخلاف الإجارة والبيع والهبة من الاجبي اذا باشرها أحدهما باذن الآخر حيث يخرج عن الرهن فلا يعود الا بسقط مبتدأه (كما في المداينة) (مجمع الأنهر في باب التصرف في الرهن)

(ح ١٠) ولو أطر المرتهن الرهن من راعته خرج من ضمانه ويرجع الرهن إلى يد المرتهن يعود ضمانه حتى يذهب الدين بهلاكه لعدم القبض الموجب للضمان (لمجمع الأنهر)

(المادة ٧٤٩)

للمرتهن ان يعير الرهن للراهن وبهذه الصورة لو قوفي الراهن فالمرتهن

يكون أحق بالرهن من سائر غرماء الراهن

(إعارة) أي الرهن (مرتهنه راعته أو) أطره (أحدهما) من الراهن والمرتهن (باذن صاحبه آخر) فقبضه (سقط ضمانه) أي ضمان الرهن حالاً لمنافاة بين يد العارية (يؤيد الرهن (وان) وصلية (بقي الرهن) ولهذا كان للمرتهن ان يسترده إلى يده ووفرع على قوله سقط ضمانه بقول (فهلكه) أي الرهن (مع مستعيره) أي مع راعته ان كان هو المستعير أو مع أجنبي ان كان هو المستعير (هلك بلا شيء) لموات القبض المضمون (ولكل منهما) أي من الراهن والمرتهن (ردّه) أي رد الرهن المستعار رهناً كما كان لأن لكل منهما حقاً محترماً فيه (فان مات الراهن) قبله أي قبل رده إلى المرتهن في صورة الإعارة (فالمرتهن أحق به)

أي بالرهن (من سائر الثمرات) لأن العارية ليست بلازمة والضمان ليس من لوازم الرهن قطعاً فإن حكم الرهن ثابت في ولد الرهن مع أنه غير مضمون بالهلاك وإذا أبقى الرهن فإذا أخذ عاد الضمان لمود القبض فيعود بصفته (درر في باب التصرف في الرهن)

(ح ١٠) قوله وان بقي الرهن أي رهنية الرهن (واني)

(المادة ٧٥٠)

ليس للمرتهن الانتفاع بالرهن بدون إذن الراهن أما إذا أذن الراهن وأباح الانتفاع فللمرتهن استعمال الرهن وأخذ ثمره ولينه ولا يسقط من الدين شيء في مقابلة ذلك

وليس للمرتهن الانتفاع بالرهن باستخدام ولا بسكنى ولا بلبس إلا بأذن المالك لأن حق المرتهن الحبس إلى أن يستوفي دينه دون الانتفاع (مجمع الأهر في كتاب الرهن)

ولو أذن الراهن للمرتهن في أكل الزوائد فأكلها فلا ضمان عليه ولا يسقط شيء من الدين وإن لم يقتسك الرهن حتى هلك قسم الدين على قيمة الحياء التي أكلها المرتهن وعلى قيمة الأصل فما أصاب الأصل سقط وما أصاب الزيادة أخذته المرتهن من الرهن (تنوير الأبصار في مسائل متفرقة من كتاب الرهن)

{ المادة ٧٥١ }

إذا أراد المرتهن الذهاب إلى بلد آخر فله أن يأخذ الرهن معه إن كان الطريق آمناً

(يجوز له السفر به) أي بالرهن (إذا كان الطريق آمناً) كما في الودعية (وإن كان له حمل ومؤنة) وكذا الانتقال عن البلد وكذا العدل الذي الرهن في يده كما في العهادية ممزياً لمدة على خلاف ما في فتاوى القاضيين ولعل ما في

المدة قول الامام وما في الفتاوى قولها كما يفيد كلام الفتية (در المختار) وليس للمرتهن ان يسافر بالرهن وقيل له ان يسافر وهو المختار عند البعض خزانة المفتين في آخر الرهن فقط ليس للمرتهن ان يسافر (ح) هذا عند أبي يوسف ومحمد وعلى هذا الوديعة (عد) المرتهن لو سافر بالرهن أو انتقل عن البلد لم يضمن وكذا المثل الذي في يده الرهن قال عماد الدين في فصوله المذكور في المدة بخلاف ما ذكر في فتاوى القاضيين أقول يحتمل ان ما في المدة قول أبي حنيفة وما ذكر فيها قولها فلا اشكال (جامع القصولين في الثالث والثلاثين في ضمان الرهن) (اقروى)

(ح ١٠) قوله آمناً أي ولم يقيد بالمصر اما اذا قيد به لا يملكه وتماعه في (ط) (در المختار)

قوله وكذا الانتقال أي الانتقال عن بلد السكنى في بلد آخر تأمل . قوله وكذا المثل أي كالمترين فيما ذكر (در المختار) قوله كالقاضيين اي قاضيهان والقاضي ظهير الدين حيث قال ليس للمرتهن أن يسافر بالرهن وزاد الاول وهذا عند الصحاحين قوله أقول يحتمل ان ما في القيد اه لا حاجة الى التوفيق فان ما في قاضيهان صريح في انه قولها (رد المختار)

ولا يملك المسافرة بالرهن اذا كان الطريق غوفاً واذا كان آمناً ان وجد التقييد بالمصر لا يملك وان لم يوجد التقييد بالمصر يملك وذكر في غير روايه الاصول ان قوله أبي حنيفة اذا كان الرهن شيئاً ليس له حل وموته وعلى قوله محمد اذا كان سفرراً لا بد يضمن على كل حال كذا في الذخيرة (هندية في الباب الثاني من الرهن)

الفصل الثالث

في بيان أحكام الرهن الذي هو في يد المثل

(المادة ٧٥٢)

يد المذل كيد المرتين يعني لو اشترط الراهن والمرتهن ايداع الرهن عند أمين ورضى الأمين وقبض الرهن تم الرهن وتوفى وقام ذلك الأمين مقام المرتين

ولو اتفقا على وضع الرهن عند عدل صح ويتم قبض المذل (ماتق الأبحر في باب الرهن) يوضع عند عدل قال عمر رضى الله عنه وإذا ارتهن الرجل من آخرهنا وسلمه على أن يضمه على يد عدل ورضى به المذل وقبضه تم الرهن حتى لو هلك الرهن في يد المذل يسقط دين المرتين كما لو هلك في يد المرتين ويصير المذل ثائبا عن المرتين في حق هذا الحكم وثائبا عن الراهن في حكم الضمان حتى لو استحق الرهن في يد المذل وضمن المستحق المذل فالعدل يرجع على الراهن ولا يرجع على المرتين (كذا في المحيط) (هـ) في الباب الثاني في الرهن بشرط أن يوضع على يد عدل

(المادة ٧٥٣)

لو اشترط حين العقد قبض المرتين الرهن ثم وضعه الراهن والمرتهن بالاتفاق في يد عدل يجوز

ولو اشترط أن قبض الرهن المرتين ثم جملاه على يد عدل جاز لانه لما جاز للعدل أن يقوم مقام المرتين في الابتداء فكذلك في البقاء (هـ) في محيط السرخسي (هـ) في المحل المزبور

(المادة ٧٥٤)

ليس للعدل أن يعطى الرهن للراهن أو للمرتين بدون رضا الآخر مادام الدين باقيا وإن أعطاه كان له استرداده وإذا تلف قبل الاسترداد

فالمعدل يضمن قيمته

وليس للمعدل ان يدفع الرهن الى الراهن قبل سقوط الدين الا برضى المرتهن وكذلك ليس له ان يدفعه الى المرتهن الا برضى الراهن فان دفع الى أحدهما من غير رضى الآخر فله ان يسترده ويبيده الى يده واذا هلك قبل الاسترداد ضمن المعدل قيمته (هندي في الحل المزبور)

(المادة ٧٥٥)

اذا توفي المعدل يودع الرهن عند عدل غيره بتراضى الطرفين وان لم يحصل بينهما الاتفاق فالخامس يضعه في يد عدل

واذا مات المعدل واجتمع الراهن والمرتهن على ان يضما على يد غيره فلهما ذلك وان أبى الراهن ذلك يطلب المرتهن من القاضى ان يضعه على يد عدل ويضمنه القاضى على يد عدل (تأريخانية في الفصل الثاني من كتاب الرهن)

الفصل الرابع

في بيع الرهن

(المادة ٧٥٦)

ليس لكل من الراهن والمرتهن بيع الرهن بدون رضا صاحبه ولا يبيع الراهن ولا المرتهن الرهن بلا رضى الآخر فتعلق حق كل منهما بالرهن كما بيناه (تنقيح الحامدي)

(المادة ٧٥٧)

اذا حل أجل الدين وامتنع الراهن عن أدائه فالخامس يبيع الرهن وأداء الدين فان أبى وعاند باعه الحاكم وأدى الدين

(مثل في المديون اذا حبس في حبس القاضى بالوجه الشرعى وامتنع من أداء الدين ويبع الرهن المرتهن بالدين ووفائه من ثمنه بدون وجه شرعى فهل

للحاكم بيعه ؟ الجواب نعم . قال في الخيرية مذهب الامام تأييد حبسه الى ان يبيع الرهن بنفسه لانه لا يرى الجبر على الحر المدين وضدهما للحاكم بيعه جبراً لانها يران الجبر عليه وهذه المسئلة فرع ذلك وصرح قاضيه خان وصاحب الاختيار وكثير بان الفتوى على قولها فاذا حكم به حاكم يراه نفذ وارتفع الخلاف والله اعلم اهـ (تنقيح الحامدي في كتاب المرتهن)

(ح ١٠) قوله للحاكم بيعه جبراً اهـ وتفسير الجبر ان يجبر العدل ايماءً فان لم يجبر الراهن على البيع فان امتنع باع الحاكم بنفسه قيل هذا على قولها بناء على بيع الحاكم مال المدين اذ امتنع وقيل هذا قول الكل لتقدم رضاه منه على البيع وهو الصحيح بزايه في الثالث من الرهن بهجة في فصل تصرفات الحاكم في الرهن

(المادة ٧٥٨)

اذا كان الراهن غائباً ولم تسلم حياته ولا مماته فالمرتهن يرجع الحاكم على ان يبيع الرهن ويستوفي الدين وفي المنة للمرتهن بيع الرهن باجازة الحاكم واخذ دينه ان كان الراهن غائباً لا يعرف موته ولا حياته (بزايه في السادس من المرتهن اقروى)

(المادة ٧٥٩)

اذا خيف فساد الرهن فالمرتهن بيعه وإبقاء ثمنه رهناً في يده باذن الحاكم واذا باعه بدون اذن الحاكم يكون ضامناً . كذلك لو أدرك ممر البستان المرهون وخضرته وخيف ثقله فليس للمرتهن بيعه الا باذن الحاكم وان باعه بدون اذن الحاكم يضمن

والمرتحن يبيع ما يخاف عليه الفساد باذن الحاكم ويكون ثمنه رهناً وعين الرهن امانه كالوديعة فكل ما يضمنه المودع بفعله فالمرتحن لا يضمن بفعله (من

آخره من التسهيل اقروي)

وفي الفتية غالب الراهن منذ سنين ولم تدرك حياته ولا موته والرهن قلنسوة فأكلها القرصة ولم يمكن للمرتن حفظها فله بيعها بإذن القاضى فيبيعها بجنس دينه ويأخذ من ثمنها دينه حالا وعند فراغ اجله مؤجلا قال الزاهدي وهذا حسن صحيح لان القاضى يبيع ما يخاف عليه الفساد من مال المفقود ثم الثمن مال الراهن لانه بدل ماله وقد جالس دين المرتن وطفره فيكون له ان يأخذ حقه (ضمانات فضلية من الراهن) (اقروي في كتاب الرهن)

ولو باع المرتن ما يخاف عليه الفساد من المتولد من الرهن كاللبن والخمرة وكذا نفس الرهن اذا كان مما يخاف عليه الفساد باعه بادن القاضى ويكون ثمنه رهناً وان باعه بلا إذن القاضى ضمن (بزايه في نوع في تصرفها من كتاب الرهن) (اقروي فالرهن)

(المادة ٧٦٠)

اذا حل وقت أداء الدين يصح توكيل الراهن المرتن أو المعدل أو غيرها ببيع الرهن وليس للراهن عزل ذلك الوكيل بعد ولا ينزل برفاة الراهن والمرتن أيضاً

فان وكل الراهن المعدل أو المرتن أو غيرها ببيعه وقت حلول الاجل صح فان تطلعت في عقد الرهن لا ينزل بالعزل ولا بموت الراهن ولا المرتن (ملتي الاجهر في باب الرهن بوضع عدل)

(ح - ١٠) قوله صح أي التوكيل لان الرهن ملكه فله ان يوكل من شاء من هو لا يبيع ماله مطلقاً أي معلقاً ومنجزاً قوله بالعزل أي عزل الراهن بدون رضى المرتن (مجمع الانهر)

(المادة ٧٦١)

لو كـيـل بـيـع الرهن يبيع الرهن اذا حل أجل الدين ويسلم ثمنه الى

المرتهن فان أتى الوكيل يجبر الرهن على بيعه واذا أتى وعاند الرهن أيضاً
باعه الحاكم واذا كان الرهن أو ورثته غائبين يجبر الوكيل على بيع الرهن
فان عاند باعه الحاكم

فان أتى الوكيل عن البيع ان كان البيع في عقد الرهن يجبر عليه وان مشروطاً
بعد تمام الرهن ذكر الكرخي انه لا يجبر وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله
وهو أخذ بعض مشايخنا وبعض مشايخنا قالوا يجبر وأشار إليه محمد رحمه الله في
الكتاب قال شيخ الاسلام وهو الصحيح (من المحيط البرهاني في أول الرهن
تقه الكفوي على قيد علي أقسدي في بيع الرهن وما يناسبه) فان حل الأجل
والرهن غائب أجبر الوكيل على بيعه كما يجبر الوكيل بالخصومة عليها عند غيبة
موكله وكذا يجبر لو شرطت بعد عقد الرهن في الاصح (ملتي البحر في باب
الرهن بوضع على عدل) وكيفية الاجبار ان يحبس القاضى أياما لبيع فان لم يسله
فالقاضى يبيعه عليه (درر غرر في باب الرهن بوضع عند عدل)

تحريراً في ١٤ محرم سنة ١٢٨٨

عن أعضاء وكيل درس وعن أعضاء مجلس رئيس جمعية بحلة وعن أعضاء

شورای دولة تدقيقات شرعية السيد مجلس تدقيقات شرعية

سيف الدين خليل صخر خلوصی

عن أعضاء جمعية بحلة عن أعضاء ديوان عن أعضاء ديوان

ابن عابدين زاده أحكام عدلية أحكام عدلية

علاء الدين احمد حلمی احمد خلوصی

مدير مكتب ابواب السيد عن أعضاء مجلس تدقيقات شرعية

يونس وهي عيسى روصی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد صورة الخط الهيايوني

ليعمل بموجبه

الكتاب السادس

في الامانات ويشتمل على مقدمة وثلاثة أبواب

المقدمة

في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالامانات

(المادة ٧٦٢)

الامانة هي الشيء الذي يوجد عند الامين سواء كان امانة بتقد
الاستحفاظ كالوديعة أو كان امانة ضمن عقد كالأجر والمستعار أو دخل
بطريق الامانة في يد شخص بدون عقد ولا قصد كما لو ألفت الريح في
دار أحد مال جاره بحيث كان ذلك بدون عقد لا يكون وديعة بل امانة فقط
ولي أي الوديعة امانة. الفرق بين الوديعة والامانة بالعموم والخصوص لان
الوديعة خاصة والامانة عامة فالوديعة هي الاستحفاظ قصداً والامانة ما يقع في
يده من غير قصد بأن هب الريح بثوب انسان وألقت في حجرة غيره وفي الوديعة

يرأ عن الضمان بالعود الى الوفاق وفي الامانة لا يبرأ بعد الخلاف (كما في النهاية والكفاية) وقال يعقوب باشا وفيه كلام وهو انه اذا اعتبر في أحدهما التقصد وفي الاخرى علمه كان بينهما تباين لا عموم وخصوص والاولى ان يقال والامانة قد تكون بغير قصد (كما لا يخفى اهـ) لكن يمكن الجواب بأن المراد بقوله والامانة ما يقع في يده من غير قصد كونها بلا اعتبار قصد لا ان عدم قصد مقترن فيها حتى يلزم التباين بل هي اعم من الودعية لانها تكون بالقصد فقط والامانة قد تكون بالقصد وبغيره تدبر (وما في النهاية) من أنه قد ذكرنا أن الودعية في الاصطلاح هو التسليط على الحفظ وذلك يكون بالمقد والامانة اعم من ذلك فانها قد تكون بغير عقد فيه كلام وهو ان الامانة مبينة للودعية بهذا المعنى لا انها اعم منها لان التسليط على الحفظ فعل المودع وهو المعنى والامانة عين من الاعيان فيكونان متباينين والاولى أن يقول والودعية ما يترك عند الامن (كما في هذا المختصر) (مجمع الانهر) وحكم الودعية وجوب الحفظ وصيرورة المال امانة في يده ووجوب أدائه عند طلب مالكة (وشرعته ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع) (مجمع الانهر كما بينه في تفصيله) قال في المنع ان الامانة علم لما هو غير مضمون فشملت جميع الصور التي لا ضمان فيها كالعارية والمستأجرة والموصى بخدمة في يد الموصى له بها والودعية ما وضع للامانة بالانجاب والقبول فكانا متباينين (واختاره صاحب النهاية) وفي البحر وحكمهما يختلف في بعض الصور لانه في الودعية يبرأ عن الضمان اذا عاد الى الوفاق وفي الامانة لا يبرأ عن الضمان بعد الخلاف (نكتة) (ذكر في الماش) روي ان زليخا لما ابتلت بالفقر وابتضت عينها من الحزن على يوسف عليه السلام جلست على قاعة الطريق في زي الفقراء فرأها يوسف عليه السلام فقامت تنادي أها الملك اسمع كلامي فوقف يوسف عليه السلام فقالت الامانة اقامة المملوك مقام الملوك والحياة اقامة الملوك مقام المملوك فسأل عنها فقيل انها زليخا فتزوجها رحما الله زليلى (رد المختار على در المختار)

(المادة ٧٦٣)

الوديعة هي المال الذي يوضع عند شخص لاجل الحفظ
والوديعة ما يترك عند الامين للحفظ مالا كان أو غيره (ملحق الإيجر مع
شرحه بمجمع الأنهر)

(المادة ٧٦٤)

الادباع هو احالة المالك محافظة ماله لآخر ويسمى المستحفظ مودعاً
{ بكسر الدال } والذي يقبل الوديعة وديعاً ومستودعاً
(الادباع تسليط المالك غيره على حفظ ماله) صريحاً أو دلالة لما قال
في المحيط لو اتفق زق رجل فأخذه رجل ثم تركه ولم يكن المالك حاضراً
يضمن لانه لما أخذه فقط التزم حفظه دلالة وان لم يأخذه ولم يترك منه لا يضمن
وان كان المالك حاضراً لا يضمن في الوجهين (بمجمع الأنهر)

{ المادة ٧٦٥ }

العارية هي للمال الذي تملك منفعة لآخر مجاناً أي بلا بدل ويسمى
معاراً ومستعداً أيضاً

هي تملك منفعة بلا بدل (ملحق الإيجر) قوله تملك منفعة من عين مع بقائها
احترازاً عن قرض نحو الدراهم وعن البيع والهبة قوله بلا بدل احترازاً عن
الاجارة (بمجمع الأنهر)

(المادة ٧٦٦)

الاعارة اعطاء الشيء عارية والذي يبطيه يسمى معيراً

(المادة ٧٦٧)

الاستعارة أخذ العارية ويقال للأخذ مستعير

الباب الاول

في بيان احكام عمومية تتعلق بالامانات

(المادة ٧٦٨)

الامانة لا تكون مضمونة يننى اذا هلكت أوضاعها بلا صنع الامين

ولا تقصير منه لا يلزمه الضمان

وفي الوديعة التمدي شرط الضمان (عتابة) في الوديعة المراد من التمدي هناك ترك الحفظ الملتزم والقصور فيه كما لا يخفى لمن تتبع والتمدي هنا بمعنى التقصير لكن الظاهر مما في العتابة في التمدي لا بد من فصل المودوع سوى التقصير والظاهر من فتاوى أبي السعود أقصدي في المضاربة والوديعة كذلك (للمولى المرحوم شيخ الاسلام أقروني محمد أقصدي)

(المادة ٧٦٩)

اذا وجد شخص في الطريق أو في محل آخر شيئاً فآخذه على سبيل التملك يكون حكمه حكم الناصب وعلى هذا اذا هلك ذلك المال أوضاع ولو بلا صنع أو تقصير منه يصير ضامناً وأما لو آخذه على ان يرده لملكه فان كان ملكه معلوماً كان في يده أمانة ويلزم تسليمه الى مالكه وان لم يكن ملكه معلوماً فهو لقطة ويكون في يد ملتقطه أى آخذه أمانة أيضاً

اللقطة أمانة اذا أشهد الملتقط ان يأخذها ليحفظها فيردها على صاحبها (فلو هلكت بشئ صنعته لا ضمان عليه) وكذا اذا صدقه المالك في قوله انه آخذها ليردها ولو أقر انه آخذها لنفسه ضمنها بالاجماع وان لم يشهد وقال أخذتها للرد للمالك وكذه المالك يضمن عند أبي حنيفة ومحمد (كذا في فتح القدير) وان لم يجد أحداً يشهد عند الرفع أو خاف انه لو أشهد عند الرفع يأخذ منه ظالم فترك

الاشهاد لا يكون شاملاً وان وجد من يشهد فلم يشهد حتى جاوزه ضمن لانه ترك الاشهاد مع القدرة عليه (كذا في فتاوى قاضيخان) (هدية في القطة) لو ادعى القطة رجل وأتى بالعلامات فالملتقط بالجوار ان شاء دفع اليه وأخذ كفيلاً وان شاء طلب منه البينة (كذا في السراجية) فلو دفعها بالجارية ثم جاء آخر فأقام البينة اتها له فان كانت القطة قائمة في يده الاول بأخذها صاحبها منه اذا قبل ولا شيء على الآخذ وان كانت هالكة أو لم يقدر على أخذها صاحبها بالجوار ان شاء ضمن النافع وان شاء ضمن الآخذ وذكر في الكتاب ان كان الملتقط دفع بقضاء قاض لا ضمان عليه والا يضمن (كذا في فتاوى قاضيخان) (هدية في القطة)

(المادة ٧٧٠)

يلزم الملتقط ان يعلن انه وجد لقطة ويحفظ المال في يده أمانة الى ان يوجد صاحبه واذا ظهر أحد وأثبت ان تلك اللقطة ماله لزمه تسليمها له (هـ) أي القطة أمانة بالاتفاق لا يضمنها الملتقط الا بالتعدي والمتع يسد الطالب ان أشهد انه أخذها ليردها الى صاحبها وان لم يشهد كذلك فهلك ضمن عند الطرفين ولم يشترط أبو يوسف الاشهاد (ويكتفي في الاشهاد من سمعوه يطلب لقطة فدلوه ويعرفها في مكان أخذها وفي مجامع الناس كأبواب ونحوه مدة يغلب على ظنه عدم صاحبها يسد ذلك المدة واللقطة التي لا تبقى كما لا طعمة وبعض الثمار يعرف الى أن يخاف فسادها ويتصدق بها ان شاء وان جاء ربا بدمه جاز ان شاء واجره له أو ضمن الملتقط أو ضمن الفقير لو كانت هالكة وأبهم ضمن لا يرجع على الآخر ويأخذها ان قائمة والافضل ان يحفظها الجاني صاحبها فان التصديق خصة والحفظ عزيمة (ملتي الابحر مع مجمع الانهر ملخصاً)

(المادة ٧٧١)

اذا هلك مال شخص في يد آخر فان كان أخذه إياه بدون اذن المالك

ضمن بكل حال وان كان أخذ ذلك المال باذن صاحبه لا يضمن لانه أمانة
 في يده الا اذا كان أخذه على سوم الشراء وسعى الثمن فهلك المال لزمه
 الضمان مثلاً اذا أخذ شخص مالاً بغير اذن من دكان البائع بدون اذنه فوقع من
 يده وانكسر ضمن قيمته وأما اذا أخذه باذن صاحبه فوقع من يده بلا
 قصد أثناء النظر وانكسر لا يلزمه الضمان ولو وقع ذلك الاثاء على آنية
 أخرى فانكسرت تلك الآنية أيضاً لزمه ضمانها فقط وأما الاثاء الاول
 فلا يلزمه ضمانه لانه أمانة في يده وأما لو قال لصاحب الدكان بكم هذا
 الاثاء فقال له صاحب الدكان بكذا غشاً خذه فأخذه بيده فوقع للارض
 وانكسر ضمن ثمنه وكذا لو وقع كأس الفخار من يد أحد فانكسر وهو
 يشرب لا يلزمه الضمان لانه أمانة من قيل المادية وأما لو وقع بسبب
 سوء استعماله فانكسر لزمه الضمان

رجل جاء الى زجاج فقال له ادفع اليّ هذه القارورة فاراه اياها فقال ارفعها
 فرفعها فوقعت فانكسرت لا يضمن الراجع لانه رفعها بأذنه وان كان على سوم
 الشراء فالثمن ليس بذكور والمقبوض على سوم الشراء لا يضمن الا بعد بيان
 الثمن في ظاهر الرواية فان كان قال للزجاج بكم هذه القارورة فقال الزجاج
 بكذا فقال آخذها ؟ فقال الزجاج نعم فأخذها فوقعت من يده فانكسرت كان عليه
 قيمتها هذا اذا أخذها بأذن صاحبها وان أخذها بغير اذن صاحبها كان ضماناً بين
 الثمن أو لم يبين (كذا في الطهيري) رجل ساوم رجلاً بقدر فقال صاحب أرنبي
 قدحك هذا فدفعه اليه فنظر اليه الرجل فوقع منه على أفداح لصاحب الزجاج
 فانكسر القدح والافداح قال محمد لا يضمن القدح لانه أمانة ويضمن سائر
 الافداح لانه أتلفها بغير اذنه (كذا في فتاوى قاضيه خان)

(هندية في الفصل الثاني في حكم المقبوض على سوم الثراء من اليبوع)

(المادة ٧٧٢)

الاذن دلالة كالاذن صراحة وأما اذا وجد التهي صراحة فلا عبء
بالاذن دلالة مثلاً اذا دخل شخص دار آخر باذنه فوجد اياه معداً للشرب
فهو مأذون دلالة بالشرب به فاذا أخذ ذلك الاياه ليشرب به فوقع من
يده وهو يشرب فلا ضمان عليه وأما اذا نهاه صاحب الدار عن الشرب
به ثم أخذه ليشرب به فوقع من يده وانكسر ضمن قيمته

جماعة في بيت انسان أخذ واحد منهم امرأة ونظر فيها ودفعها الى آخر فنظر
فيها ثم ضاعت لم يضمن أحد لوجود الاذن في مثله دلالة (هندية في الباب الرابع
عشر في المتفرقات من كتاب الغصب) لا عبء للدلالة في مقالة التصريح (جامع
للخامس في بيان قاعدة الاصول)

لذا اراد بالدلالة الدلالة الحالية فعدم اعتبارها عند التصريح ظاهر اد دلالة
الحال ضعيفة بالقياس الى التصريح وهي ساقطة في جنب القوي (شرح الجامع
المسمى بخاتمة الدقائق)

الباب الثاني

في الودعة ويشتمل على فصلين

الفصل الاول

في بيان المسائل المتعلقة بعقد الابداع وشروطه

(المادة ٧٧٣)

ينتقد الابداع بالايجاب والقبول صراحة أو دلالة مشلاً اذا قال
صاحب الودعة اودعتك هذا الشيء او جعلته امانه عندك فقال المستودع

قلت انتمد الايداع صراحة وكذا لو دخل شخص خاناً فقال لصاحب
الخان أين أربط دابتي فأراه محلاً فربط الدابة فيه انتمد الايداع دلالة
وكذلك اذا وضع رجل ماله في دكان فراه صاحب الدكان وسكت ثم
ترك الرجل ذلك المال وانصرف صار ذلك المال عند صاحب الدكان
وديعة وأما لو رد صاحب الدكان الايداع بأن قال لا أقبل فلا يتمد
الايداع حيثذ وكذا اذا وضع رجل ماله عند جماعة على سبيل الوديعة
وانصرف وهم يرونه وبقوا ساكتين صار ذلك المال وديعة عند جميعهم
فاذا قاموا واحداً بعد واحد وانصرفوا من ذلك المحل فيما انه يتعين حيثذ
الحفظ على من بقي منهم آخراً يصير المال وديعة عند الأخير فقط

« وركبها الإيجاب » صريحاً كقوله أودعتك هذا المال أو كناية كما لو قال
الرجل اعطني ألف درهم أو قال رجل اعطني فقال أعطيتك فهذا على الوديعة كما
في المتع أو فعلاً كما لو وضع ثوبه بين يدي رجل ولم يقل شيئاً فهو ايداع أما لو
قال لم أقبل لم يضمن بالهلاك لأن الدلالة لا تعارض بالصريح « والقول » من
المودع صريحاً كقوله قبأته ونحوها أو دلالة كما لو سكت عند وضعه بين يديه لما
قال « في الخلاصة لو وضع كتابه عند قوم فذهبوا وتركوه ضمنوا اذا ضاع وإن
قام واحد بعد واحد ضمن الأخير لانه يتعين للحفظ قمتين ولهذا لو وضع ثيابه
بمرآى التياي كان ايداعاً وإن لم يتكلم ولا يكون الحملى مودعاً ما دام التياي حاضراً
فإن كان غائباً فالحملى مودع ولو قال لصاحب الخان أين أربطها فقال هنالك كان
ايداعاً وفي البرازية لبس ثوباً عراًى التياي فطس التياي انه ثوبه فاذا هو ثوب الغير
ضمن هو الأصح ولو نام الحملى وسرق الثوب إن نام قاعداً لا يضمن وإن
مضطجعاً يضمن « مجمع الأثر في كتاب الوديعة »

(المادة ٧٧٤)

لكل من المودع والمستودع فسخ عقد الابداع متى شاء
 وحكم الوديعة كون المال أمانة عند المستودع مع وجوب الحفظ والاداء
 عند الطلب بحر رائق وزيلى و شرح الكثر فيه في الوديعة وان طلبها رب الوديعة
 قادراً على تسليمها فتمها يبنى لو منع صاحب الوديعة ببد طلبه وهو قادر على
 تسليمها يكون ضامناً لانه ظالم بالتمتع حتى لو لم يكن ظالماً بالتمتع لا يضمن وبحر
 رائق في الوديعة .

(المادة ٧٧٥)

يشترط كون الوديعة قابلة لوضع اليد عليها وصالحه للتبني فلا يصح
 ايداع الطير في الهواء
 وشروطها كون المال قابلاً لاثبات اليد عليه لان الابداع عقد استحفاظ وحفظ
 الشيء أثبات اليد عليه محال فايداع الطير في الهواء والمال الساقط في البحر
 غير صحيح و درر في كتاب الوديعة .

(المادة ٧٧٦)

يشترط كون المودع والمستودع عاقلين مميزين وأما كونهما بالغين
 فليس بشرط فلا يصح ايداع المجنون والصبي غير المميز ولا قبولها الوديعة
 وأما الصبي المميز المأذون فيصح ايداعه وقبوله الوديعة
 «أومنها» عقل المودع فلا يصح قبول الوديعة من المجنون والصبي الذي لا يعقل
 وأما اللوغه فليس بشرط عندنا حتى يصح الابداع من الصبي المأذون وأما الصبي
 المحصور عليه فليس يصح قبول الوديعة (كذا في البدائع) (هندية في الباب
 الاول من كتاب الوديعة)
 وكون المودع مكلفاً شرط لوجوب الحفظ حتى لو أودع صيداً فاستهلكها لم

يضمن (يجمع الاثر في الوديعة)

الفصل الثاني

في أحكام الوديعة وضمانها

(المادة ٧٧٧)

الوديعة أمانة في يد الوديع بئله عليه اذا هلكت بلا تعد من المستودع وبدون ضمه وتقصيره في الحفظ لا يلزم الضمان الا انه اذا كان الايداع بأجرة على حفظ الوديعة فهلكت أو ضاعت بسبب يمكن التحرز منه لزم المستودع ضمانها مثلاً لو وقت الساعة للمودعة من يد الوديع بلا ضمه فانكسرت لا يلزم الضمان اما لو وطئت الساعة بالرجل أو وقع من اليد عليها شئ فانكسرت لزم الضمان كذلك اذا أودع رجل ماله عند آخر وعطاه أجرة على حفظه فضاع المال بسبب يمكن التحرز منه كالسرة يلزم المستودع الضمان

(وهي أمانة) هذا حكمها مع وجوب الحفظ والاداء عند الطلب واستيجاب قبولها فلا تضمن بالهلاك الا اذا كانت الوديعة بأجر (اشباه معزيا للزبالي) مطلقاً سواء أمكن التحرز أم لاهلك معها شئ أم لالحديث الداروقطى ليس على المستودع غير المثل ضمان (واشترط الضمان على الامين) كالخامى والخفى (باطل به يفتى) خلاصة (وصدر الشريعة) (در المختار في كتاب الوديعة)

(ص) وقع من يد رب البيت شئ على ودية عنده فأفسدها أو غير عليها فسقط فأفسدها ضمن وان كانت باسطة أو وسادة استعارها ليسقط لم يضمن هو ولا أجبره بخلاف الحال اذا زلق لأن فعله يعرض فيقيد بشرط السلامة بخلاف هذا (قبة في باب التصرف في العارية) (اقروى في العارية)

(أ. ح. ١) قوله الا اذا كانت الوديعة بأجر اه سيأتي ان الاجير المشترك لا يضمن وان شرط عليه الضمان وأيضاً قول المتن هنا واشترط الضمان على الامين باطل به يقتضي رد عليه وهذا مع الشرط فكيف مع عدمه وفي البرازية دفع الى صاحب الحمام استأجره أو شرط عليه الضمان اذا تلف قد ذكرنا انه لا أثر له فيما عليه التقوى سائحاني وانظر حاشية الفتال وقد يفرق بأنه هنا مستأجر على الحفظ قصداً بخلاف أجير المشترك فانه مستأجر على العمل (رد المحتار)

(المادة ٧٧٨)

اذا وقع من يد خادم المستودع شيء على الوديعة قلقت لزم الخادم الضمان انقضا من في عيال المودع ضمن التلف صغيراً كان أو كبيراً أو قاتلاً لا المودع (فصولين الثالث والثلاثين في استعمال الوديعة) (اقرئ في كتاب الوديعة)

(المادة ٧٧٩)

عمل ما لا يرضى به المودع في حق الوديعة تعد من القاعل (التعدي هو الذي يعمل بالوديعة ما لا يرضى به المودع) (عناية في الوديعة في شرح قوله فان طلبها صاحبها) (اقرئ في)

(المادة ٧٨٠)

الوديعة يحفظها المستودع بنفسه أو يستعطفها أمينه كمال نفسه فاذا هلك في يده أو عند أمينه بلا تعد ولا تقصير فلا ضمان عليه ولا على أمينه (المودع ان يحفظها) أي الوديعة (بنفسه) في داره ومنزله وحانوته ولو اجارة أو طرحة (وعبالة) من زوجته وولده وأجير له مساكنة سواء كانوا في نفقة أو لا وكذا لو حفظت الزوجة الوديعة بزوجها فضاقت لا تضمن الزوجة لانه ساكن معها بلا نفقة منها والمراد من الاجير التلميذ الخاص الذي استأجره مسانته أو مشاهرة بشرط ان يكون طعامه وكسوته عليه (ولده) الكثير ان كان في عياله دون الاجير المياومة (وعند الشافعي وأشبه المالكي يضمن بالرفع)

وشرط كون من في عاله أميناً فلو دفع الى زوجته وهي غير أمينة وهو غير عالم بذلك او تركها في بيته الذي فيه ودائع الثاس وذهب فضاعت ضمنه « كما في الخلاصة » « وجمع الأهر في الوديعة »

(المادة ٧٨١)

للمستودع ان يحفظ الوديعة في المحل الذي يحفظ فيه ماله
وللمودع ان يحفظ الوديعة على حسب ما يحفظ مال نفسه في داره وحانوته
(خلاصة في أول الوديعة)

(المادة ٧٨٢)

يلزم حفظ الوديعة في حرز مثلها بناء عليه وضع مثل التتود
والجوهرات في اصطلب الدواب أو الثبن تقصير في الحفظ وبهذه الحال اذا
ضاعت الوديعة أو هلكت لزم الضمان

ومعلوم ان وضع الوديعة فيما لا يوضع فيه امثالها تقصير في الحفظ كما هو
صريح عبارة البزاية وغيرها فالمراد بالحرز هنا حرز كل شيء بحسبه وان كان
المراد به في السرقة خلافة لا يقاس احد البابين على الآخر بلا تقل مع ان النقل
الصريح يخالفه كما علمت اهـ (تنقيح الحامدي في الوديعة)

(المادة ٧٨٣)

اذا كان المستودع جماعة متعدين فان لم تكن الوديعة قابلة للقسمة
يحفظها أحدهم بأذن الباقيين أو يحفظونها منابرة وبهاتين الصورتين اذا
هلكت الوديعة بلا تعد ولا تقصير فلا ضمان على أحد منهم وان كانت
الوديعة قابلة للقسمة يقسمها المستودعون بينهم بالسوية وكل منهم يحفظ
حصته منها وبهذه الصورة ليس لاحدهم ان يسلم حصته لمستودع آخر

بدون اذن المودع واذا سلمها فهلكت في يد المستودع الآخر بلا تعد ولا تقصير منه لا يلزمه الضمان بل يلزم الذي سلمه ايها ضمان حصته منها « وان اودع عند اثنين ما يقسم » اي ما يمكن قسمته كالدراهم والدنانير « اقتطعه » المودعان « وحفظ كل واحد منها حصته » لانه يمكن الاجتماع على حفظها وحفظ كل واحد منهما للنصف دلالة وثابت بالدلالة كالتأنيث بالثبوت فاذا دفع احدها كله الى الآخر ضمن الدافع عند الامام وكذا المرتبان والوكيلان بالشراء اذا سلم احدهما الى الآخر ما يمكن قسمته لان الاصل ان فعل الاثنين اذا اضيف الى ما قبل التجزي تناول البعض لا الكل فاذا سلم احدهما الكل الى الآخر ولم يرض المالك به « ضمن ولا يضمن القابض » لان مودع المودع لا يضمن عنده « وعنده لكل واحد منها حفظ الكل » اي كل الودعة « بأذن الآخر » لانه رضى بأمانتها فكان لكل واحد منها ان يسلم الى الآخر ولا يضمنه وان كان ما ودع عند الاثنين « مما لا يقسم » اي مما لا يمكن قسمته كالنقرس أو مما يتعيب بالقسمة كالتوب « حفظه » اي ما لا يقسم « احدهما بأذن الآخر اجاباً » لان المالك رضى بقبول يد كل واحد منهما على الأفراد في الكل « ويجمع الأنهر في الودعة »

(المادة ٧٨٤)

الشرط الواقع في عقد الايداع اذا كان ممكن الاجراء ومفيداً يكون معتبراً والا فهو لتو مثلاً اذا كان قد شرط وقت العقد ان يحفظ المستودع الودعية في داره ففعلها المستودع الى محل آخر بسبب وقوع حريق في داره لا يبرر ذلك الشرط وبهذه الصورة اذا فعلها فهلكت بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان وكذا اذا أمر المودع المستودع بحفظ الودعية ونهاه عن ان

يسلمها لزوجته أو ابنه أو خادمه أو لمن يأمنه على حفظ مال نفسه فإذا كان
ثمة أمر مجبر على تسليم الوديعة لأحد هؤلاء كان ذلك النهي غير معتبر
وبهذه الصورة أيضاً إذا هلك الوديعة بلا تمد ولا تقصير لا يلزم الضمان
وإذا سلمها بلا مجبورية فهلك لزمه الضمان كذلك إذا شرط أن تحفظ في
حجرة معينة فحفظها المستودع في حجرة غيرها فإن كانت حجر تلك الدار
متساوية في الحفظ لا يكون ذلك الشرط معتبراً وحيث إذا هلك الوديعة
فلا ضمان وأما إذا كان بين الحجر تفاوت كأن كانت إحدى الحجر بنيت
بالأحجار والآخرى بالأخشاب يعتبر الشرط ويكون للمستودع مجبوراً على
حفظها في الحجر التي تبين وقت العقد وإذا وضعا في حجرة دون تلك
الحجرة في الحفظ فهلكت يصير ضامناً

والاصل المحفوظ في هذا الباب ما ذكرنا أن كل شرط تمكن مراعاته ويفيد
فهو معتبر وكل شرط لا تمكن مراعاته ولا يفيد فهو هدر (كذا في البدائع)
(هندية في الباب الثالث من كتاب الوديعة) (ولو نهاه عن الدفع إلى بعض
من في عياله فدفن أن وجد بدا منه) بأن كان له عيال غيره ابن مالك (ضمن
والا لا وإن حفظها بشهرهم ضمن) وعن محمد أن حفظها بمن يحفظ ماله كوكيله
ومأذونه وشريكه مفاوضة وعتاقاً جاز وعليه الفتوى ابن مالك واعتمده ابن
الكثير وغيره وأقره المصنف (إلا إذا خاف الحرق أو الفرق وكان غالباً محبطاً)
فلو غير محبط ضمن (وسلمها إلى جاره أو إلى فلك آخر) إلا إذا أمكنه دفعها
لمن في عياله أو ألقاها فوقت في البحر ابتداءً أو بالتدريج ضمن زيلعي (در
الختار) (في الوديعة) (وإن نهى) عن دفعها إلى عياله فدفن إلى من
نهاه وله بد ضمن وإن إلى من لا بد منه كدفع الدابة إلى غلامه وشئ يحفظه

التقاء الى زوجته لا يضمن وان أمر بحفظها في بيت معين من دار حفظها في غيبه منها لا يضمن الا ان كان فيه خال ظاهر وان أمر بحفظها في دار حفظ في غيرها ضمن (ملتي الإبحر) ولو قال لا تدفع الى عيالك أو احفظ في هذا البيت فدفعها الى ما لا بد منه أو حفظها في بيت آخر من الدار فإن كانت بيت الدار مستورة في الحفظ أو أحرز (لم يضمن والا ضمن) كما اذا كان ظهر البيت المتلى عنه الى السكة لأن التقييد مفيد (در المختار مع بعض من حاشيته رد المحتار) شيان لا يوجبان الضمان مع الخلاف اذا قال لا تدفع الى زوجتك فدفعها اليها قاتل أو قال احفظها في هذا البيت حفظها في بيت آخر من تلك الدار خزانة اللقمة (أسرة) فخر يجوز دفع الودية اليهم ولا يضمن بتلفها الزوجة والوالد والمملوك والاجر (خزانة اللقمة) للمودع دفع الودية الى من في عياله كولدته ووالده وامرأته وأجيره مسانعة أو مشاهرة لا مباوئة (من القسولين اقرروي) (ح ١٠) فان ادعاه أي للدفع لجاره أو فلك آخر صدق ان علم وقوعه أي الحريق مبينة أي بدار المودع والا يمل وقوع الحريق في داره لا يصدق الا المبينة (رد المختار)

(المادة ٧٨٥)

اذا كان صاحب الودية غائباً غيبة منقطعة بحيث لا يعلم موته ولا حياته يحفظها المستودع الى ان يعلم موت صاحبها أو حياته ولما اذا كانت الودية مما يفسد بالكتيبين المستودع باذن الحاكم ويحفظ ثمنها أماته عنده لكن اذا لم يعيها قسدت بالكت لا يضمن

(وفي تاووي) أبي البيت رحمه الله اذا كانت الودية شيئاً يخاف عليه الفساد وصاحب الودية غائب فان رفع الامر الى القاضى حتى يبيع جاز وهو الاولى وان لم يرفع حتى فسدت لا ضمان عليه لانه حفظ الودية على ما أمر به (كذا في المحيط) وان لم يكن في البلد قاض باعها وحفظ ثمنها لصاحبها (كذا في السراج

(الرواج) (هتدية في الباب الرابع من كتاب الودية) « وفي فتاوى » إبي
الليث استودع رجلا ألف درهم ثم غلب رب الودية ولا يديري احي هو ام ميت
فقله ان يسكها حتى يعلم موته ولا يتصدق بها بخلاف النقطة « تانارخانية في
الفصل العاشر »

(المادة ٧٨٦)

الودية التي تحتاج الى الثقة كالخيل والبقر نفقها على صاحبها واذا
كان صاحبها غائبا يرفع المستودع الامر الى الحاكم والحاكم حيث يذامر
باجراء الانفع والاصلح في حق صاحب الودية فان كان يمكن ايجار الودية
يؤجرها المستودع برأى الحاكم ويتفق عليها من أجرتها أو يبيعها بشئ
مثله واذا لم يمكن ايجارها يبيعها فوراً بشئ المثل أو يتفق عليها المستودع
من ماله أو ثلاثة أيام ثم يبيعها بشئ مثله ثم يطلب نفقة تلك الايام الثلاثة
من صاحبها واذا اتفق عليها بدون اذن الحاكم فليس له مطالبة صاحبها
بما أنفق عليه

اذا كانت الودية ابلا او بقرآ او غنما وصاحبها غائب فاتفق عليها المودع بغير
امر القاضي فهو منطوع فان رفع الامر الى القاضي سأله القاضي البيعة على كون
الودية عنده وعلى كون المالك غائبا فاذا اقام البيعة على ذلك ان كانت الودية
شيئا يمكن ان يؤجره ويتفق عليها من غناها أمره القاضي بذلك وان كانت
الودية شيئا لا يمكن ان يؤجره فالقاضي يأمره بأن يتفق عليه من ماله يوما
أو يومين أو ثلاثة رجاء ان يحضر المالك ولا يأمره بالاتفاق زيادة على ذلك
بل يأمره بالبيع وامساك الثمن (والحاصل) ان القاضي يفضل بالودية ما هو
أصلح وانظر في حق صاحبها وان كان القاضي أمره بالبيع في أول الوهلة كان
لصاحبها أن يرجع عليه اذا حضر لكن في البداية يرجع بقدر القيمة لا بالزيادة ولو

اجتمع من ألبانها شيء كثير أو كانت الودبة أرضاً فأثمرت وخاف قساده فباعه
بلا أمر القاضي فلو في المصر أو في موضع يتوصل الى القاضي قبل ان يفسد
ذلك الشيء فهو ضامن وإن كان في موضع لا يتوصل الى القاضي قبل ان يفسد
ذلك الشيء فهو غير ضامن (تأثارية في الفصل العاشر من المتفرقات)
(من كتاب الودبة)

(المادة ٧٨٧)

إذا هلك الودبة أو نقصت قيمتها بسبب تعدى المستودع أو قصيره
لزمه الضمان مثلاً إذا صرف المستودع نقود الودبة في أمور نفسه
واستهلكها ضمنها وبهذه الصورة إذا صرف النقود التي هي أمانة عنده
على الوجه المذكور ثم وضع بدل تلك النقود في الكيس المهد لها فهلك
أو ضاعت بدون تعد ولا تقصير منه ضمن وكذا لو ركب دابة الودبة
بدون إذن المستودع فهلكت وهو ذاهب بها ضمن قيمتها سواء كان هلاكها
بسبب سرعة السير فوق الوجه المتعاد أو بسبب آخر أو بلا سبب وكذا
يضمنها إذا سرقت وكذا إذا وقع حريق ولم ينتقل الودبة الى محل آخر مع
قدرته على ذلك فأحترقت ضمنها

وان تعدى فيها بأن كانت ثوباً فلبسه أو دابة فركبها ضمن فإن أزال التعدي
زال الضمان بخلاف المستعير والمستأجر وكذا لو أودعها ثم استردها ولو أفق
بعضها فبذلك الباقي ضمن ما أفق فقط وإن رد مثله وخلطه بالباقي ضمن الجميع
« ملحق الإيجار في الودبة » وفي التأثارية عن التهمة وسئل حيد الوري عن
مودع وقع الحريق في بيته ولم ينتقل الودبة الى مكان آخر مع تمكنه منه فتركها
حتى احترقت يضمن ومثله لو تركها حتى أكلها العت كإتيان (رد المحتار على

در المختار ملخصاً) وفي الودعة التمدي شرط الضمان كالحامى ادا نام أو غاب
فسرق منه الثوب يضمن كما مر في السرقة (اقروى) والمراد من التمدي هنا
ترك الحفظ الملتزم والقصور فيه كما لا يخفى ان تتبع في التمدي هنا بمعنى التقصير
لكن الظاهر بما في النسخة ان في التمدي لابد من فعل المودع سوى التقصير
والظاهر من فتاوى ابي السعود في المضاربة والودعة كذلك « التمدي » هو
الذي يشمل بالودعة ما لا يرضى به المودع (اقروى)

(المادة ٧٨٨)

خلط الودعة بمال آخر بحيث لا يمكن تمييزها وتفرقها عنه بدون
اذن المودع يمدّ تعدياً بناء عليه لو خلط المستودع دنائير الودعة بدناير له
أو دنائير ودية عنده لاخر متماثلة بلا اذن فضاعت أو سرقت لزومه الضمان
وكذا لو خلطها بغير المستودع على الوجه المشروح ضمن الخالط
وكذا لو خلط المودع بجنسها أو غيره بماله أو مال آخر (ابن كمال) بغير
اذن المالك بحيث لا يميز الا بكلفة كخطة بشعر ودرهم جياذ بزبوف (مجنى)
ضمنها لاستهلاكه بالخلط لكن سباح تناولها قبل اداء الضمان « وصح الإبراء » ولو
خلطه بردي ضمنه لا عيه وبمكسه شريك لعلمه ولو خلطها احبى او من في
عياه لا يضمن المودع والضمان على الخالط صغيراً كان او كبيراً ولا يضمن ابوه
لاجله « وفي قضاء الجامع الصغير » الخلط على اربعة اوجه منها ما يمكن الوصول
اليه على وجه التمييز كخلط الحوز بالهوز والدرهم السود بالببيض وانه لا يتقطع
حق المالك بالإجماع « والثاني خلط يمكن الوصول اليه مع التعسر كخلط الحنطة
بالشعر وانه يتقطع حق المالك في بعض الروايات « الثالث خلط الحلق بالدهن
وانه يتقطع حق المالك اجماعاً الرابع خلط الحنطة بالحنطة ودهن الجوز بدهن
الحوز وانه يتقطع حق المالك عند أبي حنيفة وعندهما ان شاء ضمنه وان شاء
تركه في المخلوط وهذا اذا كان الخلط بغير اذنه وان كان بأدنه لجواب أبي حنيفة

لا يختلف وعند محمد شركة بكل حال وعند أبي يوسف يحصل المغلوب تبعاً
لغالب (خلاصة الفتاوى في الفصل الاول في حفظ الوديعة من كتاب الوديعة)

(المادة ٧٨٩)

إذا خلط المستودع الوديعة بإذن صاحبها على الوجه الذي ذكر في
المادة السابقة أو اختلطت مع مال آخر بدون صنعه بحيث لا يمكن تفريق
أحد المالين عن الآخر مثلاً إذا تهرى الكيس الذي فيه دنائير الوديعة
داخل صندوق فيه دنائير آخر للمستودع بمائلة لها فاختلط المالان
اشترك صاحب الوديعة والمستودع بمجموع الدنائير كل منهما على قدر
حصه وبهذه الصورة إذا هلكت أو ضاعت بلا تد ولا تقصير لا يلزم الضمان
وان بأذنه اشتركا شركة أملاك كما لو اختلط بغير صنعه كان انشق الكيس
لعدم التعدي (در المختار في الوديعة) وفي الاصل لو وضع كيس الوديعة في
صندوق وفيه كيس آخر له فانشق الكيس في الصندوق فاختلط بدراهمه لا يضمن
والخاطلة بينهما فان هلك بعضها هلك من مالها والباقى على قدر مالها (خلاصة
الفتاوى في الحل المزبور)

(وان اختلط) أي المودع الوديعة (بماله) بغير اذن المالك لانه ان خلطها
بأذنه كان شركاً فيها (بحيث لا يتجزأ) فان خلطها (بمجنسها) كخلط الحنطة
بالحنطة في غير المائع واللبن باللبن في المائع (ضمن) المودع لانه صار
مستهكاً له وإذا ضمنها ملكها (وانقطع حق المالك منها) أي من الوديعة (في
المائع وغيره عند الامام) لكن قالوا لا يباح له تناول قبل الضمان فيد يكون
المودع هو الخاطل لانه لو كان أجنبياً أو من في عياله لا يضمن المودع والضمان
على الخاطل صغيراً كان أو كبيراً ولا يضمن أبوه لاجله (كما في الخلاصة)
(وعندنا في غير المائع للمالك ان يشتركه ان شاء) لان هذا الخلط استهلاك

من وجه دون وجه آخر اذ لم يتعدر وصول المالك الى عين ماله حكماً بالقسمة
اذ القسمة فيما يكال أو يوزن افراز معتبر شرعاً وله أن الخلط استهلاك من كل وجه
لتعدر وصول المالك الى عين ماله حقيقة فينقطع ملك المالك على الخلوط
والقسمة ليست بموصلة الى عين حقه بل وسيلة الى الاحتطاع ضرورة وكذا للمالك
ان يشتركه في المائع ان شاء عند محمد لان الحفس لا يغلب الحفس (وعند أبي
يوسف يصير الأقل تابعاً للاكثر فيه اعتباراً للغالب اجزاء وعند الأئمة الثلاثة
في الخلط بالحفس لا يضمن (وان خلطها بغير حفسها كبر بشعر وزيت بشرج
ضمن للمودع واقطع حق المالك اجماعاً) لان هذا استهلاك حقيقة فيوجب
الضمان بالاجماع وان اختلفت الودعية بمال انودع بلا صنعه اشتركا اجماعاً لان
الضمان لا يجب عليه الا بالتعدي ولم يوجد وكانت شركة ملك فالمالك من ماله
فلا يضمن (مجمع الانهر في الودعية)

(المادة ٧٩٠)

ليس للمستودع ابداع الودعية عند آخر بدون اذن واذا اودعها لهلك
صار ضامناً ثم اذا كان هلاكها عند المستودع الثاني بتقصير أو تعد منه
فالمودع غير ان شاء ضمنها للمستودع الاول وان شاء ضمنها للثاني فاذا
ضمنها للمستودع الاول يرجع على الثاني بما ضمنه

والودعية لا تودع ولا توار ولا تؤجر ولا ترهن فان فعل شيئاً منها ضمن
(من عارية - البرازية) (ولو اودع المودع فهلكت الودعية ضمن الاول فقط
عند الامام) لان الثاني قبض المال من يد أمين اذ بالدفع لا يكون ضمناً مالم
يضارق لحضور رأيه فاذا فارق فقد ترك الحفظ اللازم بالترام فيضمن بتركه والثاني
مداوم على الحفظ ولم يوجد منه صنع في هلاك المال فلا يلزمه الضمان وعندها
وعند الأئمة الثلاثة ضمن أيا شاء أي يجبر المالك في التضمن لان الاول خائن
بال تسليم الى اثني بشرا اذن المالك والثاني تمتد بقضه بشرا اذنه فان ضمن المالك

الثاني رجع على الاول لانه طامل بأمره فيرجع عليه بما خلفه من المهددة لا بالعكس أي لا يرجع بالعكس أي ضمن المالك المودع الاول لا يرجع الاول على الثاني لانه ملك بالصلان فظهر انه أودع ملك نفسه (ملتقى الشجر مع مجمع الأنهر)

(المادة ٧٩١)

إذا أودع للمستودع الاول الودعية عند آخر باذن المودع خرج المستودع الاول من المهددة وصار الثاني مستودعاً

ولو دفع المودع الودعية الى آخر بأذن المالك أو بغير اذنه ثم أجاز المالك خراج المودع من الدين كأنه دفع اليه المالك (فتاوى اسكوي في كتاب الودعية وكذا في الفندية في آخر الباب العاشر من الودعية قبل العادية)

(المادة ٧٩٢)

كما انه يسوغ للمستودع استعمال الودعية بأذن صاحبها فله ان يؤجرها أو يديرها لآخر وان يرهنها أيضاً واما لو أجزاها أو أعادها لآخر أو رهنها بدون اذن صاحبها فهلك او قصت قيمتها في يد السائجر او المستير او المرتهن ضمن

الودعية لا تودع ولا تعار ولا ترهن ولا تؤجر فان فعل شيئاً منها ضمن (من طرية البرازية) استعمال الودعية بلا اذن يضمن وان هلك بلا استعمال لا يضمن (تنقيح الحامدي في الودعية) (ومن قاعدة الاصول) لا يجوز لاحد ان يتصرف في ملك الغير بلا اذنه (مجامع للخادى من الاصول) أقول يفهم منه انه ان أذن يجوز لانه مالك والمالك يتصرف في ملكه كيف ما يشاء (من كتاب اليون لمحروه)

(المادة ٧٩٣)

إذا اقترض المستودع دراهم الودعية لآخر بلا اذن ولم يحجز صاحبها

ضمنها المستودع وكذا لو أدى المستودع دين المودع الذي بذمته لا آخر
من الدراهم المودعة التي بيده فلم يرض المودع ضمن أيضاً
ولو أقرض مال غيره فأجاز به يكون المقرض رب المال وإن لم يجز وضمن
التابع برئ التابع ولو ضمن الدافع ملك ما دفع لغيره (فصولين في الفصل
الرابع والمشرين فيضية في الوديعة)

(المادة ٧٩٤)

يلزم رد الوديعة لصاحبها إذا طلبها ومؤنه الرد والتسليم أي مصاديقهما
وكلاهما عائدة على المودع وإذا طلبها المودع فلم يسلمها له المستودع
وهلكت أو ضاعت ضمنها للمستودع لكن إذا كان عدم تسليمها وقت
الطلب ناشئاً عن عذر كأن تكون حيتن في محل بعيد ثم هلكت أو
ضاعت لا يلزم الضمان

(فإن طلبها) أي الوديعة ردها بحبسها أي حبس المودع الوديعة والحال (هو
قادر على تسليمها) أي الوديعة (صار قاصباً يضمن إن ضاعت) لوجود التعدي
بمنه وهذا لأنه لما طالب لم يكن راضياً بإمسأكه بعده فيضمنها بحبسه عنه وقبضه
إشارة إلى أنه لو استردها فقال لم أقدر إن أحضر هذه الساعة فتركها فهلكت لم
يضمن لأنه بالترك صار مودعاً ابتداءً (وإلى أنه لو استردها فقال اطلبها غداً فلما
كان من الند قال هلكت لم يضمن إن هلكت قبل قوله اطلبها (كما في التهمتاني)
وإلى أنه لو طلب وقت الفتنة ولم يردّها خوفاً على نفسه أو على ماله بأن كان
مدفوناً مع ماله لا يضمن (كما في شرح المجمع) (يجمع الانهر في كتاب الوديعة)
وأجرة رد المستأجر والمستأجر والوديعة والرهن والمفصوب على المستعير
والمؤجر والمودع والمرتهن والتأصّب (ملحق الإبحر في كتاب الماربه)
(ح ١٠) وفي الخلاصة المسالك إذا طلب الوديعة فقال المودع لا يمكنني إن

أخبرها الساعة فتركها وذهب ان تركها عن رضاه فهلكت لا يضمن لانه لما ذهب فقد أنشأ الودية وان كان عن غير رضاه يضمن ولو كان الذي طلب الودية وكل المالك يضمن لانه ليس له انشاء الودية بخلاف المالك « در المختار »

(المادة ٧٩٥)

يرد المستودع الودية ويسلمها بذاته أو على يد أمينه وإذا أرسلها وردها بواسطة أمينه فهلكت أو ضاعت قبل وصولها للمودع بلا تعد ولا تقصير فلا ضمان
وإذا ردها بيد من في عياله فلا ضمان « كذا في التآرخانية هندية في الباب السابع من الودية »

(المادة ٧٩٦)

إذا أودع رجلان مالا مشتركاً لهما عند شخص ثم جاء أحد الشريكين في غيبة الآخر وطلب حصته من المستودع فإن كانت الودية من الثليات اعطاه المستودع حصته وإن كانت من التميميات لا يعطيها لها (وإن أودع اثنان من واحد شيئاً لا يدفع الواحد الى أحدهما أي الى أحد الاثنين) حصته بنية الآخر) فإن دفع ضمن نصفه ان هلك عند الامام سواء كان شيئاً أو غير متين (في المختار) لان هذا الدفع بوجوب القسمة والمودع مأمور بالحفظ لا بالقسمة خلافاً لهما في المتين لان معنى الافراز فيه غالب كما ان معنى المبادلة في غير المتين غالب ولذا لا يجوز له الدفع فيه ويجوز في المتين وفيه إشارة الى أنه لا يجوز له الدفع حتى لو خاصمه الى القاضى لم يأمره بدفع نصيبه اليه في قول الامام والى أنه لو دفع اليه لا يكون قسمة اتفاقاً حتى اذا هلك الباقي رجع صاحبه على الآخذ بحصته والى أنه يأخذ حصته منها اذا تلفت بها والى أنه لو دفع والرتكب المنوع لا يضمن كما « في المتع » « مجمع الانهر في كتاب الودية »

(المادة ٧٩٧)

يُعتبر مكان الايداع في تسليم الودية مثلاً لو أودع مال في استنبول
يسلم في استنبول أيضاً ولا يجبر المستودع على تسليمه في ادرنه
لان مؤنة الرد ليست عليه « عبد الحليم حاشية درر في هذا البحث » مؤنة
السفر بالودية لا يلحق رب المال وإنما تبقى مؤنة الرد وذلك على ربهما بحكم عقد
الودية وإنما يبد مكان الرد حكماً للحظ المتصور وكان مما دخل تحت العقد
« نهاية شرح الهداية » مؤنة الرد على المالك لا على المودع « سراجية » وان
تقلها في بلده من محلة فؤنة الرد على صاحبها بالاتفاق وكذا اذا سافر فيها يجوز
له السفر بها تكون الاجرة على المالك « سراج » أي أجرة الرد كما يؤخذ من
ساقه وانظر مؤنة حمله للاخراج هل هي على المودع أو المالك والله تعالى
أعلم واستغفر الله العظيم « طحطاوي في آخر الودية »

(المادة ٧٩٨)

منافع الودية لصاحبها مثلاً نتاج حيوان الودية أي فله ولبنه
وشعره لصاحب الحيوان
أودعه حيوانات وغاب غلب ألبانها فخاف فسادها وهو في المصرف فباع بغير
أمر القاضى ضمن وبأمره لا يضمن وأما اذا كان في المغازة فاته يجوز بيعه
« كذا في محيط السرخسي هندية في الباب الرابع » ولو حمل القمل على الودية
قتلت ثم هلك من ذلك ضمن والولد للمالك « كذا في محيط السرخسي »
« هندية في الباب الرابع »

(المادة ٧٩٩)

اذا كان صاحب الودية غائباً ففرض الحاكم من الدراهم المودعة
نفقة لمن يلزم صاحب الودية الاتفاق عليه بطله فصرف المستودع تلك

الثقة المروضة من الدراهم المودعة لا يلزم الضمان ، أما إذا صرف
بدون أمر الحاكم ضمن

رجل فاب تجأت امرأته الى القاضي وأحضرت والد زوجها وادعت ان لفائف
ودعية في يد أبيه وطلبت الثقة من ذلك المال قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
الفضل ان كان في يد والد الزوج دراهم أو ما يصلح لنفقة الزوجات من الطعام
والكسوة والاب مقر بأن ذلك في يده كان للمرأة ان تطالبه وللقاضي أن يأمره
بدفع ذلك اليها وليس للاب ان يدفع ذلك بغير أمر القاضي فان دفع بغير أمر
القاضي كان ضامناً « وان أنكر الاب كون ذلك المال في يده كان القول قوله
ولا يمين عليه » وان لم تكن الودعية بما يصلح لنفقة الزوجات فلا خصومة بينها
« ولو كان لفائف دين على رجل والغريم مقر بالمال والشكاح فالدين بمنزلة الودعية
« كذا في فتاوى قاضيخان » هندية في الباب العاشر من كتاب الودعية (ضمن
مودع الابن لو أنفقها) أي الودعية على أبويه بلا أمر القاضي لتصرفه في مال
غيره بلا ائابة وولاية بخلاف ما اذا أمره القاضي لانه ملزم (درر في كتاب
الثقة) ولو أنفق المودع مال الابن عليها بغير أمر قاض ضمن ولا يرجع
عليها « ملتي الابحر في باب الثقة »

(المادة ٨٠٠)

إذا عرض للمستودع جنون بحيث لا ترجى افاقته ولا صحوه منه
وكان قد استودع مالا قبل جنونه ثم لم يوجد عنده المال المذكور بينه
كان للمودع ان يعطى كفيلا مالياً ويأخذ ضمانها من مال المجنون ثم اذا
أفاق المجنون فادعى رد الودعية لصاحبها أو هلاكها بلا تعد ولا تقصير
يصح بيعه ويسترد ما أخذ من ماله بدل الودعية
ولو ان المستودع لم يموت ولكن جن جنوناً مطبقاً وله اموال فطلبت الودعية

فلم توجد وقد يئسوا من ان يرجع اليه عقله كانت ديناً عليه في ماله ويحجب
 القاضي له ولياً ليقضها من ماله ويأخذ بها ضمناً ثقة من الذي يدفع اليه « كذا
 في الذخيرة » فان أفاق بعد ذلك وادعى انه ردها اليه او ضاعت عنده أو قال
 لا أدري ما حالها يخلف عليها ويرجع بماله « كذا في التنايع » « هندية
 في الباب الخامس في تجهيل الودعية من كتاب الودعية »

(المادة ٨٠١)

اذا مات المستودع ووجدت الودعية عيناً في تركته تكون أمانة
 في يد وارثه فيردها لصاحبها وأما اذا لم توجد عيناً في تركته فان أثبت
 الوارث ان المستودع قد بين حال الودعية في حياته كأن قال رددت
 الودعية لصاحبها أو قال ضاعت بلا تعد لا يلزم الضمان وكذا لو قال
 الوارث نحن نعرف الودعية وفسرها ببيان أوصافها ثم قال لها هلك
 أو ضاعت بعد وفاة المستودع صدق بيمينه ولا ضمان حيثئذ واذا مات
 المستودع بدون ان يبين حال الودعية يكون مجهولاً فتؤخذ الودعية من
 تركته كسائر ديونه وكذا لو قال الوارث نحن نعرف الودعية بدون ان
 يفسرها ويصفها لا يعتبر قوله انها ضاعت وبهذه الصورة اذا لم ثبت انها
 ضاعت يلزم الضمان من التركة

« مات » المودع والودعية تعرف بيمينها ردت الى صاحبها وتكون في يد الوصي
 والوارث أمانة الى أن يرد « نية الملقى في الودعية » أودع عند انسان ناقصات
 المودع قال الناطق ان رؤاها حبة بعد موته لا ضمان عليه وان لم يروها حبة بعد
 موته فقال ورثته قد ماتت أو ردها عليه في حياته أو هربت لا يقبل قولهم لانهم
 يدقون الضمان عن أنفسهم « قاضيان قيل للعاريه بتتير ما » لو مات المودع

مجهلا ضمن يعني اذا مات ولو يعلم حال الوديعة اما اذا صرفها الوارث والمودع يعلم انه تصرف ثبات لم يضمن ولو قال الوارث انا علمتها وانكر الطالب فصرها بأن قال كانت كذا وكذا وقد هلكت صدقت لكونها ضده كذا « عهده »
 « والى دو » قال ربهامات مجهلا وقال ورثة المودع كانت قائمة ومعرفة ثم هلكت بمدة موته صدق ربهامات وهو الصحيح ولو قال ورثته ردها في حياته لم يصدق بلا بينة لموته مجهلا فيقر الضمان ولو برهنا ان المودع قال في حياته ردها قبل اذ التاب بالينة كالكتاب بالبيان « فصولين في ضمان الوديعة » هندية في الباب السابع من الوديعة »

« ومعنى » كونه مجهلا ان لا يبين حال الامانة وكان لا يعلم ان وارثه يعلمها فان بينا وقال في حياته ردها فلا تجهل ان برهن الوارث على مقالته والا لم يقبل قوله وان كان يعلم ان وارثه يعلم فلا تجهيل « وكذا قال في البزاية » والمودع انما يضمن بالتجهيل اذا لم يعلم الوارث الوديعة اما اذا صرف الوارث الوديعة والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين لم يضمن ولو قال الوارث انا علمتها وانكر الطالب صدق انتهى ومعنى ضمانها صيرورتها دينا في تركته ولذا لو ادعى الطالب التجهيل وادعى الوارث انها كانت قائمة يوم مات وكانت معروفة ثم هلكت فالقول للطالب في الصحيح كما في البزاية « اشباه في كتاب الامانات والوديعة اتقروى » وفي الوديعة لو مات المودع ولم تعرف الوديعة فهي دين في تركته يساوي دين الصفحة « هندية في الباب الخامس في تجهيل الوديعة »

(ح ١٠) فلو قال الوارث انا علمت الوديعة وقالت كانت كذا وكذا وأنا علمتها وقد هلكت صدق هذا وأما لو كانت الوديعة عنده فقال هلكت لا يصدق (مجمع الانهر)

ولو قال ورثته قد رد الوديعة في حياته لم تقبل منهم الا بينة والضمان واجب في ماله فان أقام الورثة البينة ان المودع قال في حياته ردها قبل (مجمع الانهر)

(المادة ٨٠٢)

اذا مات المودع تسلم الودية لوارثه لكن اذا كانت التركة مستترقة بالدين يرفع الامر الى الحاكم فان سلمها المستودع الى الوارث بدون اذن الحاكم فهلك ضمن المستودع

واذا مات رب الودية فالوارث خصم في طلب الودية (كذا في المبسوط) فان مات ولم يكن عليه دين يرد على الورثة وان كان يدفع الى وصيه (كذا في الوجيز للكردي) المودع اذا دفع الودية الى وارث المودع وفي التركة دين يضمن للفرع ولا يبرأ بالرد على الوارث (كذا في خزائن المفتين) (هندية في الباب السابع من الودية)

(المادة ٨٠٣)

الودية اذا لم ضمانها فان كانت من الثلثات تضمن بمثلها وان كانت من القيمات تضمن بقيمتها يوم لزوم الضمان وان مات وصارت دية فان كانت من دوات الامتال وحب مثلها والا فقيمتها (تنقيح الجامدي وصرة الفتاوي في الودية)

الباب الثالث

في العارية ويشتمل على فصلين

الفصل الاول

في المسائل المتعلقة بمقد الاعارة وشروطها

(المادة ٨٠٤)

الاعارة تنعقد بالايجاب والقبول وبالتماضي . مثلاً لو قال شخص

لآخر أمرتك مالى هذا أو قال أعطيتك إياه عارية قتال الآخر قبلت
أو قبضه ولم يقل شيئاً أو قال رجل لانسان اعطنى هذا المال عارية
فأعطاه إياه انقذت الاعارة

وأما ركنها فهو الإيجاب من المير وأما القبول من المستعير فليس بشرط
عند أصحابنا الثلاثة استحساناً والإيجاب هو أن يقول أمرتك هذا الشيء أو
منحك هذا التوب أو هذه الدار أو قال هو لك أو منحة أو أعطمتك هذه
الأرض أو هذه الأرض لك طعمة أو أحلتك على هذه الدابة إذا لم ينو به المبة
أو داري لك سكنى أو داري لك عمري سكنى (كذا في البدائع) (هندية
في الباب الاول من العارية) أفاد بالتحليل لزوم الإيجاب والقبول ولو فعلاً (در
المختار) قوله ولو فعلاً أي كالنمادي (كما في التهستاني) (رد المختار وطحطاوي
في العارية) ودقت اليك هذا الحمار لتسمله وتلقه من عندك فهو اعارة كذا
في الفتنة (هندية في الباب الثاني من العارية)

(المادة ٨٠٥)

سكوت المير لا يسد قبولا فلو طالب شخص من آخر اعارة شيء
فسكت صاحب ذلك الشيء ثم أخذه المستعير كان غاصباً
رجل استأجر شيئاً فسكت المالك ذكر شمس الائمة السرخسى أن الاعارة
لا تثبت بالسكوت (كذا في الظهيرية هندية في المحل المزبور) (وكذا
قاضيخان في العارية)

(المادة ٨٠٦)

للمير أن يرجع عن الاعارة متى شاء
وللمير أن يرجع فيها متى شاء (ملقى في العارية) ويرجع المير متى شاء
(در المختار)

(المادة ٨٠٧)

تفسخ الاعادة بموت المير والمستير
(واذا مات المير والمستير تبطل الاعادة كما تبطل الاعادة بموت أحد
المقدين) قاضيخان في فصل يضمن المستير من العارية)

(المادة ٨٠٨)

يشترط أن يكون الشيء المستعار صالحاً للانتفاع به بناء عليه لا تصلح
اعادة الحيوان النادر ولا استعارته
ومنها أن يكون المستعار عما يمكن الانتفاع به بدون استهلاكه فان لم يكن فلا
تصح اعادته (كذا في البدائع هندية في الباب الاول)

(المادة ٨٠٩)

يشترط كون المير والمستير عاقلين مميزين ولا يشترط كونهما بالتين
بناء عليه لا تجوز اعادة المجنون ولا الصبي غير المميز وأما الصبي المأذون
فتجوز اعادته واستعارته
وأما شرائطها فأنواع منها العقل فلا تصح الاعادة من المجنون والصبي الذي
لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط حتى تصح الاعادة من الصبي المأذون (هندية
في الباب الاول)

(المادة ٨١٠)

القبض شرط في العارية فلا حكم لها قبل القبض
ومنها القبض من المستير (هندية في الباب الاول) وهي أي العارية تملك
المتاع مجاناً أفاد بالتمليك لزوم الإيجاب والقبول ولو فصلاً (در المختار) أي
كالتماثل (رد المختار)

(المادة ٨١١)

يلزم تبين المستمار وبناء عليه اذا اثار شخص احدى دابتين بدوز
نسين ولا تخيير لا تصح الاعادة بل يلزم ان يبين للمير منهما الدابة التي
يريد اعارتها لكن اذا قال المير للمستعير خذ أيهما شئت عارية وخير:
صحح المارية

استمار من آخر دابة فقال في الاصطبل دابتان خذ احدهما واذهب واخذ
احدهما يضمن ولو قال خذ أيهما شئت فأخذ احدهما لا يضمن (بزائية في
الثاني من المارية) (اقروى في كتاب المارية)

الفصل الثاني

في بيان أحكام المارية وضماناتها

{ المادة ٨١٢ }

المستعير يملك منفعة المارية بدون بدل فليس للمعير ان يطلب من
المستعير أجرة بعد الاستعمال

في أي المارية تملكك المنافع مجاء (تنور الابصار) هي تملكك المنافع
للمستعير بغرض وما هو ملحق بالمنفعة عرفا وطادة عندنا (حنابلة في الباب الاول)

(المادة ٨١٣)

المارية أمانة في يد المستعير فاذا هلكت أو وضعت أو نقصت قيمتها
بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان مثلا اذا سقطت المرأة المارة من يد
المستعير بلا عمد أو زلقت رجله فسقطت المرأة فانكسرت لا يلزمه
الضمان وكذا لو وقع على البساط المار شيء فتلوث به ونقصت قيمته فلا ضمان

والمارية "أمانة" في يده إذا هلك من غير تعد لا يضمن عندنا سواء هلك من استعماله أو من غير استعماله (مختارات النوازل في المارية) (اقروى) وحكمها كونه أمانة فلا تضمن بالهلاك من غير تعد وشرط الضمان باطل كشرط عدمه في الرهن خلافا للجوهرة (در المختار) ولو زلق المستعير السراويل فتخترقت لم يضمن كذا في إنباس وفي فتاوى الديناري إذا انتقص عين المستعار في حالة الاستعمال لا يجب الضمان بسبب نقصان إذا استعمله استعمالا معهوداً (كذا في فصول المعادية) ولو استعار ثوبا يسطه فوقه عليه من يده شيء أو عثر فوقه عليه فتخرق لا يكون ضامنا (كذا في فتاوى قاضيخان) استعار ثوبا للآزين وقال بالفارسية خواجه فضاع لا يضمن المستعير إذا لم يترك حفظه كذا في الخيرة هندية في الباب الخامس في تضييع المارية وما يضمنه المستعير وما لا يضمنه من كتاب المارية) ولو هلكت المارية بلا تعد من المستعير فلا ضمان ولو شرط الضمان فانه باطل (كما في المحيط) وفي التبيين والمارية إذا شرط فيها الضمان يضمن عندنا في رواية صاحب الجوهرة جزم بأن المارية قصير مضمونه بشرط الضمان ولم يقل في رواية (وفي النزاهة أعرفني هذا على أنه ان ضاع فاما ضامن وضاع لم يضمن انتهى) وهذا إذا لم يبين أنها مستحقة للغير فإن ظهر استحقاقها ضمنا ولا رجوع له على المعير لأنه متبرع والمستحق ان يضمن المعير وإذا ضمنه لا رجوع له على المستعير ولا يملك والد الصغير اعارة مال ولده (مجمع الأنهر)

(ح . ١) والمارية أمانة ان هلك من غير تعد لم يضمنها ولو شرط الضمان في المارية هل يصح؟ فالمشايخ اختلفوا فيه وفي خلاصة الفتاوى رجل قال لآخر أعرفني فإن ضاع فاما ضامن قال لا يضمن وفي شرح الطحاوي لو تعدى ضمن بالإجماع نحو ان يحمل عليها ما يمل أنها لا تحمل مثله وكذلك إذا استعملها ليلا أو نهارا فما لا يستعمل فيه الدواب في العرف والمادة قد طبعت ضمن قيمتها كذا في خاية البيان (هندية في الباب الاول)

وأما بيان ما يجب تغير حاله فالذي يغير حال المستعار من الإمانة الى الضمان

ما هو الميراث الوديعة وهو الائتلاف حقيقة أو معنى بدائع في المارية (قبضة في
قل هذا التفرع)

(المادة ٨١٤)

إذا حصل من المستعير تعد أو تقصير بحق المارية ثم هلكت أو تقصت
قيمتها بقاى سبب كان الملاك أو التقص يلزم المستعير الضمان مثلاً إذا
ذهب المستعير بالدابة المارة الى محل مساقته يومان في يوم واحد فقلقت
تلك الدابة أو هزلت وتقصت قيمتها لزم الضمان وكذا لو استئجار دابة
ليذهب بها الى محل معين فتجاوز بها ذلك المحل ثم هلكت الدابة خفف
أثمها لزم الضمان وكذلك إذا استئجار إنسان حلياً فوضعه على صبي وتركه
بدون أن يكون عند الصبي من يحفظه فسرق الحلي فإن كان الصبي
قادراً على حفظ الأشياء التي عليه لا يلزم الضمان وإن لم يكن قادراً لزم
المستعير الضمان

ولو أئدى ضمن بالاجماع (طحاوي) لو كانت مقيدة بالمكان تجاوزت ضمن
ولا يبرأ بالوعد وكذا الخواب في الاجارة بخلاف الرهن والوديعة ولو لم يذهب بها
الى ذلك المكان يضمن والمكث المتأدى عنه (وكذلك هذا في الاجارة وهذا بخلاف
ما إذا استأجر دابة استأجرها ليحمل عليها حطة تحمل شيئاً أخف من الحطة
أو أسهل على الدابة يضمن) كما في شرح الطحاوي عمادة (اقول قوله يضمن
الظاهر أن صوابه لا يضمن لأن عبارة جامع الفصولين برسر شرح الطحاوي
هكذا (ولو ذهب الى مكان آخر لا الى المسمى ضمن ولو أقصر وكذا لو أسكنها
في بيته ولم يذهب الى المسمى ضمن والمكث المتأدى عنه وكذا الاجارة وهذا بخلاف
ما لو استأجرها أو استأجرها ليحمل برأ تحمل الأخف يبرأ وكذا ذكر المسئلة

في نور العين ولكنه استشكل قوله ضمن ولو اقصر وقوله لو أمسكاهي بيت لان
 المخالفة فيها الى خير لا الى شر فكان الظاهر أن لا يضمن فيها اه (تنقيح
 الحامدي في كتاب العارية) استثمار قلادة ذهب فقلد صبياً فسرقت فان كان الصبي
 ممن يحفظ ما عليه لا يضمن والا يضمن (مئة المتقى في العارية) (اقروى
 في العارية) رجل استثمار قلادة ذهب فقلدها صبياً فسرقت فان كان الصبي يضبط
 حفظ ما عليه لا يضمن والا يضمن (كذا في محيط السرخسى) (هندية في
 الباب الخامس من كتاب العارية)

(المادة ٨٩٥)

تفقه المستعار على المستعير بناء عليه لو ترك المستعير الدابة للمعادة
 بدون علف فهلكت ضمن

في شرح الطحاوي وعلقها على المستعير للعرف حتى لو لم يعلقها فماتت ضمن
 (ضمانات ضلبي في ضمانات العارية) (اقروى في العارية)

(المادة ٨٩٦)

إذا كانت الاعارة مطلقة أى لم يقيدها المسير بزمان أو مكان أو
 بنوع من أنواع الانتفاع كان للمستعير استعمال العارية في أى مكان
 وزمان شاء على الوجه الذى يريده لكن يقيده ذلك بالعرف والمادة
 . مثلاً اذا أعار رجل دابة على الوجه المذكور اعارة مطلقة فالمستعير له
 ان يركبها الى حيث شاء فى الوقت الذى يريده وانما ليس له أن يذهب
 بها الى المحل الذى مسافة الذهاب اليه ساعتان فى ساعة واحدة كذلك
 اذا استعار شخص حجرة فى خان كان له ان يسكنها وان يضع فيها أمتة
 وأما استعمالها بما يخالف المادة كأن يشتغل فيها بصنعة الحداد فليس له ذلك

وان أطلق فيها فله الانتفاع بأي نوع شاء في أي وقت شاء (ملحق الإبحر في العارية) ثم العارية قد تكون مطلقة وقد تكون مقيدة فالمطلقة ان يستعير شيئاً ولم يبين ان يستعمله بنفسه أو بغيره أو لم يبين كيفية الاستعمال وحكمها ان ينزل أسيرة الملك وكل ما ينتفع به المالك ينتفع به المستعير من الركوب والحمل وله ان يركب غيره ولكن يحمل بقدر المتاد لا زيادة عليه فيكون اتافاً (سرقة القتاوى في العارية) واما أنواع العارية فاربعة (أحدها أن يكون مطلقة في الوقف والانتفاع وحكمه ان للمستعير ان ينتفع بها بأي وقت شاء (وأي نوع شاء) الثاني ان يكون مقيدة فيها فلا يتجاوز ما سماها المير الا اذا كان خلافاً الى خبر الثالث ان يكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في الانتفاع والرابع عكسه فلا يتبدى ما سماه المير (هكذا في سراج الوهاج هندية في الباب الاول من العارية)

(المادة ٨١٧)

اذا كانت الاعارة مقيدة بزمان أو مكان يعتبر ذلك القيد فليس للمستعير مخالفته مثلاً اذا استعار دابة ليركبها ثلاث ساعات فليس للمستعير ان يركبها أربع ساعات وكذا اذا استعار فرساً ليركبه الى محل فليس له ان يركبه الى محل غيره

لو كانت العارية مقيدة في الوقت مطلقة في غيره نحو ان يميز يوماً فيه عارية مطلقة الا في حق الوقت حتى لو لم يردّها بعد مضي الوقت مع الامكان ضمن اذا هلك سواء استعملها بعد الوقت أو لا ولو كانت مقيدة في المكان لحكمها حكم المطلقة الا من حيث المكان حتى لو جاوز ذلك المكان يضمن كذا لو خالف في المكان يضمن وان كان هذا أقرب إليه من مكان المأذون وكذا لو امسكها في الموضع الذي استعملها ولم يذهب بها الى الموضع الذي استعارها اليه يضمن (وكذا في الاجارة) (سرقة القتاوى في العارية)

(المدة ٨١٨)

إذا قيدت الامارة بنوع من أنواع الانتفاع فليس للمستير ان يتجاوز ذلك النوع الى ما فوقه لكن له ان يخالف باستعمال العارية بما هو مساو لنوع الاستعمال الذى قيدت به أو بنوع أخف منه مثلاً لو استعار دابةً ليحملها حنطة فليس له ان يحمل عليها حديداً أو أحجاراً وإنما له ان يحملها شيئاً مساوياً للحنطة أو أخف منها وكذا لو استعار دابةً للركوب فليس له ان يحملها حملاً . وأما الدابة المستعارة للحمل فلها تركباً

استعار من آخر دابةً ليحمل عليها شيئاً فحمل غير ذلك فهذه المسئلة على أربعة أوجه ان حمل عليها غير ما سواه المالك الا انه مثل ما سواه المالك في الضرر على الدابة من جنسه بأن استعارها ليحمل عليها عشرة مخاتيم من هذه الحنطة فحملها عليها عشرة مخاتيم من حنطة اخرى او ليحمل عليها حنطة نفسه فحمل عليها حنطة غيره لا ضمان عليه (واذا خالف) في الجنس بأن استعارها ليحمل عليها عشرة اقفة حنطة فحمل عليها عشرة اقفة شعر فهلك فلا ضمان عليه استحساناً واما اذا حمل عليها اكثر من عشرة مخاتيم من الشعر الا انه في الوزن مثل الحنطة ذكر الشيخ الامام الزاهدني شيخ الاسلام لا يضمن استحساناً وهو الاصح واذا خالف الى ما هو اضر بالدابة بأن استعارها ليحمل عليها حنطة فحمل عليها آجر أو حديداً أو لبناً مثل وزن الحنطة فهو ضامن وكذلك اذا حمل في هذه الصورة قطعاً أو تنناً أو حطباً أو تمرأ وان خالف في القدر بأن استعارها ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها خمسة عشر مختوماً فهلك الدابة يضمن ثلث قيمتها وهذا بخلاف ما اذا استعار ثوراً ليطحن به عشرة مخاتيم وطحن احد عشر يضمن جميع قيمة الدابة وهذا اذا كانت الدابة

تطبق حل خمسة عشر مختوماً فان كانت لا تطبق يصير مثلاً لما فيضمن جميع قيمة الدابة (هكذا في المحيط والذخيرة) (هندية في الباب الرابع في خلاف المستعير من كتاب العاربة)

(المادة ٨١٩)

اذا كان الميراطاق الاعادة بحيث لم يبين المنفعة كان للمستعير أن يستعمل العاربة على اطلاقها . يعني ان شاء استعمالها بنفسه وان شاء أعادها غيره ليستعملها سواء كانت مما لا يختلف باختلاف المستعملين كالخبرة أو كانت مما يختلف باختلاف المستعملين كدابة الركوب . مثلاً لو قال رجل لاخر أعمرتك حجرتي فالمستعير له ان يسكنها بنفسه وان يسكنها غيره . وكذا لو قال أعمرتك هذا القرس كان للمستعير ان يركبه بنفسه وان يركبه غيره

وان لم يبين المير مستعملاً جاز ايضاً كما يجوز ان يبيع ما لا يختلف باختلاف الاستعمال لانه تكون الاعادة حينئذ مطلقة ما لم يتعين المتع بقول المستعير فان تعين المتع بفعله لا يجوز له ان يبيعه وفرعه بقوله (فلو ركب هو) أي المستعير (ليس له) أي للمستعير (اركاب غيره وان اركب المستعير غيره فليس له ان يركب هو) يعني من استعماله مطلقاً كان له ان يحمل او يبيع غيره للحمل ويركب بنفسه او يركب غيره وايا فعل من الحمل او حمل الغير من الركوب او الاركاب فقد تعين العمل فليس بعد حمله ان يحمل غيره ولا عكس هذا والا ضمن (وكذا حكم الاركاب بعد الركوب وعكس لتعين الركوب في الاول والاركاب في الثاني) هذا الذي ذكره اختيار فقهر الاسلام وقال غيره له ان يركب بعد الاركاب ويركب بعد الركوب وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي وشيخ الاسلام كما في النهاية (مجمع التمهيد) (وان اطلق المير الانتفاع في الوقت

والشئ انتفع ما شاء أي وقت شاء لأنه يتصرف في ملك الغير فملكك التصرف على الوجه الذي أذن له وان قيد ضمن أي المستعير بالخلاف إلى شرفقط (دورغرر)

(المادة ٨٢٠)

يُعتبر تعيين للثمن في اعادة الاشياء التي تختلف باختلاف المستعير ولا يُعتبر في اعادة الاشياء التي لا تختلف به الا أنه ان كان للمعير نهى المستعير عن ان يعطيه لغيره فليس للمستعير ان يعيره لآخر ليستعمله . مثلاً لو قال المعير للمستعير أعرتك هذا القرس لتركه أنت فليس له ان يركبه خادمه . وأما لو قال له أعرتك هذا البيت لتسكنه انت كان للمستعير ان يسكنه وان يسكن فيه غيره لكن اذا قال له أيضاً لاتسكن فيه غيرك فليس له حينئذ ان يسكن فيه غيره

واما اذا بين ان يستعمل بنفسه فهذا على وجهين ان كان مما يتفاوت في الاستعمال كالركوب واللبس فانه يختص به ولا يجوز ان يركب غيره وان يلبس غيرهم وان كان شيئاً مما لا يتفاوت كسكنى الدار فله ان يعيره غيره (صرة الفتاوى) وله ان يعيره غيره سواء كان شيئاً يتفاوت الناس في الانتفاع به او لا يتفاوتون اذا كانت الامارة مطلقة لم يشترط على المستعير الانتفاع بها نفسه فاما اذا شرط عليه ذلك فله ان يعير ما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به دون ما يتفاوتون فيه (كذا في خزانة المفتين) مثال هذا استعار من آخر ثوباً ليلبسه بنفسه او دابة ليركبها بنفسه فليس له لباس غيره ولا اركاب غيره ولو استعار داراً يسكنها بنفسه فله ان يسكنها من شاء (كذا في الطهيري) (هديه في الباب الثالث من كتاب العارية)

(المادة ٨٢١)

ان استعير فرس لان يركب الى محل معين فان كانت الطرق الى ذلك

الحل متعددة كان للمستير ان يذهب من أى طريق شاء من الطرق التي اعتاد الذهاب فيها وأما لو ذهب في طريق ليس معتاداً السلوك فيه فهلك الفرس لزم الضمان . وكذلك لو ذهب من طريق غير الذي عينه المبيع فهلك الفرس فان كان الطريق الذي سلكه المستير أطول من الطريق الذي عينه المير أو غير أمين أو خلاف المعتاد لزمه الضمان

المعار دابة الى موضع فسلك بها طريقاً ليس الجادة ضمن ولو عين فسلك طريقاً آخر لو كانت سواء لم يضمن ولو أبعد أو غير مسلك أو مخوفاً ضمن (وممن) استأجرها الى مكان في أي طريق ذهب لم يضمن بعد ان كان طريقاً يسلكه الناس الى ذلك المكان اذ لم يعين طريقاً ولو طريقاً لا يسلكه الناس الى ذلك المكان ضمن اذ مطلق الاذن ينصرف الى المتعارف (اقروى في العارية) (جامع الفصولين في اعادة الدواب)

(المادة ٨٢٢)

إذا طلب شخص من امرأة إعادة شيء هو ملك زوجها فأعادته اليه بلا اذن الزوج فضاع فان كان ذلك الشيء مما هو داخل البيت وفي يد الزوجة عادة لا يضمن المستير ولا الزوجة أيضاً وان لم يكن ذلك الشيء من الاشياء التي تكون في يد النساء كالفرس فالزوج خير ان شاء ضمنه لزوجته وان شاء ضمنه للمستير

(والمرأة) اذا أعادت شيئاً من ملك الزوج فهلك ان كان شيئاً داخل البيت وما يكون في أيديهن عادة فلا ضمان على أحد وأما في الفرس والتور فيضمن المستير أو المرأة (كما في البحر) (مجمع الانهر في العارية)

(المادة ٨٢٣)

ليس للمستعير أن يؤجر العارية ولا أن يرهنها بدون إذن المير وإذا
استأمر مالا ليرهنه على دين عليه في بلد فليس له أن يرهنه على دين عليه
في بلد آخر فإذا رهنه فهلك لزمه الضمان

(ولا تؤجر ولا ترهن كالوديعة فإن أجراها فهلكت العارية ضمن أيها شاء)
أي المير مخير أن شاء يضمن المستعير لأنه صار غامباً بتمديه أو يضمن المستأجر
لأنه قبض ملك الغير بغير إذنه (فإن ضمن) المير (المؤجر) أي المستأجر
لا يرجع بما غرمه (على أحد) لأنه بالضمان تبين أنه أجر ملك نفسه ويتصدق
بالأجرة عندهما خلافاً لابي يوسف (وإن ضمن المستأجر رجوع على المؤجر)
أي المستعير (أن لم يعلم أنه عارية) أي أن ما استأجره عارية عند مؤجره
وهو المستعير لكونه مفزوراً من جهة مؤجره قيد به لأن علم لا يرجع لأن
للمؤجر حيث لم يكن منه ضرر وصار للمستأجر من الغاصب إذا كان ظالماً به
(يجمع الأنهر)

(ح ١٠) قوله ولا تؤجر العارية لأنها دون الأجرة والثمن لا يستتبع قوة
(يجمع الأنهر) قوله ولا ترهن لأن الرهن إبقاء وليس له أن يوفي دينه بقال
غيره بغير إذنه (يجمع الأنهر) قوله كالوديعة أي كما لا تؤجر ولا ترهن الوديعة
لأنها أمانة فلا يجوز التصرف فيها (يجمع الأنهر) بل الوديعة لا تدفع ولا تمار
بخلاف العارية على المختار (در المختار)

(المادة ٨٢٤)

للمستعير أن يودع العارية عند آخر فإذا هلك في يد المستودع بلا
تد ولا تقصير لا يلزم الضمان . مثلاً إذا استأمر دابة على أن يذهب
بها إلى محل كذا ثم يعود فوصل إلى ذلك المحل فعتبت الدابة وعجزت عن

الشي فأودعها عند شخص ثم هلكت خفت أنها فلا ضمان
وفي البحر وله معنى المستعير ان يودع على المفق به وهو المختار ويصح بعضهم
عدهم (در المختار ويصح الاتهر يعنيه) (سئل) في رجل استعار ثوباً من آخر
مطلقاً ليحرق عليه فهلك عنده في حالة استعماله من غير تعد منه ولا وجه
يشقى ضمانه فهل لا ضمان عليه؟ (الجواب نعم) ولو هلكت العارية العارية في يد
المستعير فان كان العقد مطلقاً لا يضمن سواء هلك في حال الاستعمال أو غيره
عمادية من ضمان المستعير (تفصيل الحامدي في العارية)

(المادة ٨٢٥)

مضى طلب المير العارية ثم المستعير ردها اليه فوراً واذا وقفها
وأخراها بلا عذر فثلثت العارية أو نقصت قيمتها ضمن
وفي الاصل اذا طلب المير العارية ثم يرد عليه حتى هلك يضمن (خلاصة
في الفصل الثالث من العارية)

{ المادة ٨٢٦ }

العارية الموقته نصاً أو دلالة يلزم ردها للمعير في ختام المدة لكن
المكس المتأد مفعو مثلاً لو استعارت امرأة حلياً على ان تستعمله الى
عصر اليوم التالي ثم رد الحلي المستعار في حلول ذلك الوقت وكذلك
لو استعارت حلياً على ان تلبسه في عرس فلان ثم اعادته في ختام ذلك
العرس لكن يعني عن مرور مدة لا بد منها للرد والاعادة عادة
اذا استعاره يوماً أو يومين فاذا مضت المدة ولم يرد مع امكان الرد حتى
عطت ضمن قيمتها على أي وجه هلكت كذا ذكره في الاصل من مثاليها من
قال بأن هذا اذا انتفع بها بعد الوقت فان لم ينتفع بها لم يضمن (وهو المختار)

ولا فرق بين أن تكون العارية مؤقتة لصاً أو دالة حتى قيل أن من استعار قدوماً لكسر الحطب فكسره وأمسك حتى هلك عنده ضمن (هكذا في القناوي العتامية هندية في الباب الخامس من كتاب العارية) والمكث المعتاد عنو (تنقيح الحامدي)

(المادة ٨٢٧)

إذا استعير شيء للاستعمال في عمل مخصوص فبقي انتهى ذلك العمل بقيت العارية في يد المستعير أماته كالوديعة وحيثئذ ليس له أن يستعملها ولا أن يمسكها زيادة عن المعتاد وإذا استعملها أو أمسكها فهلكت ضمن ولو قيدت بالوقت وأطلقت في العمل بأن قال أعرتها اليوم فهذه عارية مطلقة إلا في حق الوقت إذا لم يردّها بعد مضي الوقت مع الإمكان يضمن أي إذا هلكت سواء استعملها بعد الوقت أم لا (برازية في أول كتاب العارية) العارية لو مؤقتة فأمسكها بعد الوقت مع إمكان الرد ضمن وإن لم يستعملها بعد الوقت هو المختار (جامع الفصولين في ضمان العارية) (نقله الكفوي على قيد علي أفندي في كتاب العارية)

(المادة ٨٢٨)

المستعير يرد العارية إلى المصير بنفسه أو على يد أمينه فإذا ردّها على يد غير أمينه فهلكت صار ضامناً

(وإن رد المستعير الدابة مع غلامه أو أجبره مشاهرة) لا مياومة (أو مع غلام ردها مطلقاً يقوم عليها أولاً في الأصح) (أو أجبره) أي مشاهرة كإسرها فهلكت قبل قبضها ربي لا به أني بالتسليم المتعارف (در المختار) وإن ردّها مع الأجنبي ضمن (كذا في الهداية) « هندية في الباب السادس من العارية » « ح - ١ » قوله مع غلامه أي مع من في عيال المستعير قال في هامش

القيساني ان ردها مع من في عياله برئ . قوله لا مياومة لانه ليس في عياله
قيساني ورد المختار . قوله او مع غلام ربه اي مع من في عياله المير قيساني
ورد المختار . قوله يقوم عليها اي يتأهدها كالسائس ورد المختار . قوله مع
الاجني قال في المامش التاجر لو رد الدابة مع اجني ضمن جامع القصولين
ورد المختار .

﴿المادة ٨٢٩﴾

العارية اذا كانت من الاشياء النفيسة كالمجوهرات يلزم في ردها
ان تسلم ليد المير نفسه وأما ما سوى ذلك من الاشياء فايصلها الى
الحل الذي يعد التسليم فيه في المرفق والمادة تسليماً وكذا اعطاؤها الى
خادم المير رد وتسليم . مثلاً الدابة المارة تسليمها ايصلها الى اصطلح
للمير أو تسليمها الى سائسه

بخلاف القيس كجوهره وبخلاف الرد مع الاجني اي بأن كانت العارية موقفة
فقتضت مدهتها ثم سبها مع الاجني لتعديه بالامساك والا فالمستعير يملك الإيداع فيما
يملك الامارة من الاجني به حتى يزلي قيسان حمل كلامهم على هذا ودر المختار
ولو كانت عقد جوهر او شيئاً نفيساً فرده الى عبد المير او اجيره يضمن «كذا
في الوجيل» ولو ردها الى منزل المير او مربيطة فضاعت فالقياس ان يضمن وفي
الاستحسان لا . قيل هذا في عاذتهم وعلى هذا البراءة عن ضمان الرد وقيل ان كان
المربيط خارج الدار يبرأ لان الظاهر انما لا تكون هناك بلا حافظ ولو ردها
الى ارضه لا يبرأ لان المير لا يحفظها بأرضه «كذا في التمراتسي» و«هذه»
في الباب السادس في رد العارية من كتاب العارية .

«ح ١» قوله والا فالمستعير اشارة الى فائدة اشتراط التوقيت قال الزليحي
وهذا بخلاف الاجني يشهد لمن قال من المشايخ ان المستعير ليس له ان يودع

وعلى المختار تكون هذه المسئلة محمولة على ما اذا كانت المارية موقفة فضت مدتها
ثم يضاف مع الاجنبي لانه باسساكه يكون متدياً فيضمن احدى فكذا اذا تركها في
يد الاجنبي اهـ «رد المختار»

(المادة ٨٣٠)

مصاريف رد المارية ومؤنة نقلها على المستعير

« ومؤنة الرد على المستعير ولو كانت موقفة فأمسكها بدمه فهلكت ضمنها »
لان مؤنة الرد علسه نهاية « در المختار » « الا اذا استعارها ليرهنها » فيكون
كلاجارة « رهن الخاتية » « وكذا الموصى له بالخدمة مؤنة الرد عليه » « وكذا
المؤجر والغاصب والمرتهن » مؤنة الرد عليهم لحصول المنفعة لهم هذا لو الاخراج
بأذن رب المال والا فتؤنة رد مستأجر ومستعار على الذي أخرجه « اجارة
البرازية » بخلاف شركة ومضاربة وربة محتجب « در المختار » وأجرة المستعار
وأجرة رد المستأجر والوديعة والرهن والمفصوب على المستعير والمؤجر والمودع
 والمرتهن والغاصب « ملحق الا بغير » اما المستعار فلأن رده على المستعير لانه قبض
العارية لنفسه فتكون اجرة الرد عليه وأما المستأجر فلأنه مقبوض لنفسه
المؤجر لان الاجر سلم له فلا يكون رده واجباً على المستأجر بل على المؤجر
فتكون مؤنة رده عليه وأما الوديعة فلأن منفعة حفظها عائدة له فكانت مؤنة ردها
عليه وأما الرهن فلأن قبضه قبض استيفاء فكان قابضاً لنفسه وأما المفصوب
فلأن الغاصب يجب عليه رد العين المنصوبة الى مالكها كما كانت فيكون عليه مؤنة
ردها « بمجمع الانهر »

« ح ١٠ » قوله ومؤنة الرد على المستعير وعلق الداية مطلقة أو مقيدة
« رد المختار » قوله اذا استعارها فتؤنة الرد على المير « رد المختار »

(المادة ٨٣١)

استمارة الارض لنرس الاشجار والبناء عليها صحيحة لكن للمعير ان

يرجع بالاعادة متى شاء فاذا رجع لزمت المستعير قطع الاشجار ورفع البناء
ثم اذا كانت موقته فرجع المير عنها قبل مضي الوقت وكلف المستعير
قطع الاشجار ورفع البناء ضمن للمستعير تفاوت قيمتها بين وقت القطع
وانتهاء مدة الاعادة . مثلاً اذا كانت قيمة البناء والاشجار مقلوعين حين
الرجوع عن الاعادة اثني عشر ديناراً وقيمتها لو بقيت الى انتهاء وقت
الاعادة عشرون ديناراً وطلب المير قلمها لزمه ان يعطى للمستعير ثمانية دنانير
ولو اطار أرضاً للبناء والغرس صح ، للمير بالثمنه ، وله ان يرجع متى شاء ،
لما انقضى امرها غير لازمة ، ويكلفه قلمها الا اذا كان فيه مضرة بالارض فيزك
بالقيمة مقلوعين ، لثلاث تنفسه أرضه وان وقت العارية فيرجع قبله كلفة قلمها
وضمن المير للمستعير ما نقص البناء والغرس بالقطع بأن يقوم قائماً الى المدة
المضروبة وتعتبر القيمة يوم الاسترداد بحر ، در المختار في العارية ، وتصح اعادة
الارض للبناء والغرس وله ان يرجع متى شاء ، ويكلفه قلمها ولا يضمن ان لم
يوقت وان وقت ورجع قبله كره له ذلك وضمن ما نقص بالقطع وقبل يضمن
وتملكه للمستعير قلمه بلا تضمين ان لم تنقص الارض به كثيراً وعند ذلك
الخيار للمالك ، ملتي البحر ، قوله وضمن أي المير للمستعير ما نقص من البناء
والغرس بالقطع بأن يقوم قائماً غير مقلوع يعني اذا كانت قيمة البناء الى الوقت
المضروب عشرة دنانير مثلاً واذا قلع في الحال يكون قيمة النقص دينارين يرجع
المستعير على المير بمحمالية دنانير لان المير ضره بالتوقيت وقال زفر لا يضمن
لان التوقيت والاطلاق فيها سواء لبطان التأجيل في المواردي ، وقيل يضمن ،
المير قيمة البناء أو الغرس ذكره الحاكم الشهيد ، وتملكه ، أي المير للبناء والغرس
الا أن يشاء المستعير ان يرفضها ولا يضمن قيمتها فيكون له ذلك لانه ملكه قالوا
اذا كان في القطع ضرر بالارض فالخيار الى رب الارض كما في الهداية وعن هذا

قال للمستعير قل له أي البناء والخرس بلا تضمين أن لم تقصص الأرض به أي بالقلع
و كثيراً وعند ذلك أي عند نقصان الأرض كثيراً بالقلع الحجار للبالك بن ضمان
نقصانها وضمان قيمتها لا للمستعير لانه صاحب أصل والمستعير صاحب تبع
والتزجج بالأصل كما في القديسة (مجمع الانهر)

(ح ١٠) قوله وله أي للمعير ان يرجع عن العارية بعد ان بنى المستعير
أو خررس متى شاء لانها غير لازمة ويكلفه قلعهما أي كلف المعير المستعير قلع
البناء أو الخرس عن الأرض لانه شغل أرض المعير بهما فيؤمر بتفريقه الا اذا
شاء أن يأخذها بقيمتها فيما اذا كانت الأرض تستضر بالقلع بخلاف ما اذا كانت
لا تستضر بالقلع حيث لا يجوز الترك الا باتفاقهما كما في التيين (مجمع الانهر)
قوله الى المدة المضروبة فلو قيمته قائماً في الحال الاربعة وفي المال
عشرة ضمن ستة الملتقى (رد المحتار)

قوله ولا يضمن ان لم يوقت أي لا يضمن المعير ما نقص من البناء والخرس
بسبب القلع ان لم يوقت العارية اذ المستعير بنى وخررس في محل كان لغيره حتى
الرجوع فاكثر بنفسه اعتياداً على الاطلاق من غير ان سبق من المعير وعد وان
وقت المعير وقتاً معيناً ورجع قبله أي قبل الوقت الذي عينه كره له ذلك أي
كره للمعير الرجوع لما فيه من خالف الوعد (مجمع الانهر)

(المادة ٨٣٣)

اذا كانت اعارة الأرض للزراع سوله كانت موقته أو غير موقته
ليس للمستعير ان يرجع بالاعادة ويسترد الأرض قبل وقت الحصاد
(وان أعادها) أي الأرض (للزراع لا تؤخذ منه) أي المستعير استحساناً
لان التضمر بالمؤمن حرام (حتى يحصد الزرع) بل يترك في يده بطريق الاجابة
بأجر المتسل كيلا يوت منقعة أرضه مجاناً وقت المسير أو لا يوقت لان للزراع
نهاية معلومة فكان في الترك مراعاة الحقيقين وأيضاً في القلع ابطال ملك المستعير

وفي الترتيب تأخير حق تصرف المبر فيها والاول أشد ضرراً فيصير الى الثالث
(مجمع الانهر في المارية)

في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٨٨

عن أعضاء ديوان أحكام عدلية عن أعضاء مجلس تدقيقات شرعية

أحمد حلمي عمر خلوصي أحمد جودت

أدين الفتوى وكيل درس قاضي دار الخلافة العلية

السيد خليل السيد خليل سيف الدين

مدير مملغاته ثواب قسام عسكري عن أعضاء جمعية

يونس وهي أحمد خالد عبد اللطيف شكرى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد صورة الخط الهمايوني

ليعمل بموجبه

الكتاب السابع

في الهبة ويشتمل على مقدمة وباين

المقدمة

في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالهبة

(المادة ٨٣٣)

الهبة هي تملك مال لآخر بلا عوض ويقال لقاعله واهب ولذلك
 المال موهوب ولن قلّه موهوب له والاتهاب بمعنى قبول الهبة أيضاً
 الهبة في اللغة التبرع وفي الشريعة تملك العين بلا عوض (قاله السيد الشريف
 في تعريفاته) الهبة هي تملك عين بلا عوض (ملتقى الاجهر) هذا تعريف للهبة
 المحضة العارية عن شرط العوض. فان الهبة بشرط العوض يبيع انتهاء فتبث الثمنعة
 والحجار فلا ينقض التعريف بالهبة بشرط العوض فخرجت عن هذا التعريف
 الاياحة والعارية والاجارة والبيع وهبة الدين ممن عليه الدين فان عقد الهبة
 اسقاط وان كان بلفظ الهبة وهي أمر مندوب وصنيع محبوب محمود قال صلى الله
 عليه وسلم تهادوا تحابوا (مجمع الانهر)

(المادة ٨٣٤)

المهديّة هي المال الذي يطى لاحد أو يرسل اليه اكراماً له
(المهديّة ما يؤخذ بلاشرط الاطاعة) قاله السيد الشريف في تعريفه

(المادة ٨٣٥)

الصدقة هي المال الذي وهب لاجل الثواب
(الصدقة هي العطيّة تبني بها الثبوة من الله تعالى قاله السيد)

(المادة ٨٣٦)

الاباحة هي عبارة عن اعطاء الرخصة والاذن لشخص ان يأكل أو
يتناول شيئاً بلا عرض
الاباحة ما لا يأنم فاعله وتاركة (من تمة التعريفات)

الباب الاول

في بيان المسائل المتعلقة بمقد الهبة ويشتمل على فصلين

الفصل الاول

في بيان المسائل المتعلقة بركن الهبة وقبضها

(المادة ٨٣٧)

تنهّد الهبة بالايحباب والقبول وتتم بالقبض
وتصح بالايحباب وقبول وتتم بالقبض الكامل (ملحق الاجر)

(المادة ٨٣٨)

الايحباب في الهبة هو الاتفاظ المستعملة في معنى تملك المال مجاناً
كأكرم وتوهبت وأهديت والتميرات التي تدل على التملك مجاناً ايحباب

للہبۃ ایضاً کاعطاء الزوج ووجتہ قرطاً أو حلیاً وقولہ لہا خذی ہذا وعلیہ
 وتصح بالإيجاب کوهت ونحت واعطیت واطعمتک ہذا الطعام فاقبضہ وجعلتک
 ہذا واعمرتک وجعلتک لک عمري وجعلتک علی ہذہ الدابة لو نوى وکسوتہ
 وداری ہبۃ نسکنا (ضرر) رجل قال لرجل قد متتک بهذا التوب او ہبۃ
 الدراهم فقبضہا فی ہبۃ وكذلك لو قال لاسراۃ قد تزوجها علی غیر مہر
 مسمى قد متتک ہذہ الثیاب أو ہبۃ الدراهم فی ہبۃ (کذا فی محیط السرخسی
 ہندیۃ فی الہبۃ) اعطی لزوجتہ دنانیر لتخذ بها ثیاباً وتلبسہا عنده فدفعہا معاملۃ
 فیہی لہا (قیۃ) اتخذ لولده الصغیر ثوباً یملککہ وکذا الکبیر بالتسلیم (بزاریۃ)
 لو دفع الی رجل ثوباً وقال البس نفسك فقبل یكون ہبۃ ولو دفع دراهم وقال
 اتقہا علیک یكون قرضاً فان اتخذ لولده ثیاباً لیس لہ ان یدفعہا الی غیرہ الا اذا
 بین وقت الاتخاذ انہا طاریۃ وکذا لو اتخذ لتلمیذہ ثیاباً فأقبی التلمیذ فأراد ان
 یدفعہا الی غیرہ بزازیۃ (کذا فی الہامش) (رد المختار علی در المختار)

(المادة ٨٣٩)

تنعقد الہبۃ بالتعاطى ایضاً

وفی خزائنة القتاوی اذا دفع لابنہ مالا تقصر فیہ الابن یكون للاب الا اذا
 دلت دلالة التملیک (یرى) قات فقد أفاذ أن التلقظ بالإيجاب والقبول لا یشرط
 بل تکتفی القرائن الدالة علی التملیک کن دفع لفقیر شئاً وقبضہ ولم یتلفظ واحد
 منہما شئاً وکذا یقع فی الہدایۃ ونحوہا فاحفظہ ومثلہ ما یدفعہ لزوجۃ أو غیرہا
 قال وهب ہذہ المین فقبضہا الموهوب لہ محضرة الواهب ولم یقل قبلت صح لان
 القبض فی باب الہبۃ جار مجرى الرکن فصار کالقبول (ولوالجۃ) (رد المختار
 علی در المختار)

(المادة ٨٤٠)

الارسال والقبض فی الہبۃ والصدقة یقوم مقام الإيجاب والقبول إتماماً

ولا بد في الهبة من الإيجاب والقبول بل يقوم مقامهما البحث من هذا والقبض من هذا جواهر العقود في الهبة (نقله في نتيجة الفتاوى)

(المادة ٨٤١)

القبض في الهبة كالقبول في البيع بناء عليه تتم الهبة اذا قبض الموهوب له في مجلس الهبة المال الموهوب بدون ان يقول قبلت أو أنهيت عند إيجاب الواهب أي قوله وهبتك هذا المال

وفي البسوط القبض في الهبة كالقبول في البيع ولذا لو وهب الدين من الثريم لم يشتر إلى القبول (مجمع الأنهر ودر المختار في الهبة) ولو قال وهبت من هذا القرس وأقرس حاضر فقبضه جازت الهبة وإن لم يقل قبلت (كذا في الملتقط) (هندية في الباب الثاني من الهبة)

وفي الأخيرة قال أبو بكر اذا قال الرجل لغيره وهبت فرسى هذا منك والقرس حاضر فقبض الموهوب له القرس ولم يقل قبلت جازت الهبة وكذا لو كان القرس غائباً فذهب وقبضه ولم يقل قبلت جازت قال الفقيه أبو الليث ويقول أبو بكر تأخذ (تأمر خانية في الباب الثاني من كتاب الهبة بتفسير ما)

(المادة ٨٤٢)

يلزم إذن الواهب صراحة أو دلالة في القبض والقبض الذي يتعلق به تمام الهبة وثبوت حكمها القبض بأذن المالك والاذن تارة يثبت صراحة و تارة يثبت دلالة (هندية في الباب الاول)

(المادة ٨٤٣)

إيجاب الواهب دلالة اذن بالقبض وأما اذنه صراحة فهو قوله خذ هذا المال فاني وهبتك إياه ان كان المال حاضراً في مجلس الهبة وان كان غائباً فقوله وهبتك المال المأذني اذهب وخذه أمر صريح

فالصريح ان يقول اقضه اذا كان الموهوب حاضراً في المجلس ويقول اذهب واقضه اذا كان غائباً عن المجلس (هندية في المحل المزبور)

(المادة ٨٤٤)

اذا أذن الواهب صراحة بالقبض يسمح قبض الموهوب له المال الموهوب في مجلس الهبة وبعد الافتراق واما اذنه بالقبض دلالة فقيده بمجلس الهبة ولا يعتبر بسد الافتراق مثلاً لو قال وهبتك هذا وقبضه الموهوب له في ذلك المجلس يصح وأما لو قبضه بعد الافتراق عن المجلس لا يصح كذلك لو قال وهبتك المال الذي هو في المحل القلاني ولم يقل اذهب وخذه فاذا ذهب للموهوب له وقبضه لا يصح

ثم اذا كان الموهوب حاضراً وقال له الواهب اقضه فقضه في المجلس أو بعد الافتراق عن المجلس صح وقبضه وملكه استحساناً وقيلاً ولو نهاه عن القبض بعد الهبة لا يصح قبضه لا في المجلس ولا بسد الافتراق عن المجلس (وان لم يأذن له بالقبض صريحاً ولم ينه عنه ان قبضه في المجلس صح قبضه استحساناً لا قياساً وان قبضه بعد الافتراق عن المجلس لا يصح قياساً واستحساناً ولو كان الموهوب غائباً فذهب وقبض ان كان القبض بأذن الواهب جاز استحساناً لا قياساً وان كان يشير اذنه لا يجوز قياساً واستحساناً (هكذا في الذخيرة) (هندية في الباب الاول من الهبة)

(المادة ٨٤٥)

للمشتري ان يهب المبيع قبل قبضه من البائع

وفي بيع المتناوي لو اشترى فرساً ولم يقبضه حتى وهبه من رجل أو رهن وأمره بقبضه قبضه جاز (خلاصة في المجلس الاول من الفصل الاول من الهبة)

(المادة ٨٤٦)

من وهب ماله الذي هو في يد آخر له تتم الهبة ولا حاجة الى القبض والتسليم مرة أخرى

وهبة شيء هو في يد الموهوب له تتم بلا تجديد قبض لتحقيق شرط الهبة وهو القبض لان القبض الواجب بالهبة قبض أمانة فينوب عنه كل قبض بخلاف ما اذا باعه منه لان القبض فيه مضمون فلا ينوب عنه قبض أمانة فيلزمه قبض جديد وفي الملاحظة شامل ما اذا كانت في يده أمانة أو مضمونة ولو ودية كانته بد الهبة لم يكن عاملاً للمالك فاعتبرت يد الحقيقة (يجمع الانهر في كتاب الهبة) وبذلك بالقبول بلا قبض جديد لو الموهوب في يد الموهوب له ولو بنصب أو أمانة لانه حينئذ حامل لنفسه والاصل ان القبضين اذا تجاوزا تاب أحدهما عن الآخر واذا تجاوزا تاب الاعلى عن الأدنى (در المختار في كتاب الهبة)

(المادة ٨٤٧)

اذا وهب أحد دينه للمدين أو أبرأ ذمته عن الدين ولم يرد المدين
تصح الهبة ويستطع به الدين في الحال

(رجل) وهب الدين عن عليه الدين ذكر شمس الأئمة السرخسي انه لا تصح من غير قبول المدين عندنا خلافا لفر وهذا ذكره الفقيه أبو الليث وفي أكثر الكتب انها تصح من غير قبول الا انها تبطل بالرد وعن أبي يوسف لا تصح من غير قبول كما قال شمس الأئمة السرخسي (قاضيهان قبل هبة المشاع) هبة الدين عن عليه الدين جائزة قياساً واستحساناً (نازار خانية) هبة الدين عن عليه الدين وأبرأه يتم من غير قبول من المدين ويرتد برده) ذكره عامة المشايخ رحمهم الله وهو المختار (كذا في جواهر الاخلاط) وهذا اذا لم يكن الدين بدل الصرف فاذا كان بدل الصرف فأبرأه وب الدين منه أو وهبه منه فانه يتوقف على قبوله فان قبل برئ وان لم يقبل لا يبرأ وفي سائر الديون يبرأ

قبل أو لم يقبل إلا أنه ترتد الهبة والاراء في سائر الديون بالرد هذا كله في حق
الاصل وأما هبة الدين من الكفيل وأراءه عن الدين فالحبة منه لأنهم يدون
القبول وترتد بالرد وأراءه يتم من غير قبول ولا يرتد بالرد (حندية في الباب
الرابع في هبة الدين عن عليه الدين

(المادة ٨٤٨)

من وهب دينه الذي هو في ذمة أحد لآخر واذنه صراحة بالقبض
بقوله اذهب فخذ فذهب الموهوب له وقبضه تتم الهبة
وهبة الدين من غير من يلبه الدين جائزة إذا أمره بقبضه استحساناً
(آثار خاتية) هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح إلا إذا وهب وأذن له
بالقبض وقبضه وذكر في العمدة وإن لم يأمره بالقبض لا يجوز (والفت لو وهب
مهرها من أبيها أن أمرته بالقبض جاز) وفي بعض كتب الفقه الموثوق عليه هبة
الدين من غير من عليه الدين لا يجوز إلا إذا سلطه على قبضه ويصير كأنه وهب
حين قبضه ولا يصح إلا بالقبض (من الثالث والثلاثين من المعاداة في هبة الدين
(اقروى في الهبة)

(رجل) وهب ديناراً له على رجل من رجل وأمره بقبضه جاز استحساناً
وإن لم يأمره بالقبض لا يجوز ولو باع الدين من رجل لا يجوز (ولو باعه
من المدين أو وهبه منه يجوز) والبنت لو وهبت مهرها من أبيها أن أمرته
بالقبض صح (خلاصة في الجنس الثاني من الفصل الاول من الهبة)

(المادة ٨٤٩)

إذا توفي الواهب أو الموهوب له قبل القبض تبطل الهبة
وتبطل بموته قبل تسليمها (فصول في أحكام المرضى كذا في النتيجة في
الهبة) لمساستها صلوات والصلوات تسقط بالموت كالمبة تسقط بالموت قبل القبض
(من الدرر والفرر في كتاب الطلاق في باب النفقة)

{ المادة ٨٥٠ }

إذا وهب أحد لآبئه الكبير الماقل البالغ شيئاً يلزم التسليم
أخذ لولده الصغير ثوباً يملكه وكذا الكبير بالتسليم (برزاية) (رد المختار
في الهبة) (نص) اشترى ثوباً فقلعه لولده الصغير صار واحداً له بالقطع مسلماً
إليه قبل الحياطة ولو كان الولد كبيراً لم يصير مسلماً إليه إلا بعد الحياطة والتسليم
(قبية في الهبة) (اقروى في الهبة)

{ المادة ٨٥١ }

إن ملك الصغير المال الذي وهبه إياه وصيه أو مربيه يمتن من هو في
حجره وتربيته الذي في يده أو الذي كان ودية عند غيره بمجرد الإيجاب
أي بمجرد قول الواهب وهبت ولا يحتاج إلى القبض
وهبة الأب لطفله تم بالعقد إن كان الموهوب في يد الأب أو في يد مودعه
لا إن كان في يد غاصبه أو في يد متناع بيمناً فاسداً أو في يد منهب والصدقة في
ذلك كالهبة والأم كالأب عند غيوره أو موته وعدم وصيه إن الطفل لا عليها
وكذلك كل من يمول الطفل (ملحق الآخر في الهبة)
وهبة من له ولاية على الطفل في الجلة وهو كل من يموله فتدخل الأخ والم
عند عدم الأب لو في عياله تم بالعقد لو الموهوب معلوماً وكان في يده أو يد
مودعه لأن قبض الولي ينوب عنه والأصل إن كل عقد يتولاه الواحد يكتب
فيه بالإيجاب (رد المختار في الهبة)

{ المادة ٨٥٢ }

إذا وهب أحد شيئاً لطفل تتم الهبة قبض وله أو مربيه
وإن وهب له أجنبي يتم قبض وله وهو أحد أربعة الأب ثم وصيه ثم
الحمد ثم وصيه وإن لم يكن في حجرهم وعد عدمهم ثم قبض من يموله

كمنه وأموأخيه ولولم تقطأ لوفى حجرها والا لا لقوات الولاية (در المختار في الهبة)

(المادة ٨٥٣)

إذا وهب شيء للصبي المميز تتم الهبة بقبضه إياه وإن كان له ولي
(وهبة الأجنبي له) أي للطفل تم قبضه أي قبض الطفل لو كان عاقلاً أي
مميزاً يقبل التحصيل ولو أبوه حياً لأنه في التصرف النافع يلحق بالبالغ العاقل
وفي البحر من وهب لصغير يبر عن نفسه شيئاً فردّه يصح كما يصح قبوله
وفي السراجية من وهب للصغير شيئاً له أن يرجع فيه وليس للاب التعويض من
مال الصغير وفي الحانية ويصح التقاضي ما وهب للصغير حتى لا يرجع الواهب في
هبة (يجمع الأنهر في الهبة)

(المادة ٨٥٤)

الهبة المضافة ليست بصحيحة مثلاً لو قال وهبتك الشيء الثلثاني في
رأس الشهر الآتي لا تصح الهبة

وأما شرائطها فأشأن يرجع بعضها إلى نفس الركن وبعضها يرجع إلى
الواهب وبعضها يرجع إلى الموهوب له (أما ما يرجع إلى نفس الركن فهو
أن لا يكون معلقاً بما له خطر الوجود والعدم من دخول زيد وقدم خالد
ونحو ذلك) (ولا مضافاً إلى وقت بأن يقول وهبت هذا الشيء منك غداً أو
رأس الشهر) (كذا في البدائع) (هندية في أول كتاب الهبة)

(المادة ٨٥٥)

تصح الهبة بشرط عوض وبشرط مثلاً لو وهب أحد لآخر
شيئاً بشرط أن يطيحه كذا عوضاً أو يؤدي دينه للمعلوم المقدار تلزم الهبة
إذا دام الموهوب له الشرط والا فلا الواهب الرجوع عن الهبة كذلك لو
وهب أحد وسلم عقاراً لمالكاً له لآخر بشرط أن يقوم بشفقة الواهب إلى

وفاته ثم ندم فأراد الرجوع عن الهبة واسترداد ذلك العقار فليس له ذلك

مادام الموهوب له راضياً بإضافته على وجه ذلك الشرط

(يطبق الهبة بالشرط باطل ان ذكر بكلمة ان وان ذكر بكلمة وعلى ان كان ملائماً بأن قال وهبتك على ان تموضي كذا سحت الهبة والشرط وان كان الشرط مخالفاً سحت الهبة وبطل الشرط (في الخامس من بيع الخلاصة)

رجل وهب لرجل فرساً على ان تموضه توباً بينه واقفا على ذلك ولم يقبض واحداً منها حتى امتنع أحدهما منه فله ذلك وان تقاضا صار بمقتلة البيع وليس لواحد منها ان يرجع في هبته لحصول مقصوده وكذا ليس للموهوب له ان يرجع في عوضه لحصول مقصوده وهو تأكد الملك (تأخارية في الفصل السابق من كتاب الهبة)

(ح . ١٠) وفيها تعليق الهبة بالشرط ان كان ملائماً بأن قال وهبتك على ان تموضي كذا سحت الهبة والشرط وان كان مخالفاً سحت الهبة وبطل الشرط (في الخامس من بيع الخلاصة)

والهبة لا تبطل بالشرط الفاسدة (قاضيان) في آخر فصل في هبة المشاع من كتاب الهبة فلي هذا لو قالوا كما قال علي أقندي لكان أولى (لخره)

الفصل الثاني

في بيان شرائط الهبة

(المادة ٨٥٦)

يشترط وجود الموهوب في وقت الهبة بناء عليه لا يصح هبة عنب

يستال سيدرك أو ولد فرس سيولد

وأما ما يرجع الى الموهوب فأشأنها أن يكون موجوداً وقت الهبة فلا يجوز هبة ما ليس بموجود وقت العقد بأن وهب ما تنفر نخيله العام وما تلد أغنامه

السنة القابلة ونحو ذلك وكذلك لو وهب ما في بطن هذه الشاة أو ما في ضرعها
وان سلب على القبض عند الولادة والحلب وكذلك لو وهب زبداً في لبن أو
دهناً في سمنه أو دقيقاً في خنطة لا يجوز وان سلب على قبضه عند حدوده ولانه
معدوم الحال فلم يوجد محل حكم القصد وهو الاصح (هكذا في جواهر
الاخلاط) اذا وهب صوفاً على ظهر غنم وجزءه وسلمه فانه يجوز (هندية في
أول كتاب الهبة)

(المادة ٨٥٧)

يلزم ان يكون الموهوب مال الواهب بناء عليه لو وهب أحد مال
غيره لا تصح ولكن بعد الهبة لو أجازها صاحب المال تصح
وأما ما يرجع الى الواهب فهو أن يكون الواهب من أهل الهبة وكونه من
أهلها أن يكون حراً عاقلاً بالغاً مالكا للموهوب حتى لو كان صغيراً أو مجنوناً
أو لا يكون مالكا للموهوب لا يصح (هكذا في التباية) (هندية في الباب
الاول من كتاب الهبة) ومنها ان يكون مملوكاً للواهب فلا تجوز هبة مال الغير
بغير اذنه لاستحالة تملك ما ليس بمملوك للواهب . (كذا في البدائع) (هندية
في المحل المزبور ملخصاً)

(المادة ٨٥٨)

يلزم ان يكون الموهوب مملوكاً ومعيناً بناء عليه لو وهب أحد من
المال شيئاً أو من الترسين أحدهما لاعلى التبيين لا تصح ولو قال أيما
اردت من هاتين الترسين فهي لك فان عين الموهوب له في مجلس الهبة
أحدهما تصح والا فلا فائدة في تعيينه بعد المفاصلة من مجلس الهبة
دفع توبين الى رجل فقال ايها شئت فلك والآخر لابنك فلان فان بين
الذي له قبل ان يتفرقا جاز وان لم يبين لم يجوز (كذا في محيط السرخسي)

(إحدى في المحل المزبور)
 وفي في البارية أشتار من آخر دابة فقال في الاصطبل دابتان خذ احدهما
 واذهب فإخذ احدهما يضمن ولو قال خذ إيهما شئت وأخذ احدهما لا يضمن
 (بزازة في البارية)

(المادة ٨٥٩)

يشترط أن يكون الواهب عاقلاً بالغاً بناء عليه لا تصح هبة الصغير
 والمجنون والمعتوه وأما الهبة لمؤلاً فصحيحة
 وشروطها في الواهب العقل والبلوغ والملك فلا تصح هبة صغير (در
 المختار في الهبة) وهبة الأجنبي للصغير تتم بقبضه لو كان عاقلاً لأنه في التصرف
 التام يقع بحق البائع العاقل وفي البحر من وهب لصغير يمر عن نفسه شيئاً فرده
 يصح كما يصح قبوله (مجمع الأنهر في الهبة)

(المادة ٨٦٠)

يلزم في الهبة رضا الواهب فلا تصح الهبة التي وقعت بالجبر والأكراه
 ولو أكرهت على الهبة فوهبت لا تصح (قاضيخان في الهبة في هبة المرأة
 مهرها) الأكراه بالهبة أكره بالتسليم حتى لو وهب مكرهاً وسلم طائعا لم يجز
 إلا إذا قبل الموصى وقض فهو اجازة (غاية في الأكراه) (كذا في أكره
 الطهيري) (فتاوى الكفوي على قيد على اقتدي)

الباب الثاني

في بيان أحكام الهبة ويشتمل على فصلين

الفصل الأول

في حق الرجوع في الهبة

(المادة ٨٦١)

يملك الموهوب له الموهوب بالتبض

ومنها ان يكون الموهوب مقبوضاً حتى لا يثبت للموهوب له قبل القبض ملك
(حندية في المحل المزبور) وفي الزبلى واما القبض فلا بد منه لثبوت الملك اذ
الجواز ثابت قبل القبض بالاتفاق اهـ (سراج الدين) وهذا يفيد ان القبض شرط
لثبوت الملك لا لفصحته خلاف ما يبطئه كلام المصنف (طحطاوي في الهبة)

(المادة ٨٦٢)

للوهاب ان يرجع عن الهبة قبل القبض بدون رضا الموهوب له

وفما سوى ذلك له حق الرجوع الا بعد التسليم بحيث لا ينفرد الوهاب
بالرجوع بل يحتاج فيه الى القضاء او الرضاء وقبل التسليم ينفرد الوهاب بذلك
(كذا في الظهيرية) (حندية في الباب الخامس من كتاب الهبة) في الفتاوى
العتابية الرجوع في الهبة مكروه في الاحوال كلها ويصح (كذا في التاتارخانية)
يجب ان يعلم بان الهبة انواع (هبة لذي رحم محرم) وهبة لاجنبىء او لذي رحم
ليس بمحرم ، او محرم ليس بذى رحم وفي جميع ذلك للوهاب حق الرجوع
قبل التسليم (هكذا في الذخيرة) سواء كان حاضراً او غائباً اذن له في قبضه او
لم يأذن له (كذا في المبسوط) ليس له حق الرجوع بعد التسليم في ذى الرحم
المحرم وفيما سوى ذلك له حق الرجوع الا بعد التسليم لا ينفرد بالرجوع بل
يحتاج فيه الى القضاء او الرضاء وقبل التسليم ينفرد بذلك (هكذا في الذخيرة)
وللوهاب ان يرجع في بعض الهبة ان شاء (هكذا في الظهيرية) (حندية في
الباب الخامس في الرجوع في الهبة)

(المادة ٨٦٣)

نهى الوهاب الموهوب له عن القبض بعد الايجاب رجوع

ولو نهاه عن القبض لم يصح قبضه مطلقاً ولو في المجلس لان الصريح اقوى من

الدلالة (در المختار) قوله لأن الصريح أقوى من الدلالة وهذا الصريح مفاد الرجوع عن الهبة قال شيخ الإسلام لأن نهي الواهب الموهوب له عن القبض رجوع عن الإيجاب لأن القبض في باب الهبة بمنزلة القبول في باب البيع والبايع لو نهي المشتري عن القبول بسد الإيجاب كان رجوعاً منه عن الإيجاب (فكذلك هذه) (طحاوي في الهبة)

(المادة ٨٦٤)

لواهب أن يرجع عن الهبة والهبة بعد القبض برضا الموهوب له وإن لم يرض الموهوب له رجع الواهب الحاكم وللحاكم فسخ الهبة وإن لم يكن تمت مانع من موانع الرجوع التي ستذكر في المواد الآتية ولا يصح الرجوع إلا بإراضيها أو بحكم الحاكم للاختلاف فيه فيضمن بتمتع بهد القضاء لا قبله وإذا رجع أحدهما بقضاء أو رضاء كان فسخاً لعقد الهبة من الأصل وإعادة الملك التقديم لاهة للواهب فلذلك لا يشترط فيه قبض الواهب وصح الرجوع في الشائع ولو كانت هبة لم يصح فيه وللواهب رده على رأسه مطلقاً بقضاء أو رضاء (در المختار في الرجوع عن الهبة من كتاب الهبة)

« ح ١٠٠ » قوله فيضمن بتمتع بهد وقد طبع لأنه ندى « رد المختار » قوله لا هبة للواهب اه كما قاله زفر « رد المختار » قوله وصح الرجوع في الشائع اه بأنه رجع لبعض ما وجهه « رد المختار »

(المادة ٨٦٥)

لو استرد الواهب الموهوب بعد القبض بدون حكم الحاكم وقضائه وبدون رضی الموهوب له يكون غاصباً وبهذه الصورة لو تاف أو ضاع في يده يكون ضامناً

قوله « لا يصح الرجوع إلا بإراضيها أو بحكم الحاكم » فلو استردها بغير

قضاء ولا رضاء كان فاصباً حتى لو حلت في يده يضمن قيمتها للموهوب له اه
 شني « ملحطاوي في الرجوع عن الهبة » قال قاضيه خان وهب ثوباً لرجل ثم
 اختلسه منه فاستهلك ضمن الواهب قيمة الثوب للموهوب له لان الرجوع في
 الهبة لا يكون الا بقضاء او رضاء سائجاً « رد المختار على رد المختار »

(المادة ٨٦٦)

من وهب لاصوله وفروعه او لاجيه او أخته او لاولادها أو لعمه
 وعمته شيئاً فليس له الرجوع

صح الرجوع في أجنبي ومنه المحرمية بالقرابة كما في الآباء والامهات وان
 علوا والاولاد وان سفلوا والاخوة والاخوات وأولادها وان سفلوا والاعمام
 والعلمات والاخوال والحالات فقط (غير في باب الرجوع عن الهبة)

(المادة ٨٦٧)

لو وهب كل من الزوج والزوجة صاحبه شيئاً حال كون الزوجية
 قائمة بينهما فبعد التسليم ليس له الرجوع

(والزاة) الزوجية أي الزوجية مائة من الرجوع لان المقصود فيها الصلة
 أي الاحسان كما في القرابة وقت الهبة (فله الرجوع لو وهب ثم تنكح لئنا لم
 تكن زوجة وقت الهبة) لا يرجع لو وهب ثم ألين لوجود الزوجية المانعة
 وقت الهبة (يجمع الاثر في الرجوع عنها من كتاب الهبة)

(المادة ٨٦٨)

إذا أعطى الهبة عوض قبضه الواهب فهو مانع للرجوع فلو أعطى
 للواهب شيئاً على ان يكون عوضاً لهبته وقبضه فليس له الرجوع ان كان
 من جانب الموهوب له او من آخر
 (والدين) عوض بشرط ان يذكر لفظاً يعلم الواهب انه عوض كل هبة فان

قال هذه عوض هبتك أو بدلها أو في مقابلتها فقبضه الواهب سقط الرجوع ولو لم يذكر أنه عوض رجع كل بهتة (رد المحتار في الرجوع) والعين الموض المتضاف إليها إذا قبض نحو خذ هذا عوضاً عن هبتك أو بدلها أو في مقابلتها ولو كان من اجنبي ولو كان شريكه فلو لم يصف فلكل ان يرجع فيها وهب (ملتقى الاجمير)

(ح. ١) قوله رجع كل بهتة اه ولذا يشترط فيه شرائط الهبة كقبض واقرار وعدم شيوع ولو عوض مجانساً أو يسيراً (رد المحتار)

قوله او في مقابلتها اه اي اخذ في مقابلها. قوله ولو كان من اجنبي اه اي ولو كان التمييز من اجنبي. قوله من اجنبي وسقط حق الواهب في الرجوع في الهبة اذا قبض عوض لان عوض لا سقاط الحق فيصح من الاجنبي كبدل الخلع ولو كان العوض بغير اذن الموهوب له ولا رجوع للمعوض على الموهوب له «جمع الانهر» قوله ولو كان شريكه اه سواء كان بأذنه او لا لان التمييز ليس بواجب عليه فصار كما لو امره ان يتبرع لانسان الا اذا قال على اتي ضامن «جمع الانهر» قوله فلو لم يصف اه اي لم يقل الموهوب له خذ عوض هبتك يكون فسملة هبة مبتدأة لا تمويضاً فيشترط فيه ما يشترط في الهبة من القبض فلكل واحد منها ان يرجع فيها وهب وفي المبسوط هذا سواء كانت الهبة شيئاً قليلاً او كثيراً وسواء كان عوض من جنسها او من غير جنسها لانها ليست بمفاوضة محضة حتى يلحق الربو او انما هي لقطع الرجوع «جمع الانهر»

{المادة ٨٦٩}

اذا حصل في الموهوب زيادة متصلة كأن كان ارضاً وأحدث الموهوب له عليها بناء أو غرس فيها شجراً أو كان حيواناً ضعيفاً فسمعن عند الموهوب له او غير الموهوب على وجه تبدل باسمه كأن كان حنطة فطحنت وجعلت دقيقاً لا يصح الرجوع عن الهبة حينئذ وأما الزيادة المنفصلة فلا تكون

مأنة الرجوع فلو حملت القرس التي وهبها أحد لغيره فليس له الرجوع
عن الهبة لكن له الرجوع بسد الولادة وبهذه الصورة يكون فلوها
للموهوب له

ويتنوع من الرجوع فيها حروف دمع حرفة، يعنى الموانع السبعة الآتية (فالدال
الزيادة في نفس العين الموجبة لزيادة القيمة المتصلة وان زالت قبل الرجوع كان شب
ثم شاخ لكن في الحانية ما يخالفه واعتمدته القهستاني فليتبه لان الساقط لا يعود كبناء
وغرس ان عدا زيادة في كل الارض والا رجع ولو عدا في قطعة منها امتنع فيها
زيلي وسمن وجل وخياطة وصبغ وقصر ثوب وكبر صفر وسباع أصم وأبصار
أحمى واسلام عبد ومداواته وعفو جناية وقلمم قرآن أو كتابة أو قراءة أو قطعة
مصحف بإصرابه وحمل تمر من بندق الى بلخ مثلاً ونحوها وفي البرازية ان زاد
خيراً منع الرجوع وان نقص لا ولو اختلفا في الزيادة ففي المتولد ككبر القصول
للواهب وفي نحو بناء وخياطة وصبغ للموهوب له (خانية وحايوي) ومثله في
المحيط لكنه استثنى ما لو كان لا ينفى في مثل تلك المدة (لا يمنع الزيادة المنفصلة كولد
وارش وعقر ونمرة فيرجع في الأصل في الزيادة لكن لا يرجع بالألم حتى يستثنى
الولد عنها (كذا نقله القهستاني لكن نقل للبرجندي وغيره انه قول أبي يوسف
فليتبه له ولو حملت ولم تلد هل لواهب الرجوع؟ قال السراج لا وقال الزيلي نعم
(در المختار في الرجوع)

(ح - ١) قوله كان شاباً ثم شاخ وكذا اذا بنى ثم هدم عاد حق الرجوع
كما في المحيط

قوله والاربع أي وان لم يعدا زيادة رجع. قوله أو مداواته لو كان مريضاً من
قبل فلو مرض عنده فداواه لا يمنع الرجوع بحر - قوله من بندق الى بلخ فلو
رجع بطل حق الموهوب له في الكراء ومؤنة الثقل. قوله والحجل يبنى حمل هذا
على ما اذا كان الحل من غير الموهوب له فلو منه لا رجوع لانها تكون أم ولده

قوله كولد من شكاح أو سفاح بزاية « رد المختار »

(المادة ٨٧٠)

إذا باع الموهوب له الموهوب أو أخرجه من ملكه بالهبة والتسليم

لا يبقى للواهب صلاحية الرجوع

(إلغاء الخروج) أي خروج العين الموهبة عن ملك الموهوب له بسبب من أسباب الملك كالبيع والهبة فإن تبدل الملك كتبدل العين فلو ضحى الشاة الموهوبة أو فهد الصدق بها وصارت لحما لا يمنع الرجوع عند الطرفين خلافاً لأبي يوسف (مجمع الأنهر في المحل المزبور)

(المادة ٨٧١)

إذا استهلك الموهوب في يد الموهوب له لا يبقى للرجوع محل

(والهاء) الهلاك أي هلاك العين الموهوبة ولو ادعاه الهلاك صدق الموهوب له بلا حلف لانه ينكر الرد فإن قال الواهب هي هذه العين حلف المتكراتها ليست هذه خلاصة كما يحلف الواهب ان الموهوب له ليس بأخيه اذا ادعى الاخ ذلك لانه يدعى سبياً بسبب النسب (خاتمة در المختار في المحل المزبور)

(ح ١٠) قوله العين الموهوبة فإن هلك ما منع من الرجوع لتعذره بهلاكه اذا هو غير مضمون عليه (مجمع الأنهر)

(المادة ٨٧٢)

وفاة كل من الواهب والموهوب له مانعة من الرجوع بناء عليه انه

ليس الواهب الرجوع عن الهبة اذا توفي الموهوب له كذلك ليس

لورثته استرداد الموهوب اذا توفي الواهب

(والميم) موت أحد الساقدين أما موت الموهوب له فلخروج الموهوب عن ملكه وانتقاله الى وارث وأما موت الواهب فلتعذر الرجوع عنه والوارث ليس

بواهب والتمس في حق الواهب هذا اذا كان بعد التسليم لانه قبل التسليم بطلت
 لعدم الملك ورجوع المستأمن الى دار الحرب بعد الهبة قبل القبض مبطل لها
 كالموت فان كان الحربي اذن للمسلم في قبض وقبضه بعد رجوعه الى دار الحرب
 جاز استحسانا (يجمع الانهر في الرجوع عن الهبة)

(المادة ٨٧٣)

اذا وهب الدائن الدين للمدينون فليس له الرجوع انظر الى مادة

{ ٥١ } ومادة { ٨٤٧ }

اذا وهب الدين من المدينون ليس له ان يرجع فيه لان الدين سقط بلهبة فلا
 يحتل للمود خاتبة في الهبة (يجمع الانهر في الرجوع عن الهبة)

(المادة ٨٧٤)

لايصح الرجوع عن الصدقة بعد القبض بوجه من الوجوه
 ولا رجوع فيها أي في الصدقة بعد القبض لان المقصود فيها هو الثواب دون
 العوض (يجمع الانهر في بيان أحكام مسائل متفرقة)

(المادة ٨٧٥)

اذا أباح أحد لآخر شيئاً من مطعوماته فليس له التصرف فيه
 بوجه من لوازم التملك كالبيع والهبة ولكن له الاكل والتناول من ذلك
 الشيء وبعد هذا ليس لصاحبه مطالبة قيمته . مثلاً اذا أكل أحد من
 بستان آخر بأباحته مقداراً من الفس لا لصاحب البستان مطالبة
 قيمته بعد ذلك

وفي الفتاوى لوقال الرجل لآخر أنت في حل مما أكلت من مالي أو أخذت
 أو أعطيت حل له الاكل ولا يحل له الاخذ والاعطاء (خلاصة في الباب الثالث

في الخطر والاباحة والاحلال من كتاب الفبة

(المائدة ٨٧٦)

المهديا التي ترد في الحان والمرس تكون لمن ترد باسمه من
المختون والمروس والوالد والوالدة وان لم يذكر لها وردت لمن ولم
يمكن السؤال والتحقيق عنها فتأخذ ذلك يراعى عرف البلدة وعادتها

ولان رجلا اتحد ولية للختان فاهدى اليه لباس (اختلف المشايخ رحمهم
الله فيها) قال بعضهم هي للولد سواء قالوا هي للصغير أو لم يقولوا سلموها الى
الاب أو الى الابن لانه هو الذي اتخذ الولية للولد وقال بعضهم هي للوالدين وقال
بعضهم اذا قالوا للولد فهو له وان لم يقولوا شيئاً فهو للوالد قال الفقيه أبو الليث
رحمه الله ان كانت الهدية مما يصلح للصبي مثل ثياب الصبي أو شيء يستعمل
للمصيان فهي للصبي وان كانت دراهم أو دنائير أو شيئاً من متاع البيت أو الحيوان
فان أهدها واحد من اقرباء الاب أو من معارفه فهي للوالد اذا اتخذ الرجل
غديرة للختان فان أهدى الثمن هدياً ووضعوه بين يدي الولد فسواء قال المهدي
هذا للولد أو لم يقل فان كانت الهدية تصلح للولد مثل ثياب الصبيان أو شيء
يستعمل للصبيان مثل الصولجان والكرة فهي للصبي لان هذا تملك للصبي عادة
وان كانت الهدية لا تصلح للصبي عادة كالدرهم والدنانير تنظر الى المهدي فان كان
من اقربائه أو من معارفه فهي للاب وان كان من اقربائها فهي للام لان التملك من
الام هنا صرفاً وهناك من الاب فكان التحويل على العرف حتى لو وجد سبب أو
وجه يستدل به على غير ما قلنا يعتمد على ذلك وكذلك اذا اتخذ وليمة الزفاف
فاهدى لباس فهو على ما ذكرنا من التقسيم وهذا اذا لم يغل المهدي شيئاً وتعذر
الرجوع الى قوله وأما اذا قال أهديت للاب أو للام أو للزوج أو للمرأة فالقول
للمهدي (كما في الطهيريّة) (هندية في الباب الثالث فيما يتعلق بالتحليل من
كتاب الفبة)

الفصل الثاني

في هبة المريض

(المادة ٨٧٧)

إذا وهب من لا وارث له جميع أمواله لأحد في مرض موته
وسلمها يصح وبعد وفاته ليس لأمين بيت المال للمداخلة في تركته

(المادة ٨٧٨)

إذا وهب وسلم كل من الزوج والزوجة جميع ماله لصاحبه في
مرض موته ولم يكن له وارث سواء يصح وبعد الوفاة ليس لأمين بيت
المال للمداخلة في تركته

وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى مات تبطل الهبة لأن الهبة في مرض الموت وإن
كانت وصية لكنها هبة حقيقة فتفتقر إلى القبض (في هبة المريض من العبادية)
(هـ الكفوي) أقول فإذا قبض الموهوب له كانت الهبة آمنة فلم يبق للواهب حق
في ذلك الموهوب حتى يدخل ويتعرض من جانب بيت المال لأنه حيثئذ لا يكون
من تركه الواهب محرره)

(ح ١٠) لو أوصى لزوجته أو هي له ولم يكن ثمة وارث آخر تصح الوصية (إن)
كالزاده في الهبة فلو أوصت لزوجها بالنصف كان له الكل قالت وإنما قبضوا
بالزوجين لأن غيرها لا يحتاج إلى الوصية فلو وقتت فهي ملغاة لأن جهة استحقاقه
بالأول حيثئذ أقوى لأنه يرث لكل برد أو رخم وقدمناه في الإقرار معزياً
لشربلالية وفي فتاوى التوازل أوصى لرجل بكل ماله ومات ولم يترك وارثاً إلا
اسرأة فانها لم تنجز فلها السدس والباقي للموصى له لأن له الثالث بلا إجازة فيقي
الثلاث فلها ربها وهو سدس أسكن ولو كان مكانها زوج فإن لم يجز فله الثلث والباقي
للموصى له (در المختار في كتاب الوصايا) قوله فلها سدس أم وهو ربع الباقي لأن

الارث يعتبر من الباقي بعد الاخراج الوصية طحطاوي

(المادة ٨٧٩)

إذا وهب أحد في مرض موته شيئاً لأحد ورثته وبند وفاته لم
تجز الورثة الباقيون لا تصح تلك الهبة وأما لو وهب وسلم لنسب الورثة
فإن كان ثلث ماله مساعداً لتمام الموهوب تصح وإن لم يكن مساعداً
ولم تجز الورثة الهبة تصح في المقدار المساعد ويكون الموهوب له
مجبوراً برد الباقي

مرضى وهب شيئاً لو ارث لم تجز لأن هبة المريض وصية ولا وصية للوارث
وأما هبة الصحيح لو ارثه ولا جزي فصحيحة (من الحاشية في كتاب الوصايا)
« صرحت قنطاوي في هبة المريض من الهبة » ولو وهب داره في مرضه وليس له
ماسوى الدار ثم مات ولم يجز الورثة هبته بقيت الهبة في ثلثها ونبتل في ثلثيها من
هبة الحاشية قلت قوله وليس له مال سوى الدار فيفسد ما إذا كان له مال سوى
الدار يساوي أماً وكان الدار يساوي أماً كان جميع ماله ألفين وصحت هبته في
ثلث ألفين وهو ستة وستون وستمائة ورد الموهوب له ثلث قيمة الدار على وارث
الواهب ولو أن ذلك المال يساوي ألفين كان جميع ماله ثلاثة آلاف ويخرج
الموهوب من ثلثها ولا يرد شيئاً انتهى إذا وهب المريض شيئاً لم يخرج من الثلث
يرد الموهوب له ما زاد على الثلث من غير خيار « من جامع القصولين صرة
قنطاوي في هبة المريض »

(المادة ٨٨٠)

إذا وهب من استقرت تركته بالديون أمواله لو ارثه أو لنسبه
وسلمها ثم توفي فلا صحاب الديون إلغاء الهبة وادخال أمواله في قسمة
الترماء

وذهب المريض شيئاً من ماله فبات الواهب ودينه محبط ترد المبة (جامع
إلـقـصـولـين ملـخـصـا اقـرـوي »

تحريراً في ٢٩ محرم سنة ١٢٨٩

وكيل درس	عن أعضاء مجلس تدقيقات شرعية
السيد خليل	عمر خلوصي
عن أعضاء ديوان أحكام عدليه	أحمد جودت
عن أعضاء جمعيت	أمين الفتوى
أحمد حلمي	السيد خليل
عن أعضاء جمعيت	سيد الدين
عبد اللطيف شكرى	مدير معلم خاتمة نواب
يونس وهي	قسام عسكري
	أحمد خالد



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد صورة الخط الهمايوني

ليعمل بموجبه

الكتاب الثامن

في النصب والاتلاف ويشتمل على مقدمة وباين

المقدمة

في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالنصب والاتلاف

(المادة ٨٨١)

النصب هو أخذ مال أحد وضبطه بدون اذنه ويقال للأخذ غاصب

وللمال المضبوط منصوب ولصاحبه منصوب منه

أما تفسيره شرعاً فهو أخذ مال متقوم محترم بغير اذن المالك على وجه
يزيل به المالك ان كان في يده أو يقصر يده وان لم يكن في يده (كذا في
المحيط) (هندية في الباب الاول من كتاب النصب من المبه)

(المادة ٨٨٢)

قيمة الشيء قائماً هي قيمة الابنية أو الاشجار حال كونها قائمة في
محلها وهوان تقوم الارض تارة مع الابنية أو الاشجار وتارة تقوم

على ان تكون خالية عنهما فالفاضل والتفاوت الذى يحصل بين التيمتين هو قيمة الابنية أو الاشجار قائمة

(المادة ٨٨٣)

قيمة الشيء مبنياً هي قيمة البناء قائماً

من هدم حائط غيره ضمن قصانه (في شرح القاية للعلامة القاسم) ان شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص للضامن وان شاء أخذ النقص وضمنه التقصان وليس له ان يجبره على الباء كما كان لان الحائط ليس من ذوات الامثال وطريق تضمنين التقصان ان تقوم الدار مع حيطانها وتقوم بدون هذه الحائط فيضمن فضل ما بينهما (رد المحتار على در المختار في النصب) (قطع شجرة في دار رجل بنير اذنه قرب الدار بالحجار ان شاء ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة قائمة) وطريق معرفة ذلك ان تقوم الدار مع الشجرة قائمة وان تقوم بنسير الشجرة فيضمن فضل ما بينهما وان شاء أمسك الشجرة وضمنه قيمة التقصان قائمة لانه أتلف عليه التيام (وطريق) معرفة ذلك انك اذا صرفت قيمة الشجرة القائمة بالطريق الذي تقدم فبعد ذلك ينظر الى تلك القيمة والى قيمة الشجرة المقطوعة (فضل ما بينهما قيمة تقصان القطع) وان كانت قيمتها مقطوعة وغير مقطوعة سواء فلا شئ عليه (هكذا في الكبرى هندية في الباب الرابع من كتاب النصب)

(المادة ٨٨٤)

قيمة شئ مقلوعاً هي قيمة انقاض الابنية بسد القلع أو قيمة

الاشجار المقلوعة

والفرق بين قيمة المقلوع وبين قيمة مستحق القلع ان قيمة مستحق القلع بناء كان أو شجراً أقل من قيمة مقلوعاً مقدار أجره الفاع (كما في الايضاح) (عبد الحليم في بحث اجارة الارض والبناء والفرس ومضى مدته وحاشية الحامدي فيه كذلك)

(المادة ٨٨٥)

قيمة الشيء حال كونه مستحقاً للقلع هي القيمة الباقية بعد تنزيل أجره

القلع من قيمة المقلوع

ولو بني رجل في أرض غيره أو غرس أمر بالعلم والرد وإن كانت تنقص بالقلع فللمالك أن يضمن له قيمتها مأموراً بقلعها فتقوم الأرض بلا شجر أو بناء وتقوم مع أحدهما مستحق القلع فيضمن الفضل (ملتقى الابجر) وبين طريق معرفة قيمتها (بقوله فتقوم) أي الأرض (بدونها) أي بدون الفضل فإن قيمة البناء والغرس (ومع أحدهما) حال كونه المستحق للقلع فيضمن للشجر والبناء المستحق للقلع أقل من قيمته مقلوعاً بقيمة المقلوع إذا نقصت منها أجره القلع كان الباقي قيمة الشجر المستحق للقلع فإذا كانت قيمة الأرض مائة وقيمة الشجر للمقلوع عشرة وأجره القلع درهم بقي تسعة دراهم فالأرض مع هذا الشجر تقوم بمائة وتسعة دراهم فيضمن المالك التسعة هذا إذا كانت قيمة الساحة أكثر من قيمة البناء أو الغرس وإذا عكس فلا غصب إن يضمن له قيمة الساحة وأخذها أي الساحة (كذا في النهاية) (درر غرر في النصب) - قوله هذا إذا كانت الساحة أه هذا هو المحكي عن الكرخي مخالفاً لما في الكتاب وذكر بعض المتأخرين أن الأوفق بقواعد الشرع أن يفتى بقول الكرخي أن كان التسلسب بني أو غرس يزعم سبب شرعي كالارث ونحوه والا فجواب الكتاب « كما في فصول المهادي عند الحلبي حاشية درر »

(المادة ٨٨٦)

نقصان الأرض هو الفرق والتفاوت الذي يحصل بين أجره الأرض

قبل الزراعة وأجرتها بعدها

قل في تفسير النقصان أنه ينظر بكم تستأجر هذه الأرض قبل الاستعمال وبعده وقيل بكم تباع قبل الاستعمال وبكم تباع بعده فيضمن بتفاوت ما بينهما من النقصان

وقال العيني وهو الاقيس « مجمع الانهر في كتاب النصب »

(المادة ٨٨٧)

الاتلاف مباشرة هو أتلان الشيء بالذات ويقال لمن فعله فاعل مباشر قال الحوي في بيان قاعدة اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم الى المباشر اهـ) حد المباشر ان يحصل التلف بفعله من غير ان يتخلل بين فعله والتلف فعل فاعل مختار (كذا في الوالية من كتاب القسمة) ويضم منه ان حد المتسبب هو الذي حصل التلف بفعله وتخلل بين فعله والتلف فعل فاعل مختار (حوي حاشية الاشياء)

(المباشر ضامن) لما أتلفه (وان لم يعتمد) لان مباشرة علة اسماً ومعنى وحكماً والثاب مصول فيضمن العاتل بغير حق دية المقتول والناصب بمثل ما عصبه ان كان مثباً وقيمته ان كان قيمياً وكذا الظالم (والمتسبب لا) أي لا يضمن فلا يضمن الدال على السرقة أو القتل أو القطع للتخلل فيها وبين الحصول فعل فاعل مختار والمواخذة انما تتوجه على الفاعل المباشر (الا بالعمد) كدود دل سارقاً على الوديعة فانه يضمن لتركه حفظ ما التزم فكان السبب في حكم العلة بالعمدي فيضاف أثر العمل اليه كسوق الدابة وقودها فانها تنسب على طبع الانسان السائق والقائد فيضاف فعلها اليهما بالضرورة (منافع الدقائق في شرح الجامع للخادمي)

(ح ١٠) قوله وكذا الظالم فالزوجة الكبيرة اذا أرضت الزوجة الصغيرة فالهر أي مهر الصغيرة على الكبيرة (منه للمنافع) قوله انما يتوجه على الفاعل المباشر وذلك لانه لما كانت الدالة للمدلول طريق الوصول اليه وقد تتخلل فيها وبين الحصول فعل فاعل مختار لم يصف اليها فلا يؤخذ الدال بالقتل والضمان بل المواخذة انما تتوجه على الفاعل المباشر كذا في شرح المولى العلائي منه (منافع الدقائق)

{ المادة ٨٨٨ }

الاتلاف تسبباً هو التسبب لثلف شيء بمعنى أحداث أمر في شيء
يفضي إلى ثلف شيء آخر على جرى المادة ويقال لثقله متسبب كما أن
من قطع جبل قديلاً معلق يكون سبباً مفزياً لسقوطه على الأرض
وانكساره ويكون حيث قد أُلِفَّ الجبل مباشرة وكسر التثديف تسبباً
وكذلك إذا شق أحد طرفاً فيه سمن وثلف ذلك السمن يكون قد أُلِفَّ
الطرف مباشرة والسمن تسبباً

ولو قطع جبل قديلاً فسقط القديف فانكسر أو فتح زق اسنان أو شق
فسال ما فيه ضمن في قولهم وكذا لو كان ما فيه جامداً فذاب وسال بعد الشق
كان ضامناً (فاضيفان في كتاب القطة)

{ المادة ٨٨٩ }

التقدم هو التنيه والتوصية بدفع الضرر الملحوظ وإزالته قبل وقوعه
وهو أن يميل حائل إلى طريق العامة فطوب ربه بتقضه من مسلم أو ذمي
واشهد عليه فلم يتقضه في مدة يمكن نقضه فيها ثلف به نفس أو مال ضمن طائفة
أي طائفة رب الحائط النفس وضمن هو أي رب الحائط المال (ملحق الأبحر)
(قوله واشهد عليه) بأن يقول إن حائل هذا خوف أو مائل فالتقضه
حتى لا يسقط أو أهدمه فإنه مائل والأشهاد ليس بشرط بل من قبيل الاحتياط
عند الإنكار حتى يثبت التقدم (مفهوم مجمع الأنهر ملخصاً في فصل الحائط
المائل في الجنائيات)

الباب الاول

في الغصب ويحتوي على ثلاثة فصول

الفصل الاول

في بيان أحكام الغصب

(المادة ٨٩٠)

يلزم رد المال المنصوب عيناً وتسليمه الى صاحبه في مكان التصب
ان كان موجوداً أو ان صادف صاحب المال انصاب في بلدة أخرى
وكان المال للمنصوب معه فان شاء صاحبه استرده هناك وان طلب رده

الى مكان التصب فصاريق نقله ومؤنة رده على الغاصب

(وحكمه) أي الغصب (الاثم ان علم انه مال الغير) وان ذلك اقل غصب
واقدم عليه اما ان ظن انه ماله فالضمان ولا اثم عليه اذ الخطأ مرفوع (ووجوب
رد عينه) أي عين المنصوب (في مكان غصب الغاصب ايها) لاختلاف القيم باختلاف
الاماكن ان كانت العين قائمة بقوله عليه السلام على اليد ما أخذت حتى ترد أي
يجب على اليد انصاصة رد ما أخذت حتى ترد فاذا ردت سقط وجوب الرد والضمان
لو هلك أي العين سواء علم أو لم يعلم وسواء هلك أو أهلك لانه حق البعد فلا
يتوقف على علمه وقصده (بجمع الانهر في الغصب) ويجب رد عين المنصوب
ما لم تتغير تغيراً فاحشاً (محبتي) في مكان غصبه لتفاوت القيم باختلاف الاماكن
(در المختار)

قوله لتفاوت القيم اه فلو غصب دراهم أو دنانير فطالبه المالك في بلدة
أخرى عليه تسليمها وليس للمالك طالب القيمة وان اختلف السعر ولو غصب
عيناً فلو القيمة في هذا المكان مثلها في مكان الغصب أو أكثر فللمالك أخذ
المنصوب لا القيمة ولو القيمة أقل أخذ القيمة على سعر مكان التصب أو انتظر

حتى تأخذه في يده ولو وجدته في بلد النصب وانتقص السعر يأخذ العين لا القيمة يوم النصب وإن كان هلك وهو متلي وسعر المكاين واحد يبرأ برد المتل ولو سعر هذا المتلكن الذي التقيا فيه أقل أخذ المالك القيمة في مكان النصب وقت النصب أو انتظر لو القيمة في هذا المكان أكثر أعطى الناصب مثله في مكان الحصومة حيث غصب ما لم يرض المالك بالتأخير ولو القيمة في المكاين سواء فلا يملك أن يطالب بالمتل (منع عن الحامية ملخصاً رد المختار على در المختار)

(المادة ٨٩١)

كما أنه يلزم أن يكون الناصب ضامناً إذا استهلك المال المنصوب كذلك إذا تلف أو ضاع بتعديه أو بدون تعديه يكون ضامناً أيضاً فإن كان من القيمات يلزم الناصب قيمته في زمان النصب ومكانه وإن كان من المتليات يلزمه إعطاء مثله

وحكم النصب الاتم ويجب على الناصب رد المنصوب لو كان قائماً في مكان غصبه لتفاوت القيم باختلاف الأمانة وإجرة الرد على الناصب (هذه من طرية الهداية) (صرة الفتاوى)

ففي المتلي كالكيكي والوزني والمعددي المقارب يجب مثله فإن انقطع امتل تجب قيمته يوم الحصومة وعند أبي يوسف يوم النصب وعند محمد يوم الانقطاع وفي القيسي كمعددي المتفاوت والمتلي المخلوط بخلاف جنسه نحو البر المخلوط بالشعير تجب قيمته يوم النصب إجمالاً (ملحق الإيجار في كتاب الغصب)

(المادة ٨٩٢)

إذا سلم الناصب عين المنصوب في مكان النصب يبرأ من الضمان ويبرأ ردها ولو يغير علم المالك في البرازية غصب دواهم إسان من كيه ثم ردها فيه بلا علمه يبرأ وكذلك لو سلمه إليه بجهة أخرى كجهة وإبداع أو شراء

وكذا لو اطعمه فأكله (خلافاً للقاضي زيلعي) در المختار في الغصب قوله ويرأ
 بردها هي رد العين المنصوبة الى المنصوب منه أي الماقل لما في البرازية غصب
 من صبي ورده إن كان من أهل الحفظ يصح الرد والا لا اه وشمل الرد حكماً
 لما في جامع القصولين وضع المنصوب بين يدي مالكة برئ وإن لم يوجد حقيقة
 القبض وكذا المودع بخلاف ما لو اتلف غصباً او ودية فجاء بالقصة لا يرأ ما لم
 يوجد حقيقة القبض وفيه أتى بقيمة المتلف فلم يقبلها المالك قال ابو نصر يرفع
 الامر الى القاضي حتى يأمره بالقبول فيرأ (وفيه جاء بما غصب فلم يقبله مالكة
 لحمله الغاصب الى بيته برئ ولم يضمن) ولو وضعه بين يديه فلم يقبله لحمله الى
 بيته ضمن وهو الاصح لانه يتم الرد في الثانية بوضعه وإن لم يقبله فاذا حمله بيده
 الى بيته غصب ثانياً (اما اذا لم يضعه بين يديه لم يتم الرد اه) والمراد بوضعه وضعه
 بحيث يتناول يده كما في البرازية وفيها ما اذا كان في يده ولم يضعه عند المالك
 فقال للمالك خذ فلم يقبله صار امانة في يده (رد المختار على در المختار)

(المادة ٨٩٣)

اذا وضع الناصب عين المنصوب امام صاحبه بصورة يقدر على اخذه
 يكون قد رد المنصوب وإن لم يوجد قبض في الحقيقة وأما لو تلف
 المنصوب ووضع الناصب قيمته امام صاحبه بتلك الصورة فلا يرأ ما لم
 يوجد قبض في الحقيقة
 (لما مر من رد المختار آنفاً)

(المادة ٨٩٤)

لو سلم الناصب عين المنصوب الى صاحبه في محل مخوف فله حق
 في عدم قبوله ولا يرأ الناصب من الضمان بهذه الصورة
 غصب من آخر سفينة فلما ركبها وبلغ وسط البحر فلحقه صاحبها ليس له ان

يسترد من الناصب ولكن يؤجرها من ذلك الموضع الى الشط مراعاة للجائين
وكذلك لو غصب دابة ولحقها صاحبها في المنازة في موضع المهلكة لا يسترد
منه ولكن يؤجرها اليه (كذا في المحيط) (هندي في الباب السادس من النصب)

{ المادة ٨٩٥ }

إذا أعطى الناصب قيمة المال المنصوب الذي تلف الى صاحبه ولم
يقبله راجع الحاكم وأمره بالقبول

وقتل هذه المسئلة مرت في رد المختار قبل مسئلة بقوله بخلاف ما قالوا اتلف
غصباً او ودية جاء بالقيمة لا يبرأ ما لم يوجد حقيقة القبض وفيه اى قيمة
المتلف فلم يقبلها المالك قال ابو نصر يرفع الامر الى القاضى حتى يأمره بالقبول
فبرأه (رد المختار على در المختار)

{ المادة ٨٩٦ }

إذا كان المنصوب منه صيباً ورد الناصب اليه المنصوب فإن كان
مميزاً وأهلاً لحفظ المال يصح الرد والا فلا

إذا رد الناصب المنصوب على المنصوب منه فجواب الكتاب انه يبرأ مطلقاً
وقال الشيخ المروفي بحواجر زاده في كتاب الاقرار المسئلة في الحاصل (على
وجوه) ان كان المأخوذ منه كبيراً بالغاً فالجواب ما قال في الكتاب (وان كان)
صغيراً (ان كان) مأذوناً في التجارة فكذلك (وان كان) مجبوراً (وان كان)
صيباً لا يعقل القبض والحفظ لا يبرأ عن الضمان اذا رده عليه بعد ما اخذ منه
وتحول منه (وان رد) عليه قبل ان يتحول عن مكان الاخذ يبرأ استحصاناً
(وان كان) صيباً يعقل الحفظ والقبض ففيه اختلاف المشائخ (وفي فتاوى) القفلي
انه يبرأ عن الضمان اذا كان الصبي يعقل الاخذ والاعطاء من غير ذكر الخلاف
فان كان لا يعقل الاخذ والاعطاء لا يبرأ من غير تفصيل وفيه ايضاً ان كان
المنصوب دراهم وقد استهلكها الناصب ثم رد مثل ذلك على الصبي وهو يعقل

يبرأ ان كان مأذوناً (وان كان) مجبوراً عليه لا يبرأ (كذا في المحیط)
(هندية وتاتارخانية في علمها المزور)

{ المادة ٨٩٧ }

اذا كان المنصوب فأكهة فتمبرت عند الناصب كان يست فصاحب
بالخيار ان شاء استرد المنصوب عيناً وان شاء ضمنه قيمته
وفي الدرر صار النصب ذيباً والرطب تمرأ اخذه المالك او تركه وضمنه
(رد المختار على در المختار)

(المادة ٨٩٨)

اذا غير الناصب بعض أوصاف المنصوب بزيادة شيء عليه من ماله
فلمنصوب منه غير ان شاء أعطى قيمة الزيادة واسترده المنصوب عيناً
وان شاء ضمنه قيمته مثلاً لو كان المنصوب ثوباً وكان قد صبغه الناصب
فلمنصوب منه مخير ان شاء ضمن الناصب قيمة الثوب وان شاء أعطى
قيمة الصبغ واسترد الثوب عيناً

وان صبغ الناصب الثوب الذي غصبه أحمر أو أصفر أو لث السويق الذي
غصبه بسمن فالمالك بالخيار ان شاء ضمنه أي الناصب قيمة ثوبه حال كونه أبيش
أي أخذ قيمة ثوب أبيش لانه متلف من وجهه وضمنه مثل سويقه لكونه مثلياً
وترك ما غصبه الناصب له (أو أخذها) أي ان شاء أخذ الثوب والسويق (وضمن
ما زاد الصبغ والسمن) في الثوب والسويق لان الصبغ مالم تقوم كالثوب
وبغصبه وصبه لا يسقط حرمة ماله ويجب صيانتهما ما أمكن وذا في إيصال معنى
مال أحدهما إليه وإغواء حق الآخر في عين ماله وهو ما قلنا من التخيير الا انا
أثبتنا الخيار لرب الثوب لانه صاحب الاصل والناصب صاحب الوصف كما في الدرر
وعند الشافعي يؤمر الناصب بقام الصبغ بالتسليم بقدر الامكان وتسليمه وان

انتقصت قيمة الثوب بذلك فملبه ضمان النقصان (مجمع الانهر في بيان مسائل
تصل بمسائل قيل النصب)

(المادة ٨٩٩)

إذا غير الناصب المال المنصوب بحيث يتبدل اسمه يكون ضامناً
وبقي المال للمنصوب له مثلاً لو كان المال المنصوب حنطة وجعلها
الناصب بالطحن دقيقاً يضمن مثل الحنطة ويكون الدقيق له كما ان من
غصب حنطة غيره وزرعها في أرضه يكون ضامناً للحنطة ويكون المحصول له
وملك بلا حل قبل أداء الضمان بطحن وطبخ وزرع واتخاذ سيف (كثر
في الغصب قتله في النتيجة في نوع آخر من النصب) وان غير ما غصبه فزال اسمه
وأعطى منافعه ضمنه وملكه ولا يحل انتفاعه به قبل أداء الضمان كشاة ذبحها
وطبخها أو شواها أو قطعها وبر طحنه أو زرعه ودقيق خبزها وغبن وزيتون
عصره وقطن غرله وخرزل نسجه وحديد جعله سيفاً وصفر جعله آنية وساحة
ولبة في عليها (ملتي الأبحر)

(ج ١) قوله أعظم منافعه أي أكثر مفاصده احتراز عن دراهم فسبكها
بلا ضرب فاته وان زال اسمه لكن يبقى أعظم منافعه ولذا لا ينقطع حق المالك
عنه كما في المحيط وغيره فلم يكن زوال الاسم مقياً عن أعظم المنافع (مجمع الانهر)
قوله وان غير ما غصبه أي وان غير بالتصرف فيه احتراز عما اذا تفسر غير
فعله بان صار الغيب مثلاً زيباً بنفسه أو الرطب نيراً فالمالك غير ان شاء يأخذه
وان شاء يتركه ويضمنه (مجمع الانهر)

(المادة ٩٠٠)

إذا تناقص سعر المنصوب وقيمته بعد الغصب فليس لصاحبه ان لا
يقبله ويطالب بقيمته التي في زمان الغصب ولكن اذا طرأ على قيمة

المصوب نقصان بسبب استعمال الناصب يلزم الضمان . مثلاً إذا ضف الحيوان الذي غصب ورده الناصب الى صاحبه يلزم ضمان نقصان قيمته كذلك اذا شق الثوب الذي غصبه وطراً بذلك على قيمته نقصان فان كان النقصان يسيراً يبنى لم يكن بالتأ ربع قيمة المصوب فعلى الناصب ضمان نقصان قيمته وان كان فاحشاً أعنى ان كان النقصان مساوياً لربع قيمته أو أزيد فالمصوب منه بالخيار ان شاء ضمنه نقصان القيسة وان شاء تركه للناصب وأخذ منه تمام قيمته

ولو ان المالك وجد الناصب في بلدة النصب وقد انتقص سعر العين فانه يأخذ العين وليس له ان يطالب بقيمتها يوم النصب (كذا في فتاوى قاضيهان هندية في كتاب النصب) وان زاد في يد الناصب فللمالك ان يسترده مع الزيادة وان في سعر أو بدن أو انتقص ثم هلك عنده ضمن قيمته يوم النصب عند الكل وان قامحاً رده الى مالكه ان كان النقصان في البدن ضمنه وان في السعر لا (هندية في المحل المزبور) (فان ذبح شاة غيره) ونحوها مما يؤكل (طرحها المالك عليه وأخذ قيمتها أو أخذها وضمنه قصاصها وكذا) الحكم (لو قطع يدها) أو قطع (طرف دابة غير مأكولة) كذا (في الملتقى) قيل ولهذ غير ليس بسديد هنا قلت قوله ليس بسديد غير سديد لثبوت الخيار في غير المأكولة أيضاً لكن اذا اختار بها أخذها لا يضمن شيئاً وعليه الفتوى كما نقله المصنف عن العمادة فليحفظ أو حرق ثوباً حرقاً فاحشاً وهو ما فوت بعض العين أو بعض ثمنه لا كله فلو أكله ضمن كلها وفي حرق يسير قصصه ولم يفوت شيئاً من النفع ضمنه النقصان مع أخذ عينه ليس غير لقيام العين من كل وجه ما لم يجمد فيه صنعة أو يكون ربوياً كما بسطه الزيلعي (در المختار في النصب) لا يضمن الناصب منافع ما غصبه الا ان يتقص باستعماله فيفرم النقصان (نقله

الكنوي من مجمع الفتاوى

(ح ١) قوله في غير المأكولة أيضاً لكن الخ اشارة الى فرق بين المأكولة وغير المأكولة (لمحرره)

(المادة ٩٠١)

الحل الذى هو مساو للنصب فى ازالة التصرف حكمه حكم النصب كما ان المستودع اذا أنكر الوديعة يكون فى حكم الغاصب وبعد الانتكار اذا تلقت الوديعة فى يده بلا تد يكون ضامناً

وقال الاشتراوشى ومصاد الدين فى فصولها والاصح انه أى المقار يضمن بالبيع والتسليم وبالجهود فى الوديعة أى اذا كان المقار وديعة عنده فجعله كان ضامناً بالاتفاق وبالرجوع عن الشهادة بأن شهدا على رجل بالدار ثم رجعا بعد القضاء ضمناً (مجمع الانهر فى كتاب النصب)

حتى لو أودع رجلاً وجهد الوديعة هل يضمن؟ فيه روايتان أيضاً عنه والاصح انه يضمن بالبيع والتسليم وبالجهود أيضاً (رد المختار على در المختار) فى التبيين ومسئلة الوديعة على الخلاف فى الاصح ولئن سلم انها على الاتفاق فالضمان فيها بقره الحفظ للملتزم بالجهود (رد المختار على در المختار)

(المادة ٩٠٢)

لو اخرج ملك أحد من يده بلا قصد . مثلاً لو سقط جبل بما عليه من الروضة على الروضة التى تحته يتبع الاقل فى القيمة الاكثر يسنى صاحب الارض التى قيمتها أكثر يضمن لصاحب الاقل ويتملك تلك الارض . مثلاً لو كان قبل الانهدام قيمة الروضة القوقائية خمسمائة وقيمة الحشائية الصا يضمن صاحب الثانية لصاحب الاولى قيمتها ويتملكها كما اذا

سقط من يد أحد لؤلؤ قيمته خمسون والتقطه دجاجة قيمتها خمسة فصاحب
 اللؤلؤ يعطى الخمسة ويأخذ الدجاجة . انظر الى مادة ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ ،
 غصب ساحة قال الكرخی وأبو جعفر لا ينقض اذا بنى على حوال الساحة ولو
 بنى على نفس الساحة ينقض وجواب الكتاب يرد ذلك وهو الاصح وحكي
 التسقي ان الكرخی ذكر في بعض كتبه ان قيمة الساحة لو أقل من قيمة البناء
 ليس لصاحب الساحة أخذها وان كانت قيمة الساحة أكثر فله أخذها وعلى
 هذا اذا ابتلك الجبل بما عليه من الحديقة على حديقة رجل في أسفل الجبل يرد
 بأقل قيمتها صاحب الأكثر على صاحب الأقل ويملكها (وكذا الحكم) في الساحة
 وقال انه مذهب أصحابنا . قال مشايخنا ما ذكره الكرخی قريب من المذهب فانهم
 نصوا في الدجاجة اذا ابتلعت لؤلؤة غيره أو في يقطن رجل العقد في جرة آخر أو
 رأس ثور مدلى في جب غيره لا يمكن الفصل الا بكسر أحدهما ينظر الى قيمتها
 أيهما أكثر فيملكه صاحب الأكثر ويضمن القيمة لصاحب الأقل وقد ذكرناه
 عن مشايخ خوارزم وفي الجامع البرذوي يجب في انسلاف المسجد ما يجب باتلاف
 الاموال (زازبة) « في ثالث من النصب اقروي في النصب » ولا يخفى بقول
 الكرخی صرح أبو السعود والعمادي بأنه لا يعمل بما نقل عن الكرخی فانظر
 الى ما نقل عن القهستاني والا ما في التصولين في الوجوه لا يتقطع بها حق المالك
 مسئلة الحديقة غير موجودة في جامعة التسخ من نسخة الاصل مقررة على الاصل
 في سنة ثمانى عشر وثمانمائة (كذا في زبدة مولانا أبو السعود) « هامش اقروي
 في النصب » وقيمتها أي البناء أكثر منها أي من قيمة الساحة يملكها الباقي بالقيمة
 وكذا لو غصب أرضاً فبنى عليها أو غرس أو ابتلعت دجاجة لؤلؤة أو أدخل القر
 رأسه في قدر أو أودع فصيلاً فكبر في بيت المودع ولم يمكن اخراجه الا بهدم الجدار
 أو سقط ديتاره في بحيرة غيره لم يمكن اخراجه الا بكسرها ونحو ذلك يضمن
 صاحب الاكثر قيمة الأقل والاصل ان ضرر الاشد يزال بالانخف كما في هذه

القاعدة من الاشياء ثم قال ولو ابتلع انسان لؤلؤة فبات لا يفتق بطنه لان حرمة
الآدمي أعظم من حرمة المال وقيمتها في تركته وجوزة الشافي وهو الاصح
« در الخيل »

{ المادة ٩٠٣ }

زوائد المنصوب لصاحبه واذا استهلكها الناصب يضمنها . مثلاً اذا
استهلك الناصب لبن الحيوان المنصوب أو فلول الحاصلين حال كون
المنصوب في يده أو ثمر البستان المنصوب الذي حصل حال كون المنصوب
في يده ضمنها حيث أنها أموال المنصوب منه كذلك لو اغتصب أحد بيت
نخل البهل مع نخله واستردها المنصوب منه يأخذ أيضاً العسل الذي
حصل بهذا الناصب

والزوائد المنصوبة متصلة كانت أو منفصلة كالولد واللبن والصوف والمجال
لا تكون منصوبة بل تحدث أمانة ولا تصير مضمونة عليه الا بإتلاف أو منع حتى
لو جاء مالك وطلب استرداد الرواند فتحما عن التسليم فيضمن بالاجاع ولو باعها
وسلمها الى المشتري ففي المنفصلة بالخيار ان شاء ضمن المالك الناصب وان شاء
ضمن المشتري قيمته يوم البيع والتسليم وان استهلك الزوائد المتصلة في غير الارض
لا يضمن الزيادة عنده خلافاً لما وهو الصحيح (هكذا في محيط السرخسي
هندية في الثاني من القصب)

(ح ١٠) وقوله وزوائد المنصوب مطلقاً متصلة كسمن وحسن أو منفصلة
كدر وغير أمانة لا تضمن الا بالتعدي أو المتع بعد طلب المالك لانها أمانة ولو
طلب المتصلة لا يضمن لان رفعها غير ممكن فلا يكون مانعاً (در المختار)
يقى مالو طلبها مع الاصل بان قال سلمنى الدابة بعد السمن فتمه يبنى ان
يضمنه كالاصل رحتى أقول ذكر في الجمع ان الريادة المتصلة لا تضمن بالبيع

والتسليم قال شارحه أي عند أبي حنيفة أما المتصلة فمضمونة اتفاقاً لأنه بالتسليم إلى المشتري صار متدياً له وفي الاختيار وإن طلب المتصلة لا يضمن بالبيع للغير لأن للطلب غير صحيح لعدم إمكان رد الزوائد بدون الأصل له فحيث لم تضمن بالتسليم إلى المشتري لا تضمن بالمتع أيضاً (رد المحتار)

قوله وزوائد المنصوب ليس منها الاكساب الحاصلة باستقلال الناصب فانها غير مضمونة وإن استهلكها لانها عوض عن منافع المنصوب ومنافعه غير مضمونة عندنا كما يأتي فكذا بدلها كقالة (رد المحتار)

(المادة ٩٠٤)

عسل النحل التي اتخذت في روضة أحد مأوى هـ ولصاحب الروضة وإذا أخذ واستهلكها غيره يضمن

ان اتخذ النحل موضعاً في أرض رجل فحصل منه عسل كثير فهو لصاحب الأرض وفيه العشر وليس لأحد عليه سبيل (تأريخية وكذا في حيد البرازية) وحكم النصب الاثم لمن علم اتمامه الغير ورد العين قائمة والقرم هالكة (درر في الغصب)

الفصل الثاني

في بيان المسائل المتعلقة بنصب المقار

(المادة ٩٠٥)

للمنصوب ان كان عقاراً يلزم الناصب رده الى صاحبه من دون أن يضره وينقصه وإذا طرأ على قيمة ذلك المقار نقصان بصنع الناصب وفعله يضمن قيمته مثلاً لو هدم أحد عملاً من الدار التي غصبها أو أهدم بسبب سكناه وطرأ على قيمتها نقصان يضمن مقدار النقصان كذلك لو احترقت الدار من النار التي أوقدها الناصب يضمن قيمتها مبنية

والمنصوب نوعان غير المتقول كالطاحونه والخانوت فان اتهدم عند الناصب
 بأفة سواوية أو جاء سيل فذهب بالبناء فلا ضمان عليه عندهما ولو تلف بكنائه
 أو قلع أشجاره ضمن اجماعاً وإن حدمه آخر أو قطع أشجاره آخر فالمالك
 بالخيار يضمن أيهما شاء ولو زرع فيها فالخارج له وضمن نقصاتها وفي الجامع الصغير
 يدفع قدر البذر وما أتفق وأخذ المالك الزرع مع الارض (بزائره في أول
 النصب اقروى في النصب) والغصب انما هو فيما يتقبل فلو غصب عقاراً فهلك
 في يده لا يضمن خلافاً لحمد وما نقص منه بفعل ككنائه وزرعه ضمنه ويأخذ
 رأس ماله ويتصدق بالفضل وعند أبي يوسف لا يتصدق به (ملتي الابحر في
 كتاب النصب) أو قد تاراً في الارض بلا اذن المالك ضمن ما أحرقت في مكان
 أو قذت فيه (فصولين في الصناعات نقله في القيصبة في النصب)

(ح . ١) قوله وما نقص منه بفعل الخ قيل في تفسير النقصان انه ينظر بكم
 تستاجر هذه الارض قبل الاستعمال وبعده وقيل بكم تباع قبل الاستعمال وبكم
 تباع بعده فيضمن بنفاوت بينهما من النقصان وقال العيني وغيره وهو الاقبح
 (مجمع الانهر) قوله ورأس ماله وهو البذر وما غرمه من النقصان وما أتفق
 على الزرع (مجمع الانهر)

(المادة ٩٠٦)

ان كان المنصوب أرضاً وكان الناصب أنشأ عليها بناء أو غرس فيها
 أشجاراً يؤمر الناصب بقلعهما وان كان القلع مضرّاً فلمنصوب منه ان
 يعطى قيمته مستحق القلع ويضبط الارض ولكن لو كانت قيمة الاشجار
 أو البناء أزيد من قيمة الارض وكان أنشأ أو غرس بزعم سبب شرعي
 كان حيثئذ لصاحب البناء أو الاشجار ان يعطى قيمة الارض وتسلكها
 . مثلاً لو أنشأ أحد على العرصة الموروثة له من والده بناء بمصرف

أزيد من قيمة العرصة ثم ظهر لها مستحق فالباقي يعطى قيمة العرصة ويضبطها
 (ولو بنى في أرض غيره أو غرس فيها) شجراً أسراً الباني والذئلس بالقلع
 في ظاهر الرواية والرد أي رد الأرض الى المالك لقوله عليه السلام ليس
 لمرق ظالم حق أي الذي هرق ظالم وصف المرق بصفة صاحبه وهو الظلم مجازاً
 كما يقال سام تهاره وقام إليه هذا اذا كانت الأرض لا تنقص (وان كانت تنقص
 بالقلع فللمالك ان يضمن له) أي للناصب قيمتها أي قيمة البناء والغرس (مأموراً
 بقلعها) لان فيه دفع الضرر عنها وانما يضمن قيمتها مقلوعاً لانه مستحق
 القلع (ثم بين طريق معرفته بقوله) تقوم الأرض بلاشجر أو بناء بمائة مثلاً
 وتقوم مع أحدها بمائة وعشرة حال كونه مستحق القلع فيخفف ينقص اجرة
 القلع حتى يدرهم فيبقى مائة وتسعة دراهم فيضمن المالك الفضل وهو التسعة قال
 المشايخ هذا اذا كانت قيمة البناء او الغرس اقل من قيمة الأرض واما اذا كانت
 قيمة البناء او الغرس أكثر من قيمة الأرض فلا يقال للناصب اقلع البناء او الغرس
 وود الأرض بل يضمن قيمة الأرض فيملكها بالضممان وبه افق بعض المتأخرين
 لكن ظاهر الرواية ما ذكر في المتن وبه يفتي البعض في زماننا سداً لباب الظلم
 هذا اذا كانت الأرض ملكاً اما اذا كانت وقفاً فيؤمر بالقلع والرد مطلقاً (مجمع
 الاثر في فصل وان غير ما غصبه من كتاب النصب)

وذكر بعض المتأخرين ان الاوفق بقواعد الشرع ان يفتي بقول الكرخي ان
 كان الناصب بنى او غرس بسبب شرعي كالارث والا بجواب الكتاب وكذا في
 فصول العمادي ، اقول هذا هو الاعدل عندي وهو الاوفق لما سبق في كتاب
 الشفعة قيل باب الشفعة من المسئلة ورأسها وفي بناء المشتري وغرمه الخ حيث
 فرق ثمة بين اخذه جبراً وبين اخذه على وجه شرعي وحاشية الدرر لمبدالحليم المولوي،

{ المادة ٩٠٧ }

لو غصب أحد عرصة آخر وزرعها ثم استردها صاحبها يضمنه

تقصان الارض الذي ترتب على زراعته كذلك لو زرع أحد مستقلاً
العرصة التي يملكها مشتركاً مع آخر بلا اذنه فبعد أخذ حصته من

العرصة يضمنه تقصان حصته من الارض الذي ترتب على زراعته

غصب ارضاً فزرعها ونبت فلصاحبها ان يأخذ الارض ويأمر الغاصب بالقطع
تفريئاً بملكه فان أبي ان يفعل فللمغصوب منه ان يفعل بنفسه فان لم يحضر المالك
حتى أدرك الزرع فالزرع للغاصب وهذا معروف والمالك ان يرجع على الغاصب
بتقصان الارض ان استقصت بسبب الزراعة (هندية في الباب العاشر من التفسير)
واقعة التجرى زرع ارضاً مشتركة بينه وبين غيره هل للشريك ان يطالبه بالربع
أو بالثلث بحصة نفسه من الارض كما هو عرف ذلك الموضع ؟ أجب انه لا يملك
ذلك ولكن يقرمه نقصان نصيب من الارض ان دخل فيه النقصان (كذا في
فصول الهادي اه) (هندية في الباب العاشر في الزراعة المنصوبة) (مسئلة لازمة)
(وستفتى) جدي عمن زرع أرض غيره بغير أمره فقال مالك الارض لماذا
زرعت ؟ فقال الزارع ادفع الي ما بذرت وأكون لك أكاراً والزرع بيننا كما هو
الرسم يدفع اليه مثل ذلك البذر وادرك الزرع يكون بينهما أم يكون الكل
لاحدهما ؟ أجب يكون الكل لصاحب الارض وللزارع آخر مثله (كذا في
فصول الهادي) (هندية في الباب العاشر في الزراعة المنصوبة وفيه تفصيل
تفيس فالرجع اليه)

(المادة ٩٠٨)

ان كرب أحد أرض آخر غصباً ثم استردها صاحبها فليس للغاصب
مطالبة باجرة في مقابلة الكراب

وان كان الغاصب زاد في الارض من عنده ان لم تكن الزيادة مالا متقوماً بأن
كرب الارض وحفر النهر أو ألقى في الارض سرفيتاً واختلط بالتراب وصار

بمثلة المستهلك فان القيم يسترد الارض بغير شئ (هندية في الباب التاسع في
غصب الوقف من كتاب الوقف)

رجل غصب أرضاً موقوفة وزاد في الارض من عنده ان لم تكن الزيادة مالا
متموماً بأن كرب الارض أو حفر النهر أو ألقى فيه السريقين واختلط ذلك في
التراب وصار بمثلة المستهلك فان القيم يسترد الارض من الناصب بغير شئ
(قاضيان في اجابة الوقف)

(المادة ٩٠٩)

لو شغل أحد عرصة آخر بوضع كناسة أو غيرها فيها يجبر على رفع
ما وضعه وتحلية العرصة

لا يجوز لاحد أن يتصرف في ملك الغير بلا اذنه (مجامع للخادى من أصول
الفقه) لان التصرف في مال الغير بغير اذنه ولا ولايته له لا يجوز (منافع الدقائق)
الضرر يزال لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار أخرجه الحاكم ومالك وغير
بأنه لا يضر الرجل أخاه ابتداء ولا جزاء ويبقى عليه كثير من أبواب الفقه كما
مر في مادة ٢٠ (مائع الدقائق)

الفصل الثالث

في بيان حكم غاصب الناصب

(المادة ٩١٠)

غاصب الناصب حكمه حكم الناصب فإذا غصب من الناصب المال
للمنصوب شخص آخر وأتته أو وقف في يده فالمنصوب منه مخير ان شاء ضمنه
الناصر الاول وان شاء ضمن الناصب الثاني وله ان يضمن مقدراً منه
الاول والمقدار الآخر الثاني . وبتقدير تضمينه الناصب الاول فهو

يرجع على الثاني وأما إذا ضمنه الثاني فليس للثاني أن يرجع على الأول
ولو نصب رجل المنصوب من غاصب للمالك أن يضمن الأول والثاني فإن
ضمن المالك الغاصب الأول يرجع الأول على الثاني بما ضمن وإن ضمن الثاني
لا يرجع على الأول بما ضمن ولو اختار المالك تضمين أحدهما فليس له تضمين
الآخر فلهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى له ذلك ما لم يقبض الضمان منه
كذا في محيط السرخسي (هندية في الباب الثاني عشر في غاصب الغاصب وموضع
الغاصب من كتاب الغصب)

(المادة ٩١١)

إذا رد غاصب المال المنصوب إلى الغاصب الأول يبرأ وحده
وإذا رده إلى المنصوب منه يبرأ هو والأول
وإذا ضمن المالك أحدهما أما الغاصب أو غاصب الغاصب أو مودعه برئ
الآخر من الضمان كذا في الخلاصة. غاصب الغاصب إذا استهلك الغصب فأدى القيمة
إلى الأول برئ عن الضمان وعن أبي يوسف رحمه الله لا يبرأ عن الضمان ولو رد
العين المنصوبة على الأول برئ عن الكل (كذا في فتاوى قاضيخان هندية في المحل المزبور)

الباب الثاني

في بيان الائلاف ويحتوي على أربعة فصول

الفصل الأول

في مباشرة الائلاف

(المادة ٩١٢)

إذا أئلف أحد مال غيره الذي في يده أو في يد أمينه قصداً أو من
غير قصد يضمن وأما إذا أئلف أحد المال للمنصوب الذي هو في يد

الناصب فالمنصوب منه بالخيار ان شاء ضمنه الناصب وهو يرجع على التالف وان شاء ضمنه التالف وبهذه الصورة ليس للتلف الرجوع على الناصب فان تلف في يد الناصب أو أتلف ان كان مثباً كالكيلى والوزنى الذي ليس في تمييزه ضرر كغير المصنوع والمعدى المتقارب كالبيض والجوز وما أشبه ذلك فعليه منه وإن كان غير مثلي كالحبوان والزراعتين المتفاوتة والمعديات المتفاوتة والوزنى الذي في تمييزه ضرر كالمصنوع ان تلف أو أتلف فعليه قيمته يوم غصبه ولو أتلف غير الناصب في يد الناصب فالخيار للمالك ان شاء ضمن الناصب ويرجع على التالف وان شاء ضمن التالف ولا يرجع على أحد وإن غصب ثان وتلف عنده فالمالك بالخيار على التالى (جامع الفتاوى في الغصب)

(المادة ٩١٣)

إذا زلق أحد وسقط على مال آخر وأتلفه يضمن

وفي مجموع التوازل عن التجم مائى في الطريق ومعه قارورة دهن استقبله آخر فاصطدما فانكسرت القارورة وسال الدهن على ثوب المستقبل وأتلفه ان مئى صاحب الزجاجه فأصاب الدهن الثوب فهو الضامن للثوب وان مئى المستقبل ضمن الدهن والزجاجه لان المائى هو المصادم (قضية في ضمان التسبب نقله في بهجة الفتاوى في عين هذه المسئلة بينه)

(المادة ٩١٤)

لو أتلف أحد مال غيره على زعمه أنه ماله يضمن

وحكمه اى التعصب الاثم لمن علم انه مال الغير وان ذلك الفعل غصب واقدام عليه اما ان ظن انه ماله فالضمان ولا اثم اذ الخطأ مرفوع (مجمع الانهر في كتاب الغصب)

(المادة ٩١٥)

لو اجر أحد ثياب غيره وشققها يضمن تمام قيمتها وأما لو تشبث

بها واشتقت يجر صاحبها يضمن نصف القيمة كذلك لو جلس أحد على
أذناب ثياب ونهض صاحبها غير عالم بمجلوس الآخر واشتقت يضمن ذلك
نصف القيمة

ثوب رجل في يده تشبث به رجل فجذبه صاحب الثوب فتخرق قال محمد
رحمه الله يضمن الملتبث نصف قيمته وإن كان الذي جذبه هو الملتبث الذي
ليس له الثوب يضمن جميع القيمة ولو عض رجل ذراع اسنان فجذب صاحب اليد
فقطعت اسنان ذلك الرجل وذهب لعم ذراع هذا فدية الاسنان هدر ويضمن
الناض ارض ذراع هذا ولو جلس على ثوب رجل وصاحب الثوب لا يعلم به فقام
صاحب الثوب فالتفت من جلوس الجالس كان على الجالس نصف ضمان الثوب وعن
محمد رحمه الله في رواية يضمن نقصان الثوب (والاعتماد) على ظاهر الرواية
(قاضخان في فصل فيما يصير المرء به غاصباً وضامناً)

(المادة ٩١٦)

إذا تلف صبي مال غيره يلزم الضمان من ماله وإن لم يكن له مال
يتنظر إلى حال يساره ولا يضمن إليه

صبيان يرمون لياً فأصاب سهم أحدهم امرأة وهو ابن تسع سنين ونحوه
فالدية في مال الصبي ولا شيء على الأب وإن لم يكن له مال فقطرة إلى ميسرة
قال أبو الليث وإنما أوجب الدية في مال الصبي لانه لا يرى للعجم عاقلة (قبة في
جناية الصبيان) (نقته فيضيه فيما يوجب الدية وما لا)

(المادة ٩١٧)

لو طرأ أحد على مال غيره نقصاناً من جهة القيمة يضمن نقصان القيمة
ولو نقص المنصوب في يد الناصب ضمن النقصان ورده على المنصوب منه مع
ضمان النقصان (هندية في الباب الثاني من كتاب الغصب) المتافع لا تضمن بالنصب

والإتلاف بل يضمن ما نقص باستعماله فيضم التقصان (دور في القصب)

(المادة ٩١٨)

إذا هدم أحد عقار غيره كالحائوت والحان فصاحبه بالخيار ان شاء ترك انقاضه للهادم وضمنه قيمته مبنياً وان شاء حط من قيمته مبنياً قيمة الانقاض وضمنه القيمة الباقية وأخذ هو الاقراض ولكن اذا بناه الناصب كالاول يبرأ من الضمان

هدم حائط غيره خير مالم يكن يضمن قيمة الحائط وتسليم القصب له وبين ان يأخذ القصب ويضمنه قيمة التقصان (وليس له المبر على البناء كما كان لانه ليس من ذوات الامثال) وقيل ان كان الحائط جديداً أمر بإعادته والا لا (هدم جدار غيره من التراب وبناءه نحو ما كان يرى عن الضمان وان من خشب وبناءه من الخشب كما كان فكذلك يبرأ وان بناه بخشب آخر لا يبرأ لانه يتفاوت حتى لو علم ان التالي أجود يبرأ) بزارية في الثالث من القصب اقروى في القصب

(المادة ٩١٩)

لو هدم أحد دارا بلا اذن صاحبها لاجل وقوع حريق في المحلة واقطع هناك الحريق فان كان المهادم هدمها بأمر أولى الامر لا يلزم الضمان وان كان هدمها بنفسه يلزم الضمان

وفي جامع الفصولين لو وقع الحريق في محلة فهدم رجل بيت جاره حتى لا يحترق يته بغير أمر جاره أو بغير أمر القاضي أو السلطان تخليصاً لداره من الحريق وقطع عنه ضمن قيمته في ذلك الوقت أي وقت الحريق لاقبته كاملاً ولم يأثم كضطرراً كل في مفازة طعام غيره « جامع الفتاوى في كتاب القصب » حريق وقع في محلة فهدم انسان دار غيره بغير أمر صاحبها حتى انقطع الحريق من داره فهو ضامن اذا لم يفعل بإذن السلطان « خزنة الفتاوى في فصل من يضمن بالثار من

الضمان ، وانقروي ، « في كتاب النصب »

(المادة ٩٢٠)

لو قطع أحد الاشجار التي في روضة غيره بنير حق فصاحبها مخير ان شاء أخذ قيمة الاشجار قائمة وترك الاشجار للمقطوعة للقاطع وان شاء حط من قيمتها قائمة قيمتها مقطوعة وأخذ المبلغ الباقي والاشجار المقطوعة . مثلاً لو كانت قيمة الروضة حال كون الاشجار قائمة عشرة آلاف وبلا أشجار خمسة آلاف وقيمة الاشجار الثمين فصاحبها بالخيار ان شاء ترك الاشجار المقطوعة للقاطع وأخذ خمسة آلاف وان شاء أخذ ثلاثة آلاف والاشجار المقطوعة

ومن كسر غصن للشجرة فصاحبها ان شاء ضمن قيمة الغصن وتقضان الشجرة والغصن المكسور للكاسر وان شاء ضمن الشجرة والغصن المكسور لرب الشجرة جامع القتاوي (في كتاب النصب انقروي عن جامع القصولين) واذا كسر غصنا من شجرة وقيمة الغصن قليلة ان شاء ضمن تقضان الشجرة جميعاً والغصن للكاسر وان شاء ضمن تقضان الشجرة الا قدر الغصن والغصن لرب الشجرة « كذا في المبسوط » قطع أشجار كرم انسان يضمن القيمة لانه أتلف غير المشي وطريق معرفة ذلك ان يقوم الكرم مع الاشجار الثابتة ويقوم مقطوع الاشجار بفضل ما بينهما قيمة الاشجار فبعد ذلك صاحب الكرم بالخيار ان شاء دفع الاشجار المقطوعة الى القاطع وضمنه تلك القيمة وان شاء أسك ورفع من تلك القيمة قيمة المقطوعة ويضمنه الباقي قطع شجرة في دار غيره بنير اذنه قرب الدار بالخيار ان شاء ترك الشجرة على القاطع وضمنه تلك القيمة وان شاء أسك ورفع من تلك القيمة قيمة المقطوع ويضمنه الباقي ومعرفة ذلك ان يقوم الدار مع الشجرة قائمة ويقوم بنير الشجرة فيضمن فضل ما بينهما وان شاء أسك الشجرة وضمنه

قيمة نقصان قائمة لانه أُلِف عليه القيام وطريق معرفة ذلك انك اذا عرفت قيمة الشجرة القائمة بالطريق الذي تقدم فبعد ذلك ينظر الى تلك القيمة والى قيمة الشجرة المقطوعة ففضل ما بينهما قيمة نقصان القطع وان كان قيمتها مقطوعة وغير مقطوعة سواء فلا شئ عليه وهكذا في الكرى هندية في باب الرابع من النصبه

(المادة ٩٢١)

ليس للمظلوم ان يظلم آخر بما انه ظلم . مثلاً لو أُلِف زيد مال عمرو مقابلة بما انه أُلِف ماله يكونان ضامنين وكذا لو أُلِف زيد مال عمرو الذى هو من قبيلة حتى بما ان بكرآ الذى هو من تلك القبيلة أُلِف ماله يضمن كل منهما المال الذى أُلِفهما كما انه لو اتخذه أحد فآخذ دراهم زائفة من أحد فليس له ان يصرفها الى غيره

(الضرر لا يزال بمشله بل يزال بلا ضرر) فلا يلزم اجبار الشريك على تعمير الدار المشتركة فلو عمر أحدها لا يرجع على الشريك الآخر اذا كان اسميه المشترك من أحدهما غير اذن القاضى ولو عمر باذنه يرجع بحصته (مفهوم من الاشياء في بيان هذه القاعدة)

الفصل الثانى

في بيان الاتلاف تسبياً

(المادة ٩٢٢)

لو أُلِف أحد مال الآخر أو نقص قيمته تسبياً يعنى لو كان سبباً مفصلاً تلف مال أو نقصان قيمته يكون ضامناً . مثلاً اذا تمسك أحد بثياب آخر وحال مجاذبتها سقط مما عليه شئ وتلف أو تيب يكون المتمسك ضامناً وكذا لو سد أحد ماء أرض لآخر أو ماء روضته ويست

من زرعها يوم غرسه وتلفت أو أفاض الماء زيادة وغرسه في المزروعات وتلفت
يكون ضامناً وكذلك لو فتح أحد باب اصطبل لآخر وفرت حيواناته
وضاعت أو فتح باب قفصه وفر الطير الذي كان فيه يكون ضامناً

خرقت إحدى المراتين اذن الأخرى في المشجرة فسقط منها لقرط فضاع
تضمن (من غصب الشية في التسبب الى التلف) تعلق رجل برجل فسقط عن
المدان به شيء فضاع قالوا يضمن المتعلق وينبغي أن يكون الخواب على التفصيل ان
سقط يقرب من صاحبه وهو براه وأمكنه أخذه لا يكون ضامناً (من الحانية)
(قلت) في مسألة للقرط ينبغي أن تكون على هذا التفصيل لكن ثمة قالوا بدم
الضمان (انتهى صرة التناوى في الغصب) (حسن) منع عن سقى زرع حتى
فسد زرع لم يضمن (فـ) ختم ما زرع غيره حتى هلك (يضمن) (جامع
التفصيلين في ضمان الزرع) رجل أراد سقى زرع فجاء رجل ومنعه الماء حتى
فسد زرع لم يكن عليه ضمان زرع لانه غاصب المأذون زرعته (تجنيس ومنه
في الغصب اقروى في الغصب) (وأقوى) مولانا أبو السمود العمادي في الزرع
بالضمان وقال رأى حاكم ايله آلورل رواية واردر وأقوى في الكروم بالضمان
أيضاً وقال رأى حاكم ايله تضمن شرعيدر وقال أيضاً صوور مملكة قورويان
اغاجلر وزرعك قيمتي تضمن ايدير (هامش اقروى هكذا فله الكفوي
على قيد علي أقدي)

سقى أرضه فتعدى الى آخر ان اجري الماء اجراء لا يستقر في أرضه بل
يستقر في أرض جاره يضمن وان كان يستقر في أرضه ثم يتعدى الى جاره ان
تقدم عليه بالمد فلم يسد ضمن استحساناً والا فلا فان كانت أرضه في صعدة
وأرض جاره في هبطة ويعلم انه لو سقى يتعدى يضمن ويؤمر برفع المسناة حتى
يعحول بينه وبين التمدى ويتمنع من السقى حتى يرفع المسناة وان لم يكن أرض
جاره في هبطة لا يتمنع والمذكور في عامة الكتب انه ان سقى غير معتاد ضمن

والا لا (بزايه) في الشرب في الثاني في مسائل الماء قلله الكفوي في الشرب)
ولو فتح باب دار فسرق آخر منها لا يضمن القانع سواء سرق عقيب القنح أو
بعده وكذا اذا حل رباط دابة فسرقتها انسان او فتح باب قصص فأخذ الطير
انسان لا ضمان على الذي حل وفتح بالاتفاق المودع اذا فتح باب القنص أو فتح
باب الاصطبل حتى ذهب يضمن لانه انزم حفظاً (فصول اشتروشى في ضمان
النصب) (اقروي في كتاب النصب) (قلله الكفوي)

ولا ضمان على من حل رباط دابة غيره أو فتح اصطبلها أي اصطبل دابة
الغمر أو فتح قصص طير غيره فذهبت الدابة والطير عقيب ذلك القمل هذا عند
الشيخين لانه يحلل بين فعله والتلف فعل فاعل مختار وهو ذهاب الدابة وطيران
الطيور واختيارهم صحيح وتركهم منهم متصور والاختيار لا ينعدم بالعدم العقل
فيضاف التلف الى المباشر دون السبب كما في الاختيار (يجمع الانهر ملخصاً)

(المادة ٩٢٣)

لو جملت دابة أحد من الآخر وفرت فصاعت لا يلزم الضمان
وأما اذا كان أجفلها فصدأ يضمن وكذا اذا جملت الدابة من صوت
البندقية التي رماها الصياد قصدا للصيد فوقعت وقتت أو انكسر أحد
أعضائها لا يلزم الضمان وأما اذا كان الصياد قد رمى البندقية بقصد اجفلها
يضمن { راجع مادة ٩٣ }

ولو نفر طير انسان من رجل لا يضمن ولو قصد تنفيره يضمن ولو دق منه
ولم يقصد تنفيره لا يضمن (طارية في السبب من الضمانات) (كذا قلله الفيضيه
في التسبب من النصب) المباشر ضامن وان لم يعتمد والمتسبب لا يضمن الا اذا
كان متعمداً (اشباه في كتاب النصب)

(المادة ٩٢٤)

يشترط التعدى في كون التسبب موجبا للضمان على ما ذكر آنفاً يبنى ضمان التسبب في الضرر مشروط بعمله فعلاً مفضياً الى ذلك الضرر بغير حق مثلاً لو حفر أحد في الطريق العام بئراً بلا اذن أولى الامر ووقت فيه دابة لا آخر وتلفت يضمن وأما لو وقعت الدابة في بئر كان قد حفره في ملكه وتلفت لا يضمن

ومن حفر بئراً في طريق المسلمين أو وضع حجراً قتلف به انسان قديته على عاقبته وان تلفت بهيمة فضمانها من ماله وفي الجامع الصغير في البالوعة يحفر الرجل في الطريق فان أمر السلطان بذلك أو أجبره لم يضمن وان كان بئر أمره فهو متعد وكذا الجواب في جميع ما فصل في طريق العامة وان حفر بئراً في ملكه لم يضمن (وكذا اذا حفر في قناء داره) وقيل هذا اذا كان القناء مملوكا له أو كان له حق الحفر فيه اما اذا كان لجماعة المسلمين أو مشتركاً بأن كان في سكة غير نافذة يضمن وهذا صحيح (من الهداية صرة القناوى في النصب)

(المادة ٩٢٥)

لو همل أحد فعلاً يكون سبباً لتلف شيء غفل في ذلك الشيء فعل اختياري يعنى ان شخصاً آخر اتلف ذلك الشيء مباشرة يكون ذلك القاعل المباشر الذي هو صاحب الفعل الاختياري ضامناً (راجع مادة ٩٠٠) اذا اجتمع المباشر والتسبب أضيف الحكم الى المباشر فلا ضمان على حافر البئر تعدياً إما تلف بالقاء غيره واذا حفر بئراً تعدياً ثم مات فوقع فيها انسان بعد موته كانت على الحافر (من الاشياء صرة القناوى في النصب)

الفصل الثالث

فيما يحدث في الطريق العام

{ المادة ٩٣٦ }

. لكل أحد حق المرور في الطريق العام لكن بشرط السلامة يعني
انه مقيد بشرط ان لا يضر غيره بالحالات التي يمكن التحرز منها فلو
سقط عن ظهر الحال حمل وأتلف مال أحد يكون الحال ضامناً وكذا
إذا أحرقت ثياب أحد كان ما دافى الطريق الشرارة التي طارت من دكان
الحداد حين ضربه الحديد يضمن الحداد ثياب ذلك المار

الاصل ان المرور في طريق المسلمين مباح بشرط السلامة لانه يتصرف في
حقه من وجه وفي غيره من وجه لكونه مشتركاً بين كل الناس قلنا بالإباحة
بشرط السلامة ليمتثل التطر من الجانبين فيما يمكن الاحتراز لا فيما لا يمكن لان
تقيده بها مطلقاً يؤدي الى المنع من التصرف وسد باب وهو مفتوح (درر خمر
في جنازة البيمة)

وفي الخائبة حال سر في الطريق يحمل عليه فوقع الحمل على شيء وأتلفه
ضمنه ولو وضع الرجل في الطريق الحمل فضر به انسان ضمن اليده لانه مالم يزل
عن موضعه لا ينقطع أثر فعله (ضمانات التضيعة في ضمان الحال)

الحداد اذا أخرج الحديد في حانوته من الكبر ووضعها على المدقة فضر به
بالمطرقة قطارت شرارة واحترق شيء يضمن وان قتلت رجلاً أو قتلت عينا
فالدية على قائلته ولو لم يضرها بالمطرقة لكن الرمح قطارت بجرورها فهو هدر
(بزازية في نوع في الار من الجناية اقروى في المنصب)

أخرج الى طريق العامة كنيفاً أو جرسناً أو ميزاباً أو دكاناً جاز ان لم
يضر بالعامة ولكل أحد من أهل الحصومة منه ومطالبته بتقضه بعده هذا اذا

بني لنفسه بغير أمر الامام وأن بني المسلمين كسجد ونحوه لا وإن كان يضر
بالامة لا يجوز احدثه والقعود في الطريق لبيع وشراء على هذا التفصيل وفي
غير الناذ لا يتصرف باحداث مطلقاً الا باذنهم فان مات أحد بسقوطها عليه
فدينته على طاقته (تنوير الابصار فيما يحدث)

(المادة ٩٢٧)

ليس لاحد الجلوس في الطريق العام ووضع شيء فيه واحداثه بلا
اذن اولى الامر واذا فعل بضمن الضرر والحساد الذي تولد من ذلك
العمل بناء عليه لو وضع أحد على الطريق الحجارة وادوات العمارة
وعثر بها حيوان آخر وتلف بضمن كذلك لو صب احد على الطريق
العام شيئاً يزلق به كالدهن وزلق به حيوان وتلف بضمن

ومن أحدث في طريق العامة كنيفاً أو ميزاباً أو جرسناً أو دكاناً وسعه ذلك
ان لم يضرهم وعلى طاقته دية من مات بسقوطها فيها كمن حفر بئراً أو وضع
حجراً في الطريق قلف به انسان وإن تلف به بهيمة فضلتها في ماله وهذا اذا
فعله بلا اذن الامام فان فعل شيئاً من ذلك باذنه فلا ضمان (ملتقى الاجرم فيما يحدث
في الطريق) . والقعود في الطريق لبيع وشراء على هذا التفصيل لماسر (في
تنوير الابصار) رجل وضع حطباً في طريق المسلمين أو حجراً أو حديداً
فرت به دابة من غير سوق احد فطقت به بضمن واضع الحجر والحطب
(قاضيخان في جناية البهائم) وتفصيل الكلام في هذا المقام انه هل يحل له احدثات
في الطريق ام لا؟ وهل لاحد الخصومة في منعه من الاحدثات فيه ورقمه بعده وهل
يضمن فيما تلف بسبب الاحداث؟ (اما الاحداث) فقال شمس الائمة ان كان يضر
بأهل الطريق فليس له ذلك (وإن كان لا يضر بأحد لسعة الطريق جاز له
احدثاته فيه) وعلى هذا القعود في الطريق للبيع والشراء يجوز ان لم يضر بأحد

وان اضر لم يجر واما الخصومة فيه فقال الامام لكل احد مسامكان او ذمياً ان
يتمه من الوضع وان يكلفه الرفع اضر او لم يضر ان كان الوضع بشير اذن الامام
لان التدبير في امور العامة مفوض الى راي الامام. وعن ابي يوسف لكل احد
ان يتمه من الوضع قبل الوضع وليس له ان يكلفه الرفع وعن محمد ليس لاحد
ان يتمه قبل الوضع ولا بعده اذا لم يكن فيه ضرر بالناس لانه مأذون له في
احداثه شرعاً. واما الضمان بالاتلاف فسيأتي تفصيله مشروحاً (مجمع الانهر)
ويضمن من صب الماء في الطريق العام وما عطب به وكذا اذا رشه بحيث يزلق
فيه او توضع به واستوعب الطريق ووضع الحفصة في الطريق كالرش في استيعاب
الطريق وعدمه (ملقي الايجز) وفي اصحاب الدور لحه في السكة فزلق منه
السان او ابنته قال محمد رحمه الله ان كانت السكة نافذة ضمن وان كانت غير نافذة
لم يضمنوا (وجيز سرخسي في الحناية) (كذا في نقله في بهجة الفتاوى)
(في باب الجنابة في الطريق)

وان فعل شيئاً من ذلك المذكور من الصب والرش والوضوء في سكة غير
نافذة وهو ابي الفاعل من اهلها اي من اهل السكة او قد فيها اي في تلك السكة
او وضع متاعه فيها لا يضمن لان لكل واحد ان يفعل ذلك فيها لكونه من
ضرورات السكنى كما في الدار المشتركة فانه يجوز لكل واحد من ائمه ان
يفعل فيها ما هو من ضرورة السكنى (مجمع الانهر)

(ح ١٠) قوله وما عطب به اذ لانه متعدد فيه بالماضي الضرر بالناس . قوله او
توضع به اي في الطريق . قوله بحيث يزلق فيه اي من متى عليه . قوله واستوعب
اي الماء . قوله ووضع الحفصة في الطريق يعني اذا استوعب الحفصة الطريق يضمن
وان لم يستوعب لا يضمن (مجمع الانهر)

(المادة ٩٢٨)

لو سقط حائط أحد وأورث غيره ضرراً لا يلزم الضمان ولكن لو

كان الحائظ مائلاً للإهدام أولاً وكان قد نبه عليه أحد وتقدم بقوله اهدم
حائظك لو كان قد مضى وقت يمكن هدم الحائظ فيه يلزم الضمان ولكن
يشترط أن يكون النبه من أصحاب حق التقدم والتنبيه أي اذا كان
الحائظ ملتط على دار الجيران يلزم ان يكون الذي تقدم من سكان تلك
الدار ولا يفيد تقدم أحد من الخارج وتنبيهه واذا كان قد اهدم على
الطريق الخاص يلزم أن يكون الذي تقدم ممن له حق المرور في ذلك

الطريق لأن كان الإهدام على الطريق العام فكل حق التقدم
وان كان بناؤه غير مائل ثم مال بمرور الرمان ثم سقط على اسنان أو سقط
على مال لآفته هل يصمن صاحب الحائظ ان سقط قبل التقدم اليه بالنقض؟ فانه
لا يضمن على صاحب الحائظ في قول علمائنا الثلاثة أما اذا سقط بعد ما تقدم اليه
بالنقض ولم يكن من القنن بعد ذلك ولم يقض بالقياس أن لا يضمن وفي
الاستحسان يضمن هكذا في الذخيرة ثم ما تلعب به من القوس تتجمله العاقلة
وما تلعب به من الأموال تصابه عليه (كذا في التبيين) (هندية في الباب
الحادي عشر من المئانية) ان مال حائظ الى طريق العامة فطوبى ربه ينقضه
من مسلم أو ذمي واشهد عليه قلم ينقضه في مدة يمكن نقضه فيها فتألف به نفس
أو مال يضمن عاقلة النفس أي عاقلة رب الحائظ وهو أي رب الحائظ المال
(مجمع الأنهر في فصل في حائظ مائل)

ويشترط لمصلحة التقدم والطلب أن يكون التقدم الى من له ولاية التفريغ
حتى لو تقدم الى من سكن الدار باجاره أو اعارة فلم ينقض الحائظ حتى سقط
على انسان لا ضمان على أحد (كذا في الذخيرة) ويشترط أن يكون التقدم
والطلب من صاحب الحق والحق في طريق العامة لاعامة فيكتفى بطلب واحد من
العامة (لاخيرة) وفي السكة الخاصة الحق لاصحاب السكة فيكتفى بالمطلب واحد منهم

وفي الدار يشترط طلب المالك أو الساكن كذا في التخييرة (حنابلة في الباب الحادي عشر من الجنابة) وتفسير التقدم أن يقول صاحب الحق لصاحب الحائط ان حائطك خوف أو يقول مائل فاقضه حتى لا يسقط ولا يتلف شيئاً (كذا في المحيط) ولو قيل له ان حائطك مائل ينبغي لك ان تهدم كأن ذلك مشورة ولا يكون طلباً (كذا في فتاوى قاضيخان) والشرط الطلب لا الاشهاد حتى لو طلب بالتمرغ من غير اشهاد ولم يفرغ مع التحكن حتى سقط وتلف به شيء وهو يقر بالطلب ضمن وقائده الاشهاد امكان اثبات الطلب عند الجحود (كذا في الكافي) (حنابلة في الباب الحادي عشر من جنابة الحائط)

الفصل الرابع

في جنابة الحيوان

{ المادة ٩٢٩ }

الضرر الذي أحدثه الحيوان بنفسه لا يضمنه صاحبه راجع مادة ٩٤ ، ولكن لو استهلك حيوان مال أحد ورآه صاحبه ولم يمنعه يضمن ويضمن صاحب الثور النطوح والكلب المقور ما ألتفاه اذا تقدم أحد من أهل محله أو قرنته بقوله حافظ على حيوانك ولم يحافظ عليه ولا دابة منقلته أصابت نفساً أو مالا ليلاً أو نهاراً لقوله عليه السلام جرح البجاء جبار أي هدر وحى المنقلته ولان الفعل لم يصف اليه اذ لم يوجد منه ما يوجب النسبة اليه من الارسال والسوق ونحوها (درر في باب جنابة البهيمة والجنابة عليها) (وفي الفتية رأى حماره يأكل زرع غيره فلم يمنعه حتى أكمله فقيه اختلاف المشايخ والصحيح انه لم يضمن) من ضحاهات الغانم البدادي في جنابة البهيمة (اقروى في القصب) وقال أكثر مشايخنا يضمن وعليه الفتوى كذا في غصب موجبات الاحكام (اقروى في جنابة الدواب) له كلب غور

كلما مر عليه مار عضه لاهل القرية ان يتلوه فان عض انساناً فقتله فان قبل
 القدم اليه فلا ضمان عليه وان بعد التقدم اليه عليه ضمانه كالحائط المائل قبله
 الاشهاد وبعده (في النية في مسئلة لطخ الثور يضمن بعد الاشهاد النفس والمال)
 في اواخر الفصل الرابع من جنابة البرازية في جنابة الدواب (اقروى) رجل
 له كلب غيور كلما مر عليه مار يعضه فعض انساناً هل يجب عليه الضمان ان تقدموا
 الى صاحب الكلب قبل العض يضمن وان لم يتقدموا فيه قبل العض لا يضمن
 بمزلة الحائط المائل . قال قاضيه خان في كتاب الحصر والاياحة من فتاواه في هذه
 المسئلة فيجب أن لا يضمن اذا لم يكن من صاحبه اسلاء وفي شرح الطحاوي
 ولو اضرى كلباً حتى عقر رجلاً لا ضمان على المرعي عند أبي حنيفة رحمه الله
 في جنابات الدواب في ضمانات البادية نقله الكفوي في جنابة البيعة والجنابة عليا

(المادة ٩٣٠)

لا يضمن صاحب الدابة التي اضررت يديها أو ذيلها أو رجلها حال
 كونها في ملكه راكباً كان أو لم يكن

(يجب) ان يعلم بأن جنابة الدابة لا تخلو من ثلاثة أوجه اما ان تكون في
 ملك صاحب الدابة أو في ملك غيره أو في طريق المسلمين فان كانت في ملك
 صاحب الدابة ولم يكن صاحبها معها فانه لا يضمن صاحبها واقعة كانت الدابة أو
 سائرة وطئت يديها أو رجلها أو فحمت يديها أو رجلها أو ضربت بذنبها أو
 كدمت وان كان صاحبها معها ان كان قائداً لها أو سائقاً لها فكذلك لا يضمن صاحبها
 في الوجود كلها وان كان صاحب الدابة راكباً على الدابة والدابة تسير ان وطئت
 يديها أو رجلها يضمن وعلى فاقطته الدابة وتلزمه الكفارة ويحرم عن الميراث
 وان كدمت أو فحمت رجلها أو يديها أو ضربت بذنبها فلا ضمان (هندية في
 الباب الثاني عشر في جنابة البهائم الخ)

(ح ١) قوله وان كدمت الكدم هو العض بتقديم الانسان قوله او فحمت

رجلها أي ضربت بحمد حافرها (مجمع الأنهر)

(المادة ٩٣١)

إذا أدخل أحد دابة في ملك غيره بأذنه لا يضمن جنايتها في الصور التي ذكرت في المادة آنفاً حيث أنها تسد كالكاشفة في ملكه وإن كان أدخلها بدون إذن صاحبه يضمن ضرر تلك الدابة وخسارها على كل حال يصح حال كونه راكباً أو سائراً أو قائداً أو موجوداً عندها أو غير موجود وأما لو انفلتت بنفسها ودخلت في ملك الغير وأضررت فلا يضمن وإن كانت في ملك غير صاحب الدابة فإن دخلت في ملك الغير من غير إدخال صاحبها بأن كانت مفتوحة فلا ضمان على صاحبها وإن دخلت بإدخال صاحبها فصاحب الدابة ضامن في الوجه كلها سواء واقفة أو سائرة وسواء كان صاحبها معها يسوقها أو هودها أو كان راكباً عليها أو لم يكن معها (كذا في النخبة) وإن كان بإذن مالكه فهو كالمالك وإن كان في ملكه (كذا في التبيين) (حسدية في الباب الثاني عشر في جناية البهائم والحماية عليه)

(المادة ٩٣٢)

لكل أحد حق المرور في الطريق العام مع حيوانه بناء عليه لا يضمن المار راكباً على حيوانه في الطريق العام الضرر والخسار اللذين لا يمكن التحرز عنهما مثلاً لو انتشر من رجل الدابة غبار أو طين ولوث ثياب الآخر أو رفضت رجلها للمؤخرة أو اطلعت بذيلها وأضررت لا يلزم الضمان ولكن يضمن الراكب الضرر والخسار الذي وقع من مصادمتها أو لطمه يدها أو رأسها لا مكان التحرز من ذلك

(يضمن الراكب) اي في طريق العامة واما قيد به لانه لو كان في ملكه لا يضمن شيئاً لانه غير متعمد بخلاف ما اذا كان في طريق العامة فيضمن التعدي (ما وثقت دابة او اصابته يدها او رجلها او راسها او كعنت او خبطت برجلها او صدمت) والاصل في هذا ان المرور في طريق المسلمين مباح بشرط السلامة بمنزلة المشي لان الحق في الطريق مشترك بين الناس فهو يتصرف في حقه من وجه وفي حق غيره من وجه (فالجناية) مقيدة بشرط السلامة واما (تعيد) بشرط السلامة فيما يمكن التحرز عنه دون ما لا يمكن التحرز عنه لاما لو شرطنا عليه السلامة عما لا يمكن التحرز عنه يتعذر عليه استيفاء حقه لانه يتمتع عن المشي والسير مخافة ان يتعذر عما لا يمكن ان يحترز عنه والتحرز عن الوطني (واصابة باليد او الرجل والكدم وهو العض بمقدم الاسنان او الحظ وهو الضرب باليد) او الصدم) وهو الضرب بنفس العامة وما اشبه ذلك في وسع الراكب اذا امن النظر في ذلك واما ما لا يمكن التحرز عنه فهو ما ذكره بقوله (لا ما نطحت برجلها او ذنبها) قال في المنرب يقل نطحت الدابة بالفاء والهاء المهيمة اي ضربت بحذافرها هذا اذا كانت سائرة (الا اذا اوقفها) اي الراكب الدابة في الطريق فانه يضمن بالنفحة سواء كانت بالرجل او بالذنب لانه يمكن التحرز عن الايقاف وان لم يكن التحرز عن النفحة فصار متعمداً في الايقاف وشغل الطريق (ولا ما عطب برونها او بولها سائرة او واقفة يعني اذا يالت او راثت في الطريق وهي تسير فعطب به الانسان) لا ضمان) عليه لانه لا يمكن التحرز وكذا اذا اوقفها لذلك فلا ضمان لان من اللدواب ما لا يفضل ذلك حتى يحل فهو ايضاً مما يمكن التحرز عنه (فلهذا) لا يضمن بذلك سواء كانت سائرة او واقفة (لاجله) اي لاجل الروث او البول (وان اوقفها لا لاجله) اي لا لاجل الروث او البول ضمن (ما عطب به) اي بالروث او اللبول لانه يكون متعمداً في الايقاف لانه ليس من ضرورات السير فان اصابته يدها او رجلها حصاة او نواة او اثارت غباراً او حجراً صغيراً فقطاً اي كل واحد مما

ذكر عينا فذهب ضوئها (او افسد نوباً لا يضمن) لانه لا يمكن التفرز عنه
فان سير الدابة لا يمرى عنه وان كان حجراً كبيراً ضمن لانه مما يستطاع
الاستماع عنه فسير للدواب بنفسك عنه وانما يكون لحرق منه في السير ١ يجمع
الانهر في جناية البيمة والجناية عليها

{ المادة ٩٣٣ }

القائد والسائق في الطريق العام كالراكب يعنى لا يضمنان الا ما

يضمنه الراكب من الضرر

(ويضمن القائد ما يضمنه الراكب وكذا السائق في الاصح) لان الدابة في
ايدهم وهو يسيرونها ويصرفونها كيف ما شاؤا وهو يختار المشايخ (وقيل)
قائه القدوري (يضمن) السائق (التفحة ايضاً) ولا يضمنها الراكب والقائد
قال البرجدي وذكر القدوري في مختصره ان السائق ضامن لما اصابته يدها
او رجلها والقائد ضامن لما اصابته يدها دون رجلها ايضاً انفعه لان السائق
يرى التفحة فيمكنه التفرز عنها والقائد لا يراها ولا يخفى ان هذا الفرق غير
مؤثر في تمكن الاحتراز (ولا كفارة عليهما) اي على السائق والقائد (ولا
حرمان ارض او وصية) لانها يختصان بالمباشرة وليسا من احكام التسبب ولا
يخفى انه لو اتى بالواو دون او لكان انساب ولعله اتى بأو بناء على عدم جواز
الوصية للوارث بخلاف الراكب فيما اوطأته الدابة يدها او برجلها فان عليه
الكفارة وحرمان الارث والوصية وذلك لتحقق المباشرة منه فان التلف بنفسه
وتلف الدابة تباع له فان سير الدابة مضاف اليه وهي آله له وهما سببان لا يتصل
منها الى المحل نهي (يجمع الانهر في باب جناية البيمة)

{ المادة ٩٣٤ }

ليس لاحد حق توقيف دابته أو ربطها في الطريق العام بناء عليه لو
وقف او ربط أحد دابته في الطريق العام يضمن جانيها على كل حال سواء

رفعت يدها أو رجلها أو جنت بسائر الوجوه وأما الحال التي أعدت لتوقيف الدواب كسوق الدواب ومحل وقوف دواب الكراه فستثناة وإن كانت في طريق المسلمين إن كانت الدابة واقفة في طريق المسلمين أو أوقفها صاحبها فصاحب الدابة ضامن ما تلف بفعل الدابة في الوجوه كلها (هــديـة) في الباب الثاني عشر في جناية البهائم رجل أوقف دابة في سوق الدواب فأتلقت الدابة شيئاً لا يضمن صاحبها لأن إيقاف الدابة في سوق الدواب يكون بأذن (قاضيخان في فصل فيما يضمن بالثار وما لا يضمن من كتاب الغصب) بعض مشايخنا قالوا هذا إذا أوقف الدابة في موضع توقف فيه الدواب وأما إذا أوقفها في موضع لا توقف فيه الدواب يضمن قيمة ما هلك بفعل الدواب قياساً واستصحاباً (هــديـة في الجناية)

(المادة ٩٣٥)

من سبب دابته في الطريق العام يضمن الضرر الذي أحدثته (ذكر في البسوط) وشرح الطحاوي أنه لو أرسل في الطريق بهيمة فأصاب في فورها شيئاً في ذلك الوجه ضمن ولو سبق أو قد أو يجر لان سيرها في سببها مضاف الى مرسلها فصار كما إذا كان معها ولو انقطعت يمينه أو يسره فأصاب فإن لم يكن لها عمر غيره فكذلك لانها في فورها بعد فيضمن (وإن كان لها طريق آخر لم يضمن) كما إذا أوقفت لحطة ثم سارت لانها في فعلها مخيلة تنقطع لوقوفها وانطوائها في الارسال (كذا في ضمانات القضلية في جناية الدواب) (وفي الخلاصة وفي المتقى ارسلها في الطريق مستقبلها في وجهه لحائط في يمينها ويسارها طريق فأخذت يمينه أو يسره فأتلقت شيئاً ضمن المرسل ما أتلفه عطفتها تلك لانها في فورها بعد وكذا لو ساقها ثم كف عن سوقها وجرها فانقطعت لذلك (من جناية الدرر من ضمانات القضلية) (هــامـش اقروى في التاسع في جبايات الدواب من كتاب الجناية)

رجل أرسل حمارة فدخل زرع انسان وأفسده ان أرسله وساقه الى الزرع
 بأن كان خلقه كان ضامناً وان لم يكن خافه الا ان الحمار ذهب من فوره ولم
 يعطف يميناً وشمالاً وذهب الى الوجه الذي أرسله فأصاب الزرع كان ضامناً
 وان ذهب يميناً وشمالاً ثم أصاب الزرع فان لم يكن الطريق واحداً لا يكون ضامناً
 ولن كان الطريق واحداً كان ضامناً وان أرسله فوقف ساعة ثم ذهب الى الزرع
 وأفسد لا يضمن (كذا في فتاوى قاضيان) وحكى عن الشيخ الامام أبي بكر
 محمد الفضل البخاري فيمن أرسل بقرة من القرية الى أرضه فدخلت في زرع غيره
 فأكلت ان كان له طريق غير ذلك لا يضمن (وان لم يكن له طريق غير ذلك
 يضمن) فأما اذا خرجت الدابة من المربط وأفسدت زرع انسان فلا ضمان
 (هندية في الباب الثاني عشر من جنابة البيعة وتفصيل ارسال الكلب فيه)

(السادة ٩٣٦)

لو داست دابة مراكوبة لاحد على شيء يدها او رجلها في ملكه
 او في ملك الغير واتلفته يد الراكب قد اتلف ذلك الشيء مباشرة فيضمن
 على كل حال

يضمن الراكب في طريق العامة ما وطئت دابته وما أصابت يدها أو رجلها
 أو رأسها أو كسعت بعضها أو خبطت يدها أو صدمت فلو حدثت المذكورات
 في السير في ملكه لم يضمن ربه الا في الوطئ وهو راكبها لانه مباشر لقتله
 بقتله فيحرم الميراث ولو حدثت في ملك غيره باذنه فهو كملكه فلا يضمن كما اذا
 لم يكن صاحبها معها (قهستاني) وان لم يكن باذنه ضمن ما تلف مطلقاً لتعديده
 (رد المحتار في جنابة البيعة)

(ح ١٠) قوله لانه مباشر لقتله فان التلّف بقتله وبقته والدابة تسب له فان
 سير الدابة اليه متضاف وهي آله له وما سببان لانه لا يتصل منها الى المحل شيء
 (مجمع الانهر) قوله فيحرم للميراث وعلى طائفة الدابة ويلزمه الكفاية (هندية

في جنابة البومة)

(المادة ٩٣٧)

لو كانت الدابة جموحاً ولم يقدر الراكب على ضبطها واضرت

لا يلزم الضمان

(كما لو جحيت الدابة به) أي بالراكب ولو سكران ولم يقدر الراكب على ردها فإنه لا يضمن كالتفلة لأنه حينئذ ليس بمسير لها فلا يضاف سيرها إليه حتى لو أتت امرأة قدمه هدر عمادية (در المختار في جنابة البومة) وفي القصولين عن أبي الفضل الكرماني سكران جمع به فرسه فاصطدمت امرأة فأتت قال وكان لا يقدر على منعه فليس بمسير له فلا يضمن إذ لا يضاف إليه سيره وكذا غير السكران لو طأ جزءاً عن منعه (في الفصل الخامس من الباب الثاني عشر من ضمانات الغنم) (اقروى في جنابة الدواب من كتاب الجنابة)

(المادة ٩٣٨)

لو اتلفت الدابة التي كانت قد ربطها صاحبها في ملكه دابة غيره التي أتت بها صاحبها وربطها في ملك ذلك بلا إذنه لا يلزم الضمان وإذا اتلفت تلك الدابة دابة صاحب الملاك يضمن صاحبها

(المادة ٩٣٩)

إذا ربط شخصان دابتيهما في محل لهما حق الربط فيه فأتلفت إحدى الدابتين الأخرى فلا يلزم الضمان مثلاً لو اتلفت دابة أحد الشريكين في دار دابة الآخر عند ما ربطاها في تلك الدار لا يلزم الضمان ربط حماره في موضع نجاء آخر وربط حماره في ذلك الموضع فعرض أحد الحمارين الآخر فإن كان لهما ولاية على ذلك الموضع بأن لم يكن طريق العامة

ولا ملك أحد فلا ضمان والا فان كان التأخر هو العاشر ضمن صاحبه وان كان
العاشر هو الاول فلا ضمان (من غصب التارخانية)

(رحل) ربط حماراً على سارية فجاء آخر بحمار وربط حماره على تلك
السارية فعرض أحد الحمارين الآخر فهلك فان ربط في موضع لها ولاية الربط لا يضمن
وان لم يكن لها ولاية الربط ضمن وان لم يكن ذلك الموضع طريقاً ولا ملكاً
لاحد لا يضمن واذا كان في المكان سمة وفي الطريق يضمن (في الفصل الرابع
في الجنابة في غير بني آدم تارخانية)

ربط حماره في سارية فربط آخر حماره فعرض حماره الاول ان في موضع لها
ولاية الربط لا يضمن والا ضمن الخ (من البزاية ملخصاً والله أعلم) (رد
المختار على رد المختار)

{ المادة ٩٤٠ }

لو ربط اثنان دابتيهما في محل ليس لهما فيه حق ربطا حيوان
واقعت دابة الرباط اولاً دابة الرباط مؤخرأ لا يلزم الضمان واذا كان
الامر بالمكس يلزم الضمان

مر مأخذه آتياً بقوله والا فان كان التأخر هو العاشر ضمن صاحبه (من
غصب التارخانية)

في ٢٣ ربيع الآخر سنة ١٢٨٩

وكيل الدرس	عن اعضاء مجلس تدقيقات شرعية
السيد خليل	عمر خلوصي احمد جودت
عن اعضاء ديوان احكام عدلية	قاضى دار الخلافة العلية
احمد حلمي	امين الفتوى سيف الدين السيد خليل
عن اعضاء جمعية	مدير معارفه قواب قسام عسكرى
عبد اللطيف شكرى	السيد يونس وهبى احمد خالد

{ تم الجزء الاول ويلىه الجزء الثانى اوله الكتاب التاسع }
 { فى الحجر والاكرام والشفعة ويشتمل على مقدمة وثلاثة أبواب }



فهرست کتاب

مرآة المجلة

صفحة

٠٠٥ مقدمة الكتاب . المقالة الاولى

٠٠٧ المقالة الثانية

٠٠٥ سحر الكتاب الاول . في البيوع

٠٠٥ المقدمة . في الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالبيع

{ الباب الاول }

في بيان مسائل اتعانة بعقد البيع

٠٦٤ الفصل الاول . فيما يتعلق بركي البيع

٠٧١ الفصل الثاني . في بيان لزوم موافقة المقبول بالإيجاب

٠٧٤ الفصل الثالث . في حق ماس البيع

٠٧٧ الفصل الرابع . حق البيع . شرط

٠٧٩ الفصل الخامس . في اقامة البيع

{ الباب الثاني }

في المسائل المتعلقة ببيع

٠٨٢ اتصل الاول . في حق شروط بيع وتوصاته

٠٨٦ اتصل الثاني . فيما يجوز بيعه وما لا يجوز

٠٩١ اتصل ثالث . في بيان المسائل المتعلقة بكيفية بيع البيع

١٠٣ الفصل الرابع . في بيان ما يدخل في البيع بذكر صحيح وما لا يدخل

الباب الثالث

في بيان المسائل المتعلقة بالخن

الفصل الاول . في بيان المسائل المترتبة على اوصاف الخن واحواله

١٠٩

الفصل الثاني . في بيان المسائل المتعلقة بالنسبة والتأجيل

١١٢

{ الباب الرابع }

في بيان المسائل المتعلقة بالتصرف في الخن

الفصل الاول . في بيان حق تصرف البائع في الخن والمشتري بالمبيع

١١٦

العقد وقبل القبض

الفصل الثاني . في بيان التزيد والتزيل في الخن والبيع سد العقد

١١٧

{ الباب الخامس }

في بيان المسائل المتعلقة بالتسليم

الفصل الاول . في بيان حقيقة التسليم والتسلم وكيفيةها

١٢٣

الفصل الثاني . في انواع المتعلقة بحبس البع

١٢٩

الفصل الثالث . في حق مدّن التسليم

١٣١

الفصل الرابع . في مؤنة التسليم ولوازم اتمامه

١٣٢

الفصل الخامس . في بيان المواد المترتبة على هلاك المبيع

١٣٥

الفصل السادس . فيما يتعلق بسوم الثمراء وسوم النضر

١٣٧

{ الباب السادس }

في بيان الخيارات

الفصل الاول . في بيان خيار الثمرط

١٣٩

الفصل الثاني . في بيان خيار الوصف

١٤٤

الفصل الثالث . في حق خيار النقد

١٤٦

٣٣٧ الفصل الثاني . في البراءة من الكفالة بالنفس

٣٤٠ الفصل الثالث . في البراءة من الكفالة بالمال

الكتاب الرابع

في الحوالة

٣٤٥ المقدمة . في بيان الاصطلاحات الفقعية المتعلقة بالكفالة

{ الباب الاول }

في بيان عقد الحوالة

٣٤٧ الفصل الاول . في بيان ركن الحوالة

٣٥٠ الفصل الثاني . في بيان شروط الحوالة

٣٥٤ { الباب الثاني }

في بيان أحكام الحوالة

الكتاب الخامس

في الرهن

٣٦٥ المقدمة . في بيان الاصطلاحات الفقعية المتعلقة بالرهن

{ الباب الاول }

في بيان المسائل المتعلقة بعقد الرهن

٣٦٧ الفصل الاول . في المسائل المتعلقة بركن الرهن

٣٦٨ الفصل الثاني . في بيان شروط انعقاد الرهن

٣٧٠ الفصل الثالث . في زوائد الرهن المتفصلة وفي تبديد الرهن وزيادته بعد

عقد الرهن

الفصل الثاني . في تصرف القادين في المأجور بعد العقد
الفصل الثالث . في بيان مسائل تتعلق برد المأجور واعادته

مصحفة

٢٨٤

٢٨٧

{ الباب الثامن }

في بيان الضمانات

الفصل الاول . في ضمان الثقة

٢٨٩

الفصل الثاني . في ضمان المستأجر

٢٩٣

الفصل الثالث . في ضمان الآجر

٢٩٨

{ الكتاب الثالث }

في الكفالة

المقدمة . في اصطلاحات فقيرة تتعلق بالكفالة

٣٠٣

{ الباب الاول }

في عقد الكفالة

الفصل الاول . في ركن الكفالة

٣٠٦

الفصل الثاني . في بيان شرائط الكفالة

٣١٢

{ الباب الثاني }

في بيان احكام الكفالة

الفصل الاول . في بيان حكم الكفالة المنجزة والمعلقة والمصادة

٣١٨

الفصل الثاني . في بيان حكم الكفالة بالنفس

٣٢٤

الفصل الثالث . في بيان احكام الكفالة بالمال

٣٢٥

{ الباب الثالث }

في البراءة من الكفالة

الفصل الاول . في بيان بعض الضوابط العمومية

٣٣٦

{ الباب الثالث }

في بيان المسائل التي تتعلق بالإجارة

الفصل الأول . في بدل الإجارة

الفصل الثاني . في بيان المسائل المتعلقة بسبب لزوم الإجارة وكيفية

استحقاق الآخر الإجارة

الفصل الثالث . فيما يصح للآجير أن يحبس المستأجر فيه لاستيفاء

الإجارة وما لا يصح

{ الباب الرابع }

في بيان المسائل التي تتعلق بهذه الإجارة وما

{ الباب الخامس }

في الخيارات

الفصل الأول . في بيان خيار الشرط ٢٤٩

الفصل الثاني . في خيار الرقبة ٢٥٠

الفصل الثالث . في خيار اعيان ٢٥٨

{ الباب السادس }

في بيان أنواع المأجور وأحكامه

الفصل الأول . في بيان مسائل تتعلق بإجارة العبد ٢٥٤

الفصل الثاني . في الإجارة العروس ٢٥٩

{ الباب السابع }

في وظيفة الآخر واستأجره واستأجره بعد العقد

الفصل الأول . في تسليم المأجور ٢٦٢

الفصل الرابع . في بيان خيار التعيين	١٤٧
الفصل الخامس . في حق خيار الرؤية	١٥٠
الفصل السادس . في بيان خيار العيب	١٥٨
الفصل السابع . في الفسخ والتفريط	١٧١
{ الباب السابع }	
في بيان انواع البيع واحكامه	
الفصل الاول . في بيان انواع البيع	١٧٤
الفصل الثاني . في بيان احكام انواع البيع	١٧٨
الفصل الثالث . في حق السلم	١٨٣
الفصل الرابع . في بيان الاستصناع	١٨٧
الفصل الخامس . في بيان احكام بيع المرئى	١٩٠
الفصل السادس . في حق بيع الوفاء	١٩٢
{ الكتاب الثانى . فى الاجارة }	
المقدمة . فى الاصطلاحات الفقهاء المتعلقة بالاجارة	١٩٧
{ الباب الاول }	
فى بيان الضوابط العمومية	٢٠١
{ الباب الثانى }	
فى بيان مسائل المتعلقة بالاجارة	
الفصل الاول . فى بيان مسائل ركن الاجارة	٢٠٩
الفصل الثانى . فى شروط انعقاد الاجارة واغراضها	٢١٥
الفصل الثالث . فى شروط صحة الاجارة	٢١٧
الفصل الرابع . فى فساد الاجارة وابطالها	٢٢٠

SISS
SIA